

## \*(فهرست كاب اتحاف الابصار والبصائر بتبويب كاب الاشباء والنظائر)

≥,فه

٣ كان الطهارة

٢ كاب الصلاة

ءه كأب الزكاة

٣٢ كاب الصوم

٧٢ كتاب المجج

٨٣ كاب الذكاح أى والرضاع والنسب

١٠٠ كاب الطلاق والرضاع والحضا فقوالنسب والنفقة

١٤١ كتاب العداق وتوابعه من الولا وغيره

الا كتاب الاعمان والنذور

المرقة كابالتعز بروائحدود والسرقة

١٨٦ كتاب السير

١٩٨ كان اللقبط واللقطة والأبق والمفقود

٢٠١ كاب الشركة

الع. ٢ كاب الوقف

٣٤٣ كاب السوع

٢٧٧ كتاب التكفآلة والحوالة

٢٨٦ كتاب القضاء والشهادات والدعوى

٣٤٠ كَابِالْوْكَالَة

٣٥٣ كتاب الاقرار

٣٦٩ كتابالصلح

٣٧٤ كتاب المضاربة

٣٧٧ كتاب الهبة

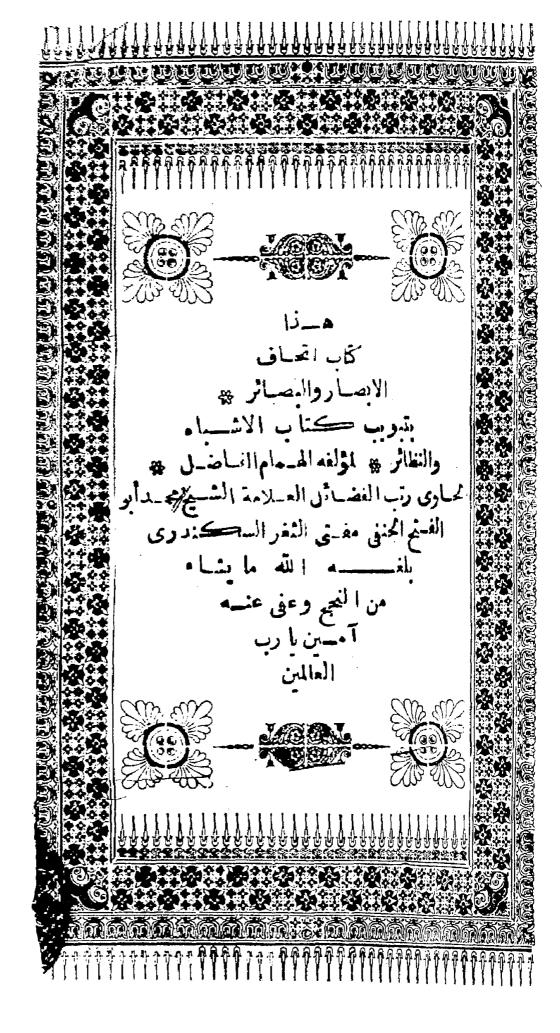
٣٨٣ كتاب المدامنات

ه ٣٩ كتاب الاحارات

113 كتأب الأمانات

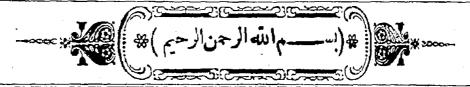
معيفه
إلا كتاب الحجر والمأذون
الا كتاب الشفعة
الا كتاب الشفعة
الا كتاب المناز عدة والمساقاة
الا كتاب الحماء الموات والشرب
الا كتاب الأكراه
الا كتاب الفصب
الا كتاب الفصب
الا كتاب الخصر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف
الا كتاب المحفر والا باحد وقيد وصية الامام لا بي يوسف

\* (عَثَ الفهرست بحمد الله وعونه) \*





الفن المانى \* والحاقها بالواجها بددهمة الشكل والمعانى \* لدسهل الوقوف المهما الكل طالب \* ويكثر الانتفاع بهمالكل راغب \* وقد أضفت الى ذلك تكملة العلامة الشيخ عرب نجم الفن السادس فن الفروق الفن الفاريق كثير الفائدة وتقسما للغرض المقصود السمارق \* وردت من حواشها وغيرها قليلامن التوضيحات \* ونزرامن التصويبات \* ويويت مالم يبو باله المولف من المهمات التوضيحات \* ونزرامن التصويبات \* وقد مكون للسالة مناسبة بها بن فاكثر من ذلك فأنتها في كل منه المناسبة ماهنا الله والمعافية العفووا لعافية والرحمة والقرول \* وزيادة النفع به وبلوغ المامول في (وسيمته اتحاف الانصار والمصائر \* بتبويبالا شام والنفائر ) في والله تعالى اسال و بنبيه المصافى والمصائر \* بنبه المصافى الكرم صلى الله تعالى الله تعالى المامول من والنه تعالى الله تعالى عليه والله تعالى المامول منه والنبية والله تعالى الموصيمة والله تعالى الموصيمة وسلم المناه جوادكر م آمن وصل اللهم على سيدنا مجدوعلى آله وصحمه وسلم يدم النفع به اله جوادكر م آمن وصل اللهم على سيدنا مجدوعلى آله وصحمه وسلم يدم النفع به اله جوادكر م آمن وصل اللهم على سيدنا مجدوعلى آله وصحمه وسلم يدم النفع به اله جوادكر م آمن وصل اللهم على سيدنا مجدوعلى آله وصحمه وسلم يدم النفع به اله جوادكر م آمن وصل اللهم على سيدنا مجدوعلى آله وصحمه وسلم يدم النفع به اله جوادكر م آمن وصل اللهم على سيدنا مجدوعلى آله وصحمه وسلم يدم النفع به الهورية من المناه على المناه وسلم اللهم على سيدنا مجدودكي آله وصور المناه المناه من المناه على المناه المناه وسلم المناه المناه على المناه على المناه المناه على المناه



## والماحب الاشدماء)

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسدة الاسدام والعقل والمساوغ ووجود الحدث ووجود المساء المطلق الطهور الدكافي و القدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفساس و تخبر خطاب المسكلف بضيق الوقت (وشروط) حجة وهي اربعة مباشرة المساء المطلق الطهور تجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفساس وعدم التامس في حالة التطهيرة ما ينقضه في حق غير المعد وربذاك (المطهرات المحيسة عشر) المسايع الطاهر القسالع ودلك النعل بالارض وحف الحياسة خسسة عشر) المسايع الطاهر القسالع وذلك النعل بالارض وحف الحرض بالشمس ومسم الصقيد وغت الخشب وفرك المدن من الثوب ومسم الحاجم بالخرق الممتلة بالمسافقة والتقور في الفارة اذاما تت في السمن والذكاة من الاهل في الحل وتزح وذكر بعضهم) ان قسمة المن من المطهرات فلو تنجس برفقه من طهر وفي التحقيق (وذكر بعضهم) ان قسمة المن المطهرات فلو تنجس برفقه من طهر وفي التحقيق (وذكر بعضهم) الانتفاع للشائلة الشائلة الماحدي لوجمع عادت (الثوب)

منهرما اغركمن المني الافي مسئلتين ان بصكون الثوب جديدا أوامني عقب بول لم يراه بالما وقدد كرناه في شرح السكر (الابوال) كلها نجسة الابول الخفاش فانه طاهرواختلف التصيم في بول المرة (ومرارة) كل شيكبوله (ورة) السيركسرفينه (الدمام) كلهانحسة الادم الشهيد والدم البافى فى اللهم المهزول اذا قطع والماقى فى العروق والماقى في المكود والطعمال ودم قلب الشاة ومالم سلمن مدن الانسان على المختار ودم البق ودم المراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة (الخرم) تعيس الاخر مطير مأ كول وغيرما كول على أحدالقوابن وخر الفيارة على احدى الروايتين (المجزء) المنفصل ون المحيكمته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الافي حق مساحيه فطاهروانكثر(مالم ينهصر)اذا تُعِس فلابد من التجفيف الافي البدن فتوالى الغسلات يقوم مقامه (يشترما) في الاستنجا ازالة الرافعة من موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجى باالااذا عزوالناسعنه غافلون (توصّاً) من ما منجس وهنا ليه من يعلمه يفترض عليه الأعلام (رأى) في ثوب غيره نعاسة ما ومة ان على على ظنه انه لوأخيره أزالها أخيره والافلا (المرقة) إذا انتنت لا تتنجس كذافي القنمة (والطعام) اذا تغير واشتدَّ ثغيره تنجس وحرم واللبن والزيت والسعن اذا أنتن لامحرم أكله انتهبي وقد نقلنا في الحفار (ثم قال) الدحاجة اذاذمحت ونتف رتشها وألقت فيالماه قدل شق طانها صارالما نفسا وصارت فيسة بعدث لاطريق الحاأكا هاالاان تعمل المرة الهافتأ كلها والله تعالى

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجوعة المحقة بكاب الطهارة (قال المؤلف) الفق الأولى القواعد المكلمة (الاولى) لا قواب الامالنية مرحم المشايخ في مواضع في الفقه أوله في الوضو سواء فلنا انها شرط الصة كافي الصلاة والزكاة والصوم والحج أولاكافي الوضو والغسل وعلى هذا قرر واحد بث المالاعل مالنيات انه من باب المقتضى اذلا يصع بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدون قدر وامضا فاأى حكم الاعمال وهونوعان أخروى وهو النواب واستحقاق العقاب ونسوى وهو الصحة والفساد وقد أر بدالانه وى بالاجماع الاجماع على انه لا تواب ولاعقاب الابالنية فانتفى الانتجال بكون مراد المالانه مشترك ولاعوم له اولاند فاع الضرورة به من صحة المكلام به ولا حاجة الى الانتجار والثاني أوجه لا تأولاند فاع الضرورة به من صحة المكلام به ولا حاجة الى الانتجار والثاني أوجه لا تأولاند فاع الضرورة به من صحة المكلام به ولا حاجة الى الانتجار والثاني أوجه لا تأولاند فاع الضرورة به من صحة المكلام به ولا حاجة الى الانتجار والثاني أوجه لا تأولاند فاع الضرورة به من صحة المكلام به ولا حاجة الى الانتجار والثاني أوجه لا تأولون من المنابقة في المنابقة ف

الاوللابسله الخصم لانه قائل جحوم المشترك فحينتذ لايدل على اشتراما هاأفي الرسائل الصة ولاعلى المقاصدا بضا (وفي بعض الكتب) أنّ الوضوء الذي لدس عنوى السرعا موريه وآكمنه مفتاح الصلاة واغا اشترطت النية في العسادات مالاحماع أومانه ومأأمر واالالمعمدوا الله مخلصمان لهالدن والاول أوحمه لان العسا دة فمهاء عني التوحيدية رينة عطف الصيلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوم لرومهم الحفن وازالة العاسة المحقيقية عن الثوب والمدن والكان والاواني السحة (وأما أشتراطها) للتهم فلدلالة أيته عليم الانه القصد (وأماغسل المت) فقالوا لاتشترما لهجة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانماهي شرطًا لاسقاط الفرض عن ذمة المكافين (وتفرع عليه) ان الغريق يغسل اللا تافي قول أبي بوسف وفي روامة عن مجمداله ان نوحي عندالاخراج هن الماء بغسل مرتين وان لم منو فَثْلَاثَاوِعَنْهُ مَغْسَلُومٌ وَاحْدُهُ كَمَا فَي فَتْحَ الْقَدْمُ (وَأَمَا فِي الْعَبِادَاتُ) كُلْهَا فَهِس شرماصة االاالاسلام فانه يصح بدونهاا نتهى (مُ قال) بعدد لك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآناما اقصد فوز واللعنب والحائض قرآة مافيه من الاذكاريقصدالذكر والادعية تقصدالدعا الكرن أشكل عليه قولم الوقرأ مقصد الذكرلاته طل صلانه وأجسنا عنه في شرح الكنزمانه في محله فلا يتغير معزعته انتهى (وقال في القاعدة الشائمة الأمور عقاصدها في عدث تعسن المنوى مانصه) وقالوا فيالتهم لاعد سالقهزين انحسدت والمجنسامة حتى لوتيم المجنب مريدمه الوضوء حازخلافاللعصاص لكونه بقع لهما على صفة واحدة فيمر بالنمة كالصلاة المفروضة قالواوليس بصيرلان الحاجة الماليقع طهارة واذاوقع طهارة حازان يؤدى بهماشاه لان الشروط براعى وجودها لاغير ألاترى اله لوتيم للمصرحاز لهان بصلى به غيره انتهى (مُقَالُ بعددُ النَّاخرِ محت تعين المنوى في ضابط فيما اذاعين وأخطأ مانصه) وامااذاليكن المنوى من العمادات المقصودة واغماه ومن الوسما ثل كالوضوء والغسل والتميم فالوافى الوضوع لاينويه لانه لتس بعدادة (واعترض) الشارح الزراجي على الكنزني قوله ونسم بناعلى عود الضمر الى الوضو وكذا اعترضوا على القدوري في قوله ينوى الطهارة والمذهب ان ينوى مالا يصح الامالطهارة من العمادة أورفع الحدث وعند المعض نية الطهارة تحكفي (وأمافي التيمم) فقالوا انه ينوى عمادة مقصودة لا تصم الاعالطهارة مثل محمدة التلاوة وصلاة

الظهرقالوا واوتيمه لدخول المسحبد اوالاذان أوالاقامة لانؤدى مالصلاة لائها الست بعبادة مقصودة واغاهى شم اغيرها (وفي النيم) لقراءة القرآن روايتان فعندالعامة لا محور كافي الحانية وهومجول على ماأذا كان محدثا أمااذا كان جنباقتيم لهاجارله ان يصلى به كافي البداد عوقدأوضناه في شرح الكنزانيهي (ثَمَقَالَ) فَي الرآبِع في صفة المنوى من الفريضة والنيافلة اشتراط النية فهما وأما التهم فلا يشتر ما له نيمة الفرضية لانه من الوسائل (وقدمنا) ان نية رفع الحدث كأفية وعلى هذا الشروط كلهالا بشترط لهانية الفرضية لقولهما نهبراعي حمولها لا تحصيلها انتهى (مُ قال في السادس في سان الجمين عباد تن مانصه) فان كان في الوسائل فان الحكل صحيح (قالوا) لوأغتسل الجنب يوم الجعة للعدمة ولرفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصل أد ثواب غسر الجعة انتهى (مُقال في السابع في وقتهاأى النية ما نصم وأما النية في الوضو وفقال في الجوهرة ان معلها عند غسل الوحه و منمغي أن تكون في أول السنن عندغسل المدس الى الرسفين لمنال ثواب السنن المتقدّمة على غسل الوجه (وقالوا) الفسل كالوضوع في السنن وفي الثيم ينوى عند الوضع على الصعيد انتهى تمقال وأمانية التقرب لصيرورة الماء مستعملافوقتها عندالاغتراف انتهى (نمقال العاشر في شروط النية) الاول الاسلام ولذالم تصح العمادات من كافر صرحوابه في ماب التهم عند قول الكنز وغيره فلغاتهم كافرلا وصوء ولان النية شرطالتيم دون الوضوء فيصم وضوء وغسله واذا أسلم بعدهما صلى بهما (لكن قالوا) اذا انقطع دم الكتابية لاقل من عشرة حل وطأتها بجدرد الانقطاع ولايتوقف على الغسل لانها استمن أهله وانصممها ولصحة طهارة الكافرة بر اسلامه انتهسي (فائدة) قال في الملتقط قال أبوحنيفة | أعلم النصراني الفقه والقرآن لعلهم تدى ولاعس المعيف وان اغتسل ثم مس فلا مأس به انتهبي ثم قال (الثماني) التمييز اليان قال وينتقض وضو السكران لعدم عمره وتمطل صلاته مالسكر كافي شرح منظومة ان وهمان انتهى (ثمقال بعدذلك فى الفروع مانصه) ومنها لوقر أا مجنب قرآنافان قصد التلاوة مرموان قصد الذكر فلاا نتهيى (مم قال تكويل في النيامة في النية) قال في تيم القنية مريض موه غيره فالنية على المريض دون الميم اهم (ثمقال القاعدة الثالثة) اليقين لايزول بالشك ودليله عامار والمسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه مرقوعا اذا وجد

أحدكم في وطنه شيئافا شكل علمه اخوج منه نهيئا م لا فلا يخرجن من المسجدحتي يمهم صوتاأ وبعدريحا (وفي فتح القدرس) من ما بالانجاس ما يوضحها فنسوق عمارته بتما مهاقوله تطهيرالفعاسة وأجب مقدد بالامكان وأمااذا لم يتمكن من الازالة كفاه خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بتحرأ وبالتحرطه رود كرالوجه يدين أن لا أثر المحرى وهوان بغسل بعضه معان الاصلطهارة الموبوقع الشكفي قيام النعياسة لاحتمال كون المفسول معلها فلانقضى بالنجياسة بالشك كذا أورد والاستنعابي في شرح الجامع الكبيرقال ومعمت الامام تاج الدس أحديث عبدا امزيز يقوله ويقيسه على مسيبلة فى السمر الكبيرهي اذافقه احسناوفهم ذمى لا معرف لا محور فتلهم لقمام المانع مقن فلوقتل المعض أواخرج حل قتل الساقين للشك في قمام المحرم كذاهما (وفي الخلاصة) بعدماذ كره محرداءن التعلمل فلوصيلي معه صالوات تم ظهرت العاسة في طرف آخر نحب اعادة ماصلي انتهى (وفي العاهيرية) المرب فيه نجاسة لايدرى مكانها يغسل النوب كله أنتهي وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندى فانعسل مارف يوحب الشاف مهرالموب بعدالته قن بعداسته قبل وحاصله المه شكفى الازالة بعدته فن قهام النجاسة والشك لابرقع المتبقن قبله وانحق ان تبوت الشاكفي كون الطرف الغسول والرحل المخرج هومكان المعاسة والمعصوم المدم يوجب البتة الشك في طهراليا في والماحة دم الماقين ومن ضر ورة صبر ورته مشكوكا ارتفاع البقينءن تغيسه ومعموميته وإذاصاره شبكوكافي نجاسته حازت الصلاة معه الاان هذاان معلم في الكامتهم الحميم علما أعنى قولهم المقين لامرتفع بالشك معنى فالدحم للذلا يتصوران شتشك في معل أموت المقين لمتصور أموت شك فيه لارتفع مدحكم ذلا اليقن فعن هذاحقق معض المحقق من المراد لامر فع حدكم المقناوعلى هـ ذاالتقدر مخلص الاشكال في الحديد لا الدايد ل فنقول وان تبت الشائق علهارة الماقي وتحاسبته أبكن لاس تفع حكم ذلك اليقين المسابق بنعج اسبته وهوعدم حوازالصلاة فلايصم يعدغسل الطرف لان الشك الطارى لامرفع حمكم المقن السابق على ماحقق من انه والمرادمن قولهم اليقين لامر تفع بالشك فقتل الماقى والحكم بطهارة الماقى مشكل والله تعلى أعلم (ونظيره قولهم) القدعة من المطهرات بعدى لوتعس بعض البرغم قدم طهرلوة وع الشدك في كل و هل هو

المتنصرا ولا (قلب) يندرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولم الاصل بقامها كان على ما كان (ويتفرع عليها مسائل) منها من تبقن في الطهارة وشاك في الحدث فهو متطهر (أوتيقن في الحدث) وشدك في الطهارة فهوعدت كافي السراجية وغيرها (لكن ذكرعن مجد) الدا ذادخل بيت الخلاوجلس السنراحة وشك هل خرج منه شي أولا كان عد ثا (وان جلس) الوضوء ومعهما ثم شك هل تومنا أولا كان مترصدًا عبلامالغ الب فيهما (وفي وأنة الاكل) استبقن بالتيم وشك في الحدث فهو على تهدمه وكذالواسته قن ما كدث وشك في القيم أ- ذما لية من كما في الوضوع (ولوتية ن الطهارة والحدث) وشك في السابق فهومتطهر (وفي البزازية) العلم انهلم بغسل عضوالكنهلا يعلم يعينه غسل رجله اليسرى لانه أخرالعل (رأى الدلة بعد الوضوم) سائلام ذكره يعيد دوان كان يعرض كثبراولا يعلم أنه بول أوما ولا والتفت اليه وينضم فرجه وازار وبالما قطعا الوسوسة (واذابعد) عهد. عن الوضو وعلم أنه بول لاتنفعه الحيالة التهيي (ثمقال) شك في وجود النعس فالاصل بقاء الطاهرية ولذاقال مجد حوض علاقمنه الصغار والعسدمالايدى الدنسة وانجرار الوسعة يجوز الوضو منهمالم يعلمان به فعاسة ولذا أفتوانطهارة طن الطرقات (وفي الملتقط) فارة في كوزلا يدرى انها كانت في المجرة لا يقضي نفساد المجرة بالشك (وفي خوانة الاكل) رأى في ثويه قذراو قد صلى فيه ولايدرى منى اصابه فانه يعيدها من آخر حدث أحدثه والني من آخر رفدة انتهى اهدى احتياطا وعلاما اظاهر انترى (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لاير تفع الاسقين مثله والمراديه غالب العاق مانصه) وفي المجتبي اداشك اله كير الافتتاح أولاأوهل أحدث أولاا وهل أصابت النعياسة ثويه أولاأومسع رأسه أولااستقللان كان أول م ة والافلاا نتهيي ثم قال شك في الخيارج امني أومذي وكان في النوم فان تذكر احتلاماوحب الغسل اتفاقا والالمعب عندأى وسفعلامالاخل وهوالمذي ووجب عندهما احتماطا كقولهم النقص بالمماشرة الفاحشة وكقول الامام فى الغارة المتفاذا وجدت في المِتْرولم يدرمتي وقعت التهيي (وقال قاعدة الاصل ا صافة الحادث لى أقرب أوقائه) منه الماقد مناه فعالورأى في ثويه نجاسة وقد صلى فيه ولايدري متى أصابته يعيدها من آخر حدث أحدثه والني من آخررقدة ويلزمه الغدل في الثاني عندأى حنيفة ومجدوان لم يتذكرا حتسلاماوفي المدادم

معدون آخرماا حثلم وقبل في البول يعتبر من آخرما بال وفي الدم من آخرمار عف (ولوفتق جمة) فوجد فيها فأرة مبتة ولم يعلم متى دخلت فيها فأن لم يكر لها ثقب بعندالصلاة منذبوم وضع القطن فمها وانكان فمها تقب وحمدها منذ ثلاثة أمام وقدعل الشيئان بهذه القاعدة فحكا بنعباسة المتراذا وجد فعها فأرة منتة من وقت العملم بهامن غميراعادة شئ لان وقوعها حادث فمضاف الى اقرب أوقاته وخالف الأمام الاعظم فاستحسن اعادة صد لاة ثلاثة أمام ان عكانت منتفعدة إومتفسعة والامذبوم ولدلة علامالسيب الظاهردون الموهوم احتماطا كانجروح اذالم رام احد فراش حيمان محال مه على انجر ما ه (ثم قال في خاتمة فها فوالد في ذلك القاعدة) أعنى المقس لا مرول ما اشك الفائد والاولى وستدنى منهاميها أل (الاولى) المستعاضة المتعيرة بلزمها الاغتسال لمكل صلاة وهو الصيع (الثانية) أووجد بالزولا بدرى أمنى أم مذى قدمنا اعجاب الغسل مع وحودالشك (الثالثة) اذاوجه لمفأرة ميتة ولابدرى متى وقعت وكان قد توضأ منها قدمنا وحوب الاعادة عليه مفصلامع الشك (الرابعة) قدمنا المه لوشك هل كبرالا فتتاح أولاأ وأحدث أولاأ ومستحر أسه أولا وكان أول ماعرض له استقل (الخامسة) أصاب توبه نجاسة ولايدري أي وضع اصابته غسل الكل على ماقدّمناه عن الظهيرية مع ما فيه من الاختلاف انتهي (ثم قال السابعة) لوأ كات المه , و قارة قالوا ان شر ، ت على فو رها الما و ينجس كشار سامخرا ذا شرب الما و على فوره ولومكثث سياعة غمشرات لايتفعيس عند المي حندفة لاحتمال غسلها فهاماه ابهاوعند عمد يفس بنادعه في أصله من أنها لاتر ول الامالما والمطلق كالحكمية إه (مُقال وههنام الله تعتاج الى المراجمة ولم أرها الآن الى أن قال) ومنهام احد العذراذ اشكفي انقطاعه فصلي بطهارته وينبغي أن لا تصم اه (مُقَالَ فِي الفَاتَدةِ الثَّانية مَانِصِه) وغالب الغان عندهم ملحق باليقين وهوالذي تننىءالمه الاحكام بعرف ذاكمن تصفح كالرمهم في الابواب صرحوا في نواقص الوضو النالغالب كالمحقق اله (تمقال في القاعدة الرابعة المشقة تحل التيسير مانصه) واعلمان الساب التخفيف في العبادات وغيره السبعة (الاول السفر)وهو نوعان منهما عنص بالطويل وهو ثلاثة أيام والماليما وهوالقصر والفطر والسم كثرمن وموليلة وسقوط الضعمة عدلى مافى غابة البدان والثابي مالا مختصية

والمراديه مطلق اكخروج عن المصر دهوترك الجعمة والعيمدين والجماعمة والتنفل على الدابة وجوازاتهم اه (ثم قال الناني المرض) ورخصه كثيرة التهم عند المخوف على نفسه أوعلى عضوه اومن زيادة المرض اوبطله اه (ثم قال) السادس العسروع ومالسلوي كالصلاة معالفاسة المفوعنها كادون رمع الثوسمن مخففة وقد رالدرهم من المغلظة ونحاسة العذورالتي تصد ثمامه وكان كلياغسلها خوحت ودم البرآغيث والمق فحى الثوب وان كثر وبول ترشيش على الثوب قيدر رؤس الامروطان الشوارع وأثرنج اسةعسر زواله ويول سنورني غيرأوالي الماء وعليه الفتوى ومنهم من أطاق في المرة والفأرة وخراجهام وعصفور وان كثر وخوا الطيورالمحرمة في رواية وماليس له نفس سائلة وربق النائم مطلقاعلى الفتي به وافوا والصدان وغمار السرجين وقلمل الدخان الغيس ومنفذ الحموان والعفوعن الريح والفسااذا أصاب السراويل المتلة أوالمقعدة على المفتي مدوكان الحسلواني لا يصلى في سراويله ولا تأويل لفعله الاالتحرزمن الخلاف (ومن ذلك) قولنامأن النائطهرة للروث والعدذرة فقانها يطهارة رمادهما تصبرا والالزمت نحاسمة الخديز في غالب الامصار (ومن ذلك) طهارة بول الخف اش ونره والمعراذ اوقع في المال و رمى مدقد ل تفتته وخنف فعلسة الارواث عندهم اوماسد النوسمن يخارات العياسة على الصيرومان سيمه عماسال من الصحنيف مألم مكن أكبر رأمه النحباسية وما الطلبق آسقيه انادم ورته الرقت العيذرة في «ت فاصمات ما والطابق توب انسمان وكذا الاصطلااذا كان حاراد على كوته طابق اوبيت الوعدة إذا كان علمه طائق وتقاطر منه وكذا المحام اذا كان اهر بق فده النحاسات فعرق حطانها وكوتها وتقامار وكذالوكان في الاصطمل كوزمعاق فد ما فترشير في اسفل الكور والقول مطهارة المكوان كان اصله دما والزياد وانكان عرق حيوان محدرم الاكل والتراب الطاهراذ اجعل طيناللها والنعس أرعكسه والفتوى على ان العمرة الطاهرأم ماكان وماترشش على الغاسل من غسالة المت عما لا عكن الاحتراز عنه وما ورش به السوق إذا اسل مه قدماه ومواطئ الكالات والطين المسرقن وردغية الطريق ومشروعية الاستنصاء كحرمه الدلس عزيل حتى لونزل المستنصى مه في ما فحسه والقول اأن كل ما تم قالع مزيل المجاسة الحقيقية ومس المعدف المبيان التعلم وابس الخف في

الحضرانيقة نزعه في كل وصووم منم وجب نزعه للغسل لعدم تبكر ره واله لا صبيكم على الميام الاستعمال مادام متردّداعلى العضو ولا نجاسة المياء اذا لا في المتغيس ما لم منفصل عنه وانهلا يضره التغير بالمكثوا لطس والطعلب وكلا بعسر صوفه عنسه أه (تمقال) ووسع أبوحنيفة في العبادات كلها فلم يقــل ان مس المرأة والذكر أ ناقض ولم يسترط النيبة في الطهارة ولا الدلك ووسيع في المياه فه وصيه الى رأى المثليمة أه (مُحَوَّالُ في آخره في القاعدة ما نصه) الفائدة الأولى المشاق على ن مشقة لاتنفا عنها العمادة عالما كشيقة المردفي الوضو والغسل (اليأن قال) فلاأثرلما في المقاط العبادات في كل الأوقات (وأماجواز) التيم للخوف من شدة البرد للعنامة فالمراد من الخوف المخوف من الاغتسال عملي نفسه أوعملي عضومن أعضائه أومن حصول مرص ولذاشرط في المددائع بجوازه من الجنساية أنلاعبد مكانايأ ويهولانوبا مدفثه ولاماءم معنسا ولاحساما والصحيم أنه لابحوزا للعدن الاصفر كافي الخيانية لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضا عالوضوم اه (تم قال) الشالشة متوسعة بين هاتين كريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة الرضاو بطؤالير فيعور له الفطر وكذافي المرض المبيح للتيم اه (شمقال) ومن المشكل المعم فأنهم ماشترطوافي المرض المبيح له ان يحاف من الما عملي تفسمه اوعضوه ذها بالومنفسة أوحدوث برض او يعاويره ولم يليحوه بمطلق المرض مع ن مشقمة السفردون دلك مكثرولم وجموا شرا الما ميز يادة فاحسمة على فيتمه لااليسمرة اله (مُقال في الفائدة الناشة المشقة والحرج اغسا يعتمر فعسالانص فيه وأمام النص يُخلافه فلامانصه) وقال أى الزيلى في باي الانجاس ان الامام يقول بتغليظ فحياسة الارواث لقوله علمه الصلاة والسلام إنهار حس أي فحس ولااعتبارعنده بالبلوى في موضع النص كافي بول الا دمي قان البلوى فيده أعم إه (وفي شرح منيه قالمصلي) من المقاخرين من زادفي تفسد يرالغايظة عدلي قول أبي حنيه فه ولاخرج في اجتنابه كما في الاحتيار وفي الغليظة عملي قوله ماولا بلوى واصابته كافى الاختيار أيضا (وفي المحيط) وهي زيادة حسنة يشهد يعض فروع الباب والراديكروبه ولاحرج في اجتنامه ولا بلوى في اصابته على اختلاف المبارتين اغماه وبالنسبة الىجنس المكافين فيقم الابقاق على صدق القضية المشهورة وهي ان ماعت بلينه خفت قضيته اه (وقال في الشانية ما بيج الضرورة متقدر قدر مامانصه وأنتواما لعفوعن بول السنورفي الثياب دون آلاواني لا بدلا ضرورة في الاواني لجرمان العادة بتخمه يرهما (وفرق) كثير من المشايخ في المعدر بين أبار الفياوات عن قلسله الضرورة لانه ليس لهارؤس حاخرة والآبل تبعر حولها وبين امارا لامصار لعدم الضرورة بخلاف الكثم والكن المعتمد عدم الفرق بن المار الفلوات والامصار وبين الصيح والمنكسرويين الرطب والمايس (ويعني) عن أماب المتوضئ إذا اصابه امن الما المستعمل على رواية العاسة للضرورة (ولايعني) عمايصيب توب غير العدمها (ودم الشهيد) طاهرقى-قانفسه نجس في حقاغيره لقدم الضرورة (والجبيرة) بيجب أن لا تسترا من العديم الابقدرمالابد منه اه (ممقال) تذنيب بقرب من هذه القاعدة ما حاز لعذر يطل بزواله فيطل التيم اذاقد رعلى استعمال الماعفان كان لفقد الماء بقل بالقدرة علمه وان كان ارض اطل الرئه وان كان للرديط ليزواله والمحعل الجيهرة إذا سقطت يطل لزواله اه ( وقال في بعث در المفاسد أولى من جلب الممالح مانسه ) ومن ذلك مادكره المزازى في فتاواه ومن لا يعدسترة ترك الاستنعاد ولوء لي شط نهر لان النهى راجع عدلى الامرحة استوجب النهى الازمان ولم يقتض الامر التركرار اه (والمرأة) اذاوجب علم الغسل ولم تحدد من الرحال أوْنوه (والرجل) أذالم صدسة ترةم الرجال لا يؤخره و يغتسل وفي الاستنصاء ادالم عد سُترة تركه فالفرق أن العياسة انحكمية اقوى (والمرأة) بين النساء كالرجل من الرجال كذافي شرح النقاية (ومن فروع ذلك) المبالغة في انفهمة والاستنشاق مستنونة وتكره المسائم وتخليل الشعرسينة في العادة و يكره العدم اله (وقال في القاعدة السادسة العادة علامة مانعه ) فما فرع على هذه القاعدة حدا تجارى اى الماء الحارى الاصحافه ما يعده النساس جاريا (ومنها) وقوع البعر المثير في المترالا صحران الكثيرما يستكثره الماظر (ومنها) حدد الما الكثير الملق بالجارى الاصع تفويضه الى رأى المبتلى به لا التقرير بشي من العشر في العشر وتعوه (ومنها) الحيض والنفاس قالوالو وادالدم على الكثرا كيمن والنفاس تردالي المام عادتها اه وتمقال وفي ذلك فروع) الاول العادة في باب الحيض احتلف فها فعندأى حنيفة ومجدلا تثبت العمادة الاعراس وعندأى وسف تثبت عرة واحدة قالوا ودلم ١ انفتوى وهـل المخلاف في الاصللة أوفي الجعلمة أوفهـمامـــتوفي

فى الخلاصة وغيرها اله (وقال في القاء له قالا ولى الاجتهاد لا ينقض ما لاجتهاد مانصه) ومنهالوكان ارجل ثوبان أحده مانجس فتحرى وصلى بأحده ما إثم وقدم تحريه على طهارة الاسخرلم يعتبرا لثباني اهم (ثم قال) ومقتضى الاول (اى وهوالتحرى في النوس كذافي شرحها) اله لوتحرى وظن ما هارة أحد الاناثين فاستعمله وترك الاتخرشم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يقيم لكن هذاميني عــلىحوازالقرى في الانائين (وفي شرح المجمع قبيــل التيمم) لوكانا أنائين بريقهما وبتيم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام على الحرام الحلال مانسه ) وذكر يعضهم ان من هـ فدا النوع حديث الثامن الحائض مافوق الازار وحديث اصنعوا كلشئ الاالنكاح فان الاول يقتفي تحريم مابين السرة الى الركية والشاني يقتضي اياحة ماعدا الوطئ فرجع التحريم احتياطا وهوقول أى حنيفة وأى توسف ومالك والشافعي وخص مجيد شعارالدم وبه قال أجدع لا بالثاني اه (ثم قال وخوج عن هذه القاعدة مسائل الى انقال) الثانية الاجتهاد في الاوانى ادا كان يعضه اطاهراو يعضها نجسا والاقل نجس جاثر ومريق ماغلب على ظنمه المه نجس مع ان الاحتياط أن مريق السكل ويقيم كااذا كان الافل طاهراع لا بالأغلب فهرما (الثالثة) الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضهانجس وبعضهاطاه رحائرسواه كأن الاكثر نجسا أولا (والفرق) بين الشاب والاواني انه لاخلف لهما في سمتر العورة وللوضوء خلف في التطهم يروهو التعمروه فيتحرى لاشرب انفاقا التعمرورة فيتحرى لاشرب انفاقا كذافى شرح المجمع قبمل التيم انتهى وقد نقلنا رقية ذلك في كاب الحظر ونقلما بعضه في كتاب الصلاة اله (ممقال) وقد جوز أصحابنامس كتاب المصدر المعدت ولم يفصلوابين كون الأكثر تفسرا أوقرآ ناولوقيل به اعتدار اللغالب الكان حسنا اه (مُ قال) السادسة إذا اختلط ما عطا هرياء مطلق فالعبرة للغالب فان غلب الماء حازت الطهارةبه والافلاو بيناه في الطهارات من شرح الكنزي اذا ومت برالغلبة اه (مُمَّال)وليس منه مااذا نوى التيم لفرضين لانا نقول محوزله أن يصلي مالوا حد ماشاه من الفرائض والنوافل اله (تمقال) ومنها ما اذا استنجبي لا ول جعور شمنام فاحسلم فأمى فأصاب ثويه لم يطهر بالفرك لان المول لا يطهر بالفرك فلانطهرالني كأصر حواله والهـ ذاقال شمس الائمة السرخسي مسئلة المني مشكلة لان كل فيل

عذى أولا والمذى لا يطهر مالفرك الاأن معمل تبعا اه (وقديقال) عكن جعل آلمول الما في معد الاستنجياء تهما أيضا (وجوابه) أن التبعية فيميا هولازم له وهو الذي يخلاف اليول ولم أرمن نبه علمه اله (نم قال) تنسه وليس من القياعدة مااذا اجتميع في العسادة حانب الحضر وحانب السيفرفانا لانفلب حانب الحضر و قتضاها تغليبه لانه اجتم الميم والحرم لان أمعاب اقالوافي المسم على النفن لوابتداالمقيم فسافرقيل اعمام يوم وليلة انتقلت مذنه الى مدذ المافر فيمسم ثلاثا ولو كان عـ لى عكسـ م المقلت الى مدّة المقيم ومقتضاها اعتمار مدر الاقامة فيهما تغليبالجانب الحضرومه قال الشانعي وعنددلوم ع احدى الخفن حاضرا والا تخرسة فرا فكذلك على الاصح طرد اللقاعدة وأماعندنا فلاخفافيان مدته مدّة المسافر اله (م قال في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضى فاله يقدم المانم) فلوصاق الموقت أوالمساء عن سنن الطهارة مرم فعلها اله- (نم قال في القساعدة المالمة الايمار في القرب على الشافعية الاشار في القرب مكروه وفي غيره المحبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسه مواوكان بهم خصاصة قال الشيخ عزالدين لااشار في القرمات فسلاا يشار عساما لعلهارة ولا بستراله ورة ولاماله ف الاوللان الغرص بالعمادات التعظيم والاجسلال فنأثره فقد مرك احلاله الاله وتعظمه وقال الامام لودخه ل الوقت ومعهما يتوضأ به فوهمه لغيره لمتوضأ مه لم يحزلا اعرف فسمه خلاها لان الايماراغيا يحكون فيما يتعلق بالنفوس لا فعما يتعلق بالفرب والعبادات اله (تمقال) وقال الشيخ ألومجدفي الفروق من دخل علمه وقت أراد) الضطرا يثارغبروما لطعام لاستمقاء والمحته كان له ذاكوان خاف فوت مهسعته (والفرق)ان الحق في الطهارة لله تعالى فلايسوغ فيه الايسار والحق في حال المخصة له معه اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة وفي الحظراً بضاروقال في القاعدة المامنة اذااجهم أمران من جنس واحد واعتلف مقصودهم أدخل أحددهمافي الاسترغاليها كفن فروعها اذااجتمع مدن وجنها بة أوجنا بة وميض كفي الغسل الواحد اه (وقال في القاعدة الثالثة عشر الفرض أعضل من النفل) الاق مسائل (الاولى ايرا المعسر مندوب أفضل من انظار والواجب (المانية) ابتدام السلام سنة أفضل من ردّه الواجب (الثالثة) الوضو قبل الوقت مندوب

أفضل من الوضو بعد الوقت وهوالغرض وقد زقلنا ذلك أيضافي الحفار (وقال في القاعدة الخيام فعشرمن استجل بالشي قمل أوانه عوقب بحرمانه مانصه ) وخرج عنهامسائل الىأن قال السادسة شريت دوا فحاضت لم تقض الصلاه اله وفدنقاناهافي كابالصلاة أيضا (وقال في القاعدة السادمة عشرلاعبرة مالظن السنعطأه صرحها أتعمابنا فيمواضم الى انقال) ومنها لوظن الما فعسما فتوصأله ثم تمن اله طاهر ماز وضوء كذافي الخلاصة اه (ثم قال وحرج عن هذه الفاعدة سائل الحان قال) الثانية الوصلي وعند دوانه معدت مم ظهرائه متوضاً أعادالي أن قال والماسة تقتضى ان تعمل مستله الخلاصة سابقا على ما أذالم اصل الما اداصلي فانه رميد اله وقد نقلنا رقية ذلك في كما الصلام أرضا فراجعه (وقال فالفن الداد في احكام المدران مانصه) ولا تنتقص طها رته بالقهقهة في صلاته وان أبطات الصلاة اله وقد القلناه الى الصلاة أيضا ( عرقال) وهو كالمالغ في نواقض الوضو الاالقهقمة اله (ثم فال) ولا عنع من مس المصف اله (وقال في أحكام السكران مانصه واختلف في حد السكر ان فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من الرأة ويدفال الامام الاعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط وهذمان وهوقولماويه أخذ كثرمن الشايخ (والمعتمر) في القدم المسكر في حق الحرمة ما قالا احتياطا في الحرمات (والخلاف) في الحمد (والفتوى) على قوله ما ا في انتقاض الطهارة مدوني عند أن لا أسكر كابيناه في شرح الكنزاه وقد نقلناه في كان الاعمان (وقال في أحكام العبيد مانصمه) واذا لم يقدر على الوضوء الايمون فعلى السيدان ومنه مخلاف انحر اه (وقال في بحث الاحكام الاربعة مانمه) والاستنادوهوأن شبت في الحال ثم يستندالي أن قال وكعلمارة المستعاضة والمتيم نلنقض عندخروج الوقت ورؤية المامم ستندالى وقت وحود الحدث الهذا فلنالا بحوز الميع لهمما اه (وقال في بعث الساقط لا يعود ما نصمه) ولانعودالفعاسة بعدالحكميز والمافلودانغ الجلدمالشمس وتعوه وفرك الثوب منااني وجفت الارض الشمس ثماصيابها ما الا تعود الفعياسية في الاصم وكذا الستراداغارماؤها معاد اه (وقال في عدالنام كالمستيقظ في وعن المسائل مانصه) الخاملة عشراذام تدابة المتيم على ما عكن استعماله وهوعلمانام المنتقض تيمه اه (وقال نيأ حكام الانثي مانصه) ومنهم الايطهر بالفرك في قول اله (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصم بممه و يعموضو ، وغسله فلوأسلم حارث صلاته به اه (ثم قال) تنديه الاسلام محسماة. له من حقوق الله تعلى دون حقوق الآدمين كالقصاص وضمان الاموال الافي مسائل لوأجن الكافرشم أسلرلم يسقط الله (وقال في أحكام الذمي أيضامانصه) ولاعنع من دخول المعجد المخلاف المسلم (ولا يتوقف) جوازد خوله على اذن مسلم عمدنا ولوكان المسعد انحرام اه وقد نقلنا في كتاب الجهاد (وقال) في أحكام انجمان ومنهالووما في الجني انسمة فهل محب الغسل علمها (قال قاضيخان في فتاواه) امرأة قالت معي جني " بأنتني في النوم مرارا وأجد في نفسي ماأجدا ذاحامعني زوحي لاغسه ل علما اله وقسده المكمال عبا اذالم تنزل اما اذا أنزلت وجب كا تنه احتلام اه (ثم قال) ومنها لاحدو زالاستنجاء مزاد المجن وهوالعفام مكاثبت في الحدث اه (وقال في أحكام غيدوية الحشفة مانصه ) يترتب علم اوجوب الغسل وتعريم الصلاة والمعود والخطمة والطواف وقرانة القرآن وحمل المحف ومسه وكابته ودخول المبعيد وكراهة الاكل والشرب قسل الغسه ل ووجوب نزع الخف والكفارة وجويا أوندما في أو ل الحيض بديناروفي آخره بنصف دينار اله وقد نقلنا يعضه في كان المدلة وكتاب الجج (تمقال فوائد) الاولى لافرق في الايلاج بنان يكون بحائل أولالكن شرطان تصل الحرارة معه كذاذكر وافي التعليل فيعرى في سائرالانواب (الثانمة) ما ثعت العشفة من الاحكام ثنت اقطوعها ان بقي معهمقد ارها وان لمسق قُدرها لم يتعلق مدشئ من الاحكام ومحتاج الي نقل لكونها كاسة ولماره وقد نقلنا دلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الوطئ في الدمر كالوه الي في القيل نعجب مدالغسلاه وقدنقاناه في كاب النكاح وكاب الطلاق وكاب المحدود (مقال التاسعة) الذي بحرم على الرجل وطئ زوجته المنكومة مع بقاء النكاح الحمض والنفاس اهوقد نقلما بقمة ذلك في كتاب النكاح فراجعه (ثمقال) العلاشرة اذاحرم الوطائحرم دواعه الافي انحمض والنفاس اه (وقد) نقلمًا قبته في كتاب النكاح (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وهذا فروع لمأرها الآن (الاول) اشارة الانوس القراءة وهو حنب يدفى ان تحرم عليه أخذا من قولم ان الاخرس محد عليه تحر مال الماله فيملوا التحريك قراءة اه وقدنة لمناه في كتاب الصلاة (وقال في عدماعنم الدين وجويه ومالا يمنع مانصمه ) الاول الما في العله ارة يمنع الدين وجوب شرايه المول

الزيلعي في آخرياب المهم والمراديا لفن الفاضل عن حاجمه اه (وقال في عث ماية دم عندالاجماع من غيرالديون مانسه ) ثلاثة في السفر جنب وحادث ومت وغفما يكفى لاحدهم فانكان الماءملكالاحدهم فهواولى مه وانكان لهم جيعالا يصرف لاحدهم ومعوز التهم للكل والكان الماعماحا كان المجنب أولى مه لان غسله فريضة وغسل المت سنة والرجل يصلح الماماللرا . في فتسل الرجل وتقيم المرأة ويعم المت ولوكان الما وبن الاب والآس فالاب أولى مه لان له حق عَلَانُمَالَ الْأَنْ وَلُووهِ لَمُم قَدْرِما يَكُفُّ لاحدهم قَالُوا الرَّجِلُ أُولَى مَه لان المت السمن أحل القبول للهمة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا وهدذا الجواب اغما يستقم على قول من وقول ان همة المشاع فيما يحمل القسمة لا تفد الملك وان ا تصل بدالقيض كذا في فتارى قاضيفان آه وقد نقلنا وفي كتاب الهمة (محال) ومراده من قوله ان غسل المتسنة ان وجوره بها يخدلاف غسدل انجنب فانه في القرآن ويذبني أن يلحق عمااذا كان مباحاما اذا أوصى مه لاحوج الناس ولا يكفي الالاحدهم اله وقد نقلناه في كتاب الوصايل (ثم قال) وأمامن يع نجيباسة وهو عدث ووحدما مكفى لاحدهما فانه بحب صرفه الى المحساسة كافي فتح القدمرمن الانجياس وعلى هذالو كان مع الثلاثة ذونجياسة بندخي ان يقدّم علمهم ولمأره اه (رقال في بعث اجتماع الفضيلة والنقيصة ما فسه ) فنه االصلاة أول الوقت ما اتمم وأخره بالوضو فعند تنايسقب التأخيراذا كان مامع فى وجود المساء آخره والا فالتقدم أفضل ولمأرلا صمابنا الهيتيم مي أوله ويصلي فاذا وجده في آخره توضأ وصل ثانها ولاسعد القول مأ فضلمته ( وقاأت ) الشا فحمه في إمه النهامة في تحصيمل الفصلة اله (مُمَال) ومنهاغسل الرحلين أفضل من المسيم على الخفين لمن مي جواز والافهوأفضل وكذا بعضرة من لايراه (ومنها) التوضي من الحوض أفضل من التوضيُّ من النهر بعضرة من لا مراه والالا أه (وقال في بحث القول في من المثل مانصه) اماغن الملفذ كرووني مواضع منهاماب التيميم قال في المكنز وان لم يعطه الابفن المثلوله غنه لايتهم والاتهم وفسره في العناية عثل القيمة في أقرب موضع معزفهه المهاه أو مغدين مسير وفسره الزيامي بالقومة في ذلك المركان المكن لم بعد بن المه فى وقت عزته أوفى أغلب الاوقار والطاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التقوم ويتعينان لايعتبرغن ألثل عندانحاجة لسدار مق وحوف الهلاك ورعاتصل

الشرية الى دنا نسر فحب شراؤها على القادرياض ماف فيتها احماء لنفسه اه وقد نقلناه في ماب الشرب و في الحظر (وقال في أحكام السفرمانمه) رخصة القصر والغطروالمسمح ثلاثمةأ بالمهاماها أه وقدنقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام المديد ماتصه ) فنها محرم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولوعلى وجه العدور وادخال نحياسة فيه مخاف منها التلويث اه وقد نقلنا مفسه في كمّا الصلاة (وقال في بحث أحكام بوم الجعة مانصه) واستنار الغسل لحاله وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (ثم قال ما افترق فيه الوضو والغسل) سن تحديد الوضوءعنداختلاف المحلس وتكره تحديدالغسل مطلقائه بمرفسه الخف وينزع ىسن قمه الترتدب مخلاف الغسل سن المضمة والاستنشاق فمسه بخلاف ل ففر يضة يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول (ماافترق فيه مسم الخف وغسل الرجل) يتأقت المسم دونه ورأبت في بعض كتب الشافعية محوز غسل الرجل المغصوبة بلاخسلاف ولايحورمهم الخف المغصوب وصورة الرجسل المغصوبة أن يستحق قطع رجله فلاءكن منها تسن تثلث الغسل دون المهج محب تعهم الرجل دون الخف لاينقضه انجنامة هلاف المسم هوأفضل من المسم لمن مراه (ما افترق فيه مسيح المخف والرأس) سن استمعاب الرأس دون المخف لوتك مسيح الرأس لأيكره وان لم يهندب ويكره تثليث معهم الخف (ماافترق فيسه الوضوع والتيمم) كوندمن الوجه والمدن فقط ولاصور الآلعذر ولايسح بهالخف ويفتقرالي النية ن تحجد بيد و ولا تثليثه وسن فيه النفض ويستوى فيه الحدث الاصغر والاكبر ماا فترق فيه هسم الجبيرة ومسم الخف) لا يشترطشدها على وضو ويشترط لبسه الطهارة وصحمع معالغسا بخلاف مسحالخف ومحب أعممهاأوا كثرهبا وتصيح الملاة مدونه فيروايه وهوالمعقر مخلاف المسموعلي الخف ان اولا يقدر عذة محلافه ولاملتقضاذا سقمات عن غيير يروفلا تحب اعادته الخف اذاسقط ولاتنزع للماله فيخلاف الخفواذا كان على عضوجه مرتان فسقطت احداهما أعادها بلااعادة مسعها بحلاف نزع أحد الخفين (ماافترق فيه الحسف والنفاس) أقل الحبض محدود ولاحدلا قل النفاس وأكثره عشرة أمام وأ كثر النفاس أربه ون ويكون به البلوغ والاستبرا و دون النفاس اله (وقوله) دون النفاس أى فان الملوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل لا الى النفاس

وقدنقلنا. في كتاب الاذن والحجر وفي كتاب الذكاح و في المحظر (ثم قال) والحيض لايقطع التنادم فيصوم الكفارة مخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتأب العدوم (ثمقال) وتنقضى العدّة تهدون النفاس و محصول به الفصل بين طلاق السينة وُالْمَدعَهُ عَلَافِ النَّفَاسِ أَهُ وَقَدَ نَقَلْنَاهُ فَي كُمَّا لِ الطَّلَاقِ (ثُمَّ قَالَ) فَهِ ي سبعة همافي النهاية من الافتراق بأربعة قصور اه (مُقال ما افترق فيمه غسل الحي والمبت استحب المداه بغسل وجهالمت يخسلاف انحى فاله يبرد أبغسل يديه ولاعظمض ولايستنشق بخلاف الحي ولايؤخرغ لرحلمه يخلاف الحيان كان في مستنقع الما ولا يسم رأسه في وضو العسل يخلاف الحي في رواية اه (وقال في آخر فن الفرق في قاعد ماذا أني الواجب وزاد عليه هل يقع الكل واحما أم لامانصه) واختلفوافيا اذامسح جمع راسه فقيدل يقع الكل فرضا والمعقد وقوع الربع فرضا والماقى سنة وآختلفوا في تكرارااغسل فقيل يقع الكل فرضاوالمعقدان الاولى فرض والتانية مع الشالشة سنة مؤكدة الى أن قال ولعل فائدته في النهة هل سوى في المكل الوجوب أولا وفي الثواب هل يثاب على المكل ثوال الواحب أوثواب النفل فمسازادالي أن قال تمرآ يتهم قالوا في الاضعمة كإذكره س وهسان معز باللغ للصة الغني إذا ضحى بشأتهن وقعت واحدة فرضا والاخرى نطوعاوقيل الاخرى محم اله (نمقال) ولمأرحكم مااذا وقف يعرفات أزيدمن القدرالواجدأوزادعلي حالهمافي نفقه الزوجة أوكشف عورته في المخلا زائدا على القدرالحُتَاج الله هل يأثم عملي الجيم أم لا أه وقد نقلنا. في اتحظر وغمر. (وقال في فنّ الالغاز مانصه الطهارة) ما أفضل الماه فقل ما نسع من أصابعه صلى لله المالى عليه وسلم (أي) حوض مغيرلا ينجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض الحام اذا كان الغرف منه متداركا (أي) حيوان اذا خرج من المترحما ينزح معوان مان لا (فقل) الفارة اذا كانت مارية من المرة منزح كله والالا (أي) يحب نزح دلو واحدمنها (فقل) برصب فيه الدلوالاخبرمن برتنجيت عوت نحوفارة (أي)مام كثمه ولا يحوز الوضوصة وان نقص حازفقل هوماء حوص أعلاه صق وأسفله عشر في عشر (أي) ماماهم بحو زالوصو به ولا عور شريد فقل تفيه ضفدع بحرى وتفتت اله (وقال في فن الالغاز في بحث البيع مانسه)أى خبزلا يحوز بيعه الامن الشافعية (فقل) ما عجر عياء نجس قليل لم يجز

بيعه من الهودوالنصارى لانه اذا اعلهم لا يشترونه ولهيز بغيراعلامهم بخلاف الشافعية فاندعندهم طاهر فيجوزمنهم بلااعلام اه وقدنقلناه فى كاب السوع (وقال في فن الالغازمن بعث الكراهية مانصه أي) انا مماح الاستعمال يكره الوضو منه ( فقـل) ماعينه لوضوئه دون غيره اه وقدنقاناه في الحظر (وقال أول الفن السادس فن الغروق مانصه) المعرة اذاسقطت في المرلايغيس الما و ونصفها ينعمه (والفرق) ان البعرة علم اجلدة غنع من الشوع ولاك فلك النصف وفي المحلب على هذا ألقياس (الابعب) عليه ان يوضي امرته المريضة بخلاف عبد وأمته (والفرق) ان العبدما كله فيحب عليه اصلاحه لاالمرأة (الانتزام) ماءاليثر كلمه بالفارة وينزح من ذنبها (والفرق) ان الدم يخرجمن ذنها فيمنز الكل له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سورة الفارة نحس لا يوله الاضرورة اه وقد دنقلناه في كاب الصلة (وقال أخوا اؤلف في تَكْمَلُتُهُ لَاهُنِ السَّادِسِ فَنِ الْفُرُوقَ مِنْكَابِ الْأَشْرِيةُ مَانُصَهُ ) فَطَرَةٌ خُرُوقَةُ تَ في خاييسة ما متم مس المها في خايرة خل تنعس ولو وقعت القطرة المداء في الحل لا يتنعس اوالفرق) انها اذا وقعت في الماء تنعس المأثم لا يطهر الما الانه لا يتخلل مغلاف ما اذا وقعت في الخـ للانها تتخال اه (وقال) أخوا ولف في التكملة المذكورة منكاب الاشربة) المدقيق اذا عجن بخمر ثم خبز والتي في حل لا يطهر والخد مِزادًا القي في خرتم في خدل يطهر والفرق اله اذ بحِنا متزجت والخدل لايقغلله فلانطهر يخلاف انخمز لاناكخر يتخالء ليظاهره فقطاه (وقال أخو المؤلف في التمكملة المذكورة من كتاب الاستعسان مانصه ) يكره دخول الجنب المسجدولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع الى التطهيرا وقى منع المشرك تسعيد له من الاعبان فلايمنع اه وقد نقلنا ، في كتاب الحظر (وقال صماحت الاشماء في الفن السابع فن الحكايات مانصه) لماجلس أبو توسف التدريس من غيراعلام الامام الاعظم فارسل الما أبوحده فرحلاف أامعن مسائل نحسة الى إن قال الثالثة طيرسقط في قدرعلى النارفيه تحمومرق هل يؤكلان أملا فَقَالَ يُؤْكُلُ فَعَلَّاهُ فَقَالُ لَا يُؤْكُلُ فَعَالَمُ (مُهَا لَان كَانَ اللَّهُم مَطْبُوخًا قَدِلْ سقوط الطهر يغسل ثملاما ويؤكل وبرمي المرقة والابرمي الكل اه (ثمقال في الفن السابع أيضامانصه وقال الامام خرجنامع حادلتشديع الاعش وأعورالما الصدلاة المغرب فافتى حماد بالتهدم لا ول الوقت فقلت يؤخرالى آخر الوقت فان وجدالما والانهم ففعلت فوجد فى آخر الوقت وهد والمسألة خالف فها أستاذه اه (وقال في الفن الثانى فى كتماب الصلاة ما فصه ) القرآن مخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلوقرأ الجنب الفاقعة بقصد الثناء لا محرم اه (ثمقال بعد ذلك فى كتاب الصلاة أيضاما فصه ) لا يكر ملحدث مس كتب الفقه والحدث على الاصم (وضع) المقلمة على الكاب مكر وه الالاجل الحقف أه وقال فى كتاب العتق ما فصه ) والتؤمن كالولد الواحد فالثانى تبعلا ول فى أحكامه الى أن قال الافى مسئلتين الى أن قال المانية فاس التؤمين من الاقل وما رأته عقب الثانية لا اه (قال صاحب الاشداه)

## \*(كتأب الصلاة)\*

اذاشرع في مدلاة وقطعها قبل كالهافانه يقضها الاالفرض والسنن فلاقضاء فهر مآوانما يؤديه ماوكدا اذاشرعظانا ان عليه فرضا ولم يكن عليه (اقتدى) الانسان أدنى حال منه فسدمطلقا وبالأعلى صحيح مطلقا وبالمائل صحيم الاثلاثة المستعاضة والطالة والمخنى (القراءة) في القرض الرياعي فرض في ركعتبن الافهااذا أحدث الامام يعدالاول من المريكن قرافهما فاستخلف مسبوقابهما فالها فرض عليه في الاربع (المسبوق) منفرد فيما يقضيه الافي أربع لا يقدى ولايفتدى بهولو كبرناو باللاستثناف صحو يتابع امامه في سحود السهوفان لم يعد المه معدفي آخرها ويأتى شكيرات التشريق اجماعا (المسوق) لايكون الماماالااذا استخلفه الامام المحدث كاذ كرومة لاحسر و (المسموق) يقضي أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق القشهد وغيامه في المزّازية (لااستبار) بلية الكافر الااذا قصدالسفر ثلاثة ثمأسلم في اثناء المدة فانديقصر بناءعلى قصده السيابق بخلاف الصي اذابلغ كافي الخلاصة (اذاكرر) آية السجده في مكان متعد كفته واحدة الأفيمسئلة اذا فرأهاخارج الصلاة ومعيد لهمائم أعادهمافي مكانه في الصلاة فانه يلزمه أخرى والايكبرجه را) الإفي مسائل في عيد الاضحى وفي يوم عرفة التشر بف وباز إعدو وباز إقطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند الفياوف كذافي عبد المناية (النبة بالقاب) ولايقوم الالالمقامه الاعدر التعدركافي الشرح (الدعوة المستعامة) يوم الجعة في وقت العصر عند ماعلى قول عامة المشيخ كذافي اليتيمة (اداهت) صلاة الامام معت صلاة المأموم الدا أحدث الامام عامد ابعد القعود ألاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون هذا المأموم (اذا فسدت) صلاة الأموم لانفسد صلاة الامام الافي مسئلة اقتداء قارئ أمى فصلاته ما فاسدة والمشلتان في الايضاح (اذا أدرك) الامام راكعا فشروعه لتحصيل الركعة في الصف الاخبر أفضل من وصل الصف الاول مع فوتها (شرع) متنفلا شلات وسلملزمه قصاء كمتين (شرع في الفجر) ناسياسننه مدى ولايقضها (الاشتغال) بالسنةعقب الفرض أفضل من الدعا وراء أالفاقمة أفضل من الدعا المأثور (كل ذكر) فات عله لم أت به فلا يكول التسليمات بمدر فع رأسه ولا بأنى بالتسميع بمدر فعراسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره باعية) المسنونة كالفرض فلايصلى في القعدة الاولى ولا يستُفتح اداقام الى المالفة الافي حق القراء فانها واحدة في حدى ركماتها قرأ في كلركمة الفاقعة والسورة (الاولى) الالانصلى على مندبل الوضو الذي تسميه (كل صلاة) أد يتمع ترك واجب أوفعل مكروه تعرعا فانهاتعار وجوبا في الوقت فاداحرج لا تعاد (اذارفع) رأسه قبل امامه فانه بعود الى المحود (منجع) بأهله لا يذل ثواب مة الاأذا كان بعدر (دخل المسجد) في الفجر فوجد الامام يصلبه فاله يأتى عن المه فوف الااذاخاف سلام الامام (مسجد) المحلة افضل من الجامع الااذا كان الامام عالما (ومسجد) المعلمة في حق السوقى نهارا ما كان عند حانوبه وليلاما كان عند منزله (يكره) إن لاسرت بن السور الااله افلة (تقليل القرق) في سنة الفحرأ فضل من تطويلها (نذرالناقلة) أفضل وقبل لا (التكام) بين نة والفحرلا يسقطها ولمان منقص النواب (بكره) أن يخصص لصلانه كانا في المحدوان فعل فسبقه غير ولا يزعجه (بكون سارعا) بالتكبير الااذا أراديه ، دون المعظيم (اذا تفكر) المصلى في غير صلابه كتجارته ودرسه لاتبطل وان شغله همومه عن خشوعهم ينقص أحرة ان لم بكن عن تقصر والا ستحب إعادتها أترك الحشوع (لاينبغي) الامام والموذن لتعارأ - مالاان يكون شرموا (يصح اقتداء) الرجل بالممسلي وان لمينولمامته ولا يصم اقتدا الرأ والااذا فوى المامتها الافي الجمة والعيدين ويصعنب فامارتهن في غيبتهن (خرج الخطب)

بعد شروعه متنفلاقطع على رأس الركعتين (الااذا) كان في سنة الجعة فانه يتمها على الصحيم (لميد) الانوب و برصالي فيه بلاخيار بخلاف الثوب المحس حسن يتغير فلولم عدالاهماصلى في الثوب الحرير (فناالمسعد) كالمسعد فيصم الاقتدا وان لم تتصل الصفوف (المانع من الاقتداء) طريق تمرفه والعجلة أونهر تحرى فيهاليهن أوخلافي التعراء يسع صغين والخيلافي المستجدلاعنع وان وسع صفوفالانله حكم بقعة واحدة واحتلفوا فى الحائل بينهم والاصم العدة اذا كانلايشته عله عال امامه (السافر) اذالم يقعد على رأس الركوتين فانها شطل الااذانوى الافامة فيل أن بقيد النالثة بالمحدة (الاسير) اذا خلص يقضى صلاة المقيمن الااذار حل العبدويه الي مكان أرادوا الأقامة فيه خسسة عشير يوما يفضيها صلاة المسافرين (ولن) به شقيقة مرأسه الأعما (لوكان) المر يض يحمال الوخرج الحالج عاءة لا يقدر على القيام ولوصيلي في بيته قدر عليه الاصم المه يخرج و مهلى قاعدالان الغرض مقدَّر بحياله على الاقتدا • وعلى اعتبار و سيقط القيام واختافواني مريضان قام لايقدرعلي مراعاة سنة القراءة وان قعد قدرا لاصواله يقعدوراعها (قدر)المريض على بعض القيام قام بعدره (اذا كرر) معدة واحدة في محلَّس واحد فالافضال الأكتفاء بسمعِدة واحدة واذا كرراسم النبي صالى الله تمالى عليه وسلم فالافضل تكر ارالصلاة عليه وان كعا. واحدة فيهما (لارفع) يديه اسعودالتلاوة ولافدية السعودالتلاوة ولايحب نمة التعمين فساوالسنة القمام فما (اذاذرأ) الامام آية محدة فالافضل الركوع لما في صلاة الخيافتة والاسجد لهيا (يكره) ترك السورة في الآخرين في التطوع عداوان سهوا فعلم السهوولون عافي آخرى الفرض ساهمالا يسجدوعليه الفتوى (لاصور) الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطعه (القرآل) يخرج عن القرانية يقصد الثناء فلوقرا الحنب الفاتحة القصدالتنا الامرماه وقُدنقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) ولوقصد بهاالثنا افي ألحنازة المركر والااذاقرأ المملى قاصد االمنافقانه بحريه (لاربام) في الفرادين في حق سقوطها (اذاأراد) فعل طاعة وخاف الرياعلا يتركها (قراءة الفاقعة) لاحل الهمان عقد المكنونة بدعة (القراءة) في الحام جهرامكر وهمة وسرالاوهو المختبار (لابكره) للمعدث مسكتب الفقه والحديث على الاصبح اه وقد نقلنا وفي كاب الطهارة (مُه قال) وضع المقلمة على الكتاب مكروه الالآجل الكتابة (وضع)

المصيف تحت الرأس مكر وه الالاجـ ل الحفظ اله وقد نقلناه في كتاب العلهـ ارة وكتاب المحظر (مُمقال) لاينبغي تأقيت الدعاء الافي الصلاة (بكره) الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولملة القدر الااذاقال نذرت كمذارك فيهدذ االادام ما كجاعة كذا في المزازية (تعددالسمو) لانوب تعددالسحودالافي المسموق (كرم) الاذان قاعد الالنفسه (الاسفار مالفعر) أفضل الامالمزدلفة للعام (تأخمر المغرب ، مكر وه الا في السفر أوعلى ما ثدة والله سبحاله وتعالى اعلم (بقول حامعه) وهذه هي المسائل المجوعة المحقة بكتاب الملاة (قال في القياعدة الاولى لانواب المدمانسه) فلاتصح صلاة مطلف اراوصلا حازة الابهاأى المدة فرضا أر واجمة أوسنة أونفلا وأذانوي قطعها لابخر جءنم الاعناف ولونوي الانتقال عنهاالى غيرهافان كانت الثانية غيرالاولى وشرع بالتكميرصار منتقلا والافلااولا يصح ) اقتدا وبامام الابنية وتصم الامامة بدونها (ولوحام) لا يوم أحدا فاقتدى به انسكان صم الاقتداء ولامعنث خلافالا كرخي وأبي حفص المكسركافي المناية الااذاصلى خلفه النسام فإن أقتداه ريه بلانية للإمامة غيره يح (واستثني) بعضهم الجمة والعمدين وصحيرقال في الحالية بعنث قضا الادبانة الاادا أشهد قدل الشروع فلاعنث قضاء وكذالوام الناسهذا الحالف في الجعة معت وحنث تضاه ولا بعنث أصلااذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة (ولوحلف) اللاوم فلانافاما الناس ناويا ان لا يؤمه و يؤم غيره فاقتدى يه فلان حنث وان لم يعلمه أه ولكن لا نواب له على الامامة ومعدود التلاوة كالملاة وكذا مجدة الشكر على قول من مراهبا مشروعة والمعتمدان الخلاف في سنمه الافي الجواز وكذا معود المهو ولاتضره مه وقت السلام (وأماالنمة) في الخطبة للعمقة فشرط صحتها حتى لوعطس معوده المنبرفة ال انجد لله للعطاس غبرقاصد لهالم أصير كمافي فتم القدير وغبره طبة العمدين كدناك لقولم شترط لهاما شترط للعمعة سوى تقديم الخطبة (وأم االاذان) فلا تشترط الصحته واغماهي شرما للثواب علمه (واما استقمال القبلة) فشرط المجرحاني اصحته النية والصيم خلافه كإني السوط وحل بعضهم الاول على مااذا كان يصلى في الصحرا والمنانيء لي ماذا كان بصلى الى محراب كذا في البناية (وأماسترالعورة) فلاتشترط المحته ولمأرفيه خلافا (ولايشترط) للثواب معة العمادة بل يثاب على نيته واركان فاسد وبغير تعد كالوصلي محدثاعلى ظن ماهارته

وسأني تحقيقه اله (تمقال) بعددلك وأماقرا مقالقرآن قالوا ان القرآن بحرب عن كونه قرآنابالقصد فحوز واللهنب والحسائص قراء تمافيه من الاذكار بقصد الذكروالادعية بقصدالدعا الكن أشكل عليه قولهم لوقرأ بقعددالذكرلا تبطل صلاته وأجمناعنه في شرح الكنز أنه في محله فلاستخمر معزع مه وقالوا ان المأموم اذاقرأ الفائحة في صلاة الجنازة بله الذكر لا تصرم عليه مع انه محرم عليه قراعتها في الصلاة اله (مُ قال فِي آمرها في بعث التروك) ونظ مره المقيم والعام والكافروالعلوفة والسائمة حمث لا كمون مسافرا ولامفطرا ولامسلا ولاساغة ولاعلوفه بمعرد النمة ومكون مقماوصالما وكافر المالسة لانها ترك العل كإذكره الزيامي أه (وقال في القياعدة الثانية الامور عقاصدها مانصه) وكذا قولهم انالمهلي اذا قرأ آمة من القرآن حوامال كالرم مطلت صلاته (وكذا اذا) أخــمر المصلى عباسره فقال الجيدلله قاصيدا الشكريطلت أوعيا يسوءه فقال لاحول ولاقوة الامالله العلى العظم أوعوث انسان فمقول إنايته وإنا المه راجعون قاصدا له يطلت اه ( ثَمْ قَالَ بعد ذلك الثالث في بيان تعمد من المنوى وعدمه ) الاصدل عندناانالنوى أماأن مكون من العمادات أولافان كان عمادة فان كان وقتماظر فا المؤدى بعنى اله يسعه وغير وفلا بدّمن التعمين كالصلاة كاثن منوى الظهرفان قرنه بالدوم كفاورالدوم صهوان جرج الوقت أو مالوقت ولم مكن توج الوقت فانخرج ونسبه لا يحزِيه في السحيم (وفرض) الوقت كفله رالوقت الافي الجمعة فانها بدل الأصلالا أن يكون اعتقاده انها فرص الوقت فان نوى الظهر لاغد مراختلف فيه والاصم الجواز (فالواوعلامة) التعيين للصلاة أن يكون بحيث لوستر أى صلاة تصلى عَكَنه أن محس بلاتاً مل اه (غم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق الوقت لان السعة ما قمة عمعني الدلوشرع و تنفلا صحروان كان حراما ولا يتعمن خرممن أجزا الوقت بتعمن العمد قولا واغما يتعمن مفعله كالحمانث في العمن لا يتعمن واحد من خمال الكفارة الافي ضمن فعله هذا في الإداء وأما في القضاء فلاقه من التعسين صلاة أوم وماأوها اه (ثمقال) وأماقضاء الصلاة فلا يحوزما لم يعمن الصلاة ويومها بأن سيظهريوم كذاولونوى اولي ظهرعليه أوآخرظهرعليه عازوهذاهو المخلص لمن لم معرف الاوقات الفيائية أواشتهت علمه أوأراد التسهيل عبلي نفسه (وذكر في الحمط) اذنية المعمين في الصلاة لم تشترط باعتماران الواجب مختلف

متعدديل ماعتماران مراعاة الترتب واحسعله ولاعكنه مراعاة الترتب الاننمة التعمين حتى لوسه قط الترتدب وكثرة الموائت تكفيه نه فالظهر لاغيروهذا مشكل وماذكره أحدابنا كقاضي خان وغيره خلافه وهوالمعمد كذافي التدسن اه (نمقال بعد ذلك في ضامه في هذا المجث) التعمين لم مزالا جناس فنية التعمين في الجنس الواحد دلغولعدم الفائدة والتصرف اذالم اصادف محمله كان لغوا و المرف اختلاف الجنس ما حتلاف السبب والعلوات كالهامن قبيل المختلف انظهر سنمن مومين أوالعصر سن من مومن اه (ثمقال) كالذانوي ظهرين هراعن عصراً ونو ي ظهر يوم السيت وعليه ظهر يوم الخيس اه أي فاله **لا** تملاف السديب (تم قال)هذا كله في الفرائض والواجبات كالنذور والوتر على قول الامام والعمد على الصيح وركعني الطواف على المختار وينوى الموترالوتر ترالواجب للإحتلاف فسه وفي صلاة الجنازة بنوى الصلاة لله والدعا للبت ولا يلزمه التعدين في محود التدلاوة لاي تلاوة سجد لها كافي القندة (وأما النوافل) فاتفق اصحابه النها تصم عطلق النية (وأماا له نن الروت ) فاختلفوا تراط تعيينها والعجيم المعتمدعدم الاشتراط وانها تصييبة النفل وعطاق النيسة ويفرح عليه لوصلي ركعتن على ظن المها اله عدالطن بقياء الدل فتس انهما بعد مطلوع الغمر كانتءن السنة على الصيح ولا تصلم ابعده للكراهة وأما منقال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعد وكأنتاءن السنة فمعمدلان السينة لا بدَّمن الشروع فيها في الوقت ولم يوجد (وقالوا) لوقام الي الخامدة في الظهر ساهيا وقدهاما اسجدة بعدما قعدالاخبرة فانه ضمسادسة وتكون الركعتان نفلا ولايكونان عن سندالظهرعلى الصيح هذالايدل على اشتراط التعبين لانعدم الإجزاء لكون السنة لم تشرع الابقر عة مبتدأ ولم توجد (واختلف التصيم) فى التراويح هـل تقع تراويج عطلق النيـة أولا بدَّمن التعبين فصحرِ قاضي خان نراط والمعتمد خدلافه كالسننالروات روتفرع) أيضاعلى استراطالتعبين للسنن الرواتب وعدمه مسئلة أخرى هي اوصلى بعد الجعة أربعا في موضع بشك في صحمة الجعمة ناويا آخر ظهرعله أوأرله أدرك وقته ولم يؤده ثم تسن صه الجدمة فعلى التحيح المعتمد ينوب عن سنة الجعة حيث لم يكن علمه فلهرفائت وعلى القول الا خرلا كَمَافي فتح القدرس (وهوأيضا) يتفرع على ان الصلاة اذابطل وصفها

لاسطل أصلها في قول أبي حديفة وأبي يوسف خلاف لمجدد فعد غي أن مقيال فهاانها تحكون عن السنة الاعلى قول معد ١١ (ممقال تسكميل) السنن الروات فى المغم واللملة اثنتاء شرة ركعة ركعتان قبل الفحر وأربع قمل الظهر وركعتان ومدالظهر وركعتان بعدالغرب وركعتان بعدالعشاء وفي صلاة الجعة أريع قملها وأربع بعدها والنراويخ عشرون ركعة بعشر تسليمات بعدالعشاء فيلسالي رمضان وصلاة الوترعلى قولهما وصلاة العسدين في احدى الروايتمن وصلاة ا الصكسوف على الهميم وقدل واجدة وصلاة الخسوف والاستدهاء على قول (واماالمستحب) فأربع قبل المصر وأربيع قبل العشا وركعتان بعدر كعتى الظهر وركعتان بعدركعتي العشا وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحمة المعجد وتنوب عنها كل صلاة أدّاها مندالد خول وقبل تؤدي بعد القعود وركعتا الاجام كذاك تنوب منها كل مدلاة فرضا كان أونفلاو صدلاة الصحى وأقلها أربع وأكثرهاا ثنتاء شرة ركعة وصلاة الحساحة وصلاة الاستخبارة كافي شرح منسة الصلى وتمامها بأتى مع الكلام على مدلاة الرغائب وليلة البراة مذكورة فسه لان أمر حاج الحلني (ضابط فيما إذاء من وأخطأ) الخطأ فيما لا بشترط التعمين لم لا اضركته بن مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعبات فلوعين عدد ركعات الظهر أوخساً صحلان التعمين ايس بشرط فالخطأ فيه لا يضر (قال في المنساية) ونهة ذالر كعات والسحدات ليس مشرط ولونوى الغلهر ثلاثا أوخساصح وةلغوندية التعمين وكالذاعين الامام من بعدلي به فيسان غيره ومنه اذا عين الأداء فسان ان الوقت نوج أوالقضا فيان اله ماق اله (ثم قال) وأما فعما شترط فيه التعمين كالخطأمن الصوم العالصلاة وعكسه ومن صلاة الطهر الجي العصر فانه مغير (ومنذلك) مااذانوي الاقتدا بزيدفاذا هو عرو والافضل ان لا معن الامام عند كثرة الجماعة كملا نظهركونه غيرالمن فلاصور فمنه عي أن ينوى القائم في المحراب كائنامن كان ولولم يخطر سامه الهزيد أوعمر وجاز الاقتداء ولونوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب وهو يرى الدريد وهو عمر وصيح الاقتدا ولان العمرة المانوي لااسا رأى وهونوي الاقتدانالامام (وفي التتارخاسة) صلى الظهر ونوي انبهذاظهر ا وم الثلاثاء فتدين اله من يوم الاربعاء حارظهره والغلط في تعدين الوقت لا يضر اه انمقال) ولوكان يرى شخصه فنوى الاقتدام بذا الامام الذي هوزيد فاداهو

خلافه م ولانه عرفه مالاشار تعلفت المعمه وكذا لوكان آخرا اصفوف لامرى شحصه فنوى الاقتدا مالامام القائم في الحراب الذي هوزيد فاذا هوغيره حازأيضا (ومثل) ماذكرنا في الخطأفي تعدين المت فعند الكثرة ينوى المت الذي بصلى علمه الإمام كدا في فنم القدير (وفي عمدة الفتاوي) لوقال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصمح ولوقال اقتدريت بهذا الشيخ فاذا هوشاب صم لان الشباب مدعى شبخيا معتلف عكسه اه والاشارة منا لاتكفيلانه المتكن اشارة الى الامام اهى الى شاب أوشيخ فتأمل (وعلى هذا) لونوى الصلاة على الميت الذكر فيمان الله أنثى أوعكسه لم وهم (ولم أرحكم) مااذاعن عدد الموقى عشرة فمان انهم اكثر أواقل أن لا يضرا لا ادامان انهمم أكثر لان فهم من لم سواله الاه علمه وهوالزائد تُلة) ليس لنسامن ينوى خلاف ما يؤدى الاعلى قول مجد في الحمه عامدادا أكرك الامأم في المقشهد أوفي سيجود السهونوا هاجعة ويصلماظهراعند والمذهب أنه يصلها إجعة فلااستثناءا ﴿ (تَمْ قال الرابِيع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة والادا والقضام اما الصلاة فقسال في المنابة إنه نئوى الفرسة في الفرض فعال معزما الى المحتبي لامدهمن نسه الصلاة ونهة الفرض ونهة التعدين حتى لونوى الفرض محزَّتُه اله ( يقول حامعه ) كلام البناية وكذا في النسخ وامل كلة لاساقطة من القلم أى لا محررته لا مدا الصرح مدوا رضالا بعني تفريع د ذاعلي ما قبله والذي في المعراج عن الجمتى لا معزيه كذا في شرحها اله (والواجبات) كالفرائض كافي المتارخانية (وأما النافلة) والسنة الراتمة فقدّمنا إنها تصم عطان النه ورندة مماينة (وتفرع) إطانمة الفريضة الدلولم سرف افتراض الخس الاأنه يصلماني أوقاته الا معوروكذالواعتقدان منها فرصا ونفلاولاءمز ولمينوالفرض فهافان نوى الفرض في الميكل جاز وأوظ الكل فرصاحا زوان لميفان ذلك فكل صلاة مدلاهامع الامام جاز أن نوى صلاة الامام كذا في فتح القدم (وفي القنية) الصلون ستة (الاول) من علم ص • شها والسنن وعلم • عنى الفرض الله ما يستحق الثواب مفعله والعقاب متركه مايستحق الثواب بفعلها ولابعاقب شركها فنوى اغاهرأ والفعرأ جزاته نت نيمة الظهرعن تيسة الغرض والثاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا ولككن لايعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزئه (والنّااث) ينوى الفرض ولايعلم إ عناه لا يحزئه (والرابع) علم ان فيما يصليه الناس فرانص ونوافل فيصلي كإيصلي

البكس ويديمزالغرا ثض من النوافل لايحز ثه لان تعدين النبية شرط وقسل بحزيئه ماصلى في الجماعة ونوى ملاة الامام (والخمامس) اعتقد ان المكل فرص حازت ملاته (والسادس) لا يعلمان لله تعلى على عماده صلوات مفر وصة ولكمه كان يصلم الاوقائم الم يحزه اله (مُقال) بعدد الشجعلاف تجدل الصلاة على وقتما فانه غربا زُرِا كُون وقتم الله باللوجوب وشرطا الصحة الادام اه (ثم قال) بعد ذلك وكذا الخطمة لاشترط لمبائمة الفرضية وان شرطنا لهبالنمة لانعالا يتنفل بهبا وشغىأن تكون صلاه الجنازة كذلك لانهالا تمكون الافرضا كاصرحوابه ولذا لانعاد نفلا (و: أرحكم) ملاة الصى في نية الفرضية و يذيعي ان لا تشترط لـ كونها غرفرض في حقده لمكن يذبغي إن ينوى صلاة كدا التي فرضها الله تعالى على المكاف في هذا الوقت (ولم أرأ منا) - كم نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفايدفيه والفاهرعدم الاشتراط (وأما) العدلاة لمعددة لارتكاب مكروه اوترك واجب فلاشك انهاحائزة لافرض لقوله ميسقوط الفرض عالاول فعملى ه ـ ذا منوى كونها حاثرة لنقص الفرض على انها نف ل تعقيقا وأماع لى القول بان الفرض يسقط بها فلاخفا في اشتراط نية الفرضية (وأما) نية الاداء والقضاء ففي التنارخانسة اذاعن الصلاف التي يؤديم اصبح نوى الادا أوالنضا وقال فخر لاسلام) وغيره في الاصول في بعث الادا و القضاء ان أحدهم ايستعل مكان تعرحني بحوز الادا المية القضا وبالعصكس (وبيانه) ان مالا يوصف بهما لاتشتيط له كالمدادة المطلفة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطرو العشروا مخراج والكفارات وكذامالا يوسف بالقضاء كصدلاة الجعمة فررانتساس لانها ذافات مم الامام بصلى الظهر وأماما يوسف بهدها محكالم الوات الخس فقالوا لا يُشرط أيضا (قال في فتم القدير) لوفوى الادا على ظن بقاء الوقت فتبين نروجه أخراه وكذاعكمه (عِن البناية) لوفوى فرض الوقت بعدمانوج الوقت ل في خروحه فضوى فرص الموقت حازو في المحمة منوم اولاينوى فرض الوقت الاحتلاف فيه (وفي التتارخانية) كل وقت شك في خروجه فنوى ظهرالوقت مثلافاذا هرقدنرج الهناوانجواز (واحتلفوا) ان الوقتية هل تحوز مذة القضاء والمختمار الجوازادا كان في قلمه فرض الوقت وكذا القضاء منسه الاداء موالختار (وذكر) في كشف الاسرارشرح أصول فرالاسلام ان الاداء يصفو بندة

القضاء حقيقة كندم من نوى ادآظهراله وم اعد خروج الوقت على ظن الالوقت ياق وكندية والاسبر الذي اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهراوصامه فدة الاداه فوقع صومه معدره خان وعكسه كنسة من نوى قضا الظهرعلى غان ان الوقت قد خرج ولم محزر ج يعد وكنية الاسترالذي صامرهضان شية القضاعلى ظن الله قدمضي والصمه فمه ماءتسارانه أتي أصل النسة ولكن أخطأفي الظن والخطاء في مشاه معفو اله (شم قال الخيامس في بيان الاخيلاص) صرح الزيلمي مان المصلى معتساج الى نيسة الاخلاص فيها ولمأرمن أوضعه الكن صرح في الخلاصة ما فعلارماع في الفرائص (وفي البرازية) شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خالطه الرماء فالمرة السابق ولاريا في الفرائض في حق سقوط الواحب (ثم قال) الصلاة لا عرضاء الخصوم لاتفيد ول يصلي لوحه الله تعالى فانكان خصمة لم يعف وَخد من حسنالله يوم القمامة (حاء في بعض الكتب) أنه يؤخ مُظِّد انق تواب سبع الله صلاة بالجماعة فلافائدة في النهة وان كان عني فلا تواحد به ف الف أبدة حيناً ذ الم (وقد أعاد البرازي) بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء صعيدة مسقطة الواجب اه (ثمقال) وفي التنارخالية لوافتتم خالصا لله نعالى تمدخل في قلمه ماء فه وعلى ماا فتتح (والرباع) الدلوخلي عن النّاس لا يصلي ولو كان مع النّاس لى قامالوصل مع الناس تحسنها ولوصلي وحده الإمسن فله ثواب اصل الملاة دون الاحسان ولا يدخل الرياعي الموم (وفي الناسع) قال ابراهميم سيوسف لوصلى و ياء فلا أحراله وعلمه الوزر وقال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا أحراله ولا وزرعليه وهوكا أن لم يمر (وفي الولوالجنة) وإدا أرادان يصلى أو يقرأ القرآن ــل علمه الريا فلا يُسفى ان يترك لاندأ مرموهوم اه (ثم قال) وقالوالو فتح المدلى على غيرا مامه بطلت صلاته لقصد التعليم (و رأيت فرعا) في . الشافعمة حكاه النووي فيهن قال له انسان صل الظهر والثاديماز فصلى بهده المية الد تحر مه صلاته ولا يستحق الدينار اه (ولم أر ) مثله لا محابدًا وسنى على قواعدماان مكون كذلك أماالا حزاء فطافدمنا ان الريا الايدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأماء لدم استحقاق الدسار فلا أز أداء الفرائض لايدخل تحت عقد الاحارة اله وقد نقلنا بقيته في كاب الاحارة (غمقال) وأما الخشوع فيها نظاهره وباطنه فمستحد (وفي القنمة) شرع في الفرض وشعله

نغبكر فيالقعارة أوالمسئلة حتى أتم سلاته لا تستحب عامة تبها وني دحض السكرة ب يعمدوفي بعضهالم ينقص أحره اذالم يكنءن تقصيرهنه اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عماد تن مانصه) وان كان في المقاصد فامَّا أن ينوى فرضت أو فابن أوفرضا ونفلا اما الإول فلا مخيلوا ما أن مكون في الصلاة أو في غيرها فان، كان في الملاة لم تصم واحدة منه ما (قال في السراج الوهاج) لونوى صلاقي فرض كالفاهر والمصرلم بصم اتفاقا اه (نمقال) واونوى مكنوبة وصلاة جنازة فهدى عن المكنوبة وقدظه ربه داانه اذافوي فرضين فان أحدهما أقوى انصرف السه فصوم القضا وأقوى من صوم الكفارة (الى أن قال) وأما في الصلاة فيقدّم الاقوى بصاولداقدمناالمكنورةعلى صلاة الجنازة (ولداقال في السراج الوهاج) لونوى كتو بتان فهوالتي دخل وقتها واو يوى فائتتن فهي الاولى منهما واو نوى فائته ووقتمة فهي للفاثتة الاان مكون في آخرالوقت ولو نوى الظهر والفحر وعلمه الفهرمن يومه ه فان كان في أول وقت الظهر فه بي عن الفحر وان كان في آخره فهي عن الظهر اه (بقي) مااذا كبرناويا التحريمة والركوع ومااذا طاف للفرض والوداع (يقول عامه،) قالشارحها كذا مخط المصنف ولم مذكر حكم ذلك في الصورة الاولى ان كبرقاءً إكان النصرية لان الفرض اقوى مع أن المحل له وفع المورة النبانية طواف الوداع واحب وقيل سنة ففيه والمجمع بين فرض وواجب وونفل وعلى كلفقع عن الفرض انطاف في امام التحرسوا ، فواه مع غير. اونوى غيره فقط وانطاف العدماحل النفرفه وللوداع وانوى غيره اه (وان نوى فرضاوا ملا) فان نوى الظهر والقطوع قال أبو بوسف يحر له عن المكتوبة وسعاله التطوع وقال محمد لا يحزَّيه لا الممكتوبة ولا النطوع اله (ثمقال) ولو فوى فافلة وحنازة فهي نافلة كدافي السراج (وأمااذا) نوى فالملمن كااذانوى بركعني الفعرالتعمية والسنة أجزأت عنهمااه اثمقال) وأمااذانوى عمادة ثم نوى في النام الانتقال عنه الى غسرها فان كرناو ما الانتقال الى غيرها صارخار ماءن الاولى وان نوى ولم يكر مرلا بكون خارجا كالذابوى تحديد الاولى وكبروغامه في مفيدات الصلاة من شرحنا على المكنز اه (ثم قال السامة ع في وقتها) أى النسبة الاصل أن وقتها أول العيادات وله كمن ال**اول ح**قي**ق وح**كمي ( فقيالوا ) في الصلاة لونوي قبل الثيروع فين مجدلونوي عند الوضوقانيه يصلى صلاة الظهر

أوالعصرمع الامام ولم يشتغل بعدالنية عماليس من جنس الصلاة الأأنه لماانتهي الى مكان الصلة م م صروالنمة حازت صلاته بتلك النبية وهكذاروي عن أبي حنيفة وأبي نوسف كذا في الخلاصة (وفي التجنيس) اذا توضا في منزله ليصلى الفاهر تم عضرا لمسعدوا فمتم الصلاة بملك النمة فان لم ستغل معمل آمر بكفه ذاك هكذا قال عدف القيات لان المنة المقددمة نبقه الى وقت الشروع حكما كافي الصوم اذالم سدله العنبرها أه وعن مجددان سلماذا كان عندالشروع بحث لوسئل أمة صلاة يصلى محساعه لى الدرمة من غيرتف كرفه وسه قامة داواحتاج الى التأمل الا يحوز (وفي فتح القدمر) فقد شرط واعدم ماليس من جنس الصلاة لتحمة الث النبة مع تصريحهم انهاصح يعتمم العلم أنه يتخلل بينها وبين الشروع التي الى مقام الصلاة وهولدس من جدم افلالدمن كون المرادع الس من جنسم المالدل على الاعدراض بخدلاف مالو اشتغل بكالرمأوأكل أونقول عددااشي الهمامن اغدرقاطع للندة (وفي الخلاصة) أجمع أصحابنا أن الافضال أن تملون مقارفة للشروع ولابكون شارط عتأخرة لانماطي لميقع عدادة لعدم النية فكذا الماقى المرم المجزى (ونقل ان وهمان) اختلافا سن المشايخ خار ماعن المدفع موافقالها نقلءن البكرخي من حواز لتأحيرين التحريجة بقبل المالثناه وقسل الى المتعود وقدل الى الركوع وقيل الى الرفع والمكل ضعيف والمعتمد العلابدمن القران حقمةـة أوحكاوني الجوهرة ولامعتبر بقول الكرخي اه (ثمقال) ولم الثواب و بنبغ إن كون وقت اقتدا وأحديه كالم شغ ان مالامام فقال في فتح القدير الافضل إن ينوى الاقتداء تقاح الامام فان نوى حبن وقف عالميا بالعام شرع حازوان نوى ذلك على ظن المدشر عولم شرع اختلف فيه قبل المعوزاه الممقال) فألدة هل تصم سةعبادة وهوفى عمادة أخرى قال في القنمة نوى في صلاة مكتوبة أونا فله الصوم تصم نسه له ولانفسد ملاته اه (تم قال الثامن في انعدم الشراطها في القامو - يمهام عل ركن) قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقياء للمرج كذا في المنابة فكذا في بقية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نسة العسادة في كلّ حزوانما تلزم، في حلة ما يفعله في كل حال اه (وفي البناية) افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فاتمها

على به النطوع أجزأته عن المكتوبة (ومنَّ الغريب) ما في المحتبي ولا بدمن ســة العمادة وهي التذلل والخضوع على اللغ الوجوه ونمة الطاعة وهي فعل ماأرا دالله ثمالى منه ونبية القربة وهي طلب المواب بالمشقة في فعلها وينوى انه يفعلها مصلحة لدفي دينه مان مكون أفرب الى ما وجبعة للمن الفعل وأداء الامائة وأعد عمام عليه من الفالم وكفران النعة ثم تستديم هذه النيات من أول الصلاة الى أخرها خصوصاعد الانتقال من ركن الى ركن ولايد من سته العدادة في كل ركن والنغل كالفرض فها الافى وجه وهوان منوى في النوافل انها الطف في الفرائس وتسميل إلها اله (فاكماصل) ان المذهب المعتمد ان العمادة ذوات الافعال يكتفي بالنمة في أولم اولا عُمّاج الم في كل فعل كمفاعل المعلم اللااذا نوى موض ل غيرماوضع له قالوالوطاف طال اللغريم لا عز ته اه (عُمقال) وفي ة وان تعمدان لأسوى العمادة سعض ما مفعله من الصد لاة لا يستعق الثواب مُ إن كان فعلالانتم العماد تدويد فسدت والافلاوقد أسام اه (الماسع) في عاها علها القلب في كل مرضع وقدمنا حقيقتها (وهناأصلان) الأوللا بكفي التلفظ باللسان دونه وفى القنية وألجتني ومن لا يقدران معضر قلمه لمنوى بقلمه أو سُلُ في النية تكفيه التي كام باسانه لا تكاف الله نفسا الاوسعها اه (ثم قال فها) ولانؤاخذ بالنبة طالسهوه لانما يفعله من الصلاة فيما يسهومعقوعنه وصلاته محزلة وان لم يستحق لها قواما اهم ومن فروع هدا الاصل انه لواختلف الاسان والقلب فالمعتبر بما في القلب اه (تمقال) الاصل الشابي من لتاسع وهوأنه لابشترط معنية القلب التلفظ في جيع العبادات ولدافال في الجمع لامعتبر باللسان وهدل يستحب التلفظ في جيم العسادات أو يسن أويكر. قوال اختار في الهداية الاول إن لم تعتمع عزعته وفي فتح القدس لم ينقل عن النى صلى الله أعالى عليه وسلم وأصحابه الملفظ بالندة لافي حديث صحيح ولاضعيف وزادان أميرحاج الهلمينقل عزالاتمة الاربعة وفي المفيدكره بعض مشاعدا النطق باللسان ورآء الأخرون سنة (وفي المحيط الذكر ما للسان سنة فمندعي أن مقول اللهم انى أريد صلاة كذا فيسرها لى وتقيلها منى ونقلوا في كماب المحيمان طلب التسرم منقل الافي الحج بخلاف بقمة العدادات وقد حققناه في شرح الكنز بنى القنيسة والمجتبى المحتم المال المالة المالة المالة المالة والمجتبى المحتم المالة ا

وأماتوقف شروعه فى الصدلاة والاحرام على الذكر ولاتكفي النية فلانه من النبرا تط للشروع اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الأول الاسلام مانصه) وقدكننافي الفوائدان سقالكافرلا تعتبرالافي مسئلة في البزارية والخلاصة هي صـى ونصرانى خرجاالى مسـيرة ثلاث فهلغالمهي في بعض الطريق وأسلم السكافر قصرال كافرماء تدارقه ده لاالصى في المختمار اله (ثم قال) الثماني أي من شروط النمة المسرفلاتصم عدادة صي غير ميزولا معنون اه (مقال) وينقض وضوءا اسكران اعدم تمييره وتبطل صلابه بالسكر كافي شرح منظومة ابن وهمان اه (تُم قال) الثالث العلم بالمنوى هن جهل غرضية الصلاة لم تصم منه كما قدّمناء عن القنيمة اله (ثم قال) الرادع أن لا يأتي عناف من النه والمنوى قالوا ان ا النبة المتقذِّبة عدلي التحريمة حائزة مشرط أن لا مأتي معدهها عناف ليس منها وعلى هـ ذاتبطل العمادة بالارتداد في اثنائها اله (ثم قال) ومن الذافي نية القطع فان نوى قطع الاعمان مارمر تداللهال ولونوى قطع الدلاة لم تبطل وكذاسائر العمادات الااذا كر في الصلاة منوى الدخول في أخرى فالتكميره والقيامام للاولى لامجردا لنبية وأمااله ومالفرض اذاشرع فسه معدالفعر ثمنوي قطعه والانتقال الىصوم نفل فاندلا سطل والفرق أن الفرضوالنفيل في الصلاة ا جنسان مختلفان لارحان لاحــدهماعلى الا<sup>س</sup>نو في التحريمة وهــما في الصوم والزكاة حنس واحد كذافي المحمط وفي خزانة الاكل لوافتتح الصلاة مذلة الفرض ثم غبرنيت وفي الصلاة وجعلها ثطوعا صارت تطوعا ولونوي آلا كل والجاع فى الصوم لم نضره وكذالونوى فعل مناف فى الصلام لم تنظل ا ه (ثم قال) ولونوى ا قطع السفر بالافامة صارمقها ويطلسفره يخمس شرائط ترك السبرحتي لونوي الاقاهية ساترالم يصيح وصلاحيية الموضع للاقامية فلونواها في محراوخ برة لم يصيح واتحاد الموضع والمده والاستقلال مالرأى فلاتصع نمة التابع كذافي معراج الدرامة وادانوي المسافرا لاقامة في اثنا فصلاته في الوقت محول فرضه الى الاربع سوام نواهافي أولماأوفي وعطها أوفى آخره إوسواء كان منفردا أومقتديا أومدركا أومسموقا أماا للاحق لايتم بنيتها بعد فراغ الامام لاستعكام فرضه بفراغ امامه كذافي المخلاصة اله (ثم قال) فرع ويقرب من نيمة القطع نيه القلب وهي نقل الصلاة الى أخرى قدّمنا اله لا بكون الامال شروع التحريمة لابجة رد النهة

ولامدان تبكون الثانمة غيرالاولى كان شرع في العصريعد افتتاح الظهر فلغت سة الظهراالظهر بعدركعة الفاهر وشرطه أنالا يتلفظ بالنية فان تلفظ بهابطات الاولى مطلقا وقدذ كرناتف اربعها في مفسدات الصلاة من شرح البكتر اله (ثم قال) ويذبغي على هـ ذا الدلو كان عليه فائتة فشك الدقضاها أولا فقضاها عم تدس انها كانت علمه أن لا تعزيه للشلك وعدم الجزم في تحميها فلوشلك في دخول وقت العدادة وأفيم افيان اله فعلها في الوقت لم يحزه وأخد ذا من قوله م كافي فقح القدير ولوصلى الفرض وعنده وان الوقت لم يدخل فظهرانه قدد خل لاصرته اه وفي خزالة الاكل أدرك القوم في الصلاة ولم بدرانها المسكَّموية أو الترويمية كبروبنوى المكتوية عملي انهاان لمتكن مكتوية يقضم ايعني العشا فاذاهوفي المشاءصع وانكان في الترويحة يقع أفلا (فرع) عقب النية بالمشيئة قدمنا أنه ن كان عمايتعلق النمات كالصوم والصلاة لم تسطل وان كان عما يتعلق مالا قوال كالطملاق والعناق بطمل اه وقمد نقلماه في كتاب الطلاق والعتاق (ممال تكميل) النفشرط عندنافي كل العمادات ما تفاق الاصحاب لاركن وإغاوقع الاختلاف بينهم في تكميرة الاحرام والمعقد انها أشرط كالندية وقيـ لَ بركنيتها اله (مُمقال في الفروع مانصه) ومنه الوقر أ الجنب قرآنا مان قصدالتلاوة حرموان قصدالذ كرفلا ولوقرأ الفاتحة في صلاته على الجنازة ان دالثناء والدعامليكره وانقمدالنلاوة كره عطس انخطب فقال انجدلله ن قصد الخطمة صحت وإن قصد الجدد للعطاس لم اصح ولوذ بح فعطس فقال الحدالله كذلك وانذكرالمصلى آية أوذكرا وقصديه جواب المتكام فسدت والافلا اه (مُقالَفَ خاعَةً) تحرى قاعدة الامور بمقاصد هافي علم العربية ا ضافاولمااعتمرواذاك في الكارم فقال سيمويه والجهور باشتراط القصدفه فلا سعى كالرمامانطق مه النائم والساهي وما يحكمه المحيوانات المعلمة وخالف وعهم فلم يشترما وسمى كل دلك كالرماواختاره أبوحيان إلى انقال ولوسمع آيدا استجدة من حيوان صرحوابه مروجو بهاعلى الخمار اعدم أهلية القارئ بخلاف مااذاسععها منجنب أوحائض والسماع من المحنون لايوجيها ومن النسائم بوجيها على المختار وكذا يحب سماعها من سكران اله (وقال في قاعدة ما ثدت يه قدر لامر تفع الابية ينمثله) والمراديه غالب الفان ولذاقال في الملتقط ولولم فقد من الصلوات

شي وأحب أن يقضى صلاة عرومن ذادرك لا يستعب ذلك الااذا كان ا كثرظنه فسادها سدس الطهارة أوترك شرط فينتذيقضي ماغل على ظنه ومازادعلى ذاك يكر والنهي عنه اه شك في صلاة هل صلاها أعاد في الوقت شك في ركوع أوسعود وهوفها أعادوان كان بعدهافلا وانشك العكم صلى فان كان أول مرة السيتأنف وان أترقدري والاأخذ مالاقل وهذا اذاشك فهاقمل الفراغ فان كان وعده فلاشها عليه واذاتذ كريعد الفراغ انه ترك فرضاوشك في مسنه قالوا سعيد معدة واحدة ثم هددتم يقوم فيملى رسكمة استعدتان ثم يقدم سعدالسهو كذاني فقم القدمر ولوأخيره عدل بعدالسلام انك قدصليت الظهرار بعاوشك فيصه مدقه وكذرد فانه يعهدا حتساطالان الشكفي صدقه شكفي الصلاة ولووقع الاختلاف بين القوم والامام فانكان الامام على يقين لا مدوالا اعاد مقولم كذا في الخلاصمة ولوصلي ركعة منمة الغاهرة مثل في الساسة العقى المصرة مثل فى الثالثة الدفى التماوع ممشك في الرابعة العنى الظهر قالوا مكون في الظهروالشك المس شيئ ولوقذ كرمصل المصرانه ترك مهدة ولامدري هدا تركما من الظهر أوالمصرالذي هوفها المعرى فأن لم بقع غريه على شئ يتم المصرو المعد معدة واحدة ثم بعدد الفاهرا حساطائم يعمد المصرفان لم يعدفلاشي علمه وفي المحتى اذا شك المدكر باللافتتاح أولا أوهل احدث اولااوهل اصابت الفعاسة تؤمه اولاارمسم رأسه أولاا ستقمل أنكان أول مرة والافلااه ولوشك انها تكمرة الافتتاح أو القنوت لم يصر شارعا وغامه في الشرح من آخر مجود المهواه (عُمَّال) وفي المزازمة شك في القدام في الفيران الأولى أوالثانية رفضه وقعد وكرا لتنترد مسلى ركعتين بفاقعه وسورة إثم أتموسعدداله وفانشك في معدته انهاءن الاولىأوالثانية عضى فهاوان شكفي المحدة الثانية لالان الحامها لازمعلي كل حال واذا رفع رأسه من المحدة الثانية قمد ثم قام وصلى ركعة وأتم بعدة السهو وانشت في معدته انه صلى الفيرركعت بن أوثلاثا ان كان في السيدة الثانية فسدت صلاته وانكان فياإسعيدة الأولى عكن أصلاحهاء ندمج دلان تميام الماهمة بالرفع عنده فترتفع المحدة بالرفع ارتفاعها بالحدث فيقوم ويتعدويه عدر السهو الى أن قال أي في السيرازية نوع منه ينذ كرانه ترك ركا قولما فسدت صلاته وانكان فعلما محمل عملى ترك الركوع فاسمد ثم يقوم ويصلى

كمه بسعدتين صلى مسلاة يوم ولبلة ثم تذكر أمد ترك القراءة في ركعة ولم يعلم مة صلاة اعاد الفحروالوتر وان تذكر الهترك في ركعتب في كذلك وان تذكر النرك في الاربع فـ ذوات الاربع كلهااه (ثمقال) وهنافر وعلم أرها الات لى ان قال الثالث شك فعاعليه من الصام الرادع شكت فعما علم امن العدة هلهى عدة طلاق أو وفاة ينه في ان يلزم الاكتكثر علما وعلى الصائم اخذامن قوله ماوترك صلاة وشكانها اية صلاة يلزمه صدلاة يوم وليلة عملايا لاحتماط اه (مُقَال) في خامة فم افوائد في تلك القاعدة أعنى المقن لامر ول ما اشك الى ان قال الرابعة قدمنا اله لوشك هل كبرللا فتتاح أولا أوأحدث أولا أوصيح رأسه أولا وكان أولما عرض له استقمل اه (ثمقال) وههنامسائل نحتاج آلى المراجعة ولمأرها الآن منها شاكم سافرأ وصل المده أولا ومنهاش لمت مسافر هال نوى الاقامة أولاو منبغي الالاعوزله الترخص بالشك شمرأت في التتارخاسة لوسَّكُ في الصلاة أمعيم أم مسافر سلى أر بعا و يقعد على الشانية احتياطاً وَكَدْلَاتُ اذاشك في ندة الاقامة أه (مُقال) ومنها حامن قدام وشك امتقدم علمه أملا ومنهاشك هل سق الامام بالنكسرة أولا متم رأيت في التنك رخانية وإذالم بعلم لمأموم هل سيق امامه مالته كميرة أولافان كان أكبر رامه الله كبر معده أخراء وان كان أكبر رائه اله قسله لم محز وان استوى الظنان أحزأ ، لان أمره مجول على السداد حيى ظهرالخطا اه و منهني ان مكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقديم والتأخر ومنها من علمه فائته وشك في قضائها فهدي ست وفي التتارخانسة رحل لامدري هل في ذمته قضا الفوائت أم لا مكره له ان سوى الفوائت (مُقال) واذالم مدرالرجل المديق عليه شيء من الفوائت أم لا الاقضل ان بقرأ في نسنة الظهروالمصر والعشافي الارسع الفاقعية والسورة اه (وقال في لقاعدة الرابعة المشقة تقبل التسيرمانمه) واعلم ان اسماب المتفقيف في العمادات هاسسعة الاول السفروهو نوعان منه ما صنص بالطو على وهو تلائماً بام والمالها وهوالفصر والفطروالسم اكثرهن نوم ولله وسقوط الاضعمة على مافى غامة أن والشاني مالاعتبض به والمرادية مطلق أنحر وجعن المصر وهوترك الجعة والعمدن واعجاعة والتنفل على الدامة وجواز التهم واستحماب القرعة بين ائه والقصر للسافرعندنا رخصة اسقاط عمني المرعمة عمني ان الاعمام

لم يسق وشروعا حتى أثم مه وف د ث لوأتم ولم قعد على رأس الركعتين ان لم سوافامة قيل سعيود النالثة الثاني المرض ورخصه كشرذا تهم عندا تخوف على نفسه أوعلى عصوه أومن زيادة المرض أوبطؤ والقبود فيصلاة الفرض والاضطماع فم اوالاعما والتخلف عن الجماعة مع حصول الفضيلة اه (وقال في عث البيالسادع النقص مانصه) وعدم تكايف النا بكثير عاوج على الرحال كامجناعة والجعة اه (تمقال)السادس العسر وعوم البلوى كالصلاقمع اسة المعقوعتها الحان قال والاحة المشي والاستدمار عند سمق الحدث والماحته افي ملاف الخوف والماحة النافلة على الدابة خارج المصر بالاعماوفيه في روامة عن أمي توسف واماحة القعود فيها يلاعذر اله (ثم قال) ووسم أبو حنيفة ا في العمادات كلها الى ان قال ولم مشترط مقارنة النمة للسَّكمبر ولم يعمن من القرآن شديات إلغاقعة علاءة وله تعالى فأقرؤاما تسرمن القرآن والتعمن بحمث لابحوز عبره عدمر واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الامام دفعاللتخليط عنه كإيشاهد ماع امم الازهر ولم يخص تكسرة الاحرام الفظ والماجوزها كل ما مفيد المعظيم واسقط فظم القررآن عن المدلى فوزو بالفارسي تيسمراعلى الخاشمين وروى رجوعه واسقط فرض الطمأنسة في الركوع والمعود يرا اه (هم قال) ومن ذلك الأبراد مالفاهر في شدة الحرومن ثم لا ابراد في الجعمة بالتبكيرالماعلى ماقدل ولكنذكرالاسبيجاليانها كالظهرفي الزمانين وترلئا الجماعة للطر والجعمة بالاعمذارالمعروفة ولذاأسقط أبوحنه فقعنالاعمي والج وان وجدة تدادفعالله قة عنه وعدم وحوب قضا الملاة على الح تمن بيخلاف الصوم ومخلاف المشحاضة لندورذلك وسقوط القضاءعن ي عليمه اذا زاد على يوم وليملة وعن المريض العاجز عن الاعماء بالرأس كذلك على الصيح وجوارص لاة الفرض في السفينية قاعدام القدرة على القيام كنوف دوران الرأس اه (ثمقال) و-وازتقديم النية على الشروع في الصدلاة ادالم يفصل اجنى اه (ممقال) الف ندة الثالثة تحفيفات الشرع أنواع الى ان قال الثانى تخفمف تنقمص كالقصرفي المفرعلى القول بأن الاعمام أصلواماعلى قولنا منان القصرأصل والاغمام فرض بعدد فلاالاصورة اه (ثمقال) الرابيع تَخْفَيْفْ تَةَــدْيِمَ كَالْمُجِـعِ بِعِرْفَاتَ أَهُ (ثَمَقَالَ) الخيامس تَخْفَيْف تأخيرِ كَالْمِـم

عزدافية وتأحير رمضان للريض والمسافر وتأخير الصلاة عن أوقاتها فيحق المشتفل بانفاذغر بقوقحوه السادس تخفيف ترخمص كصلاة المستحمرمع بقمة النعو وشرب الخرالفصة السابع تخفف تغيير كمغسر نظم الصلاة للخوف اه وقال في القاعد: الاولى من الخامسة الضرورات بيج المخطورات مانصه) وقالوالودفن الاتكفين لاسش علمه لان مفسدة هتك حرمته أشدقه نحرمت كفينه الذي قالم المتربالتراب مقامه وكذافالوالودفن بلاغسل واهمل التراب علمه صلي على قبره ولا يخرج اه (وقال في بعث اذاته عارض مفسد تان روعي أعظمه ماضررا كاب أخفهما) قال الزياجي في ماب شروط العدلاة تم الاصل في حنس هذه ثران مزابتلي سلتين وهمامتيأ ويتان بأخذ بأح ماشاء وان اختلفت اعتار أهونهمالان مماشرة الحرام لاتحوزا لالاضرورة ولاضرورة في حق الزيادة مثاله رحل لوسمجـدسال حرحـه وان لم يستحد لم يســل ف**انه** يصــلي قاعـد أنومي بالركوع والهجودلان ترك الهجود أهون من الصلاة مع الحدث الاترى ان ترك السجود حاتن حالةالاختنار فيالنطوع على الدابةومع الحدث لايحوز يحال وكذاشيخ لايقدر على القرارة قامًا و بقدر عليه قاعد السلى قاعد الانه عور حالة الاختمار في النفل ولاعوزرك القراءة محال ولوصلى فى الفصلين قاعًامم الحدث وترك القراءة لميحز ولوكان معه ثوبان نحاسه كلواحد منهما أكثرمن قدرالدرهم يتخبر مالمسلغ أحدهمار بعالنوب لاستوائهمافى المنع ولوكان دم أحدهما قدرالرسع وقدرآلا خرأقل بصلى فيأقلهما دماولا يحوز عكسه لان للرسع حكم الكل ولو كان في كل واحد منه ما قدر الربيع أو كان في أحددهما أ كثر لـكن لاسلع ثلاثة ار ماعه و في الا خرقد رالر مع صلى في أيهم اشا ولاستوائهما في الحركم والافضل ان اصلى في أفلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والاسخر أقدل من الريع سل في الذي رسه ما هرولا معوز في العكس ولوان الرأة لوصلت قاعمة سنكشف من عورت إما عنع حواز الصلاة ولوصلت قاعدة لانسكشف منهاشي فانها تصلى قاعدة الاذكرناان ترك القيام أهون ولوكان الثوب يغطى جسدها وربع رأسها فتركث تغطمه الرأس لامحوز ولوكان مغطى أقل من الردع لا مضرلان للر ومع حكم البكل ومادونه لابعطي له حكماليكل والمترأ فضل تقليلاللانيكشاف اهمون هـ ذا القدل ماذكره في الخلاصة المه لوكان اذاخرج الى الجاعة لايفدر على

القيام ولوصلي في بيته صلى قاءً ايخرج الهاو سلى قاعدا وهوالصيم ونقل في شرح منية المصلى تصحيحا آخرانه يصلى في بينه قائما وهوالاظهر اه (ثمقال في بحث در المفاسد أولى من -لب المصالح مانصه) وقد تراعى الصلحة لفله م اعلى المفسدة هن ذلك الصلاة مع اخد اللشرط من شروطها من الطهارة أوالستراوالاستقمال فان في كل ذلك مفسدة لما فيهمن الاخلال بعلال الله تمالي في اله لإيناجي الاعلى أكل الاحوال ومتى تعذرشئ من ذلك عازت الصلاة مدونه تقديم المصلحة الصلاة على هذه المفسدة اه (وقال في القياعدة السادسة العادة عكمة مانصه) ومن العمل المفسد للصلاة مفوض الى العرف انكان بحث لورآه راء على انة خارج الصلاة اه (ثمقال) ولاخصوصية للرباوا فماالعرف غيرمعتبر في المنصوص عليه قال في الظهرية من الصلاة وكان مجد سالفضل بقول السرة الي موضع سات الشعر من العائبة ليس بعورة لتعامل العبال في الابداء عردتك الموضع عندالاضطرار وفي النزع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف ويعمد لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر أه للفظه أه وقد نقلناه في المارة في الحفاراً بضا (وقال في القياعدة لاولى الاجتهاد لاينقض الاجتهاد مانصه) ومن فروع ذلك لوتغير اجتهاده في القيلة عمل مالثاني حتى لوصلي أربع ركعات لاربيع جهات بالاجتهاد فلاقضاء واغا اختلفوافيمالوصلي ركعة بالتحرى الىجهة ثم تعدرالى أخرى ثمعاد لى الأولى وقدريناه في الشرح وذكرفه اختلافا في الخلاصة ومنهم من قال لايستقبل اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب محرام المحلال مانصه) ومنهااذاصلى على حى وميت ويذبغي أن تصم على المت (ثمقال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى انقال الثالثة الاحتماد في ثمال مختلطة وبضهاغيس وبعضهاطاهر حائزسوا كانالا كثرنجسا أولاالخ وقدنفاا بقيمه في كتاب الطهارة فراجعه (عمقال) وأمالوأ حرم قاصرا فبلغت سفينته داراقامته فانه بتم ولوشرع في الصلة في دارالاقامة فسارت سفنته فلسله القصر ولمأرهماالات وعندنا فائتة السفراذا قضاها في الحضريقض ماركعتين وعكسه يقضى أربعالان القضاء يحكى الاداء اه (ثمقال في قاعدة اذا تعمارض انع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وخرج عنه المسائل الاولى لواستشهد لجنم فانه بغسل عندالامام ومقتضاها انهلا بفسل كقولهما المانية لواختاط

مونى المسلمن عرتى الكفار فغتضا وعدم التغسيل للكل والشافعية قالوا بتغسيل الكل ولم يفصلوا وأصحبا بنافصلوا فقال الحماكم في الكافي من كتاب التحري واذا اختلطموقي المسليز ومرتى الكفارفن كانعلمه علامة المسلمن صلى علمه ومنكان عليه علامة الكفارترك فانلم تكن عليهم علامة والمسلون أكثر غسلوا وكفنوا وصلى علهم وينوون بالصلاة والدعاء المسلمن دون الكفار ويدفنون في مقابرا المسلمين وان كان الفريق ان سوا اوكان الكفارا كثر لم يصل علمهم و مفسلون ويكفنون ويدفنون في مقايرا المركن اه (تم قال القاعدة الثالثة الايشار فى القرب) قال الشافعية الايشار في القرب مكرور في غيرها عدوب قال الله تعالى وبؤثر ونعلى أنفسهم ولوكان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لاايتارفي الغريان فلااشارعاالطهارة ولابسترا لعورة ولامالصف آلاول لان الغرض بالعمادات التعظيم والاجلال فن أثريه فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه اه (عُقال) وقال فى شرح الهدنب في ماب الجعة لا يقيام احدمن علسه المحلس في موصده فان قام ما خساره لم مكره فان انتقل الى العدمن الامام كره قال احساب الانه أثر مالقربة الم (ثمقال) قال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة من حاء ولم عدد في ألصف فرجة فانه بحرالبه شخصا بعدالا حام ويندب للحر ورأن ساعده فهدذا بفوت على نفسه قرية وهوأ حرالصف الاول اه وقد نقلنا ، قدة ذلك في كاب العهارة وفي الحفار أبضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابيع مانصه) الثانية التابيع يسقط بسقوط المتبوع منها من فاتته صلاة في أمام الجنون وقلنا بعدم القضاء لاية ضي سسننها الرواتب اله (ثمقال في مِنَ الثَّاندة المَّالدِ عند قط بسقوط المتبوع مانصه) ومماخرج عنها الاخرس يلزمه تحريك المسان في تسكيبرة الاحرام والتليمة عالى القول به وأمايا لقراءة فلاعالي المختار معان المتموع قدسيقط وهوا التلفظ اه وقد نقلناصدر هده في الحج (نم قال الثمالله في التابع لا يتقدم على المنبوع) فلا يصم تقدم المأموم على امامه في تكميرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام وفرع عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذاسه ق امامه في الركوع والسعود في الرباعدة اله (قال في القاعدة الثامنة أذا اجتمع أمران من جنس واحدولم مختلف مقصودهما دخل احدهما في الاتخرع المانصه) ومنها لودخل المحدوصلي الفرض أوازاتبة دخلت فيه التحية اه (ثم قال) ولوصلي

ريضة عقب ماواف بذيني أن لاتكفه عن ركعتي العاواف مخلاف تعمة المعد لان ركعتى العاواف واحمه فلاتسقط هعل غيرها يخلاف تحمة السعدد وقد نقامنا هذه الميارة في الحج ولوتلي آية معدة فسعد صلسة قبل أن يقرأ ثلاث آمات كفت عن التلاوة كحصول المقصود وهوالتعظم وكذالوركع لهافورا أخرأت قياسا وهذه من المواضع التي بعل فهما مالقماس كأبيناه في شرح المنار وكذالوتلي آمة وكررها فيعاس واحددا كتفي بسعدة واحدة ولوتعددالسهوفي الصلاة لميتعددانجياس يخلاف الجسامر في الاحرام فانه بتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلف وأسها لان المقصود بعجود المهورغمأنف الشمطان وقدحمل بالمحدثين آخ الملاة والمقسودمن اني حبرهتك انحرمة فلكل حبرفاختلف المقصود اه وقد نقلناه ذه ارضه في كتاب الحج (وقال في القاعدة الخيامية عشرمن استعمل الشئ قبل أوانه عوقب محرمانه مانصه وخرج عنهامسائل الى أن قال السادسة شريت دواء فاصت لم تقض الصلامًا ه وقد نقلنا ها في كتَّاب الطهارة أيضا ( وقال في القاعدة السابعة عشر لاعبرة بالظن المن خطأه) صرح بهااصابافي واضع منهافي بارقضاء الفواثت قالوالوظنان وقشا لفيحرضاق فصلى الفحرثم تدينانه كآن فيالوقت مقدمال الفحر فاذا بطل ينظرفان كان في الوقت سعة بصلى العشاء ثم بعبدالفحر وان لم مكن فده سعة بعيد الفعر فقط وعمامه في شرح الزيامي اله (مُقال) وخرج عن هدده القاعدة مسائل الى ان قال المانية لوصلى في توب وعنده الدغيس عم تدين الدطاهر أعاد الثالثة لوصلى وعندوانه محدث تمظهرانه مترضى أعاد الرامعة صلى الفرض وعنددهان الوقت لميدخل فظهرانه كان قددخل لمحزه فهما وهي فتح القدرمن الصلاة والثانية تقتضى ان عمل مسئلة الخلاصة سابقاعلى مااذالم تصل امااذا صلى فأنه بعدد فقى هذه المسائل الاعتبار الماظنه المكاف لالمافي نفسر الام وعلى عكسهاالأعتمار آبافي نفس الامرفلوصلي وعنده أن الثور طاهرأ وأن الوقت قد دخــل أوأنه متوضئ فمان خلافه اعاد اه وقد نقلنا معض ذك في كتاب الطهارة ابضا وقوله ان تحول مسئلة المخلاصة سابقااي وهي قوله و نه الوظن الما بنجسا فتوضأمه ثم تبين اله طاهر حازوضوه كذافي الخلاصة اه وقد نقاناها في كتاب الطهارة أيضا (ثم قال) وقالوالورأ واسوادا فظنوه عدوًا فصلوا صلاة الخوف فمان خلافه لم يصم لان شرطها حضرة العدو اه (وقال في الفن الثمالث في أحكام

الناسي مانصه) فن نسى صلاة أوصوما أو حاأوز كاة أوكفارة اونذر اوجب قضاؤه الاخلاف اله وقدنتلناذلك في كتاب الجج أيضا (ثم قال) ومنها من صلى بنجاسة مانعة ناسهاا ونسى ركامن اركان الصلانا وتمقن خطأ في الاجتهاد في المها والشوب اورقت الصلاة والصوم اونسي تتقالموم اوتكام في الصلاة ناسما اهم اي فايه معدى جميع المذكورات وقد نقلناذلك في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) وكذا الوسلم ناسياً في اله لاذار باعية على رأس الركعة بن لم شطل اه (ثم قال) وقد جعل لهاى النسمان اصلافي التحرير فقال انه ان كار من مذكر ولاداعي له كامكم المعلم لم سقط لتقصير وبخلاف سلامه في القعدة اولا معه مع داع كا كل الصبائم سقط اولاولافأولي كترك الذا إلقسمة أهم وقد تقلمناذلك في كتاب الصوم أنضيا وفي الذمائي (ثمقال) والنالث الجهل في دار المحرب من مسلم لم يها جر والمه يكون عَــذُوا آهِ (وَقَالَ فِي أَحَكَامُ الصِّيبَانُ مَانُصَّـهُ) ﴿ وَآتَفَقُوا عَــلِي وَجُوبُ الْعَشْرِ والخراج فيأرضه الحان قال وعدلي بعلان عماداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام فى المدلاة اه (نم قال) ولا تلتقض ما هارته بالقهقهة في صلاته وان ابطات الصلاة اله ونقلناها في الطهارة (مُعقال) وتصم عماداته وان لم تحب علمه راختلفوا في توابها والمعتمداله له ولاحلم نواب التعلم وكذاجم حسناته اه وقد نقلناها في الحظراً يضا (ثمقال) ولاتصح ا مامته واختلفوا في صحتها في التراويح والمتقدعدمها وتحسيم دةالت لاوة على سمامه هامن صي وقسل لايدمن عقله وفعصل فضلها لجاعة بصلاته معواحدالافي الجعة فلا تصمع بثلاثة هومنهم ولدس هومن اهل الولايات قلايلي الانكاح ولا إلقضا ولاالشه آدة مطلقالكن لوخطب باذن السلطان وصلى بالغ غيره ماز وتصمح سلطنة مظاهرا قال في البزازية مات السلطان واتفقت رعبته على سلطنه ان صغير له منسعى أن يفويض احورا لتقليد الى والى و مدهد ذا الوالى نفسه تعالان السلطان اشرفه والسلطان بالرسم هوالان وفي الحقيقة هوالوالى لعدم محة الاذن بالقضاء والجعة عن لاولامة له اه وقد نقلناها في القضاء أنضا (مُقال) وإصحاد انه مع السكر اهم كما في المجمع الكن فى السراج الوهاج الهلا كراهة في أذان الصى العاقل في ظاهر الرواية وآن كان البالغ افضل وعلى هذا اصمح تفرير في وظيفة الاذان وأماقيامه في صلاح الفريضة فظاهركلامهم انه لابدمنه للعكم بعجتها وانكانت اركانها وشرائطها لاتوصف

ا مالوجوب في حقه الم (غمقال) ولوقال السلطان لصي إذا ادركت فصل مالناس انجمة حازوفي المزازية السلطان اوالوالي اذاكان غسريالغ فبلغ محتساج الي تقليد حديد اه وقد نقلنا ذلك في القضاء ايضا (وقال في احكام السكر ان مانصه) وصرحوا بكراهة أذان السكران واستعماب اعادته ويذعى أن لا يصع أذانه كالمجذون اه (ثمقال تنديه) قولهمان السكر من مباح كالاغماء يستثني منه سقوط القضاء فانه لأ يسقط عنده وان كان أكثرهن يوم ولدله لانه بصدنعه كذافي المحيط اه (وقال في أحكام العبيدمانصه) لاجمة عليه ولاعبد ولانشر في ولا أذان ولااقامة (ثمقال) وعورتها كالرجل وتزاداليمان والفاهر وهرم نفارغ مرمحرمالي عورتها فقط وماعداها إن اشتهني اه وقد نقلنا ذلك في الحظراً يضا (وقال في أحكام الاعمى) ﴿ هُو كَالْبِيصِيرِ الْأَفِي مِسَاتُكُ مِنْهِ الْأَجْهَادِ عَلَمْ وَلَاجِعَةَ وَلَا جَاءَةً ا ولاج وان و جدقائدا اه (ثمقال) وتكر امامته الاأن يكون أعلم القوم اه (رقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود الترتيب بعد سقوط و مقله الفوائث يخلاف مااذا سقط بالنسمان فانه يعود بالتذكرلان النسار كان مانع الام قطافهو من ما يوزوال المانع اله (وقال في بحث النائم كالمستبقظ في مسائل مانصه) السادسة عشراذانام المصلي وتكام فيحال النوم تفسد صلاته السابعة عشراذنام المصلى وقرأفي حال نومه تعتسر تلك القراءة في رواية الشامنة عشراذا تبل آيةً | السحدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السعدة كالوسمع من البقظان التباسعة مشرا اذااسته قطالنائم فأخسره رجل بذلك كان شمس الائمة يفتي بأنه لاعب علمه سحدة التلاوة وقعب في بعض الاقوال وعلى هذالوقرأرجل عندنامً فانتبه فأخبر فه وعلى أ هذا اه (نمقال) الخامسة والعشر وناذانام الملى في صلاته واحتلم بحب الغسل ولأعكنه المناء وكذلك اذابق ناعما والماة أوبو مروا لمتين صارت الدلاة دسنا في ذمته اه (وقال في أحكام الحنثي منصه) بيم ادامات و سبحي قسره ا ولايدفنه الامحرم ويكفن كفن المرأة اه (ثمقال) ولا يصلى الاقناع ويقوم امام النساء خلف الرحال وان وقف في صف النساء أعاده اوان في د ف الرجال لابعيدها ويعيدها منعلي عينه ويساره وخافه محاذياله ويوضع في الجنازة خلف الرحال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبرلود فذا للضرورة مع عاجز بينهما من الصعيداه (تم قال) ويقعد في صلانه كالمرأة اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثي في

جمع الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) ويكره اذانها واقامتها وبدنها كله عورة الاوجهها وكفها وقدمها علىالمعتمدوذراءمها علىالمرجوح وصوتهاعورة في قول اهم وقدنقلناً، في الحظر (مُهال) ولاترفم يدم احذ وأذنها ولا عهر يقراعتها وتنضم في ركوعها و معودها وتضمأصابه اولانفرج أصابعها فيالركوع وأذانا بهاشي فيصدلاتها صفقت ولاتسبج وتكره جماعتهن ويقف الامام وسطهن ولاتصلح اماماللرحال وبكره حضورهاا كجماءة وصلاتها في بدتها أفضل وتضع بمنهاعلي شمالها تحت الدمها وتصعيديها في التشهد عملي فحذيها شلغر ؤس أصابعها ركمتها وتتورك ولا جعية علم الكن تنعقد بها ولاء مدولات كمير تشريق اه (ثم قال) ولا تخطب مطلقاالي ان قال وتكفن في خدة أثواب ولا تؤم في الجناز ولو فعلت سقط الفرض بصلاتها ولانحمل الجنازة وانكان المتاني ويندب لمانحو القسة في التابوت اله (ثم قال) وتقد قرع على الرحال في الحضافة إلى ان قال وفي الانسراف من الصلاة وتؤخر في جماعه في الرحال والمهوقف وفي اجتماع المحنسائز عندالامام فتعمل عندالقملة والرجل عندالامام وكذافي اللعداه (وقال في أحكام الجان) ومنهاانعقاد الجاعة بالجنذكر والسموملي عن صاحب أكام المرحان من أصحاب المستدلا بحديث أحدون بن مسعود رضى الله تعمالي عنه في قصة الجنوفيه فلماقام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه شخصان منهم فقالا بارسول الله انانحب أن تؤسافي ملاتنا فصفه ماخلفه تمصلي بهما تم انصرف ونظيردلك ماذكره السكى ان الجماعة تعدم الملائدكة وفرع على دلك لوصلي في فضاه بأذان واقامة منفردائم حلمانه صلى الجاعة لمعنث ومنها ععمة الصلاة خلف المن ذكره في أكام المرحان ومنها ذامر الجني بين يدى المصلى يقاتل كايقاتل الانسى اه (وقال في أحكام الحارم ما نصه) و يغسل المحرم قريبته اه قال في اشرح هـ في الموال و يهم المحرم قريبة الخ فراجعه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها ادادعا . أحد أنويه وهوفي الصلاه وحدت احابته الاأنكون عالما بكونه فيها ولمأرحم الإحداد وانجدار وينبغي الانحاق اه (مُقَال) واختص الاب والجدباء كام ألى أن قال وأما ولا به الانكاح فلا تختص بهدافشت الكلولى سواء كان عصمة أوم ذوى الارحام وكذا الصلاة على

ألجناز الفنصبه الم (مُقَالُفاتُده) بترنب على النسب المناعشر حكم الى انقال وولاية غسل الميت والصلاة عليه اه (وقال في أحكام غيبونة الحشيفة مانصه) يترتب علم اوجوب الغسل وغريم الملاة والمعود والخطمة اه وقد نقلناة امه في الطهارة (وقال في أحكام العقود مانعه) تمكيل الساطل والفاسد عندنافي العمادات مترادفان اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وهنافروع لم أرها الا آن الاول اشهارة الانبرس ما لقرا وقووجنب يذبغي ان تحرم عليه أخذا من قولهمان الاخرس محت علمه تحريك الساله فعلوا التحريك قراءة اه وقد نقلناه في الطهارة (هُم قال في قاعدة فيااذا اجمعت الاشارة والعبارة مانمه) وفي ماب الاقتداء قالوالونوى الاقتداء بهذا الامام زيدفيان عرولم يصم الاقتدا ولونوى الاقتدائالاهام القائم في المحرابء لي ظنه الهزيد فيان اله عرويهم ولونوى الاقتدا بهذا الشاب فاذاه وشيخ لم يصح الاقتداء ولوفوى الاقتدا بهدذا الشيخ فاذاهوشاب يصم لان الشاب يدعى شيخالعمه وقياس الاول الدلوصلى على جذارة على اله رجل فمأن أله امرأة لم يصمح واستنبطهن مسئلة الاقتدام سيخ الاسلام العمني فى شرح البخارى عندالكالم على المحديث صلاة في مسعدى هذا أفضل من ألف صلاة فعاسواه ان الاعتسار للتسع فعندأصابنا فلاعتص الثوابعاكان فى زمنه صلى الله تعمالى عليه وسلم الى آخر ماقاله اه (وقال في محث ما منع الدين وجوبه ومالا يمنع مانصه) الثماني السمرة كذلك فيما مذي ولمأره اله (يقول حامعه ) وقوله السترة أي في الصلاة وقوله كذلك أي عنع الدين وجوبها (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه ) اجتمعت منازة وسنة وقتم ــ قدمت المجنازة وأمااذا اجتمع كسوف وجعه أوفرض وقت لمأره ويذخي تقدمهم الفرص اذا ضاق الوقت والااله كمسوف لانه يخذي فواته بالانحلام ولواجمع عمد وكسوف وجنازة ينسغي تقديم الجنازة وكذالواجقعت معجمة وفرض وقت ولم يحف حروج وقتم و ين في أيضا تقديم الخسوف على الوتر والتراويم اه (رقال في يحث مسائل اجتماع الفض ملة والنقيصة مانصه) ومنه الوصلى مفرداصلى فى الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجياعة فالافضل التأخير ومن الواسم الوضوء تفوت الجاعة ولوا قتصرعلى مرة أركنا فندعى تفضل الاقتصار لادراكها ا ه (هُمَال) ومنهالوخاف دوث الركعة لومثى الى المف ففي المتمية الافضل

دراكه فى الركوع وقول النووى فى شرح المهذب لم أرفيه لا صحابة اولا اخرهم شئنا قصور ومنهالوكان بحمث لوصلي في بيته صلى قائمًا ولوصلي في المستجد لم يقدر علمه ففي الخلاصة مخرج الى المسجدو اصلى قاعدا ومنها او كان محمث لوصلى فاعدا قدرعلى سنة القراءة وانصلى قائما لاقعد وقراها ومتهالوضاق الوقت عن سنن الطهارة والملاة أي وعن سن الصلاة تركها وجويا ولوضاق الوقت المستحب عن استيماب السنن منه في تقديم المؤكدة شم الصلاة في المستحب اله (ثم قال) ومنها بالدالمامة بقدمالاعلم تمالاقراءتمالاو رعتم الاسن تمالاصبح وجهاتم الاحسن خلقائمالاحسن زوجية ثممن لهجاءثم الانظف توبائم المقيم عدلي المسافرثم الحر الاصلى على المعتق ثمالمتهم عن الحدث على المتهم عن الجنابة وتمامه في الشرح اه (وقال في بحث القول في أحكام السفرمانصه) رخصة القصر والفطر والمسم ثلاثة أمام المالها وأماالتنفل على الدابة فحك خارج المصرلا السفر ومنها سقوط الحمد والعددين والاضحمة وتكسر التشريق وأماصحة الجعة فن أحكام المصراه وقدنقلناسفه في الطهارة والصوم والاضعمة (وقال في معث أحكام المسعمد مانسه) هي أشرة حداوقدذ كرها الاحصاب في الفتاوى في كتاب الصلاه في ماب على حدة فنها بحرم دخوله على الجنب والحائض والنفسا ولوعلى وحما لعمور وادخال نجامة فمه بخاف منهاالتلويث اه وقد نقلنا في الطهارة (ثمقال) ومنعاد خال المت فيه والصيم ان المنع لصلاة الجنازة وان لم يكن المت فيه الالعذر مطرونعوه واختلف فيعلمه فنهم من علله بخوف التلويث ومنه ممن علله باله الم من له ياوء لي الأول هي تحريمه و حج آل الثاني هي تنزيم به و رج العبلامة قاسم الاولولم بعلاء احدمنا بنجاسة المتلاجاعهم على طهارته بالغسل حيث كان مسليا ومنهاصة الاعتكاف فيه اله وقد نقاناه في الصوم (ثمقال) ومنها مرمة ادخال المديان والجانين حيث غلب تنجيسهم والافكره ومنهامنه القاء القملة بعدقتاها فيه ومنها محرم البول فيه ولوفي أنا وأما الفصد فيه في أنا فلم أرو ويذني أن لافرق ومنهامنه أحد ذشئ من أحزائه قالوا في ترامه ان كانا مجتمعاً حاز الاخذمنه ومسم الرحل علمه والالائم مهالم مقالم صاق والقاء المعامة فوق الحصير أخف من وضعها تعته فان اضطراله دفنه وتكرء المضعضة والوضو فعه الاأن كرون ثمة موضع أعدّلذ لك لا يصلي فيه أوفي أناه ويكره مسم الرجل من الطبن على

عوده والمزاق على حمطانه ولاصفرفه بأرما وتترك القدعة وبكره غرس الاشعار فه الالمنفعة لقل النزولا حوزا تخاذطر القافيه للرورالالعذر وتكروالمناعة فمه من خياطة وكتابة بأحرو تعليم صبيان بأحرلا بغير والالحفظ المسحد في روابة وسكره الحلوس فمه للصمة وتستح التحمق فمه لدا-له فانكان من شكر ردخوله كفته ركمتان كل يوم و يستحب عقد دالنك جفيه وحلوس القاضي فيه اه وقد نقانا وفي الذكاح وفي القضاء (ثم قال) وعرم الوطئ فيه وفوقه كالتغلى ويكرو دخوله إن أكل ذار يج كريهة وعنع منه وكذا كل وذفيه ولو باسانه ومن السع والشراء وكاغ قد اغرالمتكف فعوزله بقدرماجتهان لعضرالسلعة وانشاد الضالة والاشعار والاكل والنوم لفنزغر بسومعتبكف والكلام الماحوفي فتح القدمرانه مأكل المحسنات كإنأكل المارا لحماب ورفع الصوت بالذكر الالتفقية واحراج الريح فيه من الدبر والخصومة ويسن كنسه وتنظيفه وتطييه وفرشه وايقاده وتقديم العني على السرى عنددخوله وعكسه عندخروجه ومناعناد المرورفية ماهم ويفسق ويكر وتخصيص مكان فمه اصلاته ولايتعين بالملازمة فلامزع غمره لوسيمته المه ولاهل المحلة جعل المسمدالواحد مسمدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا وقدنقلناه في الوقف (ثمقال) ولا حوزاعارة أدوات مسعد لمسعدآ خرولا شغل المعدمالماع الاللغوف في الفتنة العامة (خاعة) أعظم المساجد عرمة المسجد الحرام تمسعد الدينة تم مسعدين المقدس ثم الجوامع عم مساجد الحال عمد مساجد الشوارع عم مساجد السون اه (وقال في أ- كام الذمي مانصه) ولاعظ مندخول المستعدمند المخلاف المالم ولايتوقف حوازد وله عمل اذن مسلم عندناولو كان المعدا عرام اه وقد نقلناه في الجهاد (وقال في آخرفن الفرق والجمع مانصه) عاد تهسئات عن مدرسة لماصفة لا يصلى فيماأ حدولا يدرس والقادى حاس فيمالله كم فهل له وضع خزانة تحفظ المحاضر والسحبلات للنفع العام أم لا فأحبت بالجواز أخذامن قولهم لوضان الطريق على المارة والمحدواسع فلهمأن يوسعوا الطريق من المحد ومن قولمم لووضع أثاث بيته ومتاحه في المحد للغوف في الفتاة العامة عازولو كان المحموب ومن قُولهم بأن القضاء في المجامع إولى وقالواللااطرأن وَجرفناه المحاراية جروا فيه اصلحة المحدوله وصع السروبالاحارة ولانك الهذه الصفة من الفنا وحفظ

السحلات من النفع العام فهم حوز واحمل بعض المسحد طريقا دفعا الضرر العام وحرز والشغاله مآمحيون والاثناث والمناعد فعاللضر راكفاص وجوز واوضع العلاعلى رفه وصرحوا بأن الفضاء في الجمام ما ولى من القضاء في يبتم الخ وقد نقلنا بقسة في القضا فراجعه وفي الوقف الضا (ثم قال احكم موم المجعة) اختص باحكام لزوم صلاة الجعة واشتراط الجاعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطمة أما وكونها قداها شرطا وقراءة الدورالمخصوصة لمما وتعريم السدفر قبلها بشرطه واستنان الغسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) والتطيب وليس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر والكن بعدها أفضل والبخور في المحجد والتبكيرالما والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولايسن الابرادالما ومكره افراد مالصوم وافراد ليلته بالقيام اله وقد نقلنا وفي الموم (نمقال) وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستوادع لى قول أبي بوسف المصحح المعتمر وهوخيرأ بام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة احاية وتحتمع فيه الارواح وتزارفيه القبور وبأمن الميت فيه من عذاب القهر ومن مات فيسه أوفي ليلته أمن من تتنه القررعذابه ولانسجرنيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه أخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفسه مزوراً هل المجنة رجم سبحانه وتعالى اه (وقال في محثما افترق في مالاذان والاقامة مانصه) محورتر الحي المداذ عن الاذان بحلاف الاقامة يسن التمهل فيه والاسراع فيها مكر واقامة المحدث لاأذانه (ماافترق فيه مجود المهووالتلاوة) هو مجدتان وهي واحدة هوفي آخرصلاته دود السلام وهي فيها وهولايتكر ربحلافهالا بقوم له و يقوم لها يتشهد له و يسلم بخلافها الذكرالمشروع في مجود التلاوة لا شرع فيه (ماا فترق فيه مجود التلاوة والسكر) معودالشكر لايدخل الملاة بخلافها واتفقواعلى وجوب مجودالتلاوة يخلاف سعدة الشكر فاندحا ثزعند أى حنيفة لاواجب وهومعني ماروى عنه انها ليست مشروعة أى وجوبا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الانتمام واجبة على المأموم دون الامام الالعجة صلاة النساء خلفه أوكحسول الغضلة ولاتمطل صلة الامام اذارطات صلاة الأموم مخلاف عكسه اذاعين الامام وأخطأ لم يصفرا قتداؤه مخلاف الإمام اذاء بن المأموم وأخطأ (ماافترق فيه الجعة والعيدان) الجمعة فرض والعيد واجب ووقتها وقت الظهر ووقته بعدطلوع الشمس الى زوالها وشرط االخطمة

وكونها قملها بخلافه فهما وان لاتتعدد في مصرعلي قول مرجوح بخلافه ويستحب في عيد دالفطران علم قبل نروجه الى المصلى يخلافها اله (م قال في آخرفن الفروق والجمع) قاعدة إذا أنى بالواجب وزادعلمه هل يقع المكل واجما أم لاقال أصحابنالوقرأ القرآن كاه في الصلاة وقع فرضا ولواطال الركوع والصحود فهاوقع فرضا الى أن قال ولعل فالله تعلى النهة على سنوى في السكل الوجوب أولا وفي النواب هل بناب على الكل ثواب الواجب أوثواب النفل في ازاد الى أن قال ثم رأيتهم قالوافى الافعية كإذكروان وهمان معزيا الى الخلاصة الغنى اذا نحى مشاتين وقعت واحددة فرضا والانرى تعلوها وقدل الانرى كم اه (وقال في آخرفن الفروق والجم مانصه) فائدة في الدعام رفع الطاعون سمئلت عنه في طاعون سنة تسع وسيتين وتسغمائة بالقياهرة فأجبت بأني لمأره وليكن صرح في الغياية وعزاه أأشهني المها بأنه إذانزل بالمسلمين نازلة قنت الإمام في مسلام الفعر وهوقول الثورى وأحدوقال جهورأهل الحد أث القنوت عندالنوازل مشروع في الصلوات اه وفي فتح القدران شرعمة القنوت للنازلة مستمرار بنسم ومه قال جماعة من أهدل الحددث وحلوا عليه حديث أبي جعفر عن أنس مازال بقنت حدي فارق الدنها اى عندالنوازل وماذ كرنامن أخسارا كلفاه مفد تقرّر ولفعلهم ذلك معد . صلى الله تعلى علمه وسلم وقد قنت الصدّ ق رضى الله تعلى عنه في محسارية الصابة مسيلة وعندمارية أهل الكتاب وكذلك قنت عررضي الله تعالى عنه وكذاعلى رضى الله تعالى عنه في معارية معاوية وقنت معاوية رضى الله تعالى عنه في محاربته اه فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهوالدعا أي رفعها ولاشك ان الطاءون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الوماج قال الطهاوي ولايقنت في الفحر عندنا في غرر المه فان وقعت المه فلا بأس به كافعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاله قنت شهرافه ايدعوع لى رعل ود كوان وبني محيان مُرْكُهُ كَذَا فِي المُلتَقِط أَهِ فَإِنْ قِلْتُ هُلُّ أَنْ مُلكَّ هُوكًا لِخُدُوفُ لما فِي منه المفتى قسل الزكاه في الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريم والمطر والتبلج والافزاع وعموم الامراض بصلون وحدانا اه ولاشك ان الطاعون من قدرل عوم الامراض فدس له ركعتان فرادى وذكر الزيلجي في خسوف القرائه يتضرع كلواحد دلنفسه وكذافي الظلمة المائلة بالنهاروالريح الشدديد والزلازل

والصواءق وانتشار المكواكب والضوالهائل باللمل والشلج والامطار الدامية وعوم الامراض والخوف الغالب من العدو و فعود الثمن الافتراع والاهرال لان كل ذلك من الا مات المخوفة اله فان قلت هل يشرع الاجتماع لرفعه بالدعاء كإيف عله الناس القاهرة مالجل قلت هوكم فسوف القروقد قال في عزانة المفتس والصلاة في خسوف القررة وتى فرادى وكذلك في الظلمة والريح والفزع ولاياس بأن يملى فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن مزول ذلك الم فظاهر، المسمجة ونالدعا والنضرع لانه أقرب الى الاحامة وأن كانت المسلاة فرادي وفي انجتني في خدوف القروقد ل الحاعة ما تزة عند دنا الكنم الدست سينة ام وفي السراج الوهاج اصلى كل واحدالمفسه في خسوف القر وكذا في غيرا الخسوف من الإفزاع كالريح الشديدة والغلم الماثلة من العدووا لا مطار الداعمة والافزاع العالمة وحكمها حكم خسوف القركذافي الوجيز وحاصله ان العديد في له أن فزع الى الضيلاة عند كل خادئة فقد كان عليه الصلاة والسيلام اذا حربه امرضيل آه وذكر شيخ الاسلام العبني في شرح المنابة الربيح الشيديدة والظلمة المساثلة مالنهار والنظروالاعطار الدائمة والمواءق والزلازل وانتشارا لكواكب والضوالفائل باللل وعوم الامراض وغيرزك من النوازل والاهوال والافزاع اذاوقعت صلوا وحدانا وألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا بالاجتماع والدعا العموم الامراض اه وقد نقلنا بقيته في الحظر ومسائل منثوية فراجعه (عمقال) فائدة لاتكر الصلاة على منت موضوع على د كان ولاينافه قولهمان لة حكم الامام وهو يكره انفراده على الدكان لانه معلل مالتشدمه المهل الكابوهومفقودهناوالاصل عدم الكراهة ومه أفتنت اله (وقال في في الالغازمانصه) الملاذاي تكسرلا يكون مهشارعا فها فقل تكسرالتعدون التعظيم أى مكاف لا تعب عليه العشاء والوتر فقل من كأن في بلدا ذاغر بت الشمس فهاطلعت أي مصل تفسد صلاته بقران القرآن فقل من سبقه الحدث اذاقرأ في ذهابه أي صلاة قراءة بعض السورة فها أفضل من سورة فقل التراويم لاستعماب الختم في رمضان فأذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراعة سورة الاخلاص وعكن إن هنال في غيرها أنضالان المعض اذا كان أكثر آمات كان أفضل أي صدادة افسذت خساواي صلافصحت خسا فقل رجل ترك صلاة وصلي بعدها خسا

ذا كاللفائية فان دهي الفيائية ويدت المخس وان صلى السادسة قبل فضائم اصحت الجسولى فيها كالرم في شرح الكنز أى صلاة فسدت أصلحها الحدث فقل مصلى الاردع اذاقام الى الخامسة قدل القعود قدر التنهد فوضع جبهته فاحدث قبل الرفع تت ولورفع قبل الحدث فدد ومف الفرضية وفيه قال أبو بوسف زه مدلاة فسدت أصلحها الحدث تعمامن قول مجديد اى ممل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل من اعتادها في كالرمه اي معلم توضي رأى الما فسدت فقل المقتدى ما مام متمم اذارأى الماه دون امامه اي امرأ. تصلح لاما مقاله طل فقل اذاقرأت آية معدة وسعدت شعهاالسامعون اى فريضة عساداؤها وبعرم قضاؤها فقل الجعة اى رسل كررآية معدة في معاس وتكررالوجوب علمه فقل اذا تلاها خارج الصلاة وسعد الماتم أعادها في الصلاة اه (وقال في فن الالغاز في عد العتق ما فسه) أي عبيدعانى متقهء لمي شئ ووجدولم يهتق فقل اذاقال اذام استركعية فأنتحر فصلاها عمتكم ولوصلي ركعتبن عتق والركعة لابدمن ضم أخرى المالتكون حائزة اله وقد نقلناه في العتق (وقال في فن الالغاز أيضامن بحث الكراهية مانصه) اى مكان في المحد تكره الصلاة فيه فقل ماعينه لصلاته دون غيره اه وقد نقلناه في المحظر (وقال في فن الحمل مانصه) وفيه نصول الاول في الصلاة اذاصلى الظهرفأ قهت في المحدفا كملة أن لا محلس على رأس الراسة حتى تنقلب هـ ذه نفلاو بصلى مع الامام اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم أبيه أوصلاته وهوذقير بعطى منوين من الحنطة فقيرائم يستوهمه ثم يعطمه هكذا الى ان يتم اه وقد دنقلنا. في الصوم والزكاة (ثمقال في الفن المادس وهوفن الفروق مانصه) كتاب الدلاة وفهما بعض مسائل الطهارة البعرة اذاسة طت في المترلا ينعس المنا ونصفها ينجسه والفرق ان المعرة علم اجلدة تمنع من الشبوع ولا كذلك النصف وفي المحلب على هذا القياس لاعب عليه ان يوضي امرأته المريضة بخلاف عسده وأمته والفرق ان العدد ملكة فعت علميه اصلاحه لاالمرأة لاينزحما البئركله بالفأرة وينزحمن ذنبها والفرق ان الدم يخرجمن ذنهافينزح الكلله ١٨ وقدنقلناه في الطهارة (ثمقال) ولونظر المصلى الى. المصف وقرأفه فسدت لاالى فرج امرأة بشهوة لأن الأول تعليم وتعلم فيه لاالثاني قال الامام بعدشهركنت محوسيا فلااعاد اعليم واوقال مليث بلاوضو أوفي توب

نعس أعادوا انكان متقما والفرق ان احماره الاول مسة مكر بعمد والناني محتميل أقهمت بعسدشروعه متنفلالا يقطعها ومفترضا يقطعهاو بأثم والغرق ان الناني لاصلاحها لاالاول سؤر الفأرة نعس لا بولها للضرورة اله وقد نقلنا في كاب الطهارة (ثمقال) وجدمية افي دارا كحرب مع زنار وفي حرو معهف بصلى علمه وفي دارالاسلام لالانه في دارا تحرب قمد لا محد أمانا الامد مخلافه في دار الاسلام اله (وقال أيضافي الفن السادسي فن الغروق من يحث الزكاءُ مانصه)شك في أدائها بعدا كول أدّاها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جيم الهروقتها فهدي كالصلاة اذاشك في أدائها في الوقت اله وقد دفقلناه في الركاة (وقال أخوالمؤلف في تكملته للفن السادس في كتاب القضاء مانصه) القياضي لاءلك الاستخلاف الاماذن مخلاف المأمور ماقامة الجمعة والفرق تحتق الضرورة في الثاني تجوازان سيبقه حدث قبل الصلاة يخلاف الاول اله وقد القلناه في القضا ﴿ وَقَالَ أَحُوا لَمُؤْلِفُ فِي التَّكُمُ لِهَ اللَّهُ كُورُهُ مِن كِنَّا سَالَدُمَا يُعِمَّا فَصَه ﴾ قال الحمد لله العطاسه وذبح لاتحل والخطب اذاعطس فقال انجد دفقه مقتصرا عاسه حاز والفرق ان الواجب عنه مالذ بح التسمية على المدبوح ولم توجد وفي الجعة محرد الذكر وقدوجيد اه وقدنقلنا في السيدوالذيائع (وقال أخوا اولف في التكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) عن الآمام الدسمج رعلي خرفة عني فقال له رجل هذامكر ووفق الدن أين انتقال من خوار زم فقال جاء النكرمن ورائي أفي مساجدكم حشيش قال نعمقال أفيعوز على انحشيش ولا يحوز على انخرقه اه ا (وقال أخوا أولف في المدكمة المذكورة من كتاب الوصا ما ما نصه) عن ابن القاسم حل المعام الى أهل المصدية في الموم الاول والثاني غير مكروه وفي الثالث لا يسقب والفرق الدفى المالث محمم الناتحان فيكون اعانة لهم على المحصية بخلاف ما قبله اه وقد نقلناه في كاب الوصية (وقال صاحب الاشباه في الفن السابع فن الحكامات ما فصه) لماجاس أبويوسف التدريس من غيراعلام الامام الاعظم فأرسل المه أبوحذ فقرجلا بالمنة فقال بالفرض فقال أخطات فقال بالسنة فقال أخطأت فتحدير أبو يوسف فقال المالرجل بهمالان التكرير فرض ورفع اليدين سنة اه (تم قال في الفن السابع) الرابعة مسلم له زوجة ذمية مات وهي حامل منه تدفن في أي المقابر فقال

في و قابر المسلمان فح ها و فقال في مقابراً على الذمة فخصاً و فتحمر فقال تدفن في مقابر المهود واكن وروجههاعن القداة - في مكون وجه الولد الى القدله لان الولد في المطن يكون وجهه الى ظهرأمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحجمانصه) اذاج ع بين الصلاتين بعرفة لايتنفل بعدهما كإفي البتمية اه (وقال في كان السروالردة مانصه) وانمات أوقتل على ردته لم يدفن في مقابر أهـل اله وأنمـا يلقى فى حفيرة كالكاب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضى اذا قضى في عيم د فسه نفيذقضاؤه الافي مسائل الى انقال أو بعدة ملاة المحدث اه (وقال فيه أيضا) لاستعزل القاضي بالردة والفسق ولايتعزل والى الجعمة بالعلم بالعزل حتى يقدم المانى الخ (وقال فيمه أيضامانه) ولاتقبل شهادة من قال لاأدرى أه ومن أولاللشك في الاعمان وكذا اما متمه كذا في شهادات الواوا كجمة اه (وقال في كمات الغمب) حفرقبرافدفن فمه آخرميتا فهوع لى ثلاثة أوجه فأنكان في أرض مملوكة للعافر فلا. الله المايش علمه واخراجه وله التسوية والزرع فوقها وانكان في أرض مماحة ضمن الحافر قيمة حفره من دفن فيه وانكان في أرض موقوفة لا يكرهان كان في الارض سعة لان الحافرلابدري مائ أرض عوت ذكرهذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف و مذبغي ان يكون الوقف من قبيل الماح فيضمن قمة الحفر وعمل كوته عن الضمان في صورة الوقف علمه فهدي صورتان فيأرض مملوكة فللمالك الخمار وفي مماحة فله تضمين قمفا لحفر اه وقد نقلناه في كأب الوقف وكاب الاحارة قال صاحب الاشاه

## \* (كاب الزكاة) \*

الفقيه لا يكون غنما بكشه المحتماج الم اللفي دين العماد فتماع لقضا والدين كذافي منظومة الن وهمان اله وقسد نقلنا وفي كتاب القضا وكتاب المداينات وكتاب المحروالاذن (ثم قال) الاعتمار لوزن مكة من له دين على مفلس مقرفة ميرعلى المختمار المريض مرض الموت اذاد فع زكاته الى أحتمه ثم ماث وهي وارثته المؤاته ووقعت موقعها فان كان له وارث آخر ردت لا مه لا وصمة لوارث تصدق اطعام الفيرعن صدقة فطره توقف على احازته فان أحاز بشرائطها وضمفه حازت الماموردادا ولا كاة اذا تصدق بدراهم الماموردادا واركاة اذا تصدق بدراهم الماموردادا واركاة الماموردادا وكانت والهم المأمور

قائمـة اه وقـدتقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) فوى الزكاة الاانه سمـاه قرصناً اختلفوا فيهوا الصحيم الجواز عبدالخدمة اذا أذن لهما اتعب أرة لا يكون للتحارة فتعي صدقة فطره عن الناذرم سكمنافله اعطام غير. الااذالم معين المذوركالوقال الله على ان أطع هذا ألمسكن شئافانه يتمن فلوعين مسكينين فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلنًا . في كتاب الأعمان وكتاب الصوم (ثمّ قال) يحبس الممتنع عن أداء الزكاء واختلفوافي أخه فلمنه جبراوالمعتمه دلا حول الرجيكاة قرمي لاشمهي كل الصدفات مرام على بني هاشمز كاة أوعمالة فهما أوعشرا وكفارة أومند وردالا التطوع والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (تمقال) شِكِّ الله أدى الزَّ كَاهَ أُمْ لَا إِ فأنه يؤديها لادوقتها العر أودع مالاونسيه تم تذكر الم تحد الزكاة الااذاكان المودع من المعارف دين العبادمانع من وجوبها الا المهر المؤحدل اذا كان الزوج لامر بدأداء كر اعطا نصاب لفقرمنها الااذا كانم ديونا أوصاحب عسال لوفرقه علمهم لابخص كالرمهم أصاب يكره نقلها الاالى قدرانة أوأحوج أومن دارا الحرب الى دارالاسلام أوالى ماالبء لم أوالى الزهاد أوكانت زكاة معملة الختيار الهلابحوزد فعهالاهل المبدع دفعها لأخته المتروجة اذاكان زوجها معسرا عاز وان كان موسراوكان مهره أأقل من النصاب فيكر الشوان كان المعمل قدريا لمحز ومد هني وكذا في لزوم الانتحية اله وقد نقلنا . في كتاب الاضحية (ثم قال) لولد من الزنالاشنت نسمه من الزاني في شئ الأفي الشهادة لا تقسل شهاد ته للزاني اه وقد نقلناه في كاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يحورد فع زكاة الزاني الى ولده من الزناالااذا كانمن امرأ المازوج معروف كافي طمع الغصولين الزكاة واجبة بقدرة مسرة فتسقط بهلاك المال بعدا محول وصدقه الفطروحت بقدرة ممكنة فلوافتقر بعدوم العدلم تسدقط انفق على أقاربه بنسة الزكاة حازالااذا حكم علمه بنفقتهم وتحل الصدقة ان له غاة عقار لاتكفيه وعياله سنة من معه ألف وعلمه مناها كرهاه الاحدوا خاالدافع لوكان له قوت سنة يساوى نصاما أوكسوة شتوية لايحتماج المهافي الصيف فالصيح حل الاخذ عجلهاءن أصاب عنده فتم الحول وعند وأقل من نصاب ان دفعها الى الفتسر لا مستردها مطلقا والى الساعي مستردهاان كانت فأغمة وان قسمها الساعي سنالفقراء ضعنهامن مال الز كاة خلافا لجمد ولوعجاز كانحل الدوائم بعدوجود عازلاقيله ومي الملتقط من الاعارة

المعلم إذا أعملي خليفته شيمانا وباالز كاذفان كان محيث يعمل لدلولم يعمله يصععنها والألاوالله سبحانه وتعالى اعلماه (يقول جامعه) وهذه هي المائل المجموعة المحقة بكتاب الزكاة (قال في القساعدة الاولى لاثواب الابالنية مانصه) وأماالزكاة فلا يصم أداؤها الأمالنمة وعلى هذا فساذكره القاضي الاستجابي ان من امتنع عن أدانها أخهذها الامام كرهاو وضعهافي أهلها وتحزنه لان للامام ولاية أحتذهما فقام أخذه مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعقد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المحيط ومرامة نع من ادا الزكا فالساعي لا مأحد منه كرها ولو أخذلا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يحديره بالحبس ليؤدى بنفسه اه وخرج عن اشتراطها مااذا تصدق بعميع النماب بلانية فان الفرض يسقط عنمه واختلفوا في سقوط زكا الماض أذا تصدق به قالواو بشنرط نهة التجارة في العروض ولامدان تسكون مقسارنة للقحارة فلواشتري شسيتًا للقنمة ناو مااندان وحدر بحاماعه لازكاه عليه ولونوى القدارة فعانوج من أرضه العشرية أوالخراجسة أوالمستأحرة أوالمستعارة لازكاة علمه ولوقارنت مالس بدل مال عبال كالمسة والصدفة والخلع والمهر والوصية لا تعصع على الصعيم وفي الساغة لابدمن قصداساه تماللد روالنسل أكثرا تحول فان قصدمه للتمارة ففها زكاة التحارة ان قارنت الشراء وان قصدته الهدل أوالركوب أوالا كل فلازكاة أصلا اه (ثمقال في آخرها في بحث النروك) وعلى هذا قالوا لونوى في الزكاة ماللتحارةان مكون للغدمة كان للغدمة وانلم يعل مخلاف عكسه وهومااذانوي فالعادالغددمة ان الحكون القارة لا مكون العارة - قي العدلان العدارة ع ل فلا يتم بحير د النبية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والعملوفة والساغة حدث لايكون مسافراولا مفعارا ولامسلماولاساغة ولاعلوفة بعرداندة ويحون مقياوصاعًا وكافراما انبة لانها ترك العل كاذكره الزياعي اله (ثمقال في القياعدة النيانية الامور عقاصدها في عث ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) وأما في الزكاة فقالوالو عجل خسة سودا عن ما أتى در هم مود فهلكت السود قبل الحول وعند و نصاب آخر كان المعل عن الياقي اه (نم قال) بعدد الدوفي الخانية لو عجل الزكاة عن أحد المالين فاستحق ما يحل عنده قد ل الحول لم يكن العمل عن المافى وكذا لواسقد في مد الحول لان

في الاستعقاق عمل عمل ملكن في ملكه في طل المعمل الم وفيها أي الخماسة أيضسالو كاناه خسرمن الإمل الحوامل وحدني انجمالي فععل شاة بن عنها وعن مافي بعاونهائم نتحت خسافيل الحول اجزأه عماعل وانعجل عماغهمه في السيئة المُانيـة لا يحوز اله (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة المنوى من الفر الشعة والنافلة مانصه) وأمانى الزكاه فيشترما لهانمة الفرضية لأن الصدقة متنوعة ولمأرحكم سمة لزكاة المعله فظاهركالمهم المه لايدمن سمة الفرص لانه تعيل بعد أصل الوجوب لان سديه هوالنصاب الثمامي وقدو جدد مخلاف الحول فاله شرط لوجوب الادا بخلاف نعمل المدلاء على وفتها فانه غدىر حائز لكون وقته اسدا الوحوب وشرطا اصحة الاداء اه (مقال في السادس في بيان الجمع بن عمادة ين مانسه) ولونوي أي التمدق الزكاة وكفارة الظهارج ولدعن أم ماشا ولونوي الزكاة وكفارة اليمين فهوعن الزكاة اله (ثم قال) وقدظهر بهد المهاذ انوى فرضن فان أحدهما أقوى انصرف المه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة واناستو بافى القوة فانكان في الموم فله الخمارك كمفارة الظهار وكفارة العين وكذا الزكاة وكفارة الظهار وأما الزكاة مركفارة الهدين فالزكاة أقوى اه (ثمقال) وان نوى فرمناونفلاالى انقال والنوى الزحكاة والتعاوع تكون عن الزكاة وعند مجدءن التطوع اله (ثمقال في السامع في وقتما اليالمية مانصه) وأما وفتهافى الزكاة فقال في الهدامة ولاحوز أدا الزكاة الامنية مقارنة للإدا أومقارنة لعزل مقددارماوح ولان الزكاذع سأدة فيكان من شرطها الندة والاصل فهما الاقتران الاان الدفع يتفرف فاكتفي يوجوده الحالة العزل تيسمرا كتقديم النية في الصوم اله فقد جوزواالتقديم على الادا المكن عند العزل وهل تعوز مدامة خرة عن الاداء قال في شرح المحم أود فعها ولانمة ثم نوى بعدد فان كان المال افي بدالفقير حاز والافلا اه واماصدقة الفطرف كالزكاة ندية ومصرفا قالوا الاالذمي فاله مصرف للفطرة دون الزكاة اله (ثمقال) في العماشر في شروط النبة الاول الاسلام الحان قال الرابع أن لا يأتى عناف بين النية والمنوى الحان قال ولو نوى بمال القيارة الخدمة كأن للغدمة مالنمة ولوكان عدلي عكسه لم تؤثر كاذكر الزيلى اله (ثمقال) فعل ومن المنافى التردّدوء ـ دم المجزم في أصلها وفي الملتقط عن مجدفهن أشتري خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب ربحاباعه

لازكا عليه اه ( ثم قال آخرالقاء دة الثمانية الامور عقاصدها في تكمل فى النيابة فى النية مانصه ) وفى الزكاة قالوا المعتبرسة الموكل فلونوا هافد فع الوكيل اللاسمة أخِزاته كاذكرنا في الشرج اله (ثم قال في قاعدة ما تدت بيق بن لا يرتفع الاسقىن مشله والمراديه فالسالفان مانصه) وهنافر وعلمأر ماالات الى ان قال الثانى لهابل وبقر وغنم سائمة وشكفي ان عليه زكاة كالهااو بعضها ينبغي ان يلزمه زكاة الكل اه (وقال في القاءدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصه) واعلم ان أسماب التخفيف في العمادات وغيرها سمعة الاول السفر الى ان قال السادس العسر وعموم الملوى اليمان قال واسقط أي ابوحنه فذلز وم التغريق على الاصناف المُمانية في الزكاة وصدقة الفطر اله (ثمقال) وكان الصوم في السنة شهرا والجج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال اله (مُ قال في آخرالقياعدة المذكورة مانصه) الرابع تخفيف تقديم كالجع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطرفي رمضان وقبله على العصيم بعدمات النصاب في الاول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) وليس منه مااذ عجل زكاة سنتين فأنه ان كان بعد ملك النصاب فهوصحمح فيهما والافلافهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشرما حرم أخذ موم اعطاؤه مانصه) وهل محل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت يومه ترددالا كل في شرح المسارق فمه فقتضى أصل القاعدة الحرمة الاان يقال ان الصدقة هناهمة كالتصدق على الغنى اله وقد نقلناذلك في الحظرايضا (وقال في القاعدة الخمامية عشرمن استجل بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه ) وخرج عنها مسائل الى انقال السابعة باعمال الزكاة قبل الحول فراراعنها مع ولم تحب اه (وقال في القاعدة السابعة عشر) الاعبرة بالظن المني خطأه صرح بهاأ صحابنا في مواضع الى ان قال ومنهالوظن المدفوع اليه غيره صرف لازكاة فدفع له ثم تدين المهمصرف أجزأه اثفاقا وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لوظنه مصرفاللز كاة فدفع ثم تسنانه غني أوابنه أجزأه عنددهما خلافالاى يوسف ولوتين الدعيده أومكاتبه أوحرى لمعزه اتفاقا اه (رقال في الفن الثالث في أحكام الصيبان مانصه) فلاتكايف عليه فى شئ من العبادات حتى الزكاة عندنا اله (وقال) واختلفوا في وجوب صدقة

الفطرق ماله والاغممة والعندالوجوب فوديم االولى اه وقد نقلناها في كتاب الاضمية (نم قال) ويصم توكيله الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاستمارانية الموكل اه وقد نقلناها في كتاب الوكالة (وقال في أحـكام المسد ما تصــه/ ولايحوز كوندشاهدا الى ان قال ولا عاشرا اهم (ثم قال) ولاز كا ة عليه ولا فطرة وانماهي على مولاء ان كان الخدمة اله (ثمقال) وليس مصرفاللصدقات الواجدة الااذا كان مولا ، فقيرا أوكان مكاتبا اه (وقال في يعث الاحكام الاربعة مانصه) والاستنادوهوأن يندت في اتحال ثم يستند الى ان قال وكالنصاب فانه تحب الزكاّة عند يمام الحول مستندا الى وقت و جوده اله (وقال في صف القول في الملك مانصه) الثانية عشرا للكامالل مناوالمنفعة معاوهوا لغالب اوللعين فقط اوكلنفعة فقط كالعبدالموصى عنفعته ابداورقسته الوارث الى انقال واماصدقة فطره فعلى المبالك كإفيالظهرية وأمامافي الزياجي من اندلا تحسمه قة فطره فسسمق قلم كافي فتح القدىر وعكن جله على أن المراد لا تحب على الموصى له بحلاف نفقته اه وقد نقلمًا وفي كتاب الوصاما (وقال في أحكام النقد وما يتعين فيه ومالا يتعين مانصه) ولامتعين في المهر واو بعددًا لطلاق قمل الدخول فترده ثمل فصفه ولذا لزمها زكاته لونساماحولماعندنا اه وقدنقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين مانصه) وفي منية المفتى من الزكاد لو تصدق بالدس الذي على فلان على زيد بنية الزكاه وامر وقففه فقلضه اجزأه اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام الناسي والجاهل مانصه) كالمتفاوضين اذا اذنكل واحددمنهم الصاحمه بأداه الزكاذ فأدى أحدهماع نفسه وعن ماحيه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحمه فانه يفهن مطلقًا إله وقدنقانا ، في كتاب الشركة (ثم قال) واجعوا على انه لووكل مدنوبه مأن يتصدق بماءاله فاندبصم اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداسات (ثمقال) الخيامس لاتحب الزكاة فيسه اى الدين اذا كان المديون حاحداً ولوله للنة علىه فلو كان على مقروحيت الااذا كان مفلسا فاذا قيض أربعين عباصله مدل تحسارة وحساعلمه درهم وقديينافي كتاب الزكاة من شرح المكنز أنواع الديون اه اى القوى والمتوسط والصعيف وما يحب فيه الزكاة وما لا بعب (وقال في بحث ماعنع الدين وجويه ومالاعنع مانصه الثالث الزكاة والمراديه فهماماله مطالب منجهة المبادفلا عنع دين النفر والكفارات ودين الزكاة مانع اه وثم قال)

الخيامس صدقة الفطرواتفقواعلى منعه وجوبها تنديه دس العبداي الرقيق المديون لا يمنع وجوب صدقة الفطر و يمنع وجوب زكاته لوكار التحارة اله (ثمقال) العاشر الانصية بمنعها كإيمنع صدقة الفطراه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) ويبيع أى الدين أخذ الزكاة والدفع الى الديون أفضل اه (ثمقال في بحث مايشيت فى ذمة المعسرومالاشت) إذا حلك المال في الزكاة بعدوجوبه الاته في في ذمته ولو بعد التمكن من دومها وطلب الساعي بخلاف مااذااستهلكه وصدقة الفطرلا تسقط معد وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف مااذا كان معسرا وقت الوجوب اى وجوب الفطرة ووجوب الحيم أيسر بعد فانه مالا يجدان اه (م قال في صدما يقدم على الدين وما يؤخر عنه ما نصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان مالموت واغسااا يكالرم فيحقوق العمادفان وفت التركة بالمكل فلاكلام والاقدم قى العبن على ما شعلق بالذمة واذا أومى يحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وانآخرها كانحيخ والزكاة والكفارات اه وقد نقلنا فستهفى كالسالوساماوفي الفرائض (وقال في بعث المكالم على أجرة المثل مانصه) ومنها عامل الزكاة يستحق أحرة مثل مجله مقدرما يكفيه ومكفي أعوانه وفائدة ان المأخوذ أجرة انه اولم يعمل مأن حدل أرماب الاموال أموالهم الى الامام فلاأجوله اه (وقال في بحث ما فترق فمه الزكاة وصدقة الفطر) شترطفي نصاب الزكاة النمو دلوتقد مرا يخلاف نصابه اولا حوز دفعها الىذمى بخلافها ولاوقت لها ولصدقة الفطروقت محدودنا ثمالتأخرعن الموم الاول ولا صور تعيلها قبل ملك النصاب مغلافها بعدوجود الرأس اهروقال في آخرالفن النب الشاك في قاعد داذا أني بالواجب وزادعليه هل يقع الكل واجما أم لامانسه) ولمأرالا أن مااذا أخرج بعسرا من خسمن الابل هل يقع فرضا أوخسه ومأاذانذرذج شاة فلج بدنة واعل فاندته في الندة هل مذوى في المكل الوجوب أولاوفي الثواب هل يثابء لي السكل ثؤاب الواجب أوثواب النف ل فهما زادوفي مسئلة الزكاة لواستحق الاسترداد من العامل هل مرجمة عربقدر الواجب أو بالكل ثمرأيتم مقالوافى الاضعية كاذكره ابن وهمان معز باآلى الحلاصة الغني اذاضي بشاتين وقعت واحددة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى كحسم اه (وقال في آخرفن الفرق والجميع مانصه) الاالاب السفيه فاله لاولاية لدعلي مال ولدوالى ان قال وله - فـ الايد فع الزكاة به فسه ولا ينفق عـ لى نفسه الخ وقد نقلنا

بقيمة في كاب الوقف فراجعه (وقال في فن الالف أز ما نصه) زكاءً أن ما ل وجدت زكاته مسقطت بمدالحول ولميماك فقل الموهوب ادارجع الواهب فيه بعد الحول ولاذكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدين ولازكا ، فيه فقل المهر قبل القيض أومال الفهار اله ودو بكسر الضاد المال المدفون (م قال) أي رحل مزكى و محلله أخذها ففل من ملك نصاب سائمة لا دسا وي ما تتي درهم أي " رحل ملك نصمامن النقد وحلت له فقل من له ديون ولم بقيضها أي رحل بديني له اخفا الخواجها عن معض دون معض فقل المر مض اذاخاف من ورثم عضرجها سرا عنهم أى رجل يستعب لهاخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلون كثرة ماله أى رحدل غنى عندالامام فلانعل له فقرعند مجد فتعل له فقدل من لهدور يستغلها ولا علك نصابا اله (وقال في فن المحيل ما نصه) الثالث في الزكاة من له نصاب أرادمنع الوجوب عنه فالحياة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام أوجب النصالابنيه المغيرقيل التمامييرم واختلفوا فيالكراهة ومشايخنا أخذوا بقول مجد دفعها الضررون الفقراء ومن له عدلي فقد مردين وأراد جعد له عرز كأنة العينها كحلةان يتصدق عليه ثميأ خذه منه عن دينه وهوأ فضل من غيره ولوا متنح المدنون من دفعهله مديده وأخسله منه لسكونه ظفر بعنس حقه فأن مانعه رفعه الى آلقيامي فمكافه قضيا الدين أويو كل المسديون خادم الداش بقمض الزيكاء ثم بقضى دينه فيقيض الوكسل صارملك للوكل ونظر فسه ما مكان عزله فيدا فعسه وبأني ماتقدم ودفعه مان بركله وبغيب فلايسلم المال الى الوكريل الافي غيبته ومنهم من اختاران يقول كلاعزلتك فانتركملي ودفع مان في معدم التوكمل احتلافا فأن كان المال شرمك في الدن عاف ان مشاركه في المقدوض فالمحملة ان يتصدق الدائن الدين وعب المدنون ماقمضه للدائن فلادشاركه والحملة فى المسكفين بها التصدق بهاعلى فقرئم هو مكفن فكون الثواب لهما وكذافى تعمر المساحد اه (ثمقال) الرابيع في الفيدية أرادالفدية عن صوم أسيه أوصلاته وهوفتير يعطى منوين من الحنطة فقسرا تم يستوهمه تم يعطمه هكذا الى ان يتم اه وقد تَقلنها وفي كَار الصوم والصلاة (ثم فال) في الفن السيادس وهوفن الفروق كاسالز كالمعوز تعملهاءن نص معدملك نصاب وقمل الحول ولا محوز تعمل العشر بعدالزرع قبل النبات والفرق ان فيها تعيلا بعد وجود الديب وفيه

قمله الوكمل مدفعها لدفعها الى قرابته ونفسه وبالبيم لا والفرق انميني. المدقة على المساعمة والمعاوضة على المضامقة اه وقد نقلنا. في كتاب الوكالة (ثمقال) شك في ادائها بعد الحول أداها وفي الصلاة بعد الوقت لاوالفرق ان جمسم أاهر وقتمافهمي كالصلاة اذاشك في ادائها في الوقت اله وقد دنقلنا وفي كاب الصلاة (ثمقال) اشترى زد فرانا ليجعله على كعل التجارة لاز كاه فيه راوكان سمسما وحمت والفرق ان الاول مستهلك دون الثانى والمح وانحماب الطساخ والمحرض والصابون القمار والشب والقرظ للدباغ كالزعفران والعصفر والزعفران للمدماغ كالسمسم والفرق ظاهر اه (وقال أخواً لمؤلف في تكملة، للفن السادس فن الفروق من كتاب الاضعية مانسمه عب الاضعيمة وصدقه الفطرفي مال الصغير مخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عسادة من كل وحده كالصلاة وهيءن الصيءم فوعة بخلاف الاضحمة وصدقة الفطرلانهما مؤونة من وجهونفقةمن وجه ولذاحازالا كل منها ووجبت صدقة الفطرعن عبده موسرا اهرق دنقلناه في كَتَابِ الاضِّعِيةِ (وقال المؤلف في الفن الثماني في كتاب الصوم مانسه) المسافر بعطي صدقة فطرةعن أفسه حيثهوو يكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هموان أعطى عنهم في موضعه جاز اه (وقال في كتاب الججمانصة) أومي المنت ما مجم فترع الوارث أدالومي لمعز ولواحم الومي أوالوارث عساله الرجيع صع ولدال جوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الآجني ا ه (وقال في كتاب الطلاق مأنصه) ولد ألملاعنة لا ينتفي نسسمه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الفن النَّاني أول كاب البيوع في بحث الحل مانصه) وكذا لا يتدمها في حق الروع في الهبسة ولافي حق الفقراء في الزكاة في الساعمة اله (وقال في كتاب الوكالة منصه) الوكيلاذا أمسكمال الموكل ونقدمن مال نفسه فاغه يكون متعديا الي ان قال الا في مسائل الى ان قال الخمامسة الوكر لاعطما الزكاة اذا أمسكه وتعدق عماله ناوماالرجوع اجزاء كمافى القنية اه (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا حلط بعض أموال الناس ببعض أوالامانة عاله فانه ضامن والمودع اداخلطهاعاله يحمث لاتقيرضه بمادلوا نفق بعضها فرده وخلطه بهاضهنها والعامل اذاسأل الفقراء شيئاوخاط الاموال تمدفعها ضمنهالاربابها ولاتعزيه معنالزكاه الاان بأمره الفقراء أوّلا بالاخدذ اه الخ فراجعه (وقال في كتاب الفرائض) الجدكالاب الافي

احدى عشرة مسئلة الى ان قال وفي صدقة الفطر بحب صدقة فطر الولد على أبيه الفنى دون جده اله (ثم قال فيه أرضا) ومنى الممت كالاب الافى مسائل الى ان قال الناسعة لا يؤدى من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الأب اله وقد نقانا و في كتاب الوصايا قال صاحب الإشياه

## \* (كابالموم)\*

نذرصوم الامدفأ كل امذر يغدى الكاكل نذرصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان فقدم بعدما نواه أماوعا سوبعن النذر الزوج ان عنع زوجته عن كل صوم واجب بالتحابهالاءن صوم وجب بالتحاب الله سبحيانه وتعالى وتوقف المشايخ في منعها عن قضا ورمضان اذا أفطرت مغبر عذر قال بعض أصحابنا لا بأس مالاعمادعلي قول المنعمن وعن محدين مقاتل اله كان سألهم و يعتمد قولهم بعدان يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من صدق كاهنا أو متحما فقد كفر عما أنزل على مجد سة الصوم في الصلاة صحيحة ولا يفسده اذا أكل أوشرب مانتغذى بهأو شداوى به فعليه الكفارة والافدلاالاالدم اذاشريه فانعلسه الكفازة فالهطمام بعض الناس الصوم في السفر أفضل الااذا خاف على نفسه أوكان له رفقة اشنر كوامعه في الزادواختاروا الفطر صوم بوم الشكمكروه الااذانوى تطوعاأو واجيا آخرعلى المحييروا لافضل فطره الااداوافق صوماكان بصومه أوكان مفتسا لانصوم المدوالامة والمدمر وأم الولد تطوعا الاباذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا الاباذن الزوج أوكان مسافرا لا بصوم الاحبر تطوعا الاباذن المستأح اذاتضر رمالموم لاملزم النذرالااذا كانطاعة ولدس واجب وكانمن جنسه واجبعلى التعمين فلايصم الندر بالمعاصى ولابالواجمات فلونذرهة الاسلام لم الزمه الاهمة واحدة إله وقد نقلناه في كتاب الحيم (ثم قال) ولونذ رصلاة سنة وعبن الفرائص لاشئ علمه وان عن مثلها لزمته و يكمل المغرب ولونذر عمادة المر مضلم تلزمه في المنهور ولونذرالتسميمات ديرالصلوات لم تلزمه الزوج اذا أذن لزوجته في الاعتكاف السله الرجوح ومولى الامة بصح رجوعه ويكره اذادعاه واحد من اخوانه وهومام لا يكرونه الفطر الااذا كان صاغماءن قضاه رمضان سافرفى رمضان غرجه لاهله كحاجة نسهافأ كل عندهم فعلمه القضاء

والكفارة رأى صائما بأكل ناسما مخبره الااذاكان بضعف عنمه المسافر معطى صدقة فطره عن نفسه حدث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه حاز اه وقد نقلنا. في كتاب الركاة (ثم قال) قال الامام الاعظم اذاشهد واحدما لملال فصاموا ثلاثهن ولمروا الملال لم يفطر واحتى يصوموايوماآخر رمضان يقطع التنابع فيحق المقيم لافرق سن المجنونة والعاقلة في وجوب المكفارة بجماعها الجماع في الدبريوجب الكفارة اتفاقاعلى الاصم الخازفي نهار رمضان لاعوزله ان على العلايم لهالى الضعف فيعمل نصف النهارو يستريح البياقي وقوله لايكفيني كذب وهوباطل أقصرأ بام السينة ظن مالوع الفعرفاكل فاذا هوطالع الاصم وجوب الكفارة والله سعانه وتعالى أعلم اه (يقول عامعه )وهذه هي السائل المجموعة المعقة بكتاب الصوم (قال المؤلف في ة الأولى لا ثواب الامالنية مانصه ) وأما النية في الصوم فشرط صحته ليكل يوم ولوعلقها بالمشيئة محت لانهااغ اتبطل الاقوال والنمة ليست منها الفرض والسنة والنفل في أصلها سواء اه (ثم قال) والقضاء في الكل كالادا من حهة أصل النية وأماالاعتكاف فهيئمرط صمته واحماكان أوسنة أونفلاوأماالكفارات فالنمة شرط صحة اعتقا أوصاما أواطعاما اه ذكره في القاعدة المذكورة (ثمقال) فيآخرها في بحث التروك ونغامره المقيم والصائم والسكافر والعلوفة والسباغة لايكون مسافراولامفطرا ولامسل ولاساغة ولاعلوفة بجعردالنمة ويكون مقيما وصاغما وكافرامالنية لانها ترك العمل كاذكر والزيامي اله (وقال في القماعدة الثانية الأمور عقاصدها) وان كانوقتها اى العبادة معياراله اعجني الهلايسع غيرها كالموم في يوم رمضان فإن التعيين ايس بشرط أن كان الصائم صحيح المقيما فيصح بمطلق النية وبنمة النفل وواجب آخرلان التعمين في المتعمن لغو وان كان مريضا فغيه روايتان والاصع وقوعه عن رمضان سوا ونوى واجبا آخراونفلا وأما المسافرفان نوىءن واحبآخر وقع عما فواه لاءن رمضان وفي النفل روابتان والمحيح وقوعه عن رمضان اله (ثمقال) هذا في الادا وأما في القضا وفلا بدمن التعيين صلاة اوصوما اوجيا واماان كثرت الفوائت فاختلفوا في اشتراط التعسن لتميز الفروض المتعدة من جنس واحد والاصرائه أن كان عليه قضامه رمضان واحدقضاه بوماناو باعنه وألكن لم يعين المه عن يوم كذا فالديحوز ولا يجوز

في رومنا سمالم بعد من اله مسائم عن رمضان سنة كذا اله (ثم قال بعد ذلك في صابط احتلاف الجنس وعدمه مانصه ) التعدين القدمز الاحتاس فندة التعدين في الحنس الواحد لغواهدم الفائدة والتصرف اذالم وصادف معلم كان لغواو معرف اختلاف الجنس باختلاف السبب فالملوات كلهامن قسل المختلف حتى الفاهرين من يومدن أوالعصر بن من يومين بخدلاف أيام رمضيان فانه صمعها شهودا اشهر فسنفرع على ذلك أنه لوكان علمه قضاء يوم بعينه فصامه بنسة يوم آخرا وكان علمه قضا صوم يومن أوأ كرفهام يوماعن قضا مومين حاز بخلاف ماأذا فوى عن رمضانين حبث لايحوزلاختسلاف المسدب كااذا نوى ظهرين أوظهراعن عصر أونوى ظهر يوم السبت وعلمه ظهر يوم الخنس وعلى هـذا أدا الكمارات لاحتاج فسهالىالنعسن فيحنس واحسد ولوعين لغي وفي الاحتساس لامدمنسه كاحققناه فى الظهار من شرح الكنز اه (غمقال) وفي فنع القدر من الصوم ولو وجب عليه قضا ومهن من رمضان واحدالا ولى أن ينوى أول بوم وحب على قضاؤه من هذا الرمضان وانالم سعد بنحاز وكذالو كانامن رمضانين على المختار حتى لونوى القضاء لاغمير حاز ولووحت علمه كفارة فطرفهام احدى وستنن وماعن القضاء والكفارة ولم يمنوم القضاماز اله (ثمقال في صابط التعمين لقميز الاجتماس المختلفة مانصه ورندغي انتلحق الصيامات المسنونة بالصلوات المسنونة فلايشترط لهاالتعبين ولم أرمن نبه عليه اله (ثمقال في ضايط فيما اذاعين وأخطأ مانصه) ومثله في الصوم لونوى قضاه توم الخيس فإذا علمه غسر ولا يحوز ولونوى قضاء ماعلمه من الصوم وهو وظنه يوم الخسروه وغيره حاز اهم اشمقال فيه يعدد لك في الرابع في صفة المذوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علت إنه يصمح بنسة مباينة وعطلق النية فلايشـ ترط الصوم رمضان أدا عنهـ ته الفريضة حتى قالو آلونوى ليلة الشك صوم آخرشه مان ثم ظهر بعد الصوم اله أول رمضان أحراء اهم (ثم قال) معد ذلك ولامدمن نسبة الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان معتاج الى تسدت النهة من اللمل لان الوقت صاعح لصوم المفل اله (ثم قال) وذكر في كشف الاسرارشرح أصول فخرالا سلام أن الاداء يصبح بنيسة القضاء حقيقة كنيةمن نوى أدا عظهرا الموم بعد خروج الوقت عدلي طن ان الوقت عاق وكسة الاسمرالذي اشتمه علمه شهرر وضان فقرى شهرا وصامه شه الادا فوقع

صومه بعدرمضان وعكسه كنمة من نوى فضام الفاهر على فان الوقف قدنر ب ولمعفرج بعدد وكنهة الاسترالدى صام رمضان بندة الفضاعلي ظن اله قدمضي والصحة فيهماعتمارا فه أتى مأصل النهة والكن أخطأ في الغان والخطأ في مسله معفو اه (تمقال) في الخامس في بيان الاخلاص مانعه ولم أرحكم مااذا نوى الصوم والجسة ويشملها مااذا أشرك ومنصادة وغيرها فهل نعيج العبادة واذاصحت هل . تساب مقدره أولا تُواب له أصلا اله (تم قال) في السادس في بيسان الجمع بين عمادتين مانصه ولونوى في الصوم القضاء والكفارة كانءن القضاء وقال مجد مكون تطوعا ولونوى كفارة الطهار وكفارة المين عدله عز أيهماشا وقال محدد . ون تطوعاً اله (ثمقال) وقد مظهر بهدفا أنه اذا نوى فرضدن فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم المكفارة وإن استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخمار كم فارة الفلهار وكفارة المهن اله (ثم قال) وأمااذانوى نافلتن كااذانوى بركعتي الفحرالفية والسنة أجزأت عنهما ولمأرحكم ماا ذا نوى سنتهن كمااذ انوى في يوم الاثنين صومه عنيه وعن يوم عرفه اذا وافقه فانُ في مسئلة التحمة اغما كانت ضمنا للسنة كحصول المقمود اله (نمقال) في المادع فى وقتها اى المهة مانصه وأما الصوم فلا علوا ماأن يكون فرضا أونفلافان كان فرضا فلا علوا ما أن بكون أدا ومضان اوغسر وفان كان أدا ومضان حاريسة متقدمة من غروب الشمس وعقب ارنة وهوالاصل وعتأخرة عن الشروع الي ماقيل تصف النهار الشرعي تمسيرا على الصاغمن وانكان غيرادا رمضان من قضا أونذر اوكفارة فعدوز بندة متقدمة منغروب الثمس اليطلوع الفحرو بحوز بلية مقارنة لطلوع الفحر لان الاصل القران كافي فتاوى قاضى خان ولا محوز عتانوة عن طاوع الفعر وانكان نفلاف كرمضان أداء اه (عُقال) فائدة هل أصح به عمادة وهوفى عمادة أخرى قالف القنمة نوى في صدلاه مكتوبة أونافلة العوم تصم نيته له ولاتف دصلاته اه ( ثمقال في العاشر في شروط النية ) الاول الاسلام الى ان قال الراسع أن لا يأتى عناف بمن النمة والنوى الى ان قال ومن الما في فيه القطع فأننوى قطع الاعبان صارم تدافى الحسال ولونوى قطع الصلاة لمتمطل وكذاستر العبادات الاادا كبرفي الصلاة بنوى الدخول في أحرى فالتيكمبره والقاماء للأولى لامحردالنمة وأماالصومالفرضاذاشرعف وبعدالفحرتمنوى قطعه والانتقالآ

لى موم نفسل فانه لا يمطل والفرق ان الفرض والتقل في الصلاة - نسان مختلفان لارهان لاحدهماعلى الاخرفي التعرعة وهمافي الصوم والزكاة جنس وأحدكذا في المحمط (ثم قال) ولونوى الاكل أوالج اع في الصوم لم مضرم وكذا لونوى زمل مناف في الصلاة لم تسطل ولونوي الصوم من الأبل ثم قطع النمة قبل القعر سقط حكمها يخلاف مااذار حدم بعدماأ مسك بعد الفحر فانه لا تمعلل كالا كل بعد النهة من اللهل لاسطالها اله (ثم قال) فصل ومن المنافى الثرد دوعدم الجزم في أصلها الحي أن قال وقالوالونوى بوم الشك أنه ان كان من شعمان فلدس مصائم وان كان من رمضان كان صاغمالم تصم نعتمه ولوردد في الوصف بأن بوي ان كان من شعمان فنفل والافعن رمضان صحت نيته كإبينا في الصوم اله (ثم قال) فسرع عقب الندة شة قدمنا اله ان كان ممايتماق بالنسات كالصوم والملاة لم تنطل وان كان مماشعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل اهم وقدد تقلناه في كتاب الصدلاة (وقال في القياعدة الثالثة اليقين لا مرول ما اشك في الاصل بقاء ما كان على ما كان مُانصه) اكل في آخر الليل وشك في مالوع الفعرصي صومه لان الاصل بقدا الليل وكذافى الوقرف والافضل أنلايا كل مع الشك وعن أبي حنيفة الهمسي بالا كل مع الشك اذا كان بمروعاة أوكان الله مقرة أومتغمة أوكان في موضع لاً متر فد ما الفحر وان غام على ظنه ما لوء مالا مأ كل فان اكل فان لم دستمن له شيء لاقضاء علمه في ظاهر الرواية ولوظهرانه أكل معدد ويقضى ولاحسكه فارة ولوشك فى الغرو سلما كل لان الاصل بقاء النهارفان لم يستن له شي قضى وفي الكفارة روايتان وتمامه في الشرح من الموم اله (ثم قال في قاعدة ما ثبت بدة من لارتفع الابيقين مثله مانصه) وهنا فروع لم أرها الآن الى ان قال الثالث شدك فهما عليه من المسيام الرابع شكت في أعلم امن العدة هل هي عدة طلاق أووفاة ينبغي أن يلزم الاكثر علم أوعلى الصائم أخذامن قولهم لوترك صلاة وشك انها أمة صلاة الزمه صدلاة يوم واراة علامالاحتماط اهم (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تعلب التدسيرمانمه) واعلم ان أساب التحقيف في العدادات وغيرها سمعة الاول المفروهونوعان منهما يختص بالطويل وهو الاثفأ بام ولمالها وهوالقصر والفطر اه (مُقال) النَّاني الرصور خمه كثيرة الى ان قال والفطر في روضان الشيخ الفانى مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطرفي رمضان والخروج من المشكف اله (تم قال) السادس العسر وعوم الملوى الى ان قال وجوزاً ي أوحنيفة تأخير النية في الصوم وعدم التعين اصوم رمضان اله (ثمقال) وكان الصوم في السنة شهرا اله (ثمقال) وتقديم النية على الموم من الليل وتأخرها عن طالوع الفعر الى ما قبل نصف النه ارالشرعي دفعاللشقة عنجنس الماغي لان انجائض تطهر بعده والكافر يسلم والصفر يبلغ كذلك اله (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشة كالدنى وجيعني أصبع وأدنى صداع في الرأس أوسو مزاج خفيف فهذا لاأثرا ولاالتفات اليه لان تحصيل مصامح العمادات أولى من دفع هذه الفسدة التي لاأثر لها ومن هناردعلى من قال من مساعناان الريض ادانوى الصوم في رمضان عن وأجب آخرفانه يقمع انوى اذا كان مرضا يضرمعه الصوم والافيقم عن رمضان أنمالا بضراءس عرخص لافطر في رمضان فكلامنافي م مضرخص له الفطر (مُقَال) الشَّالمُة متو علة بين ها تين كمريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المسرض أو يعاو السر فيجوزله الفطر اله (ثم قال) الخسامس تعفيف تأخر بركامج معزداف قوتا خبر رمضان الريض والمسافر اه (وقال في عث دروالمفاسد مقدم على جاب المسالم مانصه) ومن فروع ذلك المالغة في المفعضة والاستنشاق مسنونة وتكر المائم اله (قال في القاعدة السادسة العادة عكمة مانسه ) وفي صوم يوم الشك فلا يكر ملن له عادة وكذا صوم يومين قدله والمذهب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقا اه (وقال في القاعدة الثانية فاذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) متمه قيد خل في هذه القاعدة مااذا جع سنحلال وحرام في عقد أونية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنهاماب المادات فلونوى صوم جيم الشهر بعل فيماعدا اليوم الاول اه (مقال) وأماباب الموم فاداصام مقيافسا فرفى اثناء النهار أوعكسه حرم الفطراء (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرا ما اشيم اتمانهم والكفارات تثبت معمالى مرااشمة أنضاالا كفارة الفطر في رمضار فانها تسقطها ولذا لاتحب مع النسيان والخطأه وبافسادصوم مختلف في صحتمه كإعلم في محله فإما الفيدية فهل يسقطها فلمارها الآن اه وقد نقلنا ذلك في الحدود أيضا (قال في القاعدة المامنة اذا جتم امران من جنس واحدولم مختلف مقصود هما دخل احدهما في الاستخر غالبا

مانمه) ولووطئ في نهار رمضان مرا رالم الزم مالك في وما وعد مشي ولوفي وعن عان كان من رمضانين تعددت والافان كفرالله ول تعددت والااقعدت اه (وقال في القياعدة الخامسة عشر من استعلى ما لذي قدل أوانه عوقب بحرمانه ما نصمه وخرج عنهامسائل الحان قال الثامنة شرب شيئا اليمرض فبل الفحر فاصبح مريضا حازله الفطراه (وقال في القاعدة السامعة عشر لاعرة ما الطن السن خطأه ما نصمه ولوأ كلء لى ظنه لملافمان الديعد الطلوع قضى بلاتك فعر ولوظن الغروب فأكل مُ تَمْنَ رَقَا وَالْهُمُ الْمُ المُ الْمُ اللَّهُ اللَّ أوتيقن خطاعني الاحتماد فيالمنا أوالثوب أووقت الصدلاة والصوم أونسي نبة السوم اله أى فانه معدفى جسع المذكورات وقد نقلنا بقية م في الصلاة (ثم قال) ومماسقط حكمه فىالنسان لوآكل أوشرب أوجامع ناسيا فى الصوم لم يبطل اه (ثمقال) وقد جعل له أى النسان أصلافي التحر مرفقال الله ان كان مع مذكر ولا داعى له كا كل المصلى لم يسقط لنقصيره بخلاف للمه في الغمدة أولا معه مع داع كَا "كُلِ الصَّائِمُ سَقِطُ أُولُا وَلَا اللَّهُ الْذَابِحِ اللَّهِ - هَمِيةً اهَ وَقَدَ وَمَا مَا ذَلَكُ فِي كاب الملاة أيضا (ثم قال) والناني المجهل في موضع الاجتهاد الصيم أوفي موضع الشيهة وانه يصلح عدراوشيمة كالمحتم اذاطن انها فطرته اه (وقال في أحكام الصدانمانمه واتفقواعلى وجوب العثمر وانخراج فيأرضه الحان قال وعلى مطلان عباداته بفعل مايفسد هامن نحوكا لرم في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اله (وقال في احكام السكران مانصه) وأما صومه في رمضان فلاا شدكال أنه ان صحى فيلنروج وقت النية أله بصعمنه اذا فوى لانالافشترط التبييت فيها واذاخرج وقتها قبل صعور أثم وقضى ولا يعال الاعتمال يسكره اه (وقال في أحكام العبيدمانصه) ولايكفرالابالصوم ولايصوم عسرفرض الاباذن السيد ولافرضا وجب عليه بالمجابه وكذا الاعتكاف اه (ثم قال) و يصبح عقفه عن الكفارات اه وقدنقلناها في الطلاق أيضا (وقال في أحكام الاعبي مانصه) ولا يصع عتقه عن كفارة الم (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيه ومالا يتعين مافعه) ولا يتعين في النذر ١٥ (وقال في بعث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الأولى اذنام المائم على القفاو فو مفتوحة فقطر قطرة هن ما المطرفي فسه فسد صومه وكذالوأقطرأ حدقطره مزالما فى فيمه وبلغذلك جوفه الثمانيمة اذا

طمعهاز وحهاوهي ناع ـ قيفسد حسومها اله (وقال في احكام الخني مانصه) و يصيح اعتباقه عن الكفارة اهم (وقال في أحكام الانثي مانصه) وتعتكم في في بيتما اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصم نذره اه (وقال في أحكام غيروية الحشفة) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وفسادالصوم ووجوب تضائه اه (غمقال) وعدم انعقاده اذاطلع الفجر مخاله المالما وقطع التناسع المشروط فسه وفي الاعتكاف وفساد الأعتكاف اله (مُقال) فوالدالحان قال الشالقة الومائ في الديرك الوملي في القبل الى ان قال و وفسد الصوم انفاقا واحتلفوافي وجوب الكفارة والاصع وجوبهااه (ممقال) ويفديه الاعتكاف اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطائ حرم دواعمه الافي الحيض والنف أس والموم لمن أمن فيحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا اله وقد نقلنا بقيته في كاب النكاح (وقال في بحث ما يمنع الدين وحوره ومالا يمنع مانصه )ازاب ع الكفارة واختلف في وحويها والصحيرانه عنعه اى الدس التكفير مالمال اه وقد نقلناه في الأعان (وقال في بعث ما يتدت في ذمة المعسر ومالا يتدت مانصه ) وما يكون الصوم مشروطا اره ككفارةالغطرفى ومضان وكفارةالظهاروكفارة القتالودم التمتم والقران فمفرق فمه يدنهما أى الغني والفق يرفالاعتبار لاعداره وقت التكفير بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الفافي فلاوجوب على الفقرفاذا أسرلا ملزمه الاخراج اه وقد نقلنا . في الطلاق والجنامات والحجر وقال في بحث أحكام الهفر مانصمه) رخصته القصر والفطراه وقدد كرنا بقيته في كاب الصلاة (وقال في بحث أحكام المحدمانصه) ومنهاصحة الاعتكاف فيهاه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجعة مانصه) و بكر افراد مالصوم اله وقد ا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ماا فترق فيه الحيض والنفاس مانصه) ض لا يقطع النتماب م في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلنا . فير كَابِ الطهارة (وقال في فن الالغازمانصه) الصوم أي رحِل افطر بلاعذرولا كفارة علمه فقمل من رأى الهلال وحده وردا لقاضي شهادته ولكان تقول من كان في صحة صومه اختلاف أي رجه ل نوى صوم رمضان في وقت النيه فووقع تفلا فقل من بلغ بعد الطلوع أى صائم ابتلع ربق غير وعليه الكفارة فقل من ابتلعريق حبيبه أي صالم افطر ولاقضا عليه فقلمن شرع فيهمظ فرناكن

شرع شه القضاه فتسن ان لاقضاه عليه أى رجل نوى المعلوع في وقته ولم يصم فقل المكافراذا أسلم قبل الزوال ونواه (وقال في فن المحيل مانصه) الماني في الصوم التزم صوم شهرين متنابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة أن يسافرمذة السفرفينوي الموم الأول من شهر ومضان عما التزم ولوحلف لا تصوم رمضان هذا يسافر و يفطر اه (ثمقال) الرامِيع في الفدية أراد الفدية عنصوم أبيه وصلاته وهوفقير يعطى منوين من الحنطة فقبر اثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الهان يتم اه وقدنقانهاه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه ) كتاب الصوم تذرصوم تومين في تومه لا يلزمه الاواحد ولونذر هتن في سنة لزمتاه والفرق امكان المحتن فها ينفسه وبالنائب بخلافه اه وقدنقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملم قلملا كغر ولو كثيرالا لائن قلله نافع وكثيره مضر وقضى وكفرما يتلاع ميسمة من خارج لاان مصغها لانها تتلاشى بالمضغدون الابتدلاع اه (وقال أيضافي الفن السادس من بحث الحجمانصه) ولوغلطوا في وقت الوقوف فلااعادة ﴿ وَفِي الْصُومِ وَالْأَصْدِيةَ أعادوا والفرق ازتدارك المحجمته ذروفي غديره متيسر اهم وقدرنقلنساه في كَتَابِ الْحِيرِ (وقال أخوا الوُّلف في تكملته الفن السادس من كَتَابِ الاستعسان مانصه) وعن أى يوسف صوم السنة يعنى بعدرمضان مكروه الااذا كان متفرقالان النصارى زادواعلى صومهم وهذا تشمه بهم وهذا أحسن ما معنا اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كاب الزكاة مانصه ) عن الناذره مكمنا فله اعطاء غيره الااذالم يعمن المنذور كالوقال لله على ان أطعم هذا المسكن شدافانه يتعمن فلوعان مسكمند بن فله الاقتمار على واحد إه وقد نقلنا وفي كتاب الاعمان (وقال في كاب الحج مانصه) أوصى المت بالحج فتبرع الوارث أوالوصى لم يحز ولوأج الوصى أو الوارث بماله ليرجع مع وله الرجوع وكذا الزكاة والمعارة بخلاف الاجنى اه (وقال في كاب القضام) يقبل قول العدل في احدعشر موضعا الى ان قال وبروية رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه أيضا) القضاء الفعني لا يشترط فيه الدعوى والخصومية الى ان قال ونظره مافي الخلاصة في طر مق المحكم بشوت الرمضانية ان ساق رجل وكاله ولان مدخول رمضان و يدعى عن على آخرو بتنازعا في دخوله فيقوم البينية على رؤياه فيثبت رمضان ضمن نبوت التوكيل ه (وعال أيضا

فى كارالقضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى فى الحدالخالص الى ان قال وفيما تصحص لله سجانه وتعمل كرمضان اله (وقال) أيضافى كاب الفضاء تقبل الشهادة حسرة بلادعوى فى طلاق المرأة وعنق الامه والوقف وهلال ومضان وغيره الاهلال الفطر والانحمى اله (ثمقال) فيه أيضا تفيل الشهادة حسبة بلادعوى فى عمانية مواضع مذكورة فى منظومة ابن وهيان فى الوقف المان قال فلاحواب لها قالدعوى حسمة لا تحوز والشهادة حسبة بلادعوى حائره فى هذه فلاحواب لها قالدعوى حسمة لا تحوز والشهادة حسبة بلادعوى حائره فى هذه المواضع فالمحفظ اله (ثمقال) واعلم فى المحدود وطلاق الزوجة وعنى الامة وظاهر يفسق ولا تقدل شهادته نصواعلمه فى الحدود وطلاق الزوجة وعنى الامة وظاهر ما فى القنية انه فى المحكل و هى فى الظهر ية واليتم قود دالفت فيها رسالة اله قال صاحب الاشهاه

## \*( == = !! + ) \*

صيد تعدد المجزاء ولوحلالان في قتل صيدا كمرم لا كفهان حقوق العباد اله وسيد تعدد المجزاء ولوحلالان في قتل صيدا كمرم لا كفهان حقوق العباد اله وقد نقلناه في كتاب الغيب (ممقال) حامع مرارافعليه لكل مرة دم الاان يكون في مجاس واحد فعلمه دم واحد لا يأكل من المدايا الاثلاثة هدى المتعة و القران والتطوع المحية تطوعاً فقل من الصدقة النافلة يكره المحياء المحيد منتفع به المسلمون أفضل من المحقال المائية على المائية الثانية والقران والتطوع المحية تطوعاً فقل من المحقال المائية الثانية وقد نقلناه في كتاب الوقف (ممقال) اذا كان الغالب السلامة على العارف فالمحيد والالا جالفرض أولى من طاعة الوالدين بخدلاف الفل اذالم يكن فالمحيد من شعر رأسه قال ابن المائل السنة لا تؤم و به أخذ الفقيم الهود ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله حازله التروج اله وقد ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله حازله التروج اله وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ممقال) المحاج عن المت قالالاعزيه المحوز فان أخذا المورا المحاج خلافا لحمد فان أخذا الموالية المحوز فان أخذا المورا المحاوزة المحوز فان أخذا المورا المحاج عن المت قالالاعزيه المحوز فان أخذا المحوز فان أخذا المحوز فان أخذا المحوز فان أخذا المحاج خلافا لحمد فان أخذا المحالة عمد فان أخذا المحالة عليه المحوز فان أخذا المحالة المحوز فان أخذا المحالة ورا المحال فاتحر به ورجعن المت قالالاعزيه المحوز فان أخذا المحالة المحدد فان أخذا المحالة المحالة المحالة المحدد فان أخذا المحالة المحالة المحدد فان أخذا المحالة المحالة المحدد فان أخذا المحالة المحدد فان أخذا المحالة المحدد فان المحالة المحدد المحدد فان أخذا المحدد المحدد فان أخذا المحدد المحدد فان أخذا المحدد المحدد فان أخذا المحدد المحدد فان المحدد المحدد فان أخذا المحدد المحدد فان أخذا المحدد المحدد فان أخذا المحدد المحدد المحدد المحدد فان أخذا المحدد ا

المرممن لامحوزله نكاحهاعلى التأسد الاالصي والفاسق والمحنون انفق المأمور بالحج البكل في الدهاب ورجع من ماله ضمن المال يبدأ ما محم الفرص قمل زيارة النبي صلى الله تعيالي عليه وسدلم ويخبران كان تطوعا حج الغني أفضل من حج الفقير لان الفقير يؤدى الفرض من مكة وهومتطوع في ذهابه وفضيه لمة الفرض أفضل من فضيلة التطوع أذا جمع بين الصلاتين بمرفية لا يتنفل بعدهما كافي المتعبة اله وقدنقلنا ، في كتاب الصلاة [مُمقال] المأ موريا بمجير له أن يؤخو عن السنة الأولى م مجم ولا يضمن كافي التنارخانية ولوعين لده فده السنة لان ذكرها الاستجمال لاللتقبيدكافي الخانبة والصيح الوقوع عن الاسمر والفاضل من النفقة للاسمر ولوارثه ان كان ممتاالا أن يقول وكاتا المسالف المن نف الموتقدله لنفسك والوصى عنه دالاملاق الحبيبنفسه الااذاقال ادفع المسأل لمن يحيم عني أوكان الوصي وارث المت فسوفف على أحازتهم للأمورالا نغساق من مال الآم الااذا أقام سلمدة خسة عشربوماالااذاكأن لايقدرعلي الخروج قسل القافلة واقامته عكة بعدائحج اقامة معتادة كسفره وعزمه على الاقامة زيادة على المعتاد ممطل لنفقته الااذاعزم يعده على الخروج فانها تعود الااذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور علمه الااذ كانعن لاعندم نفسه ولاأمور خلط الدراهم مع الرفقة والايداع وانضاع المال عكة أوبقرب منها فانفق من مال نفسه رجع مه وان كان معدم قضاء الاذن دلالة المأموراذاأمسك مؤونة الكراوج ماشيا يضعن المال ادعى المأمورانه منعءن المحج وقدأنفق فيالرجوع لايقيل الاآذا كان أمراظا هرايشهد على صدقة واذاادعي الهج وكذب فالقول له الااذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولاتقبل بينة الوارثانه كان يوم المخرى الكوفة الااذابر هنوا على اقراره أنه لم يحيم اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثمقال) ليس للأمور ما محبح الاعتمارة مله أو يعده وكل دم بي المأمورفه وفي مآله الادم الاحصيار في قول الامام أوصي المت ما تحج فنبرع الوارث أوالومي لميحز ولوأج الومى أوالوارث عاله لمرجم صع وله الرجوع وكذا الزكانوالكفارة بخلاف الاجنى اله وقد نقلنا . في كتاب الزكاة وفي كتاب الصوم وكاب الوصاما (ثمقال) ليسللا مورما يمجع الامرما يمجع ولولرض الااذا قال له الا مراصنع ماشئت فله ذلك مطلقا يصح استمع أراك اجعن الغير وله أجرمثله اه وقوله بصح صوابه لا يصم وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمأموراذا

المسك المدحض ويجها المقمة حازو يضعن ماخلف وادا أنفق من ماله ومال المت فانه يضمن الااذا كان الكثرها من مال المت وكان مال المت يكفي لا كرا وعامية النفقة كذافي الخالية والله سبعانه وتعالى أعلم اه (يغول جامعه) وهذه هي المسائل المجوءة الملوقة بكتاب المحج (قال المؤاف في القياعدة الأولى النواب الا بالسية مانصه) وأما محبح فهمى شرط صحته أيضافرها كان أونفلا والعرة كذلك ولا مكون الأسانة والمنذور كالفرض ولولذرهة الاسلام لالمزمه الاعة الاسلام كالونذرالانعاسة والقضاء في الكل كالادامن جهة أصل النهة اله (وقال في القياعدة الاولى أيضامانصه) قالواوالمداما كالمخياما اله وقدنقلنا بقيته في كتاب الاضحية فراجعه (ثم قال) بعدد لك وأما الفي ان فه ل يترتب في شي يجعر دالنية من غسر فعل فقالوا في المحرم إذ البس ثوبا ثم نزعه ومن قصده أن بعودالي لا يتعددا كحزا اولن قصه أن لا يموداليه تعددا لجزاء بليسه اله (ثم قال في القاعدة الثانية الأمور عقاصدها في بعث تعين الموي وانكان وقتها أى العادة مشكلا كوقت انج يشبه المعياريا بتباراته لايهيم في السنة الاحجة واحدة والغارف ماعتمار أن أفعاله لا تستغرق وقته فيصاب عطاق النه نظرا الى المعيارية وان نوى نفلا وقع عما نوى نظرا الى الظرفية اله (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضا و فلامد من التعدين مسلاة أوصوما أوجيا إله (ثم قال بعددُ لك في الرابِ م في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأماا تحيج فقدمنا نه يصم بمطلق البية ولكن علاوه بما يقتضي انه بوي في نفس الا مرا لفريضة قالوالانه لا يعمل المشاق الكثيرة الالاعجل الفرض فاستنبط منه المحقق اس الهمام انه لوكان الواقع انه لم ينوالفرض لم يحزئه لان صرفه الى الفرض حــ لاله عليــه عمـ لامالظا هروه وحسن جدا ولابد فيه من نبية الفرض لابهلوبوي النفل فمه وعلمه هجه الاسلام كان نفلااه وفي هذه العمارة تأمل معلم من مراجعة شرحها (ثم قال بعد ذلك في بحث نبه الادا والقضا مانصه) وإما الجج منمغى الله لا تشترط فمه نمة الته مزين الادا والقضاء ه (مُقالِ في الخامس في بيان الاخلاص ما قسه ) كالجاج اذا المجرفي طريق الجم لا ينقص أجره ذكره الزيامي ظاهره ان المحاج إذا خرج تا حوافلا أجوله وصرحواانه لوطاف طالباغ عهلا عزئه ولودقف بعرفة طالم اغريمه أجزأ ووالفرق ظاهر اه (مُقال في السادس في سان الجمع بينء ادتين ما قصه ) بقي ما إذا كبرناو باللقير عه والركوع وما ذاطاف للفرض

والوداع اله (مُقال) وأما التعدد في المجير فقال في فتع القد دم من ماب الاحرام لوأحرم نذراوا فلاكان نفيلا أوفرمنا وتعلوعا كان تعلوعا عندهما في الاصم ومن ماب اضافة الاحرام الى الاحرام أى وقال أيضافي فقع القدير في ياب اصافة الاحرام الحالا واملوأ مرم بجعت مسأوعلى التعاقب لزمتاه عندأبي حنيفة وأبي بوسف وهند دمجد في المهة تلزمه احداهما وفي التعاقب الاولى فقط وإذا لزمتاه عندهما احداهما باتفاقهما الكن اختلفا في وقت الرفض فعند أبي بوسف عقيب صبرورته محرما بلامهلة وعنداي حندفية اذاشرع في الاستحسال وقدل اذا توجه بالراونص في المسوط على اله ظاهر الروامة وغمرة اكخلاف تظهر فيميا ذاحني قبل الشروع فعليه دمان العناية على احرامين ودم واحد عندأ بي دو .ف ولو حامع قدل الشروع فعليه دمان للعماع ودم الثالرفض فاغهر فض احداهما وعضي في الاخرى و رقضي أى اؤدى الني مضي فه اوجية وعرة مكان الني رفضها ولوقتل مبدافعلمه قيمتان أوأحصرفدمان وعلى هذا المخلاف اذا أهل بعرتهن معاأ وعلى التعاقب الافصل اه (نمقال في السايم في وقتها أي النية مانسه) وأما الحج فالنبة فيسهما بقةعلى الاداءعند الاحرام وهوالنمة مع التليبة أوما بقوم مقامها من سوق الهدى ولانمكن فسه القران والتأخر لاند لا تصفؤا فعساله الااذا تقذم الاحوام وهيركن فيه أوشرها على قولن اله (ثم قال في الثامن في بيان عدم اشتراطها في المقاعمانصم فالحاصلان الذهب المعتمدان العمادة ذات الافعال يكتفي مالنة في أولما ولا بحتاج المهافي كل فعل ا كتفاعما أمحما بها علمها الااذا نوى سعض الافعال غدرما وضمله قالوالوط فطالما للغرج لاحزيه ولووقف كذلك معرفات احزأه وقدمناه والقرق ان الطواف عهد قرية مستقلة بخلاف الوقوف وفرق الزالمعى مدنهما بفرق آخروه وان النهة عند الاحرام تضعنت جدم ما يفعل في الاحرام فلاعتاج الى تحديد النهة والطواف يقع ومدا المعليل وفي الاحرام من وجه فاشترط فسه أصل النبه لا تعسن الجهمة وقالوالوطاف بذية التطوع في أيام المحروقع عن الفرض ولوطاف بعدماحل النفرمن مني ونوى التطوع اجزأ وعن الصدركماني فقم القدىر وهومنىء لحان أه العباد وتتسمعت على أركانها وأستفيد منه أن لتة التعاوع في بعض الاركان لا تبطله اله (ثم قال) في الاحدر الثماني من التاسع وهواله لايشترط معنية القاب الملفظ فيجيع العبادات مانصه ونقلوا في كاب الحج

ن طلب التيسير لم ينقل الافي الحج بخلاف بقية العبادات وفد حققناه في شرح المكنز اه (ثم قال) وأما توقف شرّ وعه في الصـ لاة والاحرام على الذكر ولا تـكني الله فلانه من الشرائط للشروع اه (ثمقال) في الماشر في شروط النية الأول الاسلام الى أن قال المال الدلم المال العالم المال الما كإقدمناه عن القنبة الافي المحج فانهم صححوا الاحرام المبم لان على أحرم به أحرم به النبي مملى الله تعمالي علمه وسلم وصححه فانءن هما أوعمرة صفوان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع تعينت عمرة اه (ثمقال في آحرالقاء حدة الثانية الا ورعة اصدهافي أحكم ل في النيابة في النية مانصة) وفي الج عن الغير الاعتبارانية المأمور ولدس هومن ماب النماية فهم الائن الأفعال أغماصدرت من المأمور فالمعتبر (وقال في القاعدة المالمة القنلام ولمالشك في الاصل بقام ما كان على ما كان مانسه م) أكل في آخوا للمه ل وشك في مالموع الفعر سم صومه لان ا الاصل بقياء اللم ل وكذا في الوقوف اه (وقال في قاعدة ما ثلت بيرة من لامر تغم الاسقىن مثله والمراديه غالب الغان مانصه) ولوشك في أركان الحيوذ كرامجساس أمه يتحرى كمافي الصلاة وقال عامة مشامخنا بؤدي ثانيا لاز تبكرار آلركن والزيادة علمه لايفسد المحج وزيادة الركعة تفسدالصلاة فكان القرى في باب الصلاة أحوط كَدَافِي الْحَمَا وَفَي الْمَدَاثُمُ اللَّهِ فِي الْمُحِمِ مِنْيَ عَلَى الْأَفْلُ فِي ظَاهِ رَازُوابِهُ الْهِ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحاب الميسير مانصه) واعلمان أساب التخفيف في العيادات وغبرها سمه الى ان قال الدافي المرض ورخصه كثيرة التم عند الخوف على نفسه الى انقال والا - تنامة في المحج وفي رمى الجاروا بالمة محظورات الاحامم الفدية اهام قال) السارس العسروعوم الملوى الحارقال ولم يعمل أى أبوحد فه المحير الاركنين الوقوف وطراف الزيارة ولم اشترط الطهارة لهولااله ترولم عمل السعة كلهااركانا ول الأكثر ولم يوجب العمرة في العمركل كلك التسرع لي المؤمن بن اه (ثم قال) ولذا أسقط أبوحنه فمةعن الاعمى الجعمة والحج ران وجدقا ثداد فعاللشفة عنه اهرائم قال) وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمرمرة اه (ثم قال) والاحة التحلل من الحج مالاحصار والفوات واباحية الي بوسف رعى حشيش الحرم للحاج في الموسم تدسرا اه أى ومن المسروعوم البلوى الاحداله المال في إثمال في آنوالف عدة النذكورة وأماالمشقة التي تنفث عنها العمادات غالبها فحلى مراتب الاولى مشقة ا

عظيمة فادحة كشقة الخوف عملي النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهمي موجية للتغفيف ولذا اذا لم يحكن للم عطريق الامن البحر وكان الغالب عدم السلامة لم عب اه (مُعَالُ) المُاللة متوسطة بنها تمن الى ان قال واعتبروا في المج الزاد والراحلة المناسس للشخص حتى قال في فتح القد مر يعتدر في حق كل انسان مايصم معمدود وقالوالا كمنفى العقمة في الراحدلة ول لايدمن شق محل أوراس زاملة اه (مقال الفائدة الثالثة المشقة والحرج اعا يعتدران فيما الانصفيه وأمامع النص مخلافه فلا) ولذاقال أبوحنيفه ومعد بعرمة رعى حسيس الحرم وقطعه الاالاذم وحوزأ بو يوسف رعبه للعرج وردعليه عماد كرناه كاذكره الزيلي فيجنابات الاحرام اه (وقال في عدادا تعارض منسد تان روعي أعظمهماضررابارتكاب أخفهمامانهه )ولوأضطرالحرم وعنده مستة وصدد أكلهادونه على المقد وفي البزاز بفلوكان الصدمد فوطاها اصدأولي وفاقا ولواضطروءنده صدومال الغبرفا اسيدأولى وكدنا الصيدأولى من محما نسان وعن مجدالصدأولى من الخنزيراء (وقال في معتدرا المعاسد أولى من حلب المصالح مانيه) وتخدل الشعرسنة في الطهارة و دكره المعرم اله (قال في القاعدة الثانية اذا اجتم الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه ومنهالوكان إبعض الشعرة في الحل و اعضهافي الحرم ومنهالوكان بعض الصيد في الحدل و بعضه في الحرم والمقول في الثانية كانقله الاسبيعالى أن الاعتمار لقواعُ علار أسه حتى لو كان ةاعًا في الحلورا مع في الحرم فلاشئ بقتله ولا بشترط ان يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بصماني الحرم والمعض في الحمل وحب المجزاء بقتله لتغليب الحظرعلى الاماحة اله وقدنقلناهذه في كتاب الصيداً بضا (ثم قال) وأما المنقول فىالاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على تلائة أقسام أحدها ان يكون أصلها في الحرم والاغدان في الحل فعدلي قاطع اغدانها القيمة والماني ان سيكون أصلها في الحل واغسانها في الحرم ف لاضمان على القاطع في أصلها واغمانها والمالت بعض أصلهاني الحال وبعضه في المحرم فعدلي القاسام الضمان سواء كان الغصن من حانب الحدل أومن حانب الحرم اه (عُم قال) وحرج عن هذه القاعدة مسائل الى القال الخامسة العرض الحرام مستهلكا فلوأ كل المحرم إشيئا قيداستهلك فيه الطيب فلافدية وقدد أوضحناه في شرح الكنزمن جنايات

الاحرام اه (ثم قال) وليسمنه أيضام اذا نوى حجتن واحرم لهمامعان نا أقول مدخوله فم مالكن اختلفوافي وقت رفضه لاحدهما كإعلمه ناباضافة الاحرام المالاحرام اهم (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانسة التابع يسقط بسقوط المتبوع ما نصمه ومنها من فانه المحير وتحال ما فعال الممرة لا رأ في مالر مي والمست لا تهما تا بعان الوقوف وقد سقط آه ( عمال) وممانم ج عتما الانوس ملزمه عدر مك الاسان في تكميرة الاحرام والتلسة على القول بداه وقد نقلنا بقدة هـ في كاب العدلاة (مُم قال) ومنه الرا الموسى أى في التعليل من الاحرام على رأس الاقرع فأنه وأجب على الختار اله (وقال في القادة الثامنة اذا اجتم امران من جنس واحد ولم عناف مقصوده مادخل أحده ماني الاسنر غالمانصه) ولوماشرانحرم فيمادون الفرج ولزمته شاه غمامع ففتضاها الاكتفاه بموجب الجساع ولمأره الاكناس بحالا صحابنا ومنهالوقص المحدر ماظفار مدمه ورجامه في محلس واحدفانه محب علمه دم واحداتها فا واركان في محالس ذاك عندهج دوعلى قولهما محب لكل يددمول كل رحل دم اذاوجدذاك في عمالس حتى محب علمه أريعة دما اذاوجد في كل ماس قلم بدأورجل فعملناها حناية واحدة معنى لاتحادالم قصوروهوا لارتفاق فاذاا تحدالمجلس بعتبرالمعني واذا اختلف متسرحنامات لكونهااعصاء متماينة وعلى دفرا الاختلاف لوطمعمرة دهدأ غرى معامر أزواحدة أونسوة الاأن مشايخنا قالوافي الجساع بعد الوقوف في المرة الاولى علمه مدنة وفي المرة المساندية علمه شاة كذا في المسبوط وفي الخانمة فان هامرة أخرى في غدمر ذلك المجلس قدل الوقوف دمر فة ولم يقديد رفض الحجية الفاسدة الزمه دمآ خرما كهاع الثاني في قول أي حدفة إلى بوسف ولو نوى ما كماع المُانى رفض الحجة الفاسدة لا يلزمه ما تجاع المانى شي اه (مُ قال) ولوطاف القادم عن فرض أومذر دخل فمه طواف القدوم مخلاف مالوطاف الزفاضة لامدخل فمه طواف الوداع لان كالرمنهم المقصود ومقصودهما مختلف ولودخل المعجز الحرام فصلى مم المح عاعة لا تنو معن تحدة المعت لاختلاف الجنس ولوصلي فريضة عقيب طواف ينبغيان لاتكفه عن ركعتي الطواف بخلاف تحدة المحدلان ركعتى الطواف واجبه فلاتسقط بفعل غبرها بخلاف تحبة المعجد اه وقد نقلناهذ في كتاب الصلاة أيضا (تمقال) واوته ددالمه وفي الصلاة لم يتعدد الجابر

مغلاف الجارق الاحرام فالديتعدد يتعدد الجنامة إذا اختلف حنسها لان المقصود بحبود المهورغمأنف الشيطان وقدحصل بالمعيدتين آخوا لصلاة والمقصودمن السانى جرهناك الحرمة فاكل جسرفا خنلف المقصود اهوقد نقلناه ذهأ مضافي كاب الصلاة (ثمقال) ولوقتل الهرم صدافي المحرم فعليه خواه واحدد الاحرام اكونه أقوى ولولدس المحرم ثوبامطيه أفعلمه فديتان لاختلاف الجنس ولذاقال الزيلعي في فول الكنز أوخف رأسه معنا هدندا اذا كان ما تعمل وان كان ملمدا فعلمه دمان دم الطيب ودم لتغطمة الرأس اه ويتعدد الجزاء على القارن فهما على المفرديه دم لكونه محرمانا حرامين عندنا وقولهم الاان يتعاوز المقات غبر محرم استثنا منقطع لانه حالة انجما وزنام بكرقارناا هرقال في القاعدة الحمادمة عشير السؤال معادفي الجواب) قال المزازى في فتاواه من آخوالو كالة وعن الشافي لوقال امرأة زيدطالق أوعيده مروعليه المشي الى بيت الله انحرام ان دخل هـــــــــــ الدار فقال زيدام كان حالف الكام لان الجواب يتضمن اعادة مافى السؤال ولوقال الوت ذلك ولم يقل لهم فهولم يحاف على شئ ولوقال اجزت ذلك على "ان دخلت المدار أوالزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شي الخ اه وقد نقلنا هذه العبارة في الطلاق أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعدمة مالظن المن خطأه مانصه ) وقالوالواستناب الريض في ج الفرض طائا اله لا يعيش عم صع أدّاه بنفسه اله (وقال في القاعدة الثارية عشرذ كربعض مالا يتعرى كذ كركله ما نصه) ومنهاالنك اذاقال أحرمت بنصف نسك كان محرماولم أرمالا تنصر بحا اه (وقال في القاعددة الماسعة عشرادا اجتم الماشروا التسدي أضيف الحكم الح الماشرمانصه) ونرج عنهامسائل الحان قال الرابعة دل محرم حلالاعلى صدد فقتله وحسائج زاءعلى الدال شرطه في عله لازالة الائمن عظلف الدال على صمد الحرم فانها لا توجب شيئًا لبقاء أمنه بالمكان بعدها اه (وقال في الفن الثالث فيأ حكام الناسي مانصه) فن سي صلاة أوصوما أو حياً و زكاة أو كفارة أوندرا وجب قضاؤه بلاخلاف وكذالورقف بغيرعرفة غلطاهب القضاء اتفاقااه وقد نقلناذلك في كتاب الصلاة أيضا (نمقال) والناسي والعامد في المين سوا وكذافي الطلاق اليان قال وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام الم وقد نقلنا ذلك في كاب الأعمان أيضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وانفقواعلى

وحوب العشروا كزاج في أرضه الى ارقال وعلى بعلار عاداته فعل مايفسدها من يحوكا لام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في الج قد لى الوتوف الكن لادم علمه في فعل محظورا حرامه اه (وقال في أحكام السكران مأنصه) ويصم وقوقه بعرفات كالمغمى علمه المدم اشتراطا النية فسماه (وقال في أحكام العبيد مانصه الاجعة عليه إلى ان قال ولا يجولا عرقاه (عمقال) ولا أضعية ولاهدى عليه اه ونقلناها في كتاب الاضعيمة (مُ قال) ولا يصوم غير فرض الابادن السيداني ان قال والحجوالعمرة اه (شمقال) ولا يتعمل عنه مولاه مؤونة الادم الاحصارعن احرام مأذون فيه اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) هوكاليصير الافي مسائل منهالاجهادعليه ولاجعة ولاجهاعة ولاجوان وجدقائدا اه (وقال فيجث النائم كالمستدقظ في ومض المسائل مانصه) السالفلو كانت محرمة فجامعها زو حمها وهم ناعمة فعلما الكفارة الرابعة الحرم اذانام وما ورحل وحلق رأسه وجب انجزا عملمه انخامسة المحرم اذانام فانقلب على صمد فقتل وجب عليه انجزاء السادسة اذانام المحرم عدلي معير ودخل في عرفات فقد دادرك الج اله (وقال في أحكام الحني مانصه) ويابس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الانثي مانهمه) ولا تسافرالا بزوج أومحرم ولا عب الجعام االاباحد هما ولا تلى جهرا ولاتنزع المخط ولاتكشف رأسها ولاتسعين المان الاخضرين ولاتحلق والها تقصر ولاترمل والتماعدفي طوافهاعن المت افضل ولاتخط مطلقا وتقفف حاشمة الموقف لاعند الصغرات وتمكون قاعدة وهوراك وتلس في الوامها الخفين وتنزلة ماواف الصدولعذرا محمض وتؤخرطواف الزيارة لعذرا محمض اه (ثمقال) وتقدم عدلى الرحال في الحضانة والنفقة عدلى الولد الصغير وفي النفرمن مزدلفة الى مني اه (نم قال) وتؤخر في جاعة الرحال والموقف اه (وقال في أحكام الحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها كراهة هو مدون اذن من كرهه من أبويه ان احتاج كخدمته اه وقد نقاناه الحافر (وقال في أحكام غيبوية الحشفة مانصه ) ويترتب عليها وجوب الغسل رغريم الصلاة والسجود والخطمة والطواف اله وقد نقلنا عمامه في كاب الطهارة (نمال) وفساد الاعتمكاف والجج قسل الوقوف والعمرة قسل طواف الاكسرو وحوب المضيفي فاسدهما وقضا وهما ووجوب الدم اه (ثمقال) فوائد الى ان قال الثالثة

الوط • في الدير كالوط • في القدل الى ان قال و مفسد المحبح بدق لى الوقوف على قوله ما واختلفت الرؤامة على قوله والاصح فسأده مه كمافي فتح القدرس اه (ثم قال) العاشرة اذاحرم الوط عرم دواعمه الافي الحيض والفقاس والسوم لمن أمن فيصرم فىالاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلها بقسته في كماب المنكاح (وقال في أحكام الاشارة مانصه في وان لم والمركب وان المحتمر المان لم تعتبر الساريد مطلقا الافيأريم الىأن قال ويرادأ بضاالاشارة من محرم الى صدفة قتله بحب المجزاء على المشير أه وقدنقلنانقيته في مسائل شي (وقال في محثما عنع الدين وجويه ومالايمنع مانصه) السادس الحج يمنعه اتفاقا اهم (وقال في بحث ما يشدت في دمة المسرومالايشت مانصه) وصدقة الفطولا تسقط يعدو حوجها جلاك المال وكذا الجيخلاف مااذا كانمعسراوقت الوحوب أى وجوب الفطرة ووجوب الحيمأ سريعه فانهما لاعمان وماعفر فسه بين الصوم وغيره فلافرق فمه بين الغنى والفقير كزاء المبدر وفدية الحلق واللماس والطيب احتذر وكفارة العت وماركون أاموم مشروطالماعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الفلهار وكفارة الغتلودم الفتم والقران فيفرق فيه بينهم افالاعتمار لاعساره وفت التكفير بالموم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وانجنها بات والطلاق وكتاب الاعمان (وقال في عدالقول في عن المثل ما قصه) ومنهاما بالمج فعن المثل للزاد والراحلة والماء القدر اللائق به كافي فقع القدير اله (ثم قال) ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أوالا حرام ففي الكنز في الشباني بتقويم عند المن في مقتله أوأ قرب موضع اليه ولم يذكر الزمان والفاهر في ما يوم قتله كما في المتلف اله وقد نقلنا . في كآب الغصب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام السفر حمته على لمرأة بغيرزوج أومحرم ولوكان واجبا ومنءثم كان وجودأ حدهما شبرطالوجوب الحجءاما واختلفوا فيوجوب نفقته علمهااذا امتنع المحرم الابها والمعتمدالوجوب علمابنا على الدشرط وحوب الاداء ويستثني من حرمة خروجها الالأحدهما همرتها من دارا كرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولدمنه الابرضي أبويه الافي الحج إذا استغنياعنه اله وقد نقل المعضه في كتاب المحظر (ثم قال) و محتص ركوب العربأجكام منهاسة وطائح إذاعاب الهلاك اه وقد تقلناه في المحظر (ثمقال في عدالقول في أحكام الحرم مانصه للايد خله أحدالا محرما وتسكره

لجاورة بهولا يقتل ولايقطع من فعل موجهما خارجه والتحااليه اهر وقد نقلناه فى كتاب المجنامات (نم قال) ويحرم النعرض لصيده ويحب الجزاء بقتله ويحرم قطع شعره ورعى حشيشه الاالاذخرو يست الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات وحسناته كسيئاته ويؤاخ ذفيه بالهم ولايسكن فمه كافر وله الدخول فمه ولاغتم ولاقران اكى وتحتص الهدا بابه ويكره الواجع ارته وترابه وهومساو الغسره عندنافي الاقطة والدبة على القاتل فيه خطأ اله وقد نقلناه في كاب القطة وفي كتاب الجنايات (ثمقال) ولاحرم للدينة عندنا فلاتثبت فيه هـ ذه الاحكام الااسة ان الغسل لدخولها وكراهة الجاورة بها اله (وقال في بعث ما افترق فيه المقتع والقران) يتحلل من العرة بعدالفراغ منهاان لم يسق الهدى بخلافه بعرم مالمرة وحدهامن الميقات ويأتى بأفعاله التم يحرم بالمجح من الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بهمامعامن الميقات اه (وقال في آخرالفن المالث في قاعدة اذا أتى الواجب وزادعليه هل يقع المكل واجدا أم لامانصه ) ولم أرحكم مااذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أوزاد على حاله ما في نفقة الزوجة او كشف عورته في الخلام زائدا على القدد رالحمّاج اليه هدل يأثم على المجسم أملا اله وقد نقلناه في كمّات الطلاق وفي الحفار (وقال في آخرفن الفروق والمجمع مانصمه) فالدة اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لاحتباجه على حق الله تعلى لفناه ما ذنه الافيا اداأ حرم وفى ملكه صيد وجب ارساله حقالله تعالى ومنهمن يقول انه من باب انجم بينهمالاالترجيم ولهذا يرسله على وجه لا يضبع اله (وقال في فن الالغازمانصه) المجيم أى قارن لادم عليه فقل من أحرَم بهما قبل وقته ثم أنى با فعالهما في وقته أى فقير يلزمه الاستقراض للعبع فقلمن كان غنيار وجب عليه ثم استهلكه أى آماق جاوزالمقات بلاإحرام ولادم عليه فقل من لم قصد دخول مكة أومن جِارِزَاوِلَ المُواقَيِثِ اهـ (وقال في فن الحيلِ مانصه) الخــامس في الحجِ اذا أراد ا الاتفاق دخول مكة بغيرا حوام من المقات قصد مكانا آخود اخل المقات كستان بنى عامر اذا أراد أن يكون لينته هورم في السفر مز وجهامن عبده بعلها فقط اه ( رقال في الفن السادس فن الفر وق في جث الموم ما نصه ) نذر صوم يومين في يوم لايازمه الاواحد ولونذر حجتن في سنة لزمتاه والفرق امكان المحتن فهما بنفسه وبالنائب بخلافه اه وقد نقانا . في كتاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

مافهه) كاب المجهوري بالمعرجاز وبالمحوا هر لا لا "ن في الا ولى استخفافا بالشيطان وفي الشافي اعزازه لودل المحرم على قتل مسلم لا والفرق أن الا ول محظورا حامه والشافي محظور بكل حال ولوغلط وافي وقت الوقوف فلا اعادة وفي المحرم والشافي محظورا والفرق أن تداركه في المحج متعذر وفي عبره متيسر اه وفد نقاناه في كاب المصوم وفي كاب الاضحيمة (ثمقال) اعتنى العديد حجه المدهمة الاسلام ولواسته في الفقير كفاه و الفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والدي كالعبد والاحمى والزمن والمرأة بلا محرم الفقير اه (وقال أحوالمؤلف في تكلمة المفن السادس فن الفروق من كاب الاضحيمة دون المجهد والمهائرة المائن المداولة محسكن الاضحيمة دون المجهد والموافق المائرة الموافق المقاد والمحتفة دون المجهد وقال المؤلف في الفن المائد والفرق أن المدارك محسكن المائلة في كاب المحتفية وقال المؤلف في الفن المائدة اه (وقال في كاب الاحمد والمحتفية المحتفية المحتفية المحتف المحتفية المحتفية المحتفية المحتفية المحتفية والمحتفية المحتفية المحتفي

## \*(كتاب النكاح أى والرضاع والدس) \*

القدوض على سوم الشكاح مضمون صحك ذافى جامع الفصولين احتاط اصحابنا فى الفروج الافى مسئلة ما اذا كانت المجارية بين شريك بن فادّ هى كل المخوف على المهاه ن شريكه وطلب الوضع عند دعد للا يحساب المهذلات والحمات كون عند كل يوماً حشمة الملان كذا فى كراهية المعراج الهو وقد نقاناه فى كتاب الشركة (ثم قال) ما ثبت مجاعدة فهو مينه معلى سديل الاشتراك الافى مسائل الاولى ولاية فال ما ثبت لمجاعدة فهو مينه معلى سديل المحال لكن الثانية القصاص الانكاح المغير والمغيرة فابتمة المروث يثبت لكل من الورثة على الكال حتى قال الامام الوارث المحكمة فى غيمة الآخو المواف ما اذا كانوا بالغين فان المحال المعام الوارث المحتى غيمة الآخو الفاقا الأخمال العفو الثالثة ولا ية المفالية باز المقال المعام عن طريق المسلمين المناسكين من الدحق المرود عن المراد عن المرود عن

والضابط الاالحق ان كان ممالا يتحرى فانه شت لكا على الكال فالاستغدام في الملوك عمد التحيزي اله وقد نقلناه في كتاب الشركة (عُمَال) ليسلناعبادة شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام الى الآن ثم نسم رفي الجنة الاالايان والنكاح المولى لايستوجب على عبد دوينا فلامهر إن زوج عدده من أمته ولاضمان علمه ما تلاف مالسده اه وقد تقلناه في الغصب (عمقال) ولوقتل العمدسمده ولداينان فعفى أحدهما سقطا لقصاص ولمعت شي لغيرالعانى عند الامام اه وقد نقلناه في الجنايات (ثمقال) الفرق ثلاثة عشرسبعة منها تحتاج القضاء وستقلا فالاول الفرقة بالجب والعنة وبخبأ رالبلوغ وبعدم المكفاءة وبنقصان المهروبا باهالزوج عن الاسلام وباللعان والشاني الفرقة بخيا رالعتق ومالايلاء وبالردة وبتمان الدارين وعلك احدال وجين صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل القسمخ قبل التمام لابعده فلم تصمح فيه الاقالة ولاينف من الحجود الافي مسئلتين فمقمله وعده ردة أحدهما وملك أحدهماالاتنم اه وقدنقانا هذا وماقسله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعــة بالدخول وبالخلوة الصحيحة وبوجوب العدة علمهامنه سابقا وعوت أحدهما الزوجأن بضرب زوجته على أردع وماءهناها على ترك الزينة بعدمام اوعلى عدم احابتها الى فراشه وهي ما هرة من الحمض والنفاس وعلى نووجها من منزله نفرا ذله نفر حقى وعدلي ترك الصلاة في رواية وقديينا في شرحالكنزة ولهموما كان معناها لهاأن تخرج اغبراذنه قدل إيفا المجدل مطلقا ودهد داذا كان لماحق أوعلها أوكانت قاءلة أوغسالة أولز مارة أبومهافى كلجمة مرةولز مارةالهمارم كلسنة وفيماعدا ذلك من زيارة الاحانب وعدادتهم والوليحة لاغزج ولوباذنه ولوخرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوافي نروجها الى انجام والمعقد الجواز شرط عدم التزن والتطيب ينعقد النصكاح عدا أفاد ملك العدن للعدال الافي لفظ المتعدة فانه نفيد ملك العين كإفي همة الخيانية لوقال متعتل بهذا الثوب كان هسة معران النكاح لابنعة دمه اله وقد نقلناه في كتاب الهمة (ثمقال) الوطُّ في دارا لا سلام لا يخلوعن حدًّا ومهرا لا في مسئلة بنتزوج صيام أمكافة بغبراذن ولمه ثم دخل بهاطوعا فلاحد ولامهركمافي الخانسة ولورط البائع المسعة قمر القبض فلاحد ولامهرو سقط من المن ماقابل المكارة والافسلاكا فيسوع

الولوانجية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يحوز للرأة قطع شده رها ولوبادن الزوج ولايحل فياوصل شعرغير ها بشعرها اه وقد نقلناه في الحظر (مُ قَالَ) تروحهاع لي أنها بكر فاذا هي تنب فعليه كال المهرلان العنذرة تذهب ماشاء فاحسن الظن بهاكذافي الملتقط ولوغاط وكملها مالنكاح فياسمأ بهاولم تكن عامرة لاسعقدالنكاج تزوج امرأة وخاف انتزوج أخرى لابعدل لايسعه ذلك وانء لمرانه يعدل بدنهم هافي القسم والنفقة وجعبل ليكل واحدته سكناوا حداحازله ان يفعل فان لم يفعل فهوماً جور لنرك الغم علمها وفي زمانها ومكانها منظراني معسل مهرمثلها من مثله وأماذ صف المسحى فلادمتد بهلانه ورخيسان ألف دينار ولا يعجل الاأقل من آلف ثم ان شرط لهيا شدمًا معلوما من المهرمع لافأوفا هادلك امساله انتتنع وكذا المشروط عادة نحوا كخف والمكعب ودساج اللقافة ودراهم السكرعلي مأهوعرف سمرقند وان شرطوا ان لامدفع أشتئامن ذلك لامحب وان سكنوالانحب الاماصدق العرف من غبر تردد في الاعطاء لملهامن مناله والعرف الضعنف لايلحق المسكوت عنسه بالمشروط كذافي الماتقظ الفقه مرلايكون كفؤاللغنية كسيرة كانت الغنية أوصغييرة الاان يكون عالما أوشر مفاكذافي الملتقط ادعت وحد الزفاف انهاز وحت وغسر رضاها فالقول لماالااذاطاوءت فيالزفاف ولوزوج بنته وسلها الاب اليالزوج فهريت ولا يدري لايلزم الزوج طلم اكذافي الملتقط اه وقد دنقلنا في كتاب الحنا مات والغصب والكفالة (تمقال) لاينبغي القاضي انيزو جصعيرة الااذا كانت مراهقة تطلب ذلك منه أبضا محس من خدع بنت رجل أوامر أته واخر حها من بيته الى ان يأتي بها أو يعلم ونها كذا في الملتقط الهم وقد نقلناه في كتاب انجذامات وفي الغصب (ثم قال) اختلفا في البحدة والفساد فالقول الدعى الصحة كذا في الخالمة الاقرار بالولدمن وةاقرار بنكاحهالاالاقرار عهرها وقوله خددي هدامن نفقة عدال لا يكون اقرارا بطلاقها الم وقد نقلنا مفي كتاب الطلاق (عمقال) وقولهاأعطني مهرى اقراربالنكاح كذافي اقراراليقعة صوزخلو لنكاحءن الصداق والنكاح بأقدل من مهرالمل الافي صغد رزو وجها غيرالات والجد ومحدورة وموكلة عينته النكاخ لايقبل الفح يعدالتمام هكذأذ كروا وينوا عليه ان عود الأمرون فسف اقلت يقيله بعد وفي ردة أحدهما كم كتينا وفي الشرح

وأماطر والرضاع علمه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا نفسخه كإفي الشرحاه وقد نقاناه في كاب الملاق والله سبعانه وتعالى أعلم اه (يقول مامعه) وهذه هي المسائل الجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا تواب الا بالنية مانصه) وأماالنكاح فقالوا أنه أفرب العمادات حتى ان الاشتغال به أفضل من التخلى لهمض العمادات وهوعند الاعتدال سنة مؤكدة على العجيم فيعتاج الى النية أيعصل الثواب وهوان يقصداعفاف نفسه وغصينها وحصول ولد وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبيرشر - الكنزولم تكن فيه شرط معته حتى قالوا يصم النكاح مع المزل المكن قالوا لوعقد الفظ لا يعرف معناه ففيه خدلاف والفتوى على صحته علم الشهود أولاكما في البزازية وعلى هذا سائرالقرب لامدفها من النبة بأحصول الثواب على قصدال قرب بهساالي الله تعالى من فشر العلم تعليما وافتاء وتصنيفااه (وقال في القاعدة المالية اليقد من لامرول بالشدائ في بعث الاصل بقاعما كان على ما كان مانسه ) ولواحتلف الزوجان في التحك بن من الوطة فالقول لمنكر ولان الاصل عدمه ولواختلفافي السكوت والردفالقول لهالان الاصل عدم الرضا اله وقد نقلناتهام هـ ذوالعسارة في كاب الطلاق فراجعها ( وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه ) ومنها لوأدخات المرأة حلم ثديها في فم الرضيع ولاتدرى أدخه لالبن في حلقه أم لالا يحرم الفكاح لان في المانع شكا كـذافي الولوائجية وسيأتى عُمامه في قاعده أن الاصل في الايضاع الصريم اه (وقال) في قاعدة الاصلى في الابطاع القديم ولذا قال في كشف الاسرارشرح أصول فرالاسلام الاصل في النكاح الخطر وأبيع الضرورة اله فاذا تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا الايجوز التحرى في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيدمس اب التحرى ولوان له رجلاله أريع جواري أعتق واحدة منهن بعينها ثم نسسها فلم يدرأ يتهن اعتق لم يسعه ان يتحرى الوط ولاالمسع ولا يسع الحاكمان يخلى بينه وبينهن حتى يبهن المتقة من غيرها وكذلك اذاطلق أحدى نسائه بعينها أثلاثا غم نسيها وكذلك أن ميزكاون الاواحدة لم يسعه أن يقربها حتى يعلم أنها غيرا لمطلقة وكدناك يمنعه القاضى عنها حتى يحنرأنها غرا اطلقه فان أحرندلك استخلفه ألمتة المه ماطلق هذه بعمنها ثلاثا تم خلى بينهما فانكان حاف وهوحاهل بهافلاينبغيله أن يقربها حى وممأنها غيرالطلقة وانهاع في السالة الاولى ثلاثا

الجوارى فحكم الحاكم مان أحاربيه بهن وكان ذلك من رأيه وجعل الماقية لمعتقة ثم رجم المه يعض من ماع شراء أوهمة أوميراث لا دنمغي أن بطأها لان القياضي قضى فيه بغبرعلم ولايذني أن يطأشيشا منهن بأبالك الاأن يتزوجها فينشذ لاماس لانهازوجمه أوأمته ولاعوزالتحرى فيالفر وجرلانه صوز فيكل ماحاز اضرورة والفروج لاتحل بالضرورة اهم وقد نقانا بقية همذه العمارة في كتاب المتق فراجعة (ثم قال) وخرج عن هذا الاصل مسآلة في فتاوي قاضيحًا ن ان مدية أرضعها قوم كثيرمن أهل القرية أقلهم أوأ كثرهم ولايدرى من أرضعها وأراد واحدمن أهل تلك القربة ان يتزوجهاقال أبوالقاسم الصفار إذالم تفاهراه علامة ولاشهداه بذاك موزنه كاحها وهبذامن باب الرخصة كملا بنسد باب النهكاج فالواخناطة الرضعة بنسامهم ونامأره الاتن تمرأيت في المكافي للعماكم الشهيدمايف دالحل وافظه ولوأن قوما كان لكل واحسدمنهم حارية فاعتق همماريته ولم يعرفوا المتقة فلكل واحدمنهم أن يطأحار يته حتى بعلم أخهما المتفة سنهاوانكان أكررأى أحدهم أنه هوالذي أعتق فأحدالي ان لايقرب حنى ستيقن ذلك ولوقرب لم يكن ذلك حراما ولواشتراهن رجل واحدقد علاداك المحلله ان يقرب واحدة منهن حتى معرف المعتقبة ولواستراهن الاواحدة حلله وطئهن فان فعمل ثماشترى الماقمة لم يحمل له وطعشئ منهن ولا معهاحتي يعلم العتقة منهن اه وقدانة لمناه في كتاب العتق (تم قال) تم اعلم أن هذه القياء بدراغياهم فعيادا كان في المرأة سيد معقق للعرمة فلوكان في المحرمة شك لم متبرولدا قالوالوا دخلت المرأة حملة عديها في فمرضعة و وقع السَّكُ في وصول اللن الى حوفها لم تحرم لان في المانع شد كاكما في الولوا عجسة وفي القدمة امرأة كانت تعطى صدية اديها واشتردنك فيماينهم غمتقول لمرتكن في الدي ابن حين ألقمتها ثدبي ولابعلم ذلك الامن جهترا حازلابنها ان يتزوج بهذه الصدية اهوفي اتخانية صغير وصغيرة بينهماشيهة الرضاع ولأبعل ذلك حقيقة قالوا لايأس بالنيكاح بينهما محذا اذالم عدر مذلك أحدفان أخرعدل ثقة أخذ بقوله ولا محوزا لنكاح بينهما وات كان الخبريم دالنكاح وه ما كسران فالاحوط ان يفارقها اه (تمقال) ولما كان الاولى الاحتماط في الفروج قال في المضمرات اذاعة حده الى أمته متنزها عن

وطئها حراماعلى سيدل الاحتمال فهوحسن لاحتمال انتكون حرة أومعتقة الغيرأومح لموفاعلم العتقها وقد حنث اكحالف وكشيرامايقم لاسيمااذا تداولتها الايدى اله فاوقع لمعض الشافعية من أن وط السرارى اللاتي علمناليوم منالروم والهند والترك حرام الأأن ينتصب في المعانم من جهة الامام من يعسن قسمتها فيقسمهامن غيرحيف ولاظلم أوقحصل فسمته من محكم أوتر وج بعد العتق باذن القياضي والمعتق والاحتياط اجتنابهن مملوكات وحراثر أهم تورع الاحكم لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجوع فيهاالى صاحب المدان كانت صغيرة والى اقرارهاان كانت كمررة وانعلم علما فلااشكال اه (وقال) في قاعدة الاصلف الكارم الحقيقة مانصه) وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح الوط وعليه محل قوله تعالى ولاتنه كمعواما نكع أماؤ كممن النساء فحرمت مزنية الاب كليلة ولذالوقضي شافعي بعلهالم ينف ذلخ الفة الكتاب بخلاف القضاء بعل ممسوسته والفرق في فالهارشرحنا وحرمة المعقودعلها بالاوط والاحاع ولوقال لامته أومنكوخته ان نكتك فعلى الوطه فلوعقد على الامة بعداعتاقها أوعلى الزوجة بعدامانتهالم يحنث كماني كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كما ب الطلاق وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب النيسر مانصه) ومنه اماحة النظر للطبعب وللشاهد وعندا كخطبة وللسبد ومنه جوازالنه كاحمن غيرنظر لميا في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كشرمن الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر كل خاطب فناسب التدسر فلم يكن فيه حيار رؤية بخلاف المدع بصع قمل الرؤ مةوله الخسارله دم المشقية ومن ثم قلنا ان الأمرا بحاب في النكاح يخلاف السيم اه وفد نقلنا معضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب الحَظر (ثم قال) ومن هنا وسم فيه أبوحنيفة فجوزه بالاولى ومن غيرا شتراً ط عدالة الشهودولم يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلغظ النكاح والتزو يجبل قال ينعقد عايفيد ملك العمن للعال وصحعه بحضورا بني العاقدين وناعسين وسكارى بذكر ونديعد الصحو وسيارة النساه وجو زشهادتهن فمه فانعقد معضرة رجل وامرأتان كالذلك دفعا الشقة الزلاوما يتربب عليه ومن هناقي المعيت محنفي كيف رنى ومنه أباحة أربعه نسوة فهم يقتصرعلى واحدة تيسيراعه لي الرجل وعه لي النها وأيضا لتكثرتهن ولميزدعلى أربيعا أفيه من المشقةء لى الزوجين فى القسم وغييره اها

إنمقال في آحرالقاعدة المذكورة مانصه) تنسمه مطلق المرص وان لم يضران كان بالزوج مانع من صحة خاوته بها بحلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أجع الضرورة يتقدر بقدره امانصه) وفرع الشافعية عليها أن المجنون لايحوز تزويح أكثر من واحدة لاندفاع المحاجة بها اله ولمأر الشاعنا الهر (قال في المالية الضرر لابرال بالضررمانصه) ولاعبر السدعلى تزويج أمته أوعد وان تضررا اه (وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع ما نصة ) المالة علف لا يذ مكم فلانة يهنث بالعقدلاندالنكاح الشائع شرعالابالوط كافى كشف الاسرار يخلاف لَانِسَكَمِرُو حِنْهُ فَانْهُ لِلْوَطِّ ۚ الْهُ وَقَدْنَقَلْنَا فِي كَابِ الْأَمْحَانُ ۚ (ثُمِّقَالُ) وهذا فرعان عزر حان لمأرهماالا تن صريحالي أن قال الثاني حلف لا وطالا معنت وطء الدبراه وقد نقلناه في كالاعان (قال في المجد الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) ومماية رع على ان العروف كالشروط لوجهز الاستنته حهازا ودفعه لمانماذعي الهعارية ولايينة ففيه اختلاف المشايخ والمختار للفتوى اندان كان العرف مستمرا أن الاسيدف مذاك الجهازما كالأعارية لم يقدل قوله وان كان العرف مشد شركافا القول للات كذا في شرح منظومة أين وهيان وقال قاضى خان وعندى أن الاب أن كان من كرام النياسي وأشرافهم لم يقبل قوله وان كانمن أوسام الناس كان القول قوله اه وفي الكرى للضياصي ان القول للزوج بمدموته أوعلى الاسالمينة لان الظاهر شاهد للنزوج كن دفع ثوما الى قصارلىقصره ولمهذكر الاحرفانة بحمل على الاحارة بشمادة الظاهر اه وعلى كل قول فالمنظور السه العرف بالقول المفي مه نظر الحجرف الدهسما وقاضي خان نظرالي حالىالا تسلاءرف ومافيال تكبري نظرالي مطلق العرف ان الاساغيا صهيز ملكا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتماع الحلال وانحرام غلب انحرام الحلالمانصة) ومن تمقال عمان رضى الله تعالى عند لماسئل عن الجمع دبن الاختىن علك المين أحلم ما آنة وحرمتهما آية فالتحريم أحب المنا اه (تمقال) ومنهالواشتمه محرمه ماجندمات محصورات لمقدل كهاقدمنساه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم أه (نمقال) ومن صورها مالوأ سلم على أ كثر من أربع فاله تعرم علمه الوطء قدل الاختمارعلي قول من خسره وهو محمدو الشسافهي وأما الشيخان فقالا ببطلان النكاح قال في المجمع في فصل نكاح الكافر ولوأسلم وتحمة

جس أواحتان أوأم وبنت وهال النكاح فان رتب فالا خروخسره في اختياره أربعا مطلقا أواحدى الاحتين والبنت اله (ممقال) وخرج عن هذه القاعدة مسائر الاولى من أحد أبويه كتابي والا تنومي وبي فانه محل نكاحه ودبيعته و محعل كتاساوهي تقتضي أ بععل محود او به قال الشافعي ولو كان الكلى الاب في الاظهر عنده تغليدا لحسان التحريم لكن أصحابناتر كواداك نظر الصغرفان المجوسي شرمن الكابي فلا بعدل الولد تاره أله اه وقد نقلنا صدره فد العمارة في كتاب الدماثيم (ثمقال) السابعة لواختلط لبن المرأة عماء وبدوا أو ملىن شماة بالب وتثنت انحرمة اذا استو ما احتماطا كافي الغياية واختلف فيميا إذا اختلط لبن امرأة بلبن أحرى والصيع تبوت الحرمة منهما من غيراعته ارالغلمة كابينا في الرضاع أه (مقال تقية) يدخيل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال ومرام في عقد أونمة ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوالوجم بين من تعلومن لاتحل كمعرمة ومحوسمة ووائدة أوحلملة ومنكوحة أومعتدة ومعرمه صم أسكاح الحلال اتفاقا واغسا الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المعمى من المهر وعدمه وهي في الهداية وليس منه مااذا جمع بين خس أو أختين في عقد فانه سطل فى المكل لان المحرم الجم لااحداهن أوأحداهما فقط وكذالوتزوج أمة وحرة معافى عقديمال فيهما ومنهاالمهرفاذاسمي مامحل ومالامحلكا وتزوجها على عشرة دراهم ودن من خركان لما العشرة و بطل الجر ومنها الخام ف كالمهر ففم اغلب انحلال على الحرام لمان اشتراطه عنزلة الشرط الفاسد وهمالا سطلان بهوأمااذا زوج الولى الصفريا كثرون ورالمشلفان كان أما أوجدا صعامه والافسد السكاح وقبل إصم بمرائش اه وقد نقلنا بعض هذه العمارة أعني قوله ومنها المهرومنها الخلع في كتاب الطلاق أيضا (وقال في القياعدة لرابعة التابيع تابيع في عث يغتفر في التواسع ما لا يعتفر في غيرها مانصه) ومنه فضولي زوجه امرأة برضاهاتم الزوج وكله بعده مزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم منتقض ولولم ينقضه قولاوا كرزوجه المهابعد ذلك المقض النكاح الاول اه وقد نقلناه افي كأب الوكالة أيضا (وقال في آخر بعث أصرف القاضي فيماله فعدله في أموال المتامي والتركات والاوقاف مقيد بالصلعة فان لم يكن مناعلها لم يصعمانه ) وفي الملتقط القماضي اذازوج الصغيرة من غير كفؤلم يحزاه فعلم أب فعله مقيد بالمصلحة اها

(وقال في القاعدة السابعة الحرلايد خراغت اليدمانصه) ومن فروع القاعدة لوطاوعتسه حرةعلى الزنا فلامهرلها كأفي الخانية ولوكان الواطئ صبيا فلاحد ولامهر وهذاهما يقال لناوط مخلاعن المغر والمقر بخلاف ماا ذاطا وعته أمة ليكون المهر حق السد اه وقد نقلناه في كاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران ونجنس واحدولم يختلف مقصودهما دخل أحدهم افي الاستوغاله امانصه ولوة كروالوماء بشبهة واحدة فانكان شهمة ملك لمجيب الامهر واحددلان الثاني صادف ملكه وانكانت شم قاشتماه وجب الكل وطعمه رلان كل وطع صادف ملك الغبر فالاول كوط عاربة النه أومكاته والمنكوحة فاسدا ومن الشاني وماءأحدادالشر بكمن انجيارية المشتركة ولووطء مكاتمة مشتركة مرارا اتحد في نصده لها و تعدد في نصب شريكه والكل لها ولا يتعدد في انجارية المستعقة كذافي الظهرية اه وقد نقلناذلك في كاب انحدود أبضا وفي كاب المتق أينا (مُقال) ولوزنى بكيرة فافضاهافان كانت مطاوعة من غيردعوى شهمة فعلهما الحدولاشي في الافضاء رضاها به ولامهرة الوجوب الحدالخ وقد نقانا بقية ذلك في كاب الحدود فراجعه (وقال في القياعدة الثانية عشر لا ينسب الى ا كت قول مانعمه ) ولوسكت عن وط المته أى بدهم أوعقد فاسد كافى شرحها لم يسقط المهر وكذاعن فطع عضوه أخدا من سكوته عندا تلاف اه وقد نقلناهما في كاب الجنبانات أيضا وكاب الغصب (م قال) ولورأى قنسه يتزوج فسكت ولمينه الابصدراذناله في النكاح ولوتر وجت غمر المحفوف مكت الولى عن مطالمة التفريق فلمسرضا وانطال ذلك وكذاسكوت امرأة العنن ليسرضا ولوأقامت معه سنس وهي في حامع الفصولين اه وقد القلناهذه في كتاب الطلاق (تم قال) ونوج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون المكون فيهارض كالنطق الاولى سكوت المكرعند استثمار وليها قبل التزويجو بعده ألثنانية سكوتها عندقيض مهرها الثالثة سكوتها اذايلغت بكرا مُحلف اللائتزوج فزوجها ألوها فكتت حنثت اه ونقلنا هذه في كتاب الاعمان أيضًا (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخمار بتزو يج الولى على هذا الخلاف اه أى فهورضا الكان المخمر عد لاعتدا لامام وعندهما رضا مطلقا ولوفاسقااه من الشرح (ثمقال) وزدت علامًا النمين من القنية الاولى دفعت لقعهمزهالمنتهااشماءمن امتعة الاتوهوسا كتفليس له الاسترداداله انهة أنفقت الام في جهازها ما هومعتاد فسكت الاس لم تضمن الاماه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضى لارزوج المتم والمتم قالاء مدعدم ولي لمماق السكاح ولوذا رحم محرم أوأما أومعتقااه (ممقالمنابط) الولى قديكون وليافى المال والنكاح وهوالان وانجد وقديكون وليافي النكاح فقط وهوسائر العصبات والام وذووا الارطم وقدديكون فىالمال فقط وهوالوصى الاجنى فظاهركالام الشايخ أنهام اتب الاولى ولاية الاب والجدوهي وصف ذاتى لمما ونقل ان السمكي آلا حاع على انهمالوعزلاأنفهم المينوزلا اه وقدنقلناذلك في كاب الحجر والادن أساوفي كاب الموصالا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالطن المن خطأه ما تصه) وينبغي اله لوتزو جامراة وعنده انهاغر محل فتسن انهامحل أوعكسه ان يكون الاعتمار المافينفس الامراه (وقال في الغرالة التال في أحكام الناسي مانصه) والمال الجهل فى دارا كحرب من مدلم لم يهاجر وأنه يكون عدد را و يلحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتاق وجهل المكر بنكاح الولى اه وقد نقلنا وفي كتاب العتق وكتاب الشفعة (ثمقال) وقالوالولم تعلم الامقيان لها خيار العتق لا يبطل بسكوتها ولولم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلناها في العتق (ثم قال) وقالوا أن الجهل معتبر عندنا لدفع الفساد فلاضمان على الكبيرة لوجهلت أن الارضاع مفسدكا في الهداية اه (مُمَقَالُ) ولوماع ملك أبيه ولم يعلم عوته مُ علم حازاه (مُمَقَالُ) ومقتضى بمع الوارث المه لوزوج اماء أبيه عمان ميتانف فاه وقد نقانا قدام ذاك في كآن السوع (مُ قال) وي وكالة المنية أمررج لايبيع غلامه عائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بمايا عه فقال المأمور بعث الغلام فقال أخرت حاز السم وكذا فى النكاح وان قال قدر أجزت ما أمرتك مه محزاه وقد نقلنا هافي كمات الوكالة أنضا (وقال في أحكام الصبيان مانصة) واتفقواع لى وجوب العشر والخراج في أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعساله وقرابته كالمالغاه وقدنقلنا بعضه في كتاب المجهاد (ثم قال) وليس هومن أهل الولايات فلايلي الانكاحاه (ثم قال) وتنع الصبية المطلقة والمتوفى عنهاز وجهامن التزويج الى انقضاه المدة ولانقول بوجوبهاعليهاعلى المعتداه (مقال) وتثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان من

تشتهي النساء والافلاوتلك أيضابوها الصيمة المشتهاة وهي بذت تسع سنتن على المختساراه (نمقال)والصيبةالتي لاتشته ي يحوزالسفر بهابغير محرماه وقدد نقلناها في الحظر (وقال في أحكام السكران ما نصمه ) وقد منافي الفوائد أبه من محرم كالصاحى الافي ثلاث الى انقال وزدت على الثلاثم ترويج الصغير والسغدس القُلْمَنْ مَهْرَالِمُنْ لَوْيَا كُمْرُفَانُهُ لَا يَنْفُذَاهُ (وَقَالَ فِي أَحْكَامُ ٱلْعَبِيدُمَا نُصُّهُ وَلا مِعُوزَكُونَهُ شَاهِ لَمَا الِّيَانَ قَالُ وَلَا وَلِيا فَيَ الْحَاجِ الْهِ ﴿ ثُمَّ قَالَ ﴾ ولا يَهْ مُرد بتزو يج نفسه و عدر علمه و محمد لصدافاه (م قال) و ينكم اثنتين ولا تسرى له مطلقا (مُهَال) ولاتنكم على مرةاه (مُقال) وصمها على النصف من قسم الحرة ومهرها كغبرها اه (تمقال)ولاخادم لمارلوجيلة ولاتحب نفقتها الأبالمبوثة ولاتوطأ الارود الاستراع لاف الحرة ولاحصراء مدد السرارى ومحوزجهن في مسكن واحديدون الرضااه (ممقال) ولاحضاية لاقاريه بل اسمده! ه (مم قال) ودواه مريضاعلى مولا مخلاف الخرولوز وجمّاه ونقلناها في كَتَابِ العَتْنَيْ أبضا (ثمقال) ولا يتزوج الاباذن مولا ، ومهر ، متعلق برقيته كالدين و ساع في نفقة زوجته ولاتعب علمه نفقة ولده ولانفقه لما الامالته وتداه (عمقال) ولايصم تمادق المدوالامة على الذكاح الافي السيين قبل القسمة بخلاف الحر سن كافي التمارغانية اه (مُقال) والاذن في العزل الى مولاها وهو المطال لزوحها العنس والجبوب في التفريق اه (وقال في أحكام النقد وما يتعين فيه ومالا يتعين مانسه) ولايتعين فيالمهر ولويعدالطلاق قبلالدخول فترد مثل نصفه ولذا لزمهاز كاتم لونماما حولماعند دنااه وفد نقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقدل الاسفاط من الحقوق مانسه) ومنهاحق القسم الزوجة يسقط باسقاطها وانكان لماالرجوع فى المستقبلاه (وقال في بعث الساقط لا يعود مافصه) وأماءود النفقة المستسقوطها بالنشور بالرجوع فهومن بابروال المانع لامن بابعود الساقط اه (وقال في بحث النائم كالمستيفظ في وعض المسائل مانسه) المحادية عشررجل خلامام أتهوثم فرجل مالم لاتصم الخلوة المانية عشررجل نام في بدته رضيع فارتضع من أديما تشومة الرضاع اله (ثم قال) الثالث، والعشر ون إذا كان الرجل بالماوعات امرأه وأدخات فرجه في فرجها وعلم ارجل بفعلها تشت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذاحاءت امرأة الهنائم وقداته بشهوة واتفعاعلى أن ذلك كان بشهوة تثبت حرمة الصاهرة اه (وقال في أحكام الخني مانصه) واذا قباله رجل شهوة حرم عليه أصوله وفر وعده وان زوجه أبوه رجلا فوصل المه عاز والافلاعلم لى بذلك أوامرأة فوصل الهاجاز والاأجل كالعنين اه (ثم قال) ولوقال المشكل أناذ كرأ وأنثى لم يقمل قوله أه وقد نقاذاها في كاب الدعوى (تمقال) ولوتزو جمشكل مثله لم عرحتي يتمين ولا يتوارثان بالموت اه (ثم قال) و عاصله اله كالانثى في جمع الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولا بروج من رجل اه وقال في احكام الاني مانسه ) وبضعها مقابل بالمهردون الرجل وتجبر الامة على النكاح دون العددفير والموالمعقد عدم الفرق منهما في الجمر وتخبر الامة اذا أعتقت بخدلاف العددولوكان زوجها حرا والمنهامحرم في الرضاع دونه أهراوقال في أحكام الذمى مانصه ) ولا يتعرض لهملو تنا كحوافا سدا أوتبا يعوا كذلك نم أسلوا اه وقدنقلنا وفي كتاب المبوع (مقال) ولا تعتبرا لكفاءة بين أهل الذمة الاإذا كانت نت ملك خدعها حاثك أوكناس فمفرق لتسكين الفتنة كذافي البزازية اه (مُمَقَالُ تَنْسِهُ آخر) اشترك المهودوالنَّصَّاري في وضَّم الجزية وحل المنَّا كُهُ والذما أيو وفي الدية وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الاتحرين واستوى أهل الذمة فهاذ كراه وقدنقلنا بقسه في الجنا مات وغيرها من أبوابها (وفال في أحكام الجانمانمه ) ومنها النكاح قال في السراحية التحور المنا كحة بين بني آدم والجن وانسان المالاختلاف الجنس اه وتسمه في منه قالمفتى والفيض وفي لابحوزثمرقم(اخر)يصفعالسائل محماقته وقال فياليتمه سئل على اس أحد عن التزويج مام المسلم من الجن هل محوزاذا تصور ذلك أم مختص الجواز مالا تدمس فقال بصفع هدد السائل محاقته وجهله قلت وهدالاندل على حاقة السائل وانكأن لأيتصور الاترى إن أما الليث ذكرفي فتاوا وأن الكفار لوتنرسوا واني من الأنساء هـ لرمي فقال سأل ذلك الذي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله علىه وسلم والكن أحاب على تقديرالتم وركذاهذا وسثل عنها الوحامد فقال الاتحوز اه وقداستدل بعضهمء لي تحريم نكاح الجنبات بقوله سجمانه وتعالى والله جعدل المكمن أنفسكم أزواجاأى من جنسكم ونوعكم وعدلي

خلقه كم كاقال تعالى لقد ما كم رسول من أنسكم أى من الأدمين اله و بعضهم عماروا وحرب الكرماني في مسائله فن أجدوا سحاق قال حدثنما مجدان يحى القطيع حدثنا بشرين عربن لهمة عن يونس النابر بدعن الزهرى قال نهمى رول الله صلى الله تعمالى عليه وسلم عن أحكاح انجن وهووان كان مرسلافقد اعتضد بأقوال العلما فروى المنع عن الحسن البصرى وقتمادة والحاكم بنقتيه واسعاق بنراهوية وعقبة الآصم فأذا تقررالمنع من نكاح الانسى الجنبة فالنع من نبكاح المجنى الانسمة أولى ويدل عليه قوله في السراحية لانحوزالنا كحقوهوشامل لهما لكنروى الوعفان سعمدين عماس الرازى في كاب الالهام والوسوسية قال حدثنا مقاتل عن سيعمد من دود الزيمدي قال كتب قوم مرأه ـ ل المن الدمالك سألوبه عن ـ كاح الجن وقالوا ان هذا رجلامن الجن عظ البنامارية مزعم الهريد الحلال فق آل ما أرى بذلك أساني الدين ولمكنأ كرهاذا وحددتا مرامعامل قبل لمامن زوحك قالت من المجن فمكثر الفساد في الاسلام بدلك اله (وقال في أحكام المحسارم مانصه) المحرم عندنا من حرم نكاحه على التأبيد بنسب أومصاهرة أورضاع ولو بوط عضوام فحرج بالاول وأماالزاني وابنه وأحكامه أي المحرم تمريم النكاح وجواز النظر اه وقد تقلنا بقيته في الحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأبيد لامشاركة للحرم فهما فان الملاعنة تحل إذاأ كذب نفسه أوخرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحل بالاسلام الغسر بطلاقها وانقضا عدتها ومعتدة الغبر بانقضائها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (مُقال) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام إلى أن قال ومنها تحريم موطوأة كل منه - ما على الا تخرولو بزنا ومنها تحريم منكو حــة كل منهـ ماعلى الآخر بمغرد العـ قد اله (ثم فال) وتحتص الاصول بأحكام الىأن قال ومنهالوادعى الاصل ولدعارية ابنه يثدت نسمه واتجد أب الاب كالاب إ عندعهمه ولوحكالمدم الاهلمة مخلاف الفرعاذا ادعى ولدحارمة أصله لم يصمر الايتمدى الاصل اه وقد نقلناه الى العتق وفي كتاب المدعوى أيضا وكتآب الملاق (ثمقال) واختص الاصول الذكور بوجوب الاعفاف اله وقد

انقلناه في كتاب الطلاق أيضا (تمقال) واختص الاب وانجد بأحكام الى أن قال ومنهاء دم خيارالبلوغ في تزويح الاب والمجدفة طوأما ولاية الانكام فلاغتص الهمافتندت ليكر ولى سواء كان عصمة أومن ذوى الارحام اله (ثم قال فائدة) مترتب على النسب انناع شرحكم الى أن قال وولاية التزويج اه (وقال في أحكام عبيوية الحشفة مانصه يترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال و وجوب هر المثل بالوط وشبهة أو بنكاح فاسد اه (ثمقال) وبسع العبد في مهرها اذا سلم باذنسده وتحريمال بيبة وهريمأصل الموطوءة وفرعهاعلسه وتحريماصله وفرعه علما اه (ثمقال) وتعريم وط أختم الذا كانت أمة اه (ثمقال) والطال خمار العتمقة والطال خمار الملوغ اذاكانت بكرا وكال المسمى ووجوت (ثمقال) ومنعتز و معهاقيل الاستمراعلى قول محدالمفتى مه اه (ثمقال) وثموت النسب أه وقد نقلنا في الطلاق (عُفال فوائد) الاولى لا فرق في الأيلاج بن ان بكور عائل أولالكن شرط ان تم ل الحرارة معه كـذاذكرواني التعامل فيحرى في سائر الابواب الثانية ما ثبت للعشفة من الإحكام ثبت لمقطوعها اذابقي منه مقدارها وان لمييق قدر والميتعلق بهشي من الاحكام ومحتاجالي نق ل ا كونها كامة ولمأره الثمالية الوسعى الديركالوطعني القدل فعد به الغسل وعرميه ماعرم بالوط في القبلاه وقد نقلنا في كتاب الطهارة وكتاب الحدود وكتاب الطلاق (ثمقال) الافي مسائل لايتدن به حرمة المصاهرة أه أي بالوطاء في الديراه (ثمقال) ولا تخرج بهاعن كونه الكراف كمتفي مسكوتها ولا يحل معال والوطم في القمل حلال في الزوجة والامة عندعدم مانم اه (ثم قال) وفي عامم القصول بن عامعها في درها بذكاح فاسدلا مسالم والعدة اه فعلى هذا الوط في الدمرلا وحب كمال المهرفي الذبكاح الصحيح ولا تحب العدة لوطاقه العدد من غدم خلوة الرابعة الوط بنكاح فاسد كالوط بنكاح صحيح الامسائل الاولى وحوب مهرالمل ولامرادعلي المهمى وفي الصيم يحب المهمى التانية الحرمة اهاى فلأنحوز الكام أمة على حرة متروجة بذكاح صحيح يخلاف الفاسد اله شرح (مُعَالَ) الخاصة أى الفائدة الخاصة للوطاء ولك الهـس أحكام كامكام الوماء بنكاح فيوجب تحريها على أصوله وفروعه وغريم أمولها وفروعها علمه

ووجوبالاستبراه ومرمة ضم أخته اليها اله (تم قال) السادمة لا يخلو الوماء بغسرملك المهنءن مهرأ وحبذالا في مسائل الأولى المذمية اذا نسكت بغسرمهر ثم أسلما وكانوا مدسنون أن لامهر فلامهر الشانية أحكم صبى بالغة حرة بغيراذن ولمه ووطئها طاأعة فلاحذولامهر الثالثة زوج أمته من عمده فالاصبح أن لامهر الراسة وطوالعد سيدته بشبعة فلامهرأ خبذامن قولهم في التبالية الالله اللولى لاستوجب على عدده منا الخمامسة لووط وحربسة فلامهر ولمأره الآن اه أى ولاحداً بضاكافي شرحها (ثم قال) السادسة الموقوف عليه اذا وط الموقوفة المنبغي أنلامهر ولمأره السابعة المائع لووط الجارية قبل التسليم الى المشترى وهي في حفظي منقولة كذلك اله أي ف الاحدد ولا مهركما في شرحها (ثم قال) الثامنة اذا أذن الراهر للرتهن في الوط فوط فانا الحدل و منعي أن لامهر ولم أره اه أى ولاحد علمه أسنا كما أفاد والشارح وقد نقلنا هذا المعث في حكمات المحدودأيضا (ثمقال) الماسعة الذي تقرم على الرجل وط فروجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والموم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام والايلاء والظهارق لاالتكفير وعدة وطه الشيهة وإذا صارت مفضاة اختلط قبلها ودرهافانه لاعدل الهاتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها واذا كانت لاتعتمله لصغرأومرض أوسمن وعند دامتناع والقبض مغعل مهرها لمصل كرهبا وفي كتب الشافعية أنه محرم وطء من وحب عليها قصاص ولدس بها حبيل ظاهر لئلا يحصل حل يمنع من استيفا مما وجب علما اه وقد نقلنا بعض ذلك في كمات الطهارة وفي صحتاب الطلاق (محقال) العباشرة اذاحرم الوط محرم دواعيمه الافياكيض والنفاس والصوملنأس ويحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كاب الطلاق ونقلنا معضه في كماب الصوم وكتاب الججوكاب الطهارة (ثمقال) الفائدة الحادية عشراذا اختلف الزوحان في الوط و فالقول لنافه والا في مسائل الى أن قال المالمة لوقالت طلقني وعد الدخول ولى كال المهروقال قدله والثانصفه فالقول لهالوجو سالعدة علما وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأحتم اللعال فلوحاءت بولدازم محتمل ثبت اسمه وبرجع الى قولها في تكميل المهرفان لاعن بنفسه عدنا الى تمديقه هكذا فهمية من كالرمهم ولمأره الآن صريحا اله وقد تقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (تُمقال) الرابعية أذا ادّعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخلها أي وأنكر الثباني الدخول فالقول له الحله اللطلق لالكال المهر اله وقد نقلنا. في كتاب العلاق (وقال في أحكام العقودمانسه) هي أقسام لازم من المجانبين السم الى أن قال والصداق إه (تمقال) والنكاح الخالي عن الخيارين أى خيارالبلوغ والعتق والاولى أن يقال ونكاح البالخ العاقل انحرا مرأة كذلك اه (مُقال تَكْمَل) الماطل والفاسد عندنا في العماد المتمراد فان وفي المكاح كذلك الكن قالوانكاح الحارم فاسدء ندأى حندفة فلاحد وماطل عندهما فيعد وفي جامع الفصولين ذكاح المحارم قير لياطل وسقط انحد اشبهة الاشتباه وقيل فاسدوسقط الحداشمة العقد اه (وقال في أحكام الفسويخ ما نصه ) خاتمة چودماعدا النكاح فسفله اذاساه دوصاحه علمه اه وقد نقلناه في كاب القضاء (وقال في أحكام الكابة مانصه) ومافي المسوط من تصويره بقوله بدي بكذافةال بعته يتم فليس مراده الاالفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقدنقاناه في البيوع (ثمقال) ويصم المدكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن مكتب المواحظها فاذابلغها الكتاب أحضرت الشهودوقر أته علمهم وقالت زوجت تفسى منه أوتقول ان فلانا كتب الى المخطئ فاشهدوا انى قدرر حت نفسى منه أما الولم تغل مصصرتهم سوى زوجت نفسى من فلان لا ينعقد لان سماع الشطر من شرط وبأسماعهما الكتاب أوالتعسرعنه منها قدسمعوا الشطرين أي شطري العقد مخلاف ماأذا انتفها ومعنى الكاب الخطمة أن يكتب زوجيني أفسك فانى رغبت فيك ونحوه ولوحا الزوج بالبكاب الى الشهود مختوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على بذلك المحزفي قول أي حديقة حتى يعلم الشهودما فيه وجوزه أبوبوسف من غير شرطاعلام الشهودع فمه وأمله كاب القاضي الى القامي قال في المعنى هذا اذا كان الفظ التزويج أما اذا كان الفظ الامركة وله زوحي نفسك مـني لا شـترما اعلام الشه ودعافي الكتاب لانها تتولى طرفي المقديح كم الوكالة ونقله من الكامل قال وفائدة المخلاف فيمنااذا جحدالز وج السكتامة بعدماأشهدهم علمهمن غبرقراءة عليهم واعلامهم عافيه وقدقرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقدل العقد بعضرتهم فشهدوا ان هـ ذا كابه ولم يشهدوا عافيه لا تقبل الشهادة عند دهما ولا يقضى بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أماالكتاب فصيح بلااشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهوأن تقد كن المرأة من المات الكتاب عند بحود الزوج الكناب اه (عمقال) وفي احارة البزازية أمر الصكاك بكتابة الاحارة وأشهدا ولمصر المهقد لا منعقد مخلاف صك الاقرار والمهر اله وقد نقلناه في كتاب الاحارات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) قاعدة اذا اجمّه تالاشارة والعمارة وأعماينا مقولون ادا اجمّه ت الاشارة والتسهية فقال فيالحداية من ماب المهرالاصل ان المسمى اذا كان من حنس المشاراامه بتعلق العقد بالمشارالمه لان المسجى موجود في المشاردا تا والوصف بتمعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمحمى لان المحمى مندل الشار المه واسس بداديم والتسهمسة أللغ في التعريف من حمث انها تعرف الماهمة والاشكارة تعرف الذات ألاترى أن من اشترى فصاهلي أنه ما قوت فاذا هو زحاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولواشترى على أنه ما قوت أجرفاذا هوأ خضر أنهقد العقد لاتحاد الجنس اه قال الشارحون ان هذا الاسلم مفق علمه في المسع والنكاح والاحارة وسائرالعقود لكن أبوحدهة جعل الخلوالخرجنما والحروالعمد جنساوا حدا فتعلق بالمشاراليه فوجب مهرالمثل فيمااذا تزوجها على هذا الدن من انخل وأشار الى خراوعلى هذا العمدوأشارالى حر ولوسمي حراماوأشارالى حلال فلهاا كدلال في الاصم اله وقد نقلناه في كاب السوع أضا (ثمقال) وأمافي النكاح فنال فيالخ أنمة رحل له منت واحدة اسمهاعائشة فقال الات وقت العقدر وحت منك مئتم فاطمة لاسعة قدالنكاح ولوكانت المرأة حاضرة فقال الادروجت منتي فاطمة هذه وأشارالى عائشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت عاز اله ومقتضاه أنهلوقال زوجتك هذا الغلام وأشارالي منته الصحة تعو ملاعلي الاشارة وكذالوقال زوجتك هذه العربية فاذاهى عجمية أوهدنه العوزف كانتشابة أوهذه السضاء فكانت سودا أوعكسه وكذاالمخالفة فيجيع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول اه (وقال في بعث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية والامهار اهم (ثم قال) الثمانية لايدخـ ل في ملك الانسان شئ بغدم اختماره الاالارث اتفاقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق قدل الدخول الكن يستحقه الزوج ان كان قدل القدض مطلقا وان كان بعده لاعد كدالابقضا الورضاكماني فتح القدر اه (ممقال) العاشرة علا الصداق مالع قدوالزوائد لماقه لاالقيض واغاالكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالعالاق قسل الدخول وقدذ كرنات فاصياها في شرح الكنز وقدمنا ان النصف يعودالى وللثالز وجنالطلاق قبسل الدخول وقبل القبض مطلقا وبعسده بقضماه أورضاوفاتد ته في الزوائد اله (ممال) الحادية عشر في استقرار المن المال مستقرق الممع الخيالي من الخيار بالقبض و يستقر المداق بالدخول أو الخلوة أوالموت أووجو بالعيدة علمامنه قبل النكاح كاأوضعناه في الشرح والاخسير من زياد في أخد فرامن كالرمهم والمرادمن الاستقرار في المبيع الامن من الفساخه ما فهلاك وفي الصداق الامن من تشهطره ما اطلاق قدل الدخول وسقوطه ما فردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولايتوقف استقراره على القبض لا له لوهلك إينفه هزالنه كاحولافرق بن الدين والعين اله وقد اقلنا بعضه في كاب البيوع (تم قال) الثانية عشرالمك أمالله بن والمنفعة معاوه والغالب أولا من فقط أوللنفعة وبقط كالعدد الموصى بمنفعته أبدا ورقبت الوارث الى أن قال ولم أرحك كابت من المالك الحانقال وحكوما المالك وينبغى أن محمل له لايه بالمع المك ارقمة وقدره الشافعية أن تمكون عن لاتحسل والافلا اله وقد نقانا بقيته في الوصايا (وقال في عداجة عالفضلة والنقيصة مانصه) ويقرب من هذه المسائل بعض خصال الكفاءة تقابل المعض فالمالم العجبي كفؤلامرسة ولوشريفة وعلميقابل نسها وكذاشرفها اه (وقال في بعث القول في عُن المثل مانصه) ومنها قعة الصداق اذاتندف بالطلاق قبل المسسروكان والمكاولم أروصر عياو بنبغيأن ومتسير يوم القضاءيه أوالتراضي لماقد دمنا اله لا يعود الى ولك الزوج النصف الاباحددهمااذا كان بعددالقيض أه (وقال) في محد القول في مهرالمسل الاصل في اعتباره حدديث بروع بنت واشق وبينا في الشرح ما هو ويمن يعتب بر واغماال كالرم ونمافي المواضم التي يحب فهما فيعب في النه كاح الصحيح عند وعدم القاعدة أوتسعدة مالايصط مهرا كالخر والخرس والحر والقرآن وحدمة زوج مر وز كام أنرى وهوز كام الشغار ومجهول الجنس والتسم ـ قالـ تى عـلى خطر وفوان ماشرطه لهمام المنافع بشرط الدخول في الحكل أوالموت وأمااذ اطلقها قمله فالمتعبة ولايقنصف وفي النكاح الفاسد بمدالد خول وفي الوطء شهان في مقدرا لملك سايفا كما في أمة ابنه اذا أحماها فلامهر علمه اه وقد اقلنا ذاك في كتاب العنق وفي كتاب الحدود (مُقال بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوط ا

ومالايتعدد)أمافي النكاح الصيع في اله أبوحنية فمنقه عماع لي عدد الومائات تقدم اولايتعدد كالايته ددوطئ الاب جارية ابنه اذالم تحبل وكذا بوط السدد مكاتبته وفيالنكاح الغاسد ويتعدد يوطئ الابن حارية أسمأ والزوج حاربة امرأته وافتى والدالصدرالشهد بالتعددفي اعجار بذالمشتركة وتمامه فيشرحنا على الكنزاه وقد نقلنا ، في كتاب العتنى وفي كتاب المحدود (مم قال تنسه ) عب مهران فبمبااذارني بامرأة ثمتز وجها وهومخمالط لهمامهرا شمل بالاول والسمي مالمقد ومهران ونصف فعالوقال كالماتز وجتك فانت طالق فتز وجها في يوم واحد تلاثم ان ولوزاد ما شن ودخل بهافى كل مرة فعلمه خسة مهور ونصف وسانه في فتاوى قاضيحان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في عث أحكام المحدمانصه) ويستعب عقد النكاح فيمه اله وقد نقلناه في كاب السلاة (وقال في معدما افترق فيه المحيض والنفاس مانصه) ويكون به الملوغ والاسترادون النفاس اه أى فإن الماوغ في صورة المفاس مضاف الى الحمل لاالى النفاس وقدنقلناه في كاب الطهارة وفي الحظر (وقال في بحث ماا فترق فيه الزوجة والامة) لاقسم للا ممتح لافها ولاحصراء ددالاما بخد للف الزوحات ولاتقدر تفقتها بخلاف الزوجة فأنها بعسب عالهما ولاسقطها النشوز بخلاف الزوجة ولاصداق لمسايخلاف الزوجة اه وقد نقلنا وفي كأب الطلاق (وقال في بعث أما افترق فيه الذكاح والرجعة ) لا بصح الابشهود بخد لافها لابدفيه من رضاه ايخلافها لامهرفهم المخلافه لاتصم الألمندة بخلافه اه وقدنقاناه في كاب الطلاق (وقال في آخرالفن الثالث فن الغرق والجمع مانصه) وكذا النكاح يد اله الاحكام الخمس اه وقد نقلنا. في كتاب الطلاق وفي الجنا بات يقيته (ثم قال) فاتدة اذابطل التي يطل مافي ضعنه الى ان قال وقالوالوحدد النكاح بمنكر حته بمهر لم الزمه فقلت لان النكاح الشاني لم يصع فلم يلزم مافي فعنه من المهر وقد استثنى فى القنية مستلمين يلزم فيهم الوجد دملاز بآدة لالاحتياط ولوقال لها اير أيني فانى أمهرك مهراجديدافابرأته فحدد لمامهرافيلرم انجديد في هذه الصورة اه (وقال فى فن الالف ازمانصه) النكاح أى رجل زوج المنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام فقل الاب السكران اذازوجها بأقل من مهرمنلها أى امرأ مَأْخَذَت اللهُ مهور من ثلاثه أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وصنعت فلها كال المهريم

تزوحت وطلقت قبل الدخول ثمتز وحت فبات أى رجل مات عن أر دع نسوة واحدةمنهن تطلب المهر والمبراث والثانية لامهرة اولامبراث والثالثية لمساله دون المراث والرابعة له المراث دون المهر فقل هوعمدز وجه مولا وأمته ثم أعتقه مُ تزوج و مرة ونصرانية أى صغير يوقف النكاح على احازته فقل المكاتب الصغيراذاز وجهمولاه أى أبزوج ابنته فلمرض الولى فيطل فقل العبد أى حماعًلا بوحب المصاهرة فقل جاع الصغير والمُنتَة أَيُّ مطلقة ثلاثا دخـ لبها الشانى ولم تحل فقل اذا كان العقد فأسدا أى معتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغره فقلاذا اغتسلت ويقيت المدة بلاغسلاه وقد نقلنا وفكاب العالاق (وقال في فن الالغاز في عث الطلاق مانسم) أي رجل له امرأ تان أرض عت احداهما صيباح مت الاخرى عليه وحددها فقل رجل زوج ابنه الصغد مرأمة فاعتقت فاحتارت نفسها فبروجت بأتخروله زوجة فارضعت الميى الذي كان زوج ضرتها بلين هذا الرجل حرمت ضرتها على زوجها لانه صارا بنه من الرضاع فصار متزوحا حليلة ابنه فلا عوزاه وقدنق لنها في كاب الطلاق (وقال في فن الالغاز في يحث الممع أي رجل ماع أماه وصح حلالاله فقل رجل أذن لعدده ان بتزوج حرة فغعل فولدت بناومات فورثها ابتهافطال الانمالك أبده عهرامه فوكاه المولى فيسم أبيه واستنفاه المهرمن عنه ففعل حازاه وقد دنقلناه في كآب السوع وكتاب العتق أى رجيل اشترى أمة ولاتحيل له فقل اذا كانت موطؤة أسه أواينه أومجويسة أوأخته من الرضاعة أومطلقته شنتيناه وقدنقلناه فيكاب السوع ل في فن الحيل مانصه) - السادس في النه كاح إذا إدعت إمر أه نه كاحا فإنه كو ولابينة ولاءمن علمه عندالأمام لاعكنها التزوج ولآيؤس بتطليقها لانه يصيرهقرا مالنكاح فالحملة ان بأمر والقاضي إن مقول ان كنت امرأتي فأنت طالق ثلاثا ولوادعى نكاحها وأنكرت فانحملة في دفع المن عنها على قولهما ال تنزوج أنو واختلف في صحية اقرارها بنكاح غائب والحملة في صحة همة الاستثما من مهر ينته لازوج انهاان كانت كميرة فانهيه له كذاباذ نهاعلى انهاان أنكرت الاذن فأناضا ونفيضع وان كانت صغيرة يعيل الزوج المنت بذلك القدرعلى الاران كانمليا فيصع ويبرأ الزوج والأرادان بروج عمده عدلى الكون الامراء مروجه على أن أمرها بيد المولى يعلقها المولى كإساأراد واذاخافت المرأة الاخراج

من الدهائيز وجه على مهركذاعلى الالاغرجهامن الدها فاذا أخرجها كان الما عاممهر مثلها أوتقرلابهاأ وولدهابدي فاذاأ واداخراجها منعهاا القراه فانخاف المقرله ان يعلفه الزوج الله عليها كداماعه الذلك المال ثداما فاداحلف لا مأتم والاولى ان تشتري شمشاعن تثني مه أوة كفل له المكون على قول الهرا فان عدا مخالف في الاقرار أرادان متزوجها وخف من أولما تها توكام ان مزوجها من نفسه نمية ول بحضرة الشهودنز وجت المرأة التي جعلت أمرهاالي تصداق كدا كذا جوزه الخصاف انكان كفؤا وذكرا محلواني ان الخصاف رحل كبرفي العلم يصم الاقتدام ولوادعت علمه مهرها وكان قدد فعه الى أسراو خاف المكارهما ستكرأ صلالنكام وحازله انحلف اندماتز وجهاعلي كذاقاصدا البوم والاعتمار لندته حسث كان مظلوما حلف لايتز وج فانحله ان مزوجه فضول وعمره بالفعل وكذالا تتزوج ولوحلف لامزوج بنته فزوجها فضولى وأجازه الاب أيحنث اه وقد نقلنا المضه في كتاب الاعبان (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب النكاح بشت بدون الدعوى كالطلاق والملك المدع ونعوه فلاوالغرق ان النكاح فمه حق الله تعالى لان الحل والحرمة حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العداه وقد نقلنا ، في كتاب الطلاق وفي كتاب اليدوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) الا عنص صداقها قبل الدخول وهي بكر نالغة لا قبض مارهمه الزجلا ولوقيض لما كان له الاسترداد والفرق انها تسقعي من قبض صداقها ف كان أذنا دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهمة (نم قال) لومس امرأة بشهوة حرم أصوله اوفر وعهاان لم بنزل وان أنزل الان الاول داع المعسماع فأقيم مقامه عدلاف المانى مس الدير بوجب مرمة المصاهرة لاجماعه لأن الاول داع الى الولد لا الشاني تزوج أمة على ان كل ولدتا ـ د مرصح النكاح والشرط ولوآشتراها كدلك فددلان الثاني بفده الشرط لاالاول آه وقد نقلناه في كتاب المدم وفي كتاب العتق (وقال أيضافي الفن السادس في بحث العالم الاف مانصه ) تقبيل ابن الزوج المعتدة من باش لا يحرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صادفته النكاح في الاول بخلافه في الساني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ممقال في الفن السادس في عث الطلاق مانصه) يقم الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وإن لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف السيع

والمبة والأحارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضا يخلاف الثانية وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا أولف في تكملته للفن السادس في كتاب الوكالة ما نصم) الوكول بشراً شي بعينه لواشتراه لنفسه لا يصع الااذا خالف فى النمن الى عسرا والى جنس آخر غير الذي سما. والوكيل بذكاح امرأة بعينها اذاز وجهامن نفسه صبح لانه فيه سقيروم عبراه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أخوا الولف أيضا في التركم له المدنكورة في كتاب الاحارة مانصه) متأجردابة لتركم األى وقت موته لا يحوز ولونه كمعهاالى هذا الوقت يحوزوالفرق ان التأييدييطل الاحارة بخلاف النكاحاه وقد نقلناه في كاب الاحارة (وقال أخوا اتُّوافُ في الدِّكمُ أَلْمُذُكُورة من كتاب المكاتب مانده) كاتب عبده على مدت ولوتزوج أمة على قيمتها حاز والفرق ان الكنامة تفسد مالشرط والنكاح والخلعلااه وفد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخوا لمؤلف في التكملة المدذ كورة في كتاب الاكراممانصه ولوأ كرهت عدلي الارضاع بثبت حركم الارضاع اله وقدنقلناه في كتاب الا كراه (وقال المؤنف في الفن السابع فن الخِكا بآتمانهه) الماجلس أبو توسف المتدر يسمن غيراع الامام الاعظم فأرسل المه أبوحنمفة رج لافسأله عن مسائل خسمة الى انقال اتحامسة أمولد لرحل تزوجت بغبرأ ذن مولاها فاتااولي فهل تحب العدة من المولى فقال تحب غطأه فقي الله عب فعالم م قال ان كان الزوج دخل بها الاتحب والاوحيت اله وقدنفلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع أيضا مانصه) وكان الامام حارة لما غلام أصاب منهاماد ون الفرج في أت فقيال أهلها كيف تلدوهي بكرفق الالامام هل لهاأ حدثني مه فالواعتها فقال تهب الغلام منهائم تزوجها منهفاذا أزال غدرتها ردت الغلام الهافيه طل النكاح وقدنقلناه في كتاب العلاق (وقال أيضافي الفرا اسابه مانصه) وكان أبو منيفة فى والهمة فى الكوفة وفهماعلا واشراف وقدز وج صماحيها اللهمة اختىن فغلط النساه فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتى سفيان فقضا على كل واحدمنهما بالمهر وتعتد وترجيع كل الى زوجها فسيتل الامام فقال على بالغلامين فأتى بهما فقال ايحب كل مذكاان يكون للماب عنده قال نعم فقال أحكل منهماطلق التي تحت أحيث ففعل ثمأمر بتعبديدا لنسكاح فقام سفيان فقبل

سنعنبه اله وقدنقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لا بي يوسف مَّانِّمَهُ) ولا تَكْثَرُ الْهِ كَالْرُمْ فِي بِينَكُ مَعَ الرَّاتِكُ فِي الفَراشِ الأوقت حاجتُكُ الهما المقدرذلك ولاتكثرمسها ولمسها ولاتقربها الامذكرالله تعالى ولاتنكام أمرنساء الغبر سن مدمها ولا بأمرائجواري فانها تندمط المكفي كالرمك ولعلك اذاته كامت عن غيرها تكامت عن الرجال الاجانب ولا تتزوج الرأه كان لما وحل أوأب أوأمأو منان قدرت الاشرط أنلامد خل علىها أحدمن أقاربها فان المرأة اذا كانت ذات مال مدعى أوهاان جمع مالهاله وانه عارية في يدهما ولاتدخل بيت أبيه الماقدرت والماك أن ترضى أر تزف في يدت أبيه افانهم بأخد ون أموالك وتطمعون فبهاغاية الطمع واماك أن تتزوج بذات البنين والبنات فانها تدخر جدعالمال فموتسرق من مالك وتنفق علمهم فان الولد أعزعلم امنك ولإتحمع بن امرأتهن فيداروا حددة ولاتتزوج الابعد أن تعلم انك تفدرعني القيام بجميع حوائحها واطلب العلمأولاثماج عالمال من انحلال ثمتزوج اه فراجعه وانظر بقبة ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحجمانصه) معه الف درهم وهو بخاف العزومة فعلمه الج ولايتزوج اذاكان وفت خروج أهل بلده فان كان فعله جازله انتزوج اه (وقال في كاب الطلاق مانصه) ولدا الاعنة لاينتني نسبه في حدم الاحكام من الشهادة والركاة والقصاص والمناكحة اه (وقال في كتاب العماق مانصه) المأقيت الى مدّة لا يعيش الانسان الهاغالما تأسد معنى في المدير على الهتارفيكون مديرا مطلقا وفي الاحارة مفسد الى تحوماته سنة الافي المكاح فتأقيت فيفسد اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال أيضا) المتكلم عالا يعلم معناً. يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب العنق مانصه) المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلاتقل شهاد تعلولا مكافى المزازية من المتق في المرض وجنا بتعجناية المكاتب كإفيالكافي وفرعت علمه لامحوزنه كاحهمادام يسعى وعندهماح مدنون في المكل اه وقد نقلناه في كناب المجنامات وكاب الشهادات (وقال فى الفن السانى أول كاب البيوع في بعث الحلمانمه) ولمأرحكم ما اذا حلت أمة كافرة لكافرمن كافرفأ سلهل يؤمرمال كما ببيعها لصبر ورة الحل مسلما باسلام أبيه والحال أن سيد وكافر اه (ثمقال أيضافي كماب البيوع في محث العبرة للعني

الاالالفاظ مانصه) ولوراج مهابلفظ النكاح صمت للعني ولونكه ها للفظ الرحمة صيم أيضًا اله وقدنة لمناه في كتاب العلاق (ثم قال في البحث المذكورمانصه) وتنعقد النكاح عمايدل على ملك العين للعمال كالبيع والشراء والمهة والتمليك اه (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل ما نصه) ويثبت نسبه اله قال شارحُه أى الجمل من ذي الفراش أو السيد اله وقد نقاناه في صحتاب الطلاق (ثمقال في كاب المموع أيضامانصه) كل عقد أعمد وحدد فان المسانى ماطل فالصلح بعدالصلح باملل كافى جامع الفصولين والنه كاح بعدالنه كاح كذلك كافى القنية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) الحقوق المجردة لا محوز الاعتباض عنها الى أن قال ولوما لح احد دى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولاشيَّهُما اله وقد نقلنا. في كتاب الصلح (ثم قال أيضافي كتاب البيوع) العقدالفاسداذا تعلق مه حق عيدلزم وارتفع الفساد الافي مسائل آحرفاسدا فاتجر المستأخرصي فاللا ولنقضها والمشترى من المكره لوماع صحيحا فللمكر ونقضه والمشترى فاسدا اذاآ جرفالبائع نقضه وكذا اذازوج آه وقدنقلناه في كتاب الاحارة (نم قال أيضافي الميوع ما نصه) المشترى اذا قبض المبدع في الفاسد ماذن ما تعه ملكه و شدت له أحكام الملك كلها الافي مسائل لا يحل له أكله ولالدسه ولاوطئهالوحار مةولو وطئها ضئء قرها ولاشفقة كجاره لوكان عقار الخامسة لا محوزأن يتزوجها البائع من الشـترى كإذ كرنا في الشرح اه وقد نقلنا بعضه في المحظر وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لانوجب الرجوع مانصه) وكذالوأ خبره رجل أنهاحة فتزوجها تمظهرت مملوكه فلارجوع بتمه الولدعلي المخبرالافي ثلاث الاولى اذاكان مالشرط كالوزو جــه امرأه على أنها حرنثماسقمقت فالدير حمعلى المخبريم اغرمه للستعق الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب المبوع (وقال أيضافي كتاب الـكفالة مانصـه) لايلزم أحد احضارأ حدالافي مسائل الى أن قال الرابعة ادّعي الاب مهرا بنته من الزوج فادّعي الزوج أنه دخــ ل بهاوطاب من الاب احضاره افان كانت تخرج في حواتَّجها أمر الاب القياضي باحضارهما وكذالوادعي الزوج عليها شديا آخروالاأرسل الهما أمينامن أمنائه ذكر الولوائجي اله وقد دنقلنا ه في كتاب الدعوى (وفال في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق إذا امتنع عن قضائه فاله لا يضرب ولذا

قالوا ان المدنون لا يضرب في الحيس ولا يقيد ولا يغل قلت الافي ثلاث اذا امتنع عن الانفاق على قريمه كاذكروه في النفقات واذالم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجم كذافي السراج الوهاج من القسم وإذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كإمرحوامه فيمامه والعله الجامعة أناكق يفوت بالتأخير فهما لان القسم لايقضى وكذانفقة القريب تسقط عضى الزمن وحقهافى انجماع يغوت بالتأخمر لاالى خلف اه وقد نقلناه في كتاب العلاق (وقال في كتاب القما مانصه) القضاء يقتصرعلى المقضى علمه ولا يتعدى الى غبره الافى خسة ففي أربعة بتمدى الى كافة الناس فلاته عجدعوى أحدفيه بعده في الحرية الاصلية والمنسب وولاء العتاقة والنكام كافي الفتارى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب القضاء مانمه) اختلاف الشاهد س مانع من قمولها ولأمدمن التطابق لفظاومعه ني الافي مسائل الىأن قال الثانية في المهراذا اختلفافى مقداره يقضى بالاقدل كافى البزازية (عمقال) الرابعة شهدأ حدهما بالنكاح والاسخر بالترويج اله (وقال أيضافي كتاب القضاعمانصه) كل موضع تحرى فيدوالوكالة فان الولى ينتصب خصماعن الصغر ومالافلا فأنتصدعنه فى التفريق بسبب الجب وخدار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه فى الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعبان كذافي المحسط اله وقد نقلنا . في كتاب العلاق (وقال فيه أيضا) القاصى اذا قضى في معتمد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى أن قال أوبصة نكاح مزندة أبه أوابنه عندأى بوسف أوبعة نكاح أم مزنيته أوينتها أوبنكاح المتعد أوبسة وطالمهر بالتقادم اه (وقال في كمّاب القضاء أيضا مانصه) القضاء الفهن لايشـ ترط له الدعوى واتخصومة الى أن قال وعلى هـ ذا لوشهدا ان فلانة زوجة فلأن وكات زوجها فلانافي كذاعلى خصم منكر وقضى بتوكملها كان قضا الزوجية بينهما وهي عاد ثة الفتوى اه وقد نقاناه في كتاب الوكالة (مُمقال فيماني في الفاضي حكم منه فليس له أن مزوج المقيمة التي لا ولي المامن نفسه ولا من ابنه ولا عن لا تقدل شماد ته له اه (مُمقال) الافي مسئلة الى أن قال وفعااذا أذن انولى للقاضى في تزويج الصغرة فزوجهاالقاضي كان وكملافلا يكون فعله حكاحتي لورفع عقده الى مخالف كانله نقضه كذافي القاسمية اله (وقال) أيضافي كمّاب القضاء تقيل

الشهادة حسمة بلادعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمة المصاهرة الى أن قال والنكاح يثيت بدون الدعوى كالعذلاق لانحل الفرج وحرمته حق الله تعمالي في از أبوته من غدر دعوى كذافي فروق الكرابيسي من النكاح اله (تمقال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلادعوى في عمالية مواضع الى أن قال وحرمة المساهرة اله (تمقال) وعلى هذالاتسمع الدهوى من غير من لدائحي فلاجواب لما فالدعوى حسمه لاتعوز والشهادة حسبة بلادعوى طأئرة في هذه المواضع اه (تمقال) واعلمان شاهد الحسبة اذاأخرشها دقه بلاعد ويفسق ولا تقبل شهادته تصواعليه فيالحادودومالاق الزوجة وعتق الامة وظاهرمافي القنية الدفي الكل وهي في الظهيرية والبتيمة وقد الغت فيهارسالة اه (وقال فيه أيضا) الجهالة إ في المنكوحة تمنع العدة وفي المهران كانت فاحشة فمهرا لشال والافالوسط كعمد ا ه (وقال في كتاب الاقرارمانسه) من المالانشان الاخباركالوصي والولى اله أى الولى في النكاح فانه لوأقر الولى بالنكاح على الصفر لمصر الاشهود أوتصديقه بمدالبلوغ عندالامام وقالا يصدق كذافي شرحها وفأل في كتاب (لاقرار أيضامانصه ) اذا تعدد دالافرآر ، وصد عين يلزمه الشيئان الافي الاقرار مالقته ل لوقال قتلت أين فلان ممقال قتلت اين فلان وكان له ابنان وصحدا في المدد وكذا في انتزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فه بي ثلاث كافي منه قالفتي اه وقد نقلناه في كتابد آنجنايات (نم قال فيه أيضا) اذا أقربالدين بعد الابراء منه إيلزمه كمافي التتارخانية الاآذاأ قرائز وحته بمهر بعدهم تهاله المهرعلي مأهوالمختار عندالفقيه ومحعل زيادةان قملت والاشمه خلافه لعمدم قصدهما كإفي مهر الهزازية واذاأقر بأن لهافي ذمته كسوة ماضية فغي فتباوى الهداية انها تلزمه ولكن منسغى القياضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتما يلاقضا ولارضالم يعيمها للمقوط والاسعمها ولايستفسرا لمقراه يعنى فاذا أقربانهما في ذمته حل على انها بقضاه أورضافه الزمه اللهم الااذاصدة قت المرأة أنها وغير قضا وأورضا رهدا قراروا المطلق فسنمغى ان لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كاب الصطح مانصه) إذا استعق المصالح عليه وجمع الى الدعوى الانذا كان عما لايقبل التقض فالديرجع بقيمته كالقصاص والمتق والنكاح وانخلماه (وقال في كتاب المداينات) القول المماك في جهة التماييك الى ان قال ولوادعي الزوجان

المدفوع من المهر وقالت هددية فالقول له الافي المه ألا كل كذافي حامع الفصوليناه وقدنقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه أيضا وفي مداينات الفنية أحالت انساناعلى الزوج على أن يؤدي من المهرثم وهمت المهرمن الزوج لا يصمح قال أستاذنا وله ثلاث حيل احداها شرائشي ملفوف من زوجها بالمهرقيل الهية والمانية صلح انسان معهاعن المهر بشئ ملفوف قدل المية والثالث فعدة المرأة المهرلان صغر ملافيل المسة اله وفي الاخرة نظريذ كره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب الهمة وكتاب الحوالة (وقال فيه أيضاً) إذا أقربان دينه لفلان مع وحل على أنه كان وكيلاءنه ولهذا كأب عق القيض للقر وسرأ المديون بالدفع الى أيهمما كان كافي الخلاصة والمزازية الافي مسئلة هي مااذاقالت الرأة المهرالذي لي على زوجي لغلان أولوالدي فاله لا يصم كان شرح المنظومة والقنية وهوظ هراهدم امكان حله على انها وكملة في دا المهركالا يخفى والحيلة فيأن المقرلا يصع قبضه ولاابراؤه منه بعدا قراره مدذ كورفى فن الحيل منه اه وقد نقلناه في كاب الاقرار (وقال في كاب الهدة) عَلَمْ كَالْدَنْ مِنْ عَبر من عليه الدن باطل الااذاسلطه على قيضه ومنه نو وهيت من اينها ماعلى أبيه لمافالمعتد العدة التسليط اله (وقال في كاب الحروالمأذون مانصه) السفهة اذا زوجت نفسها من كفؤصم فان قصرت عن مهرمثلها كان للاوليا والاعتراض اه (وقال فيه أيضا) وقال آلزيلي وغيره من باب المحالف اذا اختلف الزوجان في المهرقضي انبرهن فانبرهنا فنشهد لهمهرالمتسللم تقبل بينته لانهاللا تبات فكابينة شهد لماالظاهر لمتقبلاه وقدنقلناه في كاب الدعوى والشهادات (وقال في كاب الاكراه) أكروعلى النكاح بأكثر من مهرا للمدل وجب قدره وبطلت الزيادة ولارجوع على الممكره بشئاه (وقال في كتاب الغصب) المباشر صامن وان الميتعد والمتسبب لاالاادا كان متعدا الحان قال ولوارض سالكسرة الصغبرة لم تضمن نصف مهر الصف رة الاستعدالاف ادبان تعدلم النكاح وبكون الارضاع مفسداله وان يكون لغسرهاجة والجهل عندنا معتسر لدفع الفسادكافي رضاع لمدايدًا هو قد نقلناه في كاب الطلاق (وقال في كتاب الحظر ) يكره معاشرة من لا بصلى ولوكانت زوجته الااذا كان الزوج لا يصلى لم يكر وللرأة معاشرته كذا في نفقات الظهر بداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصايا ما نصه) وصرحاً يضافى الكافى قديدل القسامة بان المدير فى زمن سعايته كالم كاتب عنده وحرمد يون عنده ما الى ان قال وعلى هذالدس للديرة تزويج نفسها زمن سعايتها لان المكاتبة لا تتزوج نفسها وعندهما له اذلك لانها مرة وقد أفتيت به اهوقد نقلنا بقيمة فى كاب الجنايات فراجعه وفى العتق (وقالى) فى كاب الفرائض الارث يحرى فى الاعيان وأما الحقوق فنها ما لا يحرى فيه كمق الشفعة الى ان قال والذكاح لا يورث اه (تمقال) فيه أيضا الجدكالات الافى أحد عشر مسئلة الى ان قال السادسة فى ولاية الانكاح لوكان الصغير أخوج قعلى قول أبى يوسف قال السادسة فى ولاية الانكاح لوكان الصغير أخوج قعل قول أبى يوسف شتركان وعلى قول الامام يختص الجدولوكان مكانه أب اختصا تفاقا الم الانكاح مع العصمات ولاعلك التصرف فى مال الصغير اله (تمقال فيه مأيضا) المجدال المان قال السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الاب وصى المت كالاب الوصايل (قال صاحب الاشياه)

\* (كَابِ الطلاق أي والرضاع والحضانة والنسب والنفقة) \* .

السكران كالصاحى الافى الاقرار ما محدود الخدالصة والردة والاشهاد على شهادته كذا في خلع الخدائية اله وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب المحدود وكتاب النهادات (ثمقال) الندا اللاعلام فلايثمت به حكم الافى الطلاق بياطالق وفى العقوية واحراه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثمقال) وفي المحدود بازانية وفى التعزيز باسارق اله وقد نقلناه في كتاب المحدود (ثمقال) في فرع على الاول مالوقال تجاريته باسارقة بازاينة بالمجنونة وباعها فطعن المشترى بقول البائع لابرده الانه الاعلام لاللتحقيق اله وقد نقلناه في كتاب المدود وكتاب المحدود (ثمقال) ولوقال لا وحته باكافرة لم يفرق بينهما كذا في المحدود (ثمقال) ولوقال لا وحته باكافرة لم يفرق بينهما كذا في المحداث والمعتق عالما القريب الافي حكمين الارث والمنقدة كذا في المبدائم اله وقد نقلناه حد السائل في أبواجا (ثمقال) المجنون لا يقع طلاقه في المبدائم اله وقد نقلناه عاقد لا ثم جن فوجد الشرط و في الذا كان محدوما الافي مسائل اذا على الطلم اولهي طلاق و في الذا كان عندنا يؤجد لوطلم افان لم يصل المنه وفي بينهما بطلم اولهي طلاق و في الذا كان عندنا يؤجد لوطلم افان لم يصل

فرق بدنه ما يخصومة وليه وفع اذا أسلت وهوكافر وأبي أبواه الاسلام فأنه يفرق بينهماوهي طلاق الصى لايقع طلاقه الااذا أسلت فعرض علمه مميزافأبي وقعالطلاق على السحيح وفيم ااذا كان مجبوبا ففرق بينهما فهومالاق على الصيم و، وهله الكونه مستعماعليه كعنق قريه كدافي عنين المعراج اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثمقال) المعلق بالشرط لا ينعقد سيداللعال والمضاف منعقد في الطلاق والعتاق والنذر فاذاقال أنت حرغد المولك بيعه الموم وملك أذاقال اذاحاء غداه وقد نقلنا في كتاب المتنى (م قال) ولوقال لله على أن أتصدق يدرهم غداملك التعمل بخلاف اذاحا عداه وقد دنقلناه في سماب الايمان (ثمقال)الامسئلتين فقدسو وابينهما الاولى في ابطال خيارالشرط قالوا لا يصم تعلىق الطاله بالشرط وقالوالوقال اذاحاء عدفقد دأبطات حماري أوقال أنطلته غدا فحاغد بطل خمار كذافي خمار الشرط من اكخانمة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (مُقال) الثانية قال الفقيه أبوالليث والاسكاف لوقال آحِدَك غداأ واذاحاء غدفقد آجرتك صحتمع أن الاحارة لا يصع تعليقها وتصع اضافتها ١٥ وقد نقلنا . في كتاب الاجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في أيمان مجامع لوحاف لا يحلف ثمقال لها أذاحاء عدفان مآان حنث بخلاف ان دخلت اه وقد نقلنا في كتاب الاعان (ثمقال) وفي الخانية تصع اضافة فسمخ الاجارة المضافة ولا يصم تعليقه اه وقد نقلنا في الاجارة (ثمقال) طلب المرأة الخلع حرام الااذاعلق مآلاقهاالبائن بشرط فشهر وابوجوده فلم يقض بهافعليماان تحتاط في طلب الفداء للفارقة القول له ان احتلفا في وجود الشرط في الا يعلم منجهتها الافي مسائل لوعاقه بعدم وسول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت فالقول لهافى المال والطلاق على الصيم كافى الخلامة وفيما ذاطلقها السنة وادعى جاعهافى الحيض وانكرت وفيااذا ادعى الولى قررانها يعدد المدة فبها وانكرت وفيما ذاعلق عتقه بطلاقها غمخ سرهاوادعي انهما اختارت بدد المجلس وهي فمه كافي الكافي اه وقد نقلناه في كناب العتق (ممقال) اذاعلقه بفعلهاالقلبي تعلق ماخمارها ولوكاذبة الااذاقال ان سررتك فأنت طالق فضريها فقالت سررت لم يقع كإفي الخانية من العلاق اذاعلقه عمالا يعلم الامنها كحيضها فالقول لما في حقها واذاعلق عتقهاء الابعلم الامنه فالقول له على الاصح كقوله

للعبدان احتلت فأنت مرفق ال احتمات وقع ما خماره كافي المحيط وفرق مدنهما في الخانية بإمكان النظر الى نروج المنى بخلاف الدم الخارج من الرحم اه وقد نقلنما في كتاب المتق (ممقال) كرر الشرط ثلاثا والجزاء واحد فوجد الشرط مرة طلقت واحدة ولوتعد دانجزاه تهددالوفوع كمافى انخانية ولوطلقهاتم عطفهامع أخرى بالواوأو يثمأوالفياء طلقت الاولى تنتين والاخرى وأحددة ولوطلقه يأتم أضرب وأثبته فالابتعدد الامالنية ولوجيع الاولى مع الاخرى في الاضراب تعدد على الاولى اذا أدخل كلية أوفى الايقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فان التعيين له بعدوجودالشرط اذاطلق ثم أتى بأوفان كان مابعد أوكد تساوقع مالاول والآلا كر والشرط ثم أعقب مجزا واحدا تمدد الشرطالا انجزا ولوذ كرامجزا وبن شرطان اشرط لاانجزاه كل امرأة أتزوجها حنث بالمانة عنده هما خلافا للثاني ومه فيكذافق مدسياءة طلقت ثلاثا كلياضر منك فضر مهاسديه طلقت ثنته منوان بكف واحدة كالمالقتك فطلقها وقم انتان كالماوقع علمك طلاقي فطلقهاطالق ثلاثا وسغا الشرط بين طلاق بن تفيزا شاني وتعلق الاول ذكر منادى وحد شرط وحزاء ثمنادى أخوى أهاق طه لاق الاولى و سنوى في الاخوى ولو بدأبالندا الواحدة ثمذكرا اشرما وانجزا متمنادي أنرى فاذا وجدالشرط طلقت كلة كل في التعلق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد منصرفة الى ثلاثة لقواهم لوقال لماان لمأقل عنك لاخمل تكل قبيع في الدنها فأنت كدا يعر شلانة أفواع منالقبيع اذاءاقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للمائض وامه حكما لابتدا والالا انعلى النراخي الابقر سة الفور ومنه طلب جاعها ان لمأطلقك علقه على زنا مفشهدا على اقرار ديه وقع وان على المعاينة لا كالوشهد ربعة فعدل منهما تنمان قال للازيع المدخولات كل امرأه لم أحامعها منكن اللملة فالاسنو بإئ طوالق فجسامع واحدة تم طلع الفير مللقت التي جاءه ها ثلاثا وغيرها تنتين اضافه وعلقمه فآن قدم المجزاء وأخرالشرط ووسط الوقت تعلق ولفت الاضافة ولوقدم الشرط تعلق المضافيه ولوذ كرشرطا أولا ثم جزاه ثم عطف عليه

كان المعلق بالثماني خراء للا ول فلايقع لوو حدالثاني قبل الاول عمالاول وهذه السائل في الصفحة من معارضا حهامن الخاسة كلمن على على صفة لم قعدون وجودها الااذاقال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولمأرالات مااذاعلقه سرؤيتها الهلال فرآ ،غيرهما ويذ في الوقوع لان المرادد خول الشهر استثناء الكل من الكمل باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لوأ قريقيض عشرة دراهم دوقال متصلاالا أنهاز بوف لم يضيح الاستثناء لأمه استثناء الكل من الكل كالوقال له على مائة درهم ودينا را لامائة درهم ودينا رلايصم اه وقد نقلناه في كتاب ر (تمقال) وفي الايضاح قيل الاعمان اذاقال غلاماي وأن سالمو براسخ باصم الاستثناء لانه فصلءتي سدل التفسير فانصرف الاستثناءالي المفسر وقدذ كرهما جلة فصوالاستئناء بخلاف مالوقال سالم حروبز بغ حرالابز يغالانه أفرد كلامنه مامالذ كرفكان هذا الاستئناء لكل ماتكام به فلا يصم اه وقد نقلناه في كتاب العتق والله سبحه الهوتع الى أعلم اه يقول مامعه و هذه هي المسائل المجوعة الملحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاعدة الأولى لاثواب الامالزية مانصه) وأما الهمة فلاتتوقف على النمة قالوالو وهب مازحا محت كافي البزازية واكن لواقن الهبة ولم يعرفها لم تصم لالا أجل أن النبية شرط له الفاه ولفقد شرطها وهوارضا وكذالواكره عليهالم تصع مخلاف الطلاق فانهمالا يقعان بالتلقين من لا يعرفهما لانّ الرضاليس شرطه مآوكذ لوأكره علم ما يقعان اه وقد تقلناه في كتاب العتق وفي الهدة (ثمقال) وأما الطلاق فصر يح وكتابه فالاول لايحتاج في وقوعه علم المافلوطاق غافلا أوساها أومخطئا وتع حتى قالواان ائل الطلاق بحضرتها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع ولو كتنت امرأتي طالق وأنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ على الم يقع علم العدم قصده الالفظ ولاينا فيه قولهم ان الصريم لا معتاج الى النية وقالوالوقال أنت ما القناو ما الطلاق من وثاف لم يقع الطلاق ديانة ووقع قضاء وفي عمارة بعض البكمة تب ان طلاق المخطئ واقع قضاءلادمانة فظهر بهدا انالصر يحلاعتهاج الهاقضاء وعتاج الههادمانة ولابردعلمه قولهمانه لوطاق هازلايقع قضاء ودبانة لان الشارع جعسل هزاهبه

عدا وقالوالا تصفح تبية المُلاث في أنت طالق ولانه قال الثن ولا به قالفاتين في المصدر كانت الطلاق الاأن تكون أمة وتصحيبة التلاث وأماكنا باتد فلايقع بها الايالنية مهاه كان معهامذا كرة الطلاق أولا والمذا كرة اغما تقوم مقام النية الحرام فانه كالمتولا بحتاج الهاف منصرف الحالطلاق اذاكان يدون ما محرام الطلاق وأماتفو مض الطلاق والخام والالاء والتطب لاجل المتحرم علمها والافلا اه (ثم قال في آخرا لسمادس ان الجمع بن عبادة ن مانصه) فائدة يتفرع على المجمع بن شعبن في النية أرقال لزوجتيه أنتماعلي حرامنا وبافي احداهما الطلاق وفي الاخوى الظهار وقد ا في الدلاء من شرح الكنز فقلاء المحمط اله (وقال في التاسع في محلها) محلها القلب في كل موضع وهنا أصلان لاول لا يكم في التَّلْفُظ باللسان دُوْلُهُ الى أن قال ومن فروع هـ ذاالاصـ ل إنه لواختلف اللهـ ان والقلب فالمتـ يرعـا فىالقلب وترجءن هذا الاصل اليمن فلوسمق لسانه الي لفظ البين الاقضار نضخرامنهم مللقتكم ثلاثا وكانت زوجته فيهموه ولايملم فأفتى امام المحرمين وقوع الطلاق قال الغرالي وفي القلب منه شئ قلت يتغرج على ما في فتهاوي ان من العتق قال رجل قال عبيد أهل بالخ أحرار وقال عبيد أهل بغداد لم ينوعبيده وهومن أهل بغداد اوقال كل عبدلاهل بلخ أوقال كل عبد أهل ادح أوقال كلعدفي الارض أوكل عبدفي الدنياقال أبويوسف لا يعتق عبده

وقال مجديعتق وعلى هذا المخلاف الطلاق وبقول أبي بوسف أحذعصام يربونف و يقول مجداً خذشدا دوالفتوى على قول أبي يوسف ولوقال كل عبد في هذه السكة حروعده في السكة أوقال كل عبد في المحمد الجماع حرفه وعلى هـ ذا الخلاف ولوقال كلء بدفي هذه الدارم وعبده فها يعتق عبده في قولهم ولوقال ولدآدم كلهمأ حوارلا بعتق عبده في قولهم اله فقتضاه ان الواعظ اذا كان في دارطالقت وانكان في الجامع أوالمكة فهوعلى الخلاف والاولى تفريحها على مستلة العن لوحلف لايكلمز يدافسلم على جماعة دوفهم قاواحنث وان نواهم دونه دس دياية لافضاء اه فعندعدمنية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسئلة العن لا فرق بن كونه يعلمان زيدا فهم أولا ويتفرع على هـ ذا فروع لوقال لهـ ما طا ق وهو اسمها ولم قصد الطلاق قالوالا يقع كياحر وهوا مميه كإفى انخباسة وفرق المحموبي في الننقيم سن الطلاق فلا يقدم وبين العتق فيقع خلاف الشهور ولونجز الطلاق وفال أردت به التعلق على كذالم يقدل قضا وبدين ولوقال كل ام أة لى طالق وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنزلوقالت تزوجت على فقال كل امرأة ليمطالق مالقت المحلفة وفي شرح انجامع لقاضيخان وعندأبي يوسف أنها لانطلق وبدأ خدمشا يخنا وفي المدسوما وقول أبى بوسف أصم عندى ولوقدل له ألك ام أة غرهذه المرأة فقال كل ام أة لي طالق لا تطلق هذه والفرق منهاو من مسئلة السكنزمذ كورفي الولوانجمة اه وقددنقلنا بعضه في كتاب العتق وكتاب الاعمان (ثمقال) وفي الكنز ولوقال الوطوأته أنت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل ملهر طالقة وان نوى ان يقع الثلاث الساعة أوعند كل شهر واحدة يضيم اه وفي شرحه أنت طالق للسنة زنوى تلافاحلة أومتعرفاء لي الاطهار صعر خدلافا اصاحب الهدامة في نبية الجلة وفي الخيانية لوج عربين منه كوحته ورحل فقيال حداكاطال لايقع الطلاق على امرأته في قول أتى حييفة وعند أبي بوسف أمه وتع ولوجيع بننامرأته وأجنية وقال طلقت احداكا طلقت امرأته ولوقال احداكا طالق ولمينوش يمالا تطلق امرأته وعنده ماانها تطلق ولوج عبين امرأته وبن مالىس معلاللطلاق كالهم قرانحروقال احدا كإطالق طلقت آمرأته في قول أبي حندفة وأبى بوسف وقال مجدلا تطاق ولوجهم بمنامر أتداكحه والمتقرفا ل احداكما طالق لا تطلق الحية اله ولا يحنى أنه اذا نوى عدم في اقلنا بالوقوع أنه بدين

وفها لوقال لها مامطاقة ان لم يكن لهاز وج قبله أوكان لماز وج الكن مات وقع الطلاق علمهاوان كان لهاز وجطافها قدله ان لم سنوالا خدارطافت وأن نوى مد الاخبارصدق ديانة وقضاءع لى الصحيح ولونوى به الشتم دين فقط اه (تمقال في الاصل الثاني من التاسع وهوأنه لا يشترط مع نبية القلب التلفظ في حبيع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلايتعان والنية باللايدمن التامظ الافي مسئلة في قاضينان رحل له امرأتان عرة وزينب فقال مازينب فأحابته عرة فقال أنب طالق تلاثاوة عالطلاق عملى الثي أجابت انكانت امرأته وان لمتبكن امرأته بطل لامه أحرج العلاق حوامالككارم التي أحابت وانقال نويت زينب طا فقدوقع الطلاق على زينب بجعردالنية اه وقد نقلنا يعضه في كاب العتق (مُقال في الماشر في شروط النه مانصه) فرع عقب النه بالشيئة فدَّمنا أنه ان كان ما يتعلق مالنات كالصوم والملاة لمسطل وان كان ما يتعلق مالاقوال كالطلاق والعمّاق بطل اه وقد نقلنا في كتاب الصلاة وكتاب العمّق (ثم قال) قاءدة في الاعمان تحديص العام بالنية مقبول ديانة لاقضاء وعند الخصاف إصم قضاء أيضا فلوقال كل امرأة أتزوجها فهسي طالق ثمقال تويت من المة كآ لم يصعرفي ظاهر المذهب خلافاللغصاف اه وقد نقلنا تميام هذه العدارة في الاءان فانظرها (نمقال) فروع لو كانا عهامالق أوحرة فناداهاان قصدالطلاق أوالعتق وقعا أوالنداء فلاأوأ طلق فالعقدء دمه ولوكر رافظ الطلاق فانقصد لئناف وقعال كل أوالة أكيد فواحه دة ديانة والبكل قضاء وكذاذا أطلق ولوقال أنت طالق واحدة في ائتتن فان نوى مع اثنين فثلاث دخل بهاأ ولاوالافان نوى واثنت من فشلات ان كان دخل ما والا فواحدة كالذا نوى الظرف أوأطاق ولو نوى الضرب والحساب فكنداف وكذافي الاقرار ولوقال أنت على مثل أمي المنكشف حكمه فانقال أردت الكرامة فهوكاقاللان التكرج بالتشيمه فاش في الكالم وانقال أردت الظهار فهوظها ولانه تشيمه أوان قال أردت الطلاق فهو مائن وان لم تبكن له نمة فلدس شئء ندهما وقال مجده وظهار وان توى به التحريم لاغير فعندأ يوبوسف ايلاء وعندمج دظهار ولوقال أنت على حرام كامى ونوى ظهاراا وطلاقا فهوعلى مانوى وان لمنو فعلى قول بي بوسف ايلاء وعلى قول محدظهار اهر وقال في القاعدة الثالثة اليق بالاسرول

الشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان ما نصه ) ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدّة مديدة عالقول لمالان الاصل بقاؤهما في ذمته حجالمديون اذا المكرأوادعي دفيع الدين والمكرالدائن ولواختلف الزوجان في القمكمة ونواخما فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ونواخملفافي السكوت والردّ فالقول لهالان الاصل عدم الرضا ولواختا فالعدالعدة في الرجعة فها فالقول لها لان الاصل عدمها ولوكانت قاعمة فالقول له لانه علا الانشاء فالث الاخسار اه (ثمقال) ادعت المطلقة امتدادالطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولما النفقة لان الاصل بقاؤها الاان ادعت الحمل فأن لها المفقة الى سنتعزفان مضيتائم تسنان لاحمل فلارجوع علمها كمافى فقمالقدم اهرثم قال في قاعدة ما المت سقين لا را تفع الاسقين مدله والمرادية عالما الفان ما نصه) ومنهاشك اندهل طلق أم لألم يتع شك انه طلق واحددة أوأكثر بني على الاقل كاذ كروالاسبيحاى الاان ستبقن الاكثرأو بكون أكثرظنه على خلافه وان فالالزوج عزمت على الدثلات يتركها والأخبره عدول حضر واذلك المجلس بأنها واحدة وصدقهم أخد قولهمان كانواعدولا وعن الامام الثاني حلف الطلاقها ولاندري أثلاث أم أقل يتحرى فان استو باعدل بأشد ذلا عليه كذا فالبزرية اه (عُمقال) وهنا فروع لمأرها الآن الى ان قال الثالث شك فياعليه ونالمهام الرابع شكت فياعلها من العدة هل هي عدة طلاق أورفاة مندعي ان بلزم الاكم ترعلها وعدلي الصائم أخذامن قولهم لوترك صلاة وشك انها أية صدلاة يلزمه صدلاً وم واسلة عملامالاحتماط اله (وقال) في فاعدة الاصل المدم فهافر وعمنها أخذا من القاعدة الفول قول نافى الوطئ لان الاصل العدم الكرّ قالوافي العنمن لوادعي الوطء وأنكرت وقلن بكر خررت وان قلت تد فالقول له الكونه منكرا استحقاق الفرقة علمه والاصل السلامة من العنة وفي القنية افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قوله الانهاتذ كرسقوط نصف المهراه (تمقال) ولوادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضهافادعي الوصول المهاوأنكرت فالقول لها كالداش اذا أنكر وصول الدين ولوادعت المرأة نفقة أولاد هاالمغار مددفرضها وادعى الاب الانفاق فالقول لهمع اليمن كافي الحاسة والثانية خرجت عن القياعدة فايتأمل

ه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الأسل اضافة اتحادث الي أقرب أوقاته مانصه) ومنهاادعت ان زوجها أمانها في المرض وصارفارا فترث وقالت الورثة أمانها في الصحة فلاترث كان القول قولما مترث اه وقد نقلناه في كاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في المكلام الحقيقة مانصه) ولوقال لامته ومنكوحته ان نكتك فعلى الوطء فلوعقد على الامة بعداعتا قهاأ وعلى الزوحة وسداوا نتهالم محنث كافي كشف الاسرار اه وقد فقلناه في كتاب النسكاح وكتاب ق (مُقال في خامة فم افوالد في تلك القاعدة أعنى المقين لا يرول بالشك الى الدةالثاسة مانصه وغالب الظن عندهم ملحق بالبقين وهوالذي تنسىءامه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كالرمهم في الايواب صرحوا في قواقض الوضوء مان الغالب كالمتحقق وصرحوا في الطلاق ما مه اذا ظنّ الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع عليه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحياب التدسير مانمه) ومنهمشروعيةالطلاق لمبافي المقاءعلى الزوجية من المشقة عندالتنافر وكذا مشروعمة انخلم والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم نشرع داعًا لمنافيه منالمشقة على الزوجية ومنه وقوع الطلاق على المولى عضي أردمة أشهر دفعالاضررعنها اله (وقال في بحث السبب السابع النقص) فاند نوع من المشغة فناسب التخفيف فن ذلك عدم تمكليف الصي والمجنون فغوض أمرأموا لمماالي الحالولى وترييته وحضانتمه الحالنسا ورجة عليه ولم يعبرهن على الحضالة تيسمرا علمين اه (ثمقال أيضافي البعث المذحكورمانصه) وعدم تكامف الارقاء مكثيرهماءلي الاحوار كمكونه على النصف من الحرفي الحدود والعدة والعدد (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الراد . ه لوقال لها ان رايت الهلال فأنتطالق فعلت به منغ يررؤية ينبغيان يقع لكون الشارع استعل ية فيه بعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوم والرؤيمة اله (ثم قال في المجت الرابع العرف الذي تعمل عليه الالفاظ اغها هوالمقارن والساءق دون لمتأخرمانصه ) وانحلفته بطلاق كل امرأة يتزوجها علم افلي قل كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق وهو ينوى يذلك كل امرأة أتزوجها على رقبتك فهدى طالق فتعمل نسته لانه نوى حقيقة كالرمه اه وقوله على رقبت أى راكية على رقبتك كالى شرحها وقد نقلنا بقية هـ ذه العبارة في العتق فراجعها (وقال في

القاعدة الثمانية أذا اجتم الحلال والحرام غلب الحرام المحلال مانصه) ومنها لواختلطت زوجته مغدرها فلدس له الوط ولاما التحرى واكن معصورات أولا كإذكره أصحابنا في العلاق المهم قالوالومالق احدى زوجتمه ممه ماحرم الوطء قبل التعسن ولهذا كان وطء احداهما تعيينا اطلاق الإخرى اه (ثمقال) تقة يدخل في هذه القياعا قما ذا جمع بين حلال وحرام في عقد أونية ويدخل ذلك في أواب الحانفال ومنها المهرفاذا عمى ماعدل ومالا محلكا نتزوجها على عشرة دراهم ودن من خركان لها العشرة و بطل الخر ومنها الخاع ف كالمهر اه وقد نقلنابةية هذه المبارة في كتاب النكاح (تمقال) ومنها الكمالة والابرا وينمني ان لا يتعدى الى المجائز وقالوا لوقال لهاضعنت الدنفقنات كل شهر فانه يصعف شهر واحد اه وقد نقلناه في كاب الكفالة (ثم قال) ومنهاما ب الطلاق والعتاق فلو مالمن وجتمه وغبرها أوأعتق عده وعدغمره أوطالقها أريعانف فعما علمكه اه وقد نقاناهذه في كال العتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومن فروعها الجل الى انقال ومنها الالعان بنفسه أه (نمقال) فقول الهداية ان الاحكام لا تنرتب على الحل قبل وضعه لدس على اطلاقه لما لمت من ثموت بعض الاحكام له قسله فالمرا ديعضها اله وقوله فقول صاحب الهدامة الخ أى في ماك اللعان في مسئلة اذا قال لم مازندت وهذا الحدل من الزنا تلاعناولم سنف القاضي الجل كاأعاده في شرح الاشياه (ثمقال) ومنهالوادعي الزوج الخلع وانكرت المرأة مانت ولم يشت المال الذي هوالاصل في الخلع اه (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحددهما في الاسترغا المانصه) والمقعدة اذاوطنت بشهمة وجمت أحرى وتداخلتا والراى منهما سواءكان الواطئ صاحب العدة الاولى أوغره تحصول المقصود وقدم علت مااحترزناءته مقولنا من جنس واحد وقولنا ولمعتلف مقصودهما وبقولنا غالما والله تعالى الموفق اه (قال في القاعدة التاسعة اعسال الكارم أولى من اهماله متى أمكن فان لم عكن أهمل مانصه ) وان تعذرت الحقدقة والجمازأ وكان اللفظ مشتركا بلامرج أهمه ل لعدم الامكأن فالاول قوله الامرأته المعروفة لابهاهذه بذي لمتحرم بذلك أبدا اه (ثمقال) ومما فرعته على هذه القاعدة مافى الخانية رجل له امرأتان فقال لاحد اهما أنت طالق أربعا

فقالت الثبلاث تبكفهني فقال الزوج أوقعث الزيادة على فلانة لايقع على الاخوى شئ وكذالوقال الزوج الثلاث لك والراقى لصاحبتك لانطلق الاخرى اه لعدم امكان العمل فاهمل لان الشرع حكم ببطلان مازاد ولاعكن ايقساء معلى احد وفهاحكاية الاستاذا اطحاوى حكاها في يتمة الدهرمن الطلاق ولوجيع بين من يقع الطلاق علمهاو بين من لا يقع وقال أحدا كاطالق ففي الخمانية ولو جمع سنمنك وحته ورجل وقال أحداكا طالق لايقع الطلاق على امرأته في قول ة وعن أبي بوسف اله يقع ولوجه عس امرأته وأجندية وقال طلقت كماطلقت امرأته ولوقال أحدا كاطالق ولم سوشدما لانطلق امرأته وعن أبي يوسف ومجدانها نطلق ولوجه عربن امرأته وبين ماليس بعل الطلاق كالبهتمة والححروقال أحدا كإطالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال مجرلا أهللق ولوجيع بين امرأته الحمية والميتة وقال أحداكما طالق لاتعالى كمة تمقال فيها واوجه عرس امرأتهن احداهما صحيحة النكاح والارى فاسدة النكاح وقال أحدا كإطالق لاتطلق صحيحة النكاح كالوجع بن منكوحته وأحنسة وقال أحداكما ماالقاه وحاصله انه اذاجه من امرأته وغسرها وقال أحددا كإماالف لم يقع على امرأته في جميع الصور الااذاجيع يدنها وبين جدار أوبهمة لان الجدار آلم يكن أه الألامالا قعل اللفظ في الرأته بخلاف ما اذا كان المضموم أدما فانهصالح فيالجلة لاانه سكل الرحل فانه لا يوصف الطلاق عليه ولذالوقال لهسا أنامنك طالق لغاوقد بقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهير مشتركة ا اه (مُقال) وليس منها مالوأني بالشرط والجواب بلافاء فانا لانقول بالتعلمة العدم امكانه فيتنجز ولا منوى خلافا المانقل عن أبي يوسف وكذا أنت إطبالق في مكة فيتَ تحزالاا ذا أراد في دخواك مكة فهدس وأذا دخلت مكة تعلمق اه (تُمِقَالِ) تذبيه يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خبرمن التأكيد فاذا داراللفظ منهمه الممناكهل ملى التأسيس ولذاقال أصحابنا لوقال زوجته أنت طالق طالقبطا اقسطلقت ثلاثافان قال أردت بدالتأكر صدق دمانة لاقضاء ذ كره الزراجي في الكامات اه (قال في القاعدة الحادية عثير السؤال معداد في المجواب) قال البزازي في فتاواه من آخرالو كالة وعن الثاني لوقال ام أةز مد طالف ا وعمده مروءاله المشي الى بدت الله الحرام ان دخل هذه الدارفق الزيد نع كان

طافه بكاه لان الجواب يقضمن اعادة مافي السؤال ولوقال أخرت ذلك ولم يقل نعم فهولم محلف على شئ ولوقال أجزت ذلك على ان دخلت الدار أو الزمتـ فنسى ان دخلت لزم وان دخل قبل الاحازة لا يقع شئ الى آخره اه وقد نقلنا هذه العمارة في العمق وفي كاب الاعمان (عمقال) وفيها من كتاب الطلاق قالت اله أناطالق فقال نعم تطاقى ولوقالت طلقني فقال نعم لاوان نوى قيدل له ألست طلقت امرأنك قال بلى طلقت لانه حواب الاستفهام بألا أسات ولوقال نعم لالانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ماطلقت اه (ثمقال) وقدد كرنا الفرق بين نعم و بلي ومافرع على ذلك في شرح المنارفي فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام أذاخرج مخرج أنجزا الخ فنرام الاطلاع فليرجع اليهثمة وفي يتيمة الدهرق فتاوي أهل العصر قالت لزوجها الملف على فقل أنت طالق ثلاثا ان أخذت هـ خاال شئ فقال الزوج إنتطالق ثلا غاولم مزده ليتضعن الجواب اعادة مافى السؤال فمكون تعليقام يكون تعيرا فقال بل يكون تغيرا اه (وقال في القاعدة الثانية عشرلا ينسب الىساكت قول مانصه) وكذاسكوت امرأة العنن لدس برضا ولو أقامت معمه سنبن وهي في عامع الفصولين اله وقد نقلنا بقيته في كاب النكاح (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال التاسعة سكوت المفوض المهاى الطلاق قبول للتفويض ولهرده اه (ثمقال) المشرون سكوت الزوج عند ولادة المراة وتهنئته اقرار به فلاعلات نفيه اه (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استعدل بالشي قدل أوانه عوقب مرمانه مانصه ومن فروعها لوطلقها لرضاهاقاصداح مانهامن الارث في مرض موقه فانهاتر به اه (تمقال) وخرج عنامسائل الىأن قال الرابعة أمسك زوجته مستئاء شرتها الإجل ارثهاأى عند موتهاورتها اه وقدنقلناها في الغرائض أيضا (ثمقال) الخامسة امسكها كذلك لاحل الخلم نفذ اه (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعبرة بالظنّ السن خطأ مانصه) ولوأقر بطلاق زوجته فالناالوقوع بافتاء المغتى فتسن عدمه لم يقع كافى القنية اه (مُقال) ولوخاطب امرأته بالعلاق ظانا أنها أجندية فمان أأنهازوجته ملقت وكذافي العتاق اه وقدنقلناذلك في كتاب العتق أنضا (وقال) في القاعدة الثامنة عشرذ كريعض مالا يتجزى كذكر كله فاذاطلق نصف تُطاءة وقعت واحدة أوطاق نصف المرأة طلقت اه (تُمقال) ضابط لابزيد

المعضء ليالكل الافي مسملة واحدة وهي اذا قال أنت على كظهر أي فاله صريح ولوقال كاممي كان كاية اه (وقال في الفن الثمال في أحكام النماسي مانصة) وقالوا اذا قملت الخام ثم ادعت المدلاث قسله تعمع فأذا برهنت استردت المدل للعهل في محله اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال فيه أيضا) وقالوا في نأب الاستعقاق ولا مضرالتناقض في انحرية والنسب والطلاق اله وقد دنقلنا بقيته في كاب الدعوى (ثمقال) والناسي والعامد في المين سواء وكذافي الطلاق لوقال زوحتي طالق ناسماأن له زوجة وكذافي العتاق اه وقد نقلنا معص ذلك في كتاب الاعمان أمضاو في كتاب العتق أيضها (ثمقال : قلاءن افرارالمتمة مانصه) وقال قبله اذا أقربا لطلاق الثلاث على ظن صدق المفتى بالوقوع ثم تبين خطأه بافتاء الاهل لم يقعد بانة ولا يصدق في الحكم اه وقدنقلناها في كأب الاقرار (وقال في أحكام الصمان مانصه) و بحصل وملئه التحلمل للطلقة ثلاثااذا كان مراهقا تتحرك آلته ويشتهى النساءاه (ثم قال) ولايقع طلاته وعتقه الاحكما في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اله وقد نقلنا هذه المسئلة في الحتق (وقال في أحكام السكران ا مانصه) فانكان السكرمن محرم فالسكران منه هوالمكلف وانكان من مماح فلا وهوكالمغمى علمه لايقع طلاقه واختلف التصييم فيما اذاسكرمكرها أرمضطرا فطاق اه (ثمقال) الثانية الوكيل بالطلاق صاحما اذاسكر فطلق لم رقع اه (ثمقال) واختلف التصييم فيما ذاسكرمن الاشرية المتحذة من الحمو والعسل والفتوى على انه اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولوزال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام اله انكان يعلم اله بنج حين شرب يقع والافلا اه وقد نقلناه في كات ق (وقال في أحكام المسرمانصه) وطلاقها تنتان وعدتها حمضتان ونصف ر ولا عان بقذفها اه (عمقال) و بصع عتقه عن الكفارات اه وقد نقلناهافي كتاب الصوم (ثمقال) وايلاءالامــة المنــكـوحة شهران اه (ثم قال) ولاظهار ولاا يلاء من أمته ولامطالبة لهااذا كان مولاها عنينا ولاحضانة لاقاربه بل لسيد. اهر (ممقال) ووطء احدى الامتين بيان للعتق المرم خلاف وطعاحدى المرأتين لا يكون بيانا في الطلاق المهم أه وقد نقلناها في كتاب العَمَقُ (نُمُقَالُ) وتخرج الامة في العدّة ويحل سفرها بغير محرم اهو قد نقلناها

في الحظر (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولمأرحكم ذيحه وصيده وحضانته ورؤ يتها اشتراه بالوصف وينسغي أن كره ذيعه وأما حضانته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلاوالافلا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الذبائم (وقال في بعث الاحكام الارسة مانصه) الاقتصار كااذا أنشأ الطلاق أوالعناق وله نظائر جة والانقلاب وهوانقلاب ماليس بعلة علة كااذاعاق الطلاق أوالعتاق دغرط فعند وجودالشرط ينقلب مالدس بعلة علة والاستناد وهوأن شبت في الحال ثم يستند الى ان قال وذلك كالمضمونات ، لك عند داداء الضمان مستندا الى وقت وحود السدب وكالنصاب فانه تحب الزكاة عندغام الحول مستندا لى وقت وجوده اه وقد نقلنا ذلك في كتاب العتاق (ثمقال) والتبيين وهوأن يظهر في الحال أن الحركان ثايتًا من قدل مثل أن يقول في الموم ان كان زيد في الدار فأنت طالق وتمن في الغدوجوده فهايقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكااذا قال لام أنه اذاحض فأنت طآلق فرأت الدم لايقضى وقوع الطلاق مالم عتـد ثلاثة أمام فاذاتم ثلاثة أمام حكمنا بوقوع الطلاق من حسن حاضت والفرق سالتسين والاستنادان في التدين عكن أن تطاع علمه العمادوفي الاستناد لاعكن وفي الحيض عكن الاطلاع علمه يشق المطن فمعلم انه من الرحم وكذا بشترط المحلمة في الاستناد دون التسين وكذا الاستناد ظهرأثره في القائم دون المتبلاشي وأثرالتديث يظهر فهما فلوقال أنت طالق قمل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعدالين مشهرفان مات القيام الشهرطلقت مستندا الى أول الشهرفتعت سرالعدة من أوله ولووطئها في الشهرصار مراجعالو كان الطلاق رحسا وغرم العقرلو كان ما تناومرد الزوج بدل الخاع المالوخا عهافى خلاله ثم مات فلان ولومات فلان بعد العدة مأن كانت بالوضع أولم تحب العدّة لكونه قسل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين آمه فيهابطريق الاستنادلابطريق التبين وهوا اصحيم ولوقال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصراعلى القدوم لامستندا آه (وقال في بحث النائم كالمستدقظ في بعض المسائل مانصه الحادية والعشر ون رجل طلق امرأته طلاقارجعما فحاءالرجل ومسهادشهوة وهي نائحة صارمراحعا الثانية والعشرون لوكان الزوج نائما فحاءت المرأة فقملته بشهوة بصرمرا حعاعندأبي وسف خلافالجمد اه (وقال في أحكام الحنثي مانصه) وان قال لامرأته ان كان

أول ولد تلدنسه غلاما فانت طالق أوقال كذلك لامته فانتحرة فولدت خنى مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد نقلناها في كتاب العتق (ثم قال) ولوقال ا الزوج ان ملكت عدافانت طالق فاشترى خنى لم تطلق وكذلك لوقال ان ملكت أمة ولوقالهما معاطلقت (ثمقال) وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولا يقع عنق وطلاق علقاعلى ولادتها أنثي به اه وقدنقاناه في كتاب العتق أيضا اله (وقال في أحكام الانثي مانصه) وهي على أ النصف من الرجه لفي الارث والشهادة والدية نفسا وبعضا ونفقة الفريب اهر (ثمقال) وتقدّم على الرحال في الحضانة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال في أحكام الهارم مانصه) وحومة النكاح على التأبيد لامشاركة للحرم فم افان الملاعنة تحلاذا أكذب نفسه أوخرج عن أهامة الشهادة والجوسمة تحل بالأسلام أوبتهودها أوتنصرهاوا لطلقة تلاثا مدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحة الغريطلاقها وإنقضاء عدتها ومعتدة الغربانقضائها اه وقدنقاناه فيأحكام ا لنكاح (قال) وتختص الاصول ما حكام اثى أن قال ومنها لوادّ عي الاصل ولدجارية ابنه يثمت نسبه والجدأ الاكالات عندعدمه ولوحكم العدم الاهلية بخلاف الفرع إذاادهى ولدحارية أصله لم يصح الابتصديق الاصل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضافي أحكام المحارم مانصه) ومنها وحوب نفقه الاقارب الفقراء العاحرين على قريمه الغني ولايدّمن كونه رجامه رمامن جهدة القرابة فابن العم الاخمن الرضاع لا يعتق ولاتحب نفقته اه وقد نقلنا بعضه في العتق (ثُمُقَال) وأختم الأصول الذكوريوجوب الاعفاف اله وقد نقلناه في كتاب الندكاح أيضا (تمقال) فائدة يترتب على النسب اثناء شرحكما الى أن قال وولاية الحضانة اله (وقال في أحكام غيبوية الحشفة مانصه) ويترتب علمها وجوب الغسل الى أن قال و ثموت الرجعة اه (ثم قال) وحلها للزوج الاول ولسمدها الذي طلقها ثلاثا قسل ملكها اه قوله ثلاثا صوامه ثنتين كافي شرحها (ثمقال) وزوال العنة اله (ثمقال) ووقوع الطلاق المعلق به و أسوت السنة والبدءة في طلاقها وكونه تعبينا في الطلاق المهم و أسوت الفيء في الايلاء ووجوب كفارة المر لوكان بالله تعالى ووجوب العدة اه (ثمقال) ووجوب النفقة والسكني للطلقة بعده اه أي بعد الوماء اهشار ح

(مُقَال) وتبوت النسباه وقد نقلناه في النكاح (مُقَالُ) فوائد الأولى لافرق فى الايلاج بمن أن يكون بعدائل اولالكن شرط أن تصل الحرارة معده كذا ذكروا في فيه التحلم ل فيحرى في ائرالا بواب الثانية ما ثدت للحشفة من الاحكام تدت القطوعها ان بق معهمقدارها وانالسق قدرها لم يتعلق بهشي من الاحكام ومحتاج الى نقــل لـكونها كالمة ولمأره اله وقــدنقلنــاذلك في كتاب العلهارة (ثمقال) الثالثة الوطء في الدركالوط في القيل فيجب بدالغسل و يحرم به ما يحرم بالوطء في القمل اه وقد نقلناه في كان الحدود وكان الطهارة وكان النكاح (ثم قال) وتثمت به الرجعة على المغتى به كما في التبدين اه أى بالوطء في الدير (ثم قال) ولا شت به الاحصان ولاالعلم للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج بهءن العنة اه (ثمقال) الرابعة الوط ء بذكاح فاسد كالوط ء بذكاح صحيح الأفي مسائل الى ان فال الماللة عدم الحل لا رقل اله (تمقال) الخامسة للوط عملات اليمان أحكام كاحكام الوماء بذكاح الهان قال و مخالف الوطء بالندكاح في مسائل الارتدت به الاحصان ولا المحمال ولا المحمال والمهال السادسة كل حكم تعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعااه وقد نقلناه في كاب الحدود (مقال) التاسعة الذي محرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس الى ان قال والايلاء والظهار قسل السكفير وعدة وطء الشهة اه وقد نقلنا قمة ذلك في كال النكاح فراجمه (عمقال) العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواعمه الافي المحمض والنفاس والصومان أمن ومحرم في الاعتماكاف والاحرام م المقاو الظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كاب النكاح (ثم قال) انحادية عشر إذا اختلف الزوحان في الوطء فالقول لنافسه الافي مسائل الاولى ادعى المنسن االاصابة وانكرت وقلن ثدع فالقول لهمع عمنه لاان كانت بكرا ولا فرق في ذلك سنان مكون قدل التأجيل أو بعده الثانة فالمولى اذا ادعى الوصول المها قبل مضى المدة قدل قوله بعنه لاسدمضها الثالثة لوقالت طلقني سدالدخول ولي كال المهر وقال قسله والنافسفه فالقول لمالوحوب العددة علمها وله في الممر والنفقة والسكني في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأحتم اللع ال ف الوحاءت الولدازمن محتمل ابت اسبه وترجع الى قولها في تسكمه ل المهر فان لاعن سنغمه عدناالى تصديقه هكذافهمته من كالرمهم ولمأره الاتن صريحااه وقدنقلت

ا ذلك في كاب الذكاح (ثم قال) الرابعة اذا ادعت الطلقة ثلاثا أن الثاني د خــل بها أى وأنكر الثاني الدخول فالقول لما لحله اللطلق لالكال المهراه وقد نقلناه في كَابِ النَّكَاحِ أَنْ الْمُقَالِ) الخامسة لوعلقه بعدم وطنه الموم فادعت عدمه وادعاه فالقولله لانكاره وحودالشرط قال في الكنزوان اختلفافي وحود الشرطفالقولله اه (قال في أحكام العبيد) ودواءه مر بضاعلي مولاه بخلاف الحر ولو زوجة اه وقد نقاناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم من انجانيين السيع الى ان قال والخلع بعوض اه (ثم قال) وقد منا فرق النكاح في فن الفوائد أه (وقال في أحكام المكتابة مانصه) وأما وقوع الطلاق والعمّاق بهافقال في البزازية الكامة من الصحيح والاخرس على ثلاثة أوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدر امع وناوتدت ذلك بالاقرار أو بالمينة فكالخطاب وان قاللمأنويه الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المنتق اله يدين ولو كتب على شئ يستبين عليه عبدده كذا أوامرأته كدا ان فوى صح والا لاولوكتب على الماء أوالهواء لميقعشي موان نوى فان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليما أولا وان كان المكتور اذا وصل المك فأئت طالق في الم مصلا تطلق وان ندم ومحى من الكتابذكالطلاق وكتب ماسواه وبعث الهيافهي طالق اذاوصل ومحوه الطلاق كرجوعه عن التعلمق واغماية عاذا بقي ما يسمى كابة و رسالة وان لم يبق هذا القدرلايةع واذامحي الخطوط كلهاو بعث الماالساص لاتطلق لان ماوصل ليس . مكان ولوجد الزوج الكتاب واقامت المدنة علمه الله كتمه بيده فرق والنه ما في القضاء اه وذكران يلعي من مسائل شتى في الكتابة لاعلى الرسم ان الاشهاد علمه أوالاملاء على الغبر يقوم مقيام المينية وفي القنمة كتدت أنت طالق ثم قالتازوجها اقرأع لي فقرالا تطلق مالم يقصد خطابها اه وقد سئلت عن رجل كتبأى أناغم قال لاتنواقراها على فقرأها هل تلزمه فأجم سانها لاتلزم هاذا كانت بمالاق حمث لم يقصدوان كانت مالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والذاهل كالمامداه وقدنقلناذلك في كاب الأعان (م قال) وإختلفوا فيمالوأمرال وج كتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهوا قرار مه وقبل هوتو كدل ولا يقع حتى يكتب ومه يفتى وهوالصيع في زماننا كذافي القنية وفيها بعده وقيل لا يقع والكتب لاندانوى الطيلاق إه وقد مقلناه في كاب الاقرار (وقال في أحكام الاشارة

منتصه)ولايد في اشارة الاخرس من ان تكون معهودة و الالم تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى أن المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه والاشارة آلقرونة يتصورت منه لان العادة منه ذلك في كانت سانا آجله الاخوس اه وقد نقلنا بقية ذلك في مماثل شي تمعاللتون (ثمقال) وإن لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر شارته مطلقا الافي أرسع الى ان قال وأمان الكافر أحدد امن النسب الى ان قال أوأخذامن كتاب الطلاق اذا كان تنسيرا ايهم كالوقال أنت طالق مكذا وأشيار شلاث وقعت بخلف مالوقال أنت ماالق واشار بثلاث لم يقع الاواحدة كاعلم في الطلاق ولمأرالات حكمأنت هكذامشيرا بأصابعه ولم يقلطالق اه وقدنقاناه في مسائل شتى أيضا (تمقال) وهنافر وعلم أرها الآن الى ان قال الثانى علق الطلاق عشيئة الاخرس فأشار بالمشيئة وينبغي الوقو علوجود الشرط الثمالث لوعلق عشدة وحلناطق فرس فأشار بالمشيئة يذفى الوقوعاه (وقال في بحث القول في المك مانصه ) وفيه مسائل الأولى أسباب القلك المعاوضات المالمة والامهاروا كخام اه (ثم قال) الرابعة الموصى له علك الموصى به بالقيول الى ان قال واالك بقبوله ستندالى وقت مود الموصى بدليل مافى الولوالجية رحل أوصى بعيد ان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب فان قبل مرحم علمه بالنفقة ان فعدل ذلك بأمر القاضى وان لم يقمل فهوه لك الورثة اهوقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثمقال) وفي المداية من النفقة اوانفق المودع على أنوى المودع اذنه واذن القاضى ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهما لانهدا ضمن ملكه ما اضمان فظهرانه كان متدبرعاوذ كرالز ياهي انهبالضمان استندملكه اليوقت التعدي متسنانه متسرع علكه فصاركا ذاقفي دن المودع بهااه وقد نقلنا بقيته في الغصبوفي كتاب الامانات (ثمقال) الشانية عشر الملك أمالله بن والمنفعة معا وهوالغال أوللمن فقط أوللنفعة فقط كالعدد الموصى عنفعته أمداو رقبته للوارث الى أن قال وأما نفقته فإن كان صغيرا لم يدلغ الخدمة فنفقته على المالك وان الغهافء لي الموصى له الاان عرض مرضا عنده من الخدمة فهدى عَدلى المالك فان تطاول المرض باعده القاضي اذارأي واشترى بثنه عسدا مقوم مقيامه كذافي نفقات المحمط اه وقد نقلنا وفي كماب الوصابا (وقال في محث ماء عمالدين وجويه ومالاءنعمانصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجو بهاوالصيح انه عنعه

مالمال اه وقدنقلناه في الايمان (ثمقال) السابع نفقه القريب وينبغي ان ونعهالان الفتوى على عدم وجوبها الاولك نصاب حرمان الصدقة اه (وقال فيعثمايمنت في ذم قالمسر ومالا يثبت مانصه) وما يكون الموم مشروطا ماعتماره كمكفارةالفطرفي رمضان وكفارةااظهار وكفارةالقتمل ودم التمتع والقران فمفرق فيه يدنهماأي بين الغني والفقير فالاعتبار لاعساره وقت التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي الجنابات وفي الحج (وقال في بعث القول في مهرالمال مانصه ) تنده محسمهران فيما اذارني مامرأة ثم تزوجها وهو مخالط لهامهرالمثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فعالوقال كالمتز وحتك فأنت طالق فتز وجهافي بوم واحد دالاث مرات ولوزا دمائن ودخل بهافي كلمرة فعلمه خسةمهور ونصف وبيانه في فتاوى قاضيخان اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في عدالقول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضعون حدلة بعصول مضمون أخرى وفسرااشرما فيالتلويح بأنه تعليق حصول مضمون إجلة بحصول مضمون حلة اه وشرط صحة التعلى كون الشرط معدوما على خطر الوجودفالتعلمق بكائن تنعبزوما لمستعمل ماطهل ووجودرابط حمث كان انجزاء مؤخرا والاتنجز وعدم فاصل أجنى سنالشرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعل وخزاءصالح فلواقتصرعلى الادأة لايتعلق واختلفوافى تنعيمزه لوقدم انجزاء والفتوى على بطلانه كابيناه في شرح الكنزاه وقدنقلنا بقيته في كتاب السوع (ثم قال) فائدتان من ملك التنعيز ملك التعليق الاالوكيل بالعلاق علك التنجيز ولاعلك التعليق ومن لاعلك التخرير لاعلك التعليق الااذاعلقه بالملك أوسيره النانية العدد والمكاتب لوقالا كل علوك املكه فهور اعدعتق صم مخلاف لصى وغمامه في الحمامع الصدر سلمان من ما المن في ملك العمد والمكاتب اه وقد نقلناه في العتق ونقلنا بعضه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في محث ماافترق فيه الحيض والنفاس طانصه) وتنقضي العدة به دون النفاس و يحصل به الفصل بن طلاق السنة والدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلنا. في كتاب الطهارة وقوله دون النفاس أي انطلقها بعد الوضع كذافي شارحها اه (وقال في بحث ما افترق فيه الزوجة والامة لاقسم الامة يخلافها ولاحصر امدد الاماء بخلاف الزوحات ولاتقدرنفقتها بخلاف الزوجة فانها يحسب طالهما ولاسقطها

النشوزبخلافالزوجة ولاصدافلهابخلافالزوجة اه وقدنقلناه فيكتاب النكاح (مُقال ماافترق فيه نفقة الزوجة والقريب) نفقتها مقدرة يحالهما ونفقته بالكفاية ونفقتها لانسقط عضى الزمان بعدا لتقدر أوالاصلاح مخلاف نفقته وشرط نفقته اعساره و زمانته و سارا لمنفق يخلاف نفقتها اه (وقال في بحث ماافترق فيه العتق والطلاق) يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه أوهو بغض المباحات الى الله تعمالي دون العتق ومكون مدعما في بعض الاحوال دون وقددنقلناه في كتاب العتق (وقال في بحث ماا فترق فيمـه النـكاح والرجعة) لايمع الاسهود بخلافها لابدف من رضاها خلافها لامهرفها بخلافه لاتصم الالمعتد محلافه اله وقدنقلناه في كال النكام (وقال في آخرالفن الثالث في قاعدة اذا أتى الواجب وزادعامه هل يقع الكل واجدا أم لاما نصه ولمأرحكم مااذا وقف مرفات أزيد من القدر الواجب أو زادء لي عالهما في ننقه الزوجة أوكشف عورته في الخلاء زائدا على القدرالحة اجاليه هل يأثم على الجميع اه وقدنقلناه في كتاب الججوفي الحظر وأفادشار حهاأن الزيادة على القدر الواجب فى الوقوف يعرفة نفل وأمافى النفقة فصرح فى الدرالمنتقى أنّ المستحان بطعها ماياً كله وأماني كشف العورة من غيرضر ورة فلا يحوز اله فليراجع (تمقال) وكذاالنكاح يدخله الاحكام الخسوكذاالطلاق اه وقد نقلناه في النكاح رغمقال) قاعدة المضاف الى معرفة يفيد دالعموم الى أن قال ومن فروع الوقال الأمرأته أنكان حملكذ كرافأنت طالق واحددة وانكان أنثي فثنت من فولدت ذكرا وأنقى قالوالا تطاق لان انجمل اسم المكل في الم يكن المكل غد الماأوحارية لم وجد الشرماذ كروالزيلعي في ما التعليق وهوموا فق القاعدة ففرعته علمه فلوقلنا يعدم العموم للزم وقوع الثلاث وخرج عن هدفه القاء دة لوقال زوجتي طالق أوعد محي حرطلقت واحدة وعتق واحد والتعيين المه ومقتضا هاطلاق البكل وعتق انجسع اهم وقدنقلناه في كتاب العتق (تُم قال) وفي المزازية من الايان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أوا كثر طلقت واحدة والسان المه اه فكالهاغ انرج هذاالفرعون الاصلاكونه من باب المن المنيدة على العرف كالاعفي اه (ممقال في آخرالفن المذكور في فائدة في الدعاء برفع الطاعون مانمه) وقدد كرأى ابن هرفيه أى في كاب الطاعون أن المرجع عند متأخرى

الشافعة أنالطاعون اذاظهرفي الدانه محوف الى أن مرول عنها فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمريض وعندالما له كمة روايتان والمرجمة ماعندهم ان حكمه حكم العجيم وأماا كحنفية فلم ينصواعلى خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضى ن بكون أنح كم كأهوا للصح عند المالكية هكذا قال في جماعة من علما أن يكون أنح كم كأهوا للحج عند المالكية هكذا قال في جماعة من علما أنه في حركم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المربض لوطلقالز وج وهومعصورا وفيصف القتال لايكون في حكم المريض فلاميرات لزوحته لان الغالب السلامة مخلاف من مارزر جلاأ وقدم لمقتل بقودأو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهدلاك اله وغاية الأمر في الطاعون أن يكون منزل ببلدهم كالواقفين في صف الفتال فلذا قال حاءة من علما أنالان حجران قواعدنا تقتضى أن يكون كالصحيح يعنى قبل نزوله بواحد أماا ذاطعن واحدفهو مريض حقيقة فليس الكلام فيه اغماالكلام في من لم يطعن من أهل الباد الذين نزل بهمالها عون اه وقد نقلنا بقيته في الحظر ومسائل منثورة فراجعه ونقلنا وصفى كال الوصال (ممقال فائدة) ادايطل الثي بطار مافى ضمنه وهومعنى قولهم اذاه طل المتضمن عالكسر وطل المتضمن بالفتح الى ان قال وحرج عنها ماذكروه في المدوع الى أن قال وقالوالوقال العنين لا مرأته أو المخبر المخبرة اختاري ترك الفسخ ألف فأختارت لم يلزم المال وسقط عمارها فقد مطل التزام المال لاما في ضعنه آه (وقال في الفن الرابيع فن الالغازمانصه) الطلاق أي رجل ما لق ولم يقع فقل اذاقال عندت الاخبار كاذما أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعه فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هوفها وهذا اذاسكن قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أمااذا حركها بحركة الاعراب فلايكون الحكم كذلك اه (مُقال) أي رجل له امرأ تان أرضعت احداهما احرمت الاحرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصغير أمة فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت الخووله زوجة فارضعت الصي الذي كان زوج ضرتها بلبن هذاالرجل حرمت ضرتهاعلى زوجهالانه صارابنه من الرضاع فصاره تزوجا حلميلة ابنيه فلايحوز اه وقدنقلناه في كتاب النيكاح (وقال في فن الالغياز في كَابِ النَّكَاحِ مَانِمَهُ ) أي مطلقة ثلاثادخل بهاالثاني ولم تحل فقل اذا كان العقدفاسدا أى معتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت

المة بلاغسل اه أى وكان انقطاع حيضه الاقلمن عشرة أيام ولم يمض عليها وقت صلاة وكانت اللعة أقل عضوولم تمكن كاسة فلمراجع شارحها وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفنّ المذكورمانصه) الأعمان أي رجل فاللامرأته ان خرحتُ من هذا الماء فأنت طالق فقل غرج ولا يعنث لان الماء الذى كانت فيه زال ما كريان رجل أتى الى امرأته بكس فقال ان حالته فأنت طالق وان قصصتمه فأنت طالق وان لمتخرجي مافسه فأنت طالق فأخرجت مافي الكسر ولم نقع فقل ان الكس كان فيه سكر أوملح فوضعته في الماء فداب مافسه امرأةتز منت مامحر مرفقال لحياز وحهاان لمأطمعيك في هذه الشماب فانت طالق فنزعتها وأبت لسها فاالخلاص فقل البسها هو ومحامعها فلامحنث ان لم أطأك مع هـ فده المقنعة فانت طالق وإن وطأتك معهافأنت طالق ما الخلاص فقلله أن بطأها بغيرها ولايحنث مادامت المقنعة باقمة وهما حمان حلف لابطأ سواها وأراده فاانخلاص فقل ان سوى الوطاس جله فمصدق دبانة له ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلدس كل واحدة منكن ثوبامنهم افي هـ ذا الشهر عشرين يوما والافأنت طوالق كمف الخلاص فقل تلس اثنان منهما كل قوما تلس احداهن ثوباعشرة وتنزعه وتلسه الاخرى بقية الشهر حلف أن بشيعها من الجاع اليوم انلميف ارقها حتى أنزلت فقد أشعها ان ومائتك عارباً فكذا ولاسآفكذا مااكلاص فقل طأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اه (وقال في فن الحمل مانصه) السابع في الطلاف كتب الى امرأته كل امرأة لى غيرك وغير فلانة طالق مُ محى ذَكُر فلانهُ وَ بِعِثْ بِالسَّمَاكِ لِمُ الْمُ تَطَلَقُ فَلاَنَهُ وَهُ لِذَهُ حَيْلَةً جِمْرَةً وَالْحَمْدَلَةُ للطلقة ثلاثا أن يقول المحلل قدل العقدان تزوجتك وحامعتك فأنت طالق ثلاثا أومائنية فيقع مامجياع مرة فانخافت من امساكه بلاجياع يقول انتز وجدك وأمسكتك فوق ثلاثة أمام ولمأحامع لنفع اسنذاك والاحسنان تتزوجه على ان أمرها بدرها في الطلاق شرط مدائها مذاك م قبوله اما ذابدا المحلل فقال تزوجتك على أن أمرك بيدك فقيلت لم يصربيده الااذاقال على أن أمرك بيدك وحدأن أتزوحك فقمات واذاخافت ظهورأمرهافي التحامل تهب لمن تنق مه مالا شترى بدعماو كامراهقا معامع مثله غمر وجهامنه فاذادخل بهاوهمه منها وتقيضه فينفسخ النكاح ثمته مثبه الى بلديهاع ونظرفه بأن العمدليس بكفء وعكن

جله على رضا الولى أوانها لاولى لهما حلف المطلقنها الموم فانحسلة ان مقول أنت طالقان شاءالله تعمالي أوعلي ألف فلم تقبل حلف لا يطلقها كخلعها أجنبي ودفعم المهمدله لمحنث ولوقال كل امرأة أتزوجها فهسي طالق فتزوج فاذا حكم شافعما فحكم ببطلان اليمن صع ولوقال ان لمأطلقك الموم فأنت طالق أملا أنا فالحسلة أن بقول لهاأنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكر طلاقها فالحملة ان تدخل ينتائم يقال له ألك امرأة في هذا المدت فه قول لا لعدم علمه فه قال له لم تطبخ قدرا نصفها حلال ونصفها حرام فهسي طالق فانحملة ان تحعل الخرفي القــدر تم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دا رفلان فانحدله حله لها اه وقد نقلناه ان (مُقال) في فيه لقدمة عدر فقال ان أكلتها فهدي طالق وان طرحتها فهمه رطالق فانحسلة أن يأكل النصف ويطرح النصف أوياخ فدها ن من فيه بغير أمره اه (ثم قال) الثامن في الخلع سئل أبوحنه فمة عن رجل قال لا مرأته أنت طالق ثلاثا ان سألتيني الخلع ولم أخلع له ولم فأن وحلف همي مالعتق ان تسأله اتخام قدل اللمل فقسال أبوحندفة للرأة سلمه انخلع فسألته فقال له قدل قد خلعتك عملى ألف وقال لها قولى لا أقبل فقالت فقال لها قومى واذهى معروجك فقد مركل منكما وحمدلة أخرى ان تدمع المرأة جميع مماليكها من تثني به قدل مضي الموم ثم تسترده بعده اه (وقال في فن الحمدل من بحث الاعمان ما نصه) قال ان تزوجتها فهمي طالق متزوجها الاولى أن بطلقها لتحل العرره سقسن وفدنقانا. في الاعمان (ثمقال) ولوقال كل امرأة أثر وجهما علمه لكناو ماء لى رقبت لن صحت عرض على غيره عينا فقيال نعم لا يكه ولا يصمرحالفا وهوا الصيح كذافي التنارخانية وعملى هذا فسايقع من التعاليق في كمأن الشاهددية ولآلذوج تعايق فيقول نعم لايصم على الصحيح اله وقد نقلنا بقيته في كتاب الايمان فراجعه (ثم قال في فن انحمه ل من بحث الايمان أيضامانصه) طلبت ان يطلق ضرعها فاكيلة ان ينزوج أخرى اسمهاع لى اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ناو باانجديدة أو يكتب اسم الضرة في كفه السرى ثم يقول طالقت ف الأنة مشرابا أيني الى ما في مسكفه السرى اله وقد نقلناه في الاعمان (وقال في فن الحيل من الهية مانصه) قال لم إن لم تهديني صداقك

الموم فأنت طالق فاتحيلة ان يشتري منه توبا ملفو فاعهرها ثم ترده بعداليوم فيمقى المهرولا حنثاه وقد نقلناه في المهة (وقال في الغن السادس فن الفروق مانصه) كأب النكاح يتدت بدون الدءوى كالطلاق والملك بالسع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمة حقه تعالى بخلاف المك لانه حق العداه وقد نقلناه في كاب المكاح (وقال أيضافي الفن السادس مانصه) كاب الطلاق قال لست امرأتي وقع إن نوى ولوزا دوالله لاوان نوى لاحمال الاول الانشاء وفي الثاني تمعص للاخبار محلوطء المطلقة رجعنا لاالسفريها والفرق ان الوط وجعة بخلاف المسافرة تقييل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يحرمها ولها النفقة وحال قمام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول يخلافه في الثاني اه وقدنقلنا في كتاب النكام (ثمقال)أنت ما القان دخلت الدارعشرا فدخلت لابقع شئحتي تدخل عشرا ولوقال أنتطالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الملاثلان العددفي الاول لايصلح الطلاق ويصلم لاحدول علافه في الثابي للوكل عزل وكمله بالطلاق ولووكاها بطلاقها لالانه عَلَيْكُ لها اه وقدنقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) يقع الطلاق والعتاق والامراء والتدسر والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف السع والهمة والاحارة والافالة والفرق ان تلك معلقة مالالفاظ ملارضا الخسلاف الثانسة اله وقد نقلناه في كال العتق وكتاب المدايذات وكتاب المنكاح والمسع وكتاب المية والاجارة (وقال أيضافي الفن السادس في كتاب العمق ما نصه ) ولوقال عمقك على واجب لا يعمق بخلاف طلاقات على واجب لان الاول يوصف مه دون الثاني اله وقد نقلناه في كتاب العتني التم قال ولوقال كلعد دأشتريه فهوح فاشتراه فاسدائم صحيح الايعتق وفي النكاح تطلق لانعلال اليمن في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اه وقد نقلنا م في العبق (م فال) أءتنى احدعد ديه ثمقال لمأعن هذا يعتق الاستحرو كذافي الطلاق بحلافه في الاقرار فانه لايتعمن الاتخر لان السان واجب فهما فكان تعمدنا اقامة لهاه وقد نقاناه في كَابِ العَمْقِ (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في عدث الحدودمانصه) قال رجلين أحدكازان فقدل له أهذا فقال لالعب الحد عندن مالوقال احدى أمرأني طالق فقمل له فلانة فقال لالزمه حكم الملاق في الاخرى والغرقان الطلاق والعتاق يكمل مبعضه ويعين منكره أماحد القذف

فينفى وبدرا اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في التكملة المذكورة في كتار اللقيط مانصه ) ولوطلقها أي اللقيطة واحدة وأقرت بالرق صارطلاقها ثنتهن ولوكان مالقها تنتن عمأقرت مه ملك رجمتها والفرق انهامالا قرارمه مدد الثاتين تر مداهطال حق ثأنت له مخلاف مالو كان بعد طاقة لان حق الرجعة لا يمطل بهذا الاقرار ولوكانت معتدة فاقرت بالرق يعدم فيي حيضتين كان لعران ان يراجعها في الثالثة ولواقرت في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حمضة أن لا يتمكن من الرحعة والفرقان اقرارها غيرميطل هاهناوقته ومبطل فىالفصل الاول اه وقد نقلنا بقيته في كتاب اللقيط فراجعه (وقال أيضافي التك له المذكورة في كتاب الصلح مانصه عالمت المنكوحة زوجها من النفقة على دراهم حازولوكانت مسانه لا والفرق ان السكني - ق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فيكذا النفقة وكذالونشزت المنكوحة سقعات نفقتها مخلاف المتوتة حال العدة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخوالمؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الاكراهمانصه) ولوأكره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولوأ كره على الاقرار بهمالًا يقع اله وقد نقلنا في تتاب الاكراه (يقول عامعه ) والفرق ان انشاءهما الازم محدث الاث جددهن جد وهزاهن جد الطلاق والعتاق والعين والاصل عندناان كل ما يصم مع المزل يصم مع الاكراه لأن ما يصم مع المرل لا يحمّ لل الفسط وكل مالا يحمَل الفسخ لا يؤثر فهـ • الاكرا• اله طحطا وي على الدّر يخلاف الاقرار ما فانه خبر محقل الصدق والكذب وقيام السيف على رأسمر جج الكذب اه شرنبلالية (وقال المؤلف في الفن السابع فن الحكما باتمانصه) لما حلس أبويوسف التدريس من غيراعلام الامام الاعظم فأرسل المه أبوحنه فقر حلافسأله ائل خسة الى ان قال الخامسة أم ولدار حل تزوجت بغيراذن مولاها هات فهل تحسالمدة من المولى فقال تحس فطأه فقال لا تحسفطأه عمقال ان كان الزوج دخــل بهالاتحــ والاوحــت اه وقد نقلناه في كتاب النــكاح (ثَمَقَالِ) وكان الإمام جارة لهاعد لام فأصاب منهامادون الفريج فيأت فقال أهلها كيف تلد وهي بكرفقال الامام مللما أحدتنق به فقالواعتها فقال تهب الغلام منهائم تزوجها منه فاذا أزال عذرتها ردت الغلام الهافه مطل الذكاح اه وقد تقلناه في النكاح (ثم قال) وكان أبوحنيفة في وايمة في الكوفة وفيها

علاء واشراف وقدروج صاحها النسه من اختمن فعلط النساء فزفت كل بنت الى غـرز وجهاود خـل مهافافتي سفيان فقضى عـلى كل واحدمنه مامالهم وتعتد وترجم كل الى زوجها فسئل الامام فقال على "مالغلامين فأتى بهما فقال أيحبكل منكاأن يكون المصاب عند وقال نع فقال لكل منه ماطلق الني تحت أخيال ففعل تُمَامر بَعْدِ ديدالنكاح فقام سفيان فقيل بين عينيه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن الثباني في كتاب النكاح مانصه) الفرق ثلاثة عشرسبعة اتحتاج للقضاء وستهلأ فالاول الفرقية ماتجب والمنه ومحيار البلوغ وبعدم كمفاءة وبنقصان المهروباباء الزوجءن الاسلام وباللعبان والشباني الفرقسة ارالعتقوبالايلاءوبالردة وبتماين الدار سوءلك أحدالز وجس صاحسه وفي النكاح الفاسد المكاح يقبل الفسخ قبل التمام لابعده فلم تصم فيه الاقالة ولاينفسنوبا كحود الافي مسئلة من فيقيله وعده ردة احدهما وملك أحدهما الاسخر ه (عُمِقَال) وقوله حددي هدامن نعقة عداللا يكون اقرارا بطلاقها اه (ثمقال) فيه أيضا النكاح لايقيل الفسم بعدالقيام هكذاذ كرواوبنواعليه ان جوده لا يكون فسخا قات بقيله بعده في ردة احدهما كم كتبناه في الشرح واماطرة الرضاع علمه والمصاهرة فعندنا يفسده ولايفه عنه كافي الشرح اه (وقال في كمّاب العمّق مانصه) الممكم عبالايفهم معناه يلزمه حكمه في الطدالق والمتاق والنكاح والتدبيرالافي مسائن البيع والخلع على الصيع فلايلزمه المال وقدنقلناه في كماب النكاح وكماب البيع (وقال في كماب الأعمان مانصه) عن اللغولا واحدة فها الافي ثلاث الطلاق والعتاق ولندراه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يعلف حنث بالمعلمة والا في مسائل ان يعلق ما فعمال القماوب أو يعلق بجعى الشهرفي ذوات الأشهر أو مالتطابق أو يقول ان ادرت الى كذافأنت حروان يحزت فأنث رقيق أوان حضت حيضة أوعشرين حيضة أرطلوع الشمس كمافي المجامع اله وقد نقلنا بعضه في كتاب العنق (ثمقال) المعلق يتأخروا لمضاف يقارن فلوقال لاحندة أنه طالق قدلأن أتزوحك شهرأ وأطلق لاسعقد ولوقال اذاتزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قيـلشهرلانطلق وبعـد، تطلق اه (وقال في كتاب السروالردة مانصه) حكم الردة وجو بالقتل ان لم يرجع الى ان قال و بينونة ا مرأته مطلقا

 (وقال في كتاب الوقف مانصه) وإذا قلنا بتضمين الناظر إذا صرف لحم مع الحاجة الى التعميره ليرجع عليهم عادفه مالكونهم قبضوا مالايستحقونه أولالمأروص عالكن نقلوافى النفقات أنمودع الغائب اذاأنفق الوديمة على أبوى المودع بغيراذنه واذن القاضي فانه يضمن واذاضمن لاسرجه عالمما لانه أحاضمن تدين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدى كما في الهداية وغيرها اله وقد نقاماه في كتاب الامانات (ثمقال) وكذالا يردمااذا أذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلماحضر جحدالنكاح وحلف فاله ذكر في العناية ان شأوهمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ومرجع هوعلى المرأة اه لانه غير و تعد وقت الدفع واغاظهر الخطأفي الاذن واغاد فع بناعلى صهة اذن القاضى وكان لهالر جوع علما لانه وان ملك المدفوع بالضمان فليس عتبرع ه وقد نقلناه في كتاب الأمانات (وقال في الفن الثاني أيضا أول كتاب السوع في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه أه قال شارحه أى المحل من دى الفراش أوالسمد اله وقد نقامًا ه في كتاب العتق وفي كتاب النكاح (ثم قال المؤلف في البحث المذكور) وقعب نفقته لامه اه قال شارحه يعني اذاطاق حاملا تحبءلمه نفقة الحل وتعطى لامه فالنفقة لهلالامه خلافاللشافعي اه لكن أفاد الزبامي والكافيان نفقة المعتدة انحامل عندنا العدة لاللعمل وعند الشافعي للعمل اه (ثمقال المؤلف في البحث المذكورمانصه) و يصم الخلع على ما في بطن حار يتماو يكون الولدله اذا ولدث لاقل من ستة أشهراه (وقال في كتاب البهوع في بحث الاعتبار للعني لاالالفاظمانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صحت للعني ولونكها بلفظ الرجعة صح أيضا اله وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ويقع الطلاق بألف اظ العتق اله (ثمقال) والعلاق والعماق مراجى فم مما الالف اظلاالمعنى فقط ف الوقال العدد مان أدرت الى كذافي كدس أبيض فاداه ف كيس أحرلم يعتق ولووكله بطلاق زوجته منعزا فعلقه على كاش لم تطلق إه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الوكالة (تمقال) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنهاالى ان قال ولوصالح المخيرة بمال لقيمة اروبطل ولاشئ لها اه (ثم قال) وخرج عنهاحق القصاص وملك الذكاح أى بأن خالعها وحق الرق فاند صو زالاعتماض عنها كإذكرهالزيلعي في الشيعة اله وقيد نقلناه في الجنيايات وفي العتق

وقال أيضا في البيوع مانصه) ومن ما عمال الغائب بطل يبعه الاالاب المحتماج للنفقة كدذافي نفقات المزازية (وقال في كاب الكفالة مانصه) الاتصم الكفالة الابدين صحيح وهومالا يسقط الامالاداءأ والامراء فلاتصم بغسره كمدل الكتابة فانه يسقط بالتعمز فلت الافي مسئلة لمأرمن أوضعها فالوالوكف بالنفقة المقررةا لماضية صحتء عانها تسقط بدونه ماعوت أحدهما وكذالو كفل بنفقة شهرمستقيل وقدقر رلهافي كل شهرك ذاأو سوم بأتى وقدقر رلها كل يوم كذا كماصر حواله فانها صحيحة اه (وقال أولكا ب القضاء مانصه) من حق اذا امتنع عن قضائه فانه لايضرب ولذا قالوا ان المديون لايضرب في الحمس ولايقمد ولابغل قلت الافي ثلاث اذا امتنع عن الانفياق على قريمه كما ذكروه في النفقات واذالم يقسم من نسائه ووعظ فلم رجع كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهاره عقدرته كامر حواله في اله والعلة الحامعة أناكق مفوت التأخير فمالان القسم لايقضى وكذا نفقة القريب تسقطءنبي الزمان وحقها فيانجماع بفوت بالتأخير لاالي خلف اه وقدنقلنماه في كتاب النكاح (وقال أيضافي كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا سمدى الى غيره الافى خدة ففي أر بعدة متعدى الى كافة الناس فد التسمع دعوى حدفيه بعده في الحربة الاصلية والنسب وولا العتاقة والنكام كإفي الفتاوي الصغرى اه وقد نقلنا في كتاب النكاح (ثم قال) اختلاف الشاهد س مانع من ا ولايدمن التطابق افظاومعنى الافي مسائل الى ان قال السادسة شهدأنه أعتقه بالعرسة والآخريالف ارسية تقبل مخلاف العلاق والاصمح القبول فيهما وهني ابعة اه وقد نظلناه في كتاب العتني (ثم قال) كل موضع تحرى فيه الوكالة فانالولى منتصب خصماعن الصغير ومالافلا فانتصب عنه في التغريق سبت انجب وخباراللوغ وعدم الكفاءة ولاينتم معنه في الفرقة بالابا عن الاسلام واللمان كذافي المحمط الم وقدنقلنا في انتاب النكام (ممقال) القاضي أذاقضى في محتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل نص أصحابنا فهاءلى عدم النفاذ فلوقضى بطلان الحقعضى المدة أوبالتفريق للعزءن الانفاق غائبا على الصيم لاحاضرا اه (عُمقال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرحمة بلارضاها أواحد دموقوع الثلاث على الحملي أوبعدم وقوعها قمل الدحول أوبعدم الوقوع

على الحائض أو بعدم وقوع مازاد على الواحدة أو بعدم وقوع السلاف بكامة أويعدم وقوعه على الموطوءة عقمه أوبنصف انجها زان طلقها قمل انوطء يعدالمهر والتحهيز اله (ثم قال) أو مالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة اله (ثم قال) أو معل المطلقة ثلاثا بحرد عقد الثاني اله أى فاندلا ينفذ في السكل (وقال) أيضا في كتاب القضاء تسمع الشهادة مدون الدعوى في الحدد الخالص الى ان قال وفي الطلاق والايلاء والظهار وعمامه في شرح ابن وهمان اه (ثمقال) تقمل الشهادة حسمة بلادعوى في طلاق المرأة الى ان قال وحرمة المصاهرة والخام الفرج وحرمته حق الله تعالى فجاز نموته من غبر دعوى اه (تمقال) تقمل ادة حسمة بلادعوى في عمانية مواضع مذكورة في منظومة ان وهسان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها اله (ثمقال) والخلع اله (ثمقال) والايلا والظهار ومرمة المصاهرة اله (عمقال) وعلى هـ ذا لا تسمع الدعوى من غير من اله الحق في لاجواب لها فالدعوى حسيمة لا تخوز والشهادة حسيمة بلادعوى حائرة في هـذه المواضع فليعفظ اله (ثمقال) واعلم أن شاهدا كمسة اذا أخرشها دته الاعذر مفسق ولاتقسل شهارته نصواعله في الحدودومالاق الزوجة وعتق الامة وظاهرما في القنمة اله في الكل وهي في الظهرية والمتمية وقدالفت فيهارسالة اه (وقال) فيه أيضا الجهالة في المذكوحه تنبع الصحة الى ان قال وفي الطلاق والعماق لاوعلمه الممان اله وقد نقلنا . في كمات العمق (مُمَقَال) القول قول الابانه أنفق على ولده الصغيرمع اليميز ولوكانت النفقة مفروضة بالقضاء أو مفرض الان ولوكذبته الام كافي نفقات ان يقال المدنون اذا ادعى الانفاء لا يقبل قوله الافي مسئلة اله وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لاتقتصر على المجلس علاف التمليك فاذاقال لرجل طلقه الاينتصر وطلق نفسك يقتصر الااذاقال انشئت فيقتصر وكـذاطلة هـانشاء كافي الخانيـة اه (ثمقال) الوكيـلاذا أمسك مال الموكل ونقد من مال نفسه فانه يكون متعد ما الى ان قال الافي مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز التمانية الوكيل بالانفاق

على ساءداره كافي الخلاصة اله (وقال في كتاب الاقرارمانصه) القراداذا ا كذب المقريطل أقراره الافي الافراريا كحرية (تمقال) والطلاق اله (تمقال فمه أيض المانصم اذا أقرشي ثم ادعى الخطاء لم يقدل كافى الخانية الااذا أقر بالطلاق بناء على ماأ فتى به المفتى ثم تبين عدم انوقوع فالهلا يقع كافي جامع الفصولين والقنيسة اه (ثمقال) مرملك الانشاء ملك الاحبار كالوصي والمولى والمراجع اله (ثمقال) المقراد اصارمكذما شرعابطل اقرار الى ان قال وخوج عن هدذا الاصدل مستثلثان الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال المانة ولدتوزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرص القاضي له النفقة ولهابينة تمحضرالاب ونفاء لاءن وقطع النسب اه (ثمقال) الاقرار حجـة قاصرة ا على المقر ولا يتعدّى الحدغيره الى ان قال الافي مسائل الى ان قال ولوأ قرت مجه وله النسب بأنها ابنية أب زوجها وصدقها الاب انفسخ النيكاح بينهما بحلف مااذا أقرت الرق ولوطلقها ثلتين يعد الاقرار بالرق لمعلك الرجعة اه (وقال فيــه ا أسا) وكذالوطلق أوأعتق مقال كنت صغيرا فالقول له وان أسندالي حال الجنون فان كان معهودا قبل والالا اله وقدنقلناه في كتاب العتن (ثمقال) إذا أقرّ بالدين بعد الابراء منه لم بلزمه كافي التسارخانية الااذا أقرلز وجمه بهم يعد همتهاله المهرعلي ماهوالختارعندا لفقمه وبعمل زيادة انقملت والاشمه خلافه لمدم قصدها كافي مهر المزازية أى قصدالز مادة كافي شرحها (مُ قال) وإذا أقر مان لهافى دمته كسوة ماضه ففي فتاوى الهداية انها تلزمه ولكن ينمغي للقياضي أن ستفسرها إذا ادعت فان ادعتها للاقضياء ولارضا لم سمعها المسقوط والاسمعهاولا ستفسرالمقراه سنى فاذاأقر مانهافي ذمته حل على انها ابقضاء أورمنا فملزمه اللهم الااذاصدقت المرأة انها يغمر قضاء أورضا بعدا قراره المطلق فينبغي أن لايلزمه والله سجعانه وتعالى اعمله وقدد نظناه في كماب النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لايلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال أجلت امرأة العندن وجها بعد الحول صحولها الرجوع (وقال أيضافي كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح علمه رجمع الى الدعوى الااذا كان عمالا مقمل النقض فانهر حم بقعممه كالقصاص والعتق والمنكاح والخلع اله (وقال في كاب الهبية) لاجير على الصلات الافي مسائل

منهانفقة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) الابراء بعد قضاء الدين صحيح لار الساقط بالقضاء المطالبة لاأصل الدين فسرجه المديون عاأداه إذا ابرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفا فلارجوع واختلفوا فيمااذا اطلقها كذافي الذخرةمن الميوع وصرحه النوهمان فيشرح المنظومة وعلى هذالوعاق طلاقها بابرائهاعن المهر ثم دفعه لهالا يمطل التعليق فاذا ابرأته برأة اسقاط وقع ورجم عليها اه (عُمقال) وفي وكالة الميزازية الزوج عليها دين وطلبت النفقة لاتقع المقاصة بدين النفقة بلارصالزوج الخلف سائر الديون لاندين النفقة أضعف فصاركا خدلف الجنس فشامه مااذا كان أحدا كحقين حدد والا تخررديمًا لا يقع التقاص بلاتراض اه (وقال في كتاب الجحروالمأذون مانصه) ولواختامت أى السفهة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كات الاكراه) أجرى الكفرعلى لسانه وعمد حسس أوقمد كفر ومانت امرأته اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (تمقال) أكره على الطلاق وقع الااذا أكره على التوكمل مه فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا محوز التصرف في مال غره بغير اذنه ولاولاية الافي مسائل في السراجية الى ان قال الثانية اذا أنفق المودع على أبوى الودع بغمراذنه وكان في مكان لاعكن استطلاع رأى القياضي لم يضمن ستحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الإمانات (وقال فيه أيضا) المباشرضامن وان لم بتهدد والمتسدب لاالااذا كان متعمدا الي ان قال ولوارضعت المكمرة الصغيرة لم نضمن نصف مهرا لصغيرة الابتعمدالافسادبان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع مفسداله وان يصكون الغير حاجه والجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كافي رضاع المداية اه وقدنقلناه في النكاح (وقال في كاب الحظر) يكره معاشرة من لايصلى ولوكانت زوجته الااذا كان الزوج لايصلي لم يكره للرأة معاشرته كذا في نفقات الظهرية اه وقد نقلناه في كما النكاح (وقال في كما والفرائض) الحدكالات الافح أحدء شرمستلة الحان قال ثمرأ يت أخرى في نفقات الخالية لومات وترك أولاد اصغارا ولامال لهم ولهمأم وجدّأب الاي فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث على الام والثلث مان على الجد اله رنوكان كالاب كانت النفقة كلها علمية ولاتشاركمالام في نفقتهم اه (عمقال) وصي المت كالاب الافي مسائل الى انقال المامنة لا عوله بخسلاف الأب اله وقد نقلناه في كتاب الوصايا (تمقال)

الحادية عشر لاحضانة له بخلاف الاب اه وقد دنقلناه في الوصايا قال صاحب الاشاه

## \*(كاب العتاق وتوابعه أي من الولا موغ - يره ) \*

في الضاح المكرماني رجيل له خس من الرقيق فقيال عشرة من مماليسكي إحرار الاواحداعتق الخمس لان تقدديره تسعة من ممياليكي احرار وله خمسية فعتقوا ولوفال مماليكي العشرة احوارالا وأحداعتن أربعية منهم لاندذ كرالعشرة على ميل التفسير وذلك غلط منه فلغي فانصرف الي مماليكه اذاوح.ت قعمة عملي نسان واختلف المقومون فأنه يقض بالوسط الااذا كاتسه عيلي قمة نفسه فانه لاستق حتى يؤدي الاعلى كافي الظهيرية اله وقد نقلناه في الغصم وفي الشهادات (عُمَال) أحدالشر يكن في العدد اذا أعتق نصيمه والااذن شر تكه وكان موسرا فان اشر يكه ان يضمنه حصته الااذا أعتن في مرضه فلاضمان علمه عندالامامخلافالهما كذافيءتق الظهيرية دعوة الاستملادتسستند والتحرير تقتصر والآولى أولى وبيانه في الجامع معتق البعض كالمكاتب الافي ثلاث الاتوتي اذا عجز لامردالي الرق الثانية اذاجه عبينه وبين قن في السيع بتعدى البطلان الي القر بخلاف المكاتب اذاجم وقدنقلناه في كتاب السم (مُ قَالَ) المالتة اذا فتلولم ينرك وفالم يحس القصاص بخلاف المكاتب اذاقتل عن غروفا عفان القساص واجب ذكره الزيلعي في الجنامات اله وقد نقلنا . في الجنامات (ممقال) والثانية في السراج الوهاج والا ولى في النون والتوأمان كالولد الواحد فالتاني تسع الزول في أحكامه فاذا أعتق ما في اطنها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة أشهر والشاني لقمامهافا كمثرعتق الثاني تدماللا ول يخملاف مااذا ولدت الاول لتمامها فاندلا بعتق واحدمنه ماالافي مسئلتين الاتولى من حنايات المدسوط لوا ضرب اطن امرأة فالقت جندنين فخرج احده ماقدل موتها والاستو بعدموتها وهمامة أن ففي الأول غرة فقط أه وقد نقلناه في الجنايات (مم قال) الثانية نفاس التوأمن من الاول ومارأته عقب الثاني لااه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) من ملك ولده من الزنافانه معتفى علمه ومن ملك أخته لاسه من الزنالم تعتق ] علمه ولوكانت أخته لامه من الزناعتة قو والفرق في غاية السان من ما ب الاستملاد

المتدسر وصمة فمعتق المدرمن الثلث الافي ثلاث لايصمح الرجوع عنه ويصمع عنه وتدسرا لكره صير لاوصبته ولاسطله الجنون ويبطل الوصية والملاث في الظهيرية اه وقد تقلناه في كاب الوسية (عمقال) التأقيت اله ودة لا يعدش الانسان المسا غالما تأسده عني في المدرر على المختبار فيكون مديرا مطلقا وني الاحارة مفسد الي نحوما ثتى سنة الافى النكاح فتأتمت فمفددا ه وقدد نقلنا وفي كاب النكاح وفي ا كتاب الاجارة (عمقال) المتكام علايه لم مناه يلزمه حكمه في الطلاق والعماق والنكاح والتدبير الافي مسائل البيع وانخلعء لي الصيح فلايلزمها المال والاحارة والحبة والابراء عن الدين كافي أحكا حالك انبة اله وقد نقلنا هذه المسائل فِي أَبُوابِهِا (ثَمْ قَالَ) المعتنى لا يُصمَ إقراره بِالرق قلت الافي مسئلة لوكان المعتنى أ مجهول النسب وأفر مالرق لرج ل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتماقه كافي اقرار التلخيص اه وقد عقاماه في كتاب الاقرار (عمقال) الولاء لا يحتمل الابطال قلت الافي مسائلة وهي المذكورة عانها بطل الولاء ماقراره والثانية لوارتدت العقيقة الوسيت فاعتقها السابي كان الولا اله ويطلل الولاءعن الاول كماني اقسرارا التلخيص ولواختلف المولى مع عدد في وجود الشرط فالقول المولى الافي مسائل كل أمة لهرةالاأمة خمازة الاأمة اشتريتها منزيد الاأمية أحجها المارحة أوالاأمية ثمافة هذه الأربعة قاذا أنكزت ذلك الوصف وإدعاه فالقول لما يخللف مااذا قال الاأمة بكراأولم أشترهامن فلان أولم أطأها المارحة أوالاخراسانية فالقولله وغمامه في المسان المكافى المديراذ اخرج من الثلث فانه لاسعاية عليه الااذا كان السيدسفيها وقدالته دبيرفانه يسعى في قعته مدمرا كافي الخانية من الحجر وفيما اذاقتل سمده كافى شرحنااه وقد نقلناه في المجماعات (ثمقال) المدبر في زمن سعائته كالمكاتب عنده فلاتقمل شهادته لمولاه كإفي البزازية من العترق في المرض وحناسه حناية المكاتب كافي الكافي وفرعت علمه لا يحوز نمكاحه مادام يسعى وعندهما حرّمديون في البكل اله وقد نقلنا هـ في المائل في أبوابه اوالله سيحانه وتعالى اعلم (يقول عاممه) وهذه هي المائل المجوعة المحقة بكتاب العتاق (قال المؤلف في القياعدة الاولى لا تواب الامالنية مانصه) وأما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعايدالمل محتهمن الكافر ولاعبادة لهفان نوى وجه الله سبعاله وتعالى كان عبادة مماياعليه وان أعتق بلانية مع ولا ثواب له اذا كان صريحا وأما

الكناية فلابدلهامن النية وان أعتق الصم أوللشيطان صموائم وان أعتق لاجل مخلوق صع وكان ما حالا ثواب له ولاائم وينبغي ان عصص الاعتاق المنم عااذا كان المعتق كافرا وأماالمسلم إذا أعتق له قاصدا تعظيمه كفركم ينه غي ال يكون الاعتاق لمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالعتني اه (ثمقال معددلك بنحوصفعة ) بخلاف الطلاق والعماق فانهما يقعان بالتلقين عن لأرعر فهمالان الرضاليس شرطهما وكذالوأ كره علمهما يقعان اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصدهافي الخامس في مان الاخلاص مانصه) وقدمناانه اذانوي الاعتاق رجل كان مباط اه (نم قال في التاسع فى محلها أى النية) محلها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقتها وهنا أصلان الاول لا يكفى التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هـ ذا الاصـ ل انه لواحمُّناف المسان والقلب فالمتبرع في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمن فلوسق لسانه الى لفظ المن الاقصدان وقد الدكفارة أوقصد الحاف على شئ فسمن لسانه الى غبره هذا في العن بالله سيمانه وتعالى وأمافي الطلاق والعمّاق فيقع قضاء لاديانة اه (مُمَقَال) وفي الخانية أنتر وقال قصدت به من عمل كذالم يصدق قضاءاه م نقل عن الخانية من العتق رجل قال عبد أهل الخ احراراً وقال عبيد أهل بغداد احرارولم ينوعسده وهومن أهل بغدداد أوقال كلعددلاهدل بلخ أوقالكل عداهدل بغداد حرّاً وقال كلعدفي الارض أوكل عدد في الدنياقال أبو يوسف لأرمتقءمده وقال مجد رمتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي بوسف أخدذ عظام ن يوسف و بقول محد أخذ شدّاد والفتوى على قول الى يوسف ولوقال كل عمد في هذه السكة حروعده في السكة أوقال كل عدد في المسعد الجامع حرفه وعلى هذا الخلاف ولوقال كاعمد في هذه الدارح وعده فم المتق عمده في قولهم ولوقال ولدآدم كلهمأ حرارلا يعتق عبده في قولهم اه (ثمقال) ويتفرع على هذا فروع لوقال لها باطالق وهواسمها ولم يقصدااطلاق قالوا لا يقع كاحر وهواسمه كا فى الحَآنية وفرق المحمو بى فى التنقيم بين العلاق فلايقع و بين العتق فيقع خلاف المشهور اه وقد نقلنا بعض هذه آلمسائل في كتاب الطلاق وكتاب الاعبان (ثم قال) وفي الكنزكل مملوك لى حرعتى عبيده القن وأمهات الاولادوم دبروه وفي شرحه الزيلعي لوقال أردت به الرجال دون النساء دين وكذالونوي غيرالمدبر

ولوقال نوبت السوددون الميض أوعكسه لايدين لان الاو ل شخصه صالعهام والثاني تخصيص الوصف ولاعموم لغيرا للفظ فلايعمل فيه نية التخصيص ولونوي النساء دون الرحال لم يدين اه (عمقال في الاصل الثاني من الماسع وهوانه لا بشترط معنية القلب التلفظ في جيرع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنبة بللابد من الملفظ الافي مسئلة في فاضيف ان رجل امرأ تان عرة و زيذب الخُ وقد نقامًا بقسته في كتاب الطلاق فراجعه (ثم قال في العاشر في شروط النبية مانصه) فرع عقب النهة مالمشيئة قدمنا اله ان كان ممايتعلق مالندات كالصوم والصلاة لمتملل وانكان ممايتعلق بالاقوال كالطلاق والمتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص العام بالنية مقسول ديانة لاقضاء وعندا تخصاف تصمح قضاءأ يضاالي انقال ولوقال كل مملوك أماركه فهوحروقال عندت مه الرحال دون النساء دين بخـ لاف مالوقال نو سالسودد ون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرحال والفرق بيناه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق اله (ثم قال) قروعلوكان اسمها طالق أوحرة فناداها ان قصدا الطلاق أوالعتق وقعُما أوالنداء فلاأ وأطلق فالمعتمد عدمه اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وعلى هذا الفرعلوقال كل مملوك خمازلي فهوحرفا دعاه عسدوأ نسكر المولى فالقول له واوقال كل مارية بكرفه عن حرة فادعت مارية انهابكر وأنكر المولى فالقول لها وتميام تغريعه في شرحناعلي السكنز في تعليق العالاق عند شرح قوله وان اختلف في وجود الشرط اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الي أقرب أوقاته مانصه) ولدس من فروعها مااذاتر و ج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولدا يحمل أن مكون عادثا مدالشراء أوقعله فلاشك عندناني كونهاأم ولدلامن جهة انه عادث أضيف الى أقرب أوقاته لانهالو ولدت قبل الثبراء ثم ملكها تصبرام ولدعندنا اه (وقال في قاءدة الاصل في الابضاع التحريم) ولذاقال في كشف الاسرارشر ح أُصول فحرالاسلام الاصل في النُّكاح الحظروا بيح لاضرورة اله فاذا تقما بل في المرأة حل وحرمة غالت الحرمة وله فالاليحوز التحرى في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيد من ماب التحرى ولوأن رجلاله أرسع جوارى أعتق واحدة منهن بعينها أثم نسيما فلم يدرأ يتهن أعتق لم يسعه ان يتحرى الوطء ولاالمم ع ولا يسع الحاكم

ن يخلى بينه و بينهن حتى يبين المعتقة من غيرها (ثمقال) فان يا عنى المسألة الاوني ثلاثامن المجواري في بجما كم مأن أجاز سعهن وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي العتقة ثم رجع المه يعض من ماع شرا أوهسة أومراث لا ينبغي ان بطأهالان القاضى قضى فسه بغديرهم ولاينتنى ان بطأش يشامنهن بالملك الاان تتزوحها فمنئذ لابأس لأنهاز وجته أوأمته ولامحوزالتحري في الفروج لانه يهوز في كل ماجاز للضرورة والفروج لاتحل مالضرورة 🛛 🖈 (ثمقال)ولوأعتق مارية من رقيقه ثم نسم الم بحزالقاضي التحرى ولا يقول للورثة أعتة وا أيتهن شأتم واالتيأ كبرظنكم انهاح ولكنه سألممفان زعواأن المتأعتق هذه بعينها اعتقها واستعلفهم هلي علهم في الماقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة احداهن وسعمن فيمايتي اه وقد نقلنا بقية هدنه العمارة في كتاب النكاح فراجعها (ثمقال) ونوأن قوما كان لكل واحدمنهم إحارية فاءتني أحدهم حاريته ولم يعرفوا المعتقة فالكل واحدمنهم ان يطأحاريته حتى يعلم أنها المعتقة بمينها وانكان أكبرراى أحدهم انه هوالذى أعتق فأحب الى أن لا يقرب عنى يستمقن ذلك ولوقر بالم يكن ذلك ما ولواشتراهن رجل واحدقدعلمذاك لميحلله أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولواشتراهن الاواحدة حلله وملئهن فان فعل ثم اشترى الساقية لمحلله وطءشي منهن ولابيعها حتى يعلم المعتقة منهن اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانعه ) ولوقال لامته اومنكوحته ان نكمتك فعملي الوطء فلوعقدء لي الامة بعداء تاقها أوعلى الزوحة بعد دامانتها لمصنث كافي كشف الاسرار اه وقد دنقلناه في كمات النكاح وكمات الطلاق (ثم قال) ونقض علمناالاصل المذكوراني أن قال وعن أضاف العتق اني يوم قدوم زيد فقدم لسلا عتق اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحاب التدسيرمانصه) ومنه مشروعية الكتابة ليتخلص العدد من دوام الرق لميافعه من العسرولم سطلها مالشروط الفاسدة إتوسعة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة من العث الراسع المرف الذي تعمل عليه الالفاظ انماه والمقارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا لاعبرة بالعرف الطارئ فلذااعة مرالعرف في المعاملات ولم يعتبر في المعلمة فيهم على عمومه ولا مخصصه العرف وفي آحرالمسوط اذاأرا دار حل أن يغب فحلفته

امرأته فقال كلحارية أشتريهافه عيحرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نيته ولا يقع علمه العتق قال الله تعالى ولد الجوارى المنشآت في البعر كالاعلام والمراد السفن فاذا أرادذاك عمات ندته لانهاظالمة في هذاالا متحلاف ونهدة المظلوم فعيا علف علمه معتبرة اه وقد نقلنا رشه هذه العمارة في الطلاق فراجعها ونقلنا بعضهافي كتاب الاعمان (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحملال والحرام غلب الحرام الحلالمانصه) ومنهاعدم جوازوط المجارية المشتركة اهرثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلوطلق زوجته وغيرها أوأعتق عبد وعدد غيره أوطلقها أربعانفذ فيماعلكه اه وقدنقلناه ذ. في كاب الطلاق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنها مسائل منها يصم عَمَاقِ الْجُلْدُونُ أُمَّهُ شِرَطُ ان تَلْدُهُ لا قُلْمُنْ سَمَّةً أَشْهُرُ الْهُ (ثُمَّ قَالَ) ومنها صحة ندبیره اه (ثمقال) ومنها نسوت نسبه اه أی بالدعوهٔ أی دعوته مافی بطن أمته كاأفاده في الشرح فراجعه (ثم قال) ومنه الوقال بعث عبدى من زيد فاعتقه فأنكر زيدعتق العبدولم يثنت المال ومنهالوقال بعته من نفسه فانكر العبدعتق بلاعوض أه (ثمقال) الرابعة يغتفر في التواسع ما لا يغتفر في غيرها الى أن قال ومنه قر لهما أعتقه أحده ما وهوم وسرفلوشرى المعتى نصدب الساكت لميجز ولايقكن الساحيحت من نقه ل ملكه الي أحه لكن لوأدي المعتق الضمان للساكت ملك نصيمه هم (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحدولم عتلف مقصوده مادخل أحده ما في الأ مانصه) ولوتكر رالوط بشبهة واحددة عان كانت شبهة ملك لمحب الامهروا حد لان الثانى صادف ملكه وان كانت شهة اشتماه و جب لكل وطء مهرلان كل وطعضادف ملك الغسر فالاول كوطء حارمة ابنه أومكاته والمنكوحة فاسدا ومن الثاني وطء أحدا أشريكمن المجارية المشتركة ولووطئ مكاتبة مشتركة مرارا اقعدفي نصيبه لهاو تعدد في نصيب شريكه والكللما ولايتعدد في انجارية تحقة كذافي الظهرية اله وقد نقلناذلك في كتاب النكاح أيضا (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهماله مانصه وعما فرعته عملي القاعدة قول الامام الاعظم من قال العبد والا كبرسنامنه هذا بني فانه أعله عتقا محازاءن هذاح وهماأهملاء وقال في المنارمن بحث الحروف من أو وقالااذا إ

قاللدايته وعده هذا حرأوهذاانه باطللانه اسملاحدهماغيرعين وذاك غيرمحل العتق وعنده هو كذلك الكنء لي احتمال التعمن حتى لزمه التعمن كافي مسئلة العددين والعمل الهتمل أولى من الاهدار فعل ماوضع كحقيقته تحازاع اعتمله وان استحالت حقمقته وهما منكران الاستعارة عنداستعالة الحكم اه قمداأو لانه لوقال لعبده ودابته أحدكما حرعتن بالاجماع كافي المحيط وبينا الفرق في شرح المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج بالضّمان مانصه) قال السموطي خرج عن هذا الاصل مستلة مالوأعتقت المرأة عدد افان ولاء مكون لانها ولوحني حنابة خطأ فالمقدل على عصدتها دونه وقد محى مشله في بعض المصمات بمقدل ولامرت اه وأمامنقول مشامخنافهاف كذلك قال في الهدامة وكذا الولاءلان المعتقة حتى مرثها هودون أخم االاأن جنابة المعتقء لي أخم الابه من قوم أسها وحناته كجنايتها اه وفدنقلناه في كتاب الجنايات (وقال في القاعدة الحادية عشرالسؤال معادفي الجواب) قال البزازي في فتا واه من آخرالو كالقوعن الثاني لوقال امرأة زيد ماالق أوعده حروعلمه المثهى الى بيت الله الحرام ان دخل هـ فده الدارفة الزيدنع كان حالفه ابكاه لان الجواب يتضمن اعادة مافي الهؤال ولوقال أخرت ذلك ولم يقل نحم فهولم محلف على شئ ولوقال أجزت ذلك على ان دخلت الدارأ وألزمته نفسى ان دخلت لزم وان دخل قمل الاحازة لا يقع شئالي آخره اه وقدنقامًا هذه العمارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لأينست الى ساكت قول مانصه ) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحادية والعشرون سكوت المولى عندولادة أمولده اقراريه اه (وقال في القياعيدة اكنامسة عشرمن استعمل بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) ومنهاماذكره العلجاوي في مشكل الاتماران المكاتب إذا كان له قدرة على الإداء فأخوه عنيه ا لمد ومله النظرالي سمدته لمعزله ذلك لانه منع واجباعليه لسقي مايحرم عليه اذا أداه نقله عنمه السمكي في شرح المناج وقال المقفر يج حسن لا يبعد من حهمة الفقه اه ولم نظهرلي كونها من فر وعها واغلهي من فروع ضدها وهوان من اخرالشي بعدد أواند فالمتأمل في الحكم فانه لم يذكر الاعدم الجوازف لم يعاقب بحرمان شي اه (ثمقال) وخرج عنما مسائل الارلى لوفتلت أم الولد سيدها عتقت ولمتحرم أىمن العتق مع انها استعمات قبل أوانه الثانية لوقتل المدرسمد

اعتقولكنه يسعىف جيم قيمته لانه لاوصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلا في كتاب الجنامات أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعدرة بالظن المدين خطاء مانمه) ولوخاطب امرأته بالطلاق ظانا أنهاأ جندية فمأن أنهاز وجته مطاقت وكذا في العتاق أه ونقلنا ذلك أيضافي كتاب العلاق (وقال في القماعدة الثامنة عشرذكر معضمالا يتحزى كذكر كلهمانصه) ونوبج عن القاعدة العتق عنداى حديفة فاذا أعتق بعض عده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يتعزى عند والكالم فيمالا بقعزى آه وقوله ولكن استدراك على قوله وخرجءن القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها المخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي من الفن الثالث مانصه) ولوقيل الكتامة وإدى المدل ثم أدّعي الاعتاق قبله تسمع و سترد اذامرهن اه وقد نقلنا بقسم في كاب الدعوى (عُمقال) فيه أينا وقالوا في ما الاستحقاق ولا مصرالتنا قض في الحرية والنسب والطلاق أه وقد نقلنا بقيته في كتاب القضاء (ثمقال) والناسي والعامد دفي المعين سوا وكذا في العلاق الي ان قال وكذا في العتاق أه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق أيضا (ثمقال وأقسامه أي انجهل على ماذكره الاصولون كافي المنار أربعة جهـ ل ماطل لأيصلم عددرا فيالاتنوه كجهدل الكافر بصفات الله سيمانه وتعالى وأحكام الأخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الماغى حتى يضمن مال المادل اذا أتلفه وجهل من خالف ماجتماده الكتاب والسنة والاجماع كمدع أمهات الاولاد اه وقدنقلناه ذه في انجهاد (ثمقال) والثالث انجهل في دارا تحرب من مسلم لم يهاجر واله يكون عذراو يلحق بهجه لالشفير ع وجه ل الامة بالاعتاق اله وقد نقلناه في كتاب الشفيعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوالولم تعليم الامة بأن لهما خيارالعتق لايبطل بسكوتها ولولم تعلم الصغيرة بخياراليلوغ بطل أه وقد نقانا هذه في النكاح (وقال في أحكام الصيبان مانمه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا حكافي مسائل ذكرنا هافي النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا هذه المسئلة في كتاب الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكر ان مانصه) واختلف المتصير فعاادا سكرمن الاشرعة المخذة من الحبوب والعسل والفتوى عسلي اله اذاسكرمن معرم فيقع طلاقه وعتاقه ولوزال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام انهان كان العلم أنه بنبج حين شرب يقع والالا اله روقد نقلنا هافي كتاب الطلاق (وقال

فى أحكام العبيدمانصه) ولا يلحق ولدهما مولاها الابدعوته ولوأ قر بوطئها اه (ثمقال) ودواؤه مريضاعلي مولاه بخلاف الحرولوزوجـــة اه ونقلنــاهــا في الذكاح أيضا وفي كتاب الطلاق (ثمقال) واعتماقه بإطل ونومعلقاء با علكه بعدعتقه اه (تمقال) ووطء احدى الامتين بيان لا-تق المبه بخلاف وطاحدى المرأتين لايكون بيانافي الطلاق المبهم أه وقسد نقلناهافي كتاب الطلاق (ثمقال) وعتقه موقوف على الحازة مولاء اله (وقال في بعث الاحكام الاربعة مانصه الاقتصار كإاذا أنشأ الطلاق أوالعتاق وله نظائرجة والانقلاب وهوانقلاب ماليس بعلة علة كااذاعاق الطلاق أوالعتاق شرط فعند وجود الشرط ينقلب ماليس بعلمة علمة اله وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في ا أحكام الخنثي مانصه) وان قال لامرأته انكان أول ولد تلدينه غلاما فأنت طالق أوقال كذلك لامته فأنت مرة فولدت خنثي مشكا الم تطلق ولا تعتق 🗚 وقد نقلناها في كتاب الطلاق (ثم قال) ولايدخل تحت قول المولى كل عدد لى حرا أوكل أمة لى حرة الاا داقاله ما فيعتق اله (ثم قال) وحاصله الله كالانثى في جميع الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولا يقع عَنَّى ومألاق علقاء لى ولادتها أني به ولايدخل تعت قوله كل أمة اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام المحارم مانصه) واختص الهرم بالنسب بأحكام منهاعتقه عدلي قريبه لومالكه ولايختص مالامد لوالفرع اه (تمقال) فابن العمالاخ من الرضاع لا يعتق ولاتعب نققته اه وقدنقلناه في الطلاق (ثمقال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لوادعى الاصل ولد حارية ابنه يثنث نسبه والجـد أب الاب كالاب عندعدمه ولوحكم العدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولدحارية أصله لم يصنح الابنصديق الاصل اه وقد نقلناذاك في كتاب النكاح أيضاوفي حكتاب الدعوى (مُقالَفا عُدة) يترتب على النسب اثناء شرحك ما توريث المال والولاء الم (وقال في أحكام غيروبة الحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغدل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به (وقال في أحكام العقود ما أصه) وحائزمن أحدامج انبين فقط الرهن الى ان قال والسكمانة حائرة من جانب العبد الازمة من عانب السيد اه (م قال تكميل) الباطل والعاسد عندناف العدادات مترادفان الحان قال وأماا الحكتابة فغرقوافيها بين الفاسد والساطل

فمعتق باداءالعدمن في فاسدها كالكتابة عدلي خرأ وخنزمر ولابعتق في باطلها كالكتابة على متة أودم كاذكر الزيلعي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأماوة وعالطلاق والعناق بهافقال في المزازية الكتابة من الصحيح والاحرس على اللانة أوجه الى ان قال ولو رتب على شئ ستسن عليه عمده كذا أوام أته كذا ان نوى صم والالا ولوكتب على الماءأ والهواء لم يقع سي به وان نوى اله وقد ذكرنا بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعه (وقال في محث القول في المك مانصه) الثانية عشراللك امالاعيين والمنفية معاوهوالغالب أوللمين فقط أوللنفعية فقط كالعمد الموصى عنفمته أمداو رقمته الوارث الى انقال ولوأعتقه المالك نفذوفهن قمته شتري بهاخادم الحان قال ولمأرحكم كتابته من المالك وينمغي ان تكون كاعتاقه لاتصع الابالتراضي وحكم اعتاقه عن الكهارة وينبغي أن لابحو زلامه عادم المنفعة للسالك اله وقد تقلّنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول فى الدين ما فصه ) فوالله الاولى ليس فى الشرعدين لا يكون الاحالا الارأس مال السلمالى انقال وأمايدل الكتابة فيصع عندنا حالا ومؤحلا اه وقد تقلنا بقسته في كمات المداينات (وقال في بعث ماءنع الدين وجو مه وما لاعنع ما فصه) الثامن ضمان سرامة الاعتاق لاعنعه لان الدين لاعنه عدينا آخر اه (وقال في عدالقول في عن المثل مانصه ) ومنها ضعان عتق العدد المسترك اذا أعتقه أحددهما وكان موسراوا ختسار الساكت تضمينه فالمعتبر القعة يوم الاعتاق كااعتبر حاله من البسار والاعسار فيه كاذ كره الزيلعي اه (وقال في بحث عن المثل مانصه) ومنها فيمة حارية الان اداأ حملها الات وادعاه والظاهر من كالمهمان الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهمان الملك يثدت شرطا للاستيلاد عندنا لاحكما اه وقد نقلنا ، في كتاب الحدود (وغال في بحث القول في مهر المثل مانسه) وفي الوطء بشمة الله بقد والملك سابقا كافي أمة ابنه اذاأ حملها فلامه رعلمه اه وقد نقلناء في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوطء ومالا يتعدد امافي النكاح الصحيح فحعله أبوحنيفة منقوعا على عددالوطئات تقديرا ولايتهدد كالايتعدد ديوطء الاب حارية ابنه اذالم تعمل وكذا يوطء السدمد مكاتدته وفي النكاح الفاسدو بتعددوط الان حارية أبيه أوالزوج حارية امراته وأفتى والدالصدرالشهيد مالممدد في الجارمة المشتركة اه وقد نقلنا ، في كتاب

النكاح (وقال في عث القول في الشرط والتعلق مانصه) فائدتان من ملك التنجيز ملك التعلمق الاالوكمل بالطلاق علك المنه مز ولاعلك التعلمق ومن لاعلك التنجيز لاعلك التعامق الااذاءاقه مالملك أوسسه الثانية العمدوالمكاتب لوقالأكل ملوك أملكه فهور بعدعتق صع بخلاف الصي وتمامه في المحامع الصدرسلمان من باب اليمين في ملك العمد والمكاتب اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بعث ما افترق فيه العتق والعالاق) يقع الطلاق بألفاظ العتق دون عكسمه وهوأ بغض الماحات الىالله تعالى دون نق ويكون مدعما في يمض الاحوال دون العتق اله وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق (ثم قال ما افترق فبــه العبق وانوقف) العبق يتبــل التعليق بخلاف الوقف ولارتد بالرديخلاف الوقف على معنن اله وقد نقاناه في كتاب الوقف (مُمقال ما افترق فمه المدروأم الولد ثلاثة عشركما في فروق الـكرابيسي) الا تضمن بالغصب وبالاعتاق والسع الفاسد ولا يحوز القضاء يسعها يخلافه وتعتقمن جميع المال وهومن الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لوكانت قنه وهوالنصف في رواية والمنثان فىأخرى والجيع فىأخرى وعليما العددة اذاأعتقت أومات السمدلاعلى المدرة ولواستولدأم ولدمشتر كةلا يقلك نصيب صاحبه بالضمان بخلاف المدرة وشدت نسب ولدها بالسكوت دون ولدالمدس ولاعلات الحربي بيعها ولهبيعه ولاتسعى لدين المولى بعدموته بخلافه ولايصح تدبيرها ويصح استبلاد المديرة ولواستولد جارية ولد . صع ولوصغرا ولو دبرعد ملااه وقد نقلنا مصه في كماب الغصب وكناب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ماافترق فيه البيع الفاسدوالصيم) يصم اعتاق المائع بعدقمض المشترى بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصيح ولوا مره المشترى باعتماقه عنه ففعل عتق على المائع بخد لافه في الصيح اه وقدنقاناه في كتاب الدوع (وقال في أواخرفن الفرق والجمع مانصه) قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم الى ان قال ونوج عن هدد القاعدة لوقال زوحيتي طبالق أوعسدي حرطلقت واحددة وعتق واحدد والتعبس المه ومقتضاه الطلاق الكل وعتق الجمع اه وقد نقلناه في كتما الطلاق (ثمقال) فائدة ادابطل الشئ بطل مافي ضمنه وهوم مني قولهم ادابطل المتخمن بالكسر مط للتضمن بالفتح الى ان قال وحرج عنها ماذ كرو. فى الميوع

الى ان قال وماذ كروه في المكاتب لوأبرأ والمولى عن بدل المكتابة فلم يقبل عنق وبقي البيدل معان الابراء متضم العتق وقديطل المتضمن الردولم يبطل مافى ضمنه من العتق اله (وقال في فن الإلغازمانصه) العتق أي عبد دعنق بلااعنا ق وصار مولامه لكاله فقل حربى دخل دارناه عمده بلاامان والعمد مسلم عتق واستولى على سيده ملكه ويستل بوجه آخرأى رجل صارتملو كالعيده وصارا لعيدوا أى زوجين مملوكين تولدمنهـما ولدح فقهـل الزوج عبدتزوج بالاذن أمة أييمه باذنه فالولدملك للاب وهوحرلانه ابنابسه أى رجل أعتق عمده وماعه وحازا فقلاذا ارتدالعمديع دعتقه فسياه سيده وباعهاه وقد نقلناه في كاب المسع (ثمقال) أى عمد علق عتقه على شرط ووجدولم يعتق فقل اذاقال اذا صليت ركعة فأنت وفصلاها ثم تكام ولوصلي ركعتين عتق والركعة لايدمن ضم أخرى الهالتكون حائرة وقد نقلنا وفي كتاب الصلاة (ثم قال) أي رجل أقر بعتق عبد ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال في فن الالغاز أيضامانصه) الكتابة أي والتدبير أي كتابة ينقفها غير المتعاقدين فقل إذا كان المكاتب مديونا فللغرماء نقضها أي مكاتب ومدير حاز بيعه فقلاذا كاتبه أودمره حرفى فدارا كحرب ثم أخرجه الى دارالاسلام أويلحقا بدارا تحرب مرتدين فيأسرهما المولى اه المأذون أى عمدلا شبت اذنه ما السكوت اذا رآه المولى بديع و بشترى فقل عدالقاضى اه (وقال فى فن الالغاز فى بعث البيسع)أى رجل ماع أماه وصم - الالله فقل رجل أذن لعده ان يتزوج حرة ففعل فولدت ابناومات فورتها ابنهافطالب الاسمالك اسمعهرامه فوكله الولى في بيرع أبيه واستيفاءا لمهرمن ثمنه ففعل جاز اه وقدنقلناه في كتاب النكاح (ثم ا قال في فن الحيل) العاشر في الاعتماق وتوابعه الحيلة للشريكين في تدبيرالعبد وكابته لهما ان يوكلا من يفعل ذلك بكلمة واحدة الحملة في عتق العمد في المرض بلاسعاية ان يبيعه من نفسه ويقيض المدلمنه فان لم يكن للعمد مال دفع المولى له ليقيض منه بحضرة الشهود واختلفوا في صحة اقراراً اولى بالقيض أعتقه ولم يشهد حتى مرص واذا أقراعت من الثلث والحيلة ان يقر بالعبد لرحل شمالرجل اذا أرادان يطأحارية ولاعتنع بيعهالوولدت مها لابنه الصغيرثم يتز وجها فاذا ولدت فالا ولادا وارولات كون أم ولد اه (وقال في فن الحمل من

محت الاعلان مانصه) حلفته امرأته مانكل حارية بشتر مهافهي حرة فقال نعمناو ما قرية اعتماصت نسه ولونوي بالحيارية السفينة صحت نسه اهروقد القاناه في كاسالاعمان (مُم قال) إن فعلت كذا فعمده مريد عهم يفعل مم سترده الحملة فى سع مدير بعنق عوت سمد مان يقول اذامت وأنت في ملكى فأنت ما وقد نقلنا وفي كتاب الاعمان (م قال في فن الحيل في بعث المسع والشراء) الحملة في بسع حارية بعتقها الشترى ان ، قول ان اشتريتها فه على حرقفاذا اشتراها عتقت وادا أرادالمشترى ان تخدمه زاد بعدموتي فتكون مديرة اه وقد فقلناه في كتاب السوع (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) تروج أمة على ان كل ولد تلد مرصم النه كاح والشرط ولواشتراها كذلك فسدلان التهاني مغسده الشرط لاالاول آه وقد نقلناه في كاب النه كاح (ثم قال في الفن المذكور كاب المتاق) لوأضافه الى فرجه عنق لاالى ذكر ولان الاول سريه عن الكل علاف الثاني ولوقال عتقائ على واحب لا يعتق بخلاف طلاقات على واجب لان الاول وصف مه دون الثاني اه وقد نقلنا ، في كاب الطلاق (مُمقال) ولوقال كل عداشتر مه فهو حرفاش تراه فاسدا عمصحالا ستق وفي النكاح تطلق لانحلال المهن في الاولى بالفاسد يخلاف الشاني اله وقد نقلنا ، في كتاب الطلاق (ثم قال) أعتق أحدعد نيه ثمقال لمأعن هذا يعتق الاتنو وكذافي الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لايتعمن الاستحرلان الممان واجب فمهما فكان تعيينا اقامة له اه وقد نقلناه في كَبَابِ الطَّلَاقُ وَفَى كَتَابِ الْأَقْرَارُ ﴿ وَقَالَ فَيَ الْفُنَا لَلْذَكُورُ فِي حِمَّ الْطَلَاقُ مَا نَصَّهُ ﴾ يقع الطلاق والعتاق والابراء والتديير والذكاح وان لم يعلم المعني بالتلقين يخ ـ لاف المدع والهمدة والاحارة والاقالة والفرق انتلك متعلقة بالالفاظ للا رضامخلاف الثانية اله وقدنقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا في الفن السادس في بعث الاعلان مانصه ) لدعامه مائة فقال ان أخد نها منك الموم درهم ادون درهم فعيدى حرفغر بتالشمس وقد قبض خسين لا عنت ولوقال ان أخذت منها اليوم درهمادون درهم يعنث والغرق ان شرط الحنث فى الاول قيض المائة فى الموم متفرقة ولم يوجد لان الماء كناية عنها وفي الثاني غمرط قبض المعض وقدوجد عدوحوان بعته بتسعة فساعيه بعشرة لامحنث ولوحلف لايشتر يه بتسعة فاشتراء بعشرة حنث والفرق ان البسع بتسعة لايثبت

اشت المع بعشرة والشراء بعشرة شدت ماشت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه في كتاب الاعمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب المكاتب الكماية الحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلميد عالمعدوم واغمامجو زمقر ونابالشرائط التي منهما الاجل بالنص أمااله كتابة فاعتآق معلق على الأداءاه وقد نقلناه في كتاب البيع (مُمَقَال) كاتب عبده على فيته فسدت ولوتز وجأمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسدما اشرط والنكاح والخام لاا ه وقد نقلناه في كتاب النكاح (نم قال) كانتيها واستشى جلها فسدت بخلاف الوصية لانها تبرع فلا تفضى الى المنازعة اله وقد نقلما ، في كتاب الوصية (ثم قال) المكانب أذامات عن غمر وفاء ولا ولديطلت المكتابة بلافضاء وقيل لأبد من القضاء بعزه ولوعن وفا الاتمطل ويعتق قميل الموت والفرق العاذامات عن وفاءأمكن الاداء فعيدلكالاداء يخلاف مااذا لمترك شدالان العيز سطلها اه (وقال أخوا الولف في التكملة الذكورة من كتاب الأكراه مانعه) ولوأ كره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولوأكره على الاقرار بهما لايقع اله وقدنقانها في كتأب الطلاق وذكرنا الفرق بدنهما ونقلماه أبضافى كتاب الاكراه (وفال المؤلف في كتاب الطلاق مانمه) الندا الزعلام فلايندت مدحكم الافي الطلاق بياطالق وفي العتق باحراه (ثم قال) وادا لملاعنه قلاينت في زياد الاحكام من الشهادة والزكاة والقماص والمناكحة والعتق على القريب اله (ثمقال) الصي لا يقع طلاقه الااذا أسلت فعرض عليه الاسلام عمزا فأبي الى ان قال ويؤهل له كمتق قريبه اه (عمقال) المعلق بالشرط لا يتعقد سديما للعال والمضاف ينعقد في الطلاق والعتاق والند ذرفاذا قال أنت مند مالم علك بيعم الدوم وملكه اذاقال اذا حافظ اه (ثمقال) القول له اذا اختلف افي وجود الشرط فمالم سلم منجهتها الافي مسائل اليان قال وفيما اذاعلق عتقه اطلاقها تمخرها وادعي أنها اختارت بعد المجلس وهي فيه كافي المكافي اه (ثم قال) اذاعلقه عالا بعلم الامنها كيمضها فالقول لهافي حقها وإذاعلق عتقه يمالا يعلم الامنه فالقول لهعلى الاعصع كقوله للعددان احتلت فأنت وفقيال احتلت وقع باخداره كافي الهيط وفرق بينهما في انحانية بامكان النظرالي نووج المني بخلاف الدم الخارج من الرحماه (شمقال وفي الايضاح قبيل الاعمان مانصه )استشناء الكل من الكل

بأطهل الحان فال وفي الابضاح فسدل الاعمان اذاقال غد لاماى حوان سالم ومزيع الابزيغاصم الاستثناء لانه فصلء لى سديل التفسير فانصرف الاستثناء إلى المفسر وقدادذ كرهماجلة ففه الاستثناء بخلاف مالوقال سالم عرويز يدخ حرالا بزيغا لانه أفرد كالامنهما بالذكرف كان هذا الاستثناء لكلمات كلم بعفلا يصعاه (وقال في كتاب الإيمان مانصه) بمن اللغولا، وأخذه فيهما الافي تلات الطلاق والعمّاق والنذر اله وقد نقانا ، في كاب الطلاق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالتعليق الانيمسائل ان معلق مافعـالىالقلوب أو يعلق بحــــــــــالشهرقيـدوات الاشهر أومالتطابق أويقول انأدت الي كذافأنت حروان عجزت فأنت رقمق اهروقد نقلنا بقبته في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحدود مانصه) على عتى عبد على زناه فادعى العمدوج ودالشرط حلف المولى فأن نكل عتق واختلفوافي كون العدقادفا كافي قضاء الولوانجية اله وقد نقلنا ، في كتاب المدعوى (وقال في الفن الثياني من أول كتاب السوع في عث أحكام انجل ما نصمه ) هو تا دع لامه فأحكام العتق والتدبير المطلق لاالقيد كافي الظهميرية والاستملاد والكتامة والحرية الاصلية والرق والملك سائر أسسايه وحق المالك القدديم يسرى المه ومن الاسترداد في البياع الفاسدوفي الدين فيماع مع أمه للدين اه (هم قال) وفي فتج القدر بعدماأ عنف الجل لايحوز بدع الام وتحوزه متها ولا تحوزه متها بعد تدسر الجَلَّ على الاصم كذا في البسوط اله وقد نقلناه في كتاب الهية (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادآم متصلاف لابباع ولايوهب الافى مسائل احدى عشرة يفردفها في الاعتماق والتدبير الخاه (مُقال) ولافرف في كون الجنين تبعالامه بين بني آدم والحبوانات فالولدمنها اصاحب الانق لالصاحب الذكر كذآفى كراهمة المزازمة ام وقد دنقانا وفي تتاب اللقطة (م قال) ويشبت نسبه اه قال الشارح أي الجل من ذي الفراش أوالسيد اله وقد نقانناه في كتاب الطلاق (وقال أيضافي كنال السوع في بحث العسرة لله في لا الالفاظ ما نصمه ) ولوقال أعتق عبدك عني أ بألف كان سَعَالِلهُ في ليكن ضعني اقتضاء في لا تراعى شروط مه واغما تراعى شروط المقتضى فلامدان مكون الآمرأ هلالاعتاق ولا يفسد بالف و رطل من خراه (ثمقال) ولوقال المهده ان أديث الى ألف افأنت حركان ادناله في التحارة وتعلق عَيْقه بالأداء نظر اللعني لا كتابة فاسدة اه وقد نقلناه في الادن والجحر (تمقال)

ولوقال احمد و دوت نفسك منك رأ لف كان اعتاقاعلى مال نظر اللعني اه (عمقال) وخرج عن هذا الاصل مماثل الى ان قال ولا يقم العنق بألفاظ الطلاق وأن نوى والطلاق والعتاق مراعى فيهما الالفاظ لاالمعنى نقط فلوقال لعمده ان أديت الى كذافي كيس أبيض فاداه في كيس أجرام بعتق ولووكاه بطلاف زوجته مغبزا فعلقه على كاش لم تطلق اه وقد نقلنا ، في كتاب الطلاق (م قال) تكرارالا يحاب سطل الاول الاف العتق على مال كذافي سع الذخيرة ١٨ (ثمقال) الحقوق المحردة لاعبوز الاعتساض عنهااليان قال وخرج عنهاحق القصاص وماف النكاح وحق الرق فانه يحوزالاه تسامل عنها كإذكر والزيلعي في الشفعة اله وقد نقلنا وفي كتاب الطلاق وكتاب الجنايات (تمقال) للبائع حق حبس المديع المقن اتحال الأفي مسائل في البرازية الواشترى العمد نفسه من مولاه أهم قال) اذا قبيس المشترى المسع بلااذن المسائمة قسل نقد الفن ثم تصرف نفض تصرفه الافي التسديد والاعتاق والاستملادوله أبطال الكتابة كافي المزازية اه (ثم قال) الستأمن بيم مديره ومكاتبه دون أمولده اه (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخيرعن الاصيل تأخيرعن الكفيل الااذاصالح الكاتب عن قتل العد عمال تم تكفله انسان تم عجز المكاتب نأخرت مطالسة المالح الى عنق الاصدل وله مطالمة الكفمل الات كذافي المخالمة اله وقد نقلناه في كتاب الحنايات وفي كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى عـ مر والاقى خسة ففي أربعة يتعدى الى كاف الناس فلا تسمع دعوى فمه يعدنه في انحر ية الاصلية والنسب وولاء العناقة والنكاح كافي الغناوي الصغرى أه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثمقال) وفي شرح الدرروالغرر لمنلاحسروفي باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية عكى المكافة حتى لاتسمع دعوى الملك من أحدد وكذا المتقوفروعه وأما الحكم في الماك المؤر خفعلى الكافة من التمار يخلاقه له معنى اذاقال زيد ليكرانك عدى ملكتك منذ خسة أعوام فقال بكراني كنت عدد شرملكني منذستة أعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفعت دعوى زيدهم قال عروليكرانك عيدى ملكتك منذسب فأعوام وانت ملكي الاك فبرهن عليه تقبل ويغميغ الخكيم يته ويعمل ملكالعمر و مدل عليه ان قاضيحان قال في أول البيوع من شرح الزيادات مسائل الماب على

قسمين أحدهماعتن في ملك مطلق وهو عنزلة حر مة الاصل والقضاء مه قضاء على كافة الناس والمالي القضاع المتن في الملك المؤرخ وهوقضا على كافعة الناس من وقت التياريخ ولا بكون قضا وقيه الم فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالبة عن هذه الفائدة إه وهاهنا فائدة أخرى هي انه لافرق في كونه على الكافة بن ان يكون بينه أو يقوله أناحرا ذالم يسميق منه اقرار مارق كاصرح مع في المحيط البرهاني اه وقد نقلما ، في كتاب البيوع (مُم قال) واذا اختلف التدادمان تحسالفا وتفاسح االافي مسئلة مااذا كان الميدع عبدا فافكل بمتقه على صدق دعوا وفلاتعالف ولافسخ ويلزم السع ولايمتن والهن على المشترى كما في الواقعات اله (وقال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) اختسلاف الشاهدين مانعمن فبولما ولابدمن التطابق لفطا ومعنى الافى مسائل الى ان قال السادسة شهددانه أعتقه بالعربسة والاتنر بالفارسية تغيل بخلاف الطلاق والاصوالقدول فهما اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثرقال) الشهادة اذا يطلت فى البعض بطلت فى السكل كافى شهادات العلهميرية الااذا كان عبد وبين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان علمهما بالعنق فانهسا تقدل في حق النصراني فقط كهافي العتماق منهما اه (نم قال) من سعى في نقض مأتم من جهتمه فسميه مردود علمه الافي موضعان الى ان قال وها حارية واستقولد ها الموهوب لع ثم ادعى الواهب انه كان ديرها أواستولدها ويرهن تقمل ويستردها والعقركذ افي بموع الخلاصة والبزازية وفي فتم القدر نقلاءن المشايخ التناقض لا يضرفي انجرية وفروعها اه وظاهرهان البائم اذا ادعى التدبير أوالاستملاد تعم فالهمة في كلام الفتارى مثال وفي دعوى النزازية سوحي بين دعوى السائم التدبير والاعتاق وذكرخلافافهما وزدت علمهمامسائل الاولى باعه ثم ادعى أنه كان عتقه الى أن قال الذالنة اشترى عبد اثم ادعى أن المائح كان أعتقه أهو قد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضا و الافي مسائل الهان قال أو بعدة بسع اصدب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقائله في كتاب البيع ( مُ قال) أو سمع أم الولد على الاعلم وقيل منفذ على الاصم ره وقد نقلناه في كناب البيع (نم قال) أوبا لقرعة في معتق البعض اله (ثم قال) تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحدا تخالص والوقف وعتق الامة وحريتها

الا صلية اه (م قال) تقبل الشهادة حسبة بلادعوى في طلاق المرأة وعتق الامة إلى ان قال وفي تدب مرا لامة الى ان قال ولا بقد ل في عنق العسديدون دعواه عند خلافالمما واختلفواعلى قوله في الحرية الاصلية والمعتمدلا اه (ثرقال) تقيل الشهادة حسيسة بلادعوى في علمانية مواضع مذكورة في منظومة اس وهمان الدعوى من غير من له امحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تحوزوا لشهادة حسبة للدعوى مائزة في هذه المواضع فليحفظ تمزدت سادسة من القنية فصارت أربعة موضَّعا وهي الشهادة على دعوى مولا فسيه اله (ثمَّ قال) واعلمان شاهد الامة وظاهرماني القندية انه في السكل وهي في الظهيرية والمتمية ألفت فيها رسالة أهم (ثم قال في كتاب الفضاء أيضا) ولاتحال بن المولى وعدد وقدل بموت عتقه الافي الاث مذكورة في منه المفتى اله (م قال) الشهادة يحرية المسديدون دعواه لاتقبل عندالامام الافي مسئلتن الاولى اذاشهدا محريته الإصلمة وأمه حمة تقمل لايعدمونها الثانمة شهدا بأنه أوصي له باعتاقه تقدل وان لم مدع العيدره ممافي آخر الهادية والاولى مفرعة على الضعمف فان الصيم عند ده اشتراط دعواه في العارضة والاصلسة كاقدّمناه ولا تسهم دعوى الاعتاق من غيرالعبد الافي مسئلة من ماب العبالف من الهيطماع عبدا ثم ادعى على الشترى الشراء أوالاعتاق وكان في يدالمائع تسمع فيهما وان كان في يدالمشرى تسمع في الشراء فقط ولا بشسترما لحمة دعوى الحرية الاصلية ذكراهم أمه ولااسم أسأمه تجوازأن يكون حرالاصه لوأمه رقنقة صرحيه في آخرالهمادية وخامع الفصولين وكذافي الشهادة محربة الإصل كإفي دعوى القنمة القضاء بعد صدوره صحيحالا سطل مانطال أحدالااذا أقرالمقضي له سطلانه فاله سطل الافي المقضى محريته اهم (ثم قال فيسه أيضا) الفضاء بالحربة قضاء على المكافة الااذاقضي بعتق من ملكه مؤرخ فانه بكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلاتسهم فيه دعوى ملك معده وتسمم قمله الماذ كومنالا خسروفي الدرر والغرراه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصه الحان قال وفي العلاق والعناق لاوعليه السان اهم وقد نقلنا. في كتاب العلاق (وقال في كتاب

لاقرارمانصه) المقرله اذا كذب المقراطل قراره الافي الأقرار ما تحرية والتسب وولاءالعناقة كافي شرح المجمع معالا بأنها لا تحتمل النقض (تمقال) والرق اله (ثَمَقَالَ)الاستَثَمَّعَارَاقُرَارِ بعدم الملكُ له على أحد القولين الااذا استأخرا لمولى عدد من نفسه لم مكن اقرارا بعربته كافي القنية الهروق في كتاب الإجارة سه أنضًا) من ملك الانشياء ملك الاخسيار كالوصى والمولى أاه وقال فسه أيضال المقراذاصارمكذباشرعا بطل اقراره الى أن قال وخوج عن انحاللامكون تسكذساله الاولى انالمشترى لوأ قرأن المائع أعتني العمدقمل وقدنقاناه فياليبوع (ثمقال) وعلى هذا لوأ قريحر مة عمد ثم اشتراه عَنْ عَلَيْهِ وَلا يرجع بِالْمُن الخِفراجِعِهِ (ثَمِقَالَ) وَكَذَالُوطِلْقَ أَواْعَتَقْ ثُمُ قَالَ كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال الجنون فان كان معهود اقدل والالا اه وقَرنقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) محهول النسب اذا أقر مالرق لانسان فصدقه المقرله صحوصارعده انكان قبل تأكدح بتمه بالقضاء امادهد قضماء القاضي علمه يحدكا ملأوما لقصاص في الاطراف لا يصعم اقراره بالرق بعد ذلك واذاصح ومولى عتقه أقربالرق ثمادعي الحربة لاتفسل الابهرهان كذافي البزازية وطأهر كِلامهمان القاضي لوقضي مكونه بملوكا ثم برهن على اندحوفانه يقدل لان القصاء مالملك يقدل المقص لعدم تعديه كافى المزازعة بخلاف مانوحكم بالنسب فاله لاتسمم دعوى أحدفه لغسراله كمومله ولابرهانه كمافي البزازية المأقدمناأن القصاء مالنس مما بتعدى الخ اله وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب اصلحمانصه) اذاأسعق الممالح عليه رجع الى الدعوى الااذا كان عمالا يقيل لنقض فانهر جمع بقمتمه كالقصاص والمتنق والنسكاح والخام اه (وقال في صحمًا ما الإكراه) بسعاله كرويخالف المسع الفاسد في أرسع بحور بالأحازة معلاف الفاسلا وماتقص تمرف الشترى منه وتعتبر القعة وقت الاعتاق دون القبض والثمن والمناه في يدالمكر مضمون في غيره كذا في أنجشي اله وقد بقلناه في كمّاب المدع (مُ قال فيه أيضا) اكره على الاعتماق فله تضمين المكره الااذاأ كره على شراءمن يعتق علمه بالهن أوبالقرابة اله (م قال فيه أيضا) اذا تصرف المشترى من المكروفانه يفهم تصرفه من حكتابة وأجارة الاالمدير والاستملاد والاعتاق اه وقد نقلنا مني كتاب السمع (وقال في حكتاب الوصايا) اذا أبرأ الومى من مال المتم ولمعب بعقد دملم وصح والاصم وضمن الافي مسئلة لوكاتب الوصى عبد دالمتم غ أبرأه من البدل لم يصم كافي الخسائية والمتولى على الوقف كالوصى كما في عامم الفصولين اله وقد نقاناً مني كتاب الوقف (وقال فيه أيضا ) المعتنى في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعاته فلوأعنى عدد فه فقتل مولاه خطأ فعامه قيمتان سعى فمهما واحدة الاعتباق فمه الكونه وصمة ولا وصدمة للقاتل والاخرى وهي الاقل من قمته ومن دمة المقتول معنا مته كالمكاتب اذاجتى خماأ ولوشهد فى زمن السعامة لم تقبل كافى شهادات الصغرى والمدريعد موت مولاه كالمعتق في زمان المرض فلوقتل في زمان سعا بته خطأ كان علمه الاقل وعنددهما الدية على عاقلته وهي من جنيا بات الجمع وصرح أيضافي الدكافي قسل القسامة مأن المدمر في زمن سعايته كالمكانب عنده وحرمد بون عندهما وكذالومات وترائم دبرالامال له غبره فقتل هذا المدبر رحلاخطأ فعلمه انسعي في قيمته لولى القتل عند وكالمكاتب وعندهم اعلمه الدية اله وعلى هذاليس للدبرة تزويج نفسه ازمن سعايتها لان المكاتمة لاتزوج نفسها وعندهمالها ذلك لا عُواحرة وقد أفتدت مه اه وقد نقلناه في كتاب الجنبا مات ونقلنا بعضه في كتاب النكاحاه (مُقال في كتاب الوصاماأيضا) الوصي اذاأبرأهاوجب بعقده صم ويضمن الااذا أبرأمن كاتسه عن مدل الكتابة وكذاالو كمل والأب اه وقد نقلنا ه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مانصه) وذكرالزيلي في آخر كان الولاء ان بنت المعتد في ترث المعتق في زمانها وكذاما فضل معدفرض أحددالز وحسن مردعلسه وكذاالمال يكون للمنت رضاعاوعزاه الى النهاية بناء على انه المس في زماننا بيت مال لانه ملايضه ونه موضعه (وقال فمه أيضا )واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر خومن أجزا محياة المورث وقال مشايخ بطزعند الموت وفائدة الخلاف فمالوقال الوارث نحارية مورثه ان مأت مولا فع فأنت حرة فعلى الأول تعتق لاعلى الثاني كذا في البتهة اه (عمال)

الجدم الافاحدى عشرة مسئلة الحان قال ولوأ عتى الاب حرولا ابنه الى موالمه دون الجد اه قال صاحب الاشاه

## \*(كَابِالا يمانايوالنذور)\*

المعرفة لاتدخه ل تحت النه كرة الاالمعرفة في الحزاء كما في اعدان الظهير مقيمة اللغولامؤاخذة فمهاالافى ثلاث الطلاق والعناق والنذر كذافي انخلاصة أه وقدنقلناه في كان الطلاق وكان العتق (ثمقائل) الامجوزة حميم المشترك الافي المن حلف لايكام مولاه ولداء لون واسفلون فايهم كلم حنث كافي المبسوط و بطلت الوصية للوالى والحالة هذه اه وقد نقلنا ه في كتاب الوصية (ثم قال) ولوو قف علمهم كذلك فه بي للفقراءاه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع للواحدالافي مسائل وقف على أولاده وليس له الاواحد يخلاف بنسه وقف على أقاربه المقمين فيهلد كذافل سق منهم الاواحد كمافي العمدة اهم وقد نقلنا دفي كتاب الوقف (عمقال) حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الاواحد حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحبوليس فيه الاواحد كافي الواقعات حلف لا يكلم الفقراء أوالمساكين أوالرحال حنث يواحد بخلاف رحالا حلف لايركب دواب فلان أولا للس أساله أولا تكام عسده ففعل شلائة حنث لا يكلم زوحات فالان وأصدقاءه واخوته لاحنث الامالكل والاطعمة والنساء والثمار مماحنث فمه مفعل المعض كما في الواقعات اله وقد دنقلناه في كتاب الوقف (ممقال) لا يعنث الحالف بفعل بعض المحلوق علمه الافي مسائل حلف لا بأكل هدا الطعام ولاعكن أكاه في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وف للنانا و يا احدهما كالم هولاالقوم أوكلام أهل بغداد على حرام فكام واحدا الكل من الواقعات الصغيرة امرأة فيحنث بمافي قوله اذاتز وحدام أوالافي مسائلة لاسترى امرأة لمعنت بالصغيرة الأعمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض فلوحلف لمغدسه الموم بألف فاشترى رغمفا بألف وغداه بدير ولوحلف لمعتقن عملو كاالموم بألف فاشترى مملوكا بألف لايساوم افاء تقدير الافي مسائل حلف لا شـ تريه بعشرة حنث بأحد عشر ولوحلف السائع لمصنث بهلان مراد المشترى مطلفة ومراد البائع مفردة ولواشترى أوماع بتسعة لمعنث لان المشترى مستنقص والبائع وان كان مسة تربداليكن لامعنث بالغرض بلامسمي وتمياميه في الجيامع في ماب المساومة حلف لامحلف حنث مالتعامق الافي مسائل أن معلق مأفعال القلوب أويعلق بجهئ الشهرفي ذوات الاشهرا وبالتطليق أويقول از أدستالي كذافأنت حروان عجزت فأنت رقمق أوان حضت حمضة أوعثمر بن حضة أوطلوع الشمس كافي الحامماه وقد نقلناه في كاب الطلاق والعتق (م قال) الحالف على عقد لاحنث الامآلا بحاب والقمول الافي تسع فانه محنث بالانحاب وحده الهمة والوصية والاقرار والامرا والاماحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة انتزوحت النساءأواشيتر مت العسد أوكلت الناس أوسي آدمأوأ كلت الطعام أوطعاما أوشر مت الشراب أوشراما بعنث تواحد للعنس ولوقال نساء أوعسدا فشلائه المحمع ولونوى انجنس في الكل صدق للعقمةة المتعلق سأخر والضاف يقمارن فلوقال لاحندمة أنت طالق قسلان أتزوجك شهر أوأطاق لا ينعقد ولوقال اذا تر و حدَّك فأنت طالق قمل ذلك شهر فتر وحها قسل شهر لا تعالق و مدد ، نطاق ا ه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) النية انما تعمل في اللفوظ وهي مسئلة انأكات ونوى طعمامادون طعام الااذاقال انخرجت ونوى السفرالمتنوع اهأ و فيما اذاحاف لا يتزوج ونوى حيشة أوعرسة المعرف لابدخل تحت المنكر قال اذادخل دارى هذه أحداً وكلم غلامي هذا أواني هذا أوأضاف الى غيره لابدخل المالك لتعريفه بخلاف النسمة ولولم بضف بدخل لتنكره الافي الاخراء كاليد والرأس وان لم يضف للا تصال الفعل يتم بفاعله مرة و بمحله أخرى فال ان شمته في المحدأورمت المه فشرط حنثه محكون الفاعل فيه وان ضربته أوجر-تهأوقتلته أورميته كون المحلفيه الشرط متي اعترض على الشرط يقدم المؤخر العلق بشرطين ينزل عندآخرهما وبأحدهما عندالاول والضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع ينقسم وبالمفردلا وصف الشرط كالشرط الخبرالصدق وغبره الاان يصله مالماء وكذا الكتابة والعلروالمشارة على الصدق في الظرفسة وتحمل شرطاللتعذر صفة المالكية تزول بزوال ماكه وكونه مشتريالا الاول اسم الفردسايق والوسط فردين عددين متساويين والا تنوفرد لاحق أوفي النفي تعم وفي الاثمات تخص والوصف المعتاد معتبر في الغائب لافي العبن اضافة ماعتدالى زمن لاستغراقه بخلاف غبره الوقت الموصوف معرف لاشرط والله

سيمانه ونعالى أعلماه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الا عمان (قال المؤلف في القماعدة الاولى لا تواب الامالية مانصه ولا يصم اقتداءامام الابنمة وتصع الامامة بدونها ولوحلف لا يؤم أحدافا فتدى بدانسان مج الاقتداء ولاعنت خلافا للكرخي وأي حفص الكميد بركافي المنابة الااذا صلى خلفه نساء فان اقتداءهن به بلانية الإمامة غيرصيع واستثنى بعضهم الجمعة والعيد دبن وصحع قال في الخيانية معنث قضاء لاديا نه الااذا أشهد قبل الشروع فلامحنث قضاء وكذالوأم الناس هذا الحالف في انجمعة صحت وحنث قضاء ولا محنثأصلااذا أمهم فيصلاة انجنبازة وسجدة التلاوة ولوحلف ان لادؤم فلانا فأمالناس ناوىاان لايؤمه ويؤم غبره فاقتدى يه فدلان حنث وان لم يعظيه اه وتقدم بقيته في كماب الملاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحياته وتعالى فلايتوقف علما فتنعقد اذاحاف عامدا أوساهم أأرمخ طئاأ ومكرها وكذااذا فعل المحلوف علمه محكدلك وأمانة تخصص العام في المن فقدولة ديائة اتفاقا وقضاء عندائخصاف والفتوى عبلي قوله انكان الحسالف مظلوما كملذ للث اختلفواهل الاعتمارلنمة الحالف أولنمة المستعلف والفتوى على اعتمار نمة الحالف ان كأن مظلومالاان كانظالما كافي الولوالجمة والخلاصية اه (تمقال في القاعدة الثانية الامورعقاصدها في التاسع في عالها ما نصه ﴿ أَيِ النَّهُ عَلَيْهَا الْقَلْبِ فِي كُلِّ موضع وهناأصلان الاول لايكفي التلفظ باللسان دونه الى انقال ومن فروع هذا الاصل أنه لواختلف اللسان والقاب فالمعتبر عافى القلب وخرج عن هذا الاصل المهن فلوسن لسانه الحافظ المهن بلاقصدانعقدت للكفارة أوقصدا كملف على شئ فسمق لسانه الى غمره هذافي المن مالله تعالى وأمافي الطلاق والمتاق فمقح قضاءلاد بانةاه وقد حكى في المسط أن بهض الوعاظ طاب من الحاضر من شماً فليعطوه فقال متغيرامنهم طافتكم الاناوكانت زوجته فيهم وهولا يعلم فأفتى امام الحرمسن يوقو ع الطلاق الى ان قال والا ولى تخر عها عدلى مسئلة الهدين لوحلف لا يكام زيداف لمعلى جماعة هوفهم قالوا حنث وان نواهم دونه دين ديانة لاقضاء اله فمندعدمنية الواعظ بقع الطلاق علمه فان في مسئلة الحن لافر ق بين كونه يعلم ان زيدافيهم أولا اله (عُمقال) وفي الكنزكل مملوك في حرعتق عبيده القن وأمهات الاولادومدس وه وفي شرحه للزيلعي ولوقال أردت به الرحال

دون النساعدين وكذالونوى غيرالمدمر وإوقال نويت السوددون السضأ وعكسه لامد ت لان الاول تخصم العام والثاني تخصيص الوصف ولاعوم لغسر اللفظ فلا يعل فيه نمة الغنصمص ولونوي النسا دون الرحال لم بدين وفي المكنزان لدست أواً كلت اوشر بت ونوى معمنالم بصدق أصلاولو زادنو باأوطعاما أوشرابادين وفي المحمط لونوى جمع الاطعممة في لاياً كل طعاما وجمع مماه العالم في لا شرب شهراما بصدق قضاء آه وفي المكشف الكبير بصدق دبانة لاقضاء وقبل قضاء أبضاً أه وقد نقلذا بعض هذه المسائل في كاب الطلاق وكاب العتى (ثمقال في الاصدل الثاني من المناسع وهوانه لايشترط معنية القلب الملفظ في جميع العدادات مانسه) وخرج عن الاصل مسائل منها النَّذر لا يكفي في العباله النه ال لامدمن التلفظ مه مرحوامه في ماب الاعتمال الهم (ثمقال في العاشر في شروط النية الأول الاسلام مانصه) ولم تصمح الكفارة من كافر فلاتنه قد عمنه الهم لااعان لمم وقوله تعالى وان نكثوا عامم أى الصورية اه (ثمقال قاعدة في الأيمان) تعنصيص العام بالندة مقمول دباغة لاقضا وعندالخصاف تصع قضاه أبضافلوقال كل امرأة أتزوجها فهسي طالق ثم قال نويت من بلدة كذالم يصم في ظاهر المذهب خلافا للغصاف وكذامن غصب دراهما اسان فلما حافه الخمم عام انوى خاصا ومافاله انخصاف مخاصلان حافه ظالموالفتري على ظاهرالمذهب فني وقع في يد الظلة وأخذه ولالخصاف فلارأس مه كذافي الولوائجية ولوقال كل ملوك الملكه فهوحر وقال عندت به الرحال دون النساء دين بخلاف مالوقال نويت الدوددون المهض أومالعكس لم مصدق دمانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرحال والغرق بيناه في الشرح من الم ن في الطلاق والعتاق وأماتهم الخاص بالنية فلم أرواني الاتن (قاعدة فهما أيضا) العن على تسة الحالف ان كان مظلوما وعلى سة المستحلف أن كان ظالما كأفي الخلاصة (قاعدة فيراأيضا) الاهان منية على الألفاظ لاعلى راص فلواغتاظ من انسان فلف أنه لا شترى له شداً الفاس فاشترى له عائة درهم لم صنت ولوحاف لا يد معه بعشرة فداعه بأحد عشراً وبتسعة لمعنث معان غرصه الزمادة لكن لاحنث بلالفظ ولوحلف لايشتريه بعشرة فاشتراه بأحدعتمر حنث وعمامه في تلخيص الجمامع وشرحه الفارسياه (وقال في آخرالقاعدة الثانية مانمه خاتمة تحرى قاعدة الامور بقامدها في علم العربية أيضافاول

مااعتسرواذاك فيالكلام فقال سيبويه والجهو رماشتراط القصدفيه فلاسمي كالرمامانطقيه النائم والساهى ومايحكمه الحموانات المعلمة وخالف بمضهم فلم شنرما وسمى كل ذاك كلاما واختاره أبوحيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف لانكامه فكامه فالماعث وفي معض روامات المسوط شرطان بوقظه وعليه مشامخنا لانهاذالم ستنبه كان كالذانا داه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوبه كذافي المداية فأكماصلانه وداختلف التصيير فهما كابدنهاه في الشرح ولمأرالاً نحكم ماأذا كله مغمى علمه أومجنونا أوسكران اهم (وقال في قاعدة ما تدت سقين لا يرتفع الابيقين مثله مانصه) وهنا فروع لم أرها الاتن الحدان قال الخمامس شك في المذورهل هوصلاء أوصام أوعتى أوصدقة وبدعى أن الزمه كفارة عدن أخذامن قولهم لوقال لله عدني تذرف عليه كفارة عدن لان الشك فيالمنذوركعدم تسجمته السادس شكاهل حلف بالله تعانى أوبالطلاق أوالعتنق تمرأيت المسألة في الرازية قدمل الاعمان حلف وتسي المعائلة تعالى أو بالطلاق أوبالعثياق فخلفه بأطل اهروفي التفهة إذاكان بعرف انه حلف معلقه الالشرط ويعرف الشرط وهودخول الدارونحوه الاانه لامدرى انه كان بالله سعنانه وتعالى أمكان الطلاق فلو وجدا اشرط ماذاعب علمه قال عدمل على المن ما لله تعالى ان كان الحالف مسلما قمل له قال أعلم ان على المسانا كثيرة غيراً في لاأعرف عددها ماذا نصنع قال محمل على الاقل حكم وأما الاحتماط فلانها مدله (وقال في قاءدة الاصل في الكلام الحقيقة مانسه) ومنها حلف لا يسع أولا يشترى أولا يؤجراولا ستأجرا ولانصالح عن مال أولا يقاسم أولا يضاصم أولا يضربولد لمعنث الالالماشرة ولاعنث بالتوكمل لانها الحقمقة وهومع مازا لاأن يكون مداله لأساشرذاك بالفعل كالفاضي والامر فحمنش فحضت بهما وان كان ساشره مرة وتوكل فمه أخرى فانه يعتبرالاغلب قال في الكنزيعد وما يحنث جهما النكاح والطلاق والخلع والعتق والكالة والصلح عن دم العدوا لهمة والصدقة والقرص والاستقراض ومرب العددوالذبح والمناء والخماطة والايداع والاستداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدن وقيضه والنفقة قوالكسوة والجل اه والافعال والمقودفي الابميان هل تختص بالصحيح أوتتنا ول الفاسد فقالوا الاذن فى النكاح والسع والتوكيل بالسع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناوله

والمهنء لي النكاح انكانت على الماضي تناولته وانكانت على المستقل لا والمين على الصلاة كالمين على النكاح وكذاعلى الجوالصوم كافي الفهرية وكذاعلى المدع كافي المحيط ولوحاف لأيملي اليوم لايتقددا الصير قياساو يتقيد مداستحسانا ومثله لا يتزوج الموم كمافي المحمطاه (ثمقال) ومنها حلف لا بأكل من هذه الشاة حنث بلحمه الانه الحقمة في قدون لمنه اونقاحها بخلاف ما اذاحلف لارأ كل من هذه الخلة عنت عرها وطلعهالاعا المل مصنعة عادنة كالدس وان لركن لهاغر حنث عاأ كله عااشتراه بفنها ومنها حلف لايأ كل من هذه الحنطية فانه محنث بأكل عنها اللامكان ولامعنث بأكل خيزها ومنها حلف لا مشرب من دجلة حنث مال كرع لانه الحقيقة ولا عنت ما اشرب بدره أومانا مخلاف من ماء دجلة أه (وقال في قاء دة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقص علينا الاصدل الذكور مالمستأمن على أينائه لدخول الحفدة وعن حلف لانضع قدمه فى دار زيد محنث الدخول مطلقا وعن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم الملا عتق وءن لا سكن دارز مدعت النسمة الملك وغره و مأن أما حدمة ومجدا قالا فيمن قال لله على صوم رجب ناو بالليمين الدندرويين وأجب بأن الامان لحقن الدم المحتاط فيعدفا نتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم محياز عن المدخول فعم واليوم اذا قرن بفعل لاعتدكان الطاق الوقت كقوله تعالى ومن بولهم بومئذ دبره وللنها وإذاامتد لكونه معيارا والقدوم غرمة ذفاعتبر مطاق الوقت واضافة الدارنسية السكني وهيعامة والذذرمية فادمن الصبغة والمنزمن المودع فان اعداب الماح بمدين كقريمه بالنصومع الاحتسلاف لاجه كذافي المدائع ومن هذا الاصل لوحاف لا يصلى صدارة فأنه لاحنث الامركعت سلانها الحقيقة يخلاف لارصل فاندلاحنث حتى مقددها بسجيدة لانه مكون آتماعهم عالاركان وهل محنث بوضع المجههة اويالرفع قولان هنامن غدرتر جيمو ينبغي ترجيم الثاني كمار يحوهف الصلاة ولوحاف لا يصلى الظهرلم عنث الامالاريع ولوحاف لا يصابه جماعة لم عنث ما دراك ركعة واختلف فيما اذا أدرك الا كثر اله (وقال فى القاعدة الرابعة المشقة تحلب التدسير مانصه) ومن التعفيف حواز العقود الى ان قال ومنه معمر وعسة الكفارة في الظهار والمن تسسراع لى المكافين وكذا التخيير في كفارة المن لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشروعية

التخمر في نذرمعلق مشرطالا مرادكونه بين كفارة العين والوفاء بالمنذور على ماعليه الفتوى والسه رجيع الامام قبل موته بسبعة أمام اه (وقال ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها) ولذاقال في أعلن الظهيرية ان العمن الكاذبة لاتماح الضرورة وانماسام التعريض اه يعنى لاندفاعهاأى الضرورة بالتعريض اهروقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى واتحالف وكذا الاقارم تننى علمه أى العرف الافتمايذ كروساتي في مسائل الاعمان اه \* (ثمقال فصل في تعارض العرف مع الشرع) \* فاذا تعارضا قدم عرف الاستعال خصوصافى الاثمان فاذاحلف لاعلس على الفراش أوعلى الدساط أولاستضي بالسراج لمعنث بجلوسه على الارض ولابالاستضاءة بالشمس وأغاسماه الله سعانه ونعماني فراشا وبساطا والشمس سراحا ولوحاف لايأ كل محمالم يحنث بأكل يحم المهمان واغماسهماهالله سعمامه وذمالي مجما في القررآن ولوحاف لاسرك دامة فرك كافرالم محتشوان ممامالله عزوج لدائة ولوحلف لاعماس تقت سقف فجاس تحت السماء لا يحنث وان سماه الله تعالى سقفا الافي مسائل فمقدم الشرع على العرف الاولى لوحلف لا يصلى لم معنث يصد لاذا تحذازة كافي عامدة الكتب الثنانية لوحلف لايصوم ليحنث عطاق الامساك واتما يحنث بصوم ساعة بعد العجر بنيسة من أهله الثالثية حلف لا ينسكم فلانة يحنث بالعقد دلانه السكاح الشائع شرعالابالوطء كافي كشف الاسرار بخلاف لاينكر وجته فانه الوط أه وقدنقلنا في كتاب النكاح (تمقال) الرابعة لوقال لهما أن رأت الهلال فأنت طالق فعلت به من غير رؤية يذبغي ان يقع لكون الشارع استعمل الرؤرة فيه بمنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموالرؤيته اه (غمقال) وهنافرعان مخرّمان لمأرهما الآن صريحا أحدهما حلف لامأكل تجالا محنث بأكل المته الثماني حلف لابطأ لايحنث بوط الدبر اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (مُقال) وأمالوحلف لايشربماء فشربماء مخلوطا بغره فالعررة الغالب كاصرحواً به في الرضاع \* (فصل في تعارض العرف مع اللغة) \* صرح الزرامي وغيره بأن الأعمان مبنية على العرف لاعلى الحقائق اللغوية وعلم افروع منهالوحاف لارأ كل الخبز حنث عما يعتاده أهل ملده ففي القاهرة لاحين الاحتمزا البروفي طبرستان بنصرف الى خبرالارز وفي زبيد الى خبرالذرة والدخن ولوأكل

الحالف خلاف ماعندهم من الخبرلم عنث ولاعنث الكرالقطائف الامالية ومنهاالشواء والطبيخ على اللحم فلاتحنث بالساذنج ان والجزرالشوى ولاتعنث مالمزورة في الطبيخ ولامالار والمطموخ المعن بخلاف المطموخ بالدهن ولايقلمة بايسة ومنهاالأأس ماساع في مصرف لاعنث الارأس الغن ومنها حلف لايدخل بيتافدخل سعة أوكنيسة أو بيت ناراوالكعمة لمعنث (شديه) خرج عن يناء الأعمان على العرف مسائل الاولى حلف لاما كل محاحنت بأكل تحم المخنزىر والآدمى على مافى المكنز والكن الفتوى على خلافه وجواب الزبلعي بأنه عرف عملي فلايصلم مقدد المخلاف العرف اللفظي فقدردوفي فتم القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تقرك بدلالة العادة اذليس العادة الاعرفاعليا اله الشانية حلف لامركب حدوانا حنث مالركوب على انسان لتذاول اللفظ والعرف العدملي وهوانه لأمرك عادة فلايصلح مقدداذ كروالز العي بخلاف لامرك دالة كاقدمناه وقداستمرعلى مامهده وقدعلت ردها كن لمعداس الممام عن هذا الفرع الثالثة لوحلف لايهدم بنتاحنث بهدم بدت العنكموت مخلاف لامدخل متاوفرق آلزيلعي بينهما بامكان الممل يحقمقته في الهدم يخلاف الدخول ولوصم هذا المسلك لم يصح بناء الاعمان على العرف الاعند تعذر العمل محقيقته الافوية الرابعة حلف لا مأكل مجسا حنث مأكل السكمة دوالسكرش على مافي السكنزمع العالا يسمى مجاعرفا ولذاقال في الحمط انه أغماه مناعنت على عادة أهل الكوفة وأماني عرفنا فلا محنث لانه لا بعد ليحسا اهم وهو حسن جدًّا ومن هنا وأمثاله علمان العجبي بعتـ بر عرفه قطعاومن هناقال الزيلعي في قول الكنزوالوا قف على السطع داخل ان المختارأن لا يحنث في العجم لانه لا يسمى داخلاعندهم اله (ثمقال) في المعث الراسع العرف الذى تحمل على ما لا لفاظافها هوالمقارن والسابق دون المثأم ولدا قالوالاعبرة بالعرف الطارئ فلذا اعتب برالعرف في المعاملات ولم يعتب في التعليق فيبقى عدلي عمومه ولا بخصصه العرف وفي آخرالمسوط اذاأرا دالرجل أن يغسب فحلفته امرأته فقال كلحارية أشتريها فهي حرةوهو سني كلسفينة حارية علت نيته ولايقع علمه العتق قال الله سيصانه ونعيالي وله الجوارا لمنشأت في اليحر كالاعلام وأآمرادا لسفن فاذا أراد ذلك عمات نبته لانها ظالمة في هـ ذا الاستحلاف ونية المظلوم فيما محلف علمه معتبرة اه وقد نقلناه في كاب المتق (ثمقال)

وكذا فالوافى الاعمان لوحلفه والى بلدة ليعلنه بكل داعرد خل الملدة بطلت الجمين بعزل الوالى فلايحنث اذالم يعمل الوالى الثماني ولم أرالا تنحيكم ما اذاحلف متى رأى منكرارفعه الى القاضي هل يتعين القاضي حالة اليمن اله (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهم الهمتي أمكن فان لمعكن أحمل ولذا اتفق أصاباني الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعدّرة فانه بصارالي المجاز فلوحلف لاياً كل من هـ في النفيلة أومن هذا الدقيق حنث في الأول بأ كل ما يخرج منها وبفنهااناع واشترى مهمأ كولا وفيالثانى عايتحذمنه كاثخنز ولوأ كلءمن التحرة أوالدَّق في معنت على الصيم والمحتور شرعاً أوعرفا كالمتعذر اله (ثم قال في تنديمه يدخل في همة والقاعدة قولهم التأسيس خير من التأكميد فا ذا دلارا للفظ بدنهما تعبن الجل على التأسيس مانصه) وفي الحلاصة اذا حلف على أمر لا يفعله تم فيذَّلكُ المجالس أوفى محاس آخرأن لا يقع له أمدامٌ فعالم ان نوى عمد والتشديد أولم سوفعليه كفارة عينين وان نوى بالثاني الاول فعلسه كفارة واحدة وفي التحريد عن أبي حنيفة رجمه الله تعالى اذا حلف بأعمان فعلمه لكا عمن كفارة يمن والمجاس والمجالس فمهسواء ولوقال عنيت بالثاني الاول فم يستقم ذلك فالمن بالله تعمالي ولوحلف بحجمة أرعرة يستقيم وفي الاصل أيضا لوقال هو مودي هواصراني ان فعل كذا بمن واحدة ولوقال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعدل كذافه ماعمنيان وفي النوازل رحدل قال لا تنووا مله لاأ كله وماوالله لاأ كله شهراوالله لاأ كله سنة ان كله معدساعة فعلمه كفارة ثلاثة أعان وانكله بمدالغدفعاله عمنان وانكله بعدشهر فعلمه عمن واحدة وانكله ىمدسنة فلاشئ عليه اله مافي الخلاصية اله (قال في القاعدة الحادية عشر اسؤال معادفي الجواب مانصه) قال المزازى في فتا واهمن آخرالو كاله وعن الثاني لوقال امرأة زيدطالق رعدده حروعالمه الماسي الى بدت الله المحرام ان دخل هـذه ادارفقال زيدنعمكان عالفا بكاهلان الجواب يتضعن اعادة مافى السؤال ولوقال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهولم يحلف على شئ ولوقال أحزت ذلك على ان دخلت الدار أوالزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاحارة لا يقع شي الخ اه وقد نقلنا دلك في كماب الطلاق (عمقال) ومن كماب الاعمان قال فعات كذا أمس فقال نم فقال السائل والله اقد فملتم افقال نعم فهو حالف اهر وقال في القاعدة

المانية عشرلا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونوج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الرابعـــة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوهــافسكـنت-منت اه ونقلنا هافي كتاب النكاح أيضا (ثمقال) السأبعة عشرلوحاف المولى لا يأذن له فسكت حنث في ظاهر الروامة اه وقوله فسكت أي حين رآ ويسع ويشتري كافى شرحها وقـدنقلناهافى كتاب المأذون أيضـا (ثمقال) التاسـعة عشر أن يحرب فسكت اله (ثمقال) الثلانون سكوت الحالف لا يستخدم مملوكماذاخدمه بلاأمره ولم ينهده حنث اله (وقال في الفن الثالث في أحدكام الناسي مانسه) والناسي والعامد في اليين سواءوكذا في الطلاق اه وقـدنقانــا بقـــة ذلك في كتاب الطلاق وفي كتاب الحجأيضــا (ثمقال) وممــا فرقوا فيمه بين العملم والمجهمل لوقال ان لمأقتمل فلاناف كذاوه ومت أن عمله حنث والالا تكذا في الكنز اه (نم قال في أحد كام الصيبان مانصه) ولا تنعقد عينسه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حدالسكران فقل مزلا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبدقال الامام الاعظم وقب ل من في كالرم ما خد الاط وهذبان وهوقوله ما وبه أخذ كثير من المشايخ تمرفي القدر المسكرفي حق الحرمة ماقالاه احتماطا في المحرمات والخملاف في الحد والفتوى على قولهمافي انتقاض الطهارة بهوفي عمنه الهلايسكر كإبيناه في شرح المكنز اه وقد نقلناه في كاب الطهارة (وقال في أحكام العسدمانصه) ويكون رهنا ونذرا اه (وقال في أحكام النقد ومايتعس فسه ومالا يتعس مانصه) ولايتمين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وقد نقلنا في كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالمستبقط في بعض الماثل مانصه) العشرون رحل حلف ان لأ يكام فلانا في الحالف الى الحاوف عليه وهونام وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يجنث والاصمانه يجنث اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وفي القنية كتبت أن ماالق ثمقا التازوجها اقرأ على فقرأ إ لاتطلق مالم يقصد خطاجها إه وقد سئلت عن رجل كتاعانام قاللانو اقرأهاعلى فقرأهاهل تلزمه فأجبت بانهالا تلزمه اذا كانت بط لاق حيث لم يقصدوان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والذاهل كالعامداه (وقد

نقاناذاك في كاب الطلاق (وقال في أحكام الاشارة في قاعدة اذا اجمعت الاشارة والعمارة مانصه) وأمافي بإب الأعمان فقالوالوحاف لا يكام هدا المسي أوهدذا الشاب فكامه بعدماشاخ حنث ولوحلف لايا كل محمهذا الجل وأكل بعدماصاركشا حنثلان الاول وصف الصاوانكان داميا لليمين لكنه منهي عنه شرعا وفى الثاني وصف الصغرليس بداع المافان الممتنع عنه أكثر امتناعا عن محم الكيش ولوحلف لا يكلم عبد فلان هذا أوامرأته هذه أوصد يقه هذا فزالت الاضافة فمكامه لمعنث في العسدوحنث في المرأة والصديق ولوحلف لا كلم صاحب هـ ذا العلمان فساعه ثم كله حنث اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الثانية عشر الملك اماللعين والمنفعة معاوه والغالب أوللعن فقط أوللنفعة فقط كالعدد الموصى منفعته أبدأور قبتسه للوارث الحان قال ولمأرحكم كتابته مزالمالك اليان قالوحكما عناقمه عن المكفارة وينسغي ان لاحوز لانه عادم المنفعة للسالك اله وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصا ما (وقال في بحث ما عنع الدين وجويه ومالا عنع مانصه) الرابع الكفارة واحتلف في منعه وجوبه أوالصيم المه ينعه بالمال كماني شرحنا على المنسارمن بحث الامر أهم وقد نقلنها وفي الصوم وفي كاب الطلاق (وقال في بعث ما شدت في ذمه المدسر ومالا شدت ما نصه) وما يخير فمه بن الصوم وغيره فلافرق فيه بن الغنى والفقير بجزاء الصمد الى أن قال وكفارة اليمين ١ه وقد دنقلناه في كتاب الجوغيره (وقال في الفن الثالث في بحث ما افترق فبه الوكيل والوصى مانصه) وفي اتخانية لوقال لله على أن أتصدق على جنس فتصدق على غيره لوفعل ذلك بنفسه حاز ولوا مرغيره بالتصدق ففعل المأمور إذلك ضمن المأمور اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكا**لة (ثم** قال آخرالفن المذكور في قاعد فاذا أنى بالواجب وزاد عليه هل يقع الحكل واجبا أم لامانصه ) ولم أرالات مااذا أنرج بعيراءن خسمن الابله لقع فرضا أوخسه ومااذا تذرذ بحشاة فذبح بدنة وامل فالدته في النبة هل ينوى في الكل الوجوب أولا وفي الثمواب هل ها معلى المكل ثواب الواجب أوثواب النفل فيمازاد الى ان قال ثمر أيتهم قالوا في الاضعدة كماذكره النوهمان معز بالى الخلاصة الغني اذاضحي مشاتمن وقعت واحدة فرمنا والانوى أطوعا وقيدل الاخرى تحدم اهم (وقال في أول فن الحيل امانصه) وقال أى صاحب الملتقط قال أبوسليمان كذبواء لي محدليس له كتاب الحمل وانماه والهرب من الحرام والقناص منه وهوحس قال تعالى وخذسدك صغنافاضرب مدولا تعنث الى أن قال وهذا كله اذالم يؤدّاني الضرر بأحداه وقد نقلنا يقمته في كاب الموع (ثم قال في فن الحمل مانصه) السادس في النكام الى ان قال ولوا دعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أيها وغاف انكارهما سنبكر أصل النكاح وحازله الحلف الهماتز وجهاعلى كذاقاصدا الموم والاعتمار لندته لاتتزوج ولوحاف لامزوج بنته فزوجهافضولى وأعازه الاسلمعنث اله وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن الذكور في محث العلاق) حلف لا مدخل دار رقد نقلناه في كاب العلاق (ثم قال في فن الحمل) التساسع في الا عمان لا يتزوج ما الكرفة بعقد خارجها ولوفي سوادها اما ينفسه أو يوكسله لامزو جعسده من أمته ثمأ واده فانحسلة فمهان يسعهما من ثقة فبزوجهماثم مسترده مما لانطلقها بيخساري مخرج منهما ثم نطاقهاأو نوكل فبطلقها خارجها حلف لايتزوجها معقدمرتين فال انتزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان وعلمة ها أقدل لغيره بيقين اله وقد نقلناه في كاب الطلاق (عمال) حلفته امرأته مان كل حارية يشتريها فهدى حرة فقال نعمناو ماقر مة بعمنها محت نبته ولونوى ـــار به السغمنــة حبحـت ندتمه اهـــ وقد نقلناً مفي كتاب العتـق (ثم قال)ولوقال كل أتزوجها علمك ناويا على رقمتك صت عرض على غيره عمنافقال نع لايكني ولانصرحالفا وهوا الصمرك ذافيالتنارغانة وعلىهذا فالقعمن بالمق في المحساكمان الشاهد يقول للزوج نعليقا فيقول نعملا يصم على الصحيم وقدنقلنا وفي كتاب العالماق (ثم قال)ان فعلت كذا فعبده حريبيعه ثم يفع يسترده الحمالة في بيرح مدير يعتق عوت سمده ان يقول اذامت وأنت في ملكي فأنتحر اه وقد نقلناه في كتاب العتني (ثم قال) انتقض السع ما قالة أوخسارهم ادعىمه فانحملة ان محلف المدعى علمه نأو بامكانا غيرمكانه أوزمانا غيرزمانه حلف لا بشترمه با تني عشردوهما بشتريه بأحد عشروشي آخر غيرالدرهم لامسع الشوب من فسلان بثمن أمد افاتحسلة مسعالثوب منسه ومن آخر أو مدعيه معرض أويديمه البعض ومهمه المعض أوبوكل بديمه منه أويديمه فضولي منه ومحيز المدح لايشتريه يشتر بدبانخيسار وفيه نظراو يشتريهمع آخراو يشتريه الاسهما

اشترى المهم لابنه الصغير عدوموان أخذدينه متفرقا يأخدنه الادرهما ملف الماخيذن من فلان حقه أوليقضنه ثمأ را دان لا يأخذمنه بأخذمن وكمل المحلوف عليه أومن كفيله أومن حويله وقيب ل محنث ان أكلت من هـ ذا المخبر ندقه وتلقيه فيعصدة وأطبخه حتى بصرها لسكافتا كله لاياكل طعاما لفلان بسعه له أوير ديه فيأكله ان صعدت فكذا وان نزلت فكذا بحملها وينزل بها لاينفق علمامهم امالافتنفقه أويدنها فسطل المناذا انقضت عدتها أوتستأح زوجها كل سنة مكذا على ان يتحرف الحسنة المكسب لهاوان كان مانعانستام اليقسل العمل طلت ان العلق ضرتها فالحسلة ان يتزوج أنوى اسمهاء لياسم الضرة تم يقول طاقت امرأني فلانة ناو بالمجددة أو يكتب اسم الضرة في كفه السرى ثم تقول طلقت فلانة مشيرا ما أيمني الى مافي كفه الدسري اه وقد نقلناه في كتاب العلاق (ثمقال) حلفه السرّاق ان لا يخبر بأسماتهم بعدءاله الاسماء فنادس سارق يقول لاوالسارق سكتعن اسمه فمعلم الوالى السراق ولاعنث الحالف لاسكنها وشق علمه نقل الامتعة يسعمه عمن يثق مه ويخرج ان لم آخذ منك حتى وقال الاخران أعطمتك فانحم له لهما الاخذ جبرا اله (وقال في فن الحيل من عث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دارفلان فاكيلة جله لمااه وقدنقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا اؤلف في تسكملته للفن السادس فن الفروق مانصه) ، كتاب الاعمان ، لوقال والمته وسكن أو رفع أونصب كانعينا ولوحذف الواولا تكون عشاالاما كخفض والفرق ان المخفض قائم مقام رف القسم الافى رواية ولوقال ان دخلت الدار والله لا الكون عمنا ولوقال لاأدخل الداروالله يكون عمنا والفرق دقيق كائن مسناه على العرف له علمه مائة فقال ان أخد فه امنك الموموره مادون درهم فعيدى عرفغريت الثمس وقدقيض خيين لامحنث ولوقال ان أخذت منها اليوم درهما دون درهم عنت والفرقان شرط الحنث في الاول قيض الماثة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان الماء كالةعنها وفيالشاني شرط قبض المعض وقدوحمد عسده حوان يعته بتسعة فساعه بعشرة لاعنث ولوحاف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث والفرقان البيع بتسعة لاشت ماشت المبع بعشرة والشراء بعشرة يشت مايثيت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولوحلف لا يديع

تاعه فساعه ولم بقمل لاحنث وفي الهمة ونحوه احنث والفرق ان السع بدون القدول لايكون معالماالهمة فترعيم الواهب وحده والله الموفقاء (وقال المؤلف في كتاب الزكاة مانصه) عن الناذر مسكمنا فله اعطاء غير والااذالم يعين المنذو ركالوقال لله على ان أطعم هذا المسكن شيئا فانه يتعين فلوعين مكسمنين فله الافتصارعلى واحد اه وقد نقلنا في كتاب الصوم (وقال في كتاب العالاق) المعلق بالشرط لاسعقد سساللمال والمضاف سعقدفي الطلاق والعتاق والنذر الحانقال ولوقال لله تعالى على ان أتصدق بدرهم غداملك التبحيل بخلاف اذا جافعداه (تمقال فيه ايضا) ومن فروع أصل المسئلة مافي أيمان الجمامع لُوحلف لا معلف م قال لما ذا حاء د فأنت طال حنث بخلاف ان دخلت آه (وقال في كتاب الوقف) شرط الواقف صحب المان قال الافي مسامل الى انقال الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغله على من سأل في مسجد كذا كل ايوم أبراع شرطه فللقيم التصدق على سائل في غير ذلك المسجد أوخارج المحجد أوعلى من لا يسأل أه قال شارحها وهذامني على عدم تُعمن المكان في الوقف قماساعلى النذراه (وقال في كاب الحظر) الخلف في الوعد حرام كذا في أضحيه الذحيرة وفى القنية وعدمان يأتيه فلم بأته لأيأثم ولا يلزم الوعد الااذا كان معلقا الح وقد نقلنا بقيته في كتاب السبع قال شراحها كان شفيت أج فشفي يلزمه أي لأنهندر اه قالصاحب الاشاء

## \* (كتأب التعزير والحدود والسرقة)

اذاصارالشافعي حنفياتم عادا في مذهبه بعز رعندالدون لانتقاله الى المذهب الادون كذا في شفعة البزازية من آذى غيره بقول أوفعل بعز ركذا في التتارخانية ولو بغمز الدين ولوقال لذمى باكافرياتم انشق علمه كذا في القنية وضابط المتعزير كل معصمة لدس فيها حدم قدر ففيها التعزير وظاهرا قتصارهم انه بعز رعلى مأفيه الدكفارة ولم أره مسلم دخل دارا محرب وارتكب ما يوجب الحدد والمقوية ثم رجم المنالم يؤاخذ به الافي القتل فتهب الدين في ماله عدا أو خطأ الموقد نقارخانية قال له بافاسق ثما رادائيات فسقه بالدينة لم يقدل لانه لا يدخل في الورع المارد كتمر وف تمرة كذا في المتنارخانية قال له بافاسق ثما رادائيات فسقه بالدينة لم يقدل لانه لا يدخل في المتنارخانية قال له بافاسق ثما رادائيات فسقه بالدينة لم يقدل لانه لا يدخل في المتنارخانية قال له بافاسق ثما رادائيات فسقه بالدينة لم يقدل لانه لا يدخل

تحت الحكم كذا في القنمة اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) التعزير لاسقط بالتو بة كامحدكذافي المتمية من له دعوى على رجل فلم يحد فأمسك أهله بالظلة بغير كفالة فقيدوهم وحبسوهم وضربوهم وغرموهم عزرك ذافي المتمة رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أوصغيرة بعبس الى ان محدث توية أو يوت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوا تجية اه وقدنقلناه في كتاب الجنايات وفي كتاب الغمب (شمقال) على عتق عبد على زناه فادعى العمدوجود الشرط حلف المولى فان نكر عتى واختلفوافى كون العمد قاذفا كمافي قضا الولوالجمة اله وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (نمقال) وفي مناقب الكردري حرمة اللواطة عقلية فلا وجود لهافي انجنة وقيل معمية فلها وحودفها وقدل مخلق الله سعانه وتعالى طائفة مكون نصفها الاعلى على صفة الذكورونصفها الادونء ليصفة الاناث والصميه والاولاه وفي القنية ان الاب يعزراذاشم ولده مع كونه لا عدَّله اله وقوله آذا شم ولده أى قذفه بصريح الزناكافي شرحها (تمقال) واستثنى الشافعي من لزوم التعز بردوى الهيأت فلا تعز برعلمهم واختلفوا في تفسيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا أذنب ذنباندم ولمأره لاصحاب اوالله سبعانه وتعالى اعلماه (يقول جامعه) وهي المسائل المجموعة المحقة مكتاب التعزير (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الايالنية مانصه وأما الافرار والوكالة فيصحان بدونها وكذا الايداع والاعارة وكدذا القدنف والسرقة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف الارقاء بكثير عماعلى الاحرار ككونه على النصف من الحرفي الحدود اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرأ بالشبهات) وهو حديث رواه الاسموطي معزيا الي ان عدى من حديث ان عماس رضي الله تعالى عنهما وأخرج ابنماجهمن حديث أيهر برة رضى الله تعلى عنه ادفعوا الحدودمااستطعتم وأخرج الترمذي واتحا كممن حديث عائشة رضي الله تعالى عنهادرؤااكدودعنالسلين الستطعتم فان وجدتم لالمغرط فالواسديه فان الامام لا تن عظي في العفو خرمن ان مخطئ في العقوية وأخرج الطيراني عن الن مسعود رضى الله تعلى عنه موقوفا ادرؤا أكحدود والقتل عن عسادالله مااستطعتم وفي فتح الفدريرأجع فقها والامصارعلى ان اكدودتدرأ بالشهات

واتحديث المروى في ذلك متفق علسه وتلقته الامّة بالقبول والشهرة ما بشه الثابت ولدس بثابت وأحعابنا قسموهاالي شهة في الفعل وتسمى شهة الاشتماه والياشهة فيالحل فالاولى تشعقق فيحق من اشتبه علمه الحل واتحرمة وظن غيير الدامل دلملا فلايدمن الظن والافلاشمة أصلا كظنه حلوطء حاربة زوجته أوأسه أوأمه أوجده أوجدته وانعلما ووط المطلقة ثلاثا في العدة أوما تنساع لي مال أوالختلعة وأمالولداذاأعتقهاوهي فيالعدة ووماءالعمد حاربة مولاه والمرتهن في حق المرهونة في رواية ومستعبرالرهن كالمرتهن ففي هـ فروالمواضع لا حدا ذا قال. ظننت بأنها أعلى ولوقال علمت انها حرام على وجد الحدد ولوادعي أحدهما الفان والاتخرام بدع لأحد تدعلهما حتى بقراجهما بعلهما بالحرمة والشهرة في الحل فى ستة مواضع حارية ابنه والمطلقة طلاقا باثنا بالكنابات والجمارية المسعمة اذا وطئها البائع قبل التسليم الحالمشتري والمجعولة مهرا اذاوطة هاالزوج قبل تسلمها الى الزوحة والمشتركة سالواطئ وغرره والمرهونة اذا وطئها المرتهن في رواية كتاب الرهن وعلت أنهالست نالختارة فغي هذه المواضع لاعب الحد وانقال علت أنهاعلى وام لان المانع هوالشهة في نفس اتحكم ويدخل في النوع الثانى وطءمارية عبده المأذون المديون ومكاتبه ووط البائع انجارية المسعة يعلد القيض قي المدع الفاسد دوالتي فيها الخيار للشيتري وحارية مهالتي هي أخته من الرضاع وحاريته قبل الاستمراء وزوجته الهرمة بالردة أوالمطاوعة لابنه أوبجماعه لامها اه مافي الفقر وهناشهة ثالثة عندأبي حندفة وهي شهية العقد فلاحداذا وطععرمه بعد العقدعلما وانكان عللابا تحرمة ولاحدعلي من وطءامرأة تزوجها بلاشهودأو مغبراذن مولاهاأ ومولاء وقالا محدفي وطءعرمه المعقود علمهاا ذاقال علت أنهاحرام والفتوى على قولهما كمافي اتحلاصة ومن الشبهة وطاء امرأ ذاختلف في صعة نكاحها ومنها شرب المجر للتداوى وانكان المعتمد تعرعه اه وقد نقلناه في الحظرانضا (نم قال) ومنها انه لا يحوز التوكمل باستمفاء اتحذود واختلف في التوكمل باثماثها أه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) ومما بني على انها تدرأ بها انها لا تشدت بشهادة النساء ولابكاب القاضى الى القاضى ولاما اشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحدمتقادم سوى حدالقذف الاإذاكان المعدهم عن الامام ولا يصم اقرار السكران

الماكحدوداكخالصة الاانه يضمن المال إه وقد نقلنا هذه أيضافي الاقرار (ثم قال) ولا يستحلف فمهالانه لرحاء النكول وقمه شبهة حتى اذا أنكرالقذف ترك من غمر عمن ولا تصم المكفالة ما محمد ودوالقصاص اله وقد نقلنا ذلك في كاب الحكفالة أيضًا (ثمقال) ولو برهن القاذف برجلين أورجل وامرأتب على اقرار المقذوف الزنافلا حدعلمه فلوبرهن شلائة على الزناحة وحدّوا ولاحدّ يسرقة مال أصدله وانعلاوفرعه وان سفل وأحددالز وحين وسلمده وعيده ومن يبت مأذون فيدخوله ولافهما كان أصله مماحا كإعلت تفار بعمه في كتاب السرقمة وسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لمبثبت وهوالاص الطريف وكذاإذاادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في المحدود كغيرهااه وقدنقلناذلك وماقيله من المسائل في كتأب الشهادات أيضا (ثمقال) فان قيدل وجب اللا يقمل لان عمارة المترجم مدل عن عمارة العممي والحددود لاتثنت بالابدال الاترى انه لايشنت بالشهادة على الشهادة وتتاب القاضي الى القياضى أجيب مان كالم المترجم ليسبدل عن كالم العمى لكن القياضي لا معرف لسانه ولا بقف علمه وهذا الرجل المترجم معرفه ويقف علمه فكانت عمارته كعمارة ذلك الرجل لايطريق المدل بريطريق الاصالة لانه يصاراني الترجة عندالعجزعن معرفة كلام مكالشهادة بصارالها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب الصدرال من الثامن والثلاثين اه (ثمقال) وكتينا في الفوائد انالقصاص كاتحدودالافي مسائل الاولى معوزالقضاء بعله في القصاصدون الحدودكما في الخلاصة الثمانية الحدود لاتورث والقصاص موروث اه وقد نقلنا في كتاب الفرائض (ثمقال) الثالثة لا يصمح العفوفي الحدود ولوكان حد القذف مخلاف القصاص الرابعة التفادم لاعنعمن الشهادة بالفتل يخلف الحدودسوى حدالقذف الخامسة شدت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف المحدودكافي الهداية من مسائل شتى السادسة لاتعوز الشفاعة في الحدود وتحوز في القصاص السابعة الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فاند لابدفه من الدعوى اه وقد نقلناذاك في كتاب الجنايات وكتاب الدعوى والشهادات أبضا (عمقال تذبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا قالوا شدث عاشت به المال و يحرى فيه الحاف و يقضى فيه بالنكول اه وقد نقلنا على كتاب الدعوى (نم قال) والكفارات تثبت معها أيضاالا كفارة الفطر فى رمضان فانها تسقطها ولذا لا تحب مع النسيان والخطاو بافساد صوم مختلف في صحته كاعلم في محله وأما الفدية فهل يسقطها فلم أرها الآن اه وقد نقلنا ذلك في كمّاب الصوم أيضا (ثم قال) ومن الجائب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تسكون قوية قالوافلو تلمسلم ذميا فقتله ولى الذمى فانه يقتل يهوان كان موافقا لرأى أمى حندفة اه وقد نقلناذلك أعضافي الجنامات وقوله يقتل به صوابه لايقتل مه كاني شارحها (م قال) ومن شرب الندد عدولا يراعي خلاف أي حنيفة (قال في القاعدة السابعة الحرلايد خل تحت اليدمانصه) ومن فروع القاعدة لوطاوعته حرةعلى الزنا فلامهر فساكافي انخانسة ولوكان الواملي صديا فلاحدولا مهر وهدذا بمايةال لناوط خلاءن العقر والعقر بخلاف ماأذاطا وعته امة لكون المهرحق السيداء وقدنقلنا هذه في كتاب الجنايات أيضاوفي كتاب النكاح (وقال في القاعدة الشامنة اذا اجتمع الران منجاس واحدولم عِتلف مقصودهما دخل أحدهما في الاستوغاليامانصه) ولوزني أوشرب أوسرق مرارا كفي حدوا حددسواء كان الاول موجمالها أوجده الثاني أولافلوزني بكرائم الماكفي الرجم ولوقذف مراراواحدا أوجماعة في مجلس أومحالس كفي وأحد يخلاف ماأذازني فدغرني فانهصد ثانيا ولوزني وشرب وقذف وسرق أقيم الكللاخة لاف انجنس اه (ثمقال) ولونه كررالوط ويشهة واحدة وان كانتشبه ملائمهم الامهرواحدلان الثاني صادف ملكه وانكانت شهة اشتماه وحب لكم وطءمه ولانكل وط مصادف المثالفير فالاول كوط معارية ابنه أومكأتمه أوالمنكوحة فاسداومن الشانى وطءأحدالشر يكمن انجيارية المشتركة ولوومائ مكاتبة مشتركة مرارا القدني نصيبه لمباوته دد في نصيب شريكه والكل لهاولايتعدد في المجارية المسقفة كدافي الناهـ مرية آه وقدنقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (نمقال) ومن زني بالمقفقة الها لزمه الحد والقيمة لاختلافهما ولوزني بحرة فقتلها وجب أتحدمم الدية اه وقد نقلناذاك في كتاب المجنايات أيضا (ثم قال) ولوزني بكبيرة فافضا هافان كانت مطاوعة من غيردعوى شبهة فعليهما انحدولاشي في الافضاء لرضاها مدولامه ولامهرا الوجوب المحدوان كانمع دعوى شبهة فلاحدولاشي في الافضاء وجب المقروان كانت

مكرهة من غسرد عوى شهة فعالمه الحدد ونها ولامهر لما فان لم يستمسك ولها فعلمه الدمة كاملة والاحدوضين الثالدية وانكان معدعوى شبهة فلاحد علممافان كان البول يستمدك فعلمه تلث الدية وعيب المهر في ظاهر الرواية وان كأن لا يستمسك فعلمه دية كاملة ولا عدالمهر عندهما خلافا لهمد وانكانت صف مرة يحامع مثلها فهي كالكبيرة الافي حق سقوط الارش وان كان لا يحامع مثلهافان كان سقسك ولما فعلمه ثلث الدية وكال المهر ولاحدهامه والافالدية فقط كمذا فيشرح الزيامي من انحدود اله وقد نقلنا بمضه في كتاب النكاح وكتاب الجنامات (وقال في القياعدة السابعة عشر لاعسرة مالظن السنخطاء مانصه) وفالوافي الحدودلوومائ امرأة وجدها على فراشه ظانا انهاا مرأته فاندصد وانكان أعى الااذاناداها فأجابته اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) والثاني اتجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أوفى موضع الشهمة وانه يصلح عدراوشمه كالمحتيم اذاخان انهافطرته وكنزني بجارية والده أو زوجته على ظن انها تحلله (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكايف عليه في شيُّ من العبادات حتى الزكاة عند دفا ولاشي من المنهمات فلاحد عليه لوفعل أسابها اه (مُقال) ويقام القور برعليه تأديبااه (وقال في أحكام السكران مانمه) وقدمنا في الفوائدانه من محرم كالصاحى الافي الاشااردة والاقرار ما محدود انخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اله (نمقال) واختاف في حدالسكران فقيل من لا يعرف الارض من السعا والرجل من الراة ويه قال الامام الاعظم وقيل منفى كالامه اختلاط وهذبان وهو قولهما وبهأخدذ كثيرمن المشايخ والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قالاه احتماطا في الحرمات وانخلاف في الحدة اه (وقال في أحكام العبيدمانسه) وحدّه النصف ولا احصان له اله (مقال) ولا يعدقاذ فه واغما بهزراه (ممقال) و بهزره مولاه على العيم ولا يعده عندنا اه (وقال في أحكام العبيد أيضا) وكذا قراره بجناية موجية الدفع أوالفداء غمر معيم بخلافه بعمدأ وقوداه وقمد نقلناه في كتاب الأذن والحر (وقال في الماءة بل الاسقاط من الحقوق مانسه وأماحقوق الله تعالى فلا تقيل الاسقاطمن العبد قالوالوعفا المقدوف ثمعاد فطاب حداى القادف الكن لايقام يعدعفوه لفقد الطلب اله (وقال في أحكام الخنثي مانصه) ولاحد على قاذفه إ

ولاعامه بقذفه عنزلة المجبوب وتقطع بده السرقة فويقطع سارق مالهاه (تمقال) وحاصله انه كالانثى في جمع الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولاحد بقذفه اه (وقال في أحكام الانهم مانمه) ويحفر لهما في الرجم ان ثبت زياه ابالبينـة وتجلد حالسة والرجل قائما ولاتنفى سماسة وينفي هوعاما بعدا تجلد سياسة لاحدا اه ( وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يعد بشرب الخمر ولايراق عليه بل ترد عليه اذا غميت منه اه وقد نقلنا بقيته في الغصب (نم قال) ولايرجم والخاصل والحاصل الله تقام الحدود كلها عليه الاحدّ الشرب أه (ثمقال تنبيه) الاسلام يجب ماقبله من حقوق الله تعلى دون حقوق الادمين كالقصاص وضعان الاموال الافي مسائل الى انقال ومنهالوزنى ثم أسلم وكانزناه ثابتا بينمة مسلمن لم يسقط الحدد بالدمه والاسقطاه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام منها الله لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخراه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنه الاعد الاصل بقذف فرعه ومحد الفرع بقذف أصله اه (ثمقال) ومنهاليس له مطالبة أبيه بقذف أمه المحصنة اه (ثم قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والأجداد والمجدات كـذلك ولمأره الآن اه وقد نقاناه في الحظر وفي كتاب الجنايات (مُقَالُ فَاتَّدة) يترتب على النسب اثناء شرحكا الى ان قال وطلب الحداه (وقال فى أحكام غيرو بة الحشفة مانمه) يترتب عليما وجوب الغسل الى ان قال والتعزير ووجوب الكفارة اه أى في وطعالد مرأوالبهجة إثرقال) ووسعور الحدلو كاززني اولواط فعلى قوله ماوذ بحالبهم قد الفعول بهايم حقها ووجوب التعز بران كان في مديدة أو أمة مشتركة أوموصى عنفعتها أومحرم علوكة له أدلواطة مزوجته و أور الاحصان اه ( عقال فوائد ) الاولى لا فرق في الايلاج ونان يكون يحاثل أولالكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذاذ كروافي العامل فعرى في سائر الانواب السانسة ماثنت للحشفة من الاحكام ثدت لفطوعهاان بق معه مقدارها وانالم سق قدرهالم يتعلق مهشي من الاحكام وعداج الى نقل الكونها كلمة ولمأره الساللة الوطاءفي الدير كالوطاء في القيل فيحب به الغدل ومحرم به ما محرم بالوط في القبل اله وقد نقلنا . في كتاب الطهارة وكتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثمقال) واختلفوافي وجوب الكفارة والاصم وجوبها

اه أى بالوط عنى الديراه شرح (ثم قال) الافي مسائل الى ان قال ولا يحب الحد مع عند الأمام الااذا تمكر رفيقة لعلى المفتى مع ولا يشت مع الاحسان اه (تمقال) الرابعة الوط عبنكاح فاسدكالوط عبنكاح صحيح الافي مساثل الى ان قال الرابعة عدم الاحصان مه اله (مُمَال) الخامسة الوطعة لك العن أحكام كاحكام الوطء مذكاح الى أن قال و عضالف الوط ما لنكاخ في مسائل لا يشدت به الاحصات اه (مقال) إلسادسة كل حكم تعلق بالوط ولا يعتبر فيه الانزال لكونه شبعااه وقد نَقْلُناه فَي كَمَّابِ الطلاق ( ثُم قال) السابعة لا يخلو الوط و بغير ملك يمين عن مهراوحد الا في مسائل الاولى الذمية اذا نكت بغيرمهر مم أسلاوكانوا بدينون بانلامه رفلامهر الثانية أحمي مالغة وقيغراذن وليه ووطئها طائعة فلاحد ولامهر الثالثة زوج أمته من عبد وفالاصع ان لامهر الرابعة وطئ العبد سيدته بشمة فلامهرأ خذامن قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عمده دينا انخامسة لووطئ حربية فلامهر ولمأره الاتناه أى ولاحداً يضااه شرح السادسة الوقوف عليه اذاوطئ الموقوفة ينبغي ان لامهرولم أره السابعة المائع لووطئ الجارية قبل التسليم الى المشترى وهي في حفظي منقولة كذلك اه أي فلاحـدولامهر اله شرح الثامنــةأذنالراهنالرتهن في الوطء فوطئ ظانا اكحلوينبغي ان لامهرولمأره اه أى ولاحدعلمه أيضا كاأفادالشارح وقد نقلنا هذا المجدف كتاب النكاح أيضا (وقال في أحكام الاشارة في بحث اشارة الاحرس مانصه) الاشارة من الاخوس معتبرة وقاعمة مقام العبارة في كل شي من بيع واحارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وابراء وقصاص الافي الحدود ولوحد قذف وهذام اخالف فده امحدود القصاص وفي رواية ان القصاص كالحدود هنافلاشت بالاشارة وغمامه في الهدامة وقد اقتصر في الهدامة وغرها على استثنا الحدود اه وقد نقلنا دقيته في مسائل شتى ونقلناه في كناب المجنايات أيضًا (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ما نصه ) وأما الحدود اذا اجهُوت في الهدطاذ اجتم حدان وقدرعلى درو أحدهما درئ وان كأن من أجناس مختلفة بأن اجتمع حدالزنا والمرقمة والثرب والقدف والفق عبدي مالفق عم يعد القذف فاذآبرئ انشاء بدئ القطع وانشاء بدئ بعد الزنا وحد الشرب آخرهانشوته بالاجتهادمن الصحامة رضى الله تعمالي عنهم وانكان محصنا

سدأمالفقءتم بحدالقذف ثمالرجم ويلغي غبرهاا هولواجتمع التعزمر واتحدود قدم التعزيره في الحدود في الاستمفاء لتحصفه حقالا عمد كذا في الظهيرية ولم أرالاتن مااذا اجمع قتل الفصاص والردة والزنا وبنبغي تقديم القصاص قطعا محق المدد اه وقد نقلناه في كتاب الجنايات (ثم قال) وأما أذا اجتمع قتدل الزنا والردة فلنغى تفدم الرجم لانه مه بعصل مقصودهما يخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم وأذاقدم قتل الغصاص وهوالقتل بالسمف حصل مقصودالفصاص والردة وانفات الرجم اله (وقال في بحث ثمن المشلمانصه) ومنها قيمة جارية الان اذا أحداها الاب وادعاه والظاهرمن كلامهمان الاعتسار بقيم ماقيسل العلوق لقولهم ان الملك يشدت شرطا للاستملاد عنسد نالاحكم اه وقد نقلذاه في كتاب العتق (وقال في بحث الكلام في أجرة الثل مانصه) بخلاف التقوم لواختلف المقومون في مستهلك فشهدا ثنان ان قعته عشرة وشهدا ثنان ان قعته أقل وجب الاخد ذالا كثرد كروالا قطع في ماب السرقة اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة وفي كتاب الغصب (وقال في بعث القول في مهرالمانه) وفي الوطاء مشهة ان لم يقدر الملك سارة اكافي أمة ابنه اذا أحملها فلامهر علمه اه وقد نقلناه في كتل النكاح وفي كتاب العتق (ممقال بيان مايتعدد فيه المهربتعدد الوط ومالايتعدد) أما في الذكاح الصيع فجعله أبوحنيفة منقعما على عدد الوطانات تقديرا ولايتعدد كالايتعدد بوطء الآب حارية ابنه أذالم تعبيل وكذابوط والسمد مكاتمته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوط الابن جارية أبيه أوالزوج جارية امرأته وأفتى والداله درالشهد مالتعدد في انجار بدالمشتر صحة وغامه في شرحنا على الكنز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال تنديه) محب مهران فيمنا ذازني بامرأة ثمتز وجها وهومخنالط لمنامهرا للسل بالاول والمسمى بالعمقد ومهران ونصف فهالوقال كلماتزوجتك فأنت طالق فتزوجهافي وم واحد الان مرات ولوزاد باش ودخل بهافي كل مرة فعليه خسة مهور واصف وبيانه في فتاوى قاضي خان اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الحرم) ولايقتل ولايقطع من فعل موجمهما خارجه والقيأا لمه أه وقد نقلماً. قى كتاب الجنا مات (مُمَالَ في فن الالغازمانمه) \* المحدود أي رجل سرق مائة من حرر ولاقطع فقل اذا سرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أي رجل سرق

من مال أبده وقطع فقل اذا كان من الرضاعة أي رجل قال ان شربت الخر طائها فعددي حرفشر بهاطا أعاما ليبنة عتق الميدولم معد فقل لهاذا كانت رجلا وامرأتن اه (وقال أحوا لمؤلف في تكلته للفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب المحدود حدالها والشرب والسرقة يطلها لتقادم وحدالقذف والقصاصلا والفرق انحمد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيم باعدا السرقة فالدعييل على صَغينة حلته على الشهادة العدم توقفهما عليما وحدالسرقة وان توقف عليها الكن فهنا المال لانه بتأخيره الدعوى بعد تغييره تارك للعسمة فقد كنت التهمة في الدعوى اله وقد دنقلناه في كتاب الجنامات وكتاب الدعوى (م قال) يشترطف الاقرار بالزناأن يكرره اربع مرات وفي سائرا كحدود يكتفي باقرار واحد والفرقان الزنا أقبع من غسره فستكأف لستره مالم يتبكلف لغيره وهذاه وحكمة النص في الحكل الزاني اذاحة لاعدس علاف السارق والفرق ان الزناجناية على نفسه فلوحس محس لاحل نفسه والسرقة جناية على غسره قال الرجلين أحدكاران فقمل له أهذا فقال لالاعب الحديخلاف مالوقال احدى امرأت طالق فقيل له أهذه فقيال لالزمه محكم الطلاق في الانترى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل مبعضه ويعن منكره اماحد القذف فمنفى وعدرأ اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (عُمقال) أقرعند دالقامي أربع مرات بالزنافام برجه ففراوانبكر يقسل اقراره وينفعه فراره بخلاف مانوأقر تسرقة أوقذف أوقصاص والفرق ان الاول محضحق الله تعمالي فحرى فسه الفضل ولا كذلك غيره اه وقدنقلناه في الجنامات (ثمقال) شهدوا انه زني مغائدة بحد ولوشهدوا المسرق من غائب لا يقطع والفرق ان الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثاني (ثم قال أخوالمؤلف في كتاب السرقة) لوقال سرقت مائة لابل عشرة يقطع ويضمن مائة ولوقال سرقت مائة لابل ماثتين بقطع ولايضمن شيئا والفرق المدفى الاول رجع عن بعض ماأ قريه فيلم يصمح في حق المال وفي الشاني لم يرجه والمازاد عليه والقطم والضمان لابحقعان سرق ثوباقمته دون العشرة وعلى طرفه دينهارا مشدود لايقطع ولوكان في خرقة قطع والفرق ان الدينار في الاول تبع للثوب والنوب لايساوى نصايا وفى النانى مقصود وكذالوسرق ابريق فضة أوذهب

فمه مثلث أوندمذ أوخر أوكلما أوطهرافي عنقه طوق فضة أوفى رجله لايحب القطع وكذالوسرق صنياعلمه دنانبر سارق دخدل المنت وفسه دراهم ودنانبر فأكلهاوخرجلا يقطعو يضمن ولاياتفلرخر وجهامن جوفه ولوحالهاعلى دامة غفر جتثم أخذها أوالقاها في ماء حارحتي خرجت بجرمان المساء ثم أخذه الإيقطع لان هنما الحرزوالاخراج شرطاله اه (تمقال أخوالمؤلف أنضافي التكماية المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولوأكره ليقر بحدَّ أونسب أوقطع لا يلزمه ا ه وقدنقاناه في كناب الاكرام (ثم قال أيضافي التكلية المذكورة من كتاب الاشر بةمانصه ) المرقة اذارق ع فيهاخر لا عدد شاربه امالم يسكر ولووقعت فى ماء ووحد العام أوالر يح يحد قمل السكر والفرق ان ماوقع فى المرقة يصمر في معنى المطموخ يخسلاف مالو و تعت في المساء اله (وقال المؤلف في عسكتات النكاج مانسه) الوطء في دارالاسلام لا يخلوعن حداً ومهر الافي مسئلتين تزوجصى امرأة مكافة بغيراذن ولمه تمدخل بها ماؤعا فلاحد ولامهر كإفي الخانمة ولو وملئ المائع المممة قمل القبض فلاحد ولامهرو يسقط من الثمن ماقابل المكارة والافلا كافي سوع الولوانجمة اله (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصاحى الافي الافرار ما كحد وداكنالمة والردة والاشهاد على شهادته كذا فى خلع الخيانية اه وقد نقلنا مفي كتاب الجهاد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار (ثمقال فيمايضا) النداء الاعدام فلاشت محكم الافي الطلاق بماطالق وفى العتق باحروفي الحمدود بازانسة وفى التعزير بالسمارق فيفرع عملي الاول مالوقال مجاريته باسارقة بإزانية بالمجنونة وباعها فطعن المشترى بقول البائع لايردهالانه للاعلام لاللتحقيق اه (وقال أول كتاب اليموع في بحث الحدل مانصه) وكذا لايتسها في حق الرجوع في الحمة ولافي حق الفقراء في الزكاة في السائمة ولافي و حوب القصاص عمل الائم ولافي وجوب الحد عليها فلا تقتل ولاتحدالابعد وضعها اه (وقال في كتاب القضاء مانمه) لا يحاف القياضي على حق محهول الى ان قال الافي مسائل الى ان قال السادسة في دءوي السرقة اه (وقال فيه أيضا) اختد لاف الشاهدين مانع من قبولها ولابدمن النطابق لغظا ومعدني الافي مسائل الى ان قال السادسة شهدانه أعتقه بالحرسة والاتخر بالفيارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فمهما وهي السابعة

إواجهوا أنهالاتقمل في القذف كذافي الصرفية اله (ثمقال فيه أيضا) الناس أحرار الاسان الافي الشهادة والقصاص واكحدودوالدمة أهم وقد نقلناه في كتاب الجنايات (وقال فمه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتمد فمه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى انْ قَالَ أُو بِحِدَالَةَ فَ مِالْتُمْرِيضَ ۚ أَهُ ﴿ وَقَالَ فَيُ لِهُ أَيْضَامَانُصُهُ ﴾ تسجيع الشهبادة بدون الدعوى في انحدا كخيالص آه (وقال أيضا) تقدل الشهادة بة بلادعوى في مللاق المرأة الى ان قال والحدود الاحدّ القددف والسرقية ا ه (وقال فيه أيضا) تقدل شهادة الذمي على مثله الافي مسائل الى انقال وقمااذاشه دأربعة نصارىء لينصراني الدزني بمسلة الااذاقالوا استكرهها فعدالرحل وحده كافي الخيانهة ( هم قال فهه أيضا ) تقبل الشهادة حسبة بلاده وى فى ثمانية مواضع الى ان قال وزدت خسمة من كلامهم أيضاحدا لزنا وحدالشرب اه (ثمقال) وعلى هـ دالاتسم الدعوى من غلر من له الحق فلاحواب الماهالدعوى حسمة لاتحوز والشهادة حسمة الادعوى عائزة في هدد المواضع اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسمة اذا أخرشها دته بلاعذر يفسق ولاتقيل شهادته نصواعليه في أكمد ودوطلاق الزوجة وعنق الامة وظاهرما في القنية انه في المكل وهي في الظهرية والبقيمة وقد ألفت فيهارسالة اه (ثم قال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة الى أن قال وفي الدعوى تمنع الصحة الافي الغصب والسرقة وفي النهادة كذلك الافهما وفي الرهن وفي الاستعلاف عند الافي ست هذه الثلاثة الخ الد وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله هـذه الثـ لاثة أى دعوى الغصب والسرقـ ة والشهادة فهما (مُ قال) وفي الحـدود تمنـع كما زان أوهـذا اه (وقال أيضافي كماب القضاء) التصديق أقرار الافي الحدود كمافي الشارح من دعوى الرحلين أه (وقال في كتماب الاقرارمانسه) اقرارالمكره باطل الااذا أقرالسارق مكره افقد أفتى رمض المتأخرين بصحته كذافي سرقة الظهيرية اله (وقال في كتاب الاقرار أيضا) علك الاقرارون لاعملك الانشاء الى ان قال ولا علك المقذوف العفوعن الفساذف ولوقال المقذوف كنت منطلا في دعواى سقط الحد كافي حدل التتارخانية اه (مُ قال به ـ د ذلك نقلاءن جنا يات البزازية مانصه) مُ قال ونظ يره ما داقال المة فروف لم يقد ذفني فلان ان لم يكن قذف فلان موروفا يسمع اقراره والالا اه ( وقال في كتاب الصلم مانه م) لا يصم الصلم عن المحدولا يسقط به الاحدّ القذف

اذا كان قد المرافعة كافى الخانية اله (وقال فى كتاب الجنايات مانصه) الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلاضمان لوسرى قطع القاضى الى النفس وكذالومات المعزرالى ان قال وضمن لوعزر زوجته فياتت ومنه الرود في العرب في العرب قمة يدبها ومنه مضرب الاب ابنه تأديبا أوالا م أوالوصى ومن الاول ضمرب الاب ابنه أوالوسى أوالمعلم المنادب مقيدلكونه ما والوصى أوالمعلم المنادب مقيدلكونه واجب ومحدله في الضرب التعلم الماكن اله الخواجم وقال في كتاب المعتاد أماغ بره فوجب الفهان في الكيل اله الخواجمه (وقال في كتاب المحتاد أماغ بره فوجب الفهان القماص كالحدود الافى خس ذكرناها في قاعدة ومذهب الفقها الفرق القماص كالحدود الافى خس ذكرناها في قاعدة المحدود تدرأ بالشبات اله (عمقال فيه أيضا) المحدود تدرأ بالشبات اله (عمقال في المحدود معان في الشبه كافي شرح أدب القاضى معها الافى الترجة فانها تدخل في المحدود معان في الشبه كافي شرح أدب القاضى الاعمان وأما المحقوق فنها ما لا يعرى في المدود توجيا رالشرط وحد في النفرائي النفرائي الشباء) المقذف والنكاح لايورث اله (قال صاحب الاشباء)

## \*(كتابالسير)\*

باب الردة أى والمغاة تبعيل الكافر تفرفلوسلم على الذمى تبعيلا كفر ولوقال لجوسى بالستاذ تبعيلا كفر كذافى الفهرية فى الصغرى المكفرشي عظيم فلا أجعل المؤمن كافرا منى وجدت رواية انه لا يكفر لا تصعردة السكر ان الاالردة بسب النبي صلى الله تعمالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعنى عنه كذافى البرازية كل كافرتاب فتوبته مقبولة فى المدنيا والا تخرة الاجاعة المكافر بسب نبى أو بسب الشخين أوأحدهما أو بالسحر ولوامرأة وبالزندقة اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتدفانه يقتل ان لم يتب الاالمرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا أسلم والمكره على الاسلام الهوقد نقالناه فى كتاب الاكراه (نمقال) ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين في في الاسلام بشهادة رجل وامرأتين وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطاقا الكرن اذا أسلم لا يقض بها الاالمجوز السلم و يبعل مار والم فيره من المحديث ولا يجوز السام و منه المار والم فيره من الحديث ولا يجوز السام و يبعل مار والم فيره من الحديث ولا يجوز السام و منه المار والم فيره من الحديث ولا يجوز السام و منه المار والم فيره من الحديث ولا يجوز السام و منه المار والم فيره من المحديث ولا يجوز السام و يبعل مار والم فيره من الحديث ولا يجوز السام و منه المورد المناس و المنه و المناسم و المناس و

أنءرويه عنه بعدردته كإفي شهادات الولوائجسة وبينونة امرأته مطلقا ويطلان وقفه مطلقا واذامات أوقتل على ردته لم يدفن في مقابر أهل ملة والمايلق في حفيرة كالكلب اله وقد نقلناذلك في كتاب المدلاة ونقلناما قدله في كتاب الوقف وماقب له في كتاب العلاق (ثم قال) والمرتدأ قبع كفرا من الد كافر الاصلى الأعان تصدرق مجدصلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما ما وبد من الدين ضرورة والكفرعدم تصديق مجدصلى الله تعالى عليه وسلمعا عاء يهمن الدين ضرورة ولامكفرأ حدمن أهل القدلة الاججعود ماأدخله فمه وحاصل ماذكره أصحاسا في الفتاوي من ألفاظ التكفيرير جيع الى ذلك وفيه يعض اختلاف ليكن لا يفيتي عافيه اختلاف سااشيخين ولعنهما كفروان فضل علىاعلهما فيدرع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردري مكفراذا أنكر خلافتهما أوأ بغضهم المحسة الني صلى الله تعلى عليه وسلم له ما واذا أحد علما أكثر منه مالا رؤاخذ به اه وفي التهـ فد مب ثم إغما مصـ مرمرتد اما نه كارماو حب الاقراريه أوذكرالله سيهانه وتعالى أوكلامه أوواحدا من الانساء بالاستهزاء اه دقتل المرتدوان كان اسلامه بالفعل كالصلاة بالجماعة وشهودمناسك الججمع التلبية انكاره الردة توبة فاذأشهداعلى مسلم بالردة وهومنكر لايتعرض له لالتكذيب الشهود والعدول اللان انكاره توبة ورجوع كذافي فقوالقدس فان قلت قدقال قدله وتقمل الشهادة بالردة من عدلين فسافا أدرته قلت تثنت ردته بالشهادة وانكاره توبة فتثدت الاحكام التي للرتد ولوتاب من حمط الأعال و مطلان الوقف و مدنونة الزوحة وقوله لاتموض لهاغاهوفي مرتد تقمل توبته في الدنه المامن لاتقدل توبته فانه يقتل كالردة بسب الني صلى الله نعالى عليه وسلم والشيخين رضى الله تعمالي عنهما كإقدمناه واختلف في تكفيره متقد قطع المسافة المعمدة في زمن سرلاولى ولامكفر بقوله لاأصلى الاجودا لاسترطفي معةالاعان عدمد صلى الله تعلى عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل يكفي معرف ه اسمه وضف الله تعالى محضرة زوحته فقالت كنت طننت ان الله تعالى في السماء كفرت ولايك فربقوله انافرعون انااللس الااذاقال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفرمن قال عندالاعتذار كنت كافرا فأسلت قدل لماأنت كافرة فغالتأنا كافرة كغرت استحلااللواطة مزوجته كفرعندانجهور يكفر بوطء

حلهء لم المصعف مستعفا والالا الاستهزاء بالعمل والعلماء كفر مكفر بالمكار أصل الوتروالا فيحمية وترك العدادة تهاونا ومسقعفا وأمااذاتركها تبكاسلافلاوهي فى المجتبى ويكلَّفُر ما دُّعاء عُمْ الغيب وتكفر بقولهما لاأعرف الله تعمَّا لي الاستهزاء بالاذان كغرلابا لمؤذن قال التاجران الكفار ودارا محرب خسرمن دارالاسلام والمسلين لايكفرالاأذا أرادأن دينهم خبر ولايكفر بقول المملم عليه ان رددت السلام أرتكمت كمرة عظيمة ولايكفر بقوله لا تعب فتراك فان موسى علمه الصلاة والسلام أعجب سفسه فهلك ويستفسر وان فسرها عامك يكون كفرا كفر قمل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر أي لاحتمال أنس مدلااة ولذلك لامرك أولاأ قول الاتنكافي شرحها ولا مكفران قال امرأتي أحداكي من الله ان أرادمحمة الشهوة وان أرادمحمة الطاعة كفر عمادة الصنم كفرولاا عتدار عيافي قلبه وكذالو يغفر يقوله عليه الصيلاة والسيلام وكذا لوكشف عنده عورته وكذالوصو رعدسي علمه الصلاة والسلام ليسعدله وكذا لواتخذ المدنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسعدد ونحوه بمبايعظم ولو استعل فعاسة بقصدالاستخفاف فكذلك وكذالوتز نربزنا رالم ودوالنصارى دخل كنيستهمأ ولميدخل ولوقال كنت أسترئ بهم ولاأعتقد دينهم صدق دمانة ومكفراذاشك في صدق الني صلى الله تعلى عليه وسلم أوسيه أونقه ه أوصغره وفي قوله مسيح دخلاف والأصم لا كتمنيه انبي من الاناما وأن لا يكون الله ومالي بعثهان لمتكنء دارةله ولوظن الفآجرندافهوكافرلاكني ومكفر نسسة لاندباءالي الغواحش كهزمء لي الزناونيحود في يوسف لانداستعفاف بهم وقيل لا ولوقال لم يعصواحال النموة وعصوا قبلها كفرلانه ردلانصوص اذالم يعرف ان معداصلى الله تعالى عليه وسلم آخرالانبياء فليس عسلم لانه من الضروريات والله سيمانه وتعمالي أعلم اه (يقول طاعمه) وهذه هي المسائل المجوعة الملعقة مكاب السمر (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الامالنية ما نصمه وأما فى العدادات كلها فهمي أى الندة شرط محتم الاالاسلام فالديصم يدونها بدليل قولهمان اسلام المكره صحيح ولايكون مسلما بجيردنيه الاسلام بحلاف الكذر كإسنسنه في بعث التروك وأماالكفرفيشترما له النية لغولهمان كفرالمكره غير عميم اه وقدنقلنا في كتاب الاكراه (نمقال) وأماقوله مانه اذا تدكام بكامة الكر فرهازلا يكفرا فاهو باعتباران عينه كفركماعرف فيالاصول من بحث الهزل

ا ه (ثم قال) وأما الجهادة ن أعظم الميادات فلايدله من خلوص النه قاه (نم قال) في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والمكافر والعلوفة والساء مدن لابكون مسافرا ولامفطرا ولامسلم أولاساغة ولاعلوفة بحردالنة وبكون مقعا وصاممًا وكافراما لنه لانها ترك العمل كاذكر والزيامي اه (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصده المانصه وكذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كمااذا اجتمعوا فقرأ فبمعناهم جعما وكمااذا قر أوكاسا دها قاعند رؤ مقالكا أس وله تظائر كثيرة في ألفاظ الته كفيركاه الرحم الى قصد الاستخفاف مه وقال قاضيخان الفقاعي اذا قال عند فتح الفقاع للشترى صلى الله تعالى على مجد قالوا مكون آغما وكذا محارس اذاقال في أنحراسة لااله الاالله معني حعلها للإعلام مانه مستدة مل بحلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على الذي فانه يثاب على ذلك وكذاالفازى اذافال كبرواشاك لان الحارس والفقاعي الخذان بذلك أجرا رجل ماء الى مزاز ، شترى منه فورا فلما فنع المتاع فالسيمان الله أوقال اللهم معل على إ مجدان أرادبذلك اعلام المشترى جودة ثبآبه ومتاء لهكره اه وقدنقلنا رقبته في الحظر فراجعه (ثم قال بعد ذلك) وقالوا الكافراذ انترس عملم ورماه مسلم عان قصد قتل المسلم عرم وان قصد قتل الكافرلا (تم قال معدد لك في الخامس في سان الاخلاص مأنصه) وصرحوافي كان السيريان السوقي لاسهم له لانه عند المجاوزة لم مقصد الاالتحارة لااعزاز الدين وارهار العدووان قاتل استحقه لانه ظهر بالمقاتلة ان قصده القتال والتحارة تسع فلايضره كالحابج اذا اتحرفي طريق الججلاينقص أحره ذكر الزيلعياه (ممقال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام) الى ان قال الرابع ان لا يأتي عناف بن النهـــة والمنوى الى ان قال وعــلي هــذا تبطل العبادة بالارتداد في اثناثها وتبطل صحيمة الني صلى الله تعلى عليه وسلم بالردة ادامات عليها فان أسلم بعدهافان كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلامان من عودها والا ففي عودها نظر كاذكره العراقي ومن المنافي نيمة القطع فان نوى قطع الاعمان صارم تدالله عال اه (وقال في القاعدة المائة اليقن لامرول المالشات مانصه) اذافتحه احصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلوقة \_ل المعض أوأخرج حل قتل الماقين الشك في قيام المحرم اه (وقال في قاءدة الاصل في الكارم الحقيقة ما أصه ونقض علم نا الاصدل المدذكور

أمالستأمن على أبنائه لدخول المحفدة اهر زقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكامف النساء بكثيرهم أوجب على الرجال كالمجمعة وأنجماء ية والجهادوا بجزية اه (وقال في السانية ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها ما نصه) والطعام في دارا كرب يؤخذ على قدرا كاجهة لانهاعًا أبيح الضرورة وقال في الكنزو ينتفع فهما يعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلاقسمة وبعدا يخروج منهالا ومافضل ردالي الغنيمة اه (ثم قال في تنسيه يتحمل الضرر الخاص لد فع ضرر عام) وهذامقيد لقولهم الضرر لامزال عنه وعليه فروع تشرة منها جوازالر مى الى كفار تترسوا بصدمان المسلمين اله (قال في المجث المالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرطمانصه )وهنام علمان لمأرهماالا تالاانه عكن تخر عهما على ان المعروف كالمشروط وفي السنزازية المعروف عرفا كالمشروط شرطامنها لوح ت عادة المقترض بردأز مدماا قترض هل يحرم اقراضه تنز يلالمادته منزلة الشرما ومنها لوبارز كافرمسلما واطردت العادة بالامان للمكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الامانله فيحرم على المسلمن اعانة المسلم علمه (وقال في القماعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانية التابع يسة طبسة وط المتدوع مانصه ومنهالومات ألف أرسسقط سهم الفرس لأعكسه اله ونوج عنها من لهحق فى دنوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطابتهم والمفتمين والفقها ويفرض لاولادهم نماولا يسقط عوت الاصل ترغسا وقدأوضعناه فيشر حالكنزاه (وقال في القياعدة الخامسة تصرف الامام على الرعبة منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا لا يحوزله أى الامام التفضيل أي تفضيل ومض المستحقين من بدت المال على بعض ولمكن قال في المحمط من كتاب الزكاة والرأى الى الامام من تفضل وتسوية منغيران عيلف ذلك الى هوى ولا عل لهم الاماد كفيهم و مكفي أعوانهم المعروف وان فضل شئمن المال العدد الصال الحقوق الى أرمابها قعمه بين المسلمين فان قصرفى ذلك كان الله تعالى عليه حسسانه وذكرالز واعيمن الخراج بعدان ذكران أموال بيت المال أربعة أنواع قال وعلى الامام ان يجعل الحكل نوع من هذه الانواع بدتما عضه مولا عناها بعضه ببعض لان لكل نوع حكما عتص مدالى ان فأل وهجب على الامام ان يتقي الله عز وجل و يصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غـ يرزيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسيباه وفي كتاب الخراج

لاى بوسف ان أما بكر رضى الله تعالى عنه قسم المال بن الناس مالسوية فياء ناس فقالوا باخليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك قعمت هذا المال فو يت بين الناس ومن الناس اناس المسم فضل وسوابق وقدم فلوفضلت أهل السوابق والقدم والغضل لغضلهم فقال اماماذ كرتم من الفضل والقدم والسوابق هـاأعرفني بذلك وانمـاذلك شئ ثوابه عـلى الله سبحـانه وتعـالي وهـ ذامعـاش فالاسوة فمه خبرمن الاثرة فلمساكان همرين الخطاب رضي الله تعمالي عنه وحاء الفتوح فضلوقا للاأجعل من قائل بعدرسول الله صلى الله تعمل عليه وسلمكن فاتل معه ففرض لاهـ لاالسوابق والقدم من المهاجرين والانصار عن شهد بدرا أولم شهديدرا أربعة آلاف وفرضلن كان السلامه كاللام أهل بدر دون ذلك أنزلهم على قدرمنزلتهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للدرس والمتعلى كانأبو بكريسوى بينالناس فى العطاء من بيت المال وكان عريعطم معلى قدراكحاحة والنفقة والغضل والاخذعافعاه عرفي زماننا أحسن فتعتبرالامه ر الثلاثة انتهى وفي المزازية السلطان اذاترك العشرين هوعاء مطازغنما كان أوفقيرا كمن المتروك لدانكان فغيرا فلاضمان على السلطان وانكان غنياضمن لسلطان العشرالفقراء من ديت عال الخراج لبيت عال الصدقة اه (تنبيه) اذا كان فعل الامام مبنياعلى المصلحة فعما يتعلق بالامورالعمامة لمهنفذ أمره شرعا لااذا وافقه فان خالفه لم ينفذ وله فاقال الامام أبو يوسف في كما ب الخراج من باب احيا الموات وليس للامام ان يخرج ششامن بدأ حدالا يحق ثابت معروف اه وقد نقلنا هذه أيضا في القضاء (ثم قال) وقال فاضيخان في فتاواه من كاب الوقف ولوان سلطانا أذن لقوم ان صعاوا أرضاهن أراضي المادة حرانيت موقوفة اعلى المسجد أوأمرهم ان مزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت الملدة فقت عنوة ا وذلك لا مضربالمارة والناس سنفذأم السلطان فهما وانكانت الملدة فتعتصلها البقيء على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فهما اه وقد نقلنا ذلك في كمات الوقف أيضا (ثمقال) وفي صلح البزازية رحل له عطاعني الديوان مات عن ابنين فاصطلعاعلى ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاتخر لاشي أله من العطاء و مذل له من كان العطاء له ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلم والعطاء للذى جعل الامام العطاءله لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لادخل

فهدرضا الغيروجعه لدغه برأن السلطان ان منع حق المستحق فقه دظهم مرتين في قضمة عرمان المستحق واثمات غرالمستحق مقاممه اه وقد نقلناذاك في كاب الصلح أيضا (وقال في القاعدة النَّانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصة) وخرج عن هدذه القاعدة مماثل الى ان قال النانية عشر سكوت المالك القديم حين قديم ماله بين الغلفين رضااه (وقال في القاعدة الرابعة عشرما حرم أخدده حماءطاؤه مانصه) \* تنبيه \* يقرب من هذاقاعدة ماحرم فعله حرم طلمه الافي وسئلتين الى ارقال الثانية الجزية محو زطامها من الذمي مع انه معرم عليه اعطاؤها لاندمة كن من ازالة الكفريالاسلام فاعطاؤه اباهااغ المولاسقراره على الكفر وهو حرام والا ولى منقولة ولم أرالثانية اه (وقال في القاعدة الناسعة عشراذا اجتم المائير والمتسد أضمف الحكم الى الماشرمانصه) ولاسهمان دل على حصن في دارا تحرب اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانمه) واقسامه أى المجهل على ماذكره الأصوليون كإفي المنار أربعة حهل ما مالي لا يصلم عـ ذرا في الأخرة لجهل الـ كافر يصفات الله تعمالي وأحكام الاتخرة وحهـ ل صاحب الهوى وجهل المدغى حتى يضمن مال العادل اذا أتلفه وجهل من خالف ماحتهاده المكتاب والسنة والاجساع كمسع أمهات الاولاداه وقدنقلها في العتق (ثمقال) وفي انخلاصة اذا تـكلم بكلمة الـكفر حاهلاقال يعضهم لا يكفر وعامتهم على اله تكفر ولا بعذراه وفي آخرالتمة ظن معهد ان مافعله من المحظور حلل له فان كان بما يعلم من دين الذي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر والالااه (وقال في أحكام الصديان مانصه) وأما الاعان بالله تعالى ففي الصرم واستثنى فخرالاسلام من العمادات الاعمان فاثدت أصل وجويه في الصي العاقل لسدمه وهوحدوث العبالم لاالادا فاذا أسلم عاقلاو قع فرضا فلاعب تحديده ماانعا كمتعمل الزكاة بعدالسد ونفاه شمس الائمة احدم حكمه ولوأداه وقع فرضا لان عدم الوجوكان لعدم حكمه فاذا وجدوجد والاول أوجه اه (مقال) واتفقوا على وجوب العشروا كخراج في أرضه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (ثمقال) ويصه أمانداه (ثمقال) ويصم اسلامه وردته ولايقتل لوارتدبعد مه صغيرا أوتبعااه (ثمقال) ولا بزية عليه اه (ثمقال) ولا يؤخذ صبيان أهلالدمة بالقريزعن صدبان المسترين ولاثئ على صديان بني تغلب ولايقتل الولد

انحربي ادالم يقاتل ولوقتله مجسأهد يعد قول الامام من فتل قتملا فله سلمه لم يستحق السلب الااذاقاتل وبدخه لالصهيقات قوله من قته ل فتدلافله سله فإذا قته ل الصي استعق سلب مقتوله لقول الزيلعي ومدخدل فسهكل من يستعق من الغنمة سهمأأو رضينا اه وفي الكنزان الصيي من يرضيخ له اذا قاتل اه (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد اله من محرم كالصاحي الافي ثلاث الردة والاقرار بالحدود الخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام د) ولاسهماله من الغنيمة واغمار ضخ له انقاتل اه (عمقال) وعلمه الكفار بالاستملاء اه (ممقال) ولاخ ية علمه اه (ممقال) ولاحق له في بيت المالولايؤخذ بالتم ينزعنا لوكان عبدذمي اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) هوكالبصرالافي مسائل منها لاجهاد علمه ولاجعة ولاجماعة ولاج وان وحد قائدًا اه (وقال في محدما ،قبل الاسقاط مانصه) لوقال الوارث تركت حقى لم يبطل حقه اذالملاث لايمطل بالترك والحق يمطل به حتى ان أحد الغاغين لوقال قدل القسمة تركت حقى بطل حقه الحال قال وذكر الامام المعروف بخوا هرزاده ان حق الموصى له وحق الوارث قدل القسمة غيرمة أكد محتمل السقوط بالاسقاط اه فقدعلان حق الغانم قدل القسمة وحق اتحس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصىله بالسكني وحق الموصى له بالثلث قدل القسمة وحق الوارث قدل القسمة على قول خواهر زاده سقط بالاسقاط اه وقد نقلناتمام ذلك في باب الشرب فراجعه (وقال في أحكام اكخني مانصه) ولاسهم لعمع المقماتلة وانمما يرضخله ولايقتل لوأسيرا أومرتدا بعدالاسلام ولاخراج على رأسه لوكان ذميا اه (وقال في أحكام الانثي مانصه) ولايسهم لهاوانها يرضم وان قاتلت ولاتفتال المرتدة والمشركة اله (وقال في أحكام الذمي مانصة) حكمه حكم المسلمالا نه لا يؤمر بالعبادات ولا تصممنه اه (مقال) ولا يأتم على مركه العبادات على قول و باغم على ترك اعتقادها اجماعا ولا عنج من دخول المسعد حساع للف المسلم ولايتوقف جوازدخوله علىاذن مسلم عندنا ولوكان المسجبد انحرام اه وقد نقلناه في كان الطهارة وكان الصلاة (تُمقال) ولاسهم له من الغنمة و مرضخ له ان قاتل أو دل على الطريق اه (ثم قال) و يؤخذ الذمى مزعنا في المركب والملدس في مرك مون بالسرج كالا كف ولا بالمسون

الطمالسة والاردية ولاثياب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة ولاعدد ثون سعة أوكنسة في مصر واختلفت الروامة في سكناهم سن المسلمن في المصر والمعقد الجوازفي معلة خاصة واختلف المشايخ هـ ل يلزم تمزهم بعمد م العلامات أوتكفى واحدة والمعتمدانهم لامركبون مطلقا ولايابسون العمائم وان ركب المحــارفى ضرورة نزل فى المجامع و يضيق عليه فى المرور اه (ثمقال تندم) الاسلام بحسما قدله من حقوق ألله تعلى دون حقوق الاتدمد بن كالقصاص وضمان الأموال الافي مسائل (ثم قال تذبيه آخر) لاتوارث بين المسلم والكافر الى ان قال وخرج الرمد فانه مرث كسب السلامه و رثته المسلون مع عدم الاتحاد اه أى اتحاد الدار وقد نقلناه في الفرائض (ثم قال تنسه آخر) اشترك الهود والنصاري فيوض المجزية وحل المناكحة والذمائمح وفي الدية وشبارهم المجوس في الجزية والدية دون الآنون واستوى أهل الذمة فعاذكر اه وقد نقلناها فيأبوا بهامن انجنامات وغيرها (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام منها لا محوزله قتدل أصله الحربي الادفعاعن نفسه وان خاف رجوعه صمق علمه وأنجأ ولمقتله غبره وله قتل فرعه الحربي كمحرمه اه (تمقال) ومنها لابحو زائجهادا لاباذنهم بحلاف الاصول لايتوقف جهادهم على اذن الفروع اه (ثمقال) ومنهاته مقالفرع المرصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وحائزه نأحد الجانبين فقط الرهن الى انقال وعقد الامان حائزهن قمل الحربي لازم من حانب المسلم اه (وقال في أحكام الاشارة مانسه) الاشارة من الاحرس معتسرة وقائمية مقسام العمسارة في كل شيء من بسع الى ان قال الافي الحدود الى ان قال فظاهرا قتصارا لمشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولمأرفها نقلاصر محااه وقدنقلنا بقمته في مسائر شتي (ثم قال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتـ براشارته مطلقــا الافى أبر بـع فى الـكفر والاسلام والنسب والفتوى كذافي تنقيم المحموبي ومزاد أخذا من مستله الافتاء بالرأس اشارة الشيغ في رواية الحديث وأمان الدكافر أخد فامن النسب لانه محتاط فيه كحقن الدم ولذا ثدت بكتاب الامام كاقدمناه اه وقد نقلناه أبضافي مسائل شتى (وقال فى بحث القول فى المك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسماب التملك المعاوضات المالية الحانقال والغنية اله (ثمقال) ويغرب منه المثالرتد

فانه يزول عنه زوالا مراعى فانأسلم تبينانه لمرزل وانمات أرقتل بإن انه زال من وقته آاه (ثم قال) وأما احارة المقطع ماأ قطعه الامام فافتى الامام العلامة قاسم ن أقطاو بغابصحتها قال ولاأثر مجوازا نواج الامام لهفي اثناء المدة كمالا أثر بجوازموت المؤجرفي النائها ولالكونه ملك المنفعة لافي مقابلة مال فهونظ سرالمسة أولانه ملك منفعة الاقطاع عقابلة استعداده المأعدله لانظر المستعرا اقلناواذا مات المؤحر أوأخر ج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لا يتقال الملك الى غدرالمؤجركالوانتقل الملك في النظائرالتي نوج علم الحارة الاقطاع وهي احارة المستأحر واحارة العمدالذي صولح على خدمته مدة معلومية واحارة الموقوف علسه الغلة واحارة السد المأذون مامحوز عليه عقد الإحارة من مال التحارة واحارة أمالولد اه وقدأ لفت رسالة في الافطاعات وأخرى ممتها الضفية المرضمة في الاراضي المصرية وفعسا أفتى بدالعسلامية فاسم التعمر يح بأن للامام ان يخرج الاقطاعءن المقطعرمتي شاءوهومجول على مااذا أفطعه أرضاعا مرةمن يدت الميال أمااذا أقطعه وآتا فاحداه ليس له انواجه عنه لانه صار مالكالارقية كاذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اله وقد د نقلنا بعضه في كتاب الوقف و نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في أحكام السفرمانصه) ويستويان أى البر والبحرفي بقيــة الاحكام منهااذاغزاقي البحرومه فرسفانه يستحق سهم الفارس كافي الخانمة اه (وقال في الفن الثباك في محتما فترق فيه المرتد واله كافر الأصل) لا يقر المرتد ولو بحزية ولايصم نكاحه ولاتحه لذبيحته ومحلدمه وتوقف ملكه وتصرفاته ولايسي ولايقادي ولاءن عليه ولايرث ولايورث ولايدنن فيمقابر المدلملة ولايتدمه ولده فهااه (وقال في أخرالف المذكورف الفرق والجمع مانصه) \* فاددة \* نقل الامام السكى الاجاع على ان الكندسة اذاهدمت ولو بغر وحه لاتعوزا عادتها كإذكره الاسموطي في حسن المحاضرة في أخمار مصروالقاهرة عند ذكرالا مراء قلت ستنمط من تلك انها الوقفات لا تفتح ولو بغير وجـه كما وقم ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بعمارة زويلة فقفلها الشيخ مجمد بن الماس قامى القضاة فلم تفتح الى الاك حتى وردالا مرالسلطاني بفتحه أفسلم يتحياسرها كم على فقيها ولايناني مانقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا وبعادالمنهدم لان الكلام فيماهدم مالامام لافيماانه دم فالمتأملاه (ثم فال في فن الالغاز

مانصه)أى رجل أمن الفافقيل ولم يقتلوا وقتل هوفقل حرى طاب الامان لالف فعدها ولم يعدنفسه أى مرتدلا يقتل فقل من كان اسلامه تمعا أوفعه شهة أى حصن لا يجوزة تــ ل أهله ولا أمان لهم فقل اذا كان فيهـم ذمى لا يعرف فــ اونوج المعض حُلّ قتل الساقي أي رضيع يحكم باسلامه بلا تدعية فقل لقيط في دار الاسلام اه وقدنقلناه في كتاب اللقيط (وقال أخوالمؤلف في تكلفه للفن السادس فن الفروق منافصه) ﴿ يُكَابِ السيرِ لِهِ مسلم قطعت بيده عجد اثم ارتدثم مات على ردته أولحق بدارا كحرب ثم حاء مسلما فمات من ذلك فعلى القماطع نصف الدية فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعلمه دمة كاملة وقال مجدوز فرنصف الدية في الان امتراص الردة أوجب اهدارا مجناية فاذا أسلم لا يعودا لضمان والفرق لهماان الجناية وقعت في محمل معصوم ولا كـ ذلك اذا لم يعمد اه وقد نقلناه في كان الجنامات (وقال أخوا الواف في التركيلة المذكورة في كاب الاحارة ما نصه) قال الامهران قتلت هـ قدا الفارس فلك كذا فقتله فلاشئ له ولوقال من قطع رأسه فله كذا فقطع فله ماسهي والفرق ان القتل جهاد والاستثمار علمه لا محوز بمخلاف القطـم اله وقـد نقلناه في كتاب الاحارات (وقال أخوالمؤلف في التــــــــــملة المذكورة في كتاب الاكراه مانصه ) ولوأكره على الاسلام صمح اه وقد نقلناه في كاب الا كراه (وقال أخوا لمؤلف في التكملة المذكورة من كاب الجنبالات مانصه) قطع يدمسلم فارتدومات من القطع أوكحق بدارا كحرب ثم عادوأسلم ومات من ذلك فعلى القاطع فسف الدية ولولم يلحق حتى أسلم ومات نحب دية كاملة والفرق لم منقطع فصاركانه لم مزل مسلماحتي مات اه وقد نقلناه في كاب الجنامات ل المؤلف في الفن الساسع فن الحكامات مانصه ) وسيتمل الامام عن قال لاأرجوا لجنة ولاأخاف النارولاأخاف الله تعالى وآكل المتة وأصلي يلاركوع ولاسحود وأشهده عالمأره وابغض انحق وأحب الفتنة فقال أصحابه أمرهذا الرجلمشكل فقال الامام هدذارجل برجوالله تعالى لاانجنة ويخاف الله تعالى لاالنار ولا مخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل السمائ والمجراد ويملى على الجنازة وشهدالتوحددو سغض الموت وهوحق ومحسالمال والولدوهما فتنة فقيام الرجل وقبل رأسه وقال أشهدا نك العلم وعاواه وفي آخر

المفتاوي الظهير يةسمئل الامام أبو يكرمج دس الفضل عن يقول انالاأخاف النار ولاأرجوا كجنبة وانماأخاف الله تعالى وأرجوه فقيال قوله انالاأخاف النيار ولاأرجو انجنسة غلط فان الله تعالى خوف عماده بالنار بقوله سيمانه وتعمالي واتقوا النبارالتي أعدت الكافرين ومن قدل لهخف مماخوفك الله تعالى فقال لاأخاف ردّالذلك كفر اله وقد دنقلناه في مسائل منثورة (وقال في كات الطلاق السكران كالصاحى) الافى الاقراريا لحدرودا كخالصة والردة والاشهاد على شهادته كذافي خلع الخانسة اه وقد نقلناه في كتاب المحدود وفي كتاب الشهادات (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد ستل عن ذلك المحقق ابن الهمام أي ستل عن الاراضى المستراة من بيت المال هـل يصم وقفها كافي شرحها فأحاب بان للامام السع اذاكان بالمسلمن ماجة والعماذ بالله تعمالي وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صع وان لم يكن كحاجة كمدم عقاراليتيم على قول المتأخرين المفيد فان قلت هـ قاف أوقاف الامراء أماأ وقاف السدلامان فدلا قلت لافرق منتهما فانالسلطان الشراءمن وكس مدت المال وهي حواب الواقعة الني أحاب عنها المحقق ابن الممام في فقع القدير فانه سيدل عن الاشرف برساى اذا اشترى من وكمل بدت المال أرضاتم وقفها فأحاب عاد كرنا الخفر اجعه (وقال في كتاب البيوع من الفن الثلف مانسه) الرباح ام الافي مساثل بين مسلم وحربي ثمة و بين ا مسلمن أسلماءُم ولم يخرطا لمنها اله (وقال في كتاب القضاء) القهاضي اذا قضي في ا محتهد فمه نفذ قضاؤه الافي مسائل اليمان قال أو معدم ملك الكافر مال المسلم المحراز وبدارهم اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة عوت عن تعديل الافي تلاث الى ان قال والسلطان اذا أودع بعض العنمة عمات ولم يين عندمن أودعها (وقال في كتاب الاكراه) أحرى الكفر على لسانه لوعيد حيسأوقيدكفروبانت امرأته اه وقد نقلنيا في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصاما) الاشارة من الناطق ماطلة في وصمة وغيرها الافي الافتاء والأقرار بالنسب والاسلام والكفركذافي النلقيع اه وقد نقلنا وفي كتاب القضاء وكناب الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصة )العطاء لايورث كذا في صلح البزازية اه وقدنقلناه في كتاب الوقف (نم قال فيه أيضا) كل انسان برث و تورث الا ثلاثة الى ان قال والمرتد لايرث و مرته و رئته المسلون اه (وقال فيه أيضا) المجد كالاب

الافى احدى عشرة مسئلة الى ان قال و بصرالصغير مسلما باسلام أبيه دون جده اه (وقال فيه أيضا) لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثة هفي دارا محرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بدمن بينة ولوا هل ذمة ولا بدان يقولوا ولا نعلم وارثاغيرهم و يؤخذه نهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولوثدت انه كتابه كدافى مستأمن فتح القديراه وقدنقا ناه في كتاب الدعوى (قال صاحب الاشياه)

## \* (كتاب اللقيط واللقطة والاتبق والمفقود) \*

صدائج ولرادّالا وقالااذارده من في عمال السدد أورده أحد الابوس مطلقا أوالاس الى أحــد هما أوأحــد الزوجين للاسخرا وومى المتيم أومن يعوله أومن استعان به مالكه في ردّه المه أورده السلطان أوالشعنة أوالحفير فالمستثنى عشرة من اطلاق المتبون ولوأراد الملتقط الانتفاع بها بعد النعريف وكان غنيا لمعدله فان كان فقرراف كذلك الاماذن القياضي كإفي الخياسة الصرى في الالتقياط كالمالغ والعمد كالحرر وانردالعمدالا مقفانح مللولاه وان أشهدراد الاتقاله أخدد واستحق الجمع والكمه انتفى الضعان عنه واستحق الجعل والافلافهم والله سجانه وتعالى أعلم (يقول حاممه) وهدد هي السائل المجوعة المحقة بكاب اللقيط (قال المؤاف في القاعدة الثانية الامورعقاصدها مانصه) وقالوافي باب اللقطة ان أخذها منه ودها حل رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصما آغا اه (وقال في قاعدة هل الاصل في الاشماء الاباحة حتى يدل الدلمل وهومذهب الشافعي أوالتحريم حتى يدل الدليل على الاماحة ونسمه الشافعة اليأبي حندفة مانصه) ويتخرج علمه اماأشكل طاله منها الحموان المشكل أمره والسات المحهول سميته ومنهااذالم يعرف حال النهرهل هومماح أوعملوك ومنهالودخل برجه جمام وشائهل هومماح أومماوك ومنهامس المازرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحلف المكل اه (وقال في خاتمة فها فوائد في الك القاعدة أعنى المقن لابزول بالشك الى ان قال في الفائدة الثالثة في الاستعماب مانصه ) ومنه اللفقود لايرت عندنا ولايورث (وقال في القاعدة السادسة العادة معكمة مانسه) ومنه تناول المارالساقطة اله (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحسلال) الى ان قال وخرج عن هدفه القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط حامه المملوك بغير المملوك فظاهركلامهم انه لايحرم وانما يكره فال في المزازية من اللقطة اتخذير ج حيام في قرية ينبغي أن يعفظها و يؤلفها ولاءتر كها ولاعاف كملا يتضر والناس فان اختلط بها جمام غيرصاحها لاينبغي له أن يأخذها ولوأخذه اطاب صاحبهارده كالضالة الى آخرمافيها اه (وقال في الفن الثالث في أعبكام الصبيان مانصم وعلاق ١١ الوالاستملاء على ١١ مانصم كالبالغ والتقاطه كالتقاط البالغ اه (وقال في أحكام العبيدمانصه) ولمأرحكم التفاطه واستملائه عملى الماح وينمغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذا من قولهم لورد آية افانجمل لمولاء اه (وقال في بعث القول في الملك مانسه) وفعه مسائل الاولى أسماب التمالث المعاوضات المالية الى أن قال وعلى اللقطة شرط اه (وَقَالَ فِي صِحْدَا لَقُولُ فِي ثَمْنِ الثَّلْ مَانِصِهِ) وَمَنْهَا قَيْمَةَ اللَّقَطَةَ اذَا نَصَدَّقَ بِهَا أُوانَتَفَعَ بها بعدالتعريف ولمعزمالك فالمعتبرة عتهابوم التصدق لقولهم انست الضمان اصرفه في مال غديره بغيراذنه ولمأره صريحا اه (وقال في بعث أحكام الحرم مانصه) وهومسا ولغبره عندنافي اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد نقلمًا بقيمة في كمّاب الج (تمقال في فن الالغازمانصه) \* المفقود \* أي رجل بعدمما وهوجي ينعم فقل المفقود اه (وقال في فن الالغاز أيضافي بحث السرمانصه) أي رضيع يحكم باسلام ولاتمعمة فقل لقيط في دار الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب مجهاد (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق مانسه) \* كتاب للقبط وكان اللقبط امرأة أقرت بالرق لرحل وصدقها كانت أمة له غيرانه لا بقبل قولها في حق الزوج - تي لا سطل نكاحه ولوأ قرت انها ابنة أب الزوج وصدقها الاستندت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافى النكاح ابتداء وبقاء والرق لامنافمه ولوطلقها واحدة وأفرت بالرق صارطلاقها ننتن ولوكان طلقها ثنتين تحمأ فرت به ملك رجعتها والفرق انهابالا قراريه بعدالثنتين تريدا بطالحق ثانت له مخلاف مالوكان معد طلقة لان حق الرجعة لاسطل به زا الاقرار ولوكانت معتدة فأقرت بالرق بمدمضي حسفتين كان له أن براجعها في المالية ولوأقرت في الحدضة الاولى فتركها حتى مضت حمضتان لا يتمكن من الرحعة والفرق ان اقرارها غيرميطل هاهناوقته ومبطل في الفصل الاول والله تعالى الوفق اه وقد د نقلناه في كتاب الاقرار وكتاب العلاق (ثم قال كتاب اللقطة) ترك الاشهاد

انه أخذها لبردها ضعن وانخاف أخذا لظالم لهاماشهاده لايضمن والغرقان الاشهادلصانة المال والاشهادههنا سدب لفوته سدب دامته فأصلحهار ولكان للااداقال حملتها الااداقال جعلتها لمن مأخذها والغرق انداذاقال ذلك فقد ملكهاله وقد أنفق علهافكانت دنوالنفقة عوضا فنع الاسترداد تثرالسكر فوقع في حررجل وأخد غره لا بكره اذالم كن أعد حرو الذاك كالووضع الشكة لاللصد فتعلق باصد كان لمن أخذه ولونصم الاحل الصدكان لماحها اه وقدنقلناذلك في كمّا ب الصـمد (ثمقال) ويكره امساك انجها مخلاف غيرها لان من عادتها انها يمضى الى موضع آخر فقنتلط فلاتعرف يغلاف الطمور الاخو فان أفرخت فهولصاحب الامان عرف والاتصدق مه على فقدرتم سترى كاحكى السرخسيءن أستاذه انحلواني انه كان مولعا بأكل انجهام فيكان مها المكل من الفقيرتم شترى منه بمن رخيص أتانان ربطتا في موضع واحداء لافولدتاذكا وأنثى أواحداهما بفلاوالانخري جشافا ذعي كل واحد متهما المغل أوالذكر فهوبانهما والشاني لمدت المال لانه لقطة والاضحمة على هذا والله سحمانه وتعالىأعلم اه وقدنقلناه في كتاب الاضحية وفي كتاب الدعوى (وقال في الفن السابيع فن المحكايات مانصه) وفي مناقب الكردري قال الامام الأعظم خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة أماالاولى كنت محتازا فأشارن الي اليهاقاات احفظه حتى تسله الى صاحبه اه (ثمقال في الفن السايع أيضامانصه) وقى مناقب الكردري قدم قتبادة الكوفة فأجمع علمه الناس فقال سلوني عن الفقه فقسال الامام ما تقول في احرأة المفقود فقيال قول عرتتريص أريع سننهن ثم تعتدعه مذة الوفاة ونتز وجءن شاءت قال فان حاءز وجها الاول وقال تزوجت وأناحى وقال الثاني تزوجت واكزوج أبهما يلاعن فغضب قتادة وقال لاأجسكم بشي اه (وقال في الفن الثاني في كما السوع في بعث الحل ما نصه) ولا فرق في كون الجندان تمع الامه بين بني آدم والحيوانات فالولدمنه الصاحب الاثنى لالصاحب الذكركذافي كراهة المزازية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب المموع أيضامانهم) لا تصح الاحازة بعد هلاك العن الافي اللقطة اه (وقال في كتاب الصيد) ولا يحل للقلش ما يجده بلانعريف ولوأرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهوله لاعلكه بالاستدلاء فلما حبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة لكن المختارانه علك قشور الرمان ولوالتي بهجته المته في اعرجل سلخها وأخد خد الدها فلما لدكها أخذه فلود بغهر دله ما زادالد باغ ان كان عاله قيمة المخفول خوراجعه (ثمقال فيه) سعكة في سعكة فان كانت صحيحة علاو الالالا نها مستقدرة وان وجد فيها درة ملكها حلالا وان وجد خاتما أودينا رامضرو بالاوهو لقطة له أن بصرفها على نفسه بعدالتعريف ان كان عتاجا وكذا ان كان غنيا تصدد قامة مناه الهروية وقوله وكذا ان كان غنيا كان غنيا كان غنيا المراحها (ثمقال فيه أيضا) النثر على الامرلا يحوز وكذا التقاطه وفي العرس حائز اه (وقال في كتاب الرهن ما نصله) الوارث اذا عرف الرهن لاالراهن لاالراهن لايكون لقطة بن يحفظه الى ظهور المالك اه (قال صاحب الاشياه)

## \* (كتاب الشركة)\*

النقود الفاون العدة مع من الاتقبل التسرا يصلح الاق موضع عبرى بحرى والدلالين والشعاذين وألحقت بهم الشهود في الحماكم وان شرطا الرج المعامل والدلالين والشعاذين وألحقت بهم الشهود في الحماكم وان شرطا الرج المعامل المنافع أكثر من رأس ماله لم يصعو يكون مال الدافع عند دالعامل مضارية وان شرطا الربح المدافع أكثر من رأس ماله لم يصعو يكون مال الدافع عند دالعامل بضاعة ولكل منه سمار بحماله كافى السراجية اداعل أحد الشريكين دون الاتخر بعد رأو بغيره فالربح بدنهما مخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عملامن غير عقد شركة فعمله أحدهم كان له ثلث الاجرولاشئ الاتخرين ما اشتريت اليوم من أنواع التحارة فهو بينى و بيذك فقال فعم الحرولاشئ الاتخرين ما اشتريت اليوم من أنواع التحارة فهو بينى و بيذك فقال فعم المستركة ما المتريكة عن الخروج وعن بسع فه عاز الأأن يكون قد المراجع بينهما تكره الشركة مع الذمى اختلف رب المال في عالمال بينهما تكره الشركة مع الذمى اختلف رب المال في ما المنارب في التقديد والاطلاق فالقول المضاربة (نم قال) ولواختلف الموكل المعلم العدد فالقول الم وقد نقاناه في كتاب المحاربة (نم قال) ولواختلف الموكم مع العدد فالقول الم وقد نقاناه في كتاب المحدد فالقول المحدد فالمحدد فالقول المحدد فالقول المحدد فالمحدد فالقول المحدد فالقول المحدد فالقول المحدد فالمح

اعلم (يقول عامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المعقة بكتاب الشركة (قال المؤلفُ في قاعدة الاصل العدم فم افروع مانصه ) ومنها القول قول الشريك والمضارب اله لمربح لان الاصل عدمه وكذالوقال لمأربح الاكذالان الاصل عدم الزائد اه وقد نقلنا بقمة هذه العارة في كتاب المضارية فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) \* تنسه "في معراج الدراية من كتاب ا الحفار والاباحة ان أعما بنا احتاط وافى أمر الفروج الافي مسئلة لوكانت حارية بين شريكين ادعى كل منه-ما الد بخاف علمه امن شريكه وطلب ان توضع على مدعدل لاعدات الىذاك واغماتكون عند كل واحد يوماحشمة لللك اه وساتى نقل هذه المسئلة من كتاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لامزال ما لضرر مانصه) من فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك وأغما يقال لمريدها انفق واحس المن الى استمفاء قعة المناء أوما نفقته فالاول انكان بغراذن القاضى والمُانى انكان ماذنه وهو المعتمد وكتينا في شرح الكنز في مسائل شي من كاب القضاء ان الشريك صرعلها في ثلاث مسائل اه وقد نقلنا هذه العمارة فى القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وقدر بحوا المانع على المقتضى في مسئلة السفل لرجل والعد لولا خرفان كلامنهما ممنوع عن التصرف في ملكه كحق الاستخرفا كمه معلق له وتعلق حق الاتنومه مانع آه وقدنفلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عنسر لاينسب الحاسا كت قولمانمه) ونرج عن هذه القياعدة مسائل الحان قال السادسة والعشرون أحدشر يكي العنان قال للا تنواني اشتري هـذه انجـار ية لنفسى خاصة فسكت الشريك لاتكون لهما اله (وقال في الفن المالث في أحكام الناسي وانجاهل مانصه) كالمتفاوضين اذا أذنكل واحدمنهما لصاحبه بأداءالزكاة فأدى أحدهماءن نفسه وعنصاحيه ثمأدى الثاني عن نفسه وعن صاحمه فانه يضمن مطلقا اه وقد نقلناها في كتاب الوكالة أرضاوفي كتاب الزكاة (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيه ومالا يتعين مانصه) و يتعين في الامانات والهمة والصدقة والشركة اله (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من المجانبين البيع الى ان قال والتشريك اله أى بأن يقول لا سنر فى شئ شتراه أشركتك فيه مثلا كافي الجوى (ثم فال) وجائزهن الجانبين الشركة

اه (مُهَال) الساطل والفاسدعندنافي العمادات مترادفان الى ان قال وأما النبركة فظا هركال مهم الفرق بينهما فالشركة في الماح باطلة وفي غيره اذافة عد شرط فاسدة اه (ثم قال في فن المحيل مانصه) الشاني عشر في الشركة الحدلة في جوازها في العروض ان يبيع كل نصف متاعم بنصف متاع الا خرثم يعقداها وهي معروفة اه (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في محث الوكالة ما نصم قال له اشترعد دريد بدني و بدنك فقال نعم م قال اله آخر كذلك فقال نعم فاشتراه كان بمن الآمرين دون المشترى فلولم يشتر حتى لقيه الث فقال كذلك فأحامه أيضافه واللآمرين الاولين ولوكانا حاضرين وعلما يذلك كان بن المشترى والثالث لأن وكالتهما ارتدت اعلا كالوقال لا تح اشترلي عد فلان تم وكله آخر بشرائه فان قدل الوكالة لا عضرة الاول فه وللاول وان بحضرته فهوالماني والفرق ماقلنا اله وقد نقلنا بقسه في كال الوكالة (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النه كاح مانصه) احتاط أصما بنا في الفرو برالا في مسئلة ما إذا كانت الجارية ، من شريكان فادعى كل الخوف علم امن شريكه وطاب الوضع غندعدل لامحاب الى ذلك واغاتكون عندكل بوماحثهمة لللك كذا في كراهية المعراج اه وقد تقدم نقل هذه المسئلة من قاعدة الاصل في الابضاع التحريم (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) والمنابط ان الحق اذا كان همالايتحزأ فانه يشت لكل على الكال فالاستخدام في المملوك ممايتجزأ اه (وقال في كتاب المبوع مانصه) الرباحرام الافي مسائل الى ان قال وبين المتفاوضين وشريكي العنان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه ) لا محلف القاضي على حق مجه ول فلوادعى على شريكه خيانة مهمة لم معلفه اله (وقال فيه أيضا مانصه) بي أحد الشريكين العمارة مع شريكه فلاجبر عليه الافي حُدار يتمين لهما وصيان و يخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضررافان الاتبي من الوصيين محركا في الحانية وينسغي ان يكون الوقف كذلك إه (وقال في كتاب الإمانات مانصه) الإمانات تنقلب مضمونة عوت عن تحهمل الافي ثلاث إلى انقال وذكرها لولوا بجي وذكرمن الثلاثة أحدالمتفاوضناذامات مجهلاولم يسنال المال الذى في يده اهروقال قيه أيضا) إذا تعدى الامين ثم إزاله لامز ول الضمان كالمستروالمستأخر الا في الوكمل بالسع الى ان قال والشريك عنامًا أومِفا وضقاه (وقال أيضافي كتاب ا

الامانات المأذون له في شي كا ذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان الى ان قال الثمانية جمام مشترك بين المنين آجوكل واحدمنهما حصته لرجل ثم أذن احدهما مستأجره بالعمارة فعمر فلارجوع للستأجرع الشريك الساكت ولوعراً حدالشر يكين الحمام بلاا ذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة الولوا مجمية آه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب القسمة) المشترك إذا انهدم فأي أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم والابنى ثم آجره ليرجع بني أحدهما بغيرا ذن الا توفطلب أحدهما رفع بنيائه قسم فان وقع في نصديب الماني فيها والاهدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغمب (قال صاحب الاشباه)

## \*(كَابُ الوقف)\*

لووقف على المالح فهدى الامام والخطيب والقيم وشراء الدهن والحصير والمراوح كذافي منفلوه قماس وهمان كل من بني في أرض غـ بره بأمر ه فالمناء لمـالـكها ولو بني لنفسه بلاأمر فهوله وله رفعه الاان بضر بالارض اله وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعارية وفي كتاب الغصب (ثمقال) وأماالمناء في أرض الوقف فان كان الماني المتولى علمه فانكان عمال الوقف فهو وقف وان بناه من ماله للوقف أوأطلق فهووقف وانلنفسه فهوله وانام كنمتولسا فانباذن المتولى لبرجم فهو وقف والافان غيالوقف فوقف وان لنفسه أوأطلق له رفعه لولم نضر وان أضرفه والمضيع الماله فيتربص الى خلاصه وفي بعض الكنب الناظر تملكه بأفسل القيمتين للوقف منزوعاوغبرمنزوع بمال الوقف الناظراذا أجرثممات فانالاحارة لاتنفسخ الااداكان هوالموقوف علمه وكان جمه الريع لعفانها تنفسخ وتدكاح رماس وهمان معزياالي عدة كتب ولمكن اطلاق المتون مخالفه ه وقدنقلنا. في كتاب ألاحارة (ثم قال) الاستدانة على الوقف لا تحوزالااذا حتيج الهالمصلحة الوقف كتعمد وشراء مذرفقوز اشرمامن الاول اذن القامى الشآنى ان لايتيسرا حارة العين والعرف من أحرتها كاحر روان وهمان وليسهمن المرورة المرفء لي المستحق بن كافي القنية والاستدانة القرض أوالشراء عالنسشة وهل محوزللتولى ان بشترى متاعا بأكثرمن قعتمه ويدعه ويصرفه

على الممارة ويكون الرجعلى الوقف الجواب نعم كما حرره ان وهدان لا يشترط لصمة الوقفء لي شي وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولا دريد ولا ولدله صبح وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان توجدله ولد واختلفوا فيميا اذا وقف على مدرسة أوممعدوهمأمكانالمناثه قدلان يبنيه فالصيح الجواز أحذامن السابقة كافي فقح القدير اقالة الناظرعقد الاجارة عائزة الافي مسئلتين الاولى اذاكان الماقدنا ظراقب لدكافهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تعجل الابوة كافي القنمة ومشى علمه النوهمان اله وقدنقلناه في كتاب الاحارة (ثم قال) استمدال الوقف المامرلا موزالافي مسائل الاولى لوشرطه الواقف المانسة اذاغصمه غاصب وأجرى الماءعليه حنى صار بحرالا بصفح لازراءة فيضعنه القيم القيمة ويشترى بهاأرضاندلا الثالثةان يجعده الغاسب ولابدنة له وهي في الخانمة الرابعة انسرغب انسان فيه سدل أكثر غلة وأحسن صقعا فحوز على قول أبي بوسف وعلمه الفتوى كافي فتاوى قارئ الهدامة احارة الوقف بأقل من أحرة المثل لاتحوزالا إذا كان أحدد لارغ في المارتها الابأ قدل وفيما اذا كان النقدان يسترا اله وقد نقلناه في كتاب الأجارة (ثم قال) شرط الواقف يجب البياء القولهم شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به وفي الفهوم والدلالة كالدناه في الشرح الافي مسائل الأولى شرطان القاضي لا بعزل الناظر فله عزل غرالا مل الشانية شرط انلايؤ حروقفه أكثرمن سنة والناس لاسرغبون في استثجاره سنة أوكان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظراء وقد نقلناه في الاحارة (ثمقال) الثالثة لوشرط أن مقرأعلي قبره فالتعمن ماطل الرابعة شرطان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسعد كذا كل يوم لمراع شرطه فلاقيم التصدق على سائل في غير ذلك المسجد أوخارج المسجد أوعلى من لايسال اهم قال شارحها وهـ فامبنى عـلى عـدم تعين المكان في الوقف قياساعلى النذر اله وقد نقلنا. في كاب الاعان (مُم قال) الخامسة لوشرط للسفة قين خبرًا أو محامعيمًا كل يوم فلاقيم ان يدفع القيمة من النقدوفي موضع آخراهم طلب العين وأخذا لقيمة السادسة تحوز الزيادة من القاضى في معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان علما تقيا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضى الاستبدال اذا كان أصلح لا معوزللقاضي عزل الناظرالمشروط بلاخيانة ولوعزله لايصيرممزولا ولاألشاني متوليا كا

في فصول العادي ويصم عزل الناظر بلاخمانة ان كان منصوب القاضي اذاعزل القاضى الناظر ثم عزل القاضى فتقدم المخرج إلى الثاني وادعى ان الاول عزله الاستمالا بعمده ولكن أمره أن شدت هنده اله أهل للولاية فاذا أثدت أعاده لسن للقاضى عزل الناظر بحردشكانة المستحقين عنده حتى شتوا علمه خمانة وكذا الوصياه وقدنقلناه في كتاب الوصاما (ثم قال) الواقف اذاعزل الناظر فانشرطاه الدزل حال الوقف صم الفاقا والالاعند معد ويعم عنداني بوسف ومشايخ بلخ اختارواقول الثمانى والصدراختارقول مجد وعلى هذا الأختلاف الومات الواقف فلاولان للناظراك ونه وكدلامنه فعلك عزله بلاثمرط وتمطل ولاستهعوته وعندد محدليس بوكيل فلاعظت عزله ولاتمطل ولاستهعوته والخلاف فعاادالم سترطنه الولاية في حماته ويعدعماته أمالوشرط ذلك لم تبطل عوته اتفاقا هـ ذاحاصل ما في الجلاصة والمزازية والفتوى على قول أبي يوسف كافي الولوا لجمة وفى العماية لولم معدل لواقف له قيما فنصب القاضي قيما وقضى بقوامته لم علك الواقف اخراجه اله ولمأرحكم عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاهم أولا عكن الانحاق بالناظرالة مليلهم الصحة عزله الناظر عندالته افي بكونه وكملاعنه ولنسر صاحب الوظمفة وكسلاءن الواقف ولاعكن منعه عن المزل مطلقالعدم الاشتراط فأصل الانقاف احكونهم حد لواله نصب الامام والمؤذن بلاشرط كإفى البزازية الماني أولى بنصب الامام والمؤذن وولد الماني وعشرته أوليمن غرهم بني مسحدا في محلة فنازعه بعض أهر المحلة في العمارة فالماني أولى مطلقا وانتنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان مااختاره أهل المحلة أولى من الذي اختاره الماني فاختاره أهل المحلة أولى مما اختاره الماني وان كانا سواء فنصوب المانى أولى اعلم انه قد كثر في زمانسا احارة الارض مقملاومراحا قاصدين بذلك لزوم الاجروان لمتروعاء النيل ولأشك في صحة الاحارة لانها نستأجرا للزراعة وغبرها وهمامنفهتان مقصودتان كإفي احارة الهداية الارض تستأح للزراعة وغيرها قال في البناية اي لغيرالزراعة نحواليناء وغرس الاشعار ونصب الفسطاط ونحوها وفي المعراج وفتح القديرمن البيع الفاسدولا تحوزاجارة المراعى أى المكالم والحملة في ذلك أن يسمة والارض لمضرب فيها فسماطه أوليجعلها حظيرة الخفه تم يستديم المرعى وذكرالز يلعى الحيلة أن يستأجرها لايقاف

الدواب أومنفعة أخرى اه وقدنقلناه في كتاب الاطارة (تمقال) والحاصل انالمقمل مكان القملولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسم الفرقان المقمل زمان القملولة أومكانها وهوالفردوس فيالاته وهي أصحاب الجنة بومثذ خبرمستقرا وأحسن مقملا وفي القياموس القيائلة نصف النهار قال مقبل قبلا وقيلولة وقائلة ومقالا ومقيلا اه وأما المراح ففي القاموس أروح الابلردهاالي المراح بضم الميم أى المأوى في المساء وفي الصحاح أراح ابدله أى ردّها المالمراح وفى المصماح الرواح رواح العشى وهومن الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث مأوى الماشية بالليال والمناخ والمأوى مدله وفتح الميم بالدالمعنى خطأ لانهاسم مكان واسم الزمان والمكان والمسدرمن أفعل بالالف مفعل بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفقح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان من الثلاثي بالفقع والمراح أيضا الموضع الذي بروح القوم منه أوبر جعون المه اله فرجع معنى المقل في الاحارة الى مكان القيلولة وبدل على صحتم اله قولهم لواستأح هالنصب الفسطاط حازلانه للقملولة ورجعمعني المراح الى مكان مأوى الارل ويدل على صحتها له قولهم لواستأجره الابقاف الدواب أوليح ملها حظيرة لغنمه ماز وتخلية المعمد ماطلة فلواسة أجرقرية وهو بالمصرلم يصع تخليتها على الاصم كافي الخانة والفله مرية في السع والاحارة بيع وهي كثيرة الوقوع في احارة الاوقاف فينمغي للتولى أن مذهب الى القرية من المستأجر فيخلى بينه ومينها أو مرسل وكمله أورسوله احماعلمال الوقف اه وقدنقلناه في كتاب الاحارة وفي كتاب المموع (ممقال) أقرالوقوف علمه ان فلانا يستحق معه كذاوانه يستحق الربعدونه وصدقه فلانصم في حن المقردون غره من أولاده وذريته ولو كان مكتور الوقف مخالفاله جلاعلى ان الواقف رجع عماشرطه وشرطما أقريه المقر ذكره الخصاف في باب مستقل وأطال في تقريره ماشرطه الواقف لائد سنادس لا حددهما الانفراد الااذاشرط الواقف الاستمدال لنفسه ولا خرفان الواقف الانفرادلالفلان كإفي فتاوى قاضعان ومقتضاه لوشرط لهما الادخال والانواج لدس لاحدهما ذلك ولويعد موت الاتخرفي طل ذلك الشرط عوت أحدهما وعلى هذالوشرط النظر لهمأ فاتأحدهما أفام القاضى غبره ولدس للعي الانفراد الااذا أقامه القاضي كإنى الاسعاف الناظر وكمل الواقف عندأ بي بوسف ووكمل

الفقراء عند معدد فسنعزل عوث الواقف عندأبي بوسف وله عزله وسطل ماشرمله له عوته خلافا لمجد في الكل الدوروا لحوانت المسملة في بدا لمستأجر عسكها بغبن فاحش نصف أجرة المدل أونحوه لا يعذر أهل المحلة بالسكوت عنه اذا أمكنهم رفعه وصاعلي الحاكمأن بأمره بالاستثعار بأجوالمثه لو وصاعليه تسليم زود السنين الماضية ولوكان القيم ساكامع قدرته على الرفع الى القاضي لاغرامة علمه واغماهي على المستأحر واذا ظفر عمال الساكن فله أخذا لنقصان منه فمصرفه في مصرفه قضاء ودمانة كذافي القنية اله وقد نقلناه في الاحارة (ثم قال) عزل القاضى فادعى القيم المه قدأ جرى له كذا مشاهرة أومسانهة وصدقه المعزول فمه لا مقسل الاستنة عمان كانماعينه أحرمت لعله أودونه يعطيه الشاني والامحط الزيادة ويعطمه الباقي اهم يصيح تعلمق التقرير في الوظائف أخذا من حواز تعلم في القضاء والامارة بحسامم الولاية فلومات المعلق بطل التقر مرفاذ اقأل القساضي ان مات فلان أوشغرت وظلفة كذافقد قررتك فهاصع وقدد كروفي أنفع الوسائل تفقها وهوفقه حسن اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (تمقال) وفي فوائد صاحب المحمط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما ناسقط لانه في معنى الصلة وكذا القياضي وقبل لاسقطلانه كالأحرة اله ذكره في الدرروالغرر وجزم في المعمة تلخيص القنمة بأنه يورث قال مخلاف رزق القياضي اله وقد دنقانا. في كتاب القضاء وكتاب الفرائض (ثم قال) وفي البندوع للاسم وملى فرع نذكر ماذكرأ صحابنا الغقهاء في الوظائف المتعلقة مالاوقاف أوقاف الامراء والسلاطان كلهاان كان الماأصل من بيت المال أوترجه عالمه فيجوز النكان بصفة تحقياق من عالم للعيلوم الشرع. قه وطالب عيلم كذلك وصوفي عيلى طريقية الصوفية من أهل السنة أن أكل بما وقفوه غيرمتقد بما شرطوه و يحوز في هذه الها الاستنابة لعذر ولغبره ويتناول المعلوم وان لم يماشر ولااستناب واشتراك تنبن فأكثر في الوظيفة الواحيدة وللواحيد عشرة وظائف ومن لم يكن بصيفة الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولوقرر والناظر و ماشر الوظيفة لان هذامن بيت المال لا يتحول عن حكمه الشرعي بعمل احدوما متوهمه كثمر من الناس من تقول في ملك الذي وقف أي علم م فه و توهم فاسد ولا يقدل في اطن الامرأماأ وقاف مالكوها واوقفوها فلهاحكم آخروهي قابلة بالنسبة الى تلك واذا يحجزا

الوقف عن الصرف الى جمع المستحقين فان كان أصله من مدت المال روعي فمه صفة الا معقدة من بدت المال فان كأن في أهل الوظائف من هو يصفة الاستعقاق من بدالمال وليس غيره كذاك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآلرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلموان كانوا كالهم بعدفة الاستعقاق منه قدُّم الا حوج فالا حوج فان لم يتووا في الحاجة قدَّم الاحكر فالا كرفية - دم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال المدع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحدالم يقدم فيه أحدد بل بقسم على كلمنهم جميع الونف بالسوية أهل الشعائر وغيرهم اهم يلفظه وقداغتر يذلك كثيرمن فقهآء زماننا فاستماحوا تناول معاليم الوطا ثف بغير مباشرة أومع مخالفة الشروط والحال انمانقله السيوطيءن علىائهما غماهو فعمايق لمدت المال ولم بشدت له ناقل أما الاراضي التي ماعها السلطان وحكم بصحة بيمها تم وقفها المشترى فاله لايدمن مراعاة شرائطه فان قلت هل في مدهمنا لذلك أصل قلت نعم كابينته في الرسالة المرضية في الاراضي الصرية وقدستل عن ذلك المعقق ان الهدمام فأحاب بأن للإمام السعاذا كان بالمسلمن طحمة والعماد بالله تعالى وبمنت في الرسالة أنه إذا كان فهمه مصلحة صبح وان لم يكن محاجة كبيم عقار المتم على قول المتأخرين المفتى مداه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فان قلت هـ ذا في أوقاف الامراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهـ حافان ان الشراء من وكمل بدت المسال وهي جواب الواقعة الثي أحاب عنها المحقق ابن الممام في فتح القدير فانعسش اعن الاشرف برساى اذا اشترى من وكيل بيت المال أرضائم وقفها فأحاب عاد كرنااه وقدنقلناه في كاب الجهاد (ثم قال) وأمااذا وقف السلطان من متالمال أرضالكصلحة العامة فذكر قاضي خان في فتاوا وجوازه ولا براعي ماشرطه دائمًا وأمااستواء المستحقين عند الضيق فعفالف لذه منالما في الحاوى القدسي الذي يبدأمه من ربع الوقف العمارة شرطه الواقف أملائم ماه وأقرب للعمارة وأعم الصلعة كالامام للمعمدوالمدرس للدرسة بصرف البهم قدركفا يتهم ثم السراج والدساط كذلك اه وظاهره ان المقدم فى الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش وما كان عمناهم لتعميره بالمكاف فها كان عمناهم الناظر وينبغي الحماق الشادّر من العمارة والمكاتب به-م

الافي كل زمان و منه عي الحساق الجسامي المهاشر للعساية بهم والسواق الحق مه أبضاوا كخلمت للحق بالامام بلهوأ قوى لانه امام الجعمة والمكن قمدا لمدرس عدرس المدرسة وظاهره انراج مدرس الجامع ولايخفي مابينهما من الغرق فان مدرس المدرسة اذاغات تعطلت المدرسة فهوأقرب الى الهمارة كدرسي الروم وأمامدارس الجامع كاكثرالمدرسين عصرفلا ولايكون مدرس المدرسةمن عائرالااذالازم التدريس هلى حكم الفرط أمامدرسوا زماننا فلا كالإجففي وظاهرما في أمح أوى تقديم الامام والمدرس على بقية الشيعائر لتعسرون أواذا علته داظهراك الشاهدوالماشر والشادفي غير زمن العمارة والزملاقي والشحنة وكاتب الغدة وغازن الكتبويقية أرماب الوظائف لدسوامنهم ويندغي الحاق المؤذنين بالامام وكذا المقاتي ليكثرة الاحتماج المه للمسعد فظأهر مانى الحاوى تقديم ماذكرناه ولوشرما الواقف الاستواء عندالضيق لانه جعلهم كالعمارة ولوشرط استواء العمارة بالمستعقير لم بعت مرشرطه واغما تقددم علمهم فكذاهم الجامكة في الاوقاف لهاشبه الاجرة وشمه الصلة وشمه الصدقة فمعطى كل شهه ما سناسمه فاعتبر ناشهه الاجرة في اعتمار زمن الماشرة وما يقايله من المعلوم والحل الزغنياء اله وقد نقلناه في الاحارة (ثمقال) وشبه الصلة باعتماراته إذا قدص المستحق المعلوم ثم مات أوعزل فالهلا يستردمنه حصية مايق من السنة ا وشبه الصدقة لتصييم أمل الوقف فانه لايصم على الاغنيا ابتداء فاذامات المدرس في ائناء السنة مثلاقمل محيًّا الغلة وقمل ظهورها وقدما شرمدٌ ، ثم مات أوعزل بنسغي أن سطروقت قسمة الغلة الى مدّة مهاشرته والى مهاشرة من حاء بعده ويقسط المعلوم على المدرسين و منظركم بكون منه للدرس المنفصل والمتصل فمعطى محسا مدّته ولا رمتير في حقه اعتبار زمن محئ الغلة وادراك هاكا اعتبير في حق الاولاد فى الوقف بل بفترق الحركم بدنهم وين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة مّا وهـذا هو الاشمه بالفقه والأعدل كذاحرره الطرسوسي في أنفع الوسائل تماعلمان اعتبار زمن عبى الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة كل أربعة اشهر قسط فيحب اعتبارا دراك القسط فكارمن كان مخلوقا قمل تمام الشهرالرابع حيتي تموه ومخلوق استحق القسط ومن لافلا كذافي فتح ألقيدمز لا تنفسخ الآجارة عوت المؤجر للوقف الافي مسئلتين ما إذا أجرها الواقف ثم ارتد

ممات المطلان الوقف مردته فالتقلت الى ورثته وفع الذا آح أرضه مم وقفهاعل معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهمان في آخرشرحه الناظر أذا آجرا نسانا ثم هرب ومال الوقف علمه من من كاني التمارخانية اله وقد نقلناه في الإجارة (عمقال) بخلاف مااذا فرط فى خشب الوقف حقى ضاع فانه يضمنه أقر بأرض فى بُدغ مره انهاوقف وكذمه ثماشتراه أوورثها صارت وقفا مؤاخذة لهنزعه وقد كتدنا نظائرها في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان تم من بعده على أولاده ممن بعدهم على أولادهم عم على أولاد أولادهم عم على ذريتهم ونسلهم وعقمهم من الذكورخاصة دون الانات فاذا انقرض أولاد الذكور صرف إلى كذافهل قوله من الذكورة، حللاماء والإيناء حيثي لا تُستّحق أنثي ولا ولد أنثي أم هو قسد في الابنياء دون الإماء حتى يستحق الذكر ولومن أولادا امنت أوهو قبد في الاماء دون الامناء حتى يستحق ولدالذ كرولو كانأنني فأجنت هوقد في الابنا وون الاماء لان الاصدل كون الوصف بعدمتعا طفين بكون للإخبر كاصر حوابه في ماب المحرمات في قوله سبحانه وأحالي من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات نسائكم وربائبكم ولان الظاهرمن مقصوده عرمان أولاد المنات لكونهم ينسون الى أبائهمذ كورا كافوا اوانا ناوتخصيص أولاد الاساء ولوكافوا انانا لكونهم ينسون البه ويقريشة قوله بعده فاذا انقرض أولاد الذكور ولم يقل أساء الذكور ولاابناء الاولادوالله سحانه وتعالى أعلم ثم باغني ان بعض الشافعية حعمله قسدا فيالاماءوالابشاءووافقه بعضائحنفية ورأيت الاسنوى نقل في المهدد أن الوصف بعد الجال برجم الى الجسع عند الشافعية والى الاخبر عندا كمنفه فوان محل كالرم الشافعية فيمااذا كان العطف بالواو وأمابغ فعودالى الاخرراتفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عندالضرورة لاتعوز الاماذن القاضي وانكان المتولى سعد منه يستدن بنفسه كدذافي خزانة المفتيين الناظراذافوض النظرالى غيره فانكان لهالتفويض الشرط صممطلقا والافان فوض في صعته لم يصم وان فوض في مرضموته صم كذا في القنية والمتمة وخزانة المفتين وغيرها واذاصح التفويض بالشرط لاءلك عزله الااذا كان الواقف جعل له المنفو بض والعزل كأحره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولمبذ كرما اذا فوض فى مرض موته بلاشرها وقلنا ما اصحة ويذبني ان له العزل والتفويض الى غمره

كالاساء وسئلت عن ناظر معدين بالشرط ثم يعدوفا تدنحا كم المسلمن فهدل اذا فوض النظرالي غمره تممات نتقل الحاكم أولا فاجبت بأنه أذا فوض في محته ونتقل ليانحسا كمعوته لعدم محقالتفو يضوان فيعرض موته لاينتقل لهمادام المغوض لهما قبالقمام مقامه وعنوا قف شرط مرتبالرجل معن تممن بعده القراء ففرغ منه لغيره عممان فهل ينتقل الى القراء فأجيت بالانتقال ليس للقاضى ان قرر وظفة في الوقف مغرشرط الواقف ولاهدل للقر والاخذ الاالنظر على الوقف وذكرا تحسامي في واقعاته ان الفاضي نصب القيم بغد يرشرط الواقف والسالة نصب خادم للمعدد فرشرط فاستفدت منهاماذ كرتع يبكره اعطاء فقهر من وقف الفقراء ما ثبي درهم لانه صدقة فأشمه الزكاة الااذا وقف على فقرآه قرابته فلايكره كالوصية كذافي الاختيار ومنهنا يعلم حكم المرتب الكثيرمن وقف الفقرا المعض العلاماء الفقراء فلصفظ اذا وقف على فقراء قراءة المراستمق مدعها الاستقعلي القرابة والفقر ولابدمن سانجهة القرابة ولايدمن سأنأنه فقهرمعدم ومن لهانفقة عني غبره ولامال لهافقيران كانت لاتعب الامالقضاء كذي الرحم المحرم وانكانت تحب بغدمر قضاء فليس بفقهر كالولد الصغير كذافي الاختمار اذاحصل تجنمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستعقب كلم أو بعضم في اقطع لا بمقي لهمديناه لي الوقف اذلاحق لهم في ألغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج أله عمر أولا وفى الدخيرة ما يغيدان الناظراذ اصرف لهم مع الحاجمة الى التحمير فأنه يضمن اهم وفائد قماذكرنامان الغلة لوحاءت في السنّة الثّانية وفضل شيء مد صرف معلومهم هدذه السنة لايعطهم الغاضل عوضا عماقطع وقددا ستفتنت عمااذا شرط الواقف الفاصل عن المستعقن المتقاء وقدد قطع المستعقن في سنة شئ بسبب التعمير فهل يعطى الفاصل في الثانية لهم أولام تقاف فأجدت للعنقاء لماذكرنا وإذاقلنا بتضمن الناظرإذاصرف لهممع انحاجة الى التعميرهل وجمع علهم مادفعه احسكونهم تمضواماه يستحقونه أولالمأره ميربعا الكن نقيلوا فياب النفقات ان مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوى الودع بغسراذته واذن القاضي فاله يضعن واذاضعن لايرجع عليهما لانعلاطهن تدين آن المدفوع ملكه لاستنادما كمه الى وقت التعدى كافي الهداية وغيرها اه وقدنقاناه فى كتاب الملاق وفى كتاب الامانات (مُقال) وقالوافى كتاب الغصب ان المضمونات

علكهاالضامن مستندا الحوقت التعدى حتى لوغيب الغاصب العن المفصوية وضيزه المالك ملكها مستندا الى وقت الغمب فسنف فيسعه السابق ولوأعتق العبدالمغصوب بمدالتضمن نفذولو كانذارهم محرم عتق علمه كأبيناه في النوع الثالث من بحث الملك أه وقد نقلنا وفي كتاب الغصب (ثم قال) ولا يخالفه مافي القنية من ماب الشروط في الوقف لوشرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاحل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفياصل الما المصرف المهذ كورثم ظهردين على الواقف يستردذ لك من المدفوع الهم اله لان الناظر ليس متعد في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلمه المحالة العايض فكان الناظر استرداده بخلاف مسئلة فالانه متعدا مكونه صرف الهيم مععله بالحاجة الى التعيمير وكذالابردمااذا أذن القياضي بالدفع الحارجية الغيائب فلماحضر جدالنكاح وحلف فالهذكر في العمّاء له أن شأعضمن المرأة وإن شاء ضعن الدافع وبرجعه وعلى المرأة اه لانه غيرمتعد وقت الدفع واغاظه رامخطاء في الاذن واغادقم بشاءعلى صهةاذن القاضي وكان لدالرجوع عام الاند وان ملك المدفوع بالضمنان فلدس عتبرع اه وقد نقلناه في كاب الطلاق وكاب الامانات (تمقال) وفي النوازل سئل أنو بكرعن رجل وقف داراعلى مسجد على ان مافضل من عمارته فهوللفقرا فاجتمعت الغدلة والمسعد لاعتاج الى الغلة للممارة هل الصرف الفقرا فاللا مصرف الحالفة راءوان اجتمع غلة كشرة لانعصوران محدث للمسجد حدث والدار محاللا تغل قال الفقيه سيثل أبوج مفرعن هذه المسألة فأحاب هكذا ولكن الاختيار عندى الداذا علماله قداجتمع من الغلة مقدار مالوا احتاج المسجدو الدارالي العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على الفقراء على ماشرطه الواقف اله ملفظه فقداستفدنا من هذا ان الواقف اذاشرط تقديم العمارة ثمالف اضل عنها المستحقن كاهوالواقع فيأوقاف القاهرة فالديجب على الناظرامساك قدرماعتاج المه للعمارة في المستقبل وانكان الاكن لايحناج الموقوف الدالعمارة على القول المختبار للفقيه وعلى هذا فمغرق سناشتراط تقديم العمارة فيكلسنة والسكوت عنه فانهمع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة البها ولايدنولها مندهدم الحاجة المهاومع الاشتراط تفدم عندالحاجة ويدنولها عندعدمها ثميغرق الباقى لانالوا قف الهاجمل الفاضل عتها للفقراء

وأوماذا الثنرط الواقف تقدعها عندالحاجة الهالا ودخراها عندالاستغناء وعلى هذافيدخرا اناخارفي كلسنة قدراللعمارة ولايقال اله لاحاجة اليه لانانقول قد علله في الذوازل بحوازان محدث للمسجد حدث والدار بحال لانفل وحاصله جواز نرال المسحداو بعضاا وقوف والموقوف لاغلة له قاؤدي الصرف الى الفقراء موغيرا دخارشئ للتعميراني خراب العين المشروط تعميرها أؤلا وصيالواقف ناظرعنى أوفافه كاهومتصرف فأمواله ولوجعل رجلاوصا بعد جعلاالول وصيأ كان الثياني وصيا لاناظرا كإفي العنابية من الوقف ولم ظهرتي وجهمه فان مقتضي ماقالوه في الوصايا ان يحكونا وصيبن -يثلم يعزل الاول فيكونان ناظرين فايتأمل وليراجع غسيره اه وقد نقلناه فى كتاب الوصية والله سبصانه وتعالى أعلم اله (يقول عامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوقف إقال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب الإمالنية مانصه ) وأما الوقف فلدس بسادة وُضعالد لدل محدته من السكافر فأن نوى الفرية فله الشواب والافلا اه (وفال في القاعدة الثانية الامور بمقاصده امانصه وان غرس في المحيد فان قصد الظل لايكره وان قصدمنفعة أخرى كره اله وقد نقلنا بقيتمه في كتاب الحظر (وقال في القياعدة التيانية الامورعة اصدها من الاصدل الثياني من التياسع وهوانه لا شترط معنية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه وخرجهن هذا الاصل مسائل أني ان قال ومنها الوقف ولومسجد الاعدمن التافظ الدال علمه اله (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها الووقف على ولدوا وأوصى لولدزيد لايدخيل ولدوادوان كانله ولداصليه والااستعقه ولد الان واختلف في ولداليذت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح واذا ولدالواقف ولدرجح من ولدالابن المه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهـ ذافي الفرد وأمانى الوقف على أولاده دخل النسل كلم كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الواد كافي فنم القدير وكالنه للعرف فيه والافالولدمفردا وجعاحقيقة في الصلي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسير مانسه) ووقفنا عزل الوكمل على دفعاللعرب عنه وكذا العامى وصاحب وظيفة الخ وقد نقلنا بقيته فى كاب القضاء (ثم قال) ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفدّوي على قوله ويمانيتعلق بهماالي انقال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تنقطع ووقف

المشاع ولم بشترط التسليم الى المتولى ولاحكم القاضي وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلاشرط وجوزه مع الشرط ترغ ما في الوقف وتدسيراعلي المسلمن اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه ألفاظ الواقفين تدني على عرفهم الاعلى قواعد الاصول كافى وقف فق القدر اله (عمقال) ومنها مافى وفف القنية احت معافى شهر رمضان الى مسحدفا حترق و بق منه الله اوربعه أودونه ليس الزمام والالاؤذن ان يأخذ بغيراذن الدافع ولوكان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن بأحـ قدهمن عُمر صريح الآذن في ذلك فـ له ذلك اه ومنهـ ا المطالة في المدارس كامام الاعدادو يوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه المأرهاصر يحقق كالرمهم والمشلة على وجهين فانكانت مشروطة لمسقط من المعلوم شي والافينيني ان بلحق بيط القالق الهي وقد داختلف في أحذ القاضي مارت الممن بيت المال في يوم بطالته فقال في الهمط اله بأخدد يوم المطالة لانه استريج للمومالثاني وقبل لا يأخذه اه وفي المنبة القاضي يستحق الكفاية من مدة المال في وم المطالة على الاصم واحتار ، في منظومة الن وهيان وقال اله الاظهر اله وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثمقال) فينبغي ان يكون كذلك في الدارس لان يوم المطالة للاستراحة وفي الحقيقة بكون الطمالعة والتحر مرعند ذوى الممة وأبكن تعارف الفقها فيزماننا بطالة طو بلة أدت الى ان صار الغالب المطالة وأيام التدريس قلملة ويعض المدرسين يتقدم في أحذا لمعلوم على غيره محتجا بأن المدرس من الشعائر مستدلاعا في الحاوى القدسي مع ان ما في الحاوى اعًا هوفي المدرس للدرسة لافي كل مدرس فرج مدرس المسجد كاهوفي مصر والفرق والمران المدرسة تتعطل اذاعات المدرس محث تقفل أصلامخلاف المحدفانه لايتعطل بغسة المدرس (فائدة) نقل في القنية ان الامام في المسحد مسامح في كل شهر أسبوعا للاستراحة أولز بارة أهله وعبارته في ماب الامامة المام ترك الامامة لزيارة أقربائه فيالرساتيق أسيوعا أونحوه أولصيبة أولاستراحة لابأس بهوءشاه عفو فى العادة والشرع اه ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم راد الواقف هل يدرس فيهاعلم الحديث الذى هومعرفة المصطفر كميتهمران الصلاح أويقرأمن الحديث كالبخارى ومسلم ونحوهما ويشكام على مافي المحديث من فقه أوغر يبولغة ومشكل واختلاف كإهوعرف لناس الاتن قال الجللال

الاسموطي وهوشرطالدرسة الشيخونية كارأيته فيشرط واقفها قال وقدسأل شيخ الاسلام أبوالفضل بن حجرشيخه الحافظ أباالفضل العراقىءن ذلك فأحاب بأن الغااهراتماع شروط الوادفين فانهم مختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل الد فان أهل الشام كانوا يلقون دروس الحديث كالسماع ويتكلم المدرس في يعض الاوقات مخلاف الصروبين فان العبادة عندهم جرت في هدفه الاعصار بالمجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فها من الحديث ١٨ (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المحت الرابع المرف الذي تحمل عليه الالفاظ الماه والمقارن والسابق دون المتأخرمانسة) ويمكن أن يخرج عليها مسئلتان احداهما مستثلة البطالة في المدارس فأذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة حسل علم اما وقف معده الاما وقف قبلها الثانية اذاشرط الواقف النظر للعسا كموكان انحسا كماذذاك شافعها تم مارالا تن حنف الافاضي غره الانمامة هل مكون النظرال لانه الحاكم أولالانه متأخرفلا بعمل المتقدّم عليه فقدضى القاعدة الثاني اه (نم قال) ومن هدا النوع لو وقف بلداعلى الحرم الشريف وشرط النظرالي القاضي هل ينصرف الى قاضي أنحرم أوقاضي الملد الموقوف ة أوقاضي بلد الواقف يذبغي أن يستخرج من مسئلة مالوكان المتيم في بلدوماله في بلد آخرفه-ل النظر عليه لقاضي بلد المتيم أولقامي الدماله صرحوا بالاول فمامني أن يكون النظر لقماضي الحرم وعكن أن مقال الاربح كون النفار لقاضي الماد الموقوفة لانه أعرف عصائحها فالظاهران الواقف قصده ومه تحصل المنفعة وقداختلفوا فيمااذا كان العقارلافي ولامة القياضي وتنازعافيه عند قاص آخرفنهم منام يصحح قضاءه ومنوم من نظرالي التداعى والترانع واختلف التصيم في هــده المسئلة اه وقد نقلنا هذه المسئلة والتي قيلها في كتاب القضاء (ثم قال) فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف اص ولمكن أفتى كثيرمن المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره ينسغي أن بفتي بأنما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا تحواندت لازم و يصبرا كخلو في الحانوت اله فلاءلك صاحب الحسانوت اخراجه منها ولااحارتها لغسيره ولوكانت وقفسا وقدوقع فىحوانيت امجلون بالغورية ان السلطان الغورى لمبابنا هاأسكنها للتجار بالمخلووجعل لمكل حانوت قدرا أخذه منهم وكتب ذلك عصحتو بالوقف وكذا أقولء لى اعتبارالعرف الخساص وقيد تعيارف الفقها مالقياه رة النزول عن

الوطائف عمال بعملي لصاحم اوتعمارفواذلك فمنمغي انجواز فالدلونزل لدوقيص منه المبلغ ثمأراد الرجوع عليه الاعالث ذلك ولاحول ولاقوة الاما لله العلى العظم اه (وقال في القياعدة الأولى الاجتهاد لا سقين بالاجتهاد في التنده الثيالث لافرق بن الحكم بالصحة و بن الحكم بالحجة و بن الحكم بالحكم بالكم بالحكم بال القاضي وشرط فسه شروطا وثدت مله كمه لمهادقفه وسلمه الي ناظر ثم تنازعاالي فاص حنني وحكم إحصة الوقف ولزومه وموجمه لايكون حكاما اشروط فلو وقع التأزع فيشرط من الشروط عندمخ الف كان له أن يحكم عقتضي مذهبه ولاعنعه حكم الحنفي السابق اذلم يحكم بمعاني الشروط اغساسكم بأصل الوقف وماقضمنه من صحبة الشروط فلنس للشافعي الحكم الطاله باهتمار شرط الغلة له أوالنظر أوالاستبدال اه وقد نقلنا هذه العمارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (تمقال) السادس القضاء بخللف شرط الواقف كالقضاء يخلاف النص لاينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص السارع صرحه في شرحي المجمع للصنف وابن ملك اله وقوله للمنف هوابن الساعاقي كماني شرحها (ثمقال) ومرح السمكي في فتاواه بأن ماخالف شرط الواقف فهومخالف للنص فهوحكم لادلمل عليه سواء كان نصمه في الوقف نصاأ وظاهرا أه وبدل علمه قول أصحابنا كافي الهداية إن الهركم اذاكان لادلمل علمه لاينفذ وعمارته أوبكون قولالادلمل علمه وفي بعض نسيخ القدوري بازالي آخره ويدلءامه أيضاما في الذخميرة والولوا بجمة وغيرهمامن ان القاضي اذا قرر فراشا السحد بفرشر ما الواقف لمحلله والصل الفراش تناول المعلوم اهر وبهذا علم حرمة احداث الوظائف واحداث المرتدات بالاولى وان فعل القاضيان وافق الثمر عنفذو الاردعليه والله سيحانه وتعالى أعلم اه وقدنقانا هذه العبارة في كذاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثيانية اذا اجتمع الحلال واتحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنها لوشرط الواقف أن لا يؤجرو قفه أكثر من سنة فزادالناظر علما وظاهركالامهم الفسادفي جسع المدّة لافهازادعلي المشروط لانبا كالبيع لايقبل تفريق الصفقة وصرحية في فتاوى قارئ الهدامة (نمقال) والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جمعه اه وقد نقلناهذ والعمارة في كتاب الاحارة أسفا (وقال في القياعدة الخيامسة تصرف الامام على الرعبة منوط بالصلحة مانصه) قال قاضي خان في فتاواه من كتاب الوقف لوان السلطان

أذن لقوم أن محملوا ارصا من أراضي بيت الممال حوانيت موقوف ة على المسجد أوامرهم أن مزيد وافي مسجدهم قالوا ان كانت الملدة فتحث عنوة وذلك لامضر بالمارة والناس منفذام السلطان فمهاوان كانت الملدة فغت صلحاتيق على ملك ملا كهافلا منفذ أمر السلطان قما أه وقد نقلنا ذلك في كاب الجهاد أيضا (وقال فى تنبيه تصرف القاضي في المدفعله في أموال المتامي والتركات والاوقاف مقمد المصلحة فان لم يكن منهاعلم الم يصح مانصه) وصرح في الذخريرة والولوا مجيشة وغرهما بأن القاضي اذاقرر فراشآ للمسجد بغيرشرط الواقف لمحل القاضي ذاك ولم يحل للفراش تناول المعلوم اه ويدعلم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بطريق الاولى لان المهيدمع احتماحه إلى الفراش لم محز تقرير و لامكان استنجبار فراش للاتقر مرفتقر مرغيتره من الوظائف لامحه ل بالاولى ومه علم أيضاح مقاحدات تبالاوقاف بالاولى وقدستلت من تقريرا لقياضي المرتمات بالاوقاف فأحنت بأنه ان كان من وقف مثمر وطالف قراء فالتّقرير صحيح لكنه لدس بلازم وللناظرالصرف الجاغيره وقطع الاول الااذاحكم القاضي يعدم تقريرغيره فحينتد يلزم وهي في أوقاف أتخصاف وغيره وان لم يكن من وفف الفقراء لم يضم ولمصل وكذا اذا كان من وقف الفقراء وقرره لن علك نصابا عمسئلت لوقر رمن فائض وقف وقف والمستحث الواقف عن مصرف فالمضافق في يصبح فأجدت المان والمحرأ المضا المافي التتارخانية ان فائص الوقف لا بصرف الى الفقراء واغما مشتري به آلمتولى مستغلا وصرح فيالبزازية وتبعه فيالدرر والغرر بأنه لايصرف فائض وقف لوقف آخراتحد واقفهماأ واختلف اله وكتدنا فيشرح الكنرمن كأب القضاءان من القضاء الما مال القضاء مخلاف شرط الواقف لان محالفته كهي الفة النص اه (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهما له مانسه) ومنه الووقف على أولاده وايسله الاأولادأ ولادحل عليهم صوناللفظ عن الاهمال عملايا نجاز لووقف على موالمه ولدس له موالى واغاله موالى موالى استحقوا كإفي المحرس (ثم قال) وقد جعل الامام الاسيوملي من فروعها ماوقع في فتا وي السبكي فنذكر كالأمهم ما بالتمام ثمنذكرما سيره الله سيحاله وتعالى بماينا سياصولنا قال السبكي لوان رجلاوقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقه ه ذكرا أوأنثى التذكرمة للحظ الانثيان على ان من توفي منهم عن ولدأ ونسل عادما كان

حارباعلمه من ذلك على ولده ثم على ولدولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من توفى منهم من غيرنسل عادما كان جار باعليه من ذلك على من في درجته من أهل الوقف المذكوريقدم الاقرب اليه فالاقرب ويستوى الاخ الشقيق والاخمن الاب ومن مات من أهمل الوقف قبيل استحما قه لشيءً من منافع الوقف وترك ولد ا أوأسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لويق حما لي أن بصرا لمه شئ من منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام التوفي فان انقرضوا فعلى الققراء فتوفى الموقوف علمه وانتقل الوثف اليولديه أحدوعد القيادر نم توفي عمد القادر وترك ثلاثة أولادوهم على وعمر ولطمغة وولدى ابنه مجمدالمتوفي فيحساة والده وهماعد دالرجن وملكة ثمتو في عمرعن غيرنسل ثم توفيت اطيفة وتركت بنتاتسمي فاطمة تمتوفيء لي وترك ننتا تسمى زينب تمتونبت فاطمة بنت الملفة عزغ مرنسل فالى من ينتقل نصدب فاطمة المذكورة وأحاب الذي يظهرني الآن ان نصدب غيد القادرجيعة يقسم هدر االوقت على ستمنخ العبدال جن منهااتنان وعشرون ولمالكة أحددعشرون نب سمعة وعشرون ولأيستمرهذا الحكم فيأعقابهم بلكل وقت بحسبه قال وسان ذلك انعد القادرا لوف انتفل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم على وعرواطيفة ناذكرمثل حظ الانثمن العلى خساه ولعمر خساء وللطمفة خسه وهذاهوالغااهر ومندنا ومحتمل انيقال يشاركهم عيدالرجن وملكة ولدامجد المتوفي فيحياة أبيمه ونزلامنزلة أبهما فمكون لهما السمعان والعملى السمعان ولعمر السمعان والطيفة السبع وهدذا والكان محقلافه ومرحوح عندتا لأن الممكن في مأخذه اللائة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لاعرم أحدامن ذريته وهذا ضعيف لانالمقاصداذ المبدل علما اللفظ لاتعتبر الثباني ادخالهم فيالحكم وجعل الترتيب س كل أصل وفرعه لاس الطبقتين جمعاوه فالمحقدل المنه خلاف الظاهر وقدكنت ملت الهمرة في وقف الفظ افتضاه فيه است أعمه في كل ترتنب الثااث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي أقام ولده مقاميه وهذاقوى لكنه اغمايتم لوصدق على المتوفى في حياة والده الله منأه لاوقف وهذه مسئلة كانوقع مثلها في الشام قبل التسعين وسقالة وطلبوافيها نقلافه لم يعدوه فارسلوا الى الديار الصرية سالون عنها ولاأدرى

ماأحابوهم لكني رأيت بعددلك في كالرم الاصحاب فيمااذا وقف على أولاده على ان من مات منهم انتقل نصيسه الى أولاده ومن مات ولا ولدله انتقل تصديه الى لماقسن من أهيل الوقف في أت واحد عن ولدانتقل نصدمه المه فإذامات آخرين غبر ولدانتقل نصيسه الى أخمه واس أخمه لانه صارمن أهل الوقف فهذا التعليل قتمني المداغيا صارمن أهل الوقف يمدمؤن والمده فيقتضي ان النعسد القيأدر لمته في في حياة والدولدس من أهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم أهل الوقف آل البه الاستحقاق بعدموت والده قال وعمايتنه لدان بن أهل الوقف والموقوق علمه محوما وخصوصا من وجه فاذا وقف مناهعلى زيد تم عروتم أولاده فعمروم وقوف علمه في حماة زيدلاله معين قصده الواقف مخصوصه وسماه وعيند ولمسرمن أهل الوقف حتى بوجدشرط استعقاقه وهوموث زيدوا ولاده اذاآل الهمالاستحقاق كل واحدمنهم من أهل الوقف ولايقال في كل واحدانه موقوف علمه منصوصه لانه لم يعينه الواقف واغسا الموقوف علمه جهة الاولا دكالفقراء قال فتين بذاك اناس عبدالقادر والدعيدال حن لم يكن من أهل الوقف أصلا ولاموقوفاعليه لان الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال ان المتوفى في حماة أسه يستحن يتقدم الهلومات أبوه حرى علمه الوقف فمنتقل هذا الاستعقاق الي أولاد و قال وهذا قد كنت في وقت أحده ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف ان من مات من أهمل الوقف قبل استعقبا قه اشي فقد "عياه من أهل الوقف مع عدم استحقاقه فبدل على انه أطلق أهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فمدخمل مجدوالدعمدالرجن وملكة فيذلك فيستحقان وتحن اغانرجع في الاوقاف الى مادل على الفظ واقفيها سواء وافق ذلك عرف الفقها المهلا قلت لانسلم مخالفة ذاك الماقلناه أماأولافلا نهليقل قمل استعقاقه واعماقال قمل استعقاقه اشئ فعوزان مكون فداستحق ششاصاريه من أهل الوقف و يترقب استحقاقا آخرفعوت قبله فنص الوافف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشي الذي لم يصل المه ولوسلناانه قال قمل استحقاقه فيحتمل ان يقال ان الموقوف علمه أوالمطن الذي يعده وان وصل اليه الاستعقاق أعنى اندصار من أهل الوقف قيديتأنير قه امالانه مشروط عددة كقوله في كل سنة كذا فعوت في اثنائيا اوما بعذلك فيصح انبقال انهذامن أهل الوقف والحالا تن مااستحق من الغلة

شيئاا مالعدمها اولعدم شرط الاستحقاق عضى زمان أوغيره هذا حكم الوقف بعد موتعددالقادر فلماتوفي عرعن غيرندل انتقل نصده الى اخوته عسلاشرما الواقف ان في درجته فيصر نصيب عدد القادركله بينهما اثلاثالعدلي "الثلثان وللطمفة الثلث ويستمرح مان عمداؤجن وملكة فلمامات لطمفة انتقل نصدما وهوالثلث الحابنتها ولمينتقل لعبدالرجن وملكة شئ لوحود أولا دعيدالقا دروهم يححمونهم الانهم أولاده وقدقدمهم على أولادالاولاد لذب همامنهم ولماتوفي على ن عمدالقا دروخلف ينته زينب احتمل ان يقال ان نصيبه كله وهو ثاثا نصم عددالقادرلها علايقول الواقف من مات منهم عن ولدانتقل نصيبه لولده وتبقى هى و نتعمم المستوعس نعس حدهمان الماثلا ولفاطمة ثلثه واحقلان مقال ان نصد عدالقادر كله يقدم الاتن على أولاده عملا بقول الوافف م ملى أولاده على أولاد أولاده فقد أثبت لجيم أولاد الاولاد استعقاقا بعدالاولاد وانماح يناعبدالرجن وملكة وهممامن أولادالاولاد بالاولادفاذا انقرض الاولادزال الحجافيستعقان ويقسم نصيب عبدالقادر بينجسع أولاد أولاده فلابحصل لزين حمع نصب أبها وينقص ماكان مدفاطمة بنت لطمنة وهذا أمرا قتضاه النزول الحآدث مانفراض طمقة الاولاداا ستفادمن شرط الواقف انأولاد الاولاد بمدهم ولاشكان فمه مخالفة لظاهر قولهان من مات فنسمه لولده فانظاهره يقتضى اننصب على لنتهز بنب واسترارنصب لطمفة لنتها فاطمة فالفناه بمذا العمل فهما جمعا ولولم نخالف ذلك زمنا مخالفة قول الواقعب ان العدالاولاد الحكون لاولادالاولاد فظاهره يشمل الجمع فهذان الظاهران تعارضاوه وتعبارض قوى صعباليس في هدنا الوقف محزاصعب منه ولدس الترجيم فسمه بالهين بلهومحل نظرالفقيه وخطرني فسمطرق منهاان الشرط المقتضى لاستحقاق أولاد الاولادجيعهم متقدم فى كلام الواقف والشرط المقتضى لاخراجهم بقواد من مات انتقل نصيبه لولده متأجرة العمل ما التقدم أولى لان هذا ليس من ماك النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر أولى ومنها ان ترتب الطبقات أصلوذكر التقال نصيب الوالدالي ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان القسك بالاصل أولى ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولدصالح لكل افردمنهم ولجموعهم واذاأر يدمجوعهم كان انتقال نصدب محموعهم الى محموع

الاولادمن مقتضات هذا الشرط فكان اعمالالهمن وحمه معاعمال الاول وانالم العمل بذلك كان الغاء الاول من كل وجهوه ومرحوح ومنها اذا تعارض الامر سناعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضالاترجيع فيه فالاعطاء أولى لافه لاشك انه أقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لاقل الامرين وهوالذى مخصها اذاشرك ينهاو بان بقسة أولاد الاولاد ععقق وكدافاطمة والزائد على المحقق في حقهام شكوك فمه ومشكوك في استحقاق عبد الرجن وملكة فاذالم يحصل ترجيع في التعارض بين اللفظين قسم بينهم فيقسم بين عبد الرجن وملكة وزينب وقاطمة وهل يقسم للذكرمثل حظ الانثبين فيكرون لعمدالرجن خساه وامكل من الاناث خسه نظرا المهمدون أصولهم أوينظرالي أصواهم فينزلون منزاتهم لوكانوا موجودين فكون أهاطمة خسمولز راسخساه ولعمد الرجن وملكة خساه فمه احتمال وأناالي الثماني أممل حتى لا فضل فحذ على فذفى المقدار بعد سوت الاستعقاق فلما توفيت فاطمة من غيرنسل والماقون منأهل الوقف زين بنت خاله اوعد الرجن وملكة ولداعها وكلهم في درحها وجساقسم نصيما بدنهم العمد الرجن نصفه ولماكة ربعه ولزيذب ربعه ولانقول هناينظرالي أصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هوفي درجتهم فكان اعتمارهم المنفسم مأولى فاجتمع لعسدالرجن وملكمة الخسان حصلاله ماعوت على ونصف وربعالخسالذي لقاطمة بينهما بالغريضة فلعبدالرجن خسوتصفخس والشخس ولماكمة المساخس وربع حسفاجمع لزينب الخسان عموت والدها وردع خسفاطمة فاحتحناالي عدديكون له خس ومخسه المثوريع وهو ستون فقسمنا نصيب عبدالقادرعليه لزينب خساه وربع خسه وهوسبعة لمان وعثمر ون وهوخس وتصفّخس وتلثخس مرون ولعداد الرحم اثنه وللكه أحدعشروهي ثلثنا خسوربع خسفهذاماظهرلي ولاأشتهي أحدا من الفقهاء بقلدني بل ينظر لنفسه اه كالرم السبكي قلت قائله الاسم وطي الذي اظهراختماره أولاد خول غمدالرجن وملكة معدموت عددالقادرع الافوله ومن مات من أهـ ل الوقف الخ وماذ كره السكي من اله لا يطلق علمه اله من أهل الوقف ممنوع وماذكر. في تأويل قوله قدل استمقاقه خيلاف الظاهر من ا اللفظ وحلاف المتبادرالي الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد أهل الوقف

لذي مات قبه ل استحقها قه الذي لم يدخل في الاستحقاق مالكاية ولكينه بصدر إن اصراليه وقوله لفئ من منافع الوقف دليل قوى لذلك فانها للكرة في سماق الشرط وفيسساق كلام معنساه النفي فتعم لان العني ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهـ ذاصر بح في ردالتأويل الذي قاله و يؤيده أيضا قوله الشحتي ماكان يستحقه المتوتى لويقي حماالى ان يصرفه شئمن منافع الوقف فهذه الالفاظ كلهاصر بحدة في الهمات قسل الاستحقاق وأضالو كان المراد ماقاله السكى لاستغنىءنه بفوله أؤلاء لى ان من ماتءن ولدعادما كان طرياءامه على ولدم فاله بغنى عنه ولا منافى هذا اشتراماه الترتيب في الطيقات مؤلان ذلك عام خصصه هدندا كإخصصه أيضاقوله على النمن ماتعن ولدالخ وأيضا فأنااذا علنا يعموم اشتراط الترتيب لزممنه الغاءه ذاالكلام بالكالة وان لايعمل فيصورة لانه على هــذاالتقدر اغــا استحق عند الرحن وملكة لمااستو ماقي الدرجة أخذامن قوله عادعلي من في درجته فيق قوله ومن مات قبل استحقاقه الخمهملا لانظهراله أثرفي صورة بخللاف مااذاأع لنماه وخصصنايه عوم الترتد سفان فسه اعمالا الكلامين وجعا ينتهما وهذا أمر ينمغي ان بقطع به حينتذ فنقول المات عيد القادرة سمنصيمه سنأولاده الثبلاثة وولدى ولده اسماعالعمد الرجن وماكمة السمان اثلاثا فلامات عرعن غرنسل انتقل نصيمه الى أخويه وولدى أخده فيصير نصدب عبدا القادركله بينهم لعلى خسان والطبقة خس واعتدال حن وملكة خدأن اللاثا فلما توفيت لطيفة التقل نصيمها كالهلينتها فاطمة والمات عالى انتقل نصيمه مكاله لمنتهز منب ونما توفيت فاطمة ونتاطمغة والماقون في درجتها زينب وعبدالرجن وملكة قسم نصيها بنتهم للذكرمة لحظ الانتيان اعتماراتهم الانأصولهم كاذكرالسكي لعبدالرجن نصف والكل ننتار بعفاجتهم لعبد الرجن بموتءرخس وثلثوهوت فأطمة نصف خس والكةتموت عمرثلثنا خسرو بوت فاطمة ربع خس فيقمم نصدت عبدالقا درستين خ ألزينا سمعة وعشرون وهيخسان وربيع خسولعيدالرجن اتنيان وعشرون وهوخس وأمف وثلث والكة احدد عشروهي ثلثاخس وربع خس فصح ماقاله السبكي لكن الغرق تقدّم استحقاق عمداز حن وملكة والجزّم حمدتُذ بصحة هذه القّعة ﴾ والسبكي تردّد فيها و جواها من بأب قومة المشكوك في استحقاقه ونحن لا تردّد في

ذلك وسيئل السكي أيضاءن رحلوقف وقفاعلي حزةثم أولاده ثمأولادهم وشرط انمن مات من أولاد مانتقل نصسه للما قين من اخوته ومن مات قدل عَاقِهِ لَشَيَّ مِن مِنافِعِ الوقف وله ولدا ستحق ولده ما كان يستحقه المتو في لو كان ات مزة وخلف ولدين هماعها دالدين وخديحة و ولدولدمات أبوه في حماة والدهوهونج مالدىن مؤيدالدن سحزة فأخذالولدان نصيمهما وولدالولد الذى لوكان أبوه حسالاخذه ثمماتت خدعة فهل مختص أخوها بالماقي اركه ولدأخه وفعم الدين فأحاب تعارض فعه اللفظان فعتمل المشاركة ولكن الارج اختصاص الاخ وترجيحه ان التنصيص على الاخوة وعلى الماقين ساص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخساص على العام اكترماأورده السموطي في هـذه المسئلة وأنا أذكر عاصـل السؤال وحاصل جواب السمكي وعاصل ماخالف فمه السموطي ثمأذ كريهد ماعندي فى ذلك واغدا أطمل فه الكثرة وقوعها وقد أفتدت فهام ارا أما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته مرتدايين المطون بيزللذ كرمنال حظ الانتسن وشرط أانتقال نصلب المتوفى عن ولداليه وعن غير ولدالي من هو في درجته وأن من ماث قسل استحساقه ولدولدهام ولددمقامه لوبق حما فسات الواقف عن ولدين ثممات أحدهماعن ثلاثة وولدى النام يستحق ثممات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات ددعن غرنسل ثمأحدالولدن عن غرنسل وطصل جواب السمكيان ماخص المتوفى وهوالنصف مقسوم سناولاده الثلاثة ولاشئ لولدي ولده المتوفي في حماته ومن مات من الثلاثة من غير نسل ردّنصسه الى أخويه فكون النصف المنهماومن ماتعن ولدفنصده لهمادام أهلل طمقة أسه تمقن مات بعدهم يقسم م أولا دالا ولا ديالسوية فسدخل ولدا لمتوفى في حماة أسه فتنقض القسعة عوت الطبقة الثبانة ومزول الحسعن ولدى المتوفى في حساة أسيه عملا عقوله شمعلى أولاد أولاده وانهاغا يعمل بقوله من ماتءن ولدا تتقل نصيبه الي ولده مادام المطن الاول فن مات من أههل المطن الاول انتقهل نصيبه اليولاء ويقسم الربيع على هذافاذالج يبق أحدمن المعلن الاول تنقض القسمة وتكون مننهم بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولدانتقل نصيبه اليه الي أن ينقرض أهل تاك الطبقة فتنقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن

وحاصال مختالفة السيوملي له في شئ واحدد وهوان أولاد المتوفي في حماة أبسه لامرمون مع بقاء الطبقة الاولى والهـم يستحقون معهـم ووافقه عـلى انتقاض القعمة قلت أمامخالفتمه فيأولاد المتوفى في حماة أسه فواجمة لماذكره الاسموملي وأماقوله تنتقض القسجية بعيدانقراض كل بطن فقيدأفتي به يعض علياءالعصر وعزوا دلك الحالخصاف ولم يتنهوا لماصوره المخصاف وماصوره السمكي وأنا أذ كرحاصل ماذكره انخصاف بالاختصاروا بين مايدنهــما من الفرق فــذكر اكنساف صورا الاولى وقف عالى ذريته بلاترتيب سنالبطون استحق انجمع بالسوية الاعلى والاشفل فتنتقض القعمة فيكلسنة بحسب قاتهم وكترتهم الثبانية وقفعليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم وتم ولم يزدف لاشئ لاهدل البطان الثساني مادام واحدمن الاعلى ومن ماتءن ولدفلاشي لولده ويستحق من مات أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثباني لامع الاول الكونه منهم الثالثية وقف على أولاد وأولادهم واسلهم لا يدخل ولدمن كان أبوه مات قسل الوقف لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فحرج المتوفى قباله الرابعة وقفعلي أولاده وأولادا ولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى تموتم وقلنا لاشئ للبطان الثاني مادام واحدمن الاعلى فلومات واحدمن البطن الثاني وترك ولدامع وجود الاعلى ثمانة رض الاعلى فلامشاركة لهمع المطن الثباني لانه من الثبالث فاذا انقرض الشاني شارك السالت الخامسة وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله ولمرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قعة الغله بن الولد وولد الولد ما لسوية في أصاب المتوفى كان لولده في كون لحذا الولد سهدمان سهمه المجعول لدمعهم بالسوية وماانة قل السهمن والدم السادسة وقفء لغي ولده لسامه فه كراوانثي وعلى أولا دالذ كورمن ولده وأولا دأولا دهم ونسلهم وحكممه قسمه الغلة من ولده ذكرا وأنثى وأولا دالذكورذ كرا وأنثي فاذا القرضوا صار أولادالذ كورد كراوأنئى بالسوية فمدخل أولاد بشات البنين فلوقال بعده يقدم الاعلى ثم وثم اختص ولد ماساره ذكراوأني فاذا انقرضوا صارلاولاد البنيز دون أولاد البنات تم لاولاده ؤلاء أبدا السابعة وقف على بناته وأولادهن وأولاد أولادهن وحكمه ان الغلة لمناته ونسلهن فلزقال بقدم البطن الاعلى تبعفان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولده الذكورونسلهم

تمتع فانمات بعضولاه الذكورعن أولادو بقي المعض ولممأولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة لهمسواء فان رتب فالغله الباقين من ولده وان القرضوا كانت لولدالمتوفى الشامنة وقفء لي ولده وولد ولده ونساهم مرتباشارطا ان من مات عن ولد فنصمه له وعن غير ولد فنصمه دا حيع لاو قف و حكمه ان الغلة للاعلى منهم ثم وتم فان فسمت سنبن ثم مات بعضه معن تسل قال يقسم على عدد أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده الحادثين له يعدد فحأ أصلت الاحساء أخذوه وماأصاب المت كان لولده واغاحه للولدهن مات حصة أسه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال معده أن من مات عن ولد فنصيبه له وكذالومات الاء على الاواحد افيحمل سهم مالمت لابنه وانكان من اليعلن الثالث مع وجودا لاعلى ولوكان عدد البطن الاعلى عشرة فباتا ثنان بلاولدونسل ثممات آنوان عن ولدله كل ثممات أخران عن غيرولد وحكمهان تقسم الغلة على ستة على هؤلا الاربعة وعلى المتن اللذين تركاأولادا فسأأصاب الاربعة فهولهم وماأصاب المتنكان لاولادهما ولومات واحدمن العشرة عنولد ثممات فمانية عن غمير نسل تقسم على سهم مين سهم العي وسهم للت مكون لاولاده فلوقه عناها سنن سنالاعلى وهم عشرة عمات اثنان عن غبر ولدئممات واحمدعن أريعة أولادوواحدعن أولادتم ماتمن الاربعمة واحد وترك ولداومات آخرعن غسرولد تقسم الغله علي ممانية فياأصاب الاحساء أخدنوه وماأصاب الموتى كان لاولادهم لسكل سوم أبيسه ثم يتطراني ماأصساب الاربعة يقسم أرباعا فسيردسهم من ماتءن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القسمة على عمانية فأصاب والدهم قسم بن الائنين الداقيين وبين أخم سمالمت الذي ماتعن ولدائلانا فسأأصاب الابنين كان لهدما وماأساب المت كأن لولده فسلولم عت أحد من المطن الاعدلي ومات واحد من الثباني عن ولد أومات بعض الاعلى تممات من الثاني رجل أو رجلان عن ولدوحكمه انه لاشئ لولد من مات قدل أبه ولالاولادمن مائمن الثاني لعدم استعقاق الاب ثم أعاد الخصاف الصورة النسانية من غيرز بادة ولانقص وفرع علما ان البطن الاعلى لو كانواعشرة وكان لهابنان ماتاقيل الوقف وترك كل ولدالاحق لهمامادام واحدمن الاعلى لانهما من البطن الثماني ولاحق له ماحتي ينقرض فلومات العشرة وترك كل ولدا أخذكل

تمدب أبيه ولاشئ لولدمن مات قبل الوقف وان استو وافي الطبقة فان بقي منهم واحدقهمت على عشرة فاأصاب الحي أخذه وماأصاب الموتى كان لاولادهم فانمات العلشرعن ولدانتقصت القيمية لانقراض المان الاعلى ورجعت الي المطن الشاني فمنظرالي أولاد العشرة وأولادا لمت قدرل الوقف فمقدم بالسورة بدنهم والايرد نصدب من مات الى ولده الاقبسل انقراص البطن الاعلى فيقسم على أعددادالمان الاعدلي فاأصاب المت كان لولد وفاذا انقرض المطن الاعدلي فقضنا القسمة وجعاناهاء ليعددالبطن الشاني ولمنعمل باشتراط انتفال نصيب المت الى ولده هنا اسكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخول أولادمن مات قمل الوقف فلزم نقض القسمة فلولم كن له ولد الاالعشرة فاتوا واحدا معد واحدد وكليامات واحدترك أولاداءي مات العشرة فنهيم من ترك خسة أولاد ومنهم منترك تلاثة أولاد ومنهم منترك ستة أولادومنهم منترك واحدا ألدس قلت فن مات كان نصمه لولده فل امات العشرة كمف تقسم الغلة قال أنقض القيمة الاولى واردد الفالى عدد المطن الشافي فانظرجاعتهم واقعهاعلى عددهم و بطل قوله من مات عن ولدا نتقل نصده الى ولد ولان الامر يؤل الى قوله وولد ولدلى وكذالومات جيم ولدولدالصلب فلم بيق منهم أحدد فنظرناالي اليمان الشالث فوحدناهم بمسانية أنفس وكذلك كل بطن بصرامهم فانها تقسم عملي عددهمو يبطل ماكان قدل ذاك اه فأخذ بعض العصر سنمن الصورة المامنة ويمان حكمهاان الخصاف قائل بنقض القسمة في منه لمسئلة السكى ولمتأمل الغرق بن الصورة بن فان في مسئلة السكى وقف على أولاده ثم أولادهم بكامة ثم بن المارة تن وفي مسئلة الحصاف وقف على ولده وولدولد و بالواولا بغ فمدر مسئلة الخصاف اقتمني اشتراك المطن الاعلى مع السفلي وصدرمسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مسنى على هذا والدامل عليه ان الخصاف بعدما فرر به نقض القسمة كلذ كرنا وقال قلت فلمكان هذا القول عندك المعمول مدوركت قوله كلاحدث على أحدمتهم الموت كان نصيبه مردودا الحاولده وولدولده ونساله أبداماتنا سلواقال من قبل أنا وجدنا وهمام يدخل في الغلة ويحب حقه فم التفسه لا باسه فعملنا بذلك وقعمنا الغلة على إعددهم اله فقدأفادانسب نقضها دخول ولدانولدم الولد بصدرال كالم فاذا

كان صدره لايتناول ولد الولدمع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان قات صدقت ان اتخصاف صورها بالواو ولكن ذكر بعده ما يفيدمه مني ثموهو تقديم البطن الاعلى فاستو القلت نعم لكن هوا خراج بعد الدخول في الاول بخلاف التعميرية من أول الكلام فان المطن الثاني لم يدخل مع المطن الاول فكمف يصيحان ستدل بكالرم الخصاف عملى مسئلة السكى مع أن السمكي مني القول ينقض القسعة على إن الواقف اذاشر طاشر طائن متعارضات معمل أولهما قال وليس هـ ذامن باب الشمخ حتى بعمل بالمتأخرة أن كان هـ ذار أى السمكي في الشرطان فلاكلام فيعدم التمو يلعلمه وانكان مذهب الشافعي فهومشكل على قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل ما التأخر وحدثكان مبني كلام السبكي على ذلك لم يصم القول له على مذهبنا فان مذهبنا العمل لا لمتأخر منه ما وقال الخصاف، الله لوكت في أول المكتون بعد الوقف لاساع ولا يوهب وكتب في آخره ان افلان بمع ذلك والاستبدال بهنه كان له الاستدال قال من قبل ان الا تنونا مع للاول ولوكان على عكسه امتنع بمعه اه فالحاسل ان الواقف اذاوقف على أولاد وأولاد أولاده وعلى أولاداً ولادا ولاده وعلى ذريته ونسله مامقة بعدما مقة ويطنا بعد بطن تحجب العلما السفلي على ان من مات عن ولد انتقل نصيمه الى ولده ومن مات عن غير ولدا نتقل نصيمه الى من هوفي درجته وذوى طلقتمه وعلى ان من مات قبل دخوله في هدذا الوقف واستحقاقه لشيمن منافعه وترك ولدا أوولدولدا وأسفل من ذلك استعق ما كان يستعقه أبوه لوكان حياهذوالصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن ومضهم بعبرعنها بغ بين الطبقات و بعضه-مبالواوفانكان بالواو يقسم الوقف بن الطبقة العلساو بن أولاد المتوفي في حساة الواقف قسل دخولهم فلهم ماخص أماه ملوكان حمامع اخوته فنمات منأولادالواقف ولهولدكان نصيبه لولده ومن ماتعن غير ولدكا لنصيبه لاخوته غرامحال كذلك الحانقراض البطن الاعلى وهي مسئلة الخصاف التي قال فيها بنقض القسمة حيثذكر بالواو وقدعلته وانذكر بثم فن ماتءن ولدمن ل المطن الاول انتقل نصيمه الى ولده و يستمرله لا ينقض أصلاً بدايع ده ولو تغرض أهل المطن الاول فاذامات أحدولدي الواقف عن ولدوالا تنوعن عشرة كان النصف لولدمن مات وله ولد والنصف الا خرالعشرة فاذامات ابن الواقف

استمرالنه ف للواحدوالنصف للعشرة وأن استووافي الطبقة فقوله على انمن ماتوله ولدمخموص منترتيب البطون فللراعى الترتيب فمه غمن كان لهشئ منتقل الى ولده وهكذا الى آخراله طون حتى لوقه قرأن الواقف ماتءن ولدواحد ثم أن المت عن ولدواحد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن ماتءن عنمرة وخلفكا أولاداحتى وصلواله المائة في الممان العاشر يعملي الواحد نصف الوقف والنصف الاستحربان الماثة وإن استووافي الدرجة يهثم اعلم بال المرادمان قولهم تحييب العامقة العاما الطمقة السفلي ان لم يشترطا نتقال فصيب من مات لولده ان كل أصل يجعب فرعه وفرع غيره فلاحق لاحدمن أهل المطن الثاني مادام واحمد من البطن الاول موجو داوان شرط الانتقال الىالولد فالمرادان الاصيل يجعب فرع نفسه لافر عفسره لكن يقم في بعض كتب الاوقاف الهم يقولون بطنا بعد رطن ثم رقولون تععب الطبقة العلما السفلي ولاشك أنه من ماب التأكمد وأن حيب العلما السفلي مستغاد من قوله طبقة يعبد طبقة ويطنا يعبد بطن ونسلا يعدنسل ولاشك انه اذاجع بين عمو وين ماذكر فامكان ما بعد عمتا كمدالان ترتد الطعقات مستفادمن ثم كاأفاده الطرسوسي في أنفع الوسائل شماعهان العلامة عبد البرب الشحنة نقل فيشرح المنظومة عن فتآوى السكي واقعتن غيرما نقله الاسوطي وذكران بعضهم نسب السمكي الي التنافض وحكيء عماله كتب خطه تحت جواب اس القيماح بشئ ثم تدين له حطاؤه فرحه عنده واطال في تقريره ونظم للواقعة أبساتا فحزرام زيادةالاطلاع فلمراجع تملة ولمتزل العلماء فيسائر الاعصار مختلفان في فهمشروط الواقفان الامن رجمه الله سيحانه وتعالى وهو الموفق الميسرا حكل عسر اهم (وقال في الفاعدة الثانية عشر لا منسب الي ساكت قول ما نصمه وخرج عن هد فره القياعدة مسائل الهان قال العياشرة سكوت الموقوف عليه قدول وبرتدبرده وقبل لا أه (وقال في القباعدة السادسة عنمر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانسه) والرابدة فاطرالوقف واختلف يخيان فوزالشاني للواقفء زلد بلااشه تراطومنعه الثالث واختلف التصحيح والمعتمد في الارقاف والقضاء قول الثاني وأمااذا عزل نفسه فان أخرحه القاضي خرج كافى القنية وفي القنية لاء التالقاضي التصرف في مال المتيمع وجود وصيه ولوكان منصوبه وعلى هـ ذالاعلك الفاضي التصرف في الوقف مع وجودنا ظره ولو

من قدله اه وقد نقلناها في كتاب الوصمة وفي كتاب القضاء (وقال في الفن النالث في أحكام الناسي مانصه) وقالوا يعذرالوارث والوصى والمتولى بالتناقض اللحه ل اه وقد دنقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصيبان مانصه) ويصلح وصباونا ظراويقيم القاضي محسك انديا الحالي بلوغه كافي منظومة النوهمان من الوصايا اله وقد نقلناها في كتاب الوصايا (وقال فيأحكام العبيد) ولايصح وقفه اله (تمقال) ولايصح الوقف على عبدنفسه أوأمته عند مجد الاالمديروأم الولداه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلح غاظرا ووصيها والثبانية في منظومة الناوهبان والاولى في وقف هـ لال كافي الاسعاف اه وقد نقلناها في كتاب الوصية (وقال في يحث مايقيل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأماالحق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات فى الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فق مرامن أعصاب الدرسة مكون مستعقا الموقف استحقاقالا يمطل بالابطال فانه لوقال أبطلت حقى كان له أن بطالب و بأخذ مددلك اله وقد كتمنافي شرح الكنزمن النهادات مافهمه الطرسوسي من عمارة فتاوى قاضى خان ومارده علمه ان وهمان وماحريناه فيها اه (تمقال) وقدوقع الاشتماه في مسائل وكترالسؤال عنها ولمأحد فها نقلاصر عامعيد التفتيش منها أن يعض الذرية المشروط لهم الرسع أذا أسقط حقه لغمره من استحقاقه بأن فرغ لدعنه ومنها المشروط لدا لنظراذا أسقطه لغسره بأن فرغله عنه الاان في اليتمة وغرها ان المشروط له النظراذ افوضه لغروفان كان التغويض للذعلى وجه العوم صعرتفو بضه والافان كان في حدته لمعز وان كان عند موتد حازبناءعلى انالوصي أن توصي الى غيرماه وفي القنية اذاعزل الناظر المشروط له النظر نفسه لم ينعزل الأأن مخرجه القاضي أوالواقف اهومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطافى أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقط حقه من هذا الشرط وينمغي أن يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فين أسقط حقمه منشئ كاعلم سابقامن كلام مامع ألفصوان الااذا أسقط المشروط لهالر سعحقه لالاعد فلاسقط كافهمه الطرسوسي يخلاف مااذاأسقط حقه لغيره وقما اذا أسقط الواقف حقه مماشرط لنفسه أولغيره فان قات إذا أقرااشروط لهالر دعرأو بمضمه الهلاحق له فيه واله يستعقه فلان فهل سقط

حقه قات نع ولوكان مكتوب الوقف يخلافه لمباذكره الخصاف رجه الله تعماله في باب مستقل اه (شم قال) وقد وقعت عاد ته سئات عنه اشرط الواقف له شروطا من أدخال واحراج وغدير هما وحدكم بالوقف متضمنا الاسروط عاكم حندفي غمرجه الواقف عماشرطه لنغسه من الشروط فأجبت بعدم صعقر جوء ملان الوقف المائحة كم لازم كاصر حوا به يسدب الحدكم وهوشامل للشروط فارتمت كازومه صرحه الطرسوسي رحه الله تعلى فين أسقط حقه فيما شرط له من الربيع لالا حدفائه قال بعدم السقوط وعلته ان الاشتراط له صار لازما كازوم الوقف فكان الشروط له لاعلا اسقاط عاشرطه له فكذا الشارط وبدل عليه أبضا مانقلناه اى قريبا قبل قولى هذه المسله عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم حقه مما شرماله من تسليم المسلم فيه في مكان معين فالمه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقيل الاسقاط اه (وقال في أحكام المقود اي اللازمة وغدراللازمة مانصه) وأماالولاية على مال المتم مالوصاية فان كانوصى المت فهي لازمة بسدموت الموصى فلاعلك القياضي عزله الانخمانية أوعجز ظاهر ومن حانب الومى فلاءلك الوصيء زل نفسمه الافي مسئلتين ذكرناه مافي وصيابا الفوالدوان كانوصى المامي فلالان للقاضي عزله كافي القنية ولدعزل تفسه محضرة القامي وقدد كرنا التولمة على الاوقاف في وقف الفوائد اه وقد نقلنا هذه المارة في كاب الوصاما أيضا (وقال في مدائل في الملك مانمه) وفيه مدائل الأولى أسماب التملك المعاوضات المسالية الى أن قال والوقف اله (نم قال) الثانية لايدخل في ملك الانسان شئ بغيرا خساره الاالارث الفاقا الي أن قال وغلة الوقف علكهاااوقوف عليه وان لم يقبل ١٥ (ثمقال) الثامنة في رقبة الوقف الصيع عندنا ان الملك مزول عن المالك لا إلى ما لك واند لا يدخسل في ملك الموقوف علية وانكان معيناا ه (تمقال) الثانية عشرا للث اماللعين والمنفعة معاوه والغالب أوللس فقط أولانفعة فقط كالعبذ الموصى بمنفعة عابداور قبده الوارث الى انقال يخلاف ماأذا فتلل خعاأ وأخذت قمته دشتري بهاعمد ومنتقل حقه فسهمن غس تحديد كالوقف أذا استمدل انتقل الوقف الي مدله ذكره قاضي خان من الوقف اه وقدنقلنا في كتاب الوصايا (ثمقال تنبيه) قدعلت ان الموصى له وان ملك المنفعة لايؤجرو شغىان له الاعارة وأماالمستأح فسؤح ويعير مالا يختلف مخلاف

المستعل والموقوف علمه السكاي لايؤحرو يعسر والشافع يتجعلوالذلكأصلاوهو إانءن ملك المنفعة ملك الاجارة والإعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة الاالاجارة ومجعلون المستعبر والموصى لدنا للنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا يتمغرج على قول الكرخي من إن العبارية الماحة المنافع لاغليكها والمذهب عنه مناانها عليك المنافع بغسرعوض فهعي كالاحارة تملسك المنافع واغمالا علك المستعمر الاحارة لانهملك المنفعية بغيرموص فيلاعلك أنعلكها بعوص ولانه لوملك الاحارة المك أكثرهم املك فانه ملك المنفعة مفسرعوض فتماركمها نظيرما ملك ولانه لوملتكها للزم أحدد الامرين الغيير الجمائزين لآوم العمارية أوعدم لزوم الاحارة وهدان التعلملان يشملان الموقوف علمه والمستعبر وهماسواء على الراجح فجلك الوقوف علمه السكني المنفعة كالمستعبر وقبل الفسأأ بيجله الانتفاع وهوضعيف بأن له الأعارة وغمامه في فتح القمد من الوقف أه وقد تقلناه في كتاب الأمانات (مُهال) وامااحارة المقطع ماأقطعه الامام فأفتى العلامة قاسم من قطاو مفاعطتها الى ان قال واذامات المؤسِّر أو أخرج الإمام الارض عن المقطرج تنفسخ الإحارة لانتقبال الملك الى غيارا لمؤحر كالوانتقال الملك في النظبائر التي نعرج علم الحارة الاقطاع وهي احارة المستأجر واحارة العدالذي صوتج على خدمته مدّة معلومة واحارة الوفوف علمه الغلة واحارة العددالمأذون ما معوز علمه عقد الاحارة من مال المصارة واحارة أم الولداء وقد نقلنا ، قدة ذلك في كتاب الجهاد ( وقال في يحث القول فى الدين ما زمه ) قال الاسبوطى معزيا لها السكى فى تكلة شرح المهذب \* فرع \* حدث في الاعصار القريبة وقف كتب اشترط الواقف أن لا تعارالا برهن أولا تخريج من مكان تحسم االارهن أولا تخرج أصلا والذي أقول في هذا ان الرهن لا يصم بهالانهاغسر مضعونة في مدالم وقوفة عليه ولايقال انهاعارية أيضاءل الاتخذما إان كان من أهمل الوقف استحق الانتفاع ومده علمها يدأمانة فشرط أخمذ الرهن علما فاسدوان أعماه كان رهنافاسداو مكون في مدخازن الكتب أمانة لان فاسد المقودفي الضمان كععمها والرهن أمانة هلذا اذا أريد الرهن الشرعي وان أريد مداوله اغة وان يكون تذكرة فيصع الشرط لانه غرض صحيح واذالم يعلم مرادالواقف فيحتمل أن يقال بالمطلان في الشرط المدكور حلاعلي المعنى الشرعي وصحفل أن يقال بالصحة حلاعلى اللغوى وهوالاقرب تصيعالا كالام ماأمكن وحينة للامحوز

اخراجها يدونه وانقلنا ببطلانه لمصرا خراجها بهالتعذره ولايدونه امالانه خلاف شرط الواقف أولفساد الاستثناء فكائه قال لأبخرج مطاقا ولوقال ذلك صع لانه شرطفيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها بل محب على ناظر الوقف أن عكن كل من يقصد الانتقاع بتلك المكنب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا بغرج الانتذكرة وهدالانأس به فلاوجه ليطلانه وهوكا جلناعامه قوله الأبرهن في المدلول اللغوى فيصم ويكون المقصودان تحويز الواقف الانتفياع لن مخرج مه مشر وطبأن يضع في خزانة الواقف مايت ذكرهو به اعارة الموقوف ويتذكر الخازن بهمطالبته فينبغى أن يصيح هذاومتي أخذه على غيرهذا الوجه الذي شرطه الواقف عتنع ولانقول بأن تلك التذكرة تبقي رهنا بل له أن يأخه فاذا أخذهاطالبه الخازن بردالكان وعبعلم أنبرده أنضا بغيرطل ولاسعد ان يحمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى يصح اذاذ كره بلفظ الرهن تنز يلاللفظ على المحمة ماأمكن وحنشذ محوزا خراجه بالشرط المذكوروعتنع بغير الكن لايثنت له أحكام الرهن ولا يستعق بمعه ولابدل الكتاب الموقوف اذاتلف مغرتفر ها ولوتلف متفريط ضعنه ولكن لا يتعمن ذلك المرهون لوفائه ولاعتنع على صاحمه التصرف فه اه وقول أصحابنا لا يصير الهن بالامانات شامل المكتب المرقوفة والرهن بالامانات باطلافاذا هلك لمعس شئ بخلاف الرهن الغاسد فانه مضمون كالصحيح وأماو حوب الباع شرطه وجله على المعنى الغوى فغير بعمد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الرهن أبضا (وقال في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذالم يشترط أبه الواقف فله أجرمثل عمله حتى لوكان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف علهم فلاأجرله فهما إ كافي الخانية وهدذا اداعين القياضي له أجرافان لم يعين له وسعى فيه سنة فلاشي لد كيذافي القامة غمذ كربعده انه يستعق وانام بشترط له القياضي ولاعتصمله أجرالنظر والعمالة لوعل مع المملة اه (وقال في أحكام السحدمانصه )ولاهل المحلة حمدل المحد الواحد محدين والأولى ان مكون الكلط الفة مؤذن ولهم حمل المسحدين واحدا اه وقد نقلناه في كاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه العتق والوقف) العتق قبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالر دبخلاف الوقف على معين اله وقد نقلناه في العتق (وقال في الفن الثالث فن الفرق والجمع أيضا

مانصه) \*قاعدة \*انضاف الى معرفة بفيد الهوم وصرحوابه في الاستدلال على ان الامرالوجوب في قوله تعالى فلحذرا لذن عنالفون عن أمر وأى كل أمرالله تعالى ومن فروعية الفقهمة لوأومي لولدزيد! ووقف على ولد. وكان له أولا دذ كور واناككان للكارذكره في فتم القدير من الوقف وقد فرعته على القاعدة ام وقد نقلناه في كال الوصية (ثم قال مانصه) عنائدة عالفسق لاعنع أهلية الشهادة والعضاء والامرة والسلطنة والامامة والولامة في مال الولد والتولية على الاوقاف ولاتحل توليته كاكتدناه في الشرح واذاف في لاستعزل والعايس تعقه عدي الد يحب عزله أومحسن عزله الاالات السفسه فانه لاولاية له على مال ولد مكافي وصابا الخيانسة وقست علىه النظر فيلانظرله في الوقف وانكان الن الواقف الشروط أهلان تصرفه لنغسه لاسفذ فكمف يتصرف في الناغ يره ولا يؤتن على ماله وله ذا لا يدفع الزكان بنفسه ولا منفق على نفسه كاذكروه في محله ف كمف يؤتمن على مال الوقف وفي فتم القدم الصالح الولاية على الوقف من لم سأل الولاية الوقف وليس فيه فسدق يعدرف ثمقال وصرح بأنه مما يحرج الناظر مدعن النظرما اذاطهريه فسق كشرب الخروفحوه اه والظاهران بحر جمدى لمالم سم فاعله فيخرجه القاضي لاانه يدول به اعرف في القاضي اله وقد تقلنا دعض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب الحجر وكتاب الوصايا وكتاب الزكاة (ثم قَالَ فَادُّدةَ ) إذا ولي السلطان مدرسالدس بأهل لم تَصِيح تُولِمتَه لما قد مناه من إن فعله مقددالمضلعة ولامصلعة في تولية غيرالاهل خصوصا انالعلم من سلطان زمانناانه اغما ولى المدرس على اعتقاد الاهلمة فكانها كالمشروطة وقدقالوا في كاب القضاء لوولى السلعان قاصاعه دلاففسق انعزل لانهلا اعتمد عدالته صارت كانها مشروطة وقت التولمة قال النالكال وعلمه الفتوى اهوقد نقلناه في كال القضاء (عُمِقَال) وكذلك قال ان السلطان اعقد أهامته فاذا لم تكن موجودة لربصه تقريره خصوصااذاكان المقروعوضاءن مدرس أهل فان الاهل لمنعزل ومرح البزازى في الصلح ان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتن مرة بمنع المستعنى ومرة ماعطآء غيرالمستحق وقدمنا عن رسالة أبي يوسف الى هارون الرشيدان الامام ليس له ان يخرج شيئامن يدأحد الابحق ثابت معروف وعن فتارى قاضيخان أنأمر السلطان اغساسفذاذا وافق الشرع والاف لاسفذاه

وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي مفيد النعم ومبدد النقم المدرس اذالم بكن صائحاللتدر اس لمعلله تناول المعاوم ولايسقق الفقهاء المنزلون معاومالان مدرسة مشاغرة عن مدرس اله وهذا كله مع قطع النظرعن شرط الواقف في المدارس أمااذاعلم شرطه ولم يكن القرره تصفايه لم يصم تقرير وان كان أهلا للتدر سالوجوب اتساع شرمه والاهلمة التدريس لاتحفى على من المسرة والذى يظهرانها المعرفة عنطوق الكلام ومفهومه وعمرفة المفاهيم وان يكون لهساء قه اشتغال على المشايخ محمث يعرف الاصطلاحات وبقدر على أخذ المسائل من المكتب وان مكون له قدرة على ان سأل و محمب اذاسئل و متوقف ذلك على سابقة اشتغال في الشو والصرف بحث صار بعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك واذا قرألا يلحن واذا كحن قارئ يعضرته ردعليه اله (ثم قال) بحادثة به سيئات عن مدرسة بهاصفة لا ملى بهاأحد ولا مدرس والفاضي حالس فها للحكم فهل له وصع خزانة بها كحفظ المحاصر والسحلات للنفع العام أملا فأجنت بالجوازأ خذامن قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فأهم ان نوسعوا الطريق من المعجدومن قوله مراووضع اثاث بيته ومتاعمه في السعد اللغوف في الفتنة العامة حازولو كان الحبوب ومن قولهمان القضاءفي انجامع أولى وقالوا الناظران وورفناءه التحارليتير وافده اصلحه المسحدوله وضع السرر بالاحارة ولاشك أنه فالصفة من الفناء وحفظ السحيلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعص المسجد مطر بقاد فعالم المام وحوزوا اشعاله ما محموب والأثاث والمتماع دفعا الضررا كخاص وحوز واوضع النعل على رفه وصرحوا بأن القضاء في الجِ المع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي يضع قطره عن عسه اذا حاس فسيم للقضاء وهوما فسمه انسحلات وانحاضر والوثائق فجوز والشغال بعضها مهافاذا كثرت وتمذرجلها كلهم منبيت القاضيالي انجامع دعت الضرورة الى حفظهام اه وقد نقلناه في كاب القضاء رفي كاب الصلاة (ممقال فائدة) اذا بطل الشئ نطسل مافي ضعنه وهومهني قولهماذا بطل المتضعن بالكسريطل المتضعن بالفتح الىان قال وقالوا كافي الخزانة لوأجرالموقوف عليه دلم يكن ناظراحتي لم يصمح وأذن للسنأجرفي العمارة فأنغق لمبرجيع عملي أحمد فكان متطوعا فقلت لان الاجارة المالم نصم لم يصم ما في ضمنها اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (ثم قال)

وقعت حادثة اشترى طمعامع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط لعشروطا فافتيت ببطلان شروطه ليطلان المتضمن وهوشرا انجامع ووقفه فيطلمافي ضهنه اه وقد نقلناه في البيوع (عمقال) عمقلت عكن ان يفرع عليه لوباع وظيفته في الوقف لم يصبح ولم يسقط حقه ممنها يخر يجاعلي هذه اه وقد نقلناه في المدوع (ثم قال في فن الالغازمانصه) والوقف وأي شيًّا ذافه له سنفسه لا يحوز وإذاركل به حاز فقدل الوقف إذا قيضه الواقف لايحوز وإذا قيضه وكمله عاز أى وقفأجره انسان عممات وانفسخت فقدل الواقف اذا أحره تمارتد عممات فاته يصيرملكالورثة به وينفسخ عوله اه وفدنقلناه في كتاب الاجارة (شمقال في فن الحمل مانصه) الحادي عشر في الوقف والمدقة أراد الوقف في مرض موته وخاف عدم احازة الورثة بقرآنها وقف رحل وانلاهه واله متولها وهي في بده أرادوقف دارموقفا محمااتفاقا معملها صدقة موقوفة على المساكن ويسلهاالي المتولى ثم يتنازعان فيحكم القاضى باللزوم أو يقول ان قاضيا حكم بصحت فيلزم أوان أيطله قاص كان صدقة اله (وقال أخوا لمؤلف في تكملته الفن السادس فن الفروق مانصه) \* كتاب الوقف \* لا تدخل الاشحيار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقف ه غير صحيح مقصود الجازان لا يدخل بخلاف السيع اه وقد نقلنا. في كتاب السيوع (ثمقال) التسليم الى المتولى في المسحدلا بكون تسلم عاصد للاف مستغله والقرق أن المقصود من يناه المسجد الصلاة فكان التسليم بهاوفي المستغل الاستغلال وهومهيأ في التسليم الميه ولوأمر جاعة بالصلاة في سأحة له أيدالم تصرمه را ثاعنه ولوقال الى شهر أوالى سنقصارت ميراثاعنه لان التأسد لازم في الوقف وهوموجود في الأول دون الثاني لوقال هذم الشعيرة وقفء على المعدلا يصع لانه منقول ولوأعطى دراهم فيعمارة المسعدد حازويتم بالقبض وان كان منقولا والفرق الضرورة والعرف ومحو زصرفهاالي المنارة لأالى الترين والله سبعانه و تعالى أعلم اله (وقال أخوا لمؤلّف في التكملة المذكورة من كمّاب الاستحسان ما الصده) وقف الشعبرع لى المعدد لا يصم لانه منقول ولوأعطى دراهم فيعمارة المسجر فرحاز وانكان منقولا والفرق الفرورة وألعرف وحارصرفها الى المنسارة ولا عورالي لنزس اه (وقال المؤلف في الفن الثماني من كتاب الزكاة ما نصه) كل الصدقات حرام على بني هما شم زكاة أوعمالة |

فهما أوعشرا وكفارة أومنه لورة الاالتطوع والوقفاه (وقال في كتاب الجج مانصه) بناء الرياط بحيث بنتفع بدالمسلون أفضل من المحق المانية اه (وقال في كتأب الاعمان مانصه) لا يجوز تعميم المشترك الافي اليمن حلف لا يكلم مولا. ولهاعلون واسفلون فأيهم كلهم حنث كافى المسوط ويطلت الوصية للوالى والحالة هـذ. ولو وقف علم كذاك فهم الفقراء الايكون الجمع الواحد الافي مسائل وقف على أولاده ولس له الاواحد بخلاف بنيه وقف على أفار مه المقين في بلد كذافلم سق منهم الاواحد كافي العمدة (وقال في كتاب السروازدة مانصه) وحكمالردة وجوب القتل انلم يرجع الحان قال وبطلان وقفه مطلقااه (وقال في كتاب البيوع في بحث الحمل مانسه) و بنبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى اه وقدنقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في بحث الاعتبار للعني لا الالفاظ مانصه) ولووقف على ما يعمى كبنى تميم صم نظر اللعنى وهو بيان المجهة كالفقرام الاللفظ أيكون علم كالمجهول اله (تم قال) الشراء اذاوجد ففاذا على المباشرة في أ عليه فلايتوقف شراء الفضولي ولاشراءالوكيل الخالف ولااحارة المتولى أجرا الوقف بدرهم ودانق بل ينفذ علمهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاحارة للبتيم وتبطل الزيادة كإفي القنية الافي مستثلة الامترأ والقياضي اذا استأجرأ جيرا مأ كثرمن أجرة المسل فأن الزيادة ما طلة ولا تقم الاحارة له كافي سيرا تخانية أه وقد نقلنا. في كتاب الوصية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة (نم قال) الجودة في الاموال الربوية هـ درالا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال البتيم وفي الوقف اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (وقال أيضافي كاب السوع) معم البراآت التح يكتم الدوان على العمال لا يصح فأورد بان أنتمة بخماري حوزوا يبمع حظوظ الاعَّة فعرق بينهما بأن مال الوقف قامَّ ولا كذلك هاهنا كذافي القدة أه (ثم إقال في كتاب البيوع أيضاً) من باع أواشترى أو أجر ملك الاقالة الافي مسائل الي إ انقال والمتولى على الوقف لوأح الوقف تم أقال ولامصلحة لم تحزعلي الوقف اه وقد نقلناه في كاب الاجارة (تم قال) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتماض عنها الى انقال وعلى هذا لاعوز الاعتباض عن الوظائف الاوقاف اه (وقال أول كاب القضاءمانصه) وفي سوع القندة اشترى حافوتا فوجديد مدالقيض على بأمه مكذوبا وقفءلي مسجيد كذالا برده لانهاعلامة لاتدني الاحكام علمها وعلي هذا

لااعتبار بكاية وقف على كاب أو معف اه (وقال في كاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الافي مسائل الارفى اذا اشهم الفاضي وصى اليتم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يعلفه ما نظر الايتيم والوقف كاف دعوى الخانية الم وقد نقاناه في كاب الوصية (وقال أيضا في كاب القضاء مانصه ) والقضاء بالوقف يقتصر ولايتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك فى الوقف المحكوم به كما فى الخانية وجامع الفصولين 🖪 ﴿ وَقَالَ أَيْضًا فَى كَتَابِ القضاء مانسه اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولابد من التطابق لفظا ومعنى الاف مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كافي شهادات فقوالقدرم عزيا الى الخصاف اه (وقال في كاب القضاء مانصه) كل من قسل قوله فعلمه المن الافي مسائل عشرة في الفنية إلى ان قال وقعامد عبه المتولى من العرف اهروقال فى كاب القضاء مانصه ) ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كافي شرح الجمع والحاوى القدسى ١٨ (وقال فيه أيضامانهه) الرأى الى القاضى في مسائل الى ان قال وفيما اذا تصرف الناظر عالا محوز كسع الوقف أورهنه فالرأى الى القاضي انشاء عزله وان شاء ضراله عقة مخلاف الماح فاله مضم المد تقة عدافي القنية اه (ثم قال فيه أيضا) من سعى في نقص ما غم من جهته فسعيه مرد و دعليه الافي مسئَّلة من الحان قال وزدت علم المسائل الحان فال الثانية الشرى أرضاهم ادعى ان ما تعها كانجعلها مقبرة أوتسجدا الحانفال الرابعة باعأرضا تماذعي انها وقفوهي فيسوع الخانسة وقضائه اوفسل في فتع القدر فيه في آخر باب الاستعقاق فلينظرمنه غموقصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخرور همه فظاهرمافي العمادية ان المعتمد القدول مطلقا الخامة ماع الاحمال ولده تم ادعى الهوقع بغين فاحش السادسة الوصى اذاماع ثمادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث قى دعوى القندية اهم وقد منقلناه في الموع والوصياما (ثم قال أيضافي كماب القضاء القاضى اذاقضى في محتردف ففذ قضاؤه الافى مسائل الى ان قال أو بزيادة اهل المجلة في معلوم الامام من أوقاف المعجد (تم قال فيه أيضا) أمر إ القياضي حكم كقوله سلم المحدود الى المدهى والاعربد فع الدين والابر بحدسه الافهمسة لأفي العمادية والمزازية وقف على الفقرا فأحتاج بعض قرارة الواقف فأمرالقاضى أن مصرف شئ من الوقف السه كان عنزلة الفتوى حنى لوأرادأن

اصرفه الى فقرآ نرصها ه (م قال فده أيضامانه) فعل القاضي حكمته الى ان فالولوبا عالقاضي ماوقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه تم ظهرمال آخرالمت أمسطل السيعو يشترى بالمفن أرضا توقف بخلاف الوارث اذاباع الثلثين عند دعدم الاحازة فانه سترى بقعة الثاثمن أرضا توقف لان فعدل القياضي حكر مغلاف غيره كمافي انظهر به من الوقف اله وقد نقلناه في كاب السوع (تمقال) الافي مسئلة مااذا أعطى فقيرامن وقف الفقراء فانعليس بحكم حتى كان له أن يعطي غرمكافي طمع القصوان أه (وقال أيضافي كاب القضاء) تسمع الشهادة مدون الدعوى في الحد الخالص والوقف اله (وقال أيضافي كتاب الفضاء) تقبل الشهادة حسمة اللادعوى في طلاق المرأة وعنق الاهـة والوقف اه (وقال في كاب القضاء أنضامانسه) تصرف القاضي على الاوقاف ميني على المصلحة فاخرج عنهامنه باطل وقدذ كرنامن ذلك شدأني القواعد وممايدل عليه انه لوعزل اس الواقف عن النظرالمشروطاله وولى غسره بلاخسالة لم يصيح كافي فصول العمادي من الوقف و حامع الفصولين من القضاء ولوع بن للناظر معلوما وعزل نظر التباني ان كان ماعسفه مقدرام مثله أودونه أحراه الثاني علمه والاجعل لمأجرا لثل وحط الزيادة كإفى القندة وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فراش للسعد بغسر شرط الواقف كإفي الذخيرة وغيرها وفدذكرنا في القاءدة الخامسة ان من اعتمد على أمرا القاضي الذي لدس شرعي لم مخرج عن العهددة ونقلنها هناك فرعامن فتها وي "الولوانجي العارضه مافى القنية طالب القيم اهل المحلة أن يقرض من مال المسحد للامام فأبى فأمره القاضي به فأقرضه غمرات الامام مفلسا لايضمن القيماه لاندلا يضمن مالأقراض ماذن القاضي لان القاضي الاقراض من مال المعجداه (وقال أبضا فى كاب القضائمانصه) تقيل الشهادة حسبة بلادعوى في عليمة مواضع مذكورة في منظومة ابن وهدان في الوقف اله (ثم قال) والمراد بالوقف الشه آدة بأصداد وأمامر معه فلاوعلي هذالا تسعع الدعوى من غرمن لما لحق فلا حواب فما فالدعوى حسية لاتحوز والشهادة حسبة الادعوى طائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) وإعلم ان شاهدا محسسة اذا أخرشها دته الاعذر افسق ولا تقال شها دته نصواءلمه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهرما في القنية الدفي الكل وهى فى الظهرية والبتمة وقد الفت فيهارسالة ولناشا هد حسة وليس لنامدع

حسيمة الافي دعوى الموقوف علمه أصل الوقف فانها تسجع عند المعض والفتوى على اله لا تسجع الدعوى الامن المتولى كما في المزارية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لاتسمع دعواه فالاجنى بالاولى وظاهركا لمهم انهالا تسمع من غيرالموقوف عليه إنفاقاً هر وقال أيضافى كتاب القضاعمانصه ) وحادثة وادعى أنه غرس أثلاثى ارض عدودة الحان قال غرايت في غصب القنية لوغرس المسلم في أرض مسلة كانتاى الأشحارالغرومة سللااه فقتضاهانه لكون الاثل وقفااذا كانت الارض وقفاعلى أبناء السدل وظآهرمافي الاسعاف انه لوغرس في الوقف ولم بغرس له كانت ملكاله لا وقفا وذكر في خانة المفتيين من الوقف مكم ما اذاغصب أرضا وبني فيها أوغرس اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (تم قال فيه أيضا) دعوى القضاء والشهادة علمه من غيرتسم فالقياض لاتصم الافي مسئلتين الاولى في الشهادة والوقف اي بأن قاسيا من قضا ، المسلان قضي بصحة مصحت اله (عُمَّ قَالَ مانسه مدعوى الفعل من غيرسان الفاعل لاتسمع الافي أربعة الى ان قال الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير سان من نصبه على التعدين اه (وقال فيه أيضا) المجهالة في النكوحة تمنم العدة الى إن قال وفي الاستعلاف تمنعه الافرست هذه التلانة ودعوى خياته مهيمة على الودع وتعليف الوصى عند بتهام القاضي لدوكذا المتولياته وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله ه. ذه الثلاثة اي دعوى الغصب والسرقة والشهادة فمهما كذافي شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء الفوص الى اننين لاعلمك أحدهما كالوكيلين والرصيين والناظرين والقاصيين والحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أوالادغال والاخواج الافي مسئلة فيما ذاشرط الواقف النظرله والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كافي الخالية من الوقف اله (وقال في كتاب الاقرار مانسمه) المقرله ذاك نب المقريط ل اقراره الافي الاقراريا كرية والنسب وولاء المتاقية كنافىشر حالمجمع معلار مأنهما لاتحتمل المقض ومزا دالوقف فاضا لمقرله أذارده تمصدقه صح كافي الاسعاف اه (وقال في كناب الاقرار أيضا) المقراه اذارد الاقرارثم عادالما التصديق فلاشئ له الافي الوقف كإفي الاسعاف من ماب الأقرار بالوقف اه (شمقال في كتاب الاقرار أيضا) المقراد اصارمكذ باشرط يطل اقراره الحانقال وترجعن هذا الاصل مسئلتان اليمانقال وعلى هذالوأ فربحر بقعيد

غراشترا وعتق علمه ولاسرجع بالفن أوبوقفية دارغ اشتراها كالاعفق ومسئلة الوذف مذكورة في الاسماف قال لوأقر بأرض في بدغيره انها وقف ثم اشتراها أوور تهاصارت وقفاموًا خدة له سرعه اه وقد نقاناه في السوع (وقال في كتاب الاقرارأ بضا) علك الاقرارمن لاعلك الانشاء الحان قال وفرعت عليه لوأقر المشر وطالدال دعانه يستحقه فلان دونه صح ولوجعله لغيره لم اصع وكذا المشروط له النظر على هـ رَا (مُ قال في كتاب الاقرآر أيضامانهم) القدمل في المرض أحط رتمة من الفعل في العجة الافي مسئلة استاد الناظر النظر لغيره بالاشرط فأنه في مرض المون صحيح لافي الصحية كافي اليتيمة وغيرها اه (وقال في كتاب المبة) حبرعلى الصلات الافي مسائل الى انقال الرادمة مال الوقف عد على الناظر عه الى الموقوف علمه مع اله صلة محضة الله يكن في مقا بلة عل والاففيه شاتبتها اه (وقال في كتاب الاحارة) الزيادة في الاحقمن المستأحر من غيران مزيدعليه أحدفان بعدمض المدةلم يصع وانحطوا لزيادة في المدة جائز وان زيدعلى آلمستأحرنان في الملك لم تقدل مطلقا كالورخضت وهوشامل الماليتيم بعومه وان كانت العين وقف افان كانت الاحارة فاسدة أحرها الناظر بلاعرض على الاول اذلاحق لها لخ فراجعه (ثم قال فيه أيضا) النقصان عن أجرالثل في الوقف اذا كان يسير حائز اه (ثمقال فيه) ادعى نازل انخيان وداخل انحمام وساكن المعدلالستغلال الغصب لم اصدق والاجرواجب اه وقد انقلناه في كتاب الغصب (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تحه لالفي الناظراذامات مجهلاغلات الوقف اه (تمقال) وقد وابتحهمل الفلة لان الناظراذا مات معهلا الدل فانه يضمنه كافى الخاسماه (تم قال فيه أيضا) وأماالوصي فعلك الايداع والاحارة درن الاعارة كافي وصاما الخلاصة وكذا المتولى على الوقف أه وقد نقاناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضاً) العامل لغيره امانة لاأحرة لدالا الوصي والناظر فيستحقان بقدرأ جو قلنثل إذاعملا الااذاشرط الواقف للناطر شيئا ولايستحقان الابالعمل فلحو كأن الوقف طأحونة والموقوف علمه وستغلها فلاأحرالناظركم فياكنانسة ومنهنا وملمانه لأأجرأ انكاظر في المسقف اذا أحمل علمه المسقمقون اه وقد دنقلنما بعضه في الوصايا (وقال أيضافي كتاب الامانات مانه مه) كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها

قمل قوله كالودعاذا ادعى الردوالو كمل والناظراذ ادعى الصرف الى الموقوف علهم وسوامكان في حماة مستحقها أو بعدموته الى أن قال القول الأمين مع اليم بن الااذا كذره الظاهر فلايقسل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظماهر وكذا المتولى اله وقد نقلناه في كار الوصايا وكتاب الوكالة وكاب الدعوى (تمقال) الامن اذا خلط معض أموال الناس بمعض أوالامانة عاله فأله ضامن الى أن قال والمتولى اذاخلها أموال أوقاف مختلفة يضمن الااذا كان ماذن القاضي الى أن قال الافي مسائل لا تفهن الامن ما مخلط القاضي إذا خلط ماله عمال غيره أومال رجل عال آخر والمتولى اذاخلط مال الوقف عال نفسه وقيل يضمن ولوأ تلف المتولع مال الوقف ثم وضع منه له لم يرأ وحيلة براءته الفاقه في التجير أوأن برفع الامراني القياضي فينصب القاضي من بأخد ممنه فسرأتم برد وعليه الخفراجع، (وقال في كتاب المحروا لمأذون مانسه ) ووقف المجهور علمه بالسبغة باطل واختلفوا فهمااذا وقف باذن القاضي فصحه المبلخي وأساله أبوالقاسم اهر وقال في كتاب القسمة) محوزينا المسحدقي الطريق العامان كان واستعالا بضرائح فراجعه وقدنقلنا يفيته في كتاب المجنايات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخبر من تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الافي الوقف المغصوب اذاغصب وقيمته اكثر وكان الثاني أملامن الاول فان التوني اغيايضون الثاني كذافي وقف الخانية اله (ثمقال فيه) من هدم طائط غيره فانديضمن نقصانها ولا يؤمر بعارتها الافي حائط المنعبد كافي كواهية الخانهة الهاه (ثمقال فيه أيضا) منافع الغصب لاتضمن الافي تلاث في مال المتم ومال الوقف وألمعد دلال ستغلال منه أفع المعد الاستغلال مضعونة الااسكان بتأويل ملك أوعقد كمت سكنه أحدد الشريكين فى الملك أما الوقف اذا سكنه أحدد هما مغير اذن الآخرسواء كان موقوفا لاسكني أوللاستغلالفانه بعب الاحر ويستثني من مال المتم مسئلة سكنت معزوجها فى داره بلاأ حرليس لهماذاك ولاأجرعله مماكذا في وصايا القنية لا تصير الدار فله ما حارتها اغماته مرمعة واذابناها لذلك أواشتراها له وماعداد المائم لاتصرمعدة في حق المشترى الغاصب إذا أحرمامنا فعه مضور نة من مال وقف أويتيم أومعه للاستغلال فعملي المستأجرا لمهمي لاأجرالمل ولايلزم الغماصب أجر المثل غماير دماقبضه من السكفي بتأويل عقد سكني المرتهن لواستأجرها سنة

بأجرمع لوم فسكنها سنتهن ودفع أحرثهما لنس له الاسترداد والتخريج على الاصول بقتضي ان له ذلك اذالم تكن معدة له لكونه دفع مالاس بواجب فيسترد والااذا دفع على وجمه الهمة فاستهلكه المؤجر أجرالفضو في داراً موقوف أوقيض الاحرا خرج المستأجرعن العهدة انكان ذلك أجرالمثل ومرده الى الوقف أجره االغاصب ورداً وتهالل الله علم له لان أخذ الاحقاطارة اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فد فن فيه آخر ميتا فهوعلي ثلاثة أوجه فأنكان فيأرض مملوكة للعيافر فللمالك النبش علمه واخراجه ولعالتسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مماحة ضعن الحمافر قهمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا مكر وان كان في الارض سعة لان الحافرلا بدري بأي " أرضءوت ذكره فده الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف وينسغي أن يكون الوقف من قبيل المسآح فيضمن قيم ما الحفر و يحمل سكوته عن الغمان في مورة الوقف عليه فه . ي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخدار وفي مداحة فله تضمن قمة الحفر اله وقد نقلناه في كتاب الصدلاة وكناب الاحارة (وقال في كتاب الوصاما) ويقمل قول الوصى فيما يدعمه من الانفاق بلايينة الافي ثلاث في واحدة تفاقاً وهي مااذا فرص القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على المتم فادعى الومى الدفع كافي شرح المجمع معللا بأن هذا ليسمن حوائج البتم واغما يقبل قوله فعماآذا كان من حوائحه اه فمذخى أن لاتكون نفقة روجته كذلك لانها من حوافحه ولا بشكل علمه قمول قول النياظر فهما بدعمه من الصرف على المستحقين بلابينة لانَّ هـ ذامن جـ لة عمله في الوقف اه (وقال فيه أيضا) اذا أبرأً إ انوصى من مال اليتيم ولم يحب بعقده لم يصع والاصع وضعن الافي مسئلة لوكاتب الوصى عبدداليتيم ثم أبرأه من البدل لم يصمح كمافي الخسانية والمتولى على الوقف كالوصى كمافي حام ع الفصولين اله وقد دنقاناه في كتاب العتق (فألصاحب الاشداه)

\*(كتابالبيوع)\*

(أحكام الحل) ذكرناها هذالمذالدالم مقاله لا يحوز سعه هوتا بعلامه في أحكام العنق والتدريم المطاق لا المقيد كافي الظهيرية والاستملاد والسكتابة وانحرية الاصلمة

والرق والملك بسائرأ سابه وحق المالك القديم سرى المه وحق الاسترداد في المميع الفاسدوفي الدن فيماع مع أمه لادين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال وحق الاضعمة والرهن فهي اثانتاء شرة مسئلة ومازاد على ما في المتون من عامع الفصولين ويتمعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنامها بخلف المستأحرة والبكفهلة والموصى عندمتها فانه لايتمعها كافي الرهن من الزيلعي ولمأر الات حكم مااذا ماع عارية وحلها أومع جلها أوداية كذلك فان علانا قولهم بفساد السع فيمالوناع حارية الاجلها بكرونه مجهولا استثناه من معلوم فصارالكل معهولانقول هنابغسادالمع لكونهجم سنمعلوم ومجهول لكن لمأره صريحما وفي فتح القدير بعدمًا أعتق المحل الامحوز بدم الام وتحوز همتها ولا تحوز همتها بعد تدسرآتم ين على الاصفح كذا في المسوط ولم أرحكم ما اذا جلت أم له كافرة لكافر من كافرفأسلم هل يؤمر مالمكها بدءها الصرورة أنحل مسلما ماسلام أسه وانحمال انسده كافراه وقد نقلناه في كتاب النكاح (م قال) ولا يتدم أمه في الجنايات فلامد فعمعها الى ولمه اوكذالا يتسعها في حق الرجوع في الهية ولا في حق الفقراء في الزكاة في السبائمة ولا في وجو ب القساص على الام ولا في وجوب الحد دعلها فلاتقتل ولاتحد الادمد وضعها ولائتذكي الجنبن مذكاة أمه فلائتمعها فيست مسائل ولاستمعها في الكفالة والاحارة والاساء عدمتها فهي تسع ولا فرديحكم مادام متصلافلاساع ولابوهب الافي مسائل احدى عشرة مفردفها في الاعتاق التدسر والوصمة والاقرار ولمأرالا تنحكم الاحارة لهوينسي فيه الصحة لانها تحوز للعددوم فانجدل أولى وينسغي أن يصح الوقف علمه كالوصمة مل أولى ولافرق الامه بن بني آدم والحيوانات فالولد منها لصاحب الانثي لالصاحب الذكر كذا في كراهة البزازية اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (غ قال) ويثدت نسمه وتحب نفقته لامله ويرث ويورث فان مامحت فيله من الغرة يكون موروثا بيزور تنه ويصم الخلع على مافي بطن حاربتها وتكون الولدله اذاولدت لاقل من سنة أشهر ولايتسع أمه في شئ من الاحكام بعد الوضع الافي ثملة وهي مااذا استحقت الام ببدنة فآنه يتبعها ولدها وبالاقرارلا كافي آليكنز ويمكن أن يقال المهدة ولدالمهجة يتسع أمده في السيح ان كان معها وقده على القول به اه وقد نقلناأ حكام الجله قده كالهافي أبوابها (ثمقال) ردالمبيع

بعب بقضاء فسمخ في حق المحل الافي مستملتين احداهم الوأحال البائع بالثن ثم ردّ المسم بعبب بقضاعم تبطل الحوالة اله وقد دنقلناه في كتاب الحوالة (م قال) التانية لوياع ومدال ويعسب بقضامه نغيرالمشترى وكان منقولا لمصر ولوكان فسخا تجازقال الفقعه أبوج مفركنا نظن انبيعه حائز قبل قبضه من المشترى ومن غرولكونه فعضافي حقالكل قياساعلى الديم بعدالاقالة حتى رأيتانص مجد على عدم جوازه قدل القيض مطلقا كذائي سوع الذخيرة الاعتبار للعني لا للزلفاظ صرحواله في واضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصلحوالة وهي مشرط عدم مراءته كفالة أه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثمفال) ولوقال بعنك انشئت أوشاء أبي أوزيدان ذكر ثلاثة أمام أوأقل كان سعا يخيل للعنى والانطل للتعلمق وهولا يحقله واووهب الدس ان علمه كان الراء للعنى فلايتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقانا . في كتاب الهبة وكتاب المداينات (مُ قَال) ولوقال اعتق عدد لد عنى بألف كان سعالله في لكن ضعنى اقتضاء فلا تراعى شروطمه وانماتراعي شروط المقنضي فلابدأن يكون الاسمرأ هلاللاءتماق ولايفسدبألف ورطل منخراه وقدنقلناه في كتاب العتني (ثمقال) لوراجعها ملفظ الذكاح صحت المدنى ولونكها بلفظ الرجعة صح أبضااه وود نقلناه في كتاب النكاح والطلاق (عمقال) ولوقال لعبده ان أديت الى ألفا فأنت وكان اذناله في التجارة وتعلق عتقه مالادا انظر اللعني لاكتابة فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولو وقف على ماصحص كمني تم صمح نظرا للعنى وهو سان الجهة كالفقراء لاللفظ المكون علم كالمجهول اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (مقال) وينعقد السع بقوله خدهد الكذافقال أخدت ومنعقد ملفظ الهدة مع ذكر المدل اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (تمقال) و بالفظ الاعطا والاشتراك لادخال والرد والافالة على قول وقدييناه مفصلام غزوافي شرح الكنز وتنعقد الاحارة بافظ الهية والتمليك كمافى اكخانية وبلفظ الصلحءن المنافع ويلفظ العارية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (عمقال) وينعقد النكاح والدل على ملك العين الحال كالبدح والشراء والهمة والقلمك اه وقدنقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وينعقد ا السلم الفظ المسع كعسكسه ولوقال احمده بعت نفسك منه كألف كان اعتماقا اعملي مال نظر اللَّمني اله وقمد نقلنا. في كتاب العتق (ثم قال) ولوشرط رب ا

المال للمنا رب كل الربيح كان المال قرضا ولوشرط لرب المال كان بضاعمة اه وقدنقلناه في كتاب المضاربة (تمقال) ويقع العلاق بألفاظ العتق اله وقد إنقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولوصا لحه عن ألف على نصفه قالوالله اسقاط الماقى فقتضاء عدم أشتراط القمول كالأمراء وكونه عقدصلح بقنضي القبول لأن الصلح ركنه الاجداب والقبول اه وقد دنقلناه في كاب الصلح وكتاب المداسات (مَم قَال) ولو وهب المشترى المبيع من المائع قبل قبضه فقبل كانت اقالة وخرج اعن هـ ذا الاصل ممائل منها لا تنعقد المع ما الميع بلاغن اله وقد تقلناه في كَدَّابِ الْمُعِلَى وَلِالْعِلْرِيةُ بِالْأَجِرَةُ لِلْأَجِرَةُ لِهُ وَقَدْنَقَلْمُ اللَّهِ الْعَلَمُ اللَّهِ كتاب الامانات (تمقال) ولاالسع للفظ النسكاح والمتزو يجولا يقع العتق بألفاظ الطللاق واننوى والطلاق والعتاق براعي فهما الالفاظ لاالمعني فقط فلوقال المدده ان أد بت الى كذافى كس أبيض فأداه في كس أجرار بعتى ولووكله بطلاق زوجته منعزافعلقه على كائن لم أطلق اه وقد نقائها ذلك في كتاب العنق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض أعار وا الى حانب اللفظ الترادا والحاحانب المعنى فدكانت ببعدانتها وفتثدت أحكامه من الحيارات ووجوب الشفعة اله وقدنقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم قال) بهم الأتبق لا محوز الالمن يزعم اله عند ولولده الصغير كما في الخانية الشراء اذاوحد نفآذا على المساشر نفذ علمه فلا سوقف شراء الفضولي ولاشراء الوكمل المخيالف ولااحارة المتولى أجييرا للوقف بدرهم ودانق بلينفذ علهمم والوضى كانتولى وقدل تنام الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كافي القنية الافي مسئلة الامير والقياضي آذا استأجرا أجسرا بأكشرهن أجوة الثل فانالز عادة ماطيلة ولاتقع الاحارة له كما في سيرا كخانية أه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاحارة والوكالة (ثمقال) الذرعوصف للذروع الافي الدعوى والشهادة كـذافي رُعُوى المزازُ بَهُ أَهُ وقد دَنقلما في كتاب الدعوى (نم قال) القبوض على سوم الشراء مضمون لاالمقبوض على وم النظركافي الدخيرة تكرار الايحاب سطل الاول الافي العمق على مال كذافي بيدع الذخيرة أه وقيد نفاناه في كتاب العنق (نم قال) المقود تعتمد محتم الفاؤدة فحالا يفيد منها لايصم لايصم بيبع درهم مبدرهم ماستويا وزناوصفة كافي الذخمرة ولاتصم إحارة

مالا يعتاج اله كسكني دار بسكني دار اه وقد نقاناه في الاحارة (ثم قال) اذا قيض المشترى المسيع فاسداملكه الافي وسائل الاولى لا يمليكه في بيدع الهازل كافى الاصول الثانية لواشيتراه الاب من ماله لابنه الصغيراً وباعه له كذلك فاسدا لاعلكه بالقبض حتى يستعمله كافي الهبط النبائة الوكأن مقبوضا في يدالم شترى امانة فانه لاعلكه به المشترى اذا قيض المسمع في الفساسد باذن بالمسه ملكه وتدن أحكام المك كالها الافى وسائل لا يحلله أكاه ولا السه ولا وطؤه الوحارية ولو وطئها ضمن عقرها ولاشفعة تجاره لوكان عقارا اه وقيد نقلناه في كتاب الشفعة (شمقال) الخامسة لايجوزان يتزوجها البائم من المسترى كاذكرناه في الشرح اله وقد نقلناه في كتاب النكاح والشفرة والحفار (ثم قال) إذا اختلف المتما معتان في المحمة والمعلان فالقول الدعى المعلان كافي المزاز أله وفي المعمة والفسادالقول الدعى العمة كذافي الخانية والظهيرية الافي مسئلة في اقالة فقحالة ديرلوادعي المشترى انساع المبسع من المسائع بأقل من الثن قبل النقد وادعى المائد عالاقالة فالقول الشترى معانه يدعى فساد العقد ولوكان على القلب تحالفا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (تمقال) واذاسمي شيئا وأشارالي خـ الف جنده كالذاسعي ماقوتا وأشاراني رحاج فالبيع باطلل الكونهبيع المعدوم واختلفوا فمسااذا سميهرو باوأشارالي مروى قبليا طل فلاعلك بالقبض وقدل فأسدكذا في الخانمة كل عقدا عدوجد دقان الثاني مأمال فالصلح بعدالصلح باطل كافي عامع الفصولين اله وقد نقلنا ، في كذاب الصلح (ثم قال) والنكاح تعدالنكاح كدلك كذافي القنمة اله وقد نقاناه في تتآب النكاح (تمقال) والحوالة بعدا كوالة باطلة كافي التلقيع اله وقيد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال) الافي مسائل الا ولى الشراء بعد التمراء صحيح أطلقه في جامع الفصولين وقيده فىالْقَنْمَةُ مَأْنُ مَكُونَ النَّسَانِي أَكْمَتُرْعُنْهَا مِنَ الْأُولُ أُواْقَدُلُ أُوْتِحِنْسَ آخُرُوالأَفْلا الشانية الكفالة حدالكفالة صححة لزيادة التونق بخلاف الحوالة فانها نقل فلا يحتممان كما في التلقيم اله وقد نقلنا في الكفالة وانحوالة (ثمقال) وأما الاحارة بعد الاحارة من المستأجر الاول فالشازة فسم للاولى كافي المزازية أه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (تُمقال) التخلية تسلّم الافي مسائل الاولى قبض المشترى المبيع قبل النقد والااذن المائع ثم خلى بينه وبين المائع لا يكون رداله

النانية في البدع الفاسدعلي ما صححه العمادي وصحح قاضيخان انها تسليم الثالثية في الهمة الفياسدة التفياقا الرابعة في الهمة المجائزة في رواية اله وقد نقلناه في كتاب الهبة (عمقال) خيارالشرط بثبت في غياسة المسع والاحارة والقعمة والصلم عن مأل والكتابة والرهن للراهن والمخلع لما والاعتباق على مال للقن لاللسيدوالزوج هكذا في فصول العمادي معز بالمالاستروشني تقلاعن بعضهم وتبعهما فيجامع الفصولين وزدتعليهما فيالشرحسعة أخرى فصارت خسة عشراله كفالة وآلحوالة كأفي البزازية والابراءين الدبن كافي أصول فحرالاسلام من عدا الهزل وتسلم الشفعة بعدالطلبين كاذ كره أيضامنه والوقف على قول أبي بوسف والمزارعة والمعاملة الحاقالهما بالاحارة ولايدخل انخمار في سعة المكاح والطلاق الااكتلع لهاوالهمن والنذر والاقرار الاالا قرار بعقد يقمله والصرف والسلم الشترط التقائض قمل لافتراق في الصرف فان تفسار قاقسه بطلل العقدالا فعسا اذااستهلك رجل مدل الصرف قيل القمض واختارا اشترى اتماع انجاني وتغرق الماقدان قبل قبض القهة من ائتلف فإن الصرف لايفسد عندهما حلافا فجدكما فى الجمع السعلا يطل بالشرط في النهن والا المرموض السرطرهن وكفيل والعالة معلومتن واشهاد وخيار ونقيدين الى ثلاثة أمام وتأجيب الفن الى معلوم وسراءة من العيوب وقطع المارالمسعة وتركها عنى الغدل بعدادرا كهاعدلي المفتى مه ووصف مرغوب فيمه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الممن ورده بعيب وجدوكون الطريق لغيرا اشترى وعدم نروج المبيع عن ملكه في غيرالادمى واطعام الشترى المسم الااذاعين ما يطعرالا تدمى وجل المجارية وكونه امغنية وكونها حلوما وكون الفرس مملاحا وكون أكحار مة ماولدت والفاء الفن في المدآخر وانحمل الي منزل المشترى فمالد حل بالفارسة ونوزالندل ونوزانخف وجدل رقعة على النوب وخياطتها وكون الثوب سداسيا وكون السو بقملنوتا عن محزوكون الصابون متخذامن كذاح ةمن الزيت ويسع العبد الااذاقال من فدلان وجعلها أسعة والمشترى ذمني بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجداو مرضى انجسران اذا عينهم فيسع الدارالكل من الخسانسة المجودة في الاموال الربوية هدرالافي أربع مبائل في مال المريض تعتبرهن الثلث وفي مال المتهم وفي الوقف وفي الفلب إ الرهن اذا انكسرونقست قيمته فللراهن تضمن المرتهن قيمته ذهما وتمكون رهنا

كإذكره الزيلعي فيالرهناه وقدنقلنا هذه الاربعة في أبوابه اباب الوصمة وباب الوقف وياب الرهن (تم قال) ما جازار ادالعة دعليه ما نفراد، صم استثناؤه الاالوصة بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها اه وقد تقلناه في كَاب الوصية (ثمقال) من اشترى من لميره وقت العقد وقداه ووقت القبض فله الخمار اذارآه الأاذا حمله البائع الى بيت المشترى فلامرده إذارآه الااذا أعاده الى المائع بيدم الفضولي موقوف الافي الاث فسأطل اذا شرط الخمسار فديه للسالك وهي في التلقيم وفيمااذاما علنفسه وهي في البدائع وفيمااذاما عءرضامن غاصب عرض آخر للىالك مەرقمى فى فحم القــدىر 🗚 وقدنقلنا ەقى كتاب الغصب (ثم قال) بىيىــع البراآت التي يكتما الديوان على العمال لا تصم فأورد أن أغمة بخماري حوزوا سيع حظوظ الائمة ففرق يدنهما بأن مال الوقف قآئم ولا كذلك هنا كذافي القنية إ اهُ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) بيدع المعدوم بإمال الأفيميا يستجبره الانسان من المقال اذاحاسمه على أغمانها بعد استهلاكها فانه حائزا ستحسانا كذا في القنية - من ماع أواشتري أوأ وملك الاقالة الافي مسائل اشتري الوصي من مذبون المت دارا بعشرين وقيمتها خسون لم تصم الاقالة اه وقد تقلناه في كتاب الوصية (تُمقال) اشترى المأذون غلاما بألف وقمته ثلاثة آلاف لم تصمرولا علمكان الردبعيب وعلمكانه بخيارشرط أورؤية اه وقدنقلناه في كاب الوصية وفي كتاب الاذن (مُقال) والمتولى على الوقف لوأ والوقف ثم أقال ولامصلحة لم تعزعلى الوقف اله وقدد نقلنا وفي كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثمقال) والوكيل بالشراء لاتصمح اقالته بخلافه بالبيع تصمح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه وقدنقلنا وفي كتاب الوكالة (تمقال) تصم اقالة الوارث والوصي دون الموصى له والوارث الرديالسب دون الموصى لداه وقدد نقلنا ه في كتاب الوصية (ثم قال) لاتصم الاحازة بعدهلاك العين الاف اللقطة وفي احازة الغرماء سيع المأذون المديون معده لاك المن اه وقد نقلناه في كاسا للقطة وفي كاسالاذن (تمقال) الموقوف يمطل بموت الموقوف على احازته ولا مقوم الوارث مقيامه الافي القسعة كافي قسعية الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (نم قال) لا يجوز نفر بق الصفقة على البائع الافي الشفعة ولهاصورتان في شفعة الواوانجية اله وقد نقلناه في كتاب المشفعة (ثمقال) الموقوف عليه العقداذا أحازه تفذولار جوع الافي مسئلة

في قسمة الولوالجيمة أذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع أه وقد نقلنا. في القسمة (ثم قال) الحقوق المجردة لا محوز الاعتماض عنها كحق الشفعة فلوصالح عنمه على المعلت ورجع مه اه وقد نقلنا ، في كتاب الشفعة (ثم قال) ولوصالح المخرة عمال المختار وبطل ولاشئ لهمااه وقد نقلنا وفي كتاب الطلاق (ثم قال) ولوصالح احددي زوجته وعال أنترك نوبتها لم بلزم ولاشئ لماهكذا ذكره الاعتداض عن الوظائف الاوقاف اله وقد دنقلنها مفي كتاب الوقف (ثم قال) وخرج عنهاحق القصاص وملك النكاح وحق الرق فالمه يحوز الاعتماض عنها كهاذ كروالز بالعي في الشفعة اله وقد نقلنا هذه الثلاثة في أنوابها (ثمقال) والكفيل بالنفس اذاصا تحالمك ولله يحال لميصع ولميحب وفي بطلانهاروايتان اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثمقال) وفي بين حق المرور في الطريق روايتان وكذابيع الشرب والمعقد لاالاتبعااه وقد نقلناه في كاب الشرب (ثم قال) العقدالفاسداذا تعلق يدحق عبدلزم وارتفع الفساد الافي مسائل أجرفا سدا فأحرا استأجره يحا فللاول نقضها والمشترى من الكرولوما عصحيحا فللمكره نقضه والمشترى فاسدا اذا أجرالما أع نقضه وكذا اذارة جاه وقدنقلناه في كتاب اللاجارة وفي كتاب النكاح وقي كتاب الاكرام (نمقال) الغشحرام الافي مسئلتين احداهما في الولوا بجية اشترى الاسيرالمسلم من دارا محرب ودفع المن دراهمزنوفا أوعروضا مغشوشة حازان كان حراوان كان ألاسرعمدالم تحز آلثانية محوزاء طاءاز يوف والناقص في انجابات اه وقد نقلناه في انحظر (ثم قال) البائع حق حيس المبيع للمن انحسال الافي مسائل في المزاز به لواشترى العبد نفسه من مولاه اه وقدنقلنا. في العتق (ثم قال) ولوأ مررجل عبدا بأن يشترى نفسه من مولاه فاشترى للأكر ولوماعه داراه وسأكنها اذاقسض المشترى المسم الااذن البائم قبل نقد دالمن ثم تصرف فللما ثع نقص تصرفه الافي التدبير والاعتاق والاستبلاد وله ابطال الكامة كافي المزازية اه وقد نقلناه في العتق (مُ قال) شراءالام لابئهاا لصغيرمالا محتاج البه غيرنا فدعليه الااذا اشترت من أبيه أومنه ومن أجنى كما في الولوا كمية أقالة الأقالة صحيحة الافي السلم لو كان المسلم فيه دينا سقط والساقط لا يعود كإذ كره الزيلعي في ما ب التحيالف للسسة أمن مديره

ومكاتبه دونأم ولده اه وقد نقلناه في العتق (ثمقال) ومن ياع مال الغاثب مطل سعه الاالاب المحتاج للنفقة كذافي نفكات المزازية إه وقد نقلنا وفي كناب الطلاق (ثمقال) المقبوض على سوم الشراء مضمون عند ممان لفن وعلى وحد النظرليس عضمون مطلقا كإبيناه في شرح الكنز انحيلة في عدم رجوع المشترى على المعمالة عنداستحقاق المسعان يقرالمشترى الدباعه من المائع قبل ذلك فلورجع علمه لرجع علمه كذافي البزازية خيارا اشرطني المسعداخل على الحكم لى السم فلا يمطله الافي بدع الفضولي اذا اشترما للكائفانه يبطله كافي فروق كرابيسي فيدعوى النزازية المرافق عنسد الامام الشاني المنافع والمسيل والحقوق والطريق وفي ظماهرالر والمالمرافق هي الحقوق اه المنم لايبطل عوت المائم الافي الاستصناع فيمطل عوت الصائم اذا اختلفا في أصل الناجمل فالقول لنافيه الافي السلم وان اختلفا في مقدار. فلاتحالف الافي السلم رأس المال بعدالاقالة كهوقدلها فلامعوز التصرف فيه بعده اكفيلها الافي مسألتين لاتحالف اذااختلفافسه بعدها بخلاف ماقيلها ولامتترط قيضه بعدها قبل الافتراق بخلافه قبلها مدل الصرف كرأس المال فلايدمن القبض قبل الافتراق فيهما ولاجوز التصرف فهما قيال القيض الافي مسئلة لايدمن قيضه قيل الافتراق بعد الافالة كقبلها يعذلاف رأس المال والكرافي الشراج مشترط قمام المسع عندالا ختلاف بالف الااذا استهلكه في يداليا تع غسرا لمشترى كمافي الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثمقال) الربآخرام الافي مسائل بين مسلم وحربي نمه وبين مسلمن أسلما عُمْهُ ولم يخرط المنااه وقد نقلنا ه في كتاب الجهاد (ثم قال) وبين الولى وعسده اه وقد نقلسا في كتاب المأذون (م قال) وبن المتفاوضين وشريكي العنان كإفي المناح الكرماني اله وقد دنقلناه في كتاب الشركة والله سبعانه وتعالى أعلم اه (يقول عاممه) وهدده هي المسائل المجوعة الملعقة بكتاب البيوع (قال الرئف في القاءدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما العاملات فأنواع فالسم لابتوقف علم اوكذا الاقالة والاحارة لمكن قالوا انعقد عضارع لم يمدّر بسوف والسن توقف على الدة فان نوى مه الا محاب للعال كان بيعاوالالا يخلاف صيغة الماضي فان السم لايتوقف على النمة وأما المضارع المتجعض للاستقدال فهوكالا مرلايصم السيعيد ولابالنية وقدأ وضعناه في شرح

الكنز وقالوالا يصممع الهزل لعدم الرضا يحكمه معه اه وقدنقلنا يعضه فيكتما ب الاحارة (وقال في القياعدة الشالفة المقين لامزول بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه ) اختلف المتما يعلن في الطوع فالقول لن يدعمه الانه الاصل وان سرهنافسنة مدعى الاكراء أولى وعلمه الفتوي كأفي المزازية ولوادعي المشترى ان اللحم محم ميتة أوذبيحة المحوسي وأنكر البائع لمأرهالات ومقتضى قولهم القوللدعى البطلان لتكونه منكرا أصل السيع أن يقمل قول المشتري وباعتباران الشاة في حال حماتها محرمة فالمشترى مقسك بأصل القريم الى أن يتحقق زواله اله وقدنقلنا في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل العدم ما نصه) ومنهالواختلفاني قبض المسع والعين المؤجرة فالقول لمنكره وهي في احارة التهذيب اه وقد نقلنا . في كتاب الآحار ، وكتاب الدعوى (تمقال) ومنه الواخة افا في قدم العبب وأنكره المائع فالقول له واختلف في تعليله قدل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم المقد ومنهالوا ختلفافي اشتراط انخمار فقبل القول لمن نفاه عملا بأن الاصل عدمه وقبل لمن ادّعا ولانه يذكر لزوم العقد وقد حصك ينا القولين أفى الشرح والمعقد الاول اه وقد نقلنا . في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنه الواختلفا فرؤية المبيح فالقول للشتري لان الاصل عدمها ولواختلفافي تغير الممع بعد رؤيته فللمائع لان الاصل عدم التغير (قديمه) ليس الاصل العدم مطلقا واغهاهوفي الصفات العارضة وأمافي الصفات الاصلية فالاصل الوجودو وفرع على ذلك لواشتراه على اله خماز أوكاتب فانكر وجود ذلك الوصف مه فالقول له لان الإصل عدمهما لكونهمامن الصغات العارضة ولواشتراهاءلي انها بكر وأنكر قسام المكارة وادعاه الباثع فالقول للبائسع لان الاصل وجوده الكونها صفة أصلية كـذا في فقم القدير من خمارا لشرط اه وقد نقامًا يعضه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الي أقرب أوقا به مانصه) وجما فرع عليه لواشترى عبدائم ظهرانه كانءر يضاومات عند المشترى فانه لايرجيع المن المرض بتزايد فعصل الموت الزائد فلايضاف إلى السابق أحكن مرجم ن العبب كماذ كره الزيامي إه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب لتيسيرمانصه) وبيع الموصوف في الذمة كالسلم حوز على خلاف القياس دفعها كحاجة المفاليس وآلا كتفاء برؤيه ظاهرالصبرة والاغوذج ومشروعية خيسار

االشرط للتروى دفعاللندم وخمارتقدالتمن دفعاللماطلة ومن هذا القسل ابيع الامانة المسمى ببيع الوفاء حوزه مشامخ بلخ و بخياري توسعة وبيانه في شرح الكنزمن باب خيارالشرط ومن ذلك أفتي ألمأح ون بالرد بعيار الغين الفاحش المامطاقا أواذا كان فيه غرر رحة على المشترى ومنه الرديخ ارالمب والتحالف والاقالة والحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض اه (نمقال) ومنه حواز النكاح من غير نظرالى ان قال فليكن فيه خيار رؤية بحلاف السيع يصع قبل الرؤية وله الخيار لمدم المشقة ومن ثم قينا ان الامراعات في المكام تعلاف السع اه وقد نقلنا بقيد مفي كتاب النكاح (وقال في القياعدة الرابعة من اتخامسة الحاجمة تنزل منزلة الضرورة )الى القال ومن ذلك حوازالسلم على خلاف القداس ليكونه بمع المعدوم دفعا كحاجة المفالدس ومنها حوازالاستضناع للعاجة ودخول الحام مع جهالة مكنه فها وما يستعله من مائها وشرية السقاء اه وقد نقانا ذلك في الآجارة أيضا (مُقال) ومنها الافتاء بصحة بسع الوفاء حين كثرالدس على أهدل بخارى وهكذا عصروق دسمو وبسع الامالة والشافعية سهونه الرهن المعاد وكذاسهاه به في الملتقط وقدد كرناه في شرح المكنزمن بالمخسار الشرط وفي القنبة والمغمة محو زللحتماج الاستقراض بالربحاه وقد نقلناه في كالدانات (وقال في القاعدة السادسة العادة عكمة مانصه) ومنه مالانص فيمه من الاموال الربوية عتبرفيه العرف في كونه كماما أو وزنيا وأما المنصوص عملي كماله أو وزنه فلااعتبار بالعرف فيه عندأ بي حنيفة ومج لتحلافا لابي وسف وقواه في فتح القدير عن باب الريا ولا خصوصية للريا وانحا العرف عبر معترفي المنصوص علمه اه (مُم قال المجت الثاني) اعما تعتمرا لعادة اذا اطردت أوغلبت ولذا قالوالوباع بدراهم أوبدنانير وكانافي بلدا ختلفت فيه النقودمع للف في المالية والرواج انصرف المسع الى الاغلب قال في الهداية لانه هوالمتعارف فينصرف المطلق البه ومنهالوباع التاجرفي السوق شيثا بثن ولم يصرحا بحملول ولاتأحيل وكان المتعارف فمايدن مان المائع بأخذكل جعة قدارا معلوما انصرف السه بلاسان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذاباعسه المشترى توليدة ولم يبين التقديط للشترى هل يكون الشترى انخيار فنهم من أثبته والجهورع لى اله بسعه مرابحة بلاتيين لكونه حالا بالعقدذ كرو الزيلعي في التولية

٨١ ﴿ وَقَالَ فِي الْمُحِدُ الشَّالَةِ الْعَارِدَةُ الْمَطْرِدَةُ هُلِّ تَنزَلُ مَنزَلَةُ الْشَرَطُ مَانِسَه ﴾ وهذا مستلتكان لم أرهما الاتنالااله بمكن تخرمتهما على ان المعروف كالمشروط وفي البزازية المشروط عرفا كالشروط شرطا منهالوج تعادة المقترض بردأزيد ممنا قترض هدل محرم اقراضه تنز بلالعبادته منزلة الشرط اه وقد نقلنساه في كتاب المداينات (ثم قال) وقيه أيضاأي في المائقط ان دخول البردعة والاكاف في سع الحارميني على العرف اله (وقال في المحث الرابع ما نصه) قال في العزازية من الدعوى معز ما الى اللامشى اذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج لاتصوالاعوى مالم يتبين وكذالوأقر يعثيرة دنا نسيرجر وفي البلد نقود مختلفة حر لايصح بلايان بخلاف السع فاله ينصرف الى الاروج وقدأ وسعنا الكلام على ذلك في شرح الكنزمن أول السماه وقد نقلنا تمام هـ في العمارة في الاقرار فراجمه وقال في المجعث الرابع المرف الذي تحمل عليه الالفاظ الما هوالمقارن والمابق دون المتأخرمانصه) بتنسيه بهلالمعتبر في ساء الاحكام العرف العمام أومطاق المرفولوكان غاصاا لمسذهب الاول ألحان قال ويتفرع على ذلك لو استقرض ألف اواستأحرا اقرض لحفظ مرآ ةأوملعقة كلشهر دشهرة وقعة الاتزيد على الاحوففها اللائة أقوال حجة الاحارة الاكراهة اعتدارا لعرف خواص يخارى والعجة معالكراهة للاختلاف والفسادلان محة الاحارة بالتعارف العامولم وجد وقد أفتى إلا كامر مفسادها اه وقد نقلنا ، في كتاب المداينات (تم قال) وفهاأي في البزازية من المسع الفاسد في المكلام على بيدع الوفافي القول السادس من انه صحيح قالوا كحساجة النساس له فرارا من الرياف طخ اعتسادوا الدين والاحارة وهىلا أصنع فىالكرم وبخسارى اعتادوا الاجارة الطو يلة ولاتحكن في الاشتجار فاضطر وآالي سعهاوفاء وماضاق على النباس أمرالاا تسع حكمه اه وقدد نقلناه في الاجارة (ثم قال) وقداءت مرواءرف القياهرة في مسائل منهاما في فتم القدمرمن دخول السلمق الميت المسع بالقساهرة دون غسره سالان يبوتهم طبقات لا ينتفع بها الأمه أه (وقال في القاعدة الثبانية اذا اجْمَحَ كحلال والحرام على الحرام الحلان) يتقدة بدخل في هدده القياعدة مااذا جمع بين حملال وحرام فيعقد أوسه ومدخل ذلك فيأواب اليمان قال ومنها السيع فاذاجع فيه بين حلال وحوام صفغة واحددة فانكان انحرام ليس بمبال كالجمع بين الذكيسة

والمتة وانحروا لعمد فانه سرى المطلان الى الحلال لقوة مطلان انحرام وكذااذا جمع بين حل وحرفان كان الحرام ضعيفا كالن يكون مالافي الجملة كمااذا جمع سن المدتر والقنأو بنالفن والمكاتبأ وأم الولدأ وعمد غيره فالمه لاسرى الفسادالي القناضعفه واختلف فبمااذا جمع بينوقف وملك والاصمح العلا يسرى الفساد الى الملك لان الوقف مال نعم إذا كآن مسجد ما عامرا فهو كاتحر بخه لاف الغهام بالمجهة أىالخراب فمكالمدبر ومن هدفرا القسل مااذاشرط الخسارفسه أكثرمن أمام فالله يصهم في الثلاثية و مطل فعما زادمل معلل في المكل لكن إذا أسقط الزائد قبال دخوله انقلب صحيحها ومنهامااذا جمع بنن معلوم ومحهول في السم فانكان المجهول لاتفضى جهالته الى المنازعة لايضروالا فسمدفي المكل كإعلم في البيوع ومنها الاجارة وهي كالسع لاشترا كهما في أنهمها يبطلان ما اشرط الفياسداع وفدنقانا بقيته في كاب الاجارة (تمقال) ومنه الوشرط الوافف انلا الوسو وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر علم أوظاهر كالرمهم الفسادفي جيع المدة لافيمازاد على المشروط لانها كالسبع لايقبل تفريق الصفقة الخوقد نقلنا بقسه في الاحارة (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومن فروعها الحمل يدخمل في سع الام تبعا ولا يفرد بالسع اه (يُرقال) ومنها الشرب والطريق يدخسلان في بيع الارض تمعاولا يفردان بالميسع على الاظهراه (ثم في بحث يغتفر في التواسع مالا بغتفر في غيرها مانصه) ومنها لوغص قنا بالكملكه الغاصب ولوشراه قصدالم يحزاه وقدنقلناها في كتاب الغصب أيضا (ممقال) ومنه شراء كربرعينا وأمرا السنري الماتيج بضه للشترى إيصم ولودفع اليه غرارة وأمره أن يكمله فهاصم اذالمائع لايصلح وكملاءن المشترى في القيض قصدا ويصطر ضمنا وحكم الاجل الغرارة ومنه شراء ماخره فوكل وكمللانقيضه فقال الوكمل قد أسقطت الخدار أعني خسارال وله لم يسقط خيارا لموكل ولوقيضه الوكيل وهومراه يسقط خيار رؤية موكله عنمدأبي فة خلافا له الم الم قال القاعدة العاسرة الخراج بالضمان) هوحديث صحيح رواه أحدوا بوداود والترمذي والنسائي وان ماجه واس حبان من حديث عبدافأغام عنده ماشاءالله أن يقيم تروجه درد غيبانفها صمه الى الذي صلى الله

أنعالى عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل بارسول الله قداستعمل غلامي فقال الخراج بالضمان قال أبوعبيدة انخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتر يه الرجل فيستمعمله زمانائم معشرمنه على عسداسه السائح فيرده ويأخذ جميع الثمن ويفوز بغلة جمعها لانه كان في ضمانه ولوهلك هلك من ماله اه وفي الفائق كلماخرج من ثئ فهوخراجه فحراج الشحر غمره وخراج الحيوان دره ونسله اهوذكر فحرالاسلام فيأصوله انهذا الحديث منجوامع الكلم لا يحوز نقله بالمعني وقال أصهابنا فيماب خمارا لعسان الزمادة المنفصلة غسرا لمتولدة من الاصدل لاغنع الرد بالعيب كالمسب والغلة وتسلم للشترى ولايفر حصولهاله محانالاتها لمتكن حرأمن المسع فالمعلكها بالثمن واغماملكها بالفعمان ومقله بطسال بح للحدث وهناسؤالان لمأرهمالا صحابنا احدهمالوكان انخراج فيمقابلة الضمأن لمكانت الزوائد قبل القبض للبائع تم العقدأ وانفسخ لمكونه من ضمانه ولاقائل يه وأجسب بان الخراج بعلل قبل القبض بالملك والعدويه وبالضمان معاوا قتصر و الحديث على التعليل والضمان لانها أظهر عند المائع واقطع لطلبه واستبعادهان الخراج للشترى الثانى لوكانت العلة الضمان لزمآن تكون الزوائد للغاصب لان ضمامه أشدّه من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنهقة في قوله ان الغياصب لا يضمن منافع الغصب وأجب بأنه صلى الله تعسالي عامه وسلم قضى بذلك في اناللك حمل نواجمه ان هومالكه اذاتلف تلف على ملكه وهوالمسترى والغماصب لاعلك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلهان عليه الفعمان ولاخلاف ان الغاصب لاعلك المغصوب بلاذا أتلفه أفاكخ للف في ضمانها علمه فلايتناول مواضع المخلاف ذكره الاسوطى اه وقدنقلنا ذلك في كاب الغصب أيضا (ثمقال) وقال أبو بوسف ومجد فيما ذادفع الاصمل الدين الحالكفيل قبل الاداعنه فريح الكعمل فمه وكان مسابته من أن الربح يطبب له واستدل افى فتم القدر بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به فى رواية وقالوا فى المسع فاسدا اذا فسم فانه يطيب المائع مار بح لاللشترى اه وقد نقلنا بقية ذلك في الغصب فراجعه ونقلنا بعضه في الكفالة أبضا (وقال) فى القاعدة الثانسة عشرلا منسالى ساكت قول فلوراى أحنسا مسعماله فسكت ولمينه له يكن وكبلايدكموته اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضا (ثم قال)

ولورأى المالك رجلايبسع متماءه وهوط ضرسا كت لايكون رضاعندنا خلافا لابن أبي اليلياه (تم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحسادية عنسرسكوت أحد المتداره بن في يدع التلجشة حين قال له صاحبه قديد الى أن أجعله بماصحها اله أي نيكون سكوته رضا (تمقال) الثالثة عشر سكوت المشترى بالخيار من رأى العسد بيسع و بشترى مدقط تخياره الرابعة عشر سكوت الماشع الذى له حق حس المبيدع حين رأى المشترى قدص المبدع اذن يقدضه صحيحا كان المسع أوفاسلما ٥١ (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قدل المسع عندالاخمار برضانالمسان كانالخبرعد لالالوفاسقاعنده وعندهما هورضا ولوفاسقا (مُقال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة ما عمارية وعلما حلى وقرطان ولم يشترط ذلك المشترى لكن تسلم المشترى الجارية وذهب بها والبائع سأكت كان سكوته عنزاة التسليم فكان الحلي لها كذافي الفاهيرية اهدروقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) \* وقالوا إذا باع الاب اوالوصى ثم ادعى أنه وقع بغين فا-ش وقال اعدلم يقسل وقانوافي باب الاستحقاق ولا بضرالتناقص في الحرية والنسب والطلاق اله وقدنقلنا بقيته في كتاب القضاء (تم قال) وقالوا في باب حيارالر وبية لواشترىما كان رآ. ولم يتغير فلاخب ارله الااذا كان لا يعلم أنه مرتبه لعدم الرضا كذافي المداية اه (م قال) رنوباع ملك أبيه ولم يعلم عورد م علم حازو كذانوباع الجد مال ابنه ولم بعدل عوله نفذ على الصدخيراه (ممقال) ولوياعه على اله آبق فيان راجعاً ينسغي أن ينفذ اه وقد نقاناً بعض ذلك في كتاب النكاح (ثم قال في أحكام الصيمان مانصه) ولوكان مأذونا فباع فوجد المشترى به عيماً لا يُعلفه حتى يدرك كافى العمدة اله وقد القاناه افي كاب لاذن والحجر وفي كتاب الدعوى (وقال فيأحكام الاعمىمانصه) ولمأرحكم ذبحه وصيده وحضانته ورثوبته لمااشتراه بالوصف أه وقد نقلنا رقبته في كتاب الذرائح (وقال في أحكام النقد وما يتعين فيه ومالا يتعن مائصه ) لا تتعن في المعاوضات وفي تعملها في العقد الفاسدر واشان ورجج يعضهم تفصيلا بأن ما فسدمن أصيله تتدين فهيه لا فيميا التقص بعيان صحته والعييم تعينه في الصرف بعد دفساره و بعد دهلاك المبيع اه وقد نقلنا بعضه فَ كُابِ الداينات (ثمقال) وكتبناني بيوع الشرح جريان الدراهـ م عرى

الدنانير في عُمانية وفي وكالة المنابة اعلم انعدم تعين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لاغ مرفانه ما يتعمنان جنسا وقدرا ووصفانالا تفاق اه (وفال في بعث ما يقبل الاستقاط من الحقوق مانصه) كرجمل أوصى لرجمل بسكني داره فسأت الموصى وباع الوارث الدار ورضى مه الموصى له جازالبيد ع و بطل سكناه اهر وقال في بحث ما يقدل الاسقاط من الحقوق ما نصمه وقد بقي منها حقوق منها خدار الشرط قانوا سيقطعه ومتهاخما رالرؤ ية قانوانوأ بطله قمل الرؤية بالقول لمسطل وبالفعل يبطل وبعدهما يبطل بهسما ومنها خسارالميت يبطل بهاه (ثمقال) وفي إيضاح المكرماني من السلم لوقال رب السلم أسقطت حقى في التسليم أي تسليم المسلم فيه في ذلك المكان أو البلد لم يسقط اه (وقال في بحث الساقط لأ يعود مانصه) ومنه عدم صحة الافالة للاقالة في السلم لانه دن سفط فلا يعوداه (ثم قال) وعلى هــذا اختلف المشايخ في بعض مــائل في الخبــارات من المدوع فيهم من قال بعود الخيارنظرا الىأنه مأنع زال فعمل المقبضي رمتهم من قال لا يعود وقدذ كرناه فی انشرح ۱۵ (نم قال) و بیان ان الدراهم الزیوف کانجیادفی مسائل ذکرتها قى الشرح من البيوع أهم (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهمم لوتنا كحوافاسدا أوتسا بعوا كذلك ثمأسلموا اه وقدنقلناه في كاب الذكاح (وقال في أحكام الحسارم مانصه) ومنها لا يحوز التفريق بين صغير ومحرم بسيح ا أوهبة الافي عشرمسائل ذكرناها في شرح الكنزفان فرق صح السع اه (ثم قال) واختصالاب وانجمد بأحكام الحاأن قال ومنه اتولي طرفي المقد فلوماع الاب ماله من ابنه أواشترى وليس فيه غين فاحش انعقد بكالم واحداه (وقال في أحكام غيبوبة الحشفة مانصه) ويترتب علماوجوب الغسل الى أن قال وبطلان خيار إ الشرطلن له وسقوط الرد بعيب اذافه له المشترى بعد الاطلاع عليه مطلقا وقسله اذا كانت بكرا أوافتضهااه (ثمقال) فوائد الى أن قال الشائشة الوماء في الدير إ كالوطه في القبل الى أن قال و ينبغي أن يسقط به خيسار الشريط والحب لقولهم بسقوطه بالتقسل والمس بشهوة فهذا أولى للدلالة على الرضااه (وقال في أحكام المقودمانصــه) هي أقسام لازم من انجمانبين الميه عوالصرف والسلم والتواية ا والمراجعة والوضيعة اله (تم قال تقسيم في العقود) البيع نا فذو موقوف ولازم وغيرلازم وفاسدوماطل وضبط الموقوف في الخلاصة في حسة عشر وزدت علمها

عَمَانية اه (ثمقالة محمل) الماطل والفاسد عندنا في العمادات مترادفان الى أنقال وأمافي الميدع فتمايذان فماطله مالا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفاسده ما كانمشروعا بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لاعلكما لقمض وحكم الثاني أنه علائماه (وقال في أحكام الفسوخ أنصه) وحقيقته حل ارتباط العقداذا أنهقد المدعلم يتطرق المهافع الابأحد أشراء خيارا لشرط وخمار عدم النقدالي ثلاثة أمام وخمارالرؤية وخمارا لعيب وخمارا لاستعقاق وخمارالغمن وحسار الكممة وخمار كشف الحال وخسار فوت الوصف المرغوب فسه وخساره لاك بعض المدع قدل القدض وبالاقالة والتحالف وهلاك المدع قبل القيض وخميار التغريرالفعلى كالتصرية على احدى الروايتين وخيارا كخيانه في الرابعة والتولية وظهورالسع مستأجرا أومرهونا فهذه غمانية عشرشينا وكلها ساشرها الماقد الاالتحالف فأندلا ينفسن به واغما يفسخه القاضي وكلها تحتاج الى الفسن ولاينفسخ فها بنفسه ا ه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاحارة وكتاب الرهن (ثمقال) خاعمة جردماء دا النكاح فسخ له اذاساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في القضاء (ثمقال) القسيم هـ ل مرفع العقد من أصله أوفع السـتقمل قال شيخ الاسلام الله معمل المقد كان لم يكن في المستقبل لاقعمامضي وفائدته مذكورة في شرح الهداية وذكرهاالزيلعي في حيارا لعيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصم المدع بهافال فيالهداية والمكتامة كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأدا الرسالة اه وفي فتح القدر وصورة الكناب أن يكتب أمابعد فقداءت عددى منك بكذا فلما بلغه وفهم مافيه فال قبلت في المجلس ومافى المنسوما من تصويره بقوله بعني مكذافق الرامتية يتم فايس مراده الاالفرق بدين السع والنكاح في شرط الشهوداه وقد نقلنا ذلك في النكاح (ثمقال) وقيل بليفرق بين الحاضر والغائب فبعني من الحاضراستيام ومن الغائب ايجاب اه (وقال في أحكام الاشارة مانسه) الاشارة من الاعترس معترة وقائمية مقام العمارة في كل شئ من بمع واحارة اه (ثم قال) وقاعدة فيما اذا اجمعت الاشارة والعدارة \* وأصحابنا ، قولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهدامة من ماب المهرالاصل إن المسمى إذا كان من حنس المشاراليه متعلق العقد بالمشاراليه لأنّ المسمى موجود في المشارد تا والوصف يتمعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمسمى لان المعمى مثر ل المشار المه وليس بترابع له والتسمية أبلغ في التعريف من أحمث انها تعرف المساهمة والاشارة تعرف الذات ألاثرى أن من اشترى فصاعلى انه باقوت فاذاه وز حاج لاستعقد العقد العقد لاختلاف الجنس ولواشترى على أنه ما قوت أجرفاذا هو أخضر انعقد العقد لاتحادا تجنس اه قال الشارحون ان هذا الاصلمتفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود الكن الوحد فقرحه الله سجانه وتعالى حعل اتخل والخرجنسا وانحر والعمد جنسا واحدا فتعلق بالمشار المه فوحب مهراانل فهااذا تزوجها على هذا الدن من الخلو أشارالي خرأوعلى هـ ذا المدد وأشارالى حرولوسمي حراما وأشارالي حلال فلهاا كحلال في الاصم اه وقد نقلناه في كناب النكاح أيضا (ثمقال) ولوسمي في البيع شيئا وأشارالي خلافه فان كان من خلاف جنسه يطل البويع كالذا عي ما قويًا وأشارا لي زجاج لكونه يدع المعدوم ولوسمي ثوياء رويا وأشاراتي مروى اختلفوا في بطلانه أوفساده مكذافي اتخالية في البيع الباطلة كرالاختلاف في الثوب دون الغص ونظير الفص الذكر والانتي من بني آدم جنسان بخلافهمامن الحيوان جنس واحدفله الخياراذا كان الجنس متحداوالفائت الوصفاء (وقال في بعث القول في الملك) قال في فتح القدم الملك قدرة يشمها الشارع ابتدا وعلى التصرف فحر بضو الوكيل اه ويدفى أن قال الاالمانع كالمجمور علم مفانه مالك ولاقدرة له على التصرف والمسع المنقول علوك الشنري ولاقدرة لدعلى سعه قبل قبضه اه (عمقال) وفيه مسائل الارلى أسماب القالث المعاوضات المالية اله (ثم قال) الثانية لايدخل في ملك الانسان شير الغسرا خساره الاالارث الفاقا الى أن قال والمعم إذارة على المائع به لكنان كان قبل القيض انفسم السيم مطلقا وان كان بعده ولابدمن الْقَصَاء أوالرصااه (تمقال) كالمسع أذا هلك في يدالبانع فأن المن يدخل فى ملك المسترى (م أى جبر أعليه (عُقال) الثالثة المسع علكه المسترى بالا يعساب والقبول الااذا كان فيه خمار الشرما فان كان للمائم لم علمه المشترى اتفاقاوان كان للشترى فكذلك عندالامام خلافالهما وفي التحقيق الامر موقوف فانتم كان للشترى فتحكون الزوافدله من حديثه وان فسيخ فهو للبائع والزوائدله اه (تمقال) الخامسة لاعلك المؤجر الاجرة ينفس العقد واغسا عالكها مالاستمفاء الى ان قال وعلى هذا لاعلان المستأح المنافع بالعقد لانها ا

تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارقت السبع فان المسع عين موجودة الخاه وقدنقلنا بقيته في كتاب الاحارة (ثم قال) آلساد ســة آختافوا في القرص هــل عاـكه المستقرض بالقرص أومالتصرف وفائدته مافى المزازية باع المقرض من المستقرض الكرالمستقرض الذى في يدالمستقرض قبل الاستهلاك لاعوز لانه صارماكا للستقرض وعندالثاني محوزلانه لاعد كمالم متقرض قدر ألاستهلاك وسيع المستقرض محوزا جاعاوفيه داراعلي اله علك ببنفس القبضوان كان ممالا بتعين كالنقدين يحوز بيعماني الذمة وانكان قائماني يدالمستقرض ومحو زللقرض التصرف في الكرالمستقرض بعد القبص قبل الكمل بخلاف المسعاه فلمتأمل أفي مناسبة التعلمل للمكماه وقدة قلنهاه في كتاب المداينات (تمقال) ثم اعلمأن ملك الوارث بطريق الخلافة عن المت فه وقائم مقامه كاندجي فيرد المسع بعيب وردعليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها المت أي بغين فاحش اه شارح (ثمقال) و بصمح المات دين علمه اله وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي الميت بالبيدع في التركة مع وجوده اله أي الوارث لان الوصى خلمه المتأبضا كالوارث اه من الشرح وقد نقلناه أمضافي كتاب الوصية وكتاب الغرائض (ثمقال) وأمامالك الموصى له فلمس خلافة عنه بل بعقد غلك ابتدا فأنعكست الاحكام المذكورة في حقه كذاذكره الصدرالشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ماذكرناه و زادعلمه مانه يصم شراؤه ماناع المنت بأقل مماناع قبل نقد الهن يفدلاف الوارث اله وقد نقلذاه أيضافي كتاب الوصية (ممقال) الحادية عشرفي استقرار الملك يستقر في السيع الى عن الخياريالقيض أه (م قال) والمرادمن الاستقرار في البيع الاثمن من انفساخه بالمسلاك اله (ثمقال) وجيع الديون بعداز ومها مستقرة الادين السارا فموله الفحيخ بالانقطاع بخدلاف تمن المسم فانعلا يقدله بالانقطاع محوارا الاعتماض، قد (تمقال) الشانية عشرالملاث الماللعمن والمنفعة معماً وهوا الغالب أوللعمين فقط أوللنفعة فقط كالعمد الموصى عنفعته أبدا ورقبتمه للوارث أ الى ان قال وحاز بسم الوارث الرقسة من الموصى له الى ان قال وأماسعه من غسر ا الموصى له فلا محوز الاسرضاه فان يسع برضا ملينة قل حقه الحداثة ن الامالتراضي الخ) وقد نقلنها بقيته في كتاب الوصاما (وقال في بحث القول في الدين مانصه) \* فوائد \* ا

الاولىليس في الشرعد ن لا يكون الاحالا الارأس مال السلم وبدل الصرف والقرص والثن معدالاقالة ودين المت وما أخذيه الشفسع العقاركا كتعنيا. فى شرح الكنز عند قوله وصم تأجيل كل دين الاالقرض وليس فيه دن لا بكون الامور- الاالدية والمسلم فيهاه وقدنقلناه في كتاب المداينات وفي الجنانات وفي الشفعة (تمقال) ويسع الدين لا يحوز ولوماعه من المدنون أو وهمه حاز اه وقد نقلنا في المداينات (وقال في بعث القول في عن المثلمانصه) ومنها على قول مجدادًا اختلف المتبايعان تحالفا وتغاسينا ولوكان الممدع هالكافان المدع ينفس على قوية الهالك وهل تعتمر قيمته بوم التلف أو القيض أو أقلهما قاله في فتم القدس ومنهاأذا وجبالرجوع بنقمان الميب عند تعذر ردمكمف سرجع قال قاصحتان وطر تقمعرفة النقصان ان يقوم مصيحا لاعب يهو يقوم ويه العسفانكان ذلك العب ينقص عشرالقمة كان حصة النقصان عثر المن الم ولميذكراء تمارها يوم البيع أويوم القبض وكدذ الميذكره الزيلعي وان الهمام وينبغى اعتسارها توم السم ومنها المقدوض على سوم الشراء مضمون بتسمية الثمن اذا كان قيميا الاعتبار القيمته يوم القبض أويوم التلف اه (تُم قال) ومنها المقبوض دمقد فاسدتعتمر قيمته بوم القبض لان به دخل في ضمانه وعند مجرته نهر قيمته يوم التلف لان معيتقر رعليه ذكره الزيلعي في المسلم اله (مُ قال) ومنهاأوأ خدند من المقال الارز والعدس وماأشيه ذلك وقد كان دفع المه دسارا مندلالمنفق علمه تماختهما بعدداك في قعقالما خوذه ل تعتبر قعته بوم الاحد أوبوم الخصومة قال في اليتهة تعتمر بوم الاحد قيل له لولم يكن دفع اليه شيدًا بل كان بأخسد منه على أن يدفع المه عن ما محتمع عنده قال تعتبر بوم الأخذ لانه سوم حين ذ كراائمن اه (ثمقال القول في الشرط والتعليق) المعليق ربط حصول مضمون جلة بحصول مضمون أخرى وفسرالشرط في التلو يح بأنه تعليق حصول مضمون حسلة يحصول مضمون حملة اله وشرط صحة التعلق كون الشرمامع دوماعلى خطرالو جودفالتعلمق بكائن تفيرو بالمستحسل باطل ووحودرابط حبث كان الجزاءمؤوا والاتنجز وعدم فاصر أجني سنالشرط والجزاء وركنه أداه شرما وفعله وخرافصالح فلواقتصرعلي الاداة لايتعلق واختلفوافي تفعيره لوقدم الجزاء والعتوى على بطلانه كابيناه في شرح الكنز اه وقد : قلناه في كتاب الملاق

(تم قال ما يقبل التعليق ومالا يقبله) تعليق التمليكات والتقسدات بالشرط باطل كالسع والشراء والاحارة والاستئجار والهسة والصدقة والنكاح والاقسرار والابراء وعزل الوكسل وهجرا لمأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغيرا الملائم والوقف في رواية والهمة بغدر الممارف وماعار تعليقه مااشرط إسطال بالشرط الفاسمة كطلاق وعنق وحواله وكف لنو يبطل الشرط ولايبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان بإمال الااذاقال بعت ان رضى أبى ووقته أكخه ارالشرط و بكلمة على صحيح انكان عما يقتضيه العقد أوعما يلاغمه أوجرى العرف به أو وردال شرع به أوكان لامنفحة فيه لاحدهما وقدذ كرنا في مداينات الفوائد ماخرج عن قولم- ملايضم تعليق الابراء بالشرط وفي السوع اللاتون مسئلة بحوز تعليقه فمها وجله مالا بصح تعليقه بالشرط ويبطل فأسده ثلاثة عشرالسع والقعمة ولاحارة والرجعة والصفرعن مال والايرا وانجر وعزل الوكميل في روية والحاب الاعتبكاف والزارعة وآلمهاملة والاقرار والوقف في ا رواية ومالايمطل بالشرط الفياسد الطيلاق والخلم والرهن والقرض والمبية والصدقة والوصاية والوصية والشركة والضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوة الولدوالصلم عن القصاص وجناية غصب وعقدذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فها كفالة أوحوالة وتعلمق الردمالعب أومخي ارشرط وعزل قاص والتحكم عند دمجيد وعَلْمه في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بعث ماافترق فيه الاجارة والسع) التأقيت يفسده ويصحمها وعلك العوض فيهما لعقد وفها الاالانواحد من أربعة وتفسخ بالاعذار يحلافه وتفسخ بعبب حادث بخلافه وتنفسخ عوت أحدهمااذا عقدهالنفسه بخلافه واذاهاك ألفن قبل قيضه لايبطل المدع واذاها كت الاجرة المسقدله انفسخت اهوقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في محتما افترق فيه المدسر وأم الواد ثلاثة عشركافي فروق المكرا يدسي لابضن بالغصب وبالاعتماق والسيع الفياسدولاعوزانقضاء يديعها مخلافه الخ الثمقال والعلك الحرف يبعها وله بيعه الخ وقد دنقلنا بقيته في كتاب العتني فراجعة (وقال في بحث ماافترق فيه السع الفاسد والصحيح مانصه) يصح اعتاق المائع بعد قبص المسترى سكر يرافظ المتق بخلافه في الصيم ولوأمر والمشترى باعتماقه عند ففعل عتق على البائم بخلافه

في الصيم اله وقد نقلنا ، في العتق (ثمقال) ولوأمر ه المحت المحتطة فقعل كان المهانع تمغيلافه في الصحيح ولوأمر وبذبح الشاة فعدل كانت للبيانع بحلافه في الصحيح ونوأبرأه عن القيمة بعد فسيخ الفاسد تم هلاف المسع فعليه القيمة وفي الصحيح لاغن عليه ولاشفعة فيه بخدلاف الصحيح اله وقد نقاناه في كتاب الشفعة (ثم قال ما انترق حيس الرهن والمسع) لوكان السيع غاد الايلزم المشترى تسليم التن مطلقها والرهن اذاكان غائباءن الصرويلحق المرتهن مؤلة في احضاره لم يلزم احضاره قدل أخذ الدين والمرتهن اذاأعارا (هن من از اهن لم يبطل حقه في الحدس وله رده بخلاف السائم اذا أعار المسم أوأودعه من المشترى سقطحقه فلاعلك رده وهما في وعالسراج الوهماج والمائم اذاقيض التمن وسلم المسم للشترى تموجد فسدز وفاأو شرجة وردهالس لهاستردادالمسحوق الرهن يسترد ولوقيضه المشترى باذن البيالع بعد نفدالثن وتصرف فيديديع أوهبة تم وجدالباثيع الثن ز يوفالدس له الطال تصرف المشترى جذلاف الرهن ذكره الاستجيابي في المدوع وقَاصَعَمَانِ فِي الرَّهِنِ وَقَدِ مُقَامَاهُ فِي كُنَّا لِهِ الرَّهِنِ (وَقَالَ فِي آخُوالَهُنِ الثَّالَث ون الفرق والجمع ما قصه ) فا أندة \* اذا يطل الذي يطل ما في ضعنه وهومه في قولهم اذا وطهل المتضعن وأأكسر ولاللتضعن بالفتح الي أن قال وقالوا التعساملي ضعن عقيد فاسداو باعل لاستعقديه السع كافي الخلاصة اله (ثرقال) وقعت عادثة اشترى مامعامع أوقافه ووقفه وضهم الى وقف آخر وشرط له شروطافا فتدت ببطلان روطه لبطلان المتضمن وهوشراء الجمام مووقف ه فعطل مافي ضمنه اه وقد القلنسادفي كتاب الوقف (خقال) بخ قلت يحكن ان يفرع عليمه لوباع وظيفته في الوقف لم يصم ولم سقط حقه منها تعزيما على هـ لمه وقد نقلناه في الوقف (نه قال) وحرج عنهاماذ كروه في السوع لو باعدا عمار وأحره الاشتعبارطاب له تركهامع بطللان الاحارة فقتضى القاعدة ان لابطب لشوت الاذن عهن الاجارة أه وقدنه لمناه في كتاب الاحارة (ثمقال) وقالوالو باع شفعته عاللم يصم وسقطت فقد دبطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد دنقلناه في الشفعة (رقال في فن الالفياز في بعث العتق مانصه) أي " رجل أعتق عبده و باعه وجازا لراذا ارتدالعبد بعدعتقه فسماه سيده وباعمه الهرقد نقلنماه في العتق (تمقال في فن الالفيار مانصه) جالبيع، أي بيم اذاعقده المالك لامجوز واذا

عقد والمالك لاعدوز واذاعقد ممن قام مقامه طاز فقل سم المربض بحداما قرسيرة لا يحوزو من وصده حائز وقد نقلناه في كتاب الوصاما (ثمقال) أي رجل ماع أماه وصيم حلالاله فقل رجل أذن لعمده أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابناوماتت فوراها ابنها فطالب الاسمالك أسه عهرامه فوكله المولى في سم أسه واستسفا المهرمن غنه ففعل حاز أى رحل اشترى أمة ولاتحل له فقل اذا كأنت موطوعة أبيه أوابنه أومحوسمة أوأخته من الرضاعة أومطلفة بثنتين وقدنقلناه فده المسئلة والتي قملهافى كتاب النكاح أي خمزلا محوز بمعمالامن الشافعية فقل ماعن عاء فيس قابل ابحر سعه من المودوالنصاري لانه اذا اعلهملا يشترونه معزيغيرا علامهم مخلاف الشافعية فأنه عندهم طاهر فيعوزمنهم بلااعلام اه وقد نقاناً ه في كتاب الطهارة (وقال في فن الالفارمن بحث القضاء مانصه) أيَّ سع عبرالقاضي عليه فقل سع العبد المسلم للكافر والمصف المملوك لكافر اه وقدنقلنا. في كتاب القضاء (وقال في فن الالغاز في محث الهمة) أي موهو ب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه أذاوهبه رب السلم من المسلم اليه وجب علمه ردراً سلمال اله وقد نقلنا وفي كتاب الهمة (وقال أول فن الحمل مانصه) وقال قال أبوسلمان كذبواعلى مجدليس له كاب الحيل واغماهوا لهرب من الحرام والتعلص منه وهوحسن قال تعمالي وخذبيدك ضغثا فاضرب به ولانحنث وذكر في الخبرأن رجلا اشترى صاعامن تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت هلارعت تمرك بالسامة ثمابة عت قرا وهدا كله اذالم ودالى الضرر باحد اه وقد نقلنا بعضه في الاعمان (تم قال في فن الحيل مانصه) بالرابع عشرفي البيع والشرام أراديه مداره على أن أمكنه سلها والارداليمن فالحيلة أن يقرالمشترى انالياثم ماعهاوهي في يدظالم يقر بالغصب ولم يكن في يدالمانع ولولاذ الشالكان للشترى حسالما أععلى تسليها هكذاذ كرائخصاف وعابواعليه تعليم الكذب وكذلك عب على الامام الاعظم في قوله اذاباع حدلى وخاف المشترى من المائع أن يدهى حيلها وينقض البيدع قال فانحيله أن يأمرالسائع أن يقر بأن الحبل من عبده أومن فلان حتى لوادعى لم أسمع وأجيب عنهما بأندليس أمرايا لـكذب واغا المعنى المدلوفعل كذالكان حكمه «كذا أراد شراءشي وخاف أن يكون الماثم قدباعه وأرادالمترى أنه ان استحق برجع على البائع بضعف الثمن ويسكون

حلالله فالحملة أن يسعله ثوبايضعف الممن بمائة دينار مثلاثم يشترى الدار عائة دينارفيدفع النوساله والمانة دينارفاذا استحقت رجيع المائتين ولوأراد المدع شرط البرآءة من كل عب وخاف من شافعي ماع ونرج ل غرب ا تمالغريب سيعمن المشترى الحملة في سعمارية بعدقها المشترى أن يقول ان شتر بتهافهي حوقفاذا اشتراها عتقت وان أرادالمشترى أن تخدمه زاد بعدموتي فتكون مدرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (شمقال) أراد شراء اناء ذهب بألف وليس معيه الاالنصف ينقده مامعه تم يستقرضه بنيه تثم ينقده فلايفسد بالتفريق بعدذاك لمرغب في القرض الأبر بح فانحيلة أن بشترى منه شدتًا قليلا بقدرمواده من الربح ثم ستقرض اله وقد نقلناه في كتاب المداينات (نمقال) اذا أراداله بائع أن لايخ اصمه المشترى ومنت بأمره المائع ليقول ان خاصمتك فيعيب فهوصدقة وانأرادالمائع أنالام جمعلمه المشترى اذا استحق فاكملة أن يقرالم ترى بأنه ماعه من المائع اله (وقال في الغن السادس فن الفروق فى بعث النكاح ما نصمه شبت بدون الدعوى كالطلاق والملك ما المدع ونحوه فلا والفرق ان النكام فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمة حقه تعمالي يخلاف الملك لانه حق العدداه وقد نقاناه في كتاب الذكاح (ثم قال أصافي الفن السادس في محث النكاح مانصه ) تزوج أمة على ان كل وأد تلد وصوالنكاح والشرط ولواشتراها كذلك فسدلان الثاني فسده الشرط لاالاول اه وقدنقلناه فى النكاح (وقال في الفن السادس في بعث الطلاق مانصه) يقدم الطلاق والمتناق والابراء والتدبير والنكاح وانام يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاحارة والاقالة والفرق ان تلكمتعلقة بالإلفاظ بلارضاء يخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا لمؤلف في تكلته الفن السادس فن الفروف) \* كتاب السع \* الشرب والطريق لا يدخلان الابذكر الحقوق في المسع والاقرار والوصية والصلح ويدخ الأنفى الاحارة والقسمة والرهن والوقف وانفرقان المقصود من السم ونحو الملك وهومو حود وفى الاحارة ونعوها المنفعة ولاوحود فالمع عدم الطريق فانعدم المقودعلم هذا الاحور اسلام المحنطة فيالخنزأ والدقيق عندالامام وفي العكس بعوزاجاعا والفرق ان الجهالة في المسلم فيه في الأول فاحشة وفي الثاني قليلة هذا الثوب الكيمشرة فقال المشترى

هاته حتى أنظر المه أواريه غيرى فأخذه فضاع فلاشئ علمه ولوقال هاته فان رضدته أخدذته فضاع لزمه الفن والفرق ان أمره لينظراله أوبر به غدره لدس مديع وأمره لبرضاء أو بأخذه سع مدون الامر فعه أولى اشتريت منك هذا تكذا فتصدقونه أوفاعتقه أوفاقطعه قدماان فعل ذاك في المجلس كان بمعاوالافلا والفرق انه في المحاس أمكن أن معمل هـ ذا شطر المسع يخلاف ما بعـ د ولان الشطر الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقعة عندسان الثمن والا فهوأمانة والفرق انهاذابين غناء لمانهم برص تسليمه بيده الاعقابل وعندعدم ذكره هوقدض مأذون فمه فمكون أمانة باع فصاعلي أنهيا قوت فاذاهوز حاج بطل المدم ولوعدلي انه أحرفاذا هوأخضر حاز المدع والفرق ان الزحاج خلاف الجنس فيكان المسيمعيدوما والاخضرمن الجنس فيكان موجودا ليكنه مخسر لغوات الوصف باع أشجها راعلي أنها مثمرة فاذا واحدة غيرمثمرة فسدا لسمع الااذا بننثن كلواحدة والفرق انقى الاول يبقى البيع بالمحصبة وهي محهولة وفى الثانى عاءن باعنصف الزرعمن بالارض موز ولو باعرب الارض من الاكارلا موز والفرق ان ل ما الارض حق الاستمقاء بخد لاف الاكار اه ( وقال أخوا لمؤلف في تدكيلة الفن السادس من كمّاب الوقف مانصه ) لاتدخل حارق وقف الارض وتدخل في سعها والغرق ان الشجرمنقول ووقفه غسر صييم مقصودا فحازأن لايدخل بخلاف السيع اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال أخوا لمؤلف أيضافي التكلية المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاه ريوفاعن جبادقائلاا نفقها فانلمتر جردها فلمترجله أنيردها ولووجد بالمسع عيسافقال له بعده فان لم شتررده فعرضه عدلي السع لمكن له رده والفرق ان المقبوض في الاول ليسء من حقه الامرضاء فان لم رض كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أماالسع فعسن حقه وقد تصرف فمه فسطل حقه في الرداه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخوا الوَّلف في التكماء الذكورة من كتاب المكاتب مانصه)المكتآلة الحالة صححة بخلاف السلم والفرق ان السلم سع المعدوم واغما محوزمقرونا بالشرائط التي منها الاحل النص أما الكتابة فاعتاق معلق على الاداء وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخوا لمؤلف في التكالة المذكورة من كتاب الاكراممانمه) أكره على بدع أوشراء الكنه سلم طائعا حازالسع

وفيالمية والمسدقة لاتحوز والفرق انهء قدلازم والرجوع يعددالنفوذلا يصع والميةغيرلازمة فلماأمكن الرجوع بعدالعقد فلاثن لاينفذعندعدم الرضااوتي ا ه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن السابع فن اتحكامات مانصه) وقال في آخرا تحماوي اتحصري مسئلة جايلة في ان المديم علك مع السيع أو تعدده قال أنوسفمان الصفار حي الكلام بين سفيان ويشر في العقود متى علك المالك بهامعها أو بعدها فا كل الامرالي أن قال سفيان أرأبت لوان رجاجة سقطت فانكسرت أكان الكسر مع ملاقاته الارض أوقيلها أورمدهاأوأن الله تعالى خلق نارافي قطنة فاحترقت أمم الخلق احترقت أوقدله أوبعده وقدقال غيرسفيان وهوالصيع عندأ كثرأ صحابناان المكفى المبيع يقع معه لابعده فيقع البيع والملك جمعامن غير تقدم ولا تأخولان البيع عقدمب دلة أومعاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معها وكذا الكلام في سائرالعقود من المدكاح والخلع وغرهمامن عقود المسادلات أه (وقال أيضافي الفن السادح مانصه) احتاج الامام رضي الله تعلى عنه الى الما في طريق الجج فساوم اعراساً قربة ما فليسعه الا بخمسة دراهم فاشتراء بها عمقال له كدف لك يالسو مق قال أريد. فوضعه سنبديه فأكلماأراد فعطش فطلب الماء فليعطه حتى اشترى منهشرية بخمسة دراهماه وقد نقلناه في كتاب انحظر (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) الوطء في دارالاسلام لا يخلوعن حداً ومهر الافي مسئلتين الى أنقال ولووطئ البائع المبيعة قبل القيص فلاحد ولامهر ويسقط من الثمن ماقابل البكارة والافلاكافي بيوع الولوا بجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء للاعلام فلاشدت محكم الافي الطلاق الى أن قال فه فرع على الاول مالوقال كجاريته بإسارقة بازانية بإمجنونة وياعها فعامن المشترى يقول الدائع لابرده الاندلال علام لاللقعقيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لايذ عقد سديا للعال والمضاف ينعقد الهار قال الافي مسئلتين فقد سووا مدنهما الاولى في ابطال خيارالشرط قالوالا يصم تعليق ابطاله بالشرط وقالوالوقال اداحاء غد فقدأ بطلت خياري أوقال أبطلته عدافيا وغد بطل خياره كذا في خدارا لشرط من الخاندة اه (وفال في كاب العنق ما نصم) معتق المعض كالمكاتب الافي الاث الى أن قال الثانية

ذاجم بينه وبين قن في البسع بتعدى المطلان الى القن عملاف المكاتب اذاجع اه (وقال أيضافي كاب العنق مانصه) المتكام عالا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتد بيرالا في مسائل البيع اه وقد القلناه في كاب الطلاق (وقال في كاب الوقف مانصه) وتخلية البعيد ماطلة فلو استأجرقرية وعويا اصرام بصع تخليتهاء لى الاصم كافي الخانسة والظهرية في المسمع والاحارة بيمع وهي كتسيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للتولى ان يذهب الى القرية مع المستأح فيحلى منه و وينها أو مرسل وكمله أو رسوله احساء المال الوقف اه وقدنقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور الايوجب الرجوع الى انقال وكد ذالوأخره رجدل انها حرة فتزوجها تمظهرت مملوكة وللرجوع بقوه الولدع لي المخسر الافي ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كألو زوّجه امرأة عدلي انهاجرة ثم استحقت فانه مرجع على الخبر عباغرمه للسقيق من ا قهة الولد الثانسة ان مكون في ضعن عقدمعا وضة فيرجع المشترى على السائع بقمة الولداذااستحقت بعد الاستيلاد ومرجع بقيمة البنا الوبني المشترى ثم استحقت الدار بعدان يسلم البناءله الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح (وقال أصافي كاب الكفالة في عدالغرور مانسه) وقدذ كرفي القنية مسائل مهمة من هـ قدا النوع منهالوجعل المالك تفسه دلالافاش تراه بناء على قوله شم ظهرانه أزيدمن قيمته وقدأتاف المشترى بعضه فأنه مردمثل مأأتاف ومرجع بالمن ومنهااذاغراليائع المشترى وقال قمة متاعى كذافا شتراه بناء على قوله تمظهرغين فاحش فالهمرده ومديفتي وكدا اذاغرالمشترى المائع ومرده المشترى مغرو والدلال وعيا قررناه ظهران قول الزيلعي في باب شوت النسب ان الغرور بأحدأم سالشرط أوبالمعارضةقاصر وتفرع على الشرطالشاني مستلتان في باب متفرقات بموع المسكنزاش ترنى فأناعد دارتهني فأناعد د اه وقوله متفرقات يموع المكنزاع اعاذ كرذاك في المكنز في باب الاستعقاق لافي متفرقات البيوع (وقال أولكاب القضاء مانصه) وفي بيوع الفنية اشترى حانوتا فوجد بعدالقيض على مايه مكتوبا وقف على ممحدك فالامرده لانها علامة لاقدي الاحكام علم اوعني هذا لااعتمار بكابة وقف على كتاب اومصف اه (وقال ايضافي كاب القضاء مانصه) القضاء يقتصرعلى المقضى عليه ولايتعدى اله غمره

الافي خسة ففي أربعية يتعدى الى كافة الناس فلاتسمع دعوى أحيد فسيه معد إفياكم ية الاصليمة والنسب وولاء العتماقة والنمكآح كإفي الفتاوي الصغري والقضاء بالوقف يقتصرولا يتعدى الى الكاف ة فتسمم الدعوى بالملك في الوقف المحكوم مدكافي الخائدة وطمع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه المالك منه فلوا تحق المسعمن المشترى بالمينة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الماكمنيه فلو مرهن المائع بعده على الملك لم يقد لولواستحق عن من يد وارث بقضا ببينية ذكرت الدورنها كان قضاء عملى الرالورثة والمت فلاستمر بينمة وارثآخركما فيالمبزازية وفيشرح الدرروا الخرررلن لاخسر وفياب الاستحقاق والحكماكرية الاصلية حكمعلى الكافية حتى لاتسمع دعوى الملكمن أحدوكذا العتق وفروعه وأمااتحكم في الملك المؤرخ فعلى ألكافة من التاريخ لاقبله يهني اذاقال زيد ليكرانك عبدى ملكتك منذخسة أعوام فقال بكرآني كنت عدد شرملكني منذستة أعوام فاعتقني وبرهن عليه المدفع دعوى زمدتم قال عروا كرانك عديدي ملكتك منذسمعة أعوام وأنت ملكي الاتن فيرهن عليمه نقبل ويفسخ الحكم بحريته ومحمل ماكا أممرويدل علمه ان قاضيخان قال في أول السوع في شرح الزيادات مسائل الساب على قسم بن أحدهماعتق في ملك مطلق وهو عنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثماني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة النماس من وقت التماريخ ولا وصحون قضاء فبله فلمكن هذاعلى ذكرمنك فان الكتب المشهورة خالبة عن هذه الفيائدة اله وههنافائدة أخرى هي المالافرق في كونه على المكافة سن ان مكون بسنة أو قوله أناح اذالم سمق منه اقرار بالرق كاصرح يه في المحيط البرهاني أه وقد نقلناً ه في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء ما نصه) كل من قدل قوله فعلمه العدن الافي مسائل عشرية في القنية الى ان قال وفي بيدح القاضى مال اليتم وادعى اشتراط البرأة من كل عدب اه (وقال فيه أيضا) يقبل قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جودة المسلم فيه ورداءته (تم قال) وفي اثبات العبب اله (وقال فيه أيضا) ولا سبمع المينة على مقرالا في وارث مقر بدين على الميت فتقام البينة التعدى الى ان قال ثم رأيت رابعا كتبته في الشارح من الدعوى وهوالاستعقاق تقبل البينة يهمع اقرار المستعق عليه ليقبكن من الرجوع أ

على ما تُعه اه (وقال في كماب القضاء والدعوى أيضاما نصه) اذا تعارض بينــة الطوع معيينة الاكراه فسينة الاكراه أولى فى السعو الاحارة والصلح والاقرار وعند عدم السان فالقول لمدعى العاوع كااذا اختلفافي صحة بسع وفساده فالقول لمدعى الصهية واذا اختلف المتما معان تحالف وتفاسطا الافي مسئلة مااذا كان المسع عمدا فاف كل بعنقه على صدق دعواه فلاقعالف ولاقسخ ويلزم السع ولايعتن والمهن على المشترى كإفي الواقعات اله وقد نقلنا بعضه في كاب الاحارة وكتاب الصلح وكتاب الاقرار (ممقال فيه أيضا) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما أداماع الأبأ والوصى عقارا لصغه مرفالرأى الى القهاضي في نقضه كاف بيوع الخانمة اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في نقضماتم منجهتمه فسعيه مردودعليه الافي موضعين اشترى عبداوقيضه ثم ادعى ان السائع باعه قسله من فسلان الغائب وبرهن فانه ، قسل وهب حار ، قا واستولدها الموهوب لعرثم ادعى الواهب انه كان دبرهاأ داستولدها ويرهن تفيل ويستردها والعقرك ذافي وعالخلاصة والبزازية وفي فتم القدرنق الاعن المشايخ التناقض لانضرفي انحرية وفروعها اه وظاهره ان المائع اذا ادعى التدبيرا والاستملاد تسمع فالهية في كالرم الفتاوى مثال وفي دعوى البزازية سوى بن دعوى المائع التدبير والاعتاق وذكرخلافافهما وزدن علمما بائل الاولى باعدتم ادعى الدكان أعتقه الثانمة اشترى أرضائم ادعى ان بائعها كان جعلهامقيرة أومسحدا الثالثة اشترى عبدا تمادعي ان الدائع كان أعتقه الرابعة باع أرضائم ادعى انها وقف وهي في بيوع الخانية وقضائها وفصل في فتح القدير فسه في آخرياب الاستحقاق فلمنظرمنه ثم وفصل في الظهيرية فسه تفصم لآخرور جمه فظاهرما في العمادية ان المعتمد القدول مطلقا الخامسة ماع الابمال ولده ثمادعي اله وقع بغيب فاحش السادسة الوصى اذاباع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الشلاث في دعوى القنية ثم قال وكذا كل من ماع ثمادي الفساد وشرط العمادي التوفيق بأنه لم، كمن علمانه وذكر فمه اختلافا ومن فروع أصل المسئلة لوادعي السائع انه فضولي لم يقمل ومنها لوضمن الدرك تم ادعى المسعلم تقبل اه وقد نقامًا بعضه في كاب الهبة وفي كاب العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصاما وكتاب الكفالة (ثم قال في كتّاب الفضاء

أيضا) القاضي اداقضي في معتبد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى أن قال أو يصحة بدع نصيب الساكت من قن حرره أحدهـما اله وقد نقلنـاه في كتاب العتني (مُهْالُ) أو بدع متروك التسمية عدا اله وقد نقلناه في كتاب الذيائم (مُ قَالَ) أَوْ رَدِيهِ عَ أُمُ الْوَلَدُ عَلَى الْأَمْلُهُمْ وَقُمِلَ مِنْهُذُ عَلَى الْأَصْحِ اللَّهِ وقد نَقَامَا وَقَى كَتَابُ مَنْقُ (مُهْقَالُ) أو يسعدرهم بدرهم بدرهم من يداسد اله (مُهْقَالُ في كَتَابِ القَصَاءُ ضامانصه فعل القياضي حكم منه الحان قال وأمااذا اشترى القياضي مال يم لنفسه من نفسه أومن وصى اقامه فدن كور في حامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضى في مال البتيم فقال لم يعز بيع القاضي ماله من بتيم وكذا عكسه وأمااذا اشتراه من وصدمه أوباعه من يتيم وقبله وصه فانه يحوز ولووصيا من جهة القياضي اله وقد نقلنياه في كتاب الوصايا (م قال) ولوباع القاضي ماوقفه المريض فيمرض موتد بعدموته لغرمائه تزغله رمال آخر لليت لم يبطل الميسع و بشترى النمن أرضا توقف مخلاف الوارث اذا واع الثلثين عندعدم الاحارة فاند لاشترى بقمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القياضي حصكم يخلاف غيره كافي الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كناب الوقف (وقال فيه أيضافي بعث الابراءالعمام مانصه) وقدد كرنا بعده ذا ان الابراء عن الربالا يصم فقمم الدعوى مو تقيل المنتة اله (مُ قال بعد ذلك في كتاب القضاء أيضا ما نصله) وقال أي صاحب القنية في كتأب المداسات قال استاذنا وقعت والتعة في زماننا الزرجلاكان متترى الذهب الردىء زمانا الدينار بخمسة دواتق تشبه فاستحل منهم فابرأوه عمايتي لهم عليه حال كون ذلك مستهاركا فكتدت أناوغبرى الهومرأ وكتب ركن الدبن الزافعاني الابراء لابعدمل في الربالان رده محق الشرع وقال به أحاب نجم الدن أعمايي معلام لذا التعلى وقال هكدذا سمعته عنظه يرالدين ارغيناني قال رضى الله تعالى عنسه فقرب من طني ان الجواب ك ذلك مع تردد فكنت أطلب الفتوى به لامحوجوابيءنه فعرضت هدنه المسئلة على علاء الدين الحناطي فأحآب انه يمرأ انكان الابرآء يعداله للك وغضب من جواب غيره انه لايبرأفازدادظني بصمة جوابى ولمأمحه ويدلءلي صمةماذكره المزدوى فيعنا الفقهاء من حدلة صورالسع الفساسد جدلة العقود الربو مقعلك العوض فهسا بالقبض فاذا استملكه على ملكه خون مثله فلولم يصح الايرا ورمثله فيكون ذاك

ودضمان مااستهلك لاردعه مااستهلك ومردضهان مااستهلك لامونفع العقد السابق بل يتقرر مفيد الللك في فضلل الريافلم بكن في رده فالدن نقص عقد الريا لعب ذلك حقالاشرعوا نمنا الذي بحب حقالا شرع ردعين الرياان كان قاغالارد فعمائه اه (ثم قال فيه أيضا) ولاتحالف اذا اختلفا في الاجل الافي أحل السلم ا ﴿ مُ قَالَ فَيُ لَهُ أَرْضًا ﴾ القولُ لمنكر الابعل الافي السلم فلمدعيه اله ﴿ وَقَالَ فَيهُ أبضاً الجهالة في المنكوحة عنم العدة الى أن قال وفي السع في المدع والنمن تمنع الععة الااذا ادعى حقما في دار وادعى الاتنوحة اعلمه في دارأ خرى فتما معما الحقينالمجهولين فانه حائزاه (ثم قال فيه أيضا) لايحوز للدّعي عليه الانكار اذا كان عالما المحق الأفي دعوى العيب فان البائع انكار وليقيم الشترى البينة علمه استحكن من الردعلي ما تعه وفي الوصى اذا علم الدسنذ كرهما في بيوع النوازل أه وقد نقلناه في كتاب الوصاما (وقال في كتاب الوكالة) وكمسل الاس في مال ابنه كالاب الافي مستلمن من سوع الولوانجية اذاماع وكدل الاب لابنه لم يحز بخلاف الاراذاباع منابنيه وفيمااذاباع مال أحدالا بنين من الأثنو بحوز يخلاف وكيلهاه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) الاقرارلا يعمامع المينة لانهالا تقمام الاعدني مذكر الافي أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي انسات الدين على المت وفي استمقاق المن من المشترى كما في وكالة الخانية اله (وقال في كتاب الاقرار أيضاما نصمه) الاقرار للحهول باطل الافي مستلة ما اذارد الشتري المسع بعدب فبرهن المائع على اقراره اله باعه من رحل ولم يعينه قبل وسقط عقى الردكافي بيوع الذخيرة ( وقال في كتاب الاقرارأيضا) من ملك الانشاء ملك الاخماركالومتي الىأنقال ومن له الخياراه (وقال فيه أيضا) المقراد اصارمكذما شرعايطل اقرار واليأن قال وكذا اذا أقرالمشتري مآن المسعلاما أمرثم استحق من يدالمشتري بالمدنة بالقضاءله الرجوع بالثمن على بالعده وان أقرائه للمائع كذافي قضاء الخلاصة اه (ثم قال) ونوج عن هدف الاصل مستملمان الى أن قال الاولى ان المسترى لوأقرأن البائع أعتق العبدقبل البيع وكذبه اليائع فقضى بالفنعلى المشترى لم يبطل اقرار وبالعتق حتى يعتق علمه أه وقد دنقلناه في كناب العتق (مُهَال) وزدت مسائل الاولى أقرابا شيرى بالماك للمائع صريحا ثم استحق ببينة ورجع بالمن لم يبطل اقراره فلوعاد اليه يومامن الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اه

(مُعَال) وعلى هـ دالواقر محرية عدد ثم اشتراه عنق علمه ولامر حمالمن أويوقفية دارثم اشتراها كالاعنقى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لوأقر بأرض فى يدغيره انها وقف ثم آشتراها أوور تهاصارت وقفا مؤاخذة له بزعم اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضاما نصمه) الاقرار حمة قامرة على المقرولا بتعدى ألى غيره الى أن قال الافي مسائل الى أن قال باع المسع ثم أقرأن المدم كان تلعثة وصد قه المشترى فله الردعلي بائمه بالعيب كافي آنجه المع اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار بيع الافي مسئلتين في المستصفى الاولى ما اذاصاع من آلدين على عبد وقبضه ليس له أن يدبعه مرابعة بلابيان الثانية لوتصادقا على أن لادين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لااه ويزادما في المجمع لوصائحه عن شاة على صوفها عزه محرة أبولوسف ومنعه عدوالمنعرواية وعلى صوف غرهالامحوزا تفاقا كافي الشرحمع انبيع الصوف على فلهرا الغنم لا يجوز اه (تمقال فــه أيضا) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لاسعه وصلح الوارث مع الوصى له بجنين الامنة صحيح وان كان لا يحوز بيعه و بيانه في حمل التتارخانية اه (وقال في كاب الهية مانصه) والهية قبل القبض تكون مجازا عن الاقالة في السع والاحارة اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في كتاب المداسات) الابراء لا يتوقف على القبول الافي الابراء في بدل الصرف والسلم كافي المدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضامانهم) الاراءعن الدين فمه معنى التمامك ومعنى الاستقاط الى أن قال ولوأمرأ الوارث مدنون مورثه غبرعالم عوته تم بان ميتافيالنظرالى أنه اسقاط يصع وكذا بالنظرالى كونه عليكا لأن الوارث لوباع عيناقب لالعملم بموت المورث تم ظهره وته صح كاصر حوايه فهذا أولى اه (وقال أيضافي كتاب المداينات) القول للالث في جهة القلمك الى أن قال ولوادعى - ترى ان المدفوع من النمن وقال الدلال من الاحرة فالقول للشـ ترى اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضا) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول الاجدل محرالطااب الى أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيج العلاجبرالاللفرورة بأن يقيم المديون بتلك البلدة الخاه فراجعه (وقال في كتَّابِ الشَّفعة مانصـه) هي يسع في جيم الاحكام الآفي ضمـان الغرور للعبر فلواستعق المبيع بعدالمناء فلارجوع للشترى على الشغيع كالموهوب له والمالك

القدم واستملادالا ب مخلاف المائع فرؤ مذالمشرى ورضاه بالعب لا يظهر في حق الشفسع كالاجل ويردهاعلى البائع لاتسلم للشترى ودلت المسئلة على الفسف دون التحول قال الاسبيماني والتحويل أصموالالبعات بهاه وقد نقلنا بعضه في كتاب المكفالة (وقال فيه أيضا) لو باعماقي اجارة الغير وهوشفيعها فان أجاز السع أخذها بالشفعة والابطلت الاحارةان ردها كذافي الولوانجية اه وقد تقلناء في كتاب الاحارة (وقال أيضافي كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بسع دورمكة ووجوب الشفعة فهااه (وقال فيه أيضا) همة بعض الثمن تظهر في حق الشفيدم الااذا كانت بعدد ألقيض حطالو كيل بالبيع لايلتحق فلايظهرفي حق الشفعة ا م وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهمة والمانية في كتاب الوكالة (وقال في كتاب الاكراه) صعالمكره مخالف السعالفاسد في أربع محوز بالاحازة مخلاف الغاسد وأنتقض تصرف المشرى منه وتعتبرا لقعة وقت الاعتاق دون إ القبض والثمن والمتمن أمالة في مدالم كره مفهون في غيره كذا في المجتدى اله وقد نقلناه في كتاب العتق (تم قال فيه أيضاً) اذا تصرف المشترى من المكر مقانه يفسخ تصرفه من كتامة واحارة الاالتدبير والاستملاد والاعتاق اه وقدنقلنا في كتاب الاعتاق (وقال في كتاب الغصب) لايحوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولاولاية الافي مسائل في السراحية محوز للولدوالوالد الشراد من مال المريض مايحتاج المه يغراذنه الى أن قال المالمة مات بعض الرفقة في السفر فما عوا قاله وعبدته وحهزوه بثنه وردوا البقية اليالورثة أوأغبي عليه فانفقوا عليهمن ماله لم يضمنوا استحسانااه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) والعقار لا يضمن الافي مسائل اذا جده المودع واذاماعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب الصيد) الساب الملك ثلاثية مثدت لللك من اصله وهو الاستملاء على الماح وناقل بالسنع والهنة ونحوهما وخلافة كلك الوارث الى أن قال وأماا الثاني فشرماه وجود الملك في المحل فلا محوز بيم ضرية القانص والغائص لعدم اللك أهم (ثم قال فيه أنضا) اشترى ممكة مشدودة بالشهكة في المهاء وقبضها كذلك فيها ت ممكة فابتلعتها فالبتلعة للمائع والمشدودة للشترى فانكانت المتلعة هي الشدودة فهما المشترى قبضها اولا أه (وقال في صححتاب الحظر) الغش حرام فلا يعوز اعطاء الزيوف لدائن ولابيع المروض المغشوشة بلاسان الأفي شراء الاسير من دارا كحرب

النانمة في اعطاء الحمل بحوزله اعطاء الزبوف والستوقة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثمقال فيه أيضا) خلف الوعد رام كذا في اضعمة الذخرة وفي القندة وعُددان يأته فلم يأتد لا يأثم ولا يلزم الوعد الااذا كان معلقا كافي كفالة البزازية وفي بيع الوفاء كاذكره الزيلعي اه وقد نقلنا بعضه في كناب الاعمان (وقال في كتآب الرهن) ماقيه للالمسع قب الالرهن الافي أربعة سع المشاع الزلارهنه بيبع المشغول الزلارهنه بيع المتصل بغره حاثرلارهنه بسع المملق عتقه بشرط قمدل وجوده في غيرا لمدبر جائز لأرهنه كذافي شرح الاقطع آه (تمقال فيه أيضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول إه (ثم قال فيه أيضا) لا يسع القاضي الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصاما) لايحوز للوصى بيم عقما والمتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أضا الاني ثلاث كإذ كرمالز بلعي اذابسع بضعف القيمة وفيمااذا احتاج المتهم الي النفقة ولامال لهسواء وفعااذا كانعل المتدن لاوفا الامنه وزدت أربعة فصار المستثني سمعة ثلاثة في الظهرية فعاادًا كان في التركة وصبة مرسلة لانفاذ له الامنه و فعاادًا كأنت غلاته لاتزرد على مؤنسه وفيااذا كان حانوتا أودار ابخثي علمه النقصان اه والرابعة من سوع الخيانية فهااذا كان العقارقي مدمتغلب وخاف الوصي عليه فله يمه اله (ثم قال فيه أيضا) وفيه أي المجمع و بدع الوصى من البتيم أوشراؤه لنفسه وفيه نفع للصي حائزاه واختلفوافي تفسيرالنفع فغيل نقمان النصف في السيع وفي الشراس نادة نصف القمة وقدل درهمان في العشرة نقصاور بادة وتمامه فى وصاما الخانية (وقال أيضافي كاب الوصامامانسه) وفي بيوع القنية ولوماع القاضى من وصى المنت ششامن الثركة بثن لا ينفذ لانه مجدوريه والوصى لاعلك الشرا النفسه ولواشتراه الفاضى لنفسه من الوصى الذى نصيه عن الميت حاز اه ( مَ قَالَ فَيهُ أَيضًا) ومن القاضي كومن المت الافي مسائل الاولى لومن المت ان مسعمن تفسه ومشترى لنفسه اذاكان فهه نفع ظاهر بشرط الخبرية عندالامام خلافاله ما وأماومي القاضي فلدس له ذلك اتفاقا لانه كالوكدل وهولا بعقد لنفسه كذا فىشرحانجه منالوصانا الثانيةاذاخصه القيانى تخصص بخلاف ومى الميت الشالشة اذاباع ممن لاتقبل شهادته له إصم بخلاف وصى الميت وهما فى الخلاصة وذكرفى تلخيص الجامع استواءهما في روآية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا علك الوصى بيدع شي بأقل من غن المثل الافي مسئلة ما اذا أوصى بديع عدد من فلان فلم برض الموصى له بغن المثل فله المحط اله (وقال في كتاب الفرائس) الارث يحرى في الاعمان وأما المحقوق فنها ما لا يحرى فيده كنى الشفعة وخيار الشرط وحدالقذف والنكاح لايورث وحبس المسع والرهن يورث والوكالات والعوارى وافودائع لاتورث واختلفوا في خيار العمب فنهم من قال يورث ومنهم من أنبت الموارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعمين فاتفقوا اله بثبت الموارث ابتداء اله (ثم قال فيه أيضا) وصى الممت كالاب الافي مسائل الى ان قال الشائية في سنترى و يديع لنفسه بشرط الخير به المدتم وللاب ذلك بشرط ان لاضر راه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته مقيام عبارتين فاذا باع أوا شنرى لنفسه بالشرط في لا بدمن قوله قبلت بعد الاعجاب بخلاف الاب فاذا باع أوا شنرى لنفسه بالشرط في لابدمن قوله قبلت بعد الاعجاب بخلاف الاب

## \*(كتاب الكفالة والحوالة)\*

مراءة الاصدل موجمة لبراءة المكفيل الااذا ضمن له الالف الني له على فلان فبرهن فلان على اله قضا ها قبل ضمان المكفيل فان الاصدل يبرأ دون المكفيل كذا في الخيانية المأخديوعن الاصدل المخدل الااذا صالح المحكات عن قتل العمد عمالية المصالح الى عتق قتل العمد عمالية المصالح الى عتق الاصدل وله مطالعة المحفيل الآن كذا في الخيانية اهو قد نقاناه في كتاب العتق وفي المجنايات (مقال) ولو كان الدين مؤجلاف كفل به في المالية المحلول وحق علوارث الكفيل حل عوقه عامه وقد نقلناه في كتاب عوقه عامه وقد نقلناه في كتاب المكف الاجل عندنا كذا في الجمع اهو وقد نقلناه في كتاب المداينات (مقال) أداء الكفيل وجب برأته ما الطالب الااذا أحاله المكفيل على مدينه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية الغرو ولا يوجب الرجوع فلو على مدينه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية الغرو ولا يوجب الرجوع فلو قال السلك هذا الطربي في انهام فانه أخير الإخراب المرابية الموص أوكل هذا الطعام فانه وكذا لوأخره وجل انها حق فقر وجها تم ظهرت مملوكة في المراب وعقمة الولد على الخبر الافي ثلاث الاولى اذا كان الغرو ربائش بطاكرة وحدا مراة على انها حوة الخبر الاقتلادة الموادة على انها حوة الخبر الاقتلادة الموادة على انها حوة الخبر الافي ثلاث الاولى اذا كان الغرو ربائش برط كملوكة في المراة على انها حوة الخبر الافي ثلاث الاولى اذا كان الغرو ربائش بط كالوزة جدم المراة على انها حوة الخبر الافي ثلاث الاولى اذا كان الغرو ربائش به كالوزة جدم المراة على انها حوة المناه المؤلدة المؤلدة

مُ استَّقَت فانه مرجم على الخبر عاغرمه الستحق من قعة الولد الثانية ان مكون في ضمن عقد معما وضة فيرجم المشترى على المائم بقيمة الولد اذا استحقت بعد الاستبلادو برجع بقيمة المناءلوبني المشترى تماستحقت الدار بعد ان يسلم المناء له اله وقدنقلناه في كتاب السع وفي كتاب الدعوى تساللتون والشروح وفي كتاب النكاح (ثمقال) وإذا قال لاهـ ل السوق با يعوا ابني فقـ د أذنت له فى التمارة فظهراله الن غيره رجعوا علمه الغرور وكذا اذا قال ما معوا عمدى فقد أذنت له فيها يعوه وكحقه دين تم ظهرانه عبدالغير رجعوا عليه اذا كان الاسرا والافمعد العتق وكدا اذاظهر حرا أومدرا أومكاتسا ولابد في الرجوعمن المضافة الله والامر عساسته كذافي مأذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (مُعَالً) الثالثية ان يكون في عقد مرجم نفعه الى الدافع كالوديعة والاحارة حتى لوهلكت الوديعة أوالعين المستأحرة تم استعقت وضمن المودع والمستاج فانهما سرجعان على الدافع بماضمناه وككذامن كان عمناهما وفي العارية والهية لارجوع لان القبض كان النفسه وغيامه في الخانمة في فصل الغرور من السوع اله وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب المدة وفي كتاب الاحارة (ثمقال) وقدذ كرفي القنية مسائل مهمة من هذا النوع منهالوجعل المالك تفسه دلالافاشتراه بشاءعلى قوله غطهرانه أزيدمن قيمته وقدا أتلف المشترى بعضه فانه مرد مثدل ماأ تلف و مرجع بالثمن ومنها اذاغر السائم المشترى وقال قعمة متاعى كذافا شتره فاشتراه بناءعلى قوله يخ ظهرفيه غبن فاحش فأنه برده ويه بفتي وكذا اذاغرالمشترى الماشعو برده المشترى بغرور الدلال وعاقر رناه ظهران قول الزياجي في ماب أموت النسب ان الغرور بأحد أمرن بالقبرطأو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثماني مسئلتان فيماب متفرقات سوع الكنز اشترني فأناعدا أوارتهني فأناعد اه وقد نقلناه في كتاب السوع ونقلنا مستقافا لرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بنو ع المكنزا غاذ كرذاك في الكَمْرَ في باب الاستعقاق لا في متفرقات البيوع (ثم قال) لايلزم أحدا احضار أحدفلا يلزم الزوج احضارر وجنه اليمعلس القاضي اسماع دعوى علمها ولاعنعها منه اله وقدنقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الافي مسائل الـكميل بالنفس عندالقدرة وفى الاباذا أمرأ جنديا بضمان أبنه فطلبه الضامن منه فعني الاب

احضاره لكونه في تدريره كافي عامع الفصولين السالية سحان القاضي خلي رج الامن المسجونان حدسه القاضي مدس علمه فلرب الدس إن اطلب السجيان واحضاره كإفي القنمة الرامعة ادعى الاسمهر منتسه من الزوج فادعى الزوج الله دخن بهاوطاب من الاساحضارهافان كانت تخرج في حواسما أمر الاسالفاضي ماحضارهاوك ذالوادعي الزوج علماششا آخووالا أرسل البهاأمينا من أمنياته ذكرهالولوانجسي فيالقضاء اهم وقد نقلناه فيكناب الدعوى ونقلنا الاخبرة فى كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غره يواجب بأمره فانه يوجه علمه ا عادفع وان لم تشترطه كألام بالانفاق علسه و بقضاء دينه الافي مسائل أمره بتعويض عن هبة وبالاطعام عن كفارته أوباداء زكاة ماله أو بأن موف فللنا وأصله فى وكالة البزازية في كل موضع علك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقا يلاعاك مالمه غان المأمورير جدم الاشرطه والآفلاوذ كرأه أصدلا في السراج الوهساج فليراجع المكفيل بالتفس مطالب بتسليم الاصيل الى العالب مع قدريه الااذا كفل بنفس فلان الى شهرعلى ان سرأ بعده لم اصركف الأصلاقي ظاهرالرواية وهي انحدلة في كفالة لاتلزم كإفي حامع الفصوات الراءالاصل بوجب الراء الكفيل الاكفيل النفس كافي حامع الفصولين كفل بنفسه فأقر طالسهانهلاحق لهعلى المطلوب فلهأخه كفيله تنفسه اله هكذافي البزازية ا الااذاقال لاحق لى قسله ولالموكلي ولالمتيم أناوصه ولالوقف أنامتوليه فحنثذ يبرأ التكفيل وهوظهاهر وفيآخر وكالة السدائع ضمان الغرور فيالحقمقة هو ضمان المكفالة اه لا كفيل منه الاصمل من السفراذ كانت المكفالة عالة لمخلصه منها امامالاداء أوالامراء وفي الكفيل مالنفس مرده المه كافي الصغرى وينسغي ان يقيد عسا إذا كانت الكمالة بأمره الاتصعوال كمالة الايدين صحيحوه و مالا يسقط الابالاداء أو الابرا وفي لا يصمع وغيره كسيد ل السكتابة فأنه وسقط مالتعمر قات الافي مسئلة لمأرمن أوضعها قالو آلو كفل بالنفقة المقررة الماضية محتمع انهاتسقط مدونها عوت أحدهما وكذالو كفل بنفقة دشهر مستقبل وقدقررلما في كل نسركذا أو بسوم بأني وقد قر رلما في كل يوم كذا فالمها محصة كاصر حوامه ا والله الحاله ودوالي أعلم اله وقد نقاناه في كاب الطلاق (مُقَالُ) القاضي بأخذ كفيلامن المدعى علمه بنفسه اذابرهن المدعى ولمتزك شهوده أواقام واحدا

أوادعى وقال شهودى حضور وبأخد كنيلاما حضارالمدعى مه ولا محترعلى اعطاء كفيل طلال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه مااذا كان المدعى عليه وصي أو وكيلاولم يذت المدعى الوصابة والوكالة وهمه افي أدب القضاء للخصاف ومااذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أودينا غيرها ومااذا أدعى العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أوالمأذون المديون فانه يكفل كـ ذافي كافي الحـاكم والله سبعـ انه وتعـالى أعلم بالصواب اه وقد في كذاب القضاء والدعوى (فهول جامعه) وهذه هي السائل المجموعة بكتاب الكفالة والحوالة (قالُ المؤلف في القياعدة الرابعية من الخامسة تنزل منزلة الفرورة) الى أن قال ومنها ضمان الدرك جوزعلى خـ الاف اه (وقال في القاء من الثانية اذا اجتمع الحالل والحرام غلب الحرام القاعدة مانذا جمعس حلال وحرام في عقد واحداه وقدنقلنا م في كتاب الطلاف (وقال في القاعد قالرابعة التابيع تابيع مانصه) وممانوج لوأسقط عقه في مسالرهن قالوا يصم ذكره العادي في الفصول ومنها الكفيل لوابرأه الطااب صممع ان الرهن والمكفيل تابعان للدن وهوماق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصحاء وقدد كرنا بقية هذه العبارة في كتاب الرهن فراجعه (تمقال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروعه قولهما ذابرئ ألاصيل برئ المكفيل بخلاف العكس وقد يشبت الفرع وان لم يشدت الاصل ومن فروعه لوقال لزيدعلى عروالف وأناصامن مه وأنكر عمروان الكفيل إذا إدعاها زيددون الاصيل كإفي اتخانية اله (وقال في القياعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهات مانصه ولا تصم الكفا لقالحدود والقصاص اله وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدوداً بضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان هوديث صحيح مانصه ) وقال أبويوسف ومجد في الذادفع الاصيل الدين الى المكفيل قب ل الادا معند عفر بح السكفيل فيه وكان عماية عن أن الربع يطيب له واستدل لهما في فتح القدير ما كحديث وقال الامام برده على الاصبل في روابة ويتصدق مه فى روامة اه وقد نظلنا ، قمة ذلك في كتاب السوع وفي كتاب الغصب

أيضا روقال في القاعدة المتاسعة عشراذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف انحكم الى الماشرمانصه) ولاضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر المدالولادة انها أمة اه (نم قال) وخرج عنه المسائل الى أن قال الثانية لوقال ولى المرأة تزوجها فانهاحرة الثمالمة فالوكملهاذاك فولدت ثمظهرا نهاأمة الغمير رجع للغرورا بقمة الولداه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن السال في أحكام الصيبان مانصه) وكفالته بامالة ولوعن أيبه وحجت له وعنه مطلقااه وقد نقلناها في كتاب الاذن وانجرأ يضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصمح كفالته حالة الاباذنسيده اه ونقلناها في كتاب الاذن والحجر (وقال في احكام المقودمانصه) هي أقسام لازم من الجانس المدح الى ان قال و الحوالة الافي مسئلة من ذكرناهما فى الفوائد منها أى من كتاب الحوالة اله (بثرقال) وجائزمن أحدا كجانبين فقط الرهن الى ان قال والكفالة حائرة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اه (مم قال) \* تَكْمِيلِ \* الداطل والفاسد عندنا في العيادات مترادفان الى ان قال وأما في الكفالة فقال في عامع الفصوان إذا أدّى بحكم كفالة فاسد ورجع عاأدّى والـكفالة بالامانات بأطلة اه ولم يتضم الغرق بين الفاسد والساط- ل في الرهن والكفالة بماذ كرفاراجع في الكتب المطولة أه (وقال في أحكام السكتابة أمَّانصه) وأماا كحوالة بالـكتَّابة فذكرها في كفالة الواقعات اكسامية في فصــل السفتجة وفصل فها تفصيلا حسنا فليراجع اه (وقال في بحث القول في الدين) واختصالدين بأحكام منهاجوازا كمفالة بهاذا كان ديناصحيحاوهومالا يسقط الابالادا أوالابراء ولايحوز ببدل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتحيز ومنهاجوازالرهن مه فلأتحوز الكفالة والرهن بالاعبان الامانة والمضونة بغيرها كالمبيع وأما المضمونة بنفسها كالمغصوب ويدل اتخلع والرهن وبدل الصلحءن دم المدمد والمبيع فاسداوا لمقبوض على سوم الشراء فتصيح الكفالة والرهز بها لانهام لحقة بالديون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (شمقال) وخرجعن غلمك الدين اغبرهن هوعلمه انحوالة فانها كذلك مع صحتها كماأشار اليه الزيلعي منها أه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في نمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولدالمغرورا كحرفني الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخسومة واقتصر عليه وحكاه في النهاية تم حكى عن الاسبيال انها أهتبر يوم القضا والظاهرانه

لاخللاف فياعتسار يومالخصومة ومن اعتبر يومالقضياء فاغيااعتبره بنياءعلي ان القضاء لا متراخي عنها وله فاذكرال ملعي أوّلا اعتمار يوم الخصومة وثانما اعتمار بوم القضاء ولمأرمن اعتربر بوم وضعه اهم وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في بحث ماا فترق فيه الوكيل بالبسع والوكيل بقبض الدين ما نصم صح من الاول قبول الحوالة لامن الشاني وضع من الاول أخد ذارهن لامن الشاتي وصهمتهما أخذالكفيل وصهضمان آلوكيل بالقبض المديون فيه ولايصع خَمَــان الوكمــل في السع للشــترى في الثمن أه وقــد نقلنــا في كتاب الوكالة وقال في آخرفن الفرق والجمع مانصه) فائدة \* اذا بطل الشيُّ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذاطل المتصعن بالكسر فطل المتضمن بالفتح الحان قال وحرج عنها ماذكروه في السوع الى ان قال و ماذكر وه في الشفعة لوصيا عج الشفيع عمال لم لكن كان اسقاطالا شفعة معران المتضعن الارسقاط صلعمه وقدرطال ولمسطل مافى ضمنه وقالوالو باع شفعته بمال لم يصم وسقطت فقد دبطل المتضمن ولم يبطل عن العان قال وقالوا الكفالة بالنفس عنزلة الشفعة على الصير فلاعب المال وتسقطه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثمقال في فن الالغازمانصه) #الـكفالة \*أى كفيل بالامراذاادي لم يرجع فقل عبد كفل عن سيد. بأمره فأدى بعد عتقه اه (وقال أخوا لمؤاف في تكم له لفن الحيل من معث الكفالة مانصه) أرادالطالبان يأخذوه صالمال من الكفيل ويبرئه وترجيع يحميع ماضمن فانحيلة أن يعطى عن الدراهم المضمونة دنا نبراوء كسه زيادة عن قعتها كقلابنفس رجل فدفعه أحدهما لايرأالا تنروا كحله أن يشهداأن كل واحدقد كفل صاحبه فهاكفل هوفمه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فانح له الزيأخ ذمنه كفيلابنفسه الرهن في كفالة النفس لاعوزوا كيالة ان يضمن المال على اله ان وفي يوم كـدُافه و بريق من المال و يرتهن بالمال اله وقد نقلناه في كاب الرهن (تُمْقَالُ في بحثُ الحوالة) الحيالة في عادمال جوع إذا افلس المحال عليه أومات مفلسان يكتبان الحوالة على فلان مجهول والحملة في عدم براءة الحملان يفهن المال عن الحال علمه خاف الحال علمه ان المطلوب اذا أحاله بدينه يتوىء للمتال فالحيالة ان بوكل الطالب يقبض الدين من غريمه فيلان ويقرالغريم بالوكالة ولوخاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من ثمن متاعلى

فاعملة ان يكفل غريم المطلوب عندالطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلا يجم مالمال كذافي المحيط اله (وقال احوالمؤاف في تكملته الفن السادس فن الفّروق) عكاب الكفالة على أن هبت الريح فأنا كفيل بنفس فلان لا يصر كفيلا ولوقال كفلت بنفسه الى هموب الرياح يصيرك فيلاو يبطل الاحل والفرقان فيالاول تعليقا لكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها ردالاصيل الابراء صحيح فى حقمه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضى سقاء الدنن القياضي آذا أخمذ الكفيل لايبرأ الكفيل الابالتسليم اليه والطالب اذا أخذ المكفيل لا يبرأ مالتسليم الى القياضي الااذا أضاف القياضي الى الطالب فيسبرأ بالتسايم اليه أوالى أمينه والفرق ان القماضي عامل لاطالب من وجمه ولنفسه من وجه فعند الاضافة المه معمل العمل له وعند عدمها محمل ناتباعن الشرع كل من أقر بكفالة أوحق لاتعدس أول مرة بخلاف مالوندت ما المدنية والفرق ان تعنته ظهر مخلاف الاقرار اله وقد نقلناه في كتاب لقضاء (ثمقال) دفع الىصى مجمور عشرة فضمنها انسان لايصم ولوقال ادفعها اليه على انى صامن لك صح والفرق اله في الاول ضمن ماليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا مُ الدَاشُ أَمِرَالُهُ بِالْدَفِيمِ الْيَالُمُ عِبِهِ وَاللَّهُ المُوفَقِ ﴿ ثُمُ قَالَ أَحُوا لمُؤْلف في الفن السادس فن الفروق) \* كتاب الحوالة \* أحاله بغصب فاستحق بطات وان هلك ا لاوالفرق ان الاستحقاق يحمله كان لم يكن و بالهلاك ينتقل الى ضمانه اله وقد نقلناه في كاب الغصب (عمقال) أحالها بصداقها تم عاب فيرهن المحال عليه على فسادا لنكاح لم يقبل ولوعلى ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد متناقض بخلاف مدعى الابرا • اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كاب البيوع إفى بحث الحمل مانصه ) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنامعها ا بخلاف المستاحرة والكفيلة اله (ثمقال) ولايتبعها في الكفالة اله (وقال فى الفن الثانى فى كتاب الديكاح مانصه) ولوز وج بنته وسلها الاب الى الزوج فهر بت ولاتدرى لا يلزم الزوج مالم اله وقد دنقلنا يقيته في كتاب الغصب والجنايات (وقال في كتاب البيوع مانصه) ردّالمبيع بعيب بقضاء فسمخ في حق الكل الأفي مسئلتين احداهما لوأحال المائع بالمن تمرد المبع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اله (ثم قال أيضافي كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للمني

(غمقال) وعلى هـ خالوا قر محرية عسدتم اشتراه عنق علسه ولاير جنع ما المن أو روقفية دارتم اشتراها كمالا يعنفي ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لوأقر بأرض فى يدغير انها وقف ثم آشنراها أوورثها صارت وقفاء والحدة له بزعم اه وقد نقلناه في كمّا ب الوقف (وقال في كمّاب الاقراراً مضاما نصمه) الاقرار جمة فاصرة على المقرولا يتعدى ألى غيره الى أن قال الافي مسائل الى أن قال باع المسع ثم أقرأن المسم كان تلحثة وصدّقه المشترى فله الردعلي بالمعه بالعسب كافي آنجهامع اله (وقال في كَتَاب الصَّلَّحِ ما أصل الصَّلَّحِ عن اقرار بيم الأفي مسئلتين في المستصفى الاولى ما ذاصالح من آلدين على عديد وقيضه ايس آمان يديعه مرابعة بلايسان الناتية لوتسادقا على أن لادين بطل الصطوف السراء بالدين لااه ويزادما في المجمع الوصالحه عن شاة على صوفها عزيه عمره أبو يوسف ومنعه محدد والمنام رواية وعلى صوف غيرها لامعوزا تقافا كافي الشرحمع انسيع الصوف على ظهرالغنم لا يحوز اه ( ثمقال فيده أيضا) صطح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيم لاسعه وصلح الوارث مع الموصى له بجنين الامنية صحيح وان كان لا يحوز سعه و ساله في حمل المتنارخاسة اه (وقال في كاب الهمة مانصه) والهمة قبل القبض تسكون مجمارا عن الاقالة في السرم والاحارة أهم وقد نقلناه في كتاب الاحارة ﴿ وَقَالُ فِي كِتَابِ ا المداينات) الابراء لا يتوقف عملى القبول الافي الابراء في بدل الصرف والسملم كَافِي البِدَانِعَاهِ ﴿ وَقَالُ فِي كَتَابِ المَدَاسَاتُ أَرْضَامَانُكُ ﴾ الامراء عن الدس قيه ا معنى القليك ومعنى الاستقاط الى أن قال ونوابرا الوارث مديون مورثه غرعالم عورته تم بان ميتاف النظرالي أنه اسقاط يصح وكذا بالنظرالي كونه عملكا لأن الوارث الوباع عيناقب لاالعملم بموت المورث تم ظهرموته صح كاصر حوابه فهذاأولى اها ﴿ وَقَالَ أَيْضًا فَي كَمَّابِ الْمُدَايِنَاتِ ﴾ القول المالك في جهة القليك الى أن قال ولوادَّ عي إ ترى ان المدفوع من النمن وقال الدلال من الاحرة فالقول الشيرى اله وقد إ نقاناه في كتاب الدعوى (رقال فيه أيضا) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول الاجدل محرالطااب الحأن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيج الدلاجر الالاضرورة بان يقيم المديون بتلك المادة الخاه فراجعه (وقال في كناب الشفعة مانصمه) هي بيسع في جميع الاحكام الآفي ضميان الغر و رالع بر فلواستحق المبيع بعدا لبذاء فلارجوع الشترى على الشفيع كالوهوب له والمالك

القدم واستبلادالاب بخلاف المائع فرؤية المشترى ورضاه بالعب لا نظهرفي حق الشفة ع كالاجل وبردها على الماتع لا تسلم للشترى ودلت المسئلة على الفحم دون التحول قال الاسبيعابي والتحويل أصم والالمطلت بهاه وقد نقلنا يعضه في كتاب الكفالة (وقال فيه أيضا) لو باع ما في اجارة الغيروه وشفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والانطلت الاحارةان ردها كذافي الولوا نجمة اه وقدنة لمناه في كتاب الاجارة (وقال أيضافي كتاب الشفعة) الفتوى على جواز يسعدور مكة ووجوب انشفعة فيهااه (وقال فيه أيضا) هية بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الااداكانت بعد الفيض حطالو كيل بالبسع لايلتحق فلايظه رفى حق الشفعة اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كناب المهة والث نية في كتاب الوكالة (وقال في كتاب الاكراه) بيدم المكره بخالف البيدح الفاسد في أردح بمحوز بالأحازة ا بخلاف الغاسد ومنتقص تصرف الشترى منه وتعتبرا أقمه وقت الاعتاق دون القمض والنمن والمثن أمانة في يدالم مضمون في غيره كذا في المجتبي اله وقد تقلناه في كتاب العتق (تحقال فمع أيضاً) اذا تصرف المشترى من ألمكر عفائعه يفسخ تصرفه من كتابة واحارة الاالندير والاستملاد والاعتاق اه وقدنقلنا. في كتاب الامتاق (وقال في كتاب الغصب) لاعموز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولاولاية الافيمسائل في السراجية محوز الولدوا فوالدالشرا من مال المريض ماسحتاج المه بغراذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فماعوا قاشه وءلدته وحهزوه بثمنه وردوا المقبة اليالورثة أوأغجي عليه فانفقوا عليه من ماله ا لم يضمنوا استحسانااه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) والعقار الايط من الافي مسائل اذا جده المودع واذا باعه الغاصب وسلم الخ (وقال في كماب الصيد) أسياب الملك ثلاثة مندت لللك من أصله وهو الاستبلاء للماح وناقل بالسبع والهمة ونحوهما وخلافة كالئالوارث الى أن قال وأماالثاني فشرطه وجود الملك في المحل فلا يحوز بسع ضرية القانص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه أبضا) اشترى مكهة مشدودة بالشبكة في الماء وقيضها كذلك في المسمكة فابتلعتها فالمتلعة للمائح والشدودة للشترى فانكانت المتنعة هي الشد ودة فهما للشترى قبضها اولا آه (وقال في صححتاب الحظر) الغش حرام فلا يحوزا عطاء الزيوف لدائن ولابيع العروض المغشوشة بلابيان الافي شراء الاسير من دارا محرب

النانمة في اعطاء المعل معوزله اعطاء الزيوف والستوقة أه وقد نقلناه في كتاب المدامنات (نمقال فيه أيضا) خلف الوعد وام كذافي أضعية الذخيرة وفي القنية وعده أن يأته فلم يأته لا بأتم ولا يلزم الوعد الااذا كان معلقا كأفي كفالة البزازية وفي بيع الوفاء كإذ كره الزبلعي اه وقد نقلنا يعضه في كناب الاعمان (وقال في كتآب الرهن) ماقسل البسع قب الالرهن الافي أربعة بسع المشاع الزلارهنيه بيع المشغول الزلارهنه بيع المتصل بغره جائزلارهنه بيع لمن علمة بشرط قيدل وجود ، في غير المدير حائزلارهنه كذا في شرح الاقطع آه (مُقَالُ فَيهِ أَيضًا) باعارهن من زيدتم باعد من المرتبن الفسخ الأول الله (تم قال فيه أيضا) لا يسمع الماضي الرهن بغيبة الراهن اله (وقال في كمّاب الوصاما) الا يعور الوصى بيبع عقد اللقيم عندالمتقدمين ومنعه التأخرون أضا الالحي الات كإذ كروالزيلهم اذابيع بضعف القيمة وفيمااذا احتاج المتهم الى النفقة ولامال لدسواه وفعااذا كانعلى المتدن لاوفا الهالامنه وزدت أربعة فصار لمستثني سمعة ثلاثة في الظهرية فعاادًا كان في التركة وصبة مرسلة لانفاذ لها الامنه و فيما اذا كأنت غلاته لاتزردعلي مؤنته وفعااذا كان طنوتا أودار الحثي علمه النقصان اه أوالرامعة من سوع الخيانية فيمالذا كان العقارق بدمتغلب وخاف الوصي علمه فله سعه اله (شمقال قده أيضا) وقده أي المجمع ويسم الوصي من المتم أوشراؤه لنفسه وفيه أفع المحى حائزاه واختافوافي تفسيرا لنفع فقيل نقسان النصف في البيع وفي الشرامز بادة نصف القعة وقدل درهم مان في العشرة اقصاور بادة وغمامة ف وصا باالخاسة (وقال أيضافي كاب الوصا بامانسه) وفي بيوع القنية ولوباع الفاضي من وصى الميت شيئا من التركة بثن لا ينفذ لانه مجدوريه والوصى لاعلك الشراءلنفسه ولواشتراء القاضي لنفسه من الوصى الذي نصبه عن المت حاز اله (مُ قَالَ فِيهِ أَيضًا) ومى القاضي كوصى المت الافى مسائل الاولى لوصى المت ان يبيسع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظهاهر بشرط الخبرية عندالامام خلافالهم ماوأماومي القاضي فلدس لدذلك اتفافا لانه كالوكمل وهولا معقد لنفسه كذا فيشرح المجمع من الوصايا الثانية اذاخصه القياشي تخصص بخلاف ومي المبت الشالشة اذاياع من لاتقبل شهادته له إصم بخلاف وصى الميت وهدما ف الخلاصة وذكرفي تلخيص الجامع استواء هما في روآية في الاولى اله (وقال فيه

أيضا) لاعلك الوصى بدع شئ بأقل من غن المثل الافى مسئلة ما اذا أوصى بديع عبده من فلان فلم برض الموصى له بغن المثل فله الحط اه (وقال فى كتاب الفرائض) الارث يحرى فى الاعمان وأما المحقوق فنها ما لا يحرى في حكى الشفعة وخمار الشرط وحدالقذف والذكاح لايورث وحبس المدع والرهن يورث والوكالات والعوارى والودائع لاتورث واختلفوا فى خمار المعين فاتفقوا الله يثمت الموارث منهم من أندت الموارث استداء الى ان قال وأما خمار التعين فاتفقوا الله يثمت الموارث استداء اله (ثمقال في مسائل الى ان قال الشائلة المنترى و يديع لنفسه بشرط الخمر به المدتم والاب ذلك بشرط ان لاضر و آه فشترى و يديع لنفسه بشرط الخمر به المدتم والاب ذلك بشرط ان لاضر و آه فاذا باع أواشترى لنفسه بالسرط في المادمن قوله قملت المدالا عام عمارته مقام عمارتين فاذا باع أواشترى لنفسه بالشرط في الابدمن قوله قملت المدالا عاب بخلاف الاب فاذا باع أواشترى لنفسه بالشرط في كتاب الوصايا «قال صاحب الاشيام»

## (كتاب الكفالة والحوالة) \*

مراءة الاصدل موجبة لبراءة الكفيل الااذا صمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضا ها قبل ضعمان البكفيل فان الاصدل بيرادون الدكفيل كدنا في الخمانية المتأخير عن الاصدل المناخ المكاتب عن قتل العمد عمالية المصالح المي عنق قتل العمد عمالية المصالح المي عنق الاصدل وله مطالبة الكفيل الاتن كذا في الخمالية الهوقد نقاذاه في كتاب العتق وقي الجنايات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلاف كفل به في اللكفالة بالأمر حتى عمل الاجل عندنا كذا في الجميل ولا رجوع الوارث ان كانت المكفالة بالامر حتى عمل الاجل عندنا كذا في الجميم الهوقد نقلناه في كتاب المكفالة بالامر حتى عمل الاجل عندنا كذا في الجميم الموادث الكفالة المكفالة المداينة الغرو ولا يوجب الرجوع فلو المداينات (ثم قال) أداء الكفيل وجب برأته ما للعالم الااذا أحاله الكفيل على مدونه وشرط برا فتفسه خاصة كافي الهداية الغرو ولا يوجب الرجوع فلو قال اسلاك هذا الطربي قانه آمن في لكه فأخذه اللصوص أوكل هذا الطعام فانه وكذا لوأخره وحال نها حق فتروجها ثم ظهرت عملوكة في الإرجوع فقمة الولاد على المخبر الافي ثلاث الاولى أذا كان الغرور بالشرط كالوزة جده المراة على انها حرة الخبر الافي ثلاث الاولى أذا كان الغرور بالشرط كالوزة جده المراة على انها حرة الخبر الافي ثلاث الأولى أذا كان الغرور بالشرط كالوزة جده المراة على انها حرة الخبر الافي ثلاث الأولى أذا كان الغرور بالشرط كالوزة جده المراة على انها حرة الخبر الافي ثلاث الاولى أذا كان الغرور بالشرط كالوزة جده المراة على انها حرة المخبر الافي ثلاث المولى أذا كان الغرور بالشرط كالوزة جده المراة على انها حرة المحتودة المنافعة الولودة المحتودة المنافعة الولودة المحتودة الم

ثم استعقت فانهر جع على الخبر عما غرمه للستعق من قيمة الولد الثانية ان مكون في ضمن عقد معما وضمة فيرجه علائم ترى على المائم بقيمة الولد اذا استحقت معمد الاستيلادو مرجع بقيمة المناءلوبني المشترى ثم استحقت الدار بعد أن يسلم المناه له اه وقدنقلنآه في كتاب السم وفي كناب الدعوى تساللتون والشروح وفي كتاب النكاح (برقال) وإذا قال لاهـل السوق با يعوا ابني فقـد أذنت له فى التمارة فظهرانه الن غيره رجعوا علمه الغرور وكذا اذا قال ما معواءمدى فقد أذنت له فبايعوه وكحقه دين تم ظهرانه عبدالغير رجعوا عليه أذا كان الاسحرا والافهعد العتق وكدذا اذاظهر حرا أومدبرا أومكاتيا ولابد في الرجوع من اضافته المه والامر عساسته كذافي مأذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثمقال) الثالثة ان يكون في عقد مرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاطارة حتى لوها كت الوديعة أوالعين المستأحرة تم استعقت وضمن المودع والمستاج فانهما سرجعان على الدافع عماضمناه وككذامن كان ععناهما وفي العارية والهبة لأرجوع لان القبض كان المفسه وعامه في الخانمة في فصل الغرورمن اليبوع اله وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهمة وفي كتاب الاحارة (مُرقال) وقدد كرفي القنية مسائل مهمة من هذا النوع منها لوجعل ألماك تفسه دلالافاشتراه بناءعلى قوله يظهرانه أزيدمن قيمته وقداتاف المشترى بعضه فانهرد مثدل ماأتلف ويرجع بالثمن ومنهااذاغر السائم المشترى وقال قيمة متاعى كذافا شتره فاشتراه بنساء على قوله مظهرفيه غبن فاحش فانه برده و به بفتي وكذا اذاغرا لمشترى المائع و يرده المشترى بغرور الدلال وعاقررنا وظهران قول الزياجي في ماب تموت النسب ان الغرور بأحد أمرى بالفهرط أوبالمعاوضة قاصر وتفرع على الشهرط الثماني مسئلتان في باب متفرقات سوع الكنز اشترني فأناعدا أوارتهني فأناعد اه وقد نقلناه في كتاب السوع وتقلنا مسئلة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بيو ع المكنزاغاد كرداك فِي الْكُنْرُفِي بِابِ الاستحقاق لافي متفرقات البيوع (ثم قال) لا يلزم أحدا احضار إ أحدفلا يلزم الزوج احضارز وجنه الى معاس القآضي أسماع دعوى علم اولاعنعها منه اله وقد نقلنا . في كتاب الدعوى (مُقال) الافي مسائل الـكمفيل بالنفس عندالقدرة وفى الاب اذا أمرأ جنديا بضمان ابنه فطلمه الضامن منه فعلى الاب

احضاره الكونه في تدبيره كافي حامع القصولين السالية سعمان القياضي خلي رجلاهن المعجونين حدسه القماضي بدين علمه فلرب الدينان يطامه المعجمان واحضاره كافي القنمة الراوعة ادعى الاسمهر ينشه من الزوج فادعي الزوج اله دخربها وطلب من الاب احضاره أفان كانت تخرج في حواصحه أمر الاب القاضي ماحضارها وكمذالوا دعى الزوج عليها شيثا آخروا لاأرسل البهاأ مينا من أمنيانه ذكرهالولوانجسي فيالقضاء اهم وقد نقلناه في كناب الدعوى ونقانها الاخبرة في كتاب الند كاح أيضا (ثرقال) من قام عن غدره بواجب بأمره فانه مرجع عليه عادفع وان لم شترطه كالامر بالانفاق عاسه و بقضاء دسه الافي مسائل أمره بتعويض عنهمة وبالاطعام عن كفارته أوباداء زكاة ماله أو بأن بيب فيلانا وأصله فى وكالمة البزازية في كل موضع علك المدفوع السه المال المدفوع السه مقابلاعات ماله فان المأمورس جم الاشرطه والأفلاوذ كراه أصلا في السراج الوهاج فلراجيع الكفيل بالنفس مطالب بتسلم الاصرل الى الطالب مع قدرته الااذاكفل بنفس فلان الىشهرعلى ان يسرأ بعده لم يصركف الأصلافي ظاهرالرواية وهي الحيلة في كفالة لاتلزم كافي عامع الفصواين ابراءالاصيل بوجب ابراء لكفيل الاكفيل النفس كافي عامع الفصولين كفل بنفسه فأقر طالبه الهلاحق له على المطلوب فله أحدث كفيله بنفسه اله هكذا في البزازية الااذاقال لاحق لى قيدله ولالموكلين ولالمتم أنا وصمه ولالوقف أنامتوليه فلنتذ يبرأ الكفيل وهوظهاهر وفي آخر وكالة السدائع ضميان الغرور في الحقيقة هوا ضعان المكفالة اله للمكفيل منع الاصيل من المفراذا كانت الكفالة عالة المخلصه منها امامالاداء أوالامراء وفي الكفيل بالنفس مرده المه كافي الصغري وينبغي ان يقد مسأأذا كانت الكفالة مأمره الاتصحال كفالة الامدن صحيحوه و مالا سقط الابالاداء أو الابراء في لا يصيع وغيره كسدل السكامة فأنه سقط بالتعمر قلت الافي مسئلة فمأرمن أوضعها قالوآلو كفل بالنفقة القررة الماضمة صعت مع انها تسقط يدونها عرت أحدهما وكذالو كفل بنفقة دشهر مستقبل وقد قررلما في كل شهر كذا أو سوم مأتى وقد قرر له افي كل يوم كذا فانها اعجيعة كاصر حوامه والله سبحانه وتمالى أعلم اله وقد نقلناه في كَابِ الطَّلاقِ (ثم قال) القاضي بأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه الدابرهن المدعى ولم ترك شهود ءأواقام واحدا

أوادعى وقال شهودى حضور و بأخد كفيلاما حضارالمدعى مه ولا عبرعلى اعطاء كفيل بالمال ويستثني من طل كفيل بنفسه مااذا كان المدعى عليه وصما أو وكملاولم يذت المدعى الوصامة والوكالة وهـ ما في أدب القضاء للخصاف ومااذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أوديناغيرها ومااذا ادعى العبد المأذون الغير المدون على مولاه دينا مخلاف ما إذا أدعى المكاتب على مولاه أوالمأذون المدون فانه يكفل كـذافى كافي الحـاكم والله سبحـانه وتعـالى أعلم بالصواب اه وقد نقلنام في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعه) وهذه هي السائل المجموعة الملعقة بكتاب الكفالة والحوالة (قال المؤلف في القياعدة الرابعة من الخامية تنزل منزلة الضرورة) الى أن قال ومنها ضمان الدرك جوزعلى خلاف الحلالمانصه إستقيقه بدخل في هذه القاعدة مااذا جع سنحلال وحرام في عقد واحدا هوقد نقلنا وفي كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التابيع تابيع مانصه) وتماخر جلوأ سقطحقه فيحس الرهن قالوا يصحذكره العمادي في الفصول ومنها الكفيل لوأبرأه الطالب صهمع ان الرهن والكفيل تابعان للدن وهوماق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصماه وقدد كرنا بقية هذه العبارة في كمّاب الرهن فراجمه (ثمقال تنبيه) يقرب من ذلك ما قبل بسقط الغرعاذا سقط الاصل ومن فروعه قولهم إذا برئ الاصبل برئ المكفيل بخلاف العكس وقد يثبت الغرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لوقال لزيد على عرو ألف وأناضامن به وأنكر عروازم الكفيل اذا ادعاها زيد دون الاصيل كافي اتخالية اله (وقال فى القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهات مانصه ولا تصم الكفالة بالحدود والقصاص اله وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدودا يضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان هوديث صحيح مانصه ) وقال أبويوسف ومجد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى المكفيل قب لالادام عنده فرج المكفيل فيه وكان ما يتعبن أن الربح يطيب له واستدل هما في فيح القدر بالحديث وقال الامام مرده على الاصلى في رواية ويتصدق به فى رواية اله وقد نقلنا بشية ذلك فى كتاب المبوع وفى كتاب الغصب

أيضا روقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسبب أضيف الحكم الى الماشرمانصه) ولاضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر معد الولادة انها أمةاه (مُمقال) وخرج عنه المسائل الى أن قال الثانية لوقال ولى الرأة تزوجها فانهاجة الثمالية فالوكملها ذلك فولدت شمظهرانهاأمة الغمير رجمع للغرور بقهمالولداه وقدنقلناه فى كتاب الدعوى (وقال فى الفن السالث فى أحكام الصبيان مانصه) وكفالته باطلة ولوعن أبيه وصخت له وعنه مطلقااه وقد نقلناها فى كناب الاذن وانجرأ يضا (وقال فى أحكام العبيد) ولاتصبح كفالته حالة الا اذن سيدواه ونقلناها في كتاب الاذن والحجر (وقال في احكام العقودمانصه) هي أقسام لازم من الجانبين المسع الى ان قال و الحوالة الافي مسمَّاتين ذكرنا هـما في الفوائد منها أي من كتاب الحوالة اله (ثم قال) وجائز من أحد انجانبين وقط الرهن الى ان قال والمكفالة حائرة من الطالب لازمة من حانب المكفيل اه (ثم قال) \* تـكميل \* الماطل والفاسد عندنا في العمادات مترادفان الى ان قال وأما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا أدّى بحكم كفالة فاسد ورجع عاأدى والكفالة بالامانات بآطلة اله ولم يتضم الغرق بين الفاسد والباط آل في الرهن والكفالة عماذ كرفاراجع في الكتب المطولة اه (وقال في أحكام الكتابة [مَانَصه) وأما الحوالة بالحكمَّا بِقَوْدُ كَرِهَا فِي كَفَالْهَ الْوَاقَعَاتَ الْحَسَامِيةُ فِي فَصَل السفتجة وفصل فمها تفصملا حسنا فلمراجع اهروقال في بحث القول في الدن) واختص الدين بأحكام منهاج وازالكفالة بهاذا كان دينا صحيحا وهومالا سقط الابالاداء أوالابراء ولاجوز سدل الكتابة لانه سقط بدوتهما بالتحيز ومنهاجوازالرهن به فلاتحوزالكفالة والرهن بالاعيان الأمانة والمضونة بغبرها كالمبيع وأما المضمونة بنفسها كالمغصوب وبدل الخاع والرهن وبدل الصلمءن دمالحمد والمسيع فأسداوا لمقبوض على سوم الشراء فتصيح الكفالة والرهن بهما الإنهاملحقة بالديون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (مُ قال) وخرجعن تللمك الدس لفهرمن هوعلمه الحوالة فانهبأ كذلك مع صحتها كماأشبار اليمالزيلي منها أه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في عُن المثل مانصه) ومنها قيمـة ولد الغرورا كحرفني الخلاصة تُعتبر قيمته يوم الخـــومة واقتصر عليه وحكاه في النهاية م حكى عن الاستجاب انها تعتبر يوم القضا والقاهرانه

الاحلاف فياعتسار بومالخصومة ومن اعتبر بوم القضياء فانمااءتبره بنياءعلى ان القضاء لا متراخي عنها وله فه أذ كرالز ملعي أوّلا اعتمار يوم الخصوصة وثانيا اعتسار بوم القضاء ولمأرمن اعتسار بوم وضعه اهم وقد نقلناه في كأب الدعوى (وقال في جعث ماا فترق فيه الوكيل بالسم والوكيل بقيض الدين ما تصمه) صمح مُن الاول قدول الحوالة لامن الشباني وصحمن الاول أخــ ذا لرهن لامن ألشاتي وصهمتهما أخذالكفيل وصهضمانالوكيل بالقبضالمديون فيه ولايصع أن الوكممل في المسع للشــترى في الثمن اله وقــدنقلنــا وفي كتاب الوكالة تَرفَن الفرق والجمع مانصه ) فاتَّذه \* اذا بطل الثيُّ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذابطل المتضعن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الحدان فالرونو بمعنها ماذكروه في السوع الى ان قال و ماذكر وه في الشفعية لوصيا لح الشفيه عمال لم كن كأن اسقاطا للشفعة معران المتضعن للاسقاط صلحه وقد دطل ولمسطل ضهنه وقالوالو باع شفعته بمال لم يصح وسقطت فف د بطل المتضمن ولم يبطل التنظمن الحدان قال وقالوا البكذالة بالنفس عنزلة الشفعة عدبي الصيير فسلاعب المال وتسقطه وقدنقلناه في كتاب الشفعة (تم قال في فن الالغي زمانصه) \*الكفالة \* أي كفيل مالامراذاادي لمرجع فقل عمد كفل عن سده بأمره فأدى عد عنقه اه (وقال أخوا لمؤلف في مركم له أفي الحمل من بعث الكفالة وانصه) أرزدالطالبان يأخذوهص المال من الكفيل ويبرئه ومرجع بجميع ماضهن فانحيلةان يعطىءن الدراهم المضمونة دنا نيراوعكسه زيادة عن قعتها كقلابنفس رجل فد فعه أحدهما لا يرأ الا تحروا كحملة ان شهدا أنّ كل واحد قد كفل صاحمه فهاكفلهوفيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فانحلهان يأخذمنه أن وفي يوم كــدُّافة وبريئ من المــال و برتهن بالــال اله وقد نقلنــاه في كاب الرهن (ثمقال في بحث الحوالة) الحيالة في عدم الرحوع إذا أفاس المحال عليه أومات مفاسان يكتب ان الحوالة عملي فلان مجهول والحماة في عدم براءة المملان يضمن المال عن المحال علمه خاف المحال علمه ان المطلوب اذا أحاله له يتوىء على المحتال فالمحيدلة ان توكل الطالب بقدض الدس من غر عه فيلان بقرالغري بالوكالة ولوخاف أن قبص الوكيل ويقول قبضته من غن متاعلى

فانحلة ان يكفل غريم المطلوب عندالطالب على ان يكون كل واحد منهما كغملا بجمه مالمال كذا في الحيط اله (وقال أخوا الواف في تمكماته ملافن السادس فن الفروق) بهكتاب الكفالة به أن هبت الربيح فأنا كفيل بنفس فلان لا يصهر كفىلا ولوقال كفات بنفسه الى هيوب الرياح يصبرك فيلاو بمطل الاجر والفرقان فيالاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها ردالاصيل الابراء صحيح فى حقمه دون الكفيل والغرق ان الاصيل رضي ببرقماء الدين القياضي آذا أخدذ الكفيل لايترأ الكفيل الابالتسليم اليه والطالب اذا أخذ الكفيل لايبرأ بالتسليم الى القياضي الااذا أضاف القياضي الى الطالب فيسرأ بالنسام المه أوالى أمينه والفرق ان القاضي عامل الطالب من وجه ولنفسه منوجه فعندالاضافةاليه محمل العمل له وعندعدمها محعل ناثماعن الشرع كل من أفر بكفالة أوحق لايحدس أول مرة بخللاف مالوندت بالمدندة والفرق ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار اله وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع الىسى محمور عشرة فضمنه السان لانصم ولوقال ادفعها المه على الى ضامن لك صح والفرق اله في الاول ضمن ماليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا مرالدائن أمراله بالذفع الى الصبر والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) \* كَابِ الحوالة \* أَحاله بِعُصبُ فَاسْتَحَقّ طِلْت وَان هَلِكُ لاوالفرق ان الاستحقاق معمله كان لم يكن و بالهلاك بنتقل الي ضما به اله وقد نقلناه في كاب الغصب (ثمقال) أحاله ابصداقها شم عاب فعرهن المحال عليه على فساد النكام لم يقدل ولوعلى ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد متناقض بخلاف مدعى الابراء اه (وقال المؤلف في الغن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف الستأجرة والكفيلة اله (نمقال) ولايتبعها في الكفالة اله (وقال في الفن الشاني في كاب النكاح مانصه) ولوزوج بنته وسلها الاب الى الزوج فهر ت رلاندرى لايلزم الروج مالهمااه وقدد نقلنا بقيته في كتاب الغصب والجنايات (وقال في كتاب البيوع مانصه) ردّالمبيد عبيب بقضاء قسم في حق الكل الأفي مسئلتن احداهما لوأطل السائع دالفن تمرد السع بعيب بقضاء لمتبطل الحوالة اه (ثمقال أيضافي كتاب البيوع مانصــه) الاعتبارللعني

لالالفاظ صرحوابه في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براء الاصمل حوالة وهي شرط عدم براءته كفالة أه (ثم قال أيضافي كماب السوعمانصه) كل عقد أعيدوجددفان الثانى ماطل الى ان قال والحوالة بعد الحوالة ماطلة كافى التلقيح اه (مُ قَالَ ) الافي مسائل الحوان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لريادة التوثق يُخلاف أكوالة فانها نقل فلا يعتمعان كافي الملقيم اه (مُقال في كاب السوع أيضا) الحقوق المجردة لامحوز الاعتماض عنهاالى انقال والكفيل بالنفس اذاصالح المَكَهُولُ له عَمَالُ لم يُصْمُ وَلَمْ يُحِبُ وَفَي بِطَلانُهَارُ وَايِنَانَ اهُ (وَقَالُ فِي كَابِ الْقَصَاء والشهادات مانصه) الشهادة بانجهول غبرصح عالافي ثلاث اذاشهدوا انه كفل ينفس فلان ولانعرفه اه (وقال فيه أيضامانصه) لاتسمع الدعوى بعدالابراء العام فعولا حق في قدام الاضمان الدرك فانه لا مدخل مخلاف الشفعية فانها تسقط مه اله وقد نقلناه في كتاب الشفعة (وقال أيضافي كتاب القضاء والدعوى في محث الابرا العلم ما نصمه ) والكن في حامع الفصولين من التناقض كفل عنه بألف رجل بدعمه فعرهن الكفيل على اقرارا الكفول له وهو مجعد انها قيار أوثمن خمرلا تقدل ولوأقربها العالب عندالقاضي برثاوا نمالا تقبل المينة على الاقرارلانها تسمع عندمحه الدعوى وقد دبطلت هناللتنا فضرلان كفالته اقرار بصحتها اه (ثم قال فيــه أيضا) من سعى في نقض ماتم من جهمه فسعيه مردود علمه الافي موضعين الى ان قال ومن قروع أمل المسئلة لوادعي المائع انه فضولي لم يقمل ومنهالوضمن الدرك ثم ادعى المسع لم يقسل اه وقد نقالناه في كتاب الميوع (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضي في محتهد فمه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى انقال أو بعدة ضعان المخلاص اه (ثمقال فيه أنضا) القضاء الفهني لا يشترط له الدعوى والخصومة الى ان قال وأصل القضاء الفهدي ماذكره أصحاب المتون من اله لوادعي كفالة على رجلها باذنه فأقربها وأنكر الدين فسيرهن على البكفيل بالدين وقضى عليه بها كان فضياء عليه قصيداوعلى الاصيل الغاثب ضمنا (هـ (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور بالشراءاذاخالف في المجنس تفذعله الافي مسئلة في بيوع الولوا تجدة الاسمر المسلم في دارا محرب إذا أمر انسانا مأن شتريه مألف درهم في الف في الحنس فانه يرجيع عليه بالالف الوكيل اذاسمي له الموكل الفن فاسترى بأ كثرمنه نفذ على

الو كيل الأالو كهـل بشرا الاسـ برفايه إذا إشتراء بأك ثرلزم الاسمر المهمي كافي الواقعاتاء (وقال في كأب الاقرار) المقراد اصارمكذ باشرعا بطل اقراره الهأن قال ومنهما فيالجيام ماديعي عليه كفالة معينة فانسكر فبرهن المدعى وقضي على الكفيل كان له الرجوع على المديون اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الداينات) اذاقال الماالب الطلوم لا تعلق في عليك كان ابرا عاما كقوله لاحق لى قسله الااذ اطالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصل فقال لانعلق لي علمه لم مرأ الاصل وهو المختار كافي القنية الاسراء مرتد مالردالافي مسائل الاولى اذاأمرأ الحتال المحسال علمه فرده لم مرتد كاذكرناه في شرح الكنز الثانهة اذا قال المدنون الرئني فأمرأه فردّه لم رقد كافي المزازية الشالشة برأ الطالبالكفيل فردّه لمرتدكاذكر وه في الكفالة وقدل مرتد الرامعة اذا فيسله ثمرية المرتد كماذ كره الزيلعي من مسائل شتى من مسائل القضاء (هم ا قال فيه أيضا) وحكى في المجمع خلافا في صحة الراء المحتال المحمل بعد الحوالة فأنطله أبو يوسف بناءع لل أنها نقل ألدين وصححه مجديناء على أنها نقل المطالمة فقط اه (وقال فيه أيضا) هنة الدين كالابراء منه الافي مسائل منها لووهب المحتال الدين من المحال عليه رحم مه على المحيل ولوأبرأ ولم يرجم ومنها الكفالة كذلك الم (وقال أيضافي كتاب المداينات) القول للملك في جهة التمل لك فلو كان علمه دينان من جنس واحد فد فع شيئا فالتعمين الدا عم الأاذا كان من جنسين لم يصم تعيينه ا من خلاف حنسه ولو كان واحدا فأدى شدا وقال هذامن نصفه فان كان التعدين مفيدالأن كانأ حدهما حالاأوسرهن أويه كفيدل والاتنزلاصع والالا اه وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه أيضا) وفي مداينات الغندة أحالت انسانا على الزوج على أن يؤدي من المهرغ وهمت المهرمن الزوج لا يصمح قال أستاذنا وله ثلاث حمل احداها شراءشي ملفوف من زوجها مالمهر قمل الحمة والثانمة صلير انسان معهاعن المهر بشئ ملفوف قسل الهدة والثالثة هدة المرأة المهر لاس صغير لهافيل الهبة اله وفي الاخيرة لظرانا كره في أحكام الدس من انجه م والفرق اله وقدنقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات مانصه) [وفي البزازية لوجعل للكفيل أجرالم يصم اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيعنى جميع الاحكام الافي ضمان الغرور للعسم فلواستعق المبيع بعد المماء فلا

الثانمة في اعطاء الجعل بحوزله اعطاء الزبوف والستوقة اه وقدنقلناه في كتاب المداينات (تمقال فيه أيضا) خلف الوعد وام كذافي أضعية الذجرة وفى القنية وعددأن يأتبه فلم يأته لايأتم ولايلزم الوعدالااذا كان معلقا كأفي كفالة البزازية وفي يدع الوفاء كإذ كره الزباجي اله وقد دنقانا بعضه في كتاب الاعمان (وقال في كتاب الرهن) ماقيسل البيع قبدل الزهن الافي أربعة بيمع المشاع مائزلارهنه بمع المشغول مائزلارهنه بسع المتصل بغره عائزلارهنه يسع المعلق عنقه بشرط قيدل وجوده في غيرا لمدبر حائزلارهنه كذافي شرح الاقطع آه (تُم قال فديه أيضاً) ما ع الرهن من زيد ثم ياعه من المرتهن الفسخ الاول اله (ثم قال فيه أيضا) لا يديم علقاضي الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصالا) لايحوز فلوصى بيبع عقباراليتيم عندا لمتقدمين ومنعه التأخرون أضا الافي ثلاث كاذ كروالزيلعي اذا يبع يضعف القيمة وفهمااذا احتاجالمتهمالي النفقة ولامال لهسواه وفعسااذا كان على المتدن لاوفا الدائدة وزدت أربعة فضارا لمستثني سمعة ثلاثة في الخطه مرمة فعااذا كأن في التركة وصبة مرسلة لانفاذ له الامنه وفعااذا كأنت غلاته لاتزيدعلي مؤنته وفيمااذا كانحانوتاأودارا بخثى علمه النقصاناه و الرامعة من سوع! كخيانية فيما إذا كان العقار في يدمتغلب وخاف الوصي عليه فله معداه (ثم قال قدم أيضا) وفيه أي الحديم وبيم الوصى من اليديم أوشراؤه لنفسه وفيه نفع الصهيجائزاه واختلفوافي تفسيرالنفع فقيل نقمان النصف في السع وفي النبرا مزيادة نصف القعة وقسل درهمان في العشرة نقصاوز بادة وتمامية في وصا ما الخالمة (وقال أيضافي كاب الوصا مامانسه) وفي بيوع القنية ولوماع الفاضي من وصي المت شدمًا من التركة بمَّن لا ينفذُلانه مجدوريه والومي لاعلك الشراء لنقسمه ولواشتراء القساضي لنقسه من الوصى الذي نصبه عن المت مازاه (مرقال فيه أيضا) ومى القاضي كوصى المت الافي مسائل الاولى اومى المت ان ينسع من تفسه و يشترى لنفسه اذا كان فيه تفرطاهر يشرط الخبر بة عندالامام خلافا لحدما وأماومي القاضي فلدس له ذلك اتفافالانه كالوكيل وهولا يعقد لنفسه كذا فىشرح المجمع من الوصايا الثانية اذاخصه الفيامي تخصص بخلاف ومي الميت الشالفة اذاماع ممن لاتقبل شهادته له إصم بخلاف وصى الميت وهمما فى الخلاصة وذكرفي تلخيص الجامع استواءهما في روآية في الاولى اه (وقال فبه

أرضا) لا علان الوصى بيده في أقل من غن المثل الافى مسئلة ما الذا أوصى بديع عدده من فلان فلم برض الموصى له بغن المثل فله الحط اه (وقال فى كتاب الفرائض) الارث يحرى في الاعمان وأما المحقوق فنها ما لا يحرى في ه كق الشفعة وخمار المرط وحدالقذف والذكاح لا يورث وحبس المبيع والرهن يورث والوكالات والموارى والودائع لا تورث واختلفوا فى خمار العمب فنه ممن قال يورث ومنهم من أثنته الوارث التداء الى ان قال وأماخيا والمعمن فا تفقوا الديثمت الموارث المتداء اه (ثم قال فيه أيضا ومي المت كالاب الافى مسائل الى ان قال المانية يشترى و يديع لنفسه بشرط الخير به المتيم والمرب ذلك بشرط ان الاضر و اه وقد نفلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة الا تقوم عبارته مقيام عبارتين فاذا باع أواشترى لنفسه بالشرط في الابدمن قوله قبلت بعد الانجاب بمغلاف الاب فاذا باع أواشترى لنفسه بالشرط في الابدمن قوله قبلت بعد الانجاب بمغلاف الاب

## \* (كتاب الكفالة والحوالة) \*

مراه الاصلموجمة المراه الكفيل الااذاضين له الالف التي له على فلان فعرهن فلان على اله قضا ها قبل ضهان الكفيل فان الاصيل برأدون المحكمة بالحقالية المنافية التأخير عن المحفيل الااذاصالح المحكمات عن قتل العمد على المحتم كفله انسان تم عجز المحكمة وأخرت مطالمة المصالح المي عتى الاصيل وله مطالمة المحفيل الان كذا في المختافية الهوقة فقلناه في كتاب المعتق وفي المجنافات (ثم قال) ولوكان الدين مق حلاف كفل به في الدالم الكفالة بالامرحي محل الاجل عندنا كذا في المجمع الهوقد فقلناه في كتاب المحفالة بالامرحي محل الاجل عندنا كذا في المجمع الهوقد فقلناه في كتاب المحالفات (ثم قال) أداء الكفيل المداسنات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب رأتهم اللطالب الااذا أحاله الكفيل المداسنات (ثم قال) أداء الكفيل وجب رأتهم اللطالب الااذا أحاله المحلم فانه على مديونه وشرط براه فقلمة الوبوجب رأتهم الله وقد نقلنا الما الماحام فانه قال السائل هذا الطرورة وجهاثم ظهرت مملوكة في المجتابات (ثم قال) الخير الارب وع قلو وكذا لوأخيره رجل انهاج وقتر وجهاثم ظهرت مملوكة في الرب وع قلم الخير الافي ثلاث الاولى إذا كان الغرور بالشرط كافوزة جده المراة على انهاجرة الخير الافي ثلاث الاولى إذا كان الغرور بالشرط كافوزة جده المراة على انهاجرة الخير الافي ثلاث الاولى إذا كان الغرور بالشرط كافوزة جده المراة على انهاجرة الخير الافي ثلاث الاولى إذا كان الغرور بالشرط كافوزة جده المراة على انهاجرة الخير الافي ثلاث الاولى إذا كان الغرور بالشرط كافوزة جده المراة على انهاجرة المختاب المحتاب ال

م استعقت فاندمر جمعلي الخمر عماغرمه الستعق من قعة الولد الثانية ان مرون في ضمن عقيد معيا وضمَّ فهر جـ ع المشترى على الماتُع بقيمـ ة ا**لول**د اذا استحقت بعـ د الاستيلادو مرجع بقيمة المناءلوين المشترى تماستحقت الداربعد ان يسلم البناء له اه وقد نقاناً ه في كتاب السم وفي كناب الدعوى تبعاللتون والشروح وفي كتاب المدكاح (يرقال) واذا قال لاهدل السوق با بعوا ابني فقد أذنت له فى التعمارة فظهر المان غيره رجعوا علمه للغرور وكذا اذا فالما مواعمدي فقد أذتت له فيا يعوه ومحقه دمن عمظهرانه عمدالغير رجعواعله اذا كان الاسرا والافيعد العتق وكسذا إذاظهر حرا أومد سراأومكاتسا ولابد فيالرجوعهن المضافته المه والامر عسامته كذافي مأذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (شمقال) الثالث ةان يكون في عقد مرجم نفعه الى الدافع كالوديعة والاحارة حتى لوهلكت الوديعة أوالعن المستأحرة تم استحقت وضمن المودع والمستاج فانهما سرجعان على الدانع بماضمناه وكذامنكان عمناهما وفي العارية والهبة لارجوع لان القبض كان انفسه وتمامه في الخانية في فصل الغرورمن السوع اله وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهمة وفى كتاب الاحارة (ثرقال) وقدد كرفى القنية مسائل مهمة من هذا النوع منهالوجعل المالك تفسه دلالافا شتراه يناء على قوله بخطهرانه أزيدمن قعته وقدأ تلف المشترى بعضه فانهبرد مندل ماأتلف وبرجع بالثمن ومنهااذاغر السائم المشتري وقال قعمة مناعي كذافا شتره فاشتراه بنياء على قوله غ ظهرفه ا غمن فاحش فأنه مرده ومه مفتي وكذا اذاغرالمشترى الماشعو مرده المشترى بغرورا الدلال وعاقر وناهظهر ان قول الزراجي في مات موت النسب ان الغرور بأحد أمرن بالشبرطأو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشبرط الشاني مسئلتان في باب متفرقات سوع المكتر اشترني فأناعد أوارتهني فأناعد اه وقد نقلناه في كما والسوع وتقلنا مستقلة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بيوع المكنزاغاذ كرذلك في المكنزفي با يـ الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (ثمقال) لا يلزم أحدا احضارا أحدفلا يلزم الزوج احضار زوجته الى محلس القاضي أعماع دعوى علم اولا يمنعها منه اله وقد تقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الافي مسائل الكفيل بالنفس إعندا لقدرة وفي الاب اذا أمرأ جنديا بضعُهان ابنه فطليه الضامن منه فعلى الاب

احضاره الكونه في تدريره كإني عامع الفصولين السالية سحان القياضي خلي رجدالامن المحجونان حسه القياضي مدين علمه فلرب الدين ان مطلب المحجيان الحضاره كإفي القنمة الرابعة ادعى الاسمهر بنتسه من الزوج فادعى الزوج أنه دخل بهاوطات من الاساحضارهافان كانت تتخرج في حواصحها أمرالا سالقاضي ماحضارها وكذالوا دعى الزوج علىها ششأآخر والاأرسل المهاأمينا من أمنائه ذكرهالولوائجي فيالقضاء اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا الاخبرة في كاب النسكاح أيضا (غ قال) من قام عن غسيره بواجب بأمره فانه مرجم عليه بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق علمه و مقضاء دسمه الافي مسائل أمره بتعويض عن هبة وبالاطعام عن كفارته أوباداء زكاة ماله أوبأن مب فلانا وأصله في وكالة البزارية في كل موضع علا المدفوع المه المال المدفوع المه مقابلاء للثماله فانالمأمور سرجع الاشرطه والأفلاوذ كرله أصلافي السراج الوهاج فالراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قه درمه الااذا كفل بنفس فلان الى شهرعه لي ان يهرأ بعد علم يصر كفيه لا أصه لا في ظاهرالروابةوهي الحيلة في كفالة لانلزم كافي حامع الفصولين امراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الاكفيل النفس كافي حامع الفصولين كفل بنفسه فأقر طالسهالهلاحقاله على المطلوب فلهأخذكفه ينفسه اه هكذافي البزازية الااذاقال لاحق لى قبله ولالموكلي ولالمتم أناوصمه ولالوقف أنامتولمه فحنثذ يبرأ الكفيل وهوظ اهروني آخروكالة الدداثع ضمان الغرور في الحقيقة هو إ ضمان المكفالة أه لاسكفيل منه الاصلامن السفواذا كانت الكفالة حالة ليخلصه منهااما بالاداء أوالابراء وفي المكفيل بالنفس بردّه المه كافي الصغري ويذغى ان يقد مما إذا كانت الكفالة بأمره لا تصع الكفالة الابدين صحيم وهو مالا يسقط الابالاداء أوالابراء فيلاصح بغيره كمسدل المكاية فأنه يسقط بالتعييز قلت الافى مسئلة غأرمن أوضعها قالوآلوك فالنافقة المقررة الماضية صحتمع انها تسقط بدونها عوت أحدهما وكذالو كفل ينفقة دشهر مستقبل وقد قررلم في كل شهركذا أوسوم يأتى وقد قررلها في كل نوم كذا فانها صحيحة كاصر حواره ا والله سبحانه و تمالى أعلم اله وقد نقاتاه في كاب الطلاق (عُقال) القاضي بأخذ كفيلا من المدعى عليه سفيه ادابرهن المدعى ولم ترك شهوده أواقام واحدا

أوادعى وقال شهودى حضور و بأخدد كفيلاما حضار المدعى مه ولا محموعلى اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طل كفيل بنفسه مااذا كان المدعى عليه وصا أووكه لاولم يثبت المدعى الوصامة والوكالة وهدماني أدب القضاء للغصاف ومااذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أودينا غبرها ومااذا ادعى العمد المأذون الغبر المديون على مولاه دينا مخلاف مااذا ادعى لمكاتب على مولاه أوالمأذون المدون فانه يكفل كـ ذافي كافي الحما كموالله سجمانه وتعمالي أعلم مالصواب اله وقد نقانها و في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الكفالة والحوالة إقال المؤلف في القياعدة الرابعة من الخامسة ة تنزل منزلة الضرورة) الى أن قال ومنها ضمان الدرك جوزعلى خلاف ل اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحد لال والحرام غلب الحرام الحلالمانصه) \* تقة بدخل في هذه القاعدة ما اذاحه عين حلال وحرام في عقد ى الى الحُهِ اللهِ وَقَالُوالُوقَالَ لَمُعَاصَّمَاتُ لِكَ نَفَقَدُ لِكُ كُلُّ شَهِرُفَا لَهُ يَصْمُ فَي شَهِر واحداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التابيع تابيع مانصه) وممانوج لوأسقط حقه في حيس الرهن فالواسمع ذكره العادي في الفصول ومنها الكفيل لوأبرأه العاالب صعمع ان الرهن والتكفيل تابعان للدين وهوماق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصماه وقدد كرنا بقية هذه العنارة في كتاب الرهن فراجعه (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قبل يسقط الغرعاذا سقط الاصلومن فروعه قولهماذا برئ الاصيل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد بشبت الغرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لوقال لزيدعلي عمروألف وأناضامن به وأنكر عمروازم الحكفيل اذا ادعا هازيد دون الاصيل كمافي الخانية اهـ (وقال فى القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهات مانصه) ولا تصم الكفالة بالحدود والقصاص اله وقد نقلنا ذلك فى كتاب الحدودا يضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان هودديث صميح مانصه ) وقال أبويوسف ومحد فيما اذا دفع الاصيل الدين المالك كفيل قبسل الادام عنده فرجح المكفيل فيه وكان عماية عين از الربح يعايب له واستدل لهماني فتح القدر بالحديث وقال الامام مرده على الاصيل في رواية ويتصدق به في رواية اله وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الدبوع وفي كتاب الغصب

أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسبب أضيف الحكم الى الماشرمانصه) ولاضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها (نمقال) وخرج عنه المسائل الى أن قال الثانية لوقال ولى امرأة تزوجها فانهاحة الثمالثة فالوكملهاذلك فولدت شمظهرانهاأمة الغسير رجع للغرور بقيمة الولداه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام الصديان مانصه) وكفالته باطلة ولوعن أيه وصحت له وعنه مطلقا اه وقد نقلناها في كتاب الاذن وانحرأ يضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصم كفالته حالة الاباذن سيده اه ونقلناها في كتاب الادن والحجر (وقال في احكام آلمقودما نصه) هى أقسام لازم من الجانسين السمالي ان قال و الحوالة الافي مسمئلة من ذكر ناهمها فى الفوائد منهاأى من كتاب الحوالة اه (ثم قال) وحائز من أحدا نجانب من فقط الرهن الى ان قال والكفالة حائزة من الطالب لازمة من حانب الكفيل اه (ثم قال) \* تـكمل \* الداطل والفاسد عندنا في العمادات مترادفان الي ان قال وأما في الكفالة فقال في عامم الفصول من اذا أدّى بحكم كفالة فاسد مرجع عاأدّى والمكفالة بالامانات بأطلة اه ولم يتضم الغرق بين الفاسد والبساط ل في الرهن والكفالة بمباذكرفاراجمع في الكتب المطولة اله (وقال في أحكام الكتابة | مَانصه) وأماا تحوالة مالكمَّ آية فذكرها في كفالة الواقعات انحسامة في فصل السفتجة وفصل فهاتفصيلا حسنا فليراجع اه (وقال في بحث القول في الدن) واختصالدن بأحكام منهاجوا والكغالة مدادا كان دينا صحيحاوهومالا سقط الابالادا أوالابرا ولايحوز بددل الكتابة لانه سقط مدونهما التحمر ومنهاجوازارهن يه فلاتحوزالكفالة والرهن بالاعيان الامانية والمضمونة بغيرها كالمبيع وأماالمضمولة بنفسها كالمغصوب وبدل الخلع والرهن وبدل الصلحءن دم العدمد والمبيع فاسداوا لقبوص على سوم الشراء فتصيح الكفالة والرهن بها لانهاملحقة الدنون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال) وخرجءن تملمك الدين أخبرهن هوعلمه انحوالة فانهسا كذلك مع معتما كماأشسار اليه الزيامي منها آه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث آلقول في تمن المثل مانمه) ومنهاقيم قولدالمغرورا كحرفني الخلاصة تعتبر قيمته يوم اكحدومة واقتصر عليه وحكاه في النهاية تم حكى عن الاسبيراني انها تعتبر يوم القضاء والطاهرانه

لاخسلاف فياعتبسار بوم الخصومة ومن اعتبر بوم القضياء فاغيااه تبره بنياءعلى ان القضاء لا يتراخى عنها ولهـ ذاذ كرال ملعي أوَّلااعتمار نوم الخصومـ له وثانما اعتسار يوم القضاء ولمأرمن اعتسىر يوم وضعه " وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في بحث ماا فترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صم من الاول قبول الحوالة لامن الشاني وضح من الاول أخه ذاله هن لامن الشاتي وصمرمتهما أخذالكفيل وصع ضمانالوكيل بالقيضا لمديونفيه ولايصح أن الوكمل في المبع للشترى في الثمن أه وقد نقلنا وفي كتاب الوكالة ُخرفن الفرق والجمع مانصه ) فائدة \* اذا بطل الشيُّ بطل ما في ضمنه وهو إ الطل المتضعن بالكسر بطل المتضعن بالفئع الى ان فالوم جءنها ماذكروه فى السوع الى ان قال و ماذكر وه فى الشفعة لوصالح الشفيع عال إ ناسقاطاناشفهة ممان المتضعن الاسقاط صلحه وقداطل ولمسطل مافى ضعنه وقالوالو باع شفعته عمال لم يصمح وسقطت فقد ديطل المتضمن ولم يبطل المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنقس عنزاة الشفعة عدلي الصيرف لاعب ل ونسقط اه وقد نقلنا وفي كتاب الشفعة (ثمقال في فن الالغازمانصه) بالكفالة بأى كفيل الامراذاادى لمرجع فقل عيد كفل عن سده امره فادى بعد عقه اه (وقال أخوا الواف في تكل م أفن الحمل من معث الكفالة مانصه) أرادالطالبان يأخذبعضالمال منالكغيل ويبرئه ويرجع بجميع ماضمن فالحيلةان بمعلىءن الدراهم المضمونة دنا نبراوعكسه زيادة عن قمتها كقلابننس ل فدفعه أحدهما لا يعرأ الا تنروا لحدادان شهدا أنّ كل واحدقد كفل صاحبه فيما كفل هوفه خاف المكفيل النفس من توارى المكفول فالحله الدأخذمنه الرهن في كفالة النفس لا عوزوا كماة أن يضمن المال على أنه ن وفي يوم كمدَّافه و بريئ من المال و مرتهن بالمال اله وقد نقلناه في كان الرهن (ثمقال في بحث الحوالة) الحيالة في عادمار جوعادا فلسالهال أومات مفلساان مكتمان الحوالة عملي فلان مجهول والمياة في عدم براءة المسلان يضمن المال عن الحال علمه خاف الحال علمه ان الطاور اذا أعاله يتوى عدلى المحتال فانحمدلة النابوكل الطالب يقدمن الدين من غريمه فلان و بقرالغر يم بالوكالة ولوخاف أن بقيض الوكيل و يقول قبضة من ثمن شاعلى

فالحملة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كغملا يجميم المال كذافي المحيط اه (وقال أخوا الواف في تكملته ملافن السادس فن الفروق) عِكَابِ الكفالة عِينَ أن هبت الربيح فأنا كفيل بنفس فلان لا مصر كفيلا ولوقال كفان سفسه الى همو ب الرياح بصير كفيلا و يبطل الاجل والفرقان فيالاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها ردالاصيل لابراء صحيم في حقمه دون الكرفيل والفرق ان الاصمل رضي بهقاء الدين لقاضي آذا أخد الكفيل لايبرأ المكفيل الابالتسليم اليه والطالب اذا أخذ الكفيل لا يرأ بالتسليم الى القياضي الااذا أضاف القياضي الى الطالب فيسرأ بالتسلم اليه أوالى أمينه والفرق ان القاضي عامل الطالب من وجه ولنفسه من وجه فعند الاضافة المه عدل العمل له وعند عدمها يحمل ناتباعن الشرع كلمن أقر مكفالة أوحق لامحدس أول مرة مخسلاف مالوندت بالمدنية والفرق ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع الىصى معمور عشرة ففه نها انسان لا يصم ولوقال ادفعها اليه على انى ضامن اك صح والفرق انه في الاول ضعن ماليس عصَّعون وفي الثاني ينزل الصامن مستقرضا مُ الدائن أمراله بالذفع الى الصدير والله الموفق (مُمقال أخوا لمؤلف في الفن رس فن الفروق) \* كَابِ الْحُوالَةِ \* أَحَالُهُ يَعْصِبُ فَاسْتَحَقَّ طَلَتَ وَانْ هَلَكُ ا لاوالفرق ان الاستحقاق محمله كان لم يكن و بالهلاك ينتقل الى ضمانه اله وقد القلناه في كَابِ الغصب (ثمقال) أحالها بصداقها شم غاب فيرهن المحال عليه على فسلد النكام لم يقبل ولوء لى ايرامُها قبل والفرق أن مدعى الفساد متناقض بخلاف مدعى الابرام اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب السوع في بحث الحمل مانصه) و يتسعها في الرهن فاذا ولدت المسرهونة كان رهناه مها بخلاف المستأجرة والكفيلة اه (تمقال) ولايتبعها في الكفالة اه (وقال فى الفن النانى فى كاب النكاح ما نصه) ولوز وج بنته وسلها الاب الى الزوج فهربت ولاتدرى لايلزمالزوج طلبهمااه وقددنقلنا بقيته في كتاب الغصب والجنايات (وقال في كتاب الميوع مانصه) ردّالمسع بعيب بقضاء قديخ في حق الكل الافي مسئلتن احداهما نوأطل المائع بالثمن تمرد الممدع بعمب بقضاء لم تبطل الحوالة اه (ثمقال أيضافي كتاب البيوع مانصمه) الاعتبار للعني

لاللالفاظ صرحوا بهفى مواضع منها الكفالة فهي شرط براء الاصل حوالة وهي بشرط عدم براءته كفالة أه (ثمقال أيضافي كناب السوعمانصه) كل عقد أعمدوجد دفان الثاني ماطل المحان فالوالحوالة بعدا لحوالة ماطلة كأفي التلقيم اه (ثم قال) الافي مسائل الحان قال الثانية الكفالة بعداله كفالة صحيحة لزمادة التوثق بخلاف أتحوالة فانها نقل فلا يعتم عان كافي التلقيم اه (ثم قال في كاب السوع أيضا) كحفوق لمحردة لا يحوز الاعتماض عنهاالى انقال والكفيل بالنفس اذاصالح المسكفول له عمال لم يصم ولم يحب وفي طلانهار وايتان اه (وقال في كتاب القضاء والشهادات مانصه) الشهادة بالمجهول غبر محيحة الافي ثلاث ذاشهدوا أنه كفل منفس فلان ولانعرفه اله (وقال فيه أيضامانصه) لا تسمع الدعوى بعد الابراء تسقط مه اه وقد نقلناه في كاب الشفعة (وقال أيضافي كاب القضاء والدعوى في حدث الابرا والعمام ما نصمه والكن في عامع الفصولين من التناقض كفل عنه بألف لرجيل مدعمه فعرهن الكفهل على اقرارا للكفول لهوهو يجعد انها قيار أوغمن خمرلا تقدسل ولوأ قربها العاالب عندالقياضي يرئاوا غيالا تقبل المينة على الاقرارلانها تسمع عندععه المدعوى وقدمطلت هناللتنا فض لان كفالته اقرار بصحتها اه (ثم قال فيه مأيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود علمه الافى موضعت الى ان قال ومن فروع أمل المسئلة لوادعى المائع انه فضولى نميقمل ومنهالوضمن الدرك تمادعي المسعم يقسل اه وقد نفلناه في كتاب المموع (وقال فمه أمضا) القاضي إذاقضي في محتهد فمه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى ان قال أو بعدة ضمان المخلاص اله (تمقال فيه أيضا) القضاء الضمني لانشترط لهالدعوى والمخصومة الىانقال وأصل القضاء الفعني ماذكره لب المتون من انه لوادعي كفالة عملي رجمل عمال باذبه فأقر بهما وأنكر لدىن فسيرهن على البكرف لبالدين وقفي عليه بها كان قضياء عليه قصيداوعلى الاصل العَاتَب ضمنها (هـ (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور بالشراءا ذاخالف في المجنس نفذ عليه الافي مسئلة في بيوع الولوالجية الاسبر المسلم في دارا محرب اذا أمر انسانا بأن يشتريه بألف درهم في الف في الجنس فاته يرجع عليه بالالف الوكيل اذاسي له الموكل الفن فاشترى بأكثرهنه نفذعني

الوكدل الأالوكه-ل بشرا الاسـيرفانه إذا إشتراه بأكثر زم الاسمر المسمع كافي الواقعاتاء (وقال في كاب الاقرار) المقراد اصارمكذ ما شرعا مطل اقراره الىأن قال ومنهما في الجمامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فيرهن المدعى وقضي على الكفيل كان له الرجوع على المديون اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كاب الدعوى (وقال في كاب الداينات) اذاقال الماالب لمطلوم لا تعلق لى علمك كان ابرا عاما كقوله لاحق لى قسله الااذ اطالب الداش السكفيل فقال له طالب الاصل فقال لاتعلق لى علمه لم رأ الاصل وهو المختار كما في القنمة الامراء مرتد ما (دالافي مسائل الاولى اذا أمرأ المحمال المحمال علمه فرده لم مرتد كهاذ كوناه في شرح لكنز الثانية اذا قال المدن الرثني فأبرأه فردم لمرتد كأفي المزازية الشالفة اذا أمرأ الطالب المكفيل فردّه لمرتد كماذكروه في الكفالة وقيل مرتد الرابعة اذا قدله شمرة ه لم تدكاذ كره الزراجي من مسائل شتى من مسائل القضاء ١ه (شم قال فيه أيضا) وحكى في المجمع خلافا في صحة الراء المحمد المحوالة فألطله أبو يوسف بناءع لى أنها نقل الدن وصححه مجديداء على أنها نقل المطالمة فقط اه (وقال فيه أيضا) هنة الدين كالابراء منه الافي مسائل منه الووهب المحتال الدس من المحال عليه رجع به على المحبل ولوأبرأه لم سرجم ومنها الكفالة كذلك ا (وقال أيضافي كتاب المداينات) القول المملك في جهة التمليك فلو كان علمه دسان واحدفد فعششافالتعمن للدافع الااذا كان من حنسين لم يصيح تعمدنه من خلاف حنسه ولو كان واحدا فأدى شداً وقال هذا من نصفه فان كان التعمين مفددا أن كان أحدهما حالا أو مهرهن أو مه كفيدل والا تنزلاص والالا اه وَقَدَنَقَلْنَاهُ فِي كُتَابِ الرَّهُنِّ ﴿ وَقَالُ فِي ٓ أَيْضًا ﴾ وفي مداينات الغنية أحالت انسانا على الزوج على أن يؤدّى من المهرغم وهبت المهرمن الزوج لا يصم قال أستاذنا وله ثلاث حمل احداها شراءشي ملفوف من زوجها ما الهرقمل الحمة والثانمة صلح انسان معهاءن المهر بشئ ملغوف قبسل الهيبة والثالثة همة المرأة المهرلاس صغير لهافيل الهية اه وفي الاخبرة نظرند كره في أحكام الدين من انجمع والفرق اه وقدنقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهمة (وقال في كتاب الامانات مانصه) وفي المزازية لوجعل الكفيل أجرالم يصماه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في جميع الاحكام الافي ضعان الغرور المعدم فالواستعق الممدع بعد المناه فلا

رجوع الشترى على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستبلاد الاب بخلاف المائع الهوقد نقلنا بقيته في البيوع (وقال في كاب الرهن) ما حازت الكفالة به حازا (هـن و الافي درك المدع تحوزا لكفالة به دون الرهن وتحوزا لكفالة بما المائم على المسلم والرهن وفي السكفالة المعلقة بحوزا خدالكفيل والرهن وفي السكفالة المعلقة بحوزا خدالكفيل والرهن وفي السكفالة المعلقة بحوزا خدالكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرهما في ايضاح السكماني اله (قال صاحب الاشماه)

## \* (كاب القصاء والفهادات والدعوى) \*

لا يعتمد على انحط ولا يعمل مه فلا يعمل عكتوب الوقف الذي علمه خطوط القضاة الماضن لان القاضي لا يقضى الاما كحة وهي البينة أوالاقرار أوالنكول كافي وقف الخانمة ولوأحضر المدعى خطاقرا رالمدعى علمه لامحلف انهما كتب واغماصاف على أصل المال كافي قضاء الخاسة وفي موع القنية اشترى مانوتا فوحد بعد القيض على ما مدمكتو ما وقف على مسعد كذالا برده لانهاء لامة لاتهني الإحسكام ااه وعلى هـ ذالااعتمار مكتابة وقف على كتاب أومععف اه وقد نقلناه في كتاب المديم وكتاب الوقف (تمقال) قلت الافي • سثلتين الاولي كتاب أهل انحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل مه ويثبت الامان محامله كافي سرائحانمة و يحكن الحياق البراآت السلطانية مالوظائف في زمانسان كانت العلة انه لابزوّر وان كانت العله الاحتماط في الامان محقن الدم فلا الثمانية يعمل بدفتر السمسار والصراف والساع كإفي قضاء الخانمة وثعقمه الطرسوسي بأن مشايخنار دواعلى الامام مالك في عليه ما كخط لكون انخط بشيه الخطف كمف علوايه هنا وردها بن وهمان علمه بأندلا وحكتب في دفتر والاماله وعلمه وتمامه فيهم والشهادات وفى اقرار البرازية ادعى مالافقال المذعى عليه كل مايوجد في تذكرة المدعى بخطه فقدا التزممه لا يكون قرارا وكذالوقالما كان في ويدتك فعلى الااذا كان فى المجريدة شي معلوم أوذ كرالمدعى شدامعلوما فقال المدعى علمه ماذكرنا كان تصديقالان التصديق لايلحق بالمحهول وكذا اذا أشاراني الجريدة وقال مافها فهوعلى "كذلك يصم ولولم يكن مشارا المهلا يصم للعدالة اه وقد نقلناه في كاب الاقرار (مم قال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان لمديون لايضرب في الحيس ولايقيد ولايغل فلت الافي ثلاث اذا امتنع عن

الانفياق على قريم كاذكروه في النفقات واذالم يقسم بين نسائه ووعظ فلم مزجم كذافي السراج الوهاج من القدم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كاصر واله في اله والعداة الجمامعة أن الحق يفوت التأخر بر فهمالآن القسم الانقضى وكذا زفقة القريب تسقط عضى الزمن وحقها في الجماع بغوت بالتأخير لاالى خلف اله وقدنقلناه في كناب الذكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لا يحلف الفاضى على حق مجهول فلوادعى على شريكه خدالة مهمة لمحافه الافي مسائل الاولى اذا أتهما لفاضي وصى البتهم الشانية اذا التهم متولى الوقف فانه يحافهما نظرالامتم والوقف كافي دعوى الخياسة الشيالتة اذا ادعى المودع عملي المودع خمانة معافة فالمعلفه كافي القنمة الرامة الرهن المجهول الخمامسة في دعوى الغصب السادسة في دعوى السرفة وهي الدّلاث التي تسمم فها الدعوى بجمه ورل فصارت سنفاه وقدنقانا هذه السائل في أبوابها (م قال) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولابتعدى الى فسيره الافي حسة ففي أربعة يتعدى إلى كافة النساس فلاتسم دعوى أحدفه معده في الحرية الاصلمة والنسب وولاء العتاقة والنكاح كافي آلفتاوي الصغرى اه وقد نقلناه في كتأب العتني وكتاب النكاح (ثمقال) والقضاء بالوقف يقتصرولا يتعدى الهالكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوميه كافي الخانية وطمع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم هَال) وفي واحدة بمعدى الى من تلقى المقضى على ما الملك منصفا واستحقى المسيع من الشنرى بالدرنة والفضاء كان قضاء علمه وعلى من تلقى الملك مذه في فو مرهن الساقع بعده على الملائم ايقيل ولواستحقت عين من مدوارث مقضاء بسدنة ذكرت انه ورثها كان تضاءع للى الرورنة الميت فلاتسمع بينة من وارث آخر كافي المزاز مة وفي شهرج الدرروا اغررا للاحسروفي باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على المكافة حتىلا تسمع دعوى الملكمن أحدوكذاالعتق وفروعه وأما انحكرفي الملك المؤرخ فعلى الكافقين التاريخ لاقله من اذاقال زيد المكر المائعيد في ملكتات مند خسة أعوام فقال اكراني كنت عداب مالكني مندسة قاعوام فأعتقني وبرهن علىه الدفع دعوى زيدتم اذاقال عرواسكر الكعددي ملكتك منذسده فأعوام وأنت ملكيالاتن فبرهن عليه متقبل ويفسخ انحكم بحريته ويحعسل ماكالعروا يدل عليهان قاضيخان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الماب على

قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاءيه قضاءعلى كافة الناس والثانى الفضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهوقضاء على كافة الناس من وقت النيادين ولا يكون قضاء قدله فلمكن هذاعلي ذكرمنك فإن المكتب المشهورة خالمة عنهذ الفائدة أه وهاهناها رة أخرى هي أنملا فرق في كونه وعلى المكافة من أن مكون سينة أو يقوله أناح "اذانم يسيق منه اقرار بالرق كماصرح مه في ألهمط المرهاني اه وقد نقلناه في كتاب السوع وفي كتاب العتق (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولايدمن التطأبق لفظا ومعنى الافي مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهم اكافي شهادات فتح القدم وعزيا الى الخصاف الثانية في المهراذ الختلفا في مقداره يقضي بالاقل كإفي البرازية الثالثة شهيد احدهماماله فوالأتنو بالعطمة تقمل الرابعة شهدأ حدهما بالنكاح والاتخر بالتزويج وهمافي شرح الزيامي الخيامسة شهدان له علمه ألفا والاستحرأنه أقر له بألف تفدل كإفي العدة السادسة شهدائه أعتقه بالعرسة والا تخر بالفارسمة تقسل مخلاف الطلاق والاصم القمول فمهما وهي السابعة واجعوا أنهالاتقمل في القذف كذافي الصرفية وقد نقلناهذه المسائل في أبواجها (عمقال) وذكرت فالشرح سنة عشرأخر فالمستثنى للاشوعشرون غررأيت في الخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسائل تزادعلها فلتراجع وقدد كرت في الشرحان المستثنى ائذان وأربعون مسئله وسنمدنها مفعلة يوم الموت لايدخل تحت القضاء ويوم القتل مدخسل كذافي المزازية والولو تجسة والفصول وعلمهما فروع الافي مستثلة في الولواعجمة فان يوم القتل لايدخل فهاوهي مسلمة الزوجة التي معهاولد فانه تقيل بينتها بتمار يخ مناقض لماقضي به من وم الفتمل وفي القنية من باب الدفع فى الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيهاان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجم الهاان شئت وذكرمسائل في الخزانة في الدعوى في ترجة الموت فلتراجع وقد شعناالكلامعليه الهرحمن إسادعوى الرحلن شاهدا كسهاذا أخر شهادته بغبرعمذرلاتقيل لفسهم كافي القنية أي أحدالشر بكين العمارةمع شريكه فلاجبرعلمه الافيحدار يتمن فماوصان وهناف سقوماه وعلاان فى تركه ضررافان الاتى من الوصب من تعدير كافى الخياسة وينمغي ان يكون فى الوقف كذلك اله وقد نقلنا وفي كتأب الشركة (عمقال) الشمادة بالمجهول

غبرصحيحة الافي ثلاث اذا شهدوا انع كغل بنفس فلان ولانعرفه واداشهدوالرهن لانعرفونه أو بغصب شئمجهول كإفى قضاء اكخيانية الشهادة برهن محهول صحيحة اذالم يعرفوا قدرمارهن علىهمن الدس كافى القنية اه وقد تنقلنا هدده المسائر في أبواجها (مُقال) للقساضي أن يسأل عن سدب الدس احتماما فان أبي الخصم لاحركا اداطاب منه الخصم الواجد فتراكحساب أمره بالواحه ولا محمره كذا فى الخيانية قضاء القياضي في موضع الاختلاف عائز لافي موضع الخلاف ومحل الاول فيمااذا كان فمهاخة لاف السلف والناني مالدس فمه واغماه وحادث كذافى التتارخانية ومنهم من فرق بينه ما بأن للاول دايلا دون الثاني كلمن قبل قوله فعله المس الافي مسائل عشرة في القنمة الوصى في دعوى الانفاق على اليتم أورقيقه وفي بدع القاضي مال اليتم وادعى اشتراط البراءة من كل عبب واداادعىء لي القياضي الهارة مال الوقف أواليتم وفيميا اذا ادعى الموهوب له هلاك العبن أواختلفا في اشتراط العوض وفي قول العسدللسائع أنامأذون والإباقي مقدارا لتمز إذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفسع وفهااذا أنكرالا مشراءه لنفسه وادعام الابنه وفها مدعه المتولى من الصرف اه وقد نقلناه فالمسائل فيأبواجها (تمقال) المقضى عليه في طدئة لا تسمع دعواء ولاسنته الااذا ادعى تلق اللك من المدعى أوالنتاج أو برهن على ابطال القضاء كإذكروا العمادي والدفع سدالقضاء واحديماذكر صحيح وينتقض القضاءيه فكايسهم الدفع قبله يسمع بعده لمكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كإفي الخانية التناقض غبرمقمول الافعا كان محل الخفاء ومنه تناقص الوصى والناظر والوارث كإفي الخمانية اله وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) الشهادة اذا بطلت في المعض بطلت في الكل كافي شهادات الظهيرية الااذا كان عيدبين مسلم ونصراني فشهدنصرانيان عليهما بالعتق فانها تقيل في حق النصراني فقط كما في العداق منها اه وقد زهاناه في كتاب العدق (ممقال) سنقاله في عير مقولة الافيعشر فعااداعاق طلاقهاعلى عدمشي فشمدا بالعدم وفعااذا شهداانه أسلم ولم يستن وفيما اداشه حدا المهقال المسيم ابن الله ولم يقل قول النصارى وفيما اذاشهدا بنتاج الدابة عنده ولمتزل على ملكه وفيما اذاشهدا إبخاع أرطلاق ولم يستنن وفي آاذا أمن الامام أهل مدينة فشهدا أن هؤلاء

إمكونوا فهاوقت الامان وفعما ذاشهدا ان الاجه للمنذ كرفي عقد الهيا وفي الارث اذا قالوالا وارث لدغير. وفيما اذاشه لدا إنها أرضعت الصغير ملمن شاةً لابلىن نفسها كافي عامع الفصوان وتقبل بينة النه في المتواتر كافي الظهرية والمزازية وفياعان المدامة لافرق بئ أن بعيط به علم الشاهد أولا في عدم القرل تيسيراذكره في قوله عبيده حران المصحح العبام فشهدا المحره في البكروفة الم يعتق بناء على الدنفي معنى معنى الدلم يحبم القضام محول على العجة ماأمكن ولا ينقض بالشك كذافي شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العل بعلم القاضي في زماننا كإفي حامع الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كافئ القنية والمزازية لايحوزالا حتجاج بالمفهوم في كالرم الناس في ظاهر المذهب كالادلة ومأذكره مجدفى السراا - عبر من حواز الاحتماج مه فهو حلاف ظاهر المذهب كافي الدعوى من الظهرية وأمامه هوم الرواية فحمة كافي غاية السان من الج الحق لاسقط شقادم الزمان قـ منفاأ وقصاصا أوأمانا أوحقالعمد كذا في لعان الحوهرة اذأسثل المفتيءن شوزفانه مفتي على الصمة جلاعلى الكال وهو وحود الشرائط كذا في صلح البزازية المفتى اغمايفتي بمايقع عنده من المصلحة كدافي مهر البزازية ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كافي شرح المجمع والحماوي القدسي اهروقد ا نقلناه في كتاب الوقف (تمقال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا كافي منظومة النوهسان في تقويم المتلف وفي الجرح والتعديل والمترجم وفي جودة المسلم فيه ورداءته وفي الاخبار بالفلس بعدمضي المدة دفي رسول القاضي الحالزكي وفيأشات العس وفي رؤمة رمضان عند الاعتدال وفي احمار الشاهد بالموت وفى تقدير أرش المتلف اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في ابوابها (ثم قال) وردتأخري بقدل قول آمين القياضي اذا أخسيره بشهادة شهودعلي عبن تعمذر حضورها كافي دعوى القنمة مخلاف مااذا سته لتحامف المخدرة فقآل حلفتها لم يقبل الإنشاه دين معه كافي الصغرى الناس أحوار الابسان الافي الشهادة والقصاص والمحدود والدية اه وقدنقلناه في كتاب الجنايات وفي كتاب الحدود (ثمقال) اذا أخطأ الداضي كان خطاؤ، على القضى لدوان تعد كان عليه كذا فيسيرا كخانية رغامه فيقضاءا كخلاصة لاتسمم الدعوى بعدالابراء العام نحو لاحق لى قيله الاضمان الدرك فاله لايدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به اه

وقد فقلناه في كتاب المكفالة وكتاب العتق (عُمقال) وما أذا أمرأ الوارث الوصى أبراعاما بأن أقرأنه قمض تركة والده ولم يه ق له حق فها الااسة وفاه ثم ادعى في يد الوصى شدة امن تركة أيه و برهن تقبل وكذا اذا أقرالوارث انه قبض جمع ماعلى الناس من تركة أبيه مم ادّعي على رجل دينا تسمع كذا في الخيانية وبحث فيه الطرسوسي بحثارة وابن وهمان الرابعة قصالح أحدالورثة وأبرأ عاما غظهرشي من التركة لم يكن وقت الصلح الا "صع جواز دعواه في حصة كذا في صلح البزارية اه وقدنقلناه في كتاب الآقرار وفي كتاب الصلم (ثمقال) اكخيامسة الابراء العام في ضمن عقد فاسد لا عنع الدعوى كافي دعوى البزازية وقدذ كرنا معدهذا أن الابراء عن الريا لا يصم فتسمع الدعوى به وتقبل البينة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (عُمَال) وفي اليتمية لوقال لاحق لى في هذه الضيعة عمادٌ عي ان البذر له تسميع (ثمقال) لوقال لاحق لى في هدند الضبعة ثم ادعى انه او قف عليه وعلى أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي المتعة مات أيضاعن ورثة فاقتسعوا التركة بينهم وأبرأ كل واحدمنهم صاحبه من جميع الدعاوى عمان واحدامن الورثة ادعى ديناعلى المت وعلى تركة المت تسمع اه وفي قسمة القنية قسماأرضا مشتركة وأقركل واحدمنه ماانه لادعوى أهعلى صاحمه وزرع نصمه نمأراد أحدهما الفسخ بالغين فله ذلك ان كان الغين فاحشاعند معض المشايخ اه وقد وفي العارية القامة (ممقال) وفي العارات المزازية ان الامراء العلم العلم العلم اذالم يقربان المست للدعى فان أفر بعده أن العسن للدعى سلهاله ولاعنعه الاسراء وفي دءوى القنية ان الابراء العلم لاعنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عثمر من دعوى البزازية أبرأه عن الدعاوى ثمادتي عاسه بوكالة أووصاية صع اه وقد نقلنا في كتاب الوكلة وكتاب الوصية (مُقال) أقرأنه له مُم ادَّعي شراءه بلتار بخ بقمل بخلاف مالوقال لاحق لى قمله عمادة عي لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث بعدالابراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد الابراء المام الابعق عاد ت بعده مفد جواب عاد ثقاً قرأن في ذمته لفلان كذا وأبرأه عاما ثمادي بعدهماأنه أقريعدهماأن لاشئ لدفي ذمته فانه تحعدعوا موتقبل بينته ولاعنعهاالابراءالعاملانداغاادعى عايطل بمددلاقبله وقول قاضى غان في الصلح اله لوبرهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم تقبل ولوبرهن بعده على

اقراره دمده أنه لاحق له وانه ممطل فهماادعي تقمل اه بدل على ماذ كرناه من أن اقراره مدرالامراءالمام مبطل وليكن في حامع الفصولين من التناقص كفل عنه بالف لرحيل مدعهه فهرهن البكفيل على اقرآ رالمبكغول له وهو يعجد بأنها بقيار أوغن خرلا تقبل ولوأ قربهاالطالب عندالقاضي مرئا واغبالا تقبل البينية على الإفرار لانها تسهم عند صعة الدعوى وقد مطلت هناللتنافض لان كفالته اقرار بصعتمااه وقد نقلناه في كتاب المكفالة (تمقال) وانظرما كتبناه في المداينات في مسئلة دعوى الرمابعد الامراء وآخرما في المجمله على ان التناقض من الاصدل معفوة عنه حدث قال و دقال له اطلب خصمات في اصهه اله قسم الشهادة مدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعنق الامة وحربتها الاصلمة وفعا تجعض لله سمعانه وتعالى كرمضان وفي الطلاق والابلاء والظهار وتمامه في شرح الن وهمان اه وقدنقلناه فده المسائل في أنوابها (ثمقال) دفع الدعوى صحيم وكذاد فع الدفع ومازادعامه يصح هوالمختار وكإيصم الدفع قبل اقامة المدنة يصح بعدها وكإيصم قدل الحكم بصم دورد الافي المستلة المخمسة كما بدناه في الشرح وكما يصم عند الحاكم الاول بصم مندغيره وكالصم عند الاستمهال بصم بعده هوالمختار الافي ثلاث الاولى اذاقال لى دفع ولم بدين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو سنه لـ كمن قال سنتي به غائمة عن الملالم بقمل الثالثة لوبين دفعافا سدالم يقمل ولو كان الدفع صحيحا وقال سنتي حاضرة في ألصرعها به الى المجلس الثاني كذا في حامع الفصولين والامهال هو المفتى به كذافي المزازية وعلى هذالوأقر بالدين وادعى الغيائه أوالا براءفان قال سنتى بالممرلا يقضى علمه بالدفع والاقضى علمه الدفع بعدا لحكم صحيح الافي المسئلة المخمسة كأذكرته في الشرح أقر بالدن بعد الدءوي ثم ادعى الفائه لم قلل التناقض الااذاادي ايفائه معدالا قراريه والتفرق في المحلس كذا في حامع الفصواين الدفع من غيرا لمدعى عليه لايصم الااذا كان أحدالورثة الاينتصب احد خصماءن أحدقصدا بغير وكالة ونداية وولاية الافي مستلتين الاولى أحد الورثة منتصب خصما عن الماقين الثانية أحداا وقوف علم م ينتصب خصما عن الماقى كـ ذاحرها نوهمان عن القنمة الاحوز للقاضي تأخر الحكم بعد وجود شرائطه الافي تلات الاولى رجاءالصطير سنالاقارب الشانية اذا استمهال المدعى الثالثة إذا كانت عندور بمة المقاء أسهل من الابتداء الافي مسئلتين

اذافسق القياضي فانه ينعزل واذاولى فاسقايهم وهوقول المعض وجوابه في النهاية والمدراج الثانية الاذن الاكن صحيح واذا أبق المأذون صارمجع وراعليه ذكرهال راميرجه الله سحانه وتعالى في القضاءا ه وقد نقلنا. في كاب الاذن والحجر (مُمقال) من عمل اقراره قبلت بدنته ومن لا فلا الااذا ادعى ارثاأ ونفقة أوحضانة فلوادعي الدأخوه أوجده أوان ابنه لايقبل بخلاف الابوة والمنوة والزوجمة والولاء بنوعمه وكذامعتق أبيه وهومن مواليه وتمامه في باب دعوي النسب من الجمامع اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (برقال) لا تقمل شهادة كافرعلى مسلم الاتبعاأ وضرورة فالاول اثبات توكيل كافركافرا بكافرين بكلحق لهبالكوفة على خصم كافرفيتعدى الى خصم مسلم آخروكذاشها دتهما على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذاشهادتهماعلى وكالكافرموكله مسلم وهذا بخلف العكس في المسئلة بن الكونها شهادة على المسلم قصد او فيماسيق ضمنااه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ممقال) والثاني في مسئلتين في الايصا مهرد كافران على كافرانه أوصى الى كافرفاحضرمسلماعلىه حقى لليت اه وقد نقلنماه في كتاب الوصيمة (مُقال) وفي النسب شهددا أن النصراني ابن المت فادعى على مسلم بحق وتحامه في شهادات الجامع لايقضى القاضى لنفسه ولالمن لايقبل شهادتهاه الافهالوصية لوكان القاضي غريممت فاثبت أن فلانا وصيه صيح وبرئ بالدفع المه بخلاف مااذادفع له قبل القضاء امتنع القضاء و بخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يعوز القضاء بهاآذا كان القاضى مدنون الغائب واء كان قمل الدفع أو بعده وتمامه في قضاء الجمامع اله وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي كتاب الوصاية (نم قال) أمين القيامي كالقاضي لاعهدة عليه بخلاف الوصى فالد تلعقه العهدة ولوكان ومي القاضي فسن ومي القاضي وأمنه فرق من هـ ذه ومن أخرى هي ان القاضي محمور عن التصرف في مال البتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضي هذلافه مع أمينه وهومن وقول لم القاضي جعلتك أمينا في بيع هـ ذا العدد واختلفوا فيما ذاقال بع هـ ذا المدولم سرد والاصواله أمنه فلأتلحقه عهدة وقدأوضعناه فيشرح المكنزوصح البزازي من الوكالة أنه تلحقه العهدة فليراجع أه وقد دنقلناه في كتاب الوصايا وكتاب انجر والاذن (ثمقال) ينصب القاضي وصيافي مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أولتنفذ وصة وفعااذا كاناللت ولدصغير وفيمااذا اشترى منمورته شمئا وأرادره بعمت بعدموته وفعااذا كان أبوالصغيرمسرفا مبذرا فمنصمه للعفظ وذكر في قسمة الولوائجة موضعا آخر منصمه فيه فالبراجع وطريق فصيمه ان وشهدوا عنسدالقاض انفلانامات ولم بنصب وصيافاونمسه تمظهر المت وصي فالوصى وصى الميت ولايلى النصب الاقاضى القضاة المأمور بذلك أه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (تمقال) لايقيل القياضي الهدية الامن قريب محرم أوجن جرت عادته به قبل القضاء بشرمان لايزيد ولاخصومة لهما وزدت موضعين من تهذيب القلانسي من السلطان ووالى البلاء و جهمه ظاهرفان منعها انجماهو للغوف من مراعاته لاجلها وهوان راعي اللك ونائسه لمراعي لاجلها اذائدت افلاس المحبوس بعسدالمدة والسؤال فانه بطاق للاكفسل الافي مال الستم كافي المزازية وألحقت به مال الوقف وفعا اذا كان رب الدن غائبا الاعور قضاء القاضي لمن لا تقبل شم ادته له الااذاوردعليه كتاب قاضي لمن لا تفسل شهادته له فاندمحوزله القضاءمه ذكره في السراج الوهساج للقياضي ان يفرق بمن الشهود لافي شمادة النسام قال في الماتقط حكى أن أم شرشم دت عند المحاكم فقال فرقوا بدنهما فقالت لدس لك ذلك قال الله سيحانه وتعالى ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاحرى فسكت الحاكم شاهدالز وراذاتان تقبل توبته الالذاكان عدلاعن دالناس لمتقبل كذافي الملتقط قضا الامسر حائزهم وجود قاضى الملد الأان يكون القاضي مولى من الخليفة كذافي المتقط ألحكم كالقاضي الافى أربعة عشرمسة لهذكرناها فى شرح الكنز وفسه ان حكمه لايتعدى الافي وسئلة وذكرا تخصاف في ما الشهادة مالوكالة مسئلة في اختلاف الشاهدين خالف المحسم فهرسا القاضي كل موضع تخرى فمه الوكالة فان الولى ينتصب خصمنا عن الصغيرة م ومالا فسلاما نتصب عنه في التفريق بسيب الحب وخسار الماوغ وعدم المكفاءة ولاينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللمان عكذا في المحمط اله وقد نقلناه في كتاب النكام وكتاب الطلاق (غرقال) ولاتقام السنةعلى مقرالافي وارتمقر مدنعلي المت فتقام المنة للتعدى وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى علمه أقر بالوكالة فيشتها الوكيل دفعا الضررقال في عامع الفصول بن فه في الدلء على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

موضع بتوقع الضررمن غيرا لمقرلولاها فيكون هنذا أصلا اهنم وأدترا لعل كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل السنة مدمع الافرار المستحق علمه ليتمكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الافي مسئلة ذكرناها فى دعوى الثرح خرابت خامسا في القنسة معز باالى جامع البرعزي لوخوصم الاب بحقء عملى المهى فأقرلا بحرج عن الخصومة وله كن تقيام البينية علمه مع اقراره مخللف الوصى وأمن القاضي اذا أقرخرج عن الخصومة اهم ثمرايت سادسافي القنمة لوأقرالوارث للرصي له فانها تسمع المدنة علمه مع اقراره عمرأيت سابعافي احارة منية المفتى آحردامة بعينها من رجل غمن آحر فاقام الاول المينمة فانكان الاتحوط صراتقس علمه السنة وانكان مقرأعا مدعمه هذا المدعى وان كان غائسالا تقدل اه أو قد تدنقلنا هده المسائل في أواجها ونقلناها كلهافي كتاب الاقرارأيضا (ثمقال) كِتمان الثمهادة كسرة وصرم التأخير بعيد الطلب الاقهمسائل ان مكون عاجزاعن الذهاب وفيما اذاقام الحق بغر والاان مكون أسرع قبولا وان يكون المحاكم حائرا وان معبره عدلان عاسقط الثمادة وان والمحكون معتقد القاضى خلاف معتقد الشاهد وان مطران القاضى لا مقدله الفاسق اذاتا بتقل شهادته الاالمحدودق القذف والمعروف بالكذب وشاهد الزوراذا كانعدلاعلى مافى المنظومة وفى الخانسة القبول لاتقبل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه الااذاشهد الجدلان ابته على ابنه شهادة الفرع على أصله طائزة الااذاشهد على أسه لامه أوشهدعلى أسه بطلاق ضرة امه والام في نكاحه اذاتعارضت بينة الطوعمع بينة الأكراه فيينة الأكراه أولى في الميدم والاحارة والصفروالاقرار وعندعدم السنات فالقول لمدى الطوع كالذااختلف فيصق سع ونساده فالقول لمدعى الصحة واذا اختلف المتسابعان تحالف اوتفاسط الآقى مسئلة مااذا كان المسمعسدافاف كل دمتقه على صدق دعواه فلاتحالف ولافسيخ ويلزم البيع ولايعتق واليمنء لى المشترى كافي الواقعات اه وقد نقلناه في كتاب السوع ونقلنا بعضه في كتاب الاحارة وكتاب الصطروكتاب الاقراروكتاب العنق (تمقال) القضاعع وزتخص صهوتقسد وبالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كافي الخلاصة وعلى هذالوأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خسة عشرسنة لاأعمرولا محساعله سماعها الرأى الى القاضي

في مسا أل في السؤال عن سدب الدس المدعى وله كمن لاحسر على سانه وفي مالم الخالسة من المدعى والمدعى عليه فإن امتنع لاجمر وهما في الخانية وفي التفريق من الشهود وقي السؤال من الزمان و اكان وفي تعلمف الشاهد ان رآه حاز كافي المسرفية وفعااذانا عالاب أوالومى عقارالم غيرفالرأى الى القاضى في نقضه كافي بدوع الخانية اله وقد نقلناه مذه في كتأب السوع وفي كتاب الوصايا (ثم قال) وفي مدة حدس المدنون وفي تقسد المحموس اذا حمف فراره وفي حدس المدون في حدس القامي واللصوص اذاخيف فراره كافي حامع الفصوابن وفي سؤل انشاه دعن الاعباناذا اتهمه وفعبااذا تصرف النباظر بمبالاحوز كبسع الوقف أورهنه فالرأى للقباضي انشاءعزله وانشاء ضم البه ثقة بمغلاف العبابز فانه بضر المه ثقة كافي القنمة اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (شمقال) من سعىفي نقض مائم من جهته فسعمه مردود علمه الافي موضعين اشترى عمداوقهضه غمادعى إن السائم ماعه قدله من فلان الغائب بكذا وبرهن فأنه مقدل وهب جارية واستولدهاالموهوب لدغمادعي الواهب الدكان دبرها أواستولدها وبرهن تقملو استردها والعقر كذافي بيوعا كخلاصة والمزازية وفي فتموا لقدبر نقلاعن الشايخ التناقض لا ضرفي الحرية وفروعها اه وظاهر وأن المائم اذا ادعى التدرير أوالاستملاد تسمع فالحمة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البزازية سوتي سندعوى المائع التدسروالاعتاق وذكر خلافا فهما وزدت علمها مسائل الاولى ماعه ثمادعي المه كان أعتقه الثانمة اشترى أرضائم ادعى أن ما تعها كان جعلهامقدةأومسحدا الثالثة اشترىء دائم ادعى أن المائع كان أعتقه الرابعة باع أرضائم ادّعي انها وقف وهي في بيوع الخيانية وفضائها وفصل في فقح القدس فسهفيآ خرماب الاستحقاق فالمنظرغة وفصل في الظهار به فمه تفصلا آخرور جحه ظاهرمافي الجمادية إن المعتمد القبول مطلقا الخمامسة باع الابمال ولده ثمادعى اله وقع مغن فاحش السادسة الوصى اذاباع نم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القدية (تمقال) وكذا كل من باع هُمَادِّعِيا الفسادوشرط العمادي التوفيق باله لم يكن علمانه وذكر فعا ختلافا ومن فراوع أصل المثلة لوادعى المائع المه فضولي لم يقمل ومنه الوحمن الدرك ثم ادعى لمسعمليقيلاه وقدنقلناذلك في كتاب الميوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

فى أنوابها (مُحِقَال) لا شترما في صحة المدعوى سان السلب الافي دعوى الدين كإفي دعوى البزازية لاتثدت المدفي العقار الابالمدنية أوعلم القاضي ولايكفي التصادق لصحة الدعوى الافي دعوى الغصب كإفي ألقندة أوالشرا منه كافي المزازمة الشهادةان وافقت الدعوى قملت والألا الافي مسائل ادعى دمنا سدب فشهدا بالطلق لوكان المشهودره أقل ادعى انه تزوحها فشهدا أنها منكوحته اذعى ملكامطلقا بلاتاريخ فشهداره بتساريخ على المختار اذعى انشاء فعل كغصب وقتمل فشهدابالاقرارية ادعى ألغا كفآلةعن فلان فشهدايه كفالةعن آخر ادعى ملك عن بالشراء من رجل لم يعينه فشهدا بالمعلق ادعى ما حكامطاعا فشهدا مسدب وقال المدعى هولى بذلك السامادعي الامغاء فشهدا بالابراء أوالتعلمل ادعى فشهدا بالمسدقة كإفي التلخيص وماقيلهامن الخلاصة وفتح القيدير وقيد ذكرنافي الشرح ثلاثة وعشرس مسئلة فالبراجيع الامام يقضي بعلم آلافي حدّال قذف والقصاص والتعز يركذا في الولوائجمة وفي التهديب يقضي القياضي بعلم الافى الحدود والقصاص القاضى اذاقضى في محتهد فسه نفذ قضاؤه الافي مسائل نص أصحابنا فيهاعلى عدم النفاذ فلوقضي سطلان الحق عضي المدة أو بالتفريق للعزءن الانفاق غائبا على الصيم لاحاضرا أوبعحة نكاح مزنبة أبيه أوابنه عند أبى يوسف رجمه الله سيحانه وتعسلى أوبععة نكاح أم مزنيته أو بنترسا أو بنكاح لمتعمة أو يسقوطالهم بالتقادم أو بعمدم تأجيل العنين أو يعمدم صحة الرجعمة بلارضاهاأ وبعدم وقوع الثلاث على الحملي أو بعدم وقوعها قمل الدخول أوبعدم الوقوع على انحائض أوبعدم وقوع مازا دعلي الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكامة أو بعدم وقوعه على الموطوقة عقبه أوبنصف الجهاز لمن طلقها قسل الوطء معدالمهر والمحهيزأو بشهادة بخط أسهأو بشاهدو عين أوفى المحدودوالقصاص بشهادة شاهد على صل لامذ كرمافه الاأنه بعرف خطه وخاتمه أو مشهادة من شهد على قضمة مختومة من غيرأن تقرأ علمه وبقضاءالمرأة في تدأو ، قودأوفي قسامة مقتل أوبالتغريق بين الزوجين بشهادة المرضعة أوقضي لولده أورفع المه حكوصي أوعدا أوكافراواكحكم بجحرسفمه مفسد يستحق أى انجرأ وبهجة بيدع نصدب الساكت من قن حرره أحددهما أو بيسع متروك التسمية عدد الويسم أم الولد على الاظهر وتمل ينفذ على الاصم أوسطلان عفوالمرأة عن القود أو بصحة ضمان الخلاص

أو مزيادة أهــن المحلة في معلوم الامام من أوقاف المستجد أو يحل المطلقة ثلاثا بجعر د عقدالثاني أوبعدم ملك المكافرمال المملما حازه بدارهم أوبيع درهم يدرهمن بدا ببدأو بعجة صيلاة المحدث أويقسامة على أهل المحلة بتاف مآل أو بمحد القذف بالتعريض أوبالقرعة فيمعتق المعض أويعده تصرف المرأة في مالها يغسراذن زوجهالم يتفذفي الصحل هذاما حربته من الديزازية والعادية والصيرفية والتتارخانيةاه وقدنقاناه فرهالمسائل فيأبواها (ثمقال) الشاهد اذاردت شهادته لعلة تثمزالت العلة فشهدقي تلك انحساد ثاقلم تقيل الاأر يعة العمد والكافر على المسلم والاعبي والصمى اذاشهدوا فردّت نم زال المانع فشهد واتقيل كذا فيالخلاصة وسواه شهدعندمن ردهأوغيره وسواء كان امدسنين أولا كافي القنية للخصر أن بطون في الشياهدين شلاقة الهرما عبدان أومحدودان أوشر وكان في اوالضمني لاشترط لدالدعوى والخصومة شهداعلى خصم يحقوذكروا اسمهواسمأ بيهوجده وقضى بذلك انحق كان قضاء ضمناوان المكن في حادثة النسب وقدد كوالعادى في فصوله فرعين مختلفين حكاوذ كرأن أحدهما مقاسءني الاخروفرق سنهمافي حامع الفصولين فالينظر وهومن مهمات مسائل القضاء وعلى هذالوشهدا أن فلانة زوجة فلان وكات ز و جها فلانا فی کذاعلی خصیرمنہ کر وقضی شوکیلها کان قضاءیالز و جبة بدنهما وهـى حادثة الفتوى اله وقد نقاناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (ثم قال) ونظيره مافى الخلاصة في طريق الحكم شوت الرمضائية أن يعلق رحل وكالة فلان مدخول رمضان ومدعى محق على آخرو يتنازعا في دخوله فتقوم المدنة على رؤياه ت رمضان ضمن تسوت التوكيل اله وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثمقال) وأصل القضا الفهني ماذكره أصحاب المتون من أمه لوادّعي كفالة على رجل بمال ماذنه فأقربها وأنكرالدن فعرهن علىالبكفيل مالدين وقضي عليه بها كان قضاء وله فروع وتفاصل ذكرناها فيالثمر حقال فيخزانة الفتاوي اذامات القاضي انعزل خلفاؤه ونومات واحدمن الولاة انعزل خلفاؤه ونومات الخامفة لاستعزل ولاته وقضاته اه وفي الخلاصة وفي هدارة النامان إلومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت أمرا الناحية بحلاف موت الخامفة السلطان اداء زل القاضي انعزل النائب

عظلاف موت القاضى وفي المحمط اذاعزل السلطان القياضي انمزل ناثمه مخلاف مااذامات القاضي حسث لاستعزل نائمه هكذا قمل ومنمغي أن لاستعزل النائب معزل القياضي لانه نائب السيلطان أونائب المامة الانرى أنه لاستعزل عوت القاضي وعلمه كشرمن المشايخ اله وفي البزازية مأت الخليفة وله أمراء وعمال فالكاعلى ولارته وفي المحمط مآت القياضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحمة بخلاف موت الخليفة واذاعزل القياضي سعزل نائيه وإذامات لاوالغاوي على الهلاسعزل معزل الغاضي لانه نائب السلطان أوالعامة ويعزل السلطان نائب القياضي لاستعزل الفاضياه وفي العمادي وحامع الغصوان كإفي اتخلاصة وفي فتاوى قاضي خان واذامات الخلمفة لاينعزل قضاته وعساله وكذالوكان القاضير مأدونا بالاستخلاف نواستخلف غيرمف ات القاضي لاينه زل خلىفته اه فقعر رمن ذلك اختلاف المشايخ فيانعزال النائب سزل الفاضي وموته وقول البزازي الفتوي على الدلاستزل سزل القساضى بدلى على أن الفتوى على أنه لاستعزل عوته بالاولى ليكن علله بأنه ناثب السلطان فسدل على ان النواب الآن ينجزلون بعزل القياضي وموتدلاتهم نوات القاضى منكل وجه فهوكالوكيل مع الموكل ولايفهم أحدالات الهنائب السلطان ولهذا قال العلامة من الغرس ونائب القاضي في زماننا ينعزل معزله وعوته فانه نائمه من كل وجمه اه فهوكالو كمل مع الموكل لكن جعمل في المعراج كونه كوكمل قاضى القضاة مذهب الشافعي وأحدوعندنا انماه ونائب السلطان وفي التثار خاسة ان القياضي اغياه ورسول عن السيلطان في نصب النواب اله وفي وقف القنمة لومات القياضي أوعزل به قي ما نصمه على **حاله غ**روقم يه قي قيميا اهر وفي التهريديب وفي زماننالما تعذرت التزكمة مغامة الفسق اختبار القضاة استحلاف الشهود كالختاره النأى ليدلي تحصول غلمة الغاناه وفي مناقب الكردري في ماسألي بوسف اعلمان تحلمف المدعى والشاهد أمر منسوخ ماطل والعل ما انسوخ مرام وقد ذكرفي فتاوى القاعدي وخزانة المفتسنان السلطان اذا أمرقضاته بتعامف اشهود يعسعلي العلباءأن ينصحوا السلطآن ويقولواله لاتبكاف قضاتك أمراان أطاءوك يلزم منمه معنط الخمالق وانءصوك يلزم منه سنخطك الى آخرما فيهما لا يصمر حو عالقاضي عن قضائه فلوقال رجعت عن قضائي أو وقعت في تلسس الشهودأوأ بطلت حكمي لم يصمح والقضاء ماض كإفي اثخيانيية وقيه لده في الخلاصة

عااذا كان معشرائط البحة وفي الكنز عاذا كان بعدد عوى صحيحة وشهادة مستقيمة اه الافي مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلم فله الرجوع عنه كاذكره النوهمان مستنبطامن تفسدا كالاصة بالمينة الثبانية اذاظهرله خطاؤه وجب علمه نقضه مخلاف مااذاته دلرأى المجتهد الشالثة اذاقضي في محتهد فسه مخالفا لمذهبه فله نقضه دون غيره كافى شرح المنظومة أمرالقياضي حكم كقوله سلم المحدودالي المدعى والامر يدفع الدين والامر يحدسه الافي مسئلة في العادية والبزازية وقفعلى الفيقراء فاحتباج بعض قرابة الواقف فأمرالقياضي أن يصرف شئمن الوقف المهكان عنزلة الفتوى حتى لوأرادأن بصرفه الى فقدرآ خرصها ه وقد نقلنا. إفي كاب الوقف (ممقال) فعل القاضي حكم منه فليس له أن تروج المتعمة التي لاولى لهامن نفسه ولاابنه ولامن لاتقبل شهادته له وأمااذا اشترى القاضي مأل المتبرلنفسه من نفسه أومن وصي أقامه فذكور في حامع الفصولين من فصل تعمرف الومى والقياضي في مال اليتيم فقال لم يحز بيدع القياضي ماله من يتيم و كذا عكسه وأماماا شتراءمن وصيه أوباعهمن يتيم وقبله وصيه فالديجوز ولو وصيامن حهة القاضي اله ولوما عالقاضي ما وقفه المريض في مرض موية بعد موته لغرمائه تمظهرمال آخراليت لم ينطل المسعوية ترى بالفن أرضا توقف يخلاف الوارث اذاما عالثلثين عندعدم الاحازة غامه بشة ترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل الفياني حكريخلاف غيبره كإفي الظهيرية من الوقف الافي مسيئلة مااذا أعطي فقررامن وقف الفرقراء فالعليس بحركم حري كان له أن يعطى غرره كافي حامع الفسولسن وفيمااذا أذن الولى للقياضي في تزويج الصنغيرة فزوجها القآضي كان وكملا فلايكون فعله حكاحتي لورفع عقده الي مخالف كان له ذهضه كذافي القاءمة فالمستثنى مسئلتان اه وقدد كرناهذه المسائل في أبوابها (ثمقال) فقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى الماهي شرط للعكا القولي دون الفعلى فلمتنسه له وقسدنه كرناه في الشرح اذاقال المقرأ لسامع اقرأره لاتشهدعيلي وسعه ان يشهدعليه كافى الخلاصة الااذاقال له القرله لاتشم دعليه عماأ فرفينا ذلا يسعه كافي حيل التتارخانية من حيل المداينات (ثرقال) واختلفوا فيمااذارجه المقرله وقال اغمانهيتمك لعذر وطلب منه الشهادة قبل يشهدوقيل لايشهد يحلف القاضي غريم الميت بان الدين وأجب

لكعلى المت وماأمرأته منه ولوكان ثابتا باقرارا لمريض في مرض موتم كافي التتارخانية من كآب الحمل اغما محوزاقامة المدنة على المسخراذ الم بعلم القاضي أنه مستغروان على فدلا البات التوكيل عند دالقماضي بلاخهم عائزان كان القاضي عرف الموكل ماسمه ونسمه اله وقد نقلناه في كاب الوكالة (ثمقال) لايتعزل القاضي بالردة والغسق ولاينعزل والى المجمعة بالعلم بالعزل حتى يقددم الثماني اله وقدنقلناه في كتاب الصلاة (نم قال) واختلف المشايخ في الفاضي الاان مكون في المنشوراذا أمّاك كمّا في فقد عزلتك فلاسمزل الامه طلامن القاضي كتابة هية الاراع في غيرة خصور لم كتب له عند أبي بوسف خلافا لمحمد واجمواعلى اله مكتب له حجة الاستنفاء ولما عقالطلاق قال القامي قضدت بكذاعليك ببينمة أواقرار يقمل مرسل القمامي اليالخمدرة للدعوى والهمين لايمن على الصبي في الدعاوي ولو كان مجمد و رالا معنره القاضي لسماعها ومحلف العدد ولومجمورا ويقضى بنكوله ويؤاخ ذبه بعددالمتق اه وقد نقلتاه في كُتَابِ الأذُن والْحِجر (ثمقال) الاصمح اله لا يحاف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اه وقد نقلنا. في كتاب المداينات (ثم قال) لا يقسل قول أمين القياضي اندحاف المخدرة الانشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا ولامقاضماءكان كذالامكون قاضمافي غسر وفي الملتقط وقضاءالقشاضي فيبغير مكان ولايته فيرصحيم واختلفوا فيمااذا كآن العقارلافي ولايته واختبار في المكنّز عدم صحمة قضائه وصحح فى الخلاصة المحدة واقتصرقا في خان عليه والخلاف اغما هوفي العقار لافي العدس والدن كافي البزازية وفي القنية قضي في ولايته ثم أشهد على قضائه في غير ولايته لا يصم الاشهاد اله ولا تقبل شهادة من قال لا أدرى أمؤم أنا أولالاشك في الاعمان وكذا المامته كذا في شهادات الولوانجمة اله وقد نقلناه في كمّاب الصلاة (ممقال) تقبل النمادة حسبة بلادعوى في مالاق المرأة وعتق المسرأة والوقف وهلال رمضان وغسره الاهللال الفطر والاضعى والحدودالاحدالقدف والسرقة واختلفوا في قموله بايلادعوى في النسب كافي الظهرية من النسب وحرم بالقدول النوهبان وفي تدبير الامة وحمة الصاهرة وانخلع والايلاء والظهار ولاتقبل فيعتني العبديدون دعواه عنسده خسلافا فمسأ واختلفواعلى قوله فيالحرية الاصلمة والمعتمد لاوالنكاح يثدت بدون الدعوى

كالطلاق لان حالمالفرج وحرمته حقالله سبمانه وتعالى فجازتهوته منغم دعوى كذافي فروق الكرايسي من النكاح اله وقدنقانا هذه المسائل في أنوابها (نمقال) المشهود علسه يشي ان كان حاضراً كفت الاشارة البه وان كان غائما فلاعدمن تعريفه ماسهه وأسه وحده ولاتكف النسمة الى الفغذ ولاالى انحرفية ولايكني الافتصارع ليالاسم الاان يكون مثهو راوتكني النسمة الي الزبو جلان المقصود الاعلام ولابدمن بسان حلمتها و يكفي في العبد اسميه واسم مولاه رأب مولا. ولابدمن النظراله وجههافي التعريف والفتوي على قولهما انه لايشترط في المخبر للشاهد ما مها ونسمها أكثر من عدلمن لانه أسر والقياضي لااعتمار بالشاهد الواحد الااذا اقامه وأراد أن تكتب القيامي الي آخرفانه مكنب كإفي المزازية وذكرفي القنسة في ماب ما يبطل دءوي المدعى قال سمعت شيخالاسلام القاضيء لاءالدىن المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على تنفسه بحال في صل و يشهد عليه ثم يدعى ان يعض هذا المال قرض و معضه ر باوغون نفتى أن أقام على ذلك بدنية تقدل وان كان متنا قضالانا نعيلم الدمضطر الى هـ ذا الاقرارا ه وقد نقلنا. في كتاب الاقرار (نم قال) وقال في كتاب المداسات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشترى الذهب الردئ زمانا الدينار بخمسة دوانق غ تنسه فاستعلمهم فابر ووه عمايق لهمعلمه محال كون ذاك مستهلكا فكتنت أنا وغيرى اله يسرأ وكتب ركن الدين الزانجاني الابراء لا يعدمل في الريالان رده محق الشرع وقال به أحاب نجم الدين الحليمي معلام ذا التعلمل وقال هكذا معتمعن ظهيرالدس المرغيناني قال رضي الله تع فقرب من ظني أن انجواب كذلك مع تردد في كنت أطلب الفتوى مدلا يحوجوا بي لابراء بعدالملاك وغضب منحواب غيروانه لاسرأ فاردادظني بمحمحوا بيولم محهو مدل على صحتمه ماذكره المزدوى في غناء الفقهاء من حلة صور السعالفاسد جلة العقود الربوية علا العوض فهاما لقمض قال رضي الله تعالى عنه فأذا كان فضل الرماعملوكاللقايض بالقبض فأذا استهلكه عيلى ملكه ضهن مثله فلولم يصبح الابراء لردمثله فيكون ذلك ردضهان مااستهلك لاردعه مااستهلك

و مردخهان مااستهلك لا يرتفع العقد السيابق بل بتقرر مفير الللك في فضل الرباء فلميكن في رده فائدة نقض عقد الرباف كميف بعيب ذلك حقمالا شرع وانما الذي صبحقالا شرعردون الرياان كان قامًا لارد ضمانه اله وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثمقال) وقدرأ فتيت أخذامن الاولى بانا الثهود اذا شهدوا ان المعض لاحقيقةأه واغبافعه لمواطأة وحيالة تقبل الامحوزاط للق المحموس الأمرضا خصمه الاادائيت اعدار وأوأحفيرا لدين للقاضي فيغيبة خصمه تصرف القاضي على الاوقاف ممتي ملى المصلحة فماخرج عنهامنه ماطل وقدد كرنامن ذلك أشائني القواعد وممايدل علمه المالوعزل النالواقف عن النظرالمشروط له ووله غيره بلاخيانة لم يصمح كمافى فصول العمادى من الوقف وحامع الفصولهن من القضاء ولوعين للناظر شيئا معلوما وعزل تظرالثاني ان كان ماعينه له يقدرأ حمثله أودونه أجراه الثانى عليه والاجعل له أحرالمثل وحفظ الزيادة كمافى القنمة وغيرها ومنهاج مة احداث تقريرفراش للسحد بغيرشرط الواقف كإفي الذخيرة وغيرها وقدذ كرنافي القاعدة الخامسة انمن اعتمدعلى أمر القاضي الذي لدس شرعي لمخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوانجي ولا يعمارضه مافي القنية طالب القيم أهل المحلة ان يقرض من مال المسجد الأمام فأبي فأمر والقاضى مه فأقرضه ممات الامام مفلسالا يضمن القيم اله لانه لا يضمن بالاقراض باذن القامني لان للقامني الاقراض من مال المسعد اله وقد نقلناه في كتاب الوقف (مُقَال) وفي الكافي من الشهادات الاصم ان القاضي اذاعه ان المحضر مسخرا لأنحوزاقامة البينة علمه ولايجوزا تسات الوكالة والوصاية بلاخهم عاضراها وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثمقال) لاتقبل شهادة الغفل ويقبل اقراره كماني الولوانجية اه وقدنقلناه في كتَّابُ الأقرار (ثم قال) شهداعلي الله أ مات وهي امرأته وآخران اله طلقها فالاولى أولى تنازعا في ولاءرج ل معدموته فبرهن كل انه أعتقه وهو علكه فالمراث بدنهما كالوبرهناء لي نسب ولدكان بدنهما وأى بدنة سبقت وقضي بهالم تقدل الاخرى سئل الشهود بالسبع عن الثمن فقالوالانعل لاتقبل وبالنكاح عن المهرفقالوالانعلم تقبل كافي الصيرفية الاصيح اندلايفتي محوارتهم ل الشهادة على المتنقسة واحمواعلى الدلا يتحملها من وراء جداركذافي المجتى وفي البزازية شهدا بطلاق أوعتاق وقالالاندري أكان في صحة

ومرض فهوعلى المرض ولوقال الوارث كان يهذى يصدق حتى وشهدا الهكان صيرالعقبل وفوالخزانة فالاهوزوج البكتري لتكن لاندري ألكسري يكلفه أقامة السنية ان الكري هذه شهدرا أنهاز وجدنفه ماهنه وقالا بعدماشهدا بالتزوج الانعلم هلهي في الحال امرأته أم لاأوشهدا أنه ياع منه هذا العين ولا ندري هل هو في ملكه في الحال أولا بقضي بالنه كلح واللك في الحال بالاستصاب والشاهدفي المقدشاه دفي الحال وفي البزازية معز بالى الجامع الشاهدعان داية تتبع داية وترتضع منهالدان يشهد بالملك والنتاج اه لا يعلف الدعى اذاحاف المدعى عآميمه الافي مسئلة ذكرناه افي الدعوى من الشرح عن الحيط وقال فيسه إنهامن خواص هذا الكتاب وغرائبه فيحب حفظها اللعب بالشطرنج لايسقط العدالة الانواحدمن خس القمارعلم وكنثرة الحلف علمه واخراج الصلاة عن وقتم السديه واللعب به على الطريق وذكرشي من الفسق عاسه كما ينشاه فيشرح الكينز الدعرى على غيرذي السدلات مسع الافي دعوى الغصب في المنقول وأمافي الدوروالعقار فلا فرق كمافي المتمية شهادة ازوج على زوجته مقدولة الابزناها وقدقذ فهاكافي حدالة أذف وفعما اذاشهدع لي اقرارها بأنهاأمة رحل مدعها فلاتقد لالاذا كانالزوجاعطاها المهروالدعى القول أذنت لما في النكاح كافي شهادات الخاندة تقدل شهادة الذمي على مثله الافي مسائل فعما إذا شهد نصرا نسان على نصرابي الله فد فأسلم حدما كان أومتا فلاسلى علمه مخلاف مااذا كانت نصرائمة كافى الخلاصة الااذاكان ميتا وكان له ولى مسلم يدعيه فانها تقدل للارث ويصلى عليه بقول وليه كافي كنانية وفيمااذأشهدواعلي نصراني ميتبدين وهومديون مسلم وفيمااذاشهدا علمه بعن اشتراها من مسلم وفها إذا شهدار بعة نصارى على نصراني الهزني بجسلةالااذاقالوا استكرههأ فيحدالرجل وحده كهافي انخسانيةاه وقدنقلناه فيكتاب المحدود (شمقال) وفيمااذا ادعى مسلم عبدافى يدكافرفشهدكافران الدعد قضى به فلأن القامى المسلمان كافي البدائع لاتقدل شهادة الانسان لنفسه الأفي مسئلة القياتل اذاشهد بعفو ولى المقتول وصورته في شهادات الخيانية ثلاثة قتلوا رحلاعدا شمشهدوا بعدالتوبة ان الولى عنى عناقال الحسن لاتقبل شهادتهم الاأن ية ول النسان منهم ه في عنا وعن هذا الواحد فني هـ ذا الوجه قال أبو بوسف تقبل

في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق السكل اه وقد نقلنا وفي كتاب الحنايات (ثمقال) وكتينا في قاعدة البقين لايزول مالشيك أن من أتاف تحييمانسان وادّعي انه ميتة فللشهودأن يشهدوا انه ذكية بحكما تحسال كإفى البزازية وعلى هدندا فرعت لورأ واشخصا لدس عليهآ ثارمرض أقر بشئ لهمأن يشهدوا أنه أقروه وصحيح وكذاعكسه لورأوه في فراش أويهم ص ظاهر فلهمأن بشهدوا انه كان مرضا عملاباتحال لكن لوقال لهمأنا صحيح هـل لهمأن يشهدوا بصحته أو يحكوا قوله فان ظهر لهممايدل على صعته شهدوا بهآوالا حكموا قوله وينمغي أن يسألهم القاضي هل ظهرعليه مايدل على مرضه فان أخبر وهيه لم يعلى اختياره أنه صحيح والاعليه وهي حادثة الفتوى وفىجنايات البزازية شهدواعلى رجل اندحرحه ولمبزل صاحب فراشحتي مات محكميه وان لم يشهدوا انه مات من حراحته لانهم لاعلم لهميه وكذا لا يشد نرما في الحائط الماثل أن يقولوا مات من سقوطه لان اضافة الأحكام الى السبب الظاهر لازم لاالى سد يتوهم الاثرى أنه لا تحب القسامة في ميت بحلة على رقيته حيدة ملتوية اه وقد نقلناه في كتاب الجنايات (عُقال) تقبل شهادة العتيق لمتقها لافي مسئلة مااذا شهداما لثمن عنداختلافهما كإفي اتخلاصة وتقل علمه الا فى مسئلة ذكرناها في الشرح قال في سط الانوار الشافعية من كاب القضاء مالفظه وذكر جماعة من أحداب الشافعي وأي حنه فة اذالم يكن للقاضي شيءن بيت المال فله أخذع شرما يتونى من أموال اليتامي والاوقاف ثم بالغ في الانكارا ه ولم أرهذا لاصما بنالكن في الخيانية ذكر العشر للتولى في مسئلة الطاحونة لاتحليف مع البرهان الافى ثلاث ذكرناها في الشرحد عوى دن على الميت وفي استحقاق المسم ودعوى الأتق الاتحلف للاطلب المدعى الافى أرسع على قول أبي وسف مذكورة في الخلاصة تقدل الشهادة حسدية بلادءوى في عمانة مواضع مذكورة فيمنظومةان وهمان فيالوقف وطلاق الزوجة وتعلمق طلاقها وحربة الامة وتدبيرها واكتلع وهلال رمضان والنسب وردت خسةمن كالرمهمأ يض حدالزنا وحدالشرب والايلاء والظهار وحومة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة بأصله وأمابر يمه فلاوعلى هـ ذالا تسمم الدعوى من غير من له الحق فلاجواب لهـ فالدعوى حسبة لاتحوز والشهادة حسبة بلادعوى مائزة في هذه المواضع فليعفظ مزدتسادسة من القنية فصارت أربعه عشره وضعا وهى الشهادة على دعوى

مولاه نسمه ولمأرصر عاجر حالشاهد حسمة من غبرسؤال القاضى واعلم انشاهد سمة اذا أخوشها دته بلاعذر يغسق ولاتقبل شهادته نصواعلمه في الحدود وطلاق الزوجية وعتق الامة وظاهرما في الفنية اله في الكل وهي في الظهرية والمتمة وقد ألفت فمارسالة ولناشاهد حسبة ولدس لنامدع حسبة الافي دعوي الموقوف علمه أصلالوقف فانها تعمع عندد المعض والفتوى على اله لاتسمع الدعوى الامن المتولى كافي المزازية من الوقف فاذا كان الموقوف علسه لاتسمم دعواه فالاجنى بالاولى وطاهركال مهمانهالا تسمع من غيرالموقوف عليه اتفاقا اه وقدنقلناهذه المسائل في أبوابها (ثمقال) وهدل يقبل تحريح الشاهد حسبة الظاهرنع لكونه حقالله سبحانه وتعالى الاعمال بناللولي وعبد وقبل ثموت عتقه الافي ثلاث مذكورة في منية المفتى اه وقد نقلناه في كاب العتق (مُحقال) ولاعدال سالمنقول وسالمدعى علىه الافي موضعين منهاأ بضا لايلزم المدعى بسان السدب وتصحيدونه الافي الثامات ودعوى الرأة الدين عملي تركه زوجهما والثانية في عامم القصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العيد بدون دعواه لاتقسل مندالامام الافي مسئلتين الاولى اذاشهدا يحربته الاصامة وأمه حمة تقسل لابعده وتها الثانية شهدابأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم بدع العمدوهمافي آخوالعمادية والاولى مفرعة على الضعيف فان المحيم عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلمة كاقد دمناه ولاتسم دعوى الاعتاق من غير العبد الافي مستثلة من ما التحالف من المحيط ماع عبدًا ثم ادّعي على الشترى الشراء والاعتاق وكان في يدالما أع تسمع فهما وان كأن في يدالمشترى تسمع في الشراء فقط ولايشترطالصحة دعوى انحرية الاصلية ذكراسم أمه ولااسم أبيه ولااسم أبى أمه نجوازا أن يكون حرالاصل وأمه رقيقة مرح مه في آخرا العمادية و عامع الفصوان وكذافي الشهادة بحرية الاصل كما في دءوي القنية اله وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) القضاء بعدصدوره صحيحا لاسطل بالطال أحدالااذا أقرالقضي له سطلانه فاله يبطل الافي المقضى بحريته اهوة دنقلناه في كتاب العتق (ثمقال) وفيما اذاظهر الشهود عبيدا أومحمدودن في قد ذف بالمينة فانه يبطل القضاء لكونه غيرصيع يحلف المنكر الافي احدى والائمن مسئلة بيناها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان كلمنهماعلى ذى البداستحقاق مافى يده فأقرلا حدهما وأنكر الاستولم يستعلف

للنكرمنهما الافي ثلاثة دعوى الغصب والابداع والاعارة فانه يستحلف للنكر وعداقراره لاحدهما كإفي الخانسة مفصلااه وقد نقلناه في كاب الغصب وكماب الامانات (ثمقال) في الخلاصة كل موضع لوأ قربه بلزمه فاذا أنكره يستحلف الافئ الاث وذكرها والمواب الافيأربع والاثين وقدد كرتهافي الشرح يحوزقضا الامررالذي بولى القضاة وكذلك كالته الى القاضي الاأن الكون القاضى منجهة الخليفة فقضا الامرالا موزكذا في الملتقط وقد أفتدت بأن تولية ماشامصرقاض العدكرفي قضمة عصرمع وحودقاضها المولى من السلطان ماطلة لانهلم تفوض المه ذلك ذكر المدرالشهمدف شرح أدب القاضي ان الولى لا يكون عاضا قبل وصوله الى محاته فقنضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جوازاستناسة مارسال ناف له ق محل فضائه وعدل الفضاة الان ولي ارسمال نائب حسن التولمة في المدالسلطان والظاهرانه ماذن السلطان وحمينندلا كارم فمه حادثة ادعى انه غرس أثلافي أرض عدرودة تكذا من مدة عمانمة عشرسنة على ان الارض ان ظهر له امالك دفع أجرتها وان المدعى علمه يتعرض بغردق وطالمه مذلك فأط مالدعى علمه وأن الاثل المذكور غرسه مستأح الوقف له فأحضرالمدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما بأنه واضع يده عليه فحكم القاضى بالملك للذعى ولم يطلب المسنة من المدعى علمه فسئلت عن الحديم فأجبت بأنه عدير صحيح لان الدعى لم يمن فيها اله غارج أوذو مدوعلى كللامطابقة بينالدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى فانذكرالمدعى انالدعى علمه واضع المدوانه خارج وصدقه المدعى علمه على وضع البد أوبرهن عليه ثميرهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من الناظرالبرهان فأن برهن على ماادّ عي قدم برهان الخيار جولان الغرس مميايتكر ر وليس كالنتاج وانذكرا الرعى اله واضع اليدوان الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن فيرهن الماظرعلى غراس المستأجرة دم برهان الناظر لكونه خار حاوهل الترجيج لمدنة الناظرلكونها تثدت الغرس عق والاولى تثدته غصافات لاترجيم مذاك تمسئلت لوأرخافي الغرس فأجبت بتقديم بينة الخارج الااذاسيق تاريخ ذى المدفية دم لان الغرس عمايت كرر وقال الزيامي انه عنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثمرأيت في غصب القنية لوغرس المسلم في أرض مسبلة كانتسبيلا اه

فقتضاه انعاتكون الاثل وقفااذا كانت الارض وقفاء لي أبنا والسدل وظاهر مافىالاسمعاف الدنوغرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكالاوقف وذكر فىخزانة المفتمين من الوقف حمم مااذا غصب أرضا وبنى فمهاأ وغرس اه وقدد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثمقال) ولاتحالف اذا اختلفاف الاجل الافي أجل السلماه وقد نقلنا في كتاب البيوع (عمقال) دعوى دفع التعرض مه عوعة عملي المفتى مه كما في دعوى المزازية ودعوى قطع النزاع لا كما في فتماوي قارئ الهداية اختلاف الشاهدين مانع الافي احدى والاثين مسئلة ذكرناها فى الشرح اذا أخسر القاضى شي عال قضائه قيل منه الااذا أحسر يا قرار رجل عد وتمامه في شرح أدر القضاء الصدر الشهيد الآسم الدعوى بدن على المت الاعلى وارثأومي أوموصي له فلانسمعء ليغريم له كافي جامع الفصولين الااذا وهاجيع ماله لاجنسي وسلمله فانها أسمع عليه الكونه ذايد كهافى خزالة المفتمين المدعى عليمه اذادفع دعوى المدعى الملك من قلان وأن فلانا أودعمه الاه اندفعت الدعوى بلابينة الافي مسئلتين الاولى اذاادعى الارت منه فلاتندفع بخلاف دغوى الثبراء منه الثباثلة اذا ادعى الشراء منه وقال أمرني بالقبض مناك لمتندفع والفرق فيفروق الكرابيسي دعوى القضاء والشهادة علمه من غيرتسمية القاضى لا تصم الافي مسئلتين الاولى في الشهادة بالوقف أى مأن قاضما من قضاة المسلمن قضى بعدته حدث اله وقد نقائماه في صحيتاب الوقف (عمال) الثانية الشهادة بالارث أي أن قاضيامن القضباة قضى بان الارثاه صحت وهيما في الخيزانة و دعوي الفيعل من غيير سان الفاعل لا تسعم الافي أربعة مسئلتي القضاء والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصده في صغره صحيحة وان لم يسموه الرامعة الشهادة مان وكيله ماعه من غبر سيانه والبكل من خوانة المفتسن الخامسة نسبة فعل الي متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (مُ قال) السادسة نسمة فعدل الى وصى يتم كذلك و عكن رجوع الاخرين الى الاولى اه وقد نقلنا هدف المسائل في أنواج الماب الوكالة والوقف والوصايا (عُمَقَال) القضاء بالمحرية قضاء على الكافة الااذاقضى بعتق عن ملك مؤرخ فأنه يكون قضاء على الكافة من ذلك الثاريخ فلاتسمع فيه دعوى ملك بعد و تسمع قبله كاذكره منلا

خدروفي الدرروالغرر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثمقال) القول لمنكر الاحلالفالسلم فلاعمه اه وقدنقاناه في كتاب السوع (مُمقال) ملك الشراء عنع دعوى الملك وكذا الاستمداع الالضرورة كالذاخاف من الغاصب تلف العن فأشتراها أوأخذها ودسة ذكره العمادي في الفصول وفي عامع الفصولين الكن معمقة الله وقد نقلناه في كتاب الاقرار (مُقال) الجهالة في المنكوحة غنعاليمة وفيالهرانكانت فاحشة فهرالملل والافالوسط كعمد وفي السمع في المسع أوالثمن تنع الصحة الااذا ادعى حقافي داروادعي الاسترخقا علسه في دار خرى فتناسا الحقين المجهولين فانهجائز وفي الاجازة تمنع الصية في العين أوفي الاحرة كهذا أرهذا وفي الدعوى تمنع السحة الافي الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الافهما وفيارهن وفي الاستحلاف تمنعه الافيست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مهمة على المودع وتعليف الوصى عنداتها مالقاضي له وكذا المتولى وفي الافرارلاغنعه الافيمسلةذكرناهافي الهوفي الوصمة لاغنعها والسان الي الموصى أووارنه وفي المتقي اوقال اعطواف لانا شيئا أوحرأهن مالى أعطوه ماشاه واوفى الوكالة فان في الموكل فيه وتفاحشت منعت والافلا وفي الوكيل تمنع كهذا أوهذا وقه زلاو في الطلاق والعناق لاوعلمه السان وفي الحدود تمنع كهذاران أوهذا اه وقدنقانــاهذه المسائل في أبوابها (ثم قال) لايحوزللمـعى علمه الازـكاراذا كانعالمالك الافادعوى العسافان المائم أنكاره لمقيم المشترى المدنة علمه ليتمكن من الردع لى بائمه وفي الوصى اذاعلم بالدين ذكره مافي بيوع النوازل اله وقد نقلناه في كاب البيوع وفي كاب الوصايا (ثم قال) اذا أفام الخيار ج بينة على النتياج فيملكه وذوالمدكذلك قدمت سنهذى المدهكذا أطلق أصعاب المتون قات الافي مسئلتين ذكرهمما في خزانة الاكل من دعوى الذسب الاولى لوكان النزاع فيعدد فقال الخارج المولدفي ملكي وأعتقته ويرهن وقال ذواليدولد فى ملكى فقط قدم على ذى المد يخلاف مااذا قال الخار جدرته أوكاتبته فانه لايقدم النائمة لوقال الخارج ولدفى ملكى وهوابنى من أمتى هذه قدم على ذى البد اذابرهن الخارج وذوا المدعلي فسب صغير قدم ذوا اليد الاقي مستلتهن في الخزالة الاولى لو برهن الخيارج على العابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد بينةانهابنه ولمبنسيه الى أمه فهوللفارج الثانية لوكان ذوا اليدذميا

واكخيار جومسلما فدمره بالذمي شهود من الحكفار ومرهن انخيارج قيدم الخاد به سواءبرهن بمسلم بن أو بكافر بن ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لايقدم المسلم على المكافر ولاالمكتابي على المجوسي في الدعاوي الادعوى النسب كافى نزانة ألاكل اذاشهدواله طنه وارث فلان من غيرسان سعمه لاعقبل الااذاشم فوامان فلانا القاضي قضي بانه وارثه فانه بقمل كإفي نزانة الاكلآخوالدعاوى اذاشهدواله بقرابة باخوهأوعمه أوانعمه لابدان سنئوا انهلاسه وأمهأولاسه أوأمه الافى الابن والبذت وابن الابن والاب والامكا فَ الْخَرَانَةُ الْحُقِيدِ ــ قَعَادِلَةَ أُواقَرَارَ أُونَـ كُولَ عَنْ يَمِنَ أُو قَدَّامَةً أُوعِلَمُ القاضي بعدتولسة أوقر سة قاطعة وقسد أوضحنا وفي الشرحمن الدعوى الاان الفتوى عدلي قول محدالمرجوع اليه اله لااعتبار بعلم الفاضي وفي حامع الفسواين وعليه الفذوى وعليه مشايخنا كإفي البزازية من الماثل المخمسة من الدعاوي القول قول الايانه أنفق على ولده الصغيرمع المن ولوكان النفقة مفروضة ما لقضاء أو بفرض الا مولو كذبته الام كافي نفقات الخانية مخللاف مالوادعي الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا عكنان بقال المدنون اذا ادعى الايفام لا يقبل قوله الافي مسئلة اه وقد نقلناه في كاب الطلاق وكاب المداسات (ثمقال) اذاتنا زعرجلان في عن ذكرالهادي أنها على ست وثلاثمن وجها وقلت في الشرح انهاعلي حسمائة واثني عشر التصديق اقرار الافي أكمدود عَمَا فَي النَّمْرُ حِمْنَ دُعُوى الرَّجَانِينَ اللَّهِ وَقَدَنُهُ لِنَاهُ فِي كَأْبُ الْأَقْدَرَارُ وَفِي كُتَّابُ المحدود (نمقال) لايقضى القرينة الافي مسائل ذكرتها في الشرح من ال التحالف القاضى اذاحكم في شي وكتب في المجل عدل كل ذي هجة على هجته اذاكانت له وخسمن السجلات لا معمل القاضي كل ذي حجمة على حجمه النسب وانحكم شهادة القابلة وفسيخ الذكاح بالعنة وفسخ البيع بالاباق وتفسيق الشاهد كذافي الخلاصة من كتآب الحاضر والسعيلات اه (يقول عامعه) وهذه هى المسائل المجموعة المحقة بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاتواب الامالنية مانصه) وأما القضاء فقالوا انه من العمادات فالموأب علمه متوقف علها وكدا اقامة الحدودوالتعازير وكل مايتعاطاه المحكام والولاة وكذا تحمل الشهادة وإداوها اه (وقال في القاعدة الشانسة

الامورعقاصدها في ضابط فيماذاعن وأخما أمانصه ) وعلى هذا الشاهداذا ذكرمالاعتاج المعفاخطأف لايضره قال في المزاز يقلوسا لهم القياضي عن لون لداية فذكروالونائم شهدوا عندالدعوى وذكروالونا أخو بقدل والتناقض قها لأيحشاج السه لايضراه (وقال فالقاعدة الشالفة اليقين لامزول بالشائمن بحث الاصل بقياء ما كان على ما كان ما نصه ) ومن فروع ذلك مالو كان لزيد على عروألف ملافرهن عروعلى الاداءأ والأبراء فبرهن زيدعلى أن له عليه ألف لمِنقَدل حتى بمينوا الم إحادثة بعد الادام أوالامراء اه (مُمَال) ادعت المراة عدموصول النفقة والمكسوة القررتي فيمدة مسدة عالقول لمالان الاصدل -مافى ذمنه كالمدون ذا أنكرأوادعى دفع الدين وانكر الدائن الح وقد القدة هدده العبارة في كتاب الطلاق وفي كتاب السيم فلماسية فراجعها (وقال في عن الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتيا يعان في الطوع فالقول ان يدعمه لانه الاصل وان مرهنا فسنة مدعى الاكراء أولى وعلمه الفتوى كافي البزازية ولوادى الشيرى ان اللحم تحممته أوذ بيعة الجوسي وأذكر المائع لمأره الآن ومقتضى قولم القول لمدعى المطلان لكونه منكرا أصل السعان بقيل قول المنترى وباعتباران الشاء في حال حياتها محرمة فالمشرى مقسك بأصل المحريم الحان يتعقق زواله اله وقد نقلناه في كتاب الدوع أنضا (مُقال) \* قاعدة الاصليراءة الذمة \* ولذالم بقيل في شغله اشاهد واحد ولذا كان القول قول المذعى عليه لموافقته الاصل والمنتق على المدعى لدعواه ماخالف الاصل فأذا اختلفاني قيمقالة لفوالغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عماراد اله وقداقاناه في كتاب الغصب (م قال في قاعدة ما تدت بيقد بن لارتفع الاسقين مله والمراديه غالب الظن مانصه )وهذا فروع لم أرها الآن الاول لوكان عليه دين وشئافي قدره وبنبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (م قال) وفي المزازية من القضاء إذا شك في ايدعي عليه بأبغى أن يرضى خصمه ولايحلف احمتر ازاعن الوقوع فى الحرام وان أى خصمه الاحلفهانأ كبررأيه ان المدعى معتى لا يعلف وان المهمم طال ساغ له الحلف اله (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ولوادّعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول البهاوأ نكرت فالقول فما كالداش اذا أنكر وصول لدين

اوتوادعت المرأة تفقة أولادها الصغار بعد فرضما فادعى الاسالانفاق فالقول له إمع اليمين كمافي الخيانية والثانية خرجت عن القياعدة فليتأمل اله وقدنقلناه في كتاب الطلاق (نم قال)و منه الواختلفاني قيض المسع والعين المؤجرة فالقول المذكره وهي في الطارة التهدّيب اله وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثمقال) ومنها لوندت علىه دس ما قراره أو سننة فادعى الادام أوالامراء فالقول للدائن لان الاصل المدم اله (عُمقال) ومنهالواختلفافي قدم العيب وأنكره المائع فالقول له واختلف في تعليله قدر للان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم المقد ومنها لواختلفاق اشتراط الخمارفقيل القول لمن نفاه عملايأن الاصل عدمه وقبل لمن ادعاه لانه منكراز وم العقد وقد حكمنا القولين في الشرح والمعقد الاول اه وقد نقلناه في كتاب السوع (مقال)ومنه الواختلفافي رؤية المسم فالقول للشترى لان الاصل عدمها ولواختلفا في تغيير المسع بعدرة يته فللمائع الخوقد نقلنا بقيته في كتاب السوع فراجمه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه ) ومنها ادعت ان زوجها أمانها في المرض وصارفار افترث وقالت الورثة أمانها في العدة فلاترك كان القول قولما فترث اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (شمقال) ونرج عن هذا الاصل مسئلة الكنزمن مسائل شقى من القضاء وانمات ذعى فقالت زوجته أسلت بعدموته وقالت الورثة أسلت قسل موته فالقول لهممعان الاصل المذكور يقتضى ان يكون القول فما ومهقال زفرواغما نوجواعن هذه القاعدة فيسالاجل تحكيم الحال وهوانسبب الحرمان تابت في الحال فيثبت فيمامضي اه (ثمقال) وبما فرعته على الاصل في التمة وغيرها لوأقرلوارث تممات فقال المقرله أقرفي العهة وفالت الورثة في مرضه فالقول قول الورتة والبينة بيئة المقرله وان لم تقميينة وأرادا ستعلافهم فله ذلك اه ومما فرعته على هذا الاصل قولم لومات مسلم وتحته نصرانة فاعت مسلة بعدموته فقالت أسلت قبل موته وقالت الورثة بعدم وتدفالقول لهمذ كره الزيلى في مسائل شتىمن القضاء ومماخر جءن هذا الاصل لوقال القاضى بعدع زاهل حل أخذت منك ألفا ودفعتما الىزيد قضنت بماعلاك فقال الرجل أخذتها ظلما بعد العزل فالصيم انالقول القاضي معان الفعل حادث فكان يذبني إن يضاف الى أقرب أدقاته وهو وقت العزل وبه قال المعض واختياره السرخسي أمكن المعقد الاول

لان القاضي أسنده الى عالة منافعة للفعان وكذلك اذاز عم المأخوذ منه انه فعله قبل النقليد للقضاء اه (تم قال) وخرج منه أيضاما لوقال العدد لفره بعد العتق قطعت بدك وأناعيه وقال المقرله بل قطعتها وأنت حكان القول للعدد وكدندا لوقال المولى المدقد أعتقه قد أخذت منك غله كلشهر خسة درا همو أنت عدد فقال المتق أحدثها بعد دالعنف كان القول قول المولى (مُمقال) وكذا الوكدل مالسم ادافال اعتوسات قبل العزل وقال الموكل بعدد العزل كان القول الوكمل انكان المدع مستما كاوانكان فالما فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال في الفائدة الثالثة في الاستصاب ما نصه) وفي ا قرار المزاز به سب دهنالانسان عندالشهود فادعى مالكه الضمان وقالكانت نحسة لوقوع فأرة فالقول الصال لانكاره الضمان والشهوديثم دونء لي الصب لاء لي عدم الغياسة وكذاك أتلف محم مواف فطولب بالضمان فقال كان ممتة فاتلفتها لانصدق والشهودأن شهدوااله كحمدكي بحكم الحمال قال القماضي لايضعن فاعترض علمه بمسئلة كتاب الاستحسان وهوان رجلالوقتل رجلاوقال كان ارتد أوقئلا أي فقتلته قصاصا أولارد ذلا يسمع فأحاب وقال لاته لوقيه ل لادي الي فتح مات المدوان فانه بقتل و بقول كان القد - ل لذلك وأمر الدم عظيم فلام مل بخلاف ألمال فانه بالنسمة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم محدس حتى مقرأوتحلف واكتفى بمن واحدة في المال و بخمسين عمنا في الدم اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التسمر مانصه ) ووقفت عزل الوكمل على علم دفعاللمر جعنمه وكذا الفياضي وصاحب وظمفة ومنمه الاحمة النظر الطميب وللشاهد وعندالخطمة والسمد اه وقد تقلنا معضه في كتاب النكاح وكناب الوكالة وكتاب العتق (ممقال) ومنه اسقاط الانم عن المعتهدين في الخطاء والتدسير علمهمالا كتفامالظن ولوكلفوا الاختذالية منالشق وعسر الوصول المه ووسع أبوحنيفة فيهاب القضاءوالشهادات تيسيرا فعشير توليه فالفساسق وقال ان فسقه لا يعزله وانما استعقه ولم وحب تركمة الشهود حدالا تحال المسلمن على الصلاح ولم قبل الجرح المجرد في الشاهد ورسع أبو يوسف في القضاعوفي الوقف والفتوى على قوله فهما يتعلق بهما فوزالق اضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضى في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا عما شرطه الامام اه (وقال) في الثانية

ماأبع الضرورة يتقدر بقدرها وينبغى ان يخرج على هذه القاءدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصم بعد الاشهاد أومسا فرافقدم ان يطل الاشهاد على القول بأنها لاتحور الالموت الاصل أومرضه أوسفره اه (ثمقال في المالية الفرر لامزال مالضر رمانصه للومن فروعها عدم وجوب الممارة على ا الشريك واغيا بقيال لمريدها أنفق واحس العمناني استبغاء قمة الشاءأوما أتفقته فالاولان كان بغسراذن الفاخي والشاني ان كان ماذنه وهوالعقد وكتينا فى شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك عدر علما في ثلاث مدائل اه وقد نقلنا هذه العمارة في كتاب الشركة أنضا (قال في تنسه يقعمل الضرراكخاص لدفع ضررعام وعلمه فروع مانصه ومنها بيع مال المدون المحدوس عندهما لقضاء دينه دفعاللضر رعن الغرماء وهوالمعتمد اه وقدنقلنا هذه العمارة في الحرايضا (عُمَقَال) ومنها منع اتحاد حانوت الطبخ بن النزازين وكذاكل ضررعام كذافي الكافي وغسره وتمامه في شرح منفاومة ان وهسان من الدعوى اه وقد نقلناه في الحظر (ثم قال) ومنها حس الاب الذاامتنع عن الانفاق على ولده يخلاف الدنون اله أي فان الاب لاعتسافي دن واده أه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالاهداء له قدل توليته بشرط ان لامز بدعلي العدادة فانزاد علمارد الزائد أه (وقال في المحد الثاني من القاعدة السادسة العاد تعكمة مانصه) ومنها المطالة في المدارس الى انقال وقد اختلف في أخذا لقاضي مارأت لدمن بدت المسال يوم بطالته فقسال في المحمط اله يأخسذ يوم المطسألة لانه ستريح للبوم الثباني وقدل لا مأخه أ ( ه وفي المنه قالقهاضي يستحق الكفاءة من «تُ المسال فيهوم المطالة عدلي الاصبح واختاره في منظومة ابن وهيان وقال الهالاظهر اله وقد نقانا بقيته في كتاب آلوقف فراجعه (شمقال) الثالث لمأر عاذاتشت العادة بالاهداء القاضي المقتضية القبول اه (وقال في فصيل تعارض العرف مع اللغة من المجت الرابع العرف الذي تحمل هايه الالفاظ اغماه والمقارن والسابق دون المتأخرمانصه) وكذا الدعوي لاتنزل على المادة لان الدعوى والافراراخسار عاتقدم فلايقسده العرف المتأخر مخلاف العقدفائه باشر وللسال فغيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزيا الى الملامشي اذا كانت النقود في البلد يختلفه

أحدها أروجلاتهم الدءوى مالم يبنزاه وقدنقلناتمهام هذه العمارة في الأقرار فراجعه (مُقَالَ فِي الْمِحْدُ الرَّابِعِ مَانِهِ مِي لُو كَانِ البِّتِيمِ فِي بِلدُ وَمَالِهُ فِي بِلدا مُوفِهِل النظرعليه لقاضي باداليتم أولفاضي بلاماله صرحوا بالاول اه وقد نقلناه فى كتاب الوصاياوفى كتاب الوقف (ثم قال) وقداختلفوا فيما اذا كان المقار لافى ولأبذالقاضي وتنازعا فيه عندقاص آخرفتهم من لم يصحيح قضاءه ومنهم من نظر الى التداعى والترافع واختلف التصيير في هذه المسئلة أه وقد نقلنا هذه المسئلة في مسائل منثورة أيضااه وقد نقلناه في كتاب الوقف أيضا (غ قال في القاعدة الاولى الاجتماد لاينقص بالاجتماد مانصه ) ومنهالوحكم القاضي برد شهادة الفاسق مم تاب فأعاده الم تقبل وعلاما بعضهم بأن قبول شهادته بعد التو به يقضهن نقض الاجتماد بالاجتماد وأسله كافي انخلاصة من ردت شهادته احلة محزالت مم أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الافي أر دمة الصبي والعبد والكافر والاعمى اه (يقول مامعه) وقوله فادعاها أيء ندالقاضي الأول أمالو كان عندقاض آخرفانه بقبل كاأفاده الجوى اه (مُقال) وعلى هذا مسئلة في الشهاد ات شهدت ما أنفة بقتله بوم النحر بمكة وطالفة عوته بالكرفة لغت فان قضى بأحدهما قبل حضور الاخرى لم تعتسرالمانية لاتصال القضاءبها اهم (شمقال) ومنهالوحكم الحساكم بشئ ثم تغيراجتهاده لابنقض الاول ويحكم في المستقمل بمسارآه مانما ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتمادية لا ينقض وهومعني قول أصحاب في كتاب القضاء واذارفع المه حكمها كم امضاه ان لمعالف المكتاب والسدنة والاجاع وقد منساشروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتدنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اه (مُقَال) مُماعدمُ ان بعضهم استثنى من هدفه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقص بالأجتراد مسئلتن احداه سمانقض القسعة اذاغله رفهاغسن فاحش اليان قال فهوكالوظهر خطأ القياضي بفوات شرط فانه منقض قضاؤه الثانمة اذارأي الامام ششائم ماث أوعزل فللناني تغسره حيث كان من أمورا لعامة والجواب ان هذا حكم يدورعلى المصلحة فان رأها الثانى وجب اتباعها (تغييمات) الاول كثرفى زماننا وفسلهان الموثقين يكتبون عقب الواقعية عند القاضي من بيع ونكاح واجارة ورنف واقراروهم عوجبه فهل عنع النقض لورفع الى قاص آنو فأجبت مرارا بأنه ان كان في عاد أله خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والافلا

مكون حكاصح بماتم كاعماذ كروالعمادي في فصوله وتدمه في عامع الفصول بن والبكر دري فيافتهاواه المهزازية والعبلامية فاسمفي فتهاواه من انشرما نفياذ القضاء في المجتهدات مان مكون في حادثة ودعوى فان فات هذا الفرماكان فتوى لاحكاو زاد العلامة فاسم أنالا جاع عليه فقال واوقضي شافعي عوجب سرع العقار لأمكون قضا المالا شفعه للعارولوكان القاضي حنفه الأمكون قضاءيان الشفعمة للحبارالي آخرماذكره منالفروع ومشيءا يمانالغرس وأوضحه مامثالة الثالى لوقال الموثق وحكم بموجده حكاصح بحاشر عيامستوفيا شرائطه الشرعمة فهل مكتفينه فأحت مرارا بألهلا مكتفي به ولايد من سان تلك اتحادثة والدعوى وكمفسةاكحكمها فيالملتقط منكأ بالشهادات ولو كتب في المحل لدت عنديء الثدت به الحوادث الحسكمة إنه كذالا يعم مالم د من الامرعلي التفصيل م قال وحكى اله الماستقضي قامي عنسة بخارى كان يكتب الامام الحلواني في معاضرهم لافأوردوا عليه احويته في معدلات كتبت تلك النسخة يعمنها بنعم فقال الكم لاتفسرون الشهادة وقدلك القاضيءلي السافدي وقدله شعفنا أبوعلي الذسفي وكانالا يخفيءام ماوأماأنت وأمثالك لانثني بالوقوف على حقمقة ذاك فلايدمن التفسر وعن السمد الامام أي شعاع فال كنا نَّدُسَاهُ لَ فَي ذَلَكَ كَشَايَخِنَا حَـتَى طَالَبَتْمُ مِتَفْسَيْرِالشَهَا دَةُ فَلَمْ يَأْتُوا بِهَا صَحَمَةً فَعَهُ فَي عندى ان الصواب هو الاستفساراه وفي الخلاصة من كاب الحياضروالحجلات الاصدل في المحاضر والسحلات أن تسالع في الذكر والسان المريح ولا يكته في ال حتى قبل لا يكتبق في المحضير أن يكتب حضر فلان وأحضره مه فلانا فادّعي لذى حضرعامه ولمرز مكتب دراالدي حضرعل هذاالذي أحضروالي أن قال وكذا لا تكتفي مذكر قوله فشهدكل واحدمنهم معدا لاستشهاد مالم بذكر عي هـ ذا الى أن قال و يكذب في السعر ل حركم القرامي ولفظة ة بقمامها ولا يكتفى مما وكتب ثدت عندى على الوحمه الذي تثبت به ث الحكمية الخ وحكى فيها واقعة الجلواني مع قاضى عندة الى أن قال في هذا الماب أن يكتفي مه في السعدلات دون الهامرلان السعبل لايردمن مصرآ خرفلا يكون في التدارك حرج اله الثالث اله لا فرق سن الحكم بالصقو سن محكم بالموجب ماعتمار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين

في الصدر كان الحريم الصحاوان لم مقر مدنه ما تشارع فيما فلا و كذا الحري الوجد ان وقع التنازع في موجب عاص من مواجب ذلك الشي النسايت عند القساخي ووقعت الدعوى شريطها كان حكامذ للثالم جسفقط دون غسره والافلا فأذأ أقر يوقف عقاره عندالقاضي وشرط فسه شروما وندت ملكدلم اوقفه وسلماني ناظرتم تنازعاالي قاض حنفي وعم بعهة الوقف ولزومه وموجمه لايكون حكا بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخمالف كان له أن محكم عقتضي مذهبه ولاعنعه حكرالحنفي السبايق اذنم يحكم بمعانى الشهر وط انحساحكم بأصدل الوقف وماتضمنه من محمة الشروط فلدس للشا فعي انحمكم بالطالع باعتمار شرط الغلة لمأوالنظر أوالاستدال اه وقد نقلنا هذه العمارة أبضافي كأب الوقف (مُقَالُ ) الرابع بينا في الشرح عكم ما أذا حكم بقول صعمف في مذهبه أو مرواعة مرجوع عنها ومااذاخالف مذهبه عامدا أوناسما الخامس عمالا سفد القضاءية ماأذا قضى بشئ مخالف الاجاع وهوظاهر وماخالف الاغمة الاردمة مخالف للاجأية وانكان فيه خلاف لفرهم فقدمر -في التحرير ان الاجماع انعقد على عدم المراعده الخالف الزراء ولانضاط مداهم وانتشارها وكثرة اساعهم السادس القضاء غلاف شرط الواقف كالقضاء يخلاف النص لاسفذا قول العلاء شرط الواقف كنص الشارع صرّحها في شرحي الحجـع للصـنف والن ملك أه وقوله للصنف أى مصنف المجمع وهوان الساعاتي (تمقال) وصرح السمكي في فناواه مأن ماخالف شرط الواقف فهومخيا لف المنص فهو حكم لا دامل علمه سواء كان نصه في الوقف اصاأ وظاهرا اه و مدل علمه قول أصعابنا كافي الهدارة ان إلحكاذا كانلادلل علمه لاستغذوعارته أو مكون قولالادلمل علمه وفي معض نسيزالقدوري بانالي آخره وبدل علمه أيضاما في الذحمرة والولوا تجمة وغمرهما من إن القياضي اذا قرر فراشالله بعد بغير شرط الواقف لم يحلله ولا يحل الفراش تناول المعلوم اه وبهذاعه لم حرمة الحداث الوظائف وأحداث المرتبات بالاولى وان فعل القاضي اذاوا فق الشرع نفذوا لاردعليه والله سيحاله وتعالى أعلى اه وقدنقاناه فده العيارة في كتاب الوقف أيضا (وقال في القاعدة الثانية أذا أجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه ) وتقمة ويدخل في هذه القاءدة مااذا جعبين حلال وجرام في عقد ارسة ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالواله أهدى الى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد بردالقاضي الزائر لاالكر كافي فتع القدمر فلم يتعدالى الجائز وظاهركلامه الهزادفي القدروأ مااذازاد في العيني كان كان عادته الهداء توركتان والهدى توما ومرالم أره الآن لاعجابينا وينسغى وحوب ردالكل لايقيدرمازادني قيمته لعدم تمرهبا مناتجيازا اه (ثم قال) ومنها ماب الشهادة فاذا جمع فها من محوز شهادته ومن لا تحوز فيقى الطهمرمة منهارحل مات وأوصى لفقراء حمرانه بشئ وأنكر الورثة وصلته فشهد على الوصية رحلان من حبرانه لهما أولاد محاو مج قال محدلاته ل شهاد تهما لانهما شهدالاولادهما فيماعض أولادهما فيطات شهادتهما فيذاك فاذابطلت فيحق الاولاد مطلت أصلالان الشهادة واحداة كالوشهداعلى رحل اله قذف أمهما وفلانة لاتقيل شهادته ماوذ كرمجد فيوقف الاصلاذا وقف على فقراء حسرانه فشهد عذلك فقسران من جعراته حازت شهادتم ماقال الفقعه أبوالله ثيماذك, في الوقف قول أبي توسف أماعلي قداس قول مجدف نمي أن لا تقدل في الوقف أيضا الان عند أبي بوسف محور أن تمال الشهادة في المعض وتدقى في المعض وعدلي قول عجد لا تقل أحلاو يحقل أن مكون ماذكر في الوقف مجولا على ما اذا كانوا قاللا محصون اه وفي القندة أخ وأخت ادها أرضا فشهدز وجهاورجل آخرترد شهادتهما في حق الاخت والاخ لان الشهادة متى رديعفها ردكلها وفي روضة الفقهاء اذاشبهد ان لاتحورته الشهادة ولغسره لاتحوز ان لاتحوز له الشهادة بالاتفاق واحتلف فيحق الا تعرفة مل تمطل وقد للا تمطل اه وكتمنا في شرح الكمزان شهادة العدولا تقسل اذا كانت لاجل الدساسواء كانت على عدوه أوعلى غيروبناء على انهافسق وهولا يتعزى ومن هذا القسل اختلاف الشاهد ن مانع من قدولها لان أحددهما طابق الدعوى والا خرخالفها وكتينا في الفوالد المستثني مرزفك ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء للمعضامتنع للماقين كمافي شهدادات البزازية اه وقوله فاذا امتنع القضاء البعض الخأى بأن قصى لابنه وأجنى (ثمقال في قاعدة اذا تعمارض المآنع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه وفذر حوا المانع على المقتضى في مسئلة السفل لرجل والعلولا خرفان كلامنهما منوع من التصرف في ملكه محق الا حرفلكه مطلق له وتعلق عنى الا خريه مانع اه وقد نقلناه في كتاب الشركة ﴿ رَمَّالُ فِي القياعِدِ وَالْإِيمِ السَّالِعِ السَّاسِعِ السَّمِ وَالسَّاسِ وَالسَّا

مازته ابتداء وغوزا نتهاء مانصه) ومنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم ونه الاستخلاف المجرومع هذالوح كمخامقته وهو يصلح أن يكون قاصا وأحازالقاضي أحكامه يحوزاه (نمقال) ومنه القاضي لوقضي في كل أسمو عومين بأن كان له ولاية القضاء في بومين من كل أسمو علاعمر فقضى في الا مام التي لم يكن له ولاية القضاه فأذا حاءت نو بنمه وأحارما قضى حازت احازته اله (ثم قال فائدة) ظفرت عسئلتين يغتفر فيالابتداء مالابغتفر في الانتهاء عكس القاعدة الشهورة الاولى يصم تفليدالف اسق الفضاء ابتداء ولوكان عدلا ابتداء ففسق انعزل عند دوص ايخ وذكرابن الحكال ان الفتوى عليسه ( وقال في القياعدة الخيامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة ماقصه ) وتنذبه وإذا كان فعل الامام ممنما على المصلحة فعما يتعلق مالامورالعامة لم سنفذ أمره شرعا الااذاوا فقه فان خالفه لم منفذولم فالالمام أبو وسف في كتاب الخراج من ماب احياء الموات وايس الامامأن مخرج ششامن بداحدالابحق نابت معروف اه وقد نقلنا هذه العمارة في كتاب الجهاد (وقال في نسبه تصرف القاضي في اله فعله من أموال المتامي والنركات والاوفاف مقدما اصلحة فان لم يكن ممنيا عليها لم يصع ما نصع وفي قضاء الولوالجمة رجل أوص الى رجل وأمره أن يتصدّق من ماله على فقرا وبلدة كذا عائة دمنار وكان الوصى بعيدامن تلك الملدة وله يتلك الملدة غريم له علمه دراهم ولم محد الوصى الى تلك السلاة سندلافا مرا لقساضى الغريم أن يصرف ماعليد من الدراهم الغفراء فالدن عليه ماق وهومتطوع فيذلك ووصمة المت فائمة اه وبهذاعهان أمرالقاضي لاينقذالااذاوا فقالشرع اله وقد نقلناهذه العيارة فى الوصية (وقال فى القاعدة السادسة المحدود تدرأ مالشم اتمانصه) ومما بني على إنها تدرأ بهاانها لاتئنت بشهادة النساء ولابكتاب القياضي الى الغياضي ولا بالذبادة على الشهادة ولاتقبل الشهادة يعدمتقادم سوى حدالقذف الااذا كان لمعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكر ان ما محدود الخاصة الاأمد يضون المال ولايستحلف فهالاندارها النكول وفيه شهة حتى اذا أنكر القذف تركيه من غيهر عن ولا تمع الكفالة ما محدود والقماص ولو مرهن القادف سرجان أورجل وأمرأتين على اقرارالمقذوف الزنافلا حدعامه اه فلو برهن بتلاثة على الزناحـد وحدوااه (مُقال) ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم شدت وهوالاص الظريف وكذا إذاادى ان الموطوقة زوجته ولم بعلم ذلك \* تنسه \* يقبل قول المترجم في الحدود كغيره افان قبل وحب ان لا تقبل لان عبارة المترجم بدل عن عسارة العجي والحدود لاتثنت الاعدال الاترى الله لايثبت بالشهادة على الشهادة وكاب القاضى الى القاضى أحس أن كلام الترجم ليس بدلان كلاما ليجي أبكن القياضي لامعرف لسانه ولاينف عليه وهيذا الرجل الترجير معرفه ومقف علمه فكانت عسارته كعمارة ذلك الرجمل لابطر مقالمدل مل بطريق الاصالة لانه بصارالي الترجة عندالعجز عن معرفة كلامه كالشهادة بسار البهاعندعدم الاقرار اه (ممقال) وكتينافي الفوائدان القصاص كامحدود الآفي مسائل الاولى معوزالقَضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كافي الخلاصة الثانية الحدود لاتورت والقصاص فوروث الثالثة لا يعجم العفوق الحدود ولوكان حدالةذف مخلاف القصاص الرابعة التقادم لاعتم من الشمادة مالقتل بخلاف الحدودسوي حدالقذف الخامسة بثبت بالاشارة والكتابة من الانوس مخلاف الحدودكإفي المدامة من مسائل شتي السادسة لاتحو زالشفاعة في الحدود وتحوز في القصاص السابعة الحدود سوى حدالقذف لا تتوقف على الدعوى مخلف القصاص فانه لابدفه من الدعوى يرتنسه بالتعز بريشت مع الشهرة وله فاقالوا شت عاشت به المال ومحرى فسه الحلف و نقضى فيه بالنكول والمكفارات تثنت معها الخ فراجعه وقد تقلنها بقسته في كتاب الحدود (وقال في القهاعدة السابعة الحرلا يدخل عدت الدمانصه) وترجعن هد دوالقاعدة قول أصحابنا اذاتنازع رجلان فيام أةوكانت في ستاحده ماأودخلها احده مافهو الاولى لكونه دليلاعلى سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في بدالزوج لماقد مناه ولقولهم في واب التحالف إن القول قوله فيما يصطِّ لهما معللين وأنها فيدالزوج فهي ومافى يدهافى يده فقال في أصل القاعدة الحرلا يدخ لتحت مدأحد الاالزوجة فانها تدخر في بدروجها والله سيعانه وتعالى اعلم تمرأت في جامع الفصولين من التاسع عشرمانسه امرأه في دارر حل يدعى المساام أنه وخارج يدعماوهي تصدقه فالقول لرب الدارفقد صرح بأن البدتند على الحرة معفظ الداركاق الماع ١٨ (وقال في القاعدة الشائمة عشر لاينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج من هدنه القاعدة مسائل الى أن قال الرامعة والعشرون

سكوته عندبيع زوجته أوقر يبهءقارا اقرار بأنه ليس لهءلي ماأفتي يهمشيا يخ سمرقند خلافالشا يخ بخارى فينظرالمفتي الخامسة والعشرون رآء سمع عرضا أودارا فتصرف فسه المشترى زمانا وهوسا كت تسقط دعواه اه وقدنهلناه في مسائل شي أنضا (ثمقال) وزدت أخرى على خلاف فها سكوت المدّعي عليه ولاعذر مهانكار وقيل لا ويحسن وهي في قضاء انخلاصة اه (ثم قال) مم رأيت أخرى كتبتها في الشرح من الشهادات سكوت الركى عند سؤاله عن الشاهد تعديل اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ماحرم أخذه حرم اعطا وه الافي مسائل الرشوة كخوف على ماله أونفسه أوليسوى أمره عندساطان أوأمر الاللقاضي فانه يحرم الاخمذ والاعطاء كإيدناه في شرح الكنزمن القضاء اهم وقد نقلنا ذلك فى الحظرأيضا (مُم قال) \* تنبيه \* يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الافي مسمَّاتهن الأولى ادَّعي دعوي صادقة وأنكر الغرام فله تحالفه (هـ (وقال في القياعدة السادسة عشر الولاية اتخاصة أولى من الولاية العيامة مانسه وفي القنية لاعلك القاضي المتصرف في مال المتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا الاعلك القاضى التصرف في الوقف مع وجودنا طره ولومن قبله اه وقد نقاناذلك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجمع الماشر والمتسبب أضيف اتحكم الى الماشرمانسه) ولاضمان على من قال تزوجها فانها حقفظهر بعدالولادة انهاأمةاه (عقال) وخرج عنهامسائل الىأن قال الثاسة لوقال ولى "امرأة تزوجها فانهاحة الثالثة قال وكملها ذلك فولدت تمظهرانها أمة الغسر رجع المغرور بقمة الولداه وقدنقانا ذلك في كان الكفالة (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) وقالوا لواستلم جارية متنقية أوثو باملقوفا فظهرأنه ملكه بعدالكشف قسل معذراذا ادعاه للعهل في موضع الحفاء وقدل لاوالمعقد الاول وقالوا معدر الوارث والوصى والمتولي بالتناقض للعهدل وقالوا اذا قملت الخلع ثم التحالات قبله تسمع فاذا الرهنت استردت المدل للعهل في محله ولوقد لل الكتابة وأدى المدل ثم أدّى الاعتاقة له تسمع ويستردادارهن وقالوا اداما عالاب أوالوصي تمادعيانه وقع اخسن فاحش وقال لمأعلم تقبل وقالوافي بابالاستعقاق ولايضرالتناقض في أنحر مة والنسب والطلاق كما وضعناه في الجرمن ما التفرقات اله وقد القلناه

في كتاب الاقرار ونقلنا هذه المسائل في أنواجها ﴿ وَقَالَ فِي أَحِكُامُ الْصَّبِيانُ مَا نَصُهُ ﴾ ولدس هومن أهدل الولايات فلايلي الاندكاح ولا القضاء ولاالشهادة مطلقا الم (ثَمَقَال) وتصم سلطنة مظاهرا قال في المزازية مات السلطان وا تفقت وعيته على سلطنة ان صغرله منه في أن مفوض أمورالتقليد الى والى و بعدهذا الوالى نفسه تبعالاين السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هوالابن وفي الحقيقة هوالوالي لعدم صحة الاذن القضاء والجمة بمن لاولاية له اه وقد نقلناها في كاب الصلاة أيضا كما فعسل صاحب الدرفى أول ماب الامامة (ثم قال) وفى الاسعاف وفى الملتقط ولا تصيخصومة الصي الاأن يكون مأذرنا بالخصومة اه (ثمقال) وفي الملتقط ولاتصم الخصومة من الصي الاأن الكون مأذونا اه وقد دنقلنا ه في كاب الاذن وانحر (وقال فيه أيضا) ولوكان مأذونا فماع فوجدا اشترى به عبدالا محلفه حتى يدرك كافي العمدة اله وقدنقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثمقال) ونوقال السلطان لصى اذا أدركت فصل الناس الحقطار وفي البزازية السلطان أوالوالى اذاكان غيريا لغ فيلغ محتاج الى تقليد حديداه وقد نقلناذاك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولوادّى على صى محمدور ولايدنة له لا محضره الى ماب القاضى لا نه لوحلف فنكل لا يقضى علمه كذا في العدة اه وقد نقلناها في كاب الاذن والحجرا بضا (وقال في أحكام الصنيان أنضامانصه) لوكان مأذونا فما ع فوجد المشترى به عيما الايحافه حتى يدرك كافى المدناه وقدنقلناه في كال البيوع (وقال في أحكام السكران مانصه وقدمنافي الفوائدانه من محرم كالصاحي الافي ثلاث الردة والاقرار بالحدود انخالصة والاشهادعلى شهادة نفسه اه (وقال في أحكام العبيدمانصه) ولا محوز كونه شاهدا ولامزكياء لانية اه (ثم قال) ولا كاتب حكم ولاأمينا كحساكم ولااماماأعظم ولاقاضمااه (ثمقال) ولايلي أمرا عاماالانسامة عن الامام الاعظم فله نصب القياضي نسامة عن السلطان ولوحكم بنفسه لم يصمح ولو أذن لعدد مالقضاء فقضي بعد عتقه طاز بالمتحديداذن اه (ثمقال) والآسمع الدعرى والشهادة عليه الابعضورسيده ولايعيس فيديناه وقد نقلناها في كاب الاذن وانجر (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولا يصلح الشهادة مطلقاعلى المعتمدوالقضاءوالامامة العظمى اه (وقال في أحكام النقدومايتعين فيــه ومالايتعين مانصه) والصير تمينه في الصرف الى أن قال وفيما اذا تم بن بطلان

القضاء فلوادعىء لى آخرمالا وقيضه ثمأ فرانه لمبكن له على خصمه حق فعه لي المدعى ردعن ما قيص مادام قاعًا ه (وقال في بحث ما يقدل الاسقاط من الحقوق ما نصه) وأماحق المالية برفع جذوع الغرالموضوعة على حائطه تعد بافلاسقط بالاسراء ولابالصلح ولابالمفو ولابالممع ولابالاحارة كاذكر والبزازى من فصل الاستحلاف اه وقد دنقالناذلك في كتأب الغصب أيضا (وقال في بحث الساقط لا يعودمانصه) وقدوقعت حادثة الفتوى أبرأه عاما ثم أقريعده بالمال المبراعنه فهل معود معدسقوطه فأحمت بأنه لا معود لمافي عامم الفصولين برهن أنه أبرأني من هذه الدعوى ثمادي علاي الدعى ثانسا انه أقرالى بالمال بعد الرائي فلوقال المدعى علمه الرأني وقملت الالراء أوقال صدقت فمه لا يصيح هدذا الدفع العربي دعوى الاقرار ولولم يقله يصم الدفع لاحمال الرد والابراء برتد بالرد فيبقى المال علمه اه وفي التتارخانية من كاب الاقرار لوقال لاحق لى علمك فأشهد لى علمك بألف درهم فقال نعم لاحق لك على ثم أشهدان له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كاه فهذا بأطل ولايلزمه شئولا يسع الشهودأن بشهدوا علسه اه وقد نقلتها في كتاب الاقرارأيضا (نم قال) وفرعت على قولهمان الساقط لا يعود قولهـماذا حكم القاضى بردشهادة الشاهدمع وجود الاهلية لغسق أولتهمة فانهلا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة اه (وقال في أحكام الخنثي مانصـه) ولوقال المشكل أنا ذ كرأوان لم قدل قوله اه وقدد كرناها في كتاب النكاح (تمقال) ونوشهد إ شهود أنهذ كروشهود أنه أنق فان كان بطلب مراثا قضدت بشهادة من شهد أنه غلام وأبطلت الاخرى وانكان رجل يدعى انه امرأته قضيت بشهادة أنه أنى وأبطلت الاخرى وان كان امرأة تدعى أنهز وجها أوقفت الامرالي أن ستمن وان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شي لا أقدل واحدة منهما حتى يستسن اه (وقال في أحكام الاني مانصه) ولاتقبل شهادتما في الحدود والقصاص اه (ثمقال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اله (تمقال) ولايندفي ان تولى القضاء وان صم منها في غير الحدود والقداص اه (عمقال) ولا تكاف الحضور للدعوى اذاكانت مخدرة ولاللمين المعضرالها القاضى أويبعث الها نائمه معلفها بعضرة شاهدن ويقدل توكيلها ولارضا والخصمان كانت مخدرة اتفاقا اه وقـدنقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام المحــارم مانصــه) وتختص

الاصول والفروع من بن سائرا لمحارم بأحكام الى أن قال ومنوالا يقضي ولا ، شهد أحدهما للآخراه (تمقال) وتحتص الاصول بأحكام الى أن قال ومنها الوادعي الاصل ولدحارية اينه شدت نسبه والجداب الات كالاب عندعومه ولوحكالهدم الاهلمة مخلاف الفرعاذا التبعى ولدحارية أصله لم يصم الابتصديق الاصل اه وقد نقلناها في كتاب الذكاح وفي العنق أيضا (ثم قال) ومنه الايحبس بدين الفرع والاحداد والجدات كذاك أه (وقال في أحكام غيبوية الحشفة مانصه) وبترتب علمها وجوب الغسال الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصابة وردالشهاد الوكان زنااه (وقال في أحكام العقودمانصه) وحائرمن اثحانه بن الشركة الى أن قال والقضا و سائرالولا مات الاالامامة العظمي ا ﴿ خُمُّ قَالَ ﴾ مه \* من الحائز من الحانس تولمة القضاء فللسلطان عزله ولو ملاجهمة كما في وله عزل نفسه ولو بلاجمعة اله (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) جود ماعددا النكاح فسخ لهاذا ساعده صاحبه علسه واختلفوافي جعودالموصي للوصدمة اه وقد نقلناه في كتاب السوع وفي القضا وفي كتاب الوصية أبضا (وقال في أحكام الكمّاية مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار المزاز وت كتّب كاما فمهاقرار سندى الشهودفهذاعلى أقسام الاولان يكتب ولايقول ششاوانه لامكون اقرارا فلاتحل الثهادة بانه اقرارقال القاضي النسفي انكتب مصدّرا مرسوما وعلم الشاهدحل لعالشهادة على اقراره كالوأقر كذلك وان لم يقل اشهدعلي معالخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الاقرار فراجعه (ثم قال) وذكرا لقياضي ادعى عليه مآلا وأخرج خطافقال الدخوط المدعى علمه بهدا المال فالكرأن وكون خطمه فاستكتب فكان بن الخطين مشابه ـ قظاهرة دالة على انهما خط كاتب واحد لابحكم عليه بالمال في الصحيح لا مه لا مزيد على ان يقول هذا خطى وأناحر رته لكن لمس على "هذا المال وعُه لا توجب كذاهنا الا في ما دكار العامة والصراف والسمه ار وقوله العمامة صوامه الماعة كافي شرحها (ثمقال) وكتدنا في القضاء من الفوائدانه يعمل يدفترالساعوا اسمار والصراف فاكخط فده هية وفي كاسماك الكفار بالاستئمان حتى لووجد حربي في دارنا فقال انارسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كمَّايه كما في سيرا تخانية فمعمل بها وأمااعة ادار اوي على ما في كأبه والشاهدع لي خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند

الامام وجوزهأ يوبوسف للراوي والقاضي دون الشاهد وجوزه مجد في الكا ان تيقن مه وان لم يتذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الاعَّة الحلواني ونبغيان يفتي بقول محدوهكذا في الاجتاس اه (ثم قال) وفي المتغي بالمعجد من رأى خطمه وعرفسه وسعه ان شهداذا كان في حوزه و به تأخذ اه وجوز الاعتمادعلي كتب الفقه المصحمة قال في فتح القدمر من القضاء وطريق ثقل اللَّفتي فى زمانناءن الجتهدين أحداً مرين امان يكون له سندفيه المعاويا خده من كاب معروف تداواته الايدى نحوكتب مجددن المحسن ونحوها من التصانيف لمشهورة اه ونقدلالاسوطه عزأبي استعاق الاسفرائدني الاجماع عملي جواز النقلون السكتب المعقدة ولاشترط اتصبال السيندالي مصنفها اهرو محوز الاعتماد على خط المفتى أخذامن قولهم محوز الاعتماد على اشارته فالكماية أولى وأما لدءوى من الكتاب والشهادة من نسخمة في مده فقال في الخانمة ولوادعي من الكتاب تعمع دعواه لاندعه ي لا يقدر على الدعوى لكن لا مدمن الانسارة في موضعها وفي البقيمة سنل عن وكمل عن جاعة بالدعوى لاشياء عن نسخة بقرأها | ممض الموكلين هدل يسمعها القياضي قال اذا تلقنها الوكيل من لسيان الموكل صيح دعواه والالا اه وفي شهادات البزاز بهشهدا حدهما من السخة وقرأه بلسانه وقرأااشها هدالثهاني منها وقرأغر الشاهدأ بضامعه مقارنا لقرادته لايصيح لانه لانتمين القبارئ من الشاهدوذ كالقاضي ادعى المدعى من البكتاب يستع اذا أشار الى موضعها اه وفي الصرفية شهدا بالكتابة فطلب القاضي ان شهدوا بالاسان عسوهذا اصطلاح القضاة وفي اليتمة سئل على سأحد عن الشاهداذا كأن بصف حمدود الممدعى حين منظر في الصك وان لم ينظر فيه لا يقدرهل تقيم ل شهادته فقال اذاكان ينظره يعقله ومعفظه عن النظر فلا يقبل وأما اذاكان يستعين مه نوع استعانة كقارئ القرآن من المحمف فلايأس به ا ه (وقال) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتى كتب صكا بخط عده اقرارا عال أو وصبة ثم قاللا تنواشهدعلى من غيران يقرأه وسعه ان شهد اه وقى الخانية من الشهادات رجل كتب صل وصية وقال الشهوداشهدواعافيه ولميقرأ وصيته عليهم فقال علىاؤنا لايحوز الشهودان شهدواعافيه وقال بعضهم وسعهم ان شهدواوالصيم المدلا يسعهم واغما يحلفهم ان يشهدوا باحدى معمان ثلاثة اماان يقرأ المكتاب

علهم مأوكت الكتاب غبره وقرئ عليه بين يدى الشهودوهم يعلون بمافسه ويقول لهماشهدواعلى عبافيه أويكتب هوبين يدى الشاهدوالشاهد يعلمء فههو نقول اشهدواء لي عمافيه وتمامه فيها اه وقدنقلناه في كتاب الوصية (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وأماء منه في الدعاوي ففي اعلن خوانة الفتاوي وتعلمف الانبرس ان يقال له عليك عهدالله وميثاقه ان كان كذا فيشهر مه نع ولوحلف الله كانت اشارته اقرار الالله تعالى اه (وقال قبيل ذلك ما نصه) و مزاد علم االشهادة فلاتقدل شهادته كإفى التهذيب اه وقد نقلنا بقمة ذلك في مسأئل شتى تمعاللتون (وقال في بحث القول في الملكمانصه) والدين المستغرق لاتركة عنع ملك الوارث قال في حامع الفصولين من الفصل الثمامن والعشر بن لواستغرقها الدن لاعلكها مارث الااذا أمرأ المتغرعه أوأداه وارثه شرط التسرع وقت أمالوأداه منءال نفسه وطلف الاشرما التسبرعا والرجوع بحساله عسلى مدن فتصعره شغولة مدنه فلاعلم كها فلوترك ابنا وقناودمنا مستغرقا فأداه وارثه ثمأذن للقن في التحارة أوكاتبه لم يصم اذلم علمكه ولا ينفذ بيدع الوارث التركة المستغرنة بالدين واغما بسعه القماضي اه (ممقال) والوارث استخلاص التركة القضاء الدس ولومستغرقا اله وقدد كرنا بقيته في الفرائض (ثمقال) ثم اعلمان ملك الوارث بطريق الخلافة عن المن فهوقائم مقامه كانه حى فيرد المسم يعيب الى انقال و يصير السات دين المتعليه اله وقد نقلناه في الفرائص أبصاً وفي كاب الوسية وفي كَاب البيوع (وقال في بعث القول في الدين ما نصه) ومنها صحة الاراء عنه في الابراء عن الاعدان والابراء عن دعوا ها صحيح في الوأتات عن دعوى هذا ألمين صح الابراء فلاتهم دعواه بهابعده ولوقال برثت من هذه الدار أومن دعوى هذه لم يسمع دعواه ولا بينته ولوقال أبرأتك عنهاأ وعن خصومتي فها فهو باطل ولدان مخاص والماأبرأه عن ضمانه كذافي النهاية من الصلح وفي كافي الحما كممن الاقرار لاحق لى قيله بيرأمن العمن والدين والكفالة والاحارة والحدوالقصاص اه وبهعلمانه سرأمن الاعدان في الابراء العام اه وقد نقلنا بقدة ذلك في كماب الصلح فراجعه (وقال في بعث اجماع الفضيلة والنقيصة مانصه) وخامة ـ م لا يقدم أحدق التزاحم على الحقوق الاعرج ومنه السبق كالازدحام على الدعوى والافتهاء والدرس فان استووا في المجيَّأ قرع بينهـم اه

(وقال في بحث القول في غن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغر ورا محرفني الحلاصة تعتبر قيمته بوم الخصومة واقتصر علمه وحكاه في النهاية ثم حكى عن الاستعابي الد تعتـ بر يوم القضاء والظاهرانه لاخـ لاف في اعتبار يوم الخصومـ قومن اعتـ يريوم القضافها غاعتره بناءعلى ان القضافلا يتراخى عنها ولهذاذ كرالز واجيأ ولااعتبار وم الخسومة وتانيا اعتبار يوم القضاء ولم أرمن اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلنا. في كتاب الكفالة (وقال في بحث القول في أجرة المثل مانصم) ومنها يستحق القاضىء لى كتابة المحاضر والسعبلات أجرمناه اه (ثم قال) الرابع أذا وجب أحوالثل وكان متفاوتامنهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاح يجب الوسط حتى لوكان أجرالمثل اثني عشر عندبعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشروج الحدعشر بعلاف التقو يماوا ختاف المقومون في مستهلك فشهدا فذان ان قيمته عشرة وشهدا تنانان قيمته أقل وجب الاحد فيالا كثرذ كره الاقطع في ما السرقة اه وقد نقلنا مقسه في كتاب الاحارة وفي كتاب الغصب (وقال في بعث أحكام المحدمانصه) و يستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افترق فيه المدير وأم الولد الانق عشركافي فروق الكراسي لاتضمن بالغصب وبالاعتاق والسع الفاسد ولاحوزالقضاء يسعها بخلافه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجعة (وقال في عت ماافتر ق فسه الامامة العظمي والقضاء مانصه ) شترط في الامام أن مكون قرشما بخلاف القاضى ولا محوز تعدده في عصروا حد وحاز تعدد القاضي ولوفي مصرواحد ولاينعزل الامام بالفسق بخدلاف القاضي على قول بماافترق فمه القضاء والحسسة وللقاض سماع الدعوى عوما والمعتسب فعما يتعلق بعنس أو تطفيف أوغش ولايمع السنة ولاحلف بهماا فترق فيه الشهادة والرواية بشترط المددفها دون الرواية لآتشترط الذكورة في الروامة مطلقا وتشترط في الشهارة المحدود والقصاص تشترط الحرية فمادون الروامة لاتقسل الشهادة لاصله وفرعه ورقيقه بخلاف الروامة للعالم الحكم بعلمه في المجرح والتعديل في الروامة اتفاقا عد الفالقضا بعلم فقمه اختلاف والاصم قبول الجرح المهم من العالميه يخلافه في الشمادة لاتقل الشهادة على الشهادة الاعتدالعد درالاصل مخلاف الرواية اذاروى شيئاتم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

الحكم لاتقيل شهادة الحدود في قذف بعد النوبة وتقيل روايته اه (وقال في عشما افترق فيه الوكيل بالمسع والوكيل بالقيض مانصه) وتقبل شهادة الوكمل بالقبض بالدس لاالوكمل بالسم بداه وقد نقلذا بقيته في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فمه الوكمل والوصى ما نصه) وفي ان الوصى اذا باع شيئا من لتركة فادعى المشترى انه معمت ولامدنة فانه معلف على الستات مخلاف الوكمل لفعلى نفي العلم وهي في القنية اله وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال) ولاءلك الوارث بدع التركة لقضا الدين وتنفيذ الوصية ولوفى غيبة الوصي الابأمر القاني وهي في الخيانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصياما (وقال في آخرفن الفرق والجمع مانصه) بفائدة بالفسق لاعنم أهلسة الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتوليدة على الاوقاف اه وقـ لانفانــا بقـتــه في كناب الوقف وكتاب الحجر (ثمقال) ولمأرحـكم ادةالسغمه ولاشبك اندان كانمضما لماله في الثمرفه وفاسق لاتقسل شهادته وان كان في الخدر تقمل وان كان مغفلالا تقمل شمادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهاد ة المغفل في الحجرقال في اكخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجلل مغفل على اسم المفعول من المغفيل وهوالذي لافطنة له اه وفي المصاح الغفاة غيية الشئ عن بال الانسان وعدم تذكره لعاه والظاهر انالغفل في المحرغيره في الشهادة و هوأنه في انجحر من لا مهتدى الى التصرف الرابح وفي الشهادة من لايتذكر مارآه أوسمعه ولاقد درة الدعلي ضبط المشهوديه اهوقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحجر فراجعه (تم قال) م فائدة مذكر الأفي من الغضاء فيشرح مسلم الفرق بنعلم القضاء وفقه القضاء فرق ما سن الاخص والاعم فققه القضاء اعملانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلمة مع العلم تكمفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ماذ كرمان الرفيق أمير فرابقية استفتى أسدين الفرات في دخوله الجيام مع جواريه دون ساترته ولهن فأفتاه بالجوازلانهن ملمكه وأجاب أبومحرز يمنع ذاك وفال انجازله النظراليهن ولجن النظراليه لم يحزلهن نظر بعضهن ليعض فأجمل أسداعال النظرفي هــده الصورة انجزئية فلم يعتبرها لهن فيمسا يبنهن واعتبرها أبومحرز والفرق المذكور هوأ يضا الفرق بين عملم الفتما وفقمه الفتما ففقه الفتيا هوالعلم بالاحكام الكاية

وعلهاه والدلم بتلك الاحكام معترتيه بناءلى النوازل ولماولي الفقيد الصالح أبوعد داللة سنشعب قضاءا لقدر وان ومحل تحصيله في الفقه واصوله سهر فطا جلس الخصوم المه وفصل بدنهم دخل منزله مقدوضا فقالت لهزو حته مأشأنك فقال لهاعسرعلى عرالقضاء فقالت لهرأ بدالفتها علىك سهلة اجعل الخصمين كستفتس الاكوال فاعتبرت ذلك فسهل على اه (عمقال) بوفائدة بدذ كرالاتمدى انشروط الامامة المتفق علهاته المحتهادف الاحكام الشرعمة والدمكون رصدرا بأمرا محرب وتدسرا مجموش وان يكون له قوة محمث لا تهوله اقامة الحدود وضرب الرقاب والصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعاما الغاذ كراح انافذ الحكم مطاعاةادرا على من نوج عن طاعته وأما المختلف فها فكونه قرشما وهاشماومعصوما وأفضل أهل زمانداه (تمقال) وفائدة واذاوني السلطان مدرسا لعس أهل لم تصم توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا عدلا ففسق انعزل لانها اعتدعدالته صارت كانهامشر وطة وقت التولية فأل النائكال وعلمه الفتوى الى أنقال وقدمناءن رسالة أبي بوسف الحاهارون الرشيدان الامام لمسله أن مخرج ششامن بدأحد الابحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضي خان أمرا لسلطان اغماين فذاذا وافق الشرع والافلاين فذاه وقد نقلنا بقيته في كال الوقف فراحمه (مقال) \* حادثة بسئلت عن مدرسة بهاصفة الابصلي فهاأحد والامدرس والقاضي حانس فهالله كرفهل له وضع نزالة بها كحفظ الماضر والسعلات النفع العام أملا فأجبت ما مجواز اخدامن قوله مراوضاق الطريق على المبارة والسحد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لووضه أثاث يبته ومتاعه في المسجد اللغوف في الفتنة العامة عاز ولو كان اليمسوب ومن قوله مربأن القضاء في الجمامع أولى وقالواللذاظر أن يؤجر فنا ه للقبار ليتجروا الصلحة المسعد وله وضع السرربالا حارة ولاشك انهدنه الصفة من الفناء وحفظ المعيلات من النفع العام فهم جوز واجعل بعض المسجد مطريقا دفع اللضرر الغام وجوزواا شغاله مالحموب والاثاث والمتاعدة مالاضررا لخماص وجوز وأوضع النعل على رفيه وصرحوا بأن القضاء في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القياضي يضع قطره عن عينه ادا جلس فيه القضياء وهوما فسه السجلات والمحاضر والوثائق فحوزوا اشغال بعضها بهافاذا كثرث وتمذر حلها كل يوممن

بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها مداه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفى كتاب الصلاة (عُم قال) «فائدة ، معنى قولهم الاشه انه أشبه بالمنه وصروارة والراجح درامة فتدكمون الفُمّوي علمه كذافي قضاء المزازية اله (تم قال) \* فائدة \* اذاسك الذئ مطلمافي ضمنمه وهومعني قولهمها دابطل المتضمن بالكسر بطل المقضمن بالفتح قالوالوأمرأه أوأقراه ضعن عقدفا سدفسه دالامراء كمافي البزازية اله لدنقانا وفي كتاب الصلح (م قال) وقالوالواشترى يمينه عمال لم يحزف كان له أن يستعلفه اه قلت لآن النُمرا على اطل بطل ما في ضعنيه من اسقاط عنه اه (مُ قَالَ) \* فَأَنَّد ة \* يقرب من هذه المَّاعدة قولهم المبنى على الفاسد فاسدو يستثني منه مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقبل لالان المناءعلى د فاسدذ کروالنزازی فی الدعوی اه (ثم قال فی فن الالغاز مانسه) \* القضاء \* أي سيع بعيرالقاضي عليه فقل بييع العبد المسلم للكافر والمعجف المملوك أحكا فراه وقدنقلناه في كتاب الدوع (مُقَالُ) أَي قوم وجبت عليهم المين فلماحاف واحدد منهم سقطت عن الساقين فقل رجل اشترى داراما به أفي سكة نا فذة وقد كان قديما في سكة غررنا فذة فأرادأن يفتح ماما لى تلك السكة فجعد الجيران ولابينة حلفوافان تكاواقضي له بفتح المات والأحلف واحد فلاعمن على الماقى لان فالدَّنه الذَّكُولُ وقدامتنا الحركم به بحلف المعضدُ كره العمادي عن فتارى أبي الليث اه (تم قال في فن الالغاز ما نصه ) بدالشهادة بدأ ي شهودشهد وا على شريكان فقدات على أحددهما دون الاسنر فقل شرود نصاري شهدواعلى نصرانى ومسلم بعتق عيد مشترك أى شهود تقيل شهاد تهم ولا يعرفون المشهود علمه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد حازله الحكم ان فقل اذا كان الحق يقوم بغسره أوكان القاضي فاسقاأ وكان بعطرانه لايقمل شهادته أي مسلين لمتقبل شهادتهما شي وشهد تصرانهان بضده فقملت فقل نصراني مات وله ابنان ن شهددا بنياه اله مات قصرالها والنصرانهان شهددا اله مات مسلسا فيدل النصرالياناه (وقال في فن الالغاز في بعث الوديعة مانصه) أي رجل ادّعي وديعة فصدقه المذعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم المه فقل اذا أقرالوارث بأن المتروك وديعة وعلى المتدين لم صيح اقراره ولوصدقه الغرماء فيقضى القاضىدين اايت ويرجم المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذافي الاجارة والمضاربة والعارية

والروناه وقد نقاناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحيل في بحث المداسات بعد كالرم طويل مانصه) ونظرف م بأن الشاهد أن يشهد وان قال له المقرلات مهد وجوابه ان محله فيما ذالم يقلله المقرله لانشهد على المقرأ ما اذاقال له لاسعه الشهادة اله وقد نقلنا في كالداينات فراجعه (وقال أيضا في فن الحل مانصه) \*الثامن عشر في منع الدعوى \*اذاادعى شيئاماً طلافا كيدلة لنع الوساأن يقريه لأبنه الصغيرا ولاجتي وفي الشاني اختلاف أويعس الغيره خفية فيعرضه المستعبر للبيدم فدسا ومهاادعي فيبطل دعواه ولوادعى عدم العدلم به ولوصدخ التوب فساومه بطات ولوقال لمأعلم أوبييع الدعى عليه عن يتق به شم يهبه للدعى تم يستعقه المشترى بالمينة اه ونقلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث المدكاح مانصه على شبت بدون الدعوى كالعلاق والملك عالسع وفعوه فلا والفرق ان النكاح فسه حق الله سجسانه وتعسالي لان الحل والحرمة فسه عقه تعالى عنلاف اللك لانه حق العداه وقد فقلناه في كتاب النكاح وقوله شت بدون الدعوى أى مالشهادة حسمة (وقال أخوا اؤاف في تركيله الفن السادس فن الفروق مانصه) بيكتاب الحدود به حدالزنا والشرب والمرقة يبطل بالتقادم وحدالقذف والقماص لا والفرق أنحدالقذف والقصاص بتوقفء لى الدعوى فيحمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى مخلاف التأخير فعاعدا السرقة فانه عمل على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفهماعلها وحدالسرقة وانتوقف علمالكن ضمنا لااله تأخبره الدعوى معدم تغررة تارك للعسمة فقد كنت التهمة في الدعوى الخوقد نقلذا رقبته في كثاب المحدود فراجعه (ثمقال أخوا لمؤلف في تمكم له لفن السمادس في كتاب اللقطة مانصـه) أتانان رىعاتما في موضع واحـدالملافولدتاذ كراوأنثي أواحداهما لغلا والاخرى حشافادعى كلواحدهم االمغل أوالذكرفهو بينهم اوالثاني ليدت الماللانه لقطة والاضحية على هذا اه وقدنقلناه في كتاب اللقطة (وقال اخو المؤلف في تبكيلته للفن السادس فن الفروق) \* كَابِ القضام \* القياضي لاعلا الاستخلاف الامالاذن بخلاف المأمور باقام قالحمه والفرق تحقق الضرورة فى الثانى تجوازأن يسبقه حدث قبل الصلا بخلاف الاول اه وقد نقلناه في كاب الصلاة (ثمقال) وكذاومي المتعلك الايصاء بلاأمر بخلاف الوكيل

والفرق تعذرالاذن منالمت بخلاف الموكل اه وقد نقلنا ه في كتاب الوصية وكتاب الوكالة (ثمقال أخوا اؤلف في تبكيلته للفن السيادس فن الفروق في كتاب الوديعة مانصه ) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفاغ صماوه لكت الوديعة وبقبت المغصوبة وقال رسالمال بلاله المشاللة صوبة فالقول له ولوقال أودعتني ألفاوغصيتك ألفافها كتالود منة وهذه المغصوبة فالقول للقر والغرق الدفي الاول أقربسب الفعان وهوالاخذ تمادعي ووجه عنه وفي الثاني لم يقريا لفعان وانماأة ريفعل الغسروهوالايداعاه وقدنقلناه في كتاب الامانات (ثمقال أخوا الولف في الفن السادس فن الفروق) \* كمّاب الشهادة \* شهد دواعليه ان زيدا أقرضه ألغا وقضى بهافهرهن على الدفع قبل القضاء لا يضعن الشاهد ولوعلى الامراء قدل القضاءضين والفرق اله في الاول لم ظهر كذبهم تجواز اله أقرضه ثم أبرأه وفي الساني ظهرلانهم شهدواعلمه بالالف في انحال وقد تمن كذبهم ارثهنا عيناوقيضاها فشهدا للدعى بهأتقيل ولوأنكر إلرهن فشبهد الراهنان لاتقبل والفرق انهفي الاول لمعرالانفسهما مغف اولاد فعاعنهما مغرما ولاأنطلا حقاأ وحداه للغبر وفي الثاني سعماني الطال ماغمن جهتهما وهوملك المدوا تحس والله سيحانه وتعالى الموفق اه (ثمقال أخوا الواف في الفن السادس فن الفروق) « كتاب الدعوى « المدعى مدادا كان دين الا يصم الابعد بيان القدر والمجنس والصفة بخلاف المين لان التعريف فيها حاصل بالأشارة وفي الدين بالبيان ادعى ألفافقال ما كان لك على شيَّ قط فلما رهن رهن المدعى عليه على القضاء والابراء تقل ولوزاد والأأعرفك التقل فيروا مة الجامع وقال القدوري تقبل أيضا والغرق على ما في الجامع وهو الاظهران التناقض ظهر في الكلام التاني دون الاول لي علىك ألف فقال ان حلفت أدّ بها فلف فأدّاها ان دفعها على الشرط كان له أن ستردوالالا والفرقان الاداء بالشرطالا مكون اقرارا وبدونه يكون اقرارا أوهمة فلايسترداختلفا في الاعسار فالاصح ان القول لرب الدن فعا اذا كان المدعى به بدل مالكالقرضوان لميكن كالدية فالقول الدبون والغرق اندله في الاول قائم غالبا بخدلاف الثانى اذلايدل له ادعى عبدا في يدعد أودينا أوشرافا العبد الخصم الاان يقرالمدعى اند مححور والفرق انهاذا كان مححور افلا بدله وانكان مأذوناله بد اه وقد منقلنا . في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

الموك فلان فان عاء المملوك سنة الدفعت خصومته فان عاء المقرله فلاسدل على العد الاسنة يقمه الان الغائب ماصار مقضاعليه اه (وقال أخوا اؤلف أيضافي التكورة في كتاب الكفالة مانصه كلمن أقر بكفالة أوحق لامحس أول مرة مخللاف مالوثيت بالمننة والفرق أن تعنته ظهر مخللف الاقرار أه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع فن الحكايات مانصه) وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هوباين أبي لملى راكب عملى بغلقمه فتساسرا فراعملي نسوة يغندان فسكتن فقمال الامام أحسنتن فنظران أى لسلى الى قطره فوجد قضمة فهاشهادته فدعاه لشهدفي تلك القضمة فلماشهم داسقط شهادته وقال فلت للغنمات أحسنتن فقال متى قلت ذلك حن سكن أم حين كن يغنين قال حن سحتن قال اردت بذلك أحسنتن مالسكوت فامضى شهادته اه (وقال المؤلف في الفن الناني في كتاب الزكاة مانصه) الفقيه لأمكون عنما مكتمه الهتاج الهاالاف دن العماد فتماع لقضاء الدن كذافى منظومة النوهمان أه وقد نقلناه في كتاب المجروالاذن وفي كتاب المداينات (وقال أيضافي كتاب الزكاة مانصه) الولدمن الزنالا يثبت نسبه من الزاني في شي الافي الشهادة لا تقبل شهادته الزاني وفي الزكاة أه (وقال في كتاب الججمانصه) ولاتقبل منة الوارث انه كان م المحر بالكوف ة الااذايرهنواعلى اقراره المالم يحيم اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصاحى الافي الاقرارباكحدودانخالصة والردة والاشهادعلى شهادته كذافى خلعا كخاشة اه وقد نقلناه في كتاب انحدود وفي كتاب انجهاد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضا مانمه) ولدالملاعنة لاينتني نسمه في جميع الاحكام من المهادة اله (وقال) في كترأب العتق اذا وحدت قمة عدلي انسان واختلف المقومون فاله يقضى بالوسط الااذا كانبه على قيمة نفسه فاله لا يعتق حتى يؤدى الأعلى كما في الظهيرية اله (تم قال فيه أيضا) المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلا تغمل شهادته أولاه كأفي المزازرة من العتق في المرض وجنياية ومجناية المكاتب كإفي المكافي وفسرعت علىه لا يحوزن كاحه مادام يسعى وعندهما حرمد يون في الكل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب المجنايات (وقال في كتاب الحدود مانسه) قالله بافاسق مُ أرادا ثبات فسقه عالمينة لم يقدل لا فه لا يدخل تحت الحكم كذا في القنية اه

(نمقال في كتاب الحدود ما اصه) علق عتق عدده على زناه فا دعى المدوجود الشرط حاف المولى فان نكل عنق واختلفوا في كون المسدقاذفا كافي فضا الولوا تجمية اه وقدنقلناه في كتاب العنق (وقال في كتاب الوقف مانصه) يصم تعليق التقر مرفى الوظائف أخدذا من جواز تعلىق القضاء والامارة بحامع الولاية فلومات المعلق مطل التقر برفاذاقال القياضي انمات فلان أوشغرت وطمفة كدافقد فررتك فيهاصح وقدذ كره فيأنفع الوسائل تفقها وهوفقه حسن وفي فواثد صاحب الحيط أألامام والؤذن وقف فلم يستوفيا حيى ما تاسقط لانه في معنى الصلة وكذا القياضي وقيل لايسقطلانه كالاجرة اله ذكره في الدرروالغرروجرم في المغية تلفيص القنمة بانه بورث قال بخسلاف رزق القياضي اه (وفال الولف فى الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه ) ولا يتبع أمه في شي من الاحكام بعدالوضع الافي مسئلة وهي مااذا استحقت الام بيينة فائه يتسها ولدها وبالاقرارلا كافي المكنز اه (ثمقال) الذرع وصف المدروع الافي الدعوى والشهادة كـ ذافي دعوى البزازية أه (تمقال أيضافي البيوع) اذا اختلف الممايعان في الصحية والمطلان فالقول لمدعى المطلان كافي المزار بة وفي الصية والفسادالقول الدعى السحة كذافي الخانية والطهير ية الافي مسيئلة في اقالة فتح القدم لوادعى المشترى الهباع المسعمن البائع بأقل من الثن قب ل النقد وادعى السأتع الافالة فالقول الشترى معاند يدعى فسأد العقدولو كان على القلب تحالفا اه (ثُمُقَال) يشترط قسام المسمع عند الاختلاف التحالف الااذا استها كه في مد البنائع غير المشترى كافي الهدائية اله (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور جبالرجوعمانصه) وكذالوأخرره رجل انهاجرة فتزوجها عظهرت ملوكة فلارجوع بقيمة الوادعلى الخسرالافى ثلاث الاولى اذا كان مالشرط كالوزوجه عيلى انها ومم استعقت فالدمر جمع على الخبر عما غرمه المستعق من قعة التائية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فسرجيع المشترى على المائع بقيمية الولداذا استحق بعدالاستملاد ومرجع بقمة المناءلو بني المشترى ثم استحقت الدار بمدان سلم البناء له الح وقد نقالناه في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح (وقال فى كتماب الكفالة أيضامانهم) لايلزم أحدا احضار أحدد ولا بلزم الزوج احضارالزوجية الى يعلس القياضي اسماع الدءوى عليها ولايمنعهامنه الافي

مسائل الى ان قال الثالثة سعيان القاضي خلار جلامن المعجونين حدسه القاضي بدن عليه فارب الدينان بطلب المعان ماحضاره كافي القنسة الرايعة ادعى الاب مهرا بنته من الزوج فادعى الزوج الهدخل به اوطاب من الاساحضا رها فان كانت تخرج في حواقع ها أمر الاب القاضي ماحضارها وكذا لوادعي الزوج علها ششاآخر والاأرسل الها أمناهن أمنائهذ كره الولوالجي اه وقدنقاناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) القاضي بأخيد كغيلامن المدعى عليه بنفسه أذابرهن المدعى ولمتزلة شهوده أواقام واحدا أوادعى وقال شهودي حضور ويأخذالم دعي كفيلامن المدعىءلمه باحضارالمدعي بهولا يحير على اعطاء كفسل بالمال وستثنى من طلب كفسل سفسه اذا كان المذعى علمه وصياأ ووكملاو لم شبت المدعى الوصارة والوكالة وهمافي أدب القضاء للغساف وما اذا ادعى بدل الكنابة على مكاتبه أود ساغ برها ومااذا ادعى العبد المأذون الغير المدنون على مولاه دستا مخلاف مااذا ادعى المكاتب على مولاه أوالمأذون المدنون فانه يَكُفل كَـذَافيكاغي الحماكم (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيّ المفوض الى اثنين لاعلمكه احدهما كالوكماين والوصمين والناظرين والقاضين والحكمة سنالخ أه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) الاقرار لا يحامع المينة لانها لاتقام الاعلى منكر الافى أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت وفي استحقاق العن من المشترى كافي وكالة الخانية اه (وقال في كتاب الاقرار) المقراداصارمكذما شرعاط لاقراره الى انقال ومنهما في الجامع ادعى عليه كفالةمعمنة فأنكرفيرهن المدعى وقضىء لى التكفيل كان له الرجوع على المدنون ان كان بأمر و اه وقد نقلنا وفي كتاب الكفالة (تمقال) وخرج عن هذا الاصل مسئلتان الى انقال الثانية اذا ادعى المدنون الايقاء أوالابراء على رب المال فحد وحاف وقضى له بالدن لم بصرال غربم مك فياحتى لو وحد بدنة تقدل اه (ثمقال) وكذا في خزانة إلا كل مسئلة في الوصمة من كتاب الدعوى وهي رجل ماتعن ثلاثة أعدد ولدان فقط فادعى رجدل اناالت أوصى له بعدديقالله سالم فانكرالان وأقر بأنه أوصى له بعيديقال له بزيغ فيرهن المدعى قضى له بسالم ولايبطل أقرار الوارث بيزيخ فلواشترا والوارث بيز يخصص وغرم قيمته للوصى له ثم ذكر بعد هذا مسئلة تخالفها فليراجع اه وقد تقلناً في كتاب الوصايا

[وقال أيضافي كتاب الاقرارمانصه الاقرار هجة قاصره على المقر ولايتعدى الىغيرهالى انقال الافي مسائل الى انقال واذا ادعى ولدامته المسعة ولهأخ ندت نسبه وتعدى الى حرمان الاخمن المراث لكونه الان وكذا المكاتب اذآ ادعى نسب ولدحرة في حداة أخده صحت ومترا أو لولده دون أخمه كافي الجمام ه (وقال فمه أيضاً) أقر بالرق ثم ادعى انجر بقلا تقبل الابيرهان كـ فدا في البزازية وظاهر كالرمهم أن القاضى لوقضى بكونه مملو كاثم برهن على اند وفاله يقدل لان القضاء ماللك يقبل النقض لعدم تعديه كافي النزاز يذ بخدلاف مالوحكم بالنسب لانه لاتعد فوي أحدفه لغيراله كوم له ولاسهانه كافي البزازية لماقدمناان القضامالنس مما بتعدى فعلى هذالوأ قرعمد لمجهول انماينه فصدقه ومثله بولد لمشله وحكميه بطريقه ملقصع دعواه بعدداك المدان لغير العمدالمقروهي تصلح حداة الدفع دعوى النسب وشرط في التهددي الصدد ق المولى وفي المتعدة من الدءوى سيئل على سأحد عن رحل مات وترك مالافاقتسمه الوارثون ثم ما ورحل وادعى ان هـ ذا المتكان أبي وأثنت النسب عند القاضي بالشهود أن أباه أقرأنه ابنه وقضى القياضي له يتبوت النسب ويقول له الوارثون س أن هذا الرحل الذي مات المح أمل مل يكون هـ ذادفها فقال ان قفى القاضى بثيوت النسب ـــه وبنوته ولاحاجة الحالز مادة اله وقد نقلنا معضه في كتاب العتني ﴿ وَقَالَ فِي كُمَّا مِا الصَّحْمِ ما نصم الحق إذا أجله صاحبه فأنه الإيلزم وله الرجوع في مُلاث مسائل الحان قال اسمهل المدعى علمه فأمهله المدعى صع وله الرحوع اله (وقال في كتاب الصفر أنضامانمه) الصفر عقد در فع النزاع الى ان قال ويصم بعد حلف المدعى عليه دفع اللنزاع باقامة السنة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الافي صلح الوصى عن مال المتم على الكارا ذاصلة على يعضه ثم ا وجددالبينة فانها تقبل ولو بالغالصي وأقامها تقبل ولوطاب يينه الايحلف كافى القنية النسانسة ادعى دينافاقر بهوادعى الانفاء أوالابراء فأنكر فعيا محسمتم مرهن عليه تقبل لان الصطوعت الدس لافتداءاليمن كبذا في العمادية من العياشر ولو مرهن المدعى علمه على أقرار المدعى المه مسطل في الدعوى فأن كأن على اقراره قمل الصلح لم يقمل وأن بعده يقمل ولو برهن على صلم قدله بطلل الماني أذا أصلم بعددالصلح باطل كافي العمادية اله (وقال) في كتاب المداسات اذاقال

الطالب لمطلوبه لا تعلق لى عليه لك كان ابراء عاما كقوله لا حق لى قدله ا م (وقال فه أيضا) همة الدين كالابراء منه الافي مسائل الى أن قال و منهالوشهد أحدُهما بالهبية والاستنز بالابراء ففيها قولان قيب للايقيب لوبييانه في العشرين من حامع الفصولين اه وقد نقلناه في كان الهمة (وقال أيضافي كان المداينات) القول للملك فيجهة المملك الىأن قال ولوادعي المدترى ان المدفوع من الفن وقال الدلال عن الاحرة فالقول للشترى اله وقد نقلناه في كتاب الدوع (مُ قال) ولوادي ازوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الافي المه أللاكل كذافي عامع الفصولين اله وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضافي كتاب المداينات) الابراء العام منع الدعوى بحق قضاء لادبانة اذا كال بحيث لوعلم عماله من الحق لمُسرأ كذا في شـفعة الولوا مجمة ليكن في خوالة الفتاوي الفتويء لي اله يبرأقضاء وديانة وان لم يعملها ه (مُهَال فيه أيضا) اذا تعارضت بينمة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة وإذا تعارضت بينة البيع وبينة السّاءة قدمت بينة السم كذافي الحيط من باب دعوى الرجلين اله (وقال في كاب الاحارة) اختلف صاحب الطعام والملاح في مقدد اره فالقول اصاحبه وبأخد الاحرمساله الاأن مكون الاحرمسلماله اختلفاني كونهامشغولة أوفارغة بحكم الحسال اذا اختلفاني صمتها وفسادها فالقول لدعى الصمة قال الفضلي الااذا ادعى المؤجرانها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجرانها كانت فارغة فالقول للوَّ حِرَكًا فِي آخرا حارة البزازية [ ﴿ مُ قَالَ فِيهِ ﴾ اختلفا في الخشب والآجر والغلق والمسراب فالقول لصاحب الدارالافي الاستالموضوع والساب والاتحروالجص والجذع الموضوع فانه للمستأجراه (وقال في كتاب الآمانات مانصه) الامانات تنقلب مضمرنة عوت عن تحهد للافي ثلاث الى أن قال والقاضي اذا مات محه لا أموال المتامى عندمن أودعها اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) كل أمن ادَّعي المال الامانة الي مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادَّعي الردُّوالوكمل والنياظ راذا ادّعي الصرف للي الموقوف علم مرسواء كان في حمياة مستحقها أودمد موتدالافي الوكمل بقمض الدن اذا ادعى بعدموت الموكل انه قمضه ودفعه أله في حماته لم يقسل الاستشة يخلاف الوكيل بقيض العسن والفرق في الولوا مجمة القول للامن مع الهمسالا إذا كذبه الظاهر فلايقسل قول الوصى في نفقة زائدة

خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كاب الوقف وكاب الوكالة وكاب الوسايا (وقال فمه أيضا) الامن اذا خلط بعض أموال الناس بمعض أوالامانة عماله فأنه ضامن الحائن قال الافي مسائل لا يضمن الامن ما كخلط القماضي اذا خلط ماله عال غدره أومال رجل عمال آخراه الخفراجعه (وقال فيه أيضا) تحليف الامتن عند دعوى الردأ والهلاك قبل لنفي التهمة وقبل لأنكاره الضعان ولاشدت الردبينه حتى لوادع الردع لى الوصى وحلف لم يضمن الوصى اله وقد المقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (وقال أيضافي كتاب الامانات) إدَّعي لمودع دفعهاالى مأذون مالكهاو كذباه فالقول لهفى براءته لافى وجو سالضمان علمه المأذون له بالدفع اذاادعاه وكذباه فإن كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدس لاكافي فتاوى قارئ الهدامة ه وقد نفلناه في كتاب الوكالة وكتاب الغصب وكتاب المداينات (وقال فيما أيضا) القول الودع في دعوى الردوالملاك الااذاقال أمرتني مدفعهاالي فلان فدفعتها المه وكذره ربهافي الامر فالقول لبها والمودع ضامن عندا صحابنا خلافالان أبي لهني كذافي آج الودرسة من الاصل لمجداه وقد نقلنا في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) المودع اذا قاللاأدرى أيكااستودعني وادعاها رجلان وابي أن يحلف لهما ولاينة يعطما الممانصة فن وضمن مثلها بينهما لانه أتلف مااستودع معهلها ه (وقال في كتاب الحجروالمأدون) ولايصم افرارااسفيه ولاالاشهادعليه اه وقد تقلناه في كناب الاقرار (وقال فسه أيضاً) \* وقعت حادثة \* يجر القاضي على سفمه ثمادٌ عي الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنافلم أرفيه نقلاصر محاو بندى تقديم بينة المقاء على السفه لما في المحمط من المحر الظاهر زوال السفه لان عقله عنمه عنه و كر فىدليل أى وسف على ان السفيه لا ينجم الا بحمر القاضى وقال الزيامي وغيره في المالحالف إذا اختلف الزوجان في المرقطي المرمن فان برهنا فن شهدله مهرالشل لمتقبل سنته لانهاللا تمات فكل بينة شهداها الظاهر لم تقبل وهذا بدنة زوال السفه شهد لما الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الشفعة) الابراء العمام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يمطلها ديانة ان لم يعلم اله (ثم قال فيه أيضاً) أنكر المشترى مالب الشفعة حين علم فالقول فمع عينه على نفى العلم ادعى الشفيع على المشترى الماحمال لابطالها يحلف فان

نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهمان خلافه اشترى الالدابنه الصيغير مُ اختلف مع الشغيع في مقدار المُن فالقول الذب بلاعن اه (مُ قال فيه أسناً) له دعوى في رقبة الدار وشفعة فمها بقول هذه الدارداري وأناأ دعمانهان وصلت الى والافأناعلى شفعتى فم ااه (وَفَالَ فِي كَتَابِ الْغُصِبِ) اذا تُصرفُ في ملك غيره تُم ادِّعي الله كان ماذنه فالقول لأعالك الااذا تصرف في مال ام أنه في ات وادَّعي انه كان ادنها وأنكر الوارثون فالقول الزوج كذافي القنية اه (عمقال فيه أيضا) والعقارلا يضمن الافي مسائل الى أن قال واذارجه الشاهديه بعد دالقضاء اه (وقال في كتاب الحظر) الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذافي قضاء الخانية اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) القول المكرومع اليمين وفى تعمن الرهن ومقدد ارمارهن به للرتهن اختلف الراهن والمرتهن فيماما عمه العدل الرهن فالقول للرتبن وان صدّق العدل الراهن كااذا اختلفافي قعة الرهن والمساحم ولومات في رد العدد ل فالقول للراهن ولو كان رهنا عثل الدين فماعه العدل وادعى المرتهن انهاءه مأقل من قعته وكذبه الراهن فالقول للراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه (وقال في كتاب المجنابات) اذاقال المجروح قتلني فلانتم مات لم مقمل قوله في حق فلان ولا بدنة الوارث أن فلانا أخوقتله بخلاف مااذاقال جومي فلان عممات فهرهن ابنده ان فلانا آخر جرحه يقل كافي شرح المنظومة اه (تُم قال فيه أيضا) المحدود تدرأ بالشمات فلاتند معها الافي الترجة فانها تدخل في الحدودهم ال فم اشهة كافي شرح أدب القاضي اه وقد نقلنا. في كتاب الحدود (وقال في كتاب الوصاما) الاشارة من الماطن باطله في رصية وعسها الافي الافتاء والاقرار بالنسب والأسلام والكفركافي التلقيح اه وقد انقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الأقرار (وقال أيضافي كتاب الوصاياً) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في رون سعايته الى أن قال ولوشهد في زمن السعاية لم تقمل كافى شهادات الصغرى الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنايات فراجعه (وقال فيه أيضا) الوصى الملاق غرام الميث من المحدس ان كان معسر الا ان كان موسراً! لاعلانالقاضي التصرف في مال المتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كافي بوع انقنيها ه وقد نقلناذلك في كتاب القصب (وقال في كتاب الغرائض) والدية تورث اتفافأ واختلفوا فى القصاص فذكر فى الاصل الديورث ومنهم منجعله إ

الورتة ابتداء و عوز أن يقال لا يورت عند دخلاعا لهما أخدا من مسئلة لوبرهن أحد الورتة على القصاص والماقي غيب فلا يدمن اعادته اذا حضر واعتده خلافا لهما كذا في اليتهة اه (وقال فيده أيضا) الجدالف اسدمن ذرى الارحام وليس كاب الاب الى أن فال ولواته عي تسب ولد حارية اس المنته لم يتنت بلا تصديق اه (وقال فيده أيضا) لومات المستأمن في دارنا عن مال و ورثته في دارا لحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا يدمن بدنة ولواه لذمة ولا بدأن يقولوا ولا نعلم ولوائدت انه كتابه كذا في مستأمن فتم القديراه وقدن قلناه في كتاب المجهاد (قال صاحب الاشياء) في مستأمن فتم القديراه وقدن قلناه في كتاب المجهاد (قال صاحب الاشياء)

## \* (كتاب الوكالة) \*

الاصل ان الموكل اذا قمده لى وكله فان كان مفيد! اعتبره مللقا والالاوان كان نافعامن وجمضارامن وجمفان أكده مالنفي اعتبر والالا وعلمه فروع منها معنارفياعه بنسره لم فالانه مفيد بعمه من فلان فساعه من غيره كذلك وهمماني المحيط ومن همذا النوع بعمه بكفيل بعصرهن بعمه بنقد بخلاف دحه نسسته له بمعه نقدا أولاته ع الابنسسة له بمعه زقد العه في سوق كذا فماعه في غيره نفذ الاتبعه الافي سوق كذالا ونظيره بعاد بشهود لاتبعه الابشهود ولاعضا لفسة مع النهدي الافي قوله لا تسع الا ما المستلة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض المنكافي الصغرى فاله الخالفة بمخلاف لاتبع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكدل فلاعلك النهي الوكرل علك الموقوف كالنافذولاينهما وتمامه في نكاح الجمامع وقوله بنهمها بضم أوله من أنهي ينه ي نها الله أى لا ينهى العقد الموقوف الوكالة ف الايخر ج مه عن الوصح الله (ثمقال) والوكيل مصدق في برا قده دون رجوع مه فلود فع المه أ فيا وأمره ان يي بهاء مداويز مدمن عنه دءاني خسمائية فاشتري و دعي الزيادة وكذبيه الا تم شحالفا و بقسم القربا اللا الله - فريخلاف شراء العديد الحال قرامها بها وتحامه في انجمامع لا يصح عزل الو كيميل نفسه الا بعلم الموكل الاالو كسيل شراء شي بغير عينه أو بيسع ماله ذكره في وصاما الهدامة قلت وكذا الوكمل مالنه كاح والطلاق والعتاف فانحصر في الوكيدل بشرا معين والخصومة الاحديرالوكيل ادا المتنع

عن فعل ما وكل فيه له كونه متبرعا الافي مسائل اذا وكله في دفع عين وغال له لاحب علمه انحل المده والمغصوب والامانة سوا وفع الذاوكله المدع الرهن سواء كأنت مشروطة فمه أو معده وفعااذا كان وكسلا بالخصومة بطلسالم دعي وغاب المدعى عليمه ومن فروع الاصل لاجبر على الوكيل بالاعتاق والندسر والتكتابة والهمية من فلان والبيع منه ومالا في فلانة وقضاً عدين فيلان اذا غات الموكل ولامحمرا لوكمل بغمرأ حرعلي تقاضى الثمن واغماصمل الموكل ولامحمس الوكمل بدين موكامه ولوكانت وكالته عامة الاان ضمن لايوكل الوكيدل الاماذن أوتعمم تفويض الاالوكيل بقيض الدين لهان يوكل من في عباله بدوخ ــ ما فيبرأ المديون بالدفع اليه والوكيل مدفعا لزكاة اذا وكل غبره ثموثم فدفع الاستوحاز ولايتوقف كافى أضعية الخائمة الوكيل بالشراء اذادفع القن من ماله فانه مرجم على موكله مدالا فهااذا ادعى الدفع وصددقه الموكل وكذمه السائع فلارجوع كإني كفالة الخانمة وكمل الات في مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من سوع الولوانجمة اذا باع وكيل الابلام المعز مخلاف الاب اذاباع من ابنه وفيما اذا ما عمال أحد الاسنن من الا خر محوز بخلاف وكمله اله وقد نقلناه في كتاب الحمر والاذن وفي كتاب المموع وفي كتاب الوصاما وقوله اذاماع وكمدل الاسلابد أي وكان الاب غائبا (ثمقال) المأمور بالشراء اذاخالف في الجنس ففذ علمه الافي مسئلة فى بيوع الولوائجيدة الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمرانسانامان يشتر به بألف درهم في المجنس فالدرج عليه بالالف الوكيل اذاسمي له الموكل الفن غاشتري مأكثر منه نفذعلي الوكيل الاالوكيل بشرا الاسرفاله اذاا شتراه بأكثر إنزم الاسم المسمى كافي الواقعات اله وقد نقلناه في كاب الكفالة (ثم قال) الوكالة لاتقتصرعلى ألجلس بخلاف التمليك فاذاقال رحل طلقهالا بقتصر ومالق نفسك مقتصر الااذا قال ان شئت في قتصر وكدا طلقها ان شأت كافي الخانية اه وقد نقلناه في كما إلطلاق (مُقال) الوكيل عامل لغيره فتي كان عاملا النفسه وطلت ولذاقال في الكنزو وطل توكمله الكفيل عال الافي مستله مااذا وكل المدبون مابراء نفسه فانه صحيح ولذالا بتقيد مالجاس ويصمء زله وانكان عاملا النفسه بخدلاف مااذا وكله بقبض الدين من نفسه أومن عبده لم يصبح كافي البرازية الوكيراذا أمدك مال الموكل ونقد دمن مال نفسه فانه يكون متعد ما فلوأمسك

دينارالموكل وباعديناره إسم كافي الخلاصة الافي مسائل الاولى الوكمــل الانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثبانية الوكيل بالانفاق على بشامداره كَافِي الحلاصة اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (مُم قال) الثماليُّم الوكيل بالشراء اذا أمسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكمل بقضاء الدن كدلك وهما في الخلاصة أيضا وقيد الثالثة فهاء اذا كان المال قاعًا ولم نضف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الركاة اذا أمسكه وتصدق بماله ناو باالرجوع أَخِرَاهُ كَافِي القنمة اله وقد نقلنا. في كتاب الزكاة (مُمقال) السادسة ابراء الوكمل بالسع الشتري عن الثن قبل قبضه وهيته صحيح عند أي حنيفة وأماحط الكلعنمه فغيرمه يععندهما خلافالهمد كذافي حيل التتارخانية ومماخرج عن قوطم محوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنغسه الوصى فان لدان يشتري مال المتنم لنفسه والنفعظ اهر ولاحوزان يكون وكيلافي شرائه للغسركافي سوع المزازية اه وقد نقلناه في كاب الوصايا وقول مقده الموكل الخ بفتم الكاف على صيغة اسم المفعول (عمقال) الآمراذ أقيد الفعل برمان كبيع هذ أغدا أواعتقه غدا فغه له المأمور ومدغد عاز كذا في ج الخاسة من ملك التصرف في شي ماكه في بعضمه فلووكله بنيم عبده فساع تصفه صععند الامام وتوقف عندهما أوقى شراعيد من معيند من ولم يسم عُنافا شترى أحدهما صم أوفى قبض دسه ملك قيض بعضه الااذانص على أن لا يقبض الاالكل معما كافي النزارية واذا وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف مالم بشترالساقى كافى الكنز الوكيل اذا وكل بغيراذن وتعميم وأحازمافعله وكمحيمله نفذالاالطلاق والعتاق النوكمل بالتوكيل صحيع فاذا وكله أن وكل فلانافى شراء كذاففه ل واشترى الوكيل رجم بالمن على المأمور وهوعلى آمر، ولامرجم الوكيل على الاسمرابنداء كذافي فروق المكراسي اله الوكمل إذا كانت وكالته عامية مطاقة ملك كارشي الاطلاق الزوجة وعتق العمد ووقف المدت وقد كتدت فهمارسالة المأمور بالدفع الى فلان ادًا ادعاه فكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الاادا كان غاصبا أومديونا كافي منظومة ابن وهدان اه (يقول عامعه) قال الحوى الوحد هذا الاستثناء في منظومة ابن وهيأن واغما هي مطاقة اه وقال منة الله هذا الاستثناء الذي ذكر المصنف يس في الوهدانية واغماه وفي شرحها أي للبيري اه (ثمقال) صاحب الاشباه إ

بعث المدون المال على مدرسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك علمه وان كان رسول المدنون هلك علمه وقول الدائن ابعث بهامع فلان لدس رسالة له منه فاذا هلك هلك على الدون مخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذاه الكهاك على الدائن وسانه في شرح المنظومة اله وقد نقلناه في كاب المداسات و كاب الامانات (بقول عامعه) وقوله بخلاف قوله ادفعها الى فلان الخاعب ارة المزاز ية بخلاف قوله ادفع الدين الى غدلامى أوغلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة النسفي كمافي أى السعودوذ كره أعضا في البزازية من الوكالة أول فصل في المأمو ريدفع المال رثمقال) لا يصبح توكمل معهول الالاسقاط عدم الرضاء التوكمل كإسناه في مسائل شقى من كمّاب آلفضاء من شرح المكنز ومن التوكيل المجهول قول الداش لمدنونه من عامك معلامة كذا أومن أخذ اصمك أوقال لك كذا وكذا فادفع مالى علمك المهليصم لانه توكمل معهول فلاسرأ الدفع المه كافي القنمة الوكمل مقمل قوله بهنه فعمآ مدعمه الاالوكدل مقمض الدين آذا ادعى معدموت الموكل المه كان قيضه قى حماته ود فعه المه فانه لا يقمل قوله الاستنة كافي فتا وى الولوا يجي من الوكالة وقدد كرناه في الامانات اه وقد نقلم اه في كتاب المداسات (ممقال) والافها اذا ادعى بعدمون الوكل الداشترى لنفسه وكان الفن منقودا وفعما اداقال بعد عزله يعتمه أمس وكذيه الموكل وفها اذاقال الوكمل بعدموت الموكل يعتمه من فلان بأاف درهم وقبضتها وهلكت وكذبه الورثة في السع فانه لا بصدق ان كان المسعرقائك العلمة مخلاف مااذا كان مستهلكا الكل من الولوائجية من الفصل الراه مفي اختلاف الوكدل مع الموكل و في حامع الفصولين كاذ كرناف الا ولى قال فلوقال كنت قدضت فى حداة الموكل ودفعت المعلم بصدق اذ أخبر عالاعلك انشاءه في كان مته ما وقد يحث مأمه منه في أن مكون الوكدل بقدض الود بعد كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بدنهما بأن الوكيل بقيض الدن مريد ابحاب الضمان على المت اذالديون تفضى بأمثالها مخلاف الوكدل بقيض العدين لانه مريدنفي الضمان عن نفسه اله وكتسافي شرح الكنزفي بأب التوكيل بالخصومة والقبض مسئلة لارقدل فهاقول الوكدل بالقدض الهقدض وفي الواقعات الحسامية الوكدل رقدض القرض اذاقال قمضة وصدقه المقرض وكذمه الموكل فالقول الموكل الم وقد نقاناه في كاب المداينات (ثم قال) اذامات الموكل بطلت الوكالة الافي التوكيل

في المدع وفاء كما في بوع المزازية اذا قبض الوكل المثن من المشتري صم استحسانا الافي الصرف كإنى منسة المفيتي الوكدل إذا أحاز فعدل الفضولي أو وكل بلااذن وتعميم وحضره فالعسفذء لى الموكل لأن المقصود حصول رأيه الافي الوكل بالطلاق والعتاق لان المقصود عسارته والخلع والكتابة كالبيع كافي منسة المفتي الشئ الفوض الى اثنا فالاعلاكم أحدهما كالوكمان والوصيين والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أوالادخال والاخراج الافي مستملة فعااذا شرط الواقف النظرله والاستمدال مع فالانفان للواقف الانفراددون فلان كإفي الخائلة من الوقف اه وقد نقلنا هذه الماثل في أبوامها (يقول جامعه) وقوله والمودعين يصم على صيغة اسم الفاعل والمفعول والاولى على صديغة اسم المفعول تأمل مع صحة الحمكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون وكملاقيل العلم بالوكالة الافي مسئلة مااذاعلم المشترى بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع مالوكالة كافي النزاز يةوفي مسئلة مااذا أمرالمودع المودع مدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم مكونه وكملاوهي في اتخالية بخلاف مااذا وكل رجلا بقيضها ولم يعلم المودع والوكيل معيانالو كالة فدفعهاله فانالمالك مخبر في تضمين المماشاء اذاها كت وهي في الخانمة أبضااه وقد نقلناه في كتاب الامانات والله سبحانه وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهده هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف في القياعدة الأولى لاثواب الامالنية مانصه وأما الاقرار والوكالة فيصحان يدونها اله (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أفرب أوقائه في عث ماخر جعنه مانصه) وكذا الوكيل بالسع اذاقال بعث وسلت قبل العزل وقال الموكل بعددالعزل كانالقول الموكيسل انكان المسعمسة لمكا وانكان قاعما فالقول قول الموكل اه وقد تقاناه في كتاب المدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه الحظر يقبل في حله خمرالوا حدقالواله شراءأمة لزيد قال بكر وكانى زيد بديعها ويحلله وطؤها وكدا لوحاءت أمة قالت لرجل ان مولاى بعثني المك هدية وظن صدقها حلله وطؤها ولمأر حكم مااذاوكل شعف افي شراء جارية ووصفها فاشترى الوكمل حارية بالصفة ومات قمدن ان يسلها الى الموكل فقنضى القواعد حرمتها على الموكل لاحتمال أند اشتراهالنفسه لان الوكيل بشراءغيرالمعين لهان يشتر يهلنفسه وانكان شراه

الوكيل انجبارية بالصفة المعينة ظاهرا في انحل لكن الاصل المحرم ويذبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خايفته وله نظائر في الفقه اه وقد نقلنا هذه العيارة في المحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التسسير ما نصه) ووقفنا وزل الوكدل على عله د فعالله رج عنه وكذا القساطي وصاحب وظلفة اه وقدد تقلناه في كتاب القضاء (وقال في الفاعدة الرابعية التابيع تابيع في يحث يغتفر في التاريج مالا يغتفر في غـ مره مانصه )ومنه فضولي زوجه امرأ: برضاها ثم الزوج وكله بعدده مروجه امرأة وفال اقضت النكاح لم ينتقض ولولم ينقضه قولا والكن زوّجه الأهابعد ذلك انتقص النكاح الاول اه وقد نقلنا هافي كاب النكاح أيضًا (ثمقال)في بحث من لاتحوزا حازته ابتداء وتجوزانتها ممانصه) ومنه الوكيل بالمدع لاعلك التوكمل به وعلك أحازة بدع ما تعمه فضولي والمعنى فسه الهاذا أحازا محمط علمعها أتي بعه خليفته و وكمل الوكيل كذلك فتسكون احازته في الانتهاء عن مصيرة مخلاف الإحازة في الاستبداء الهرا وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرأ بالشبهاتمانصه) ومنهااندلايحوزالتوكدلىاستمفاءاكحدودواختلف فى التوكيل الساتها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاعدة الثمانية عشر لاينسب الهساكت قول فعلو رأى أجنسا ينسع ماله فسكت ولم ينهم لم يكن وكملاد حكوته اه وقد نقلناها أيضافي الموع فراجعه (مُ قال) وخرج عن هد دالقاعدة مسائل إلى أن قال السابعة سكوت الوكمل قمول ومرتد مرده أه (تُمقال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معین انی ارید شراع لنفسی فشراه کان له اه (وقال فی القباعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه )الثانية السفلي وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة والموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) والثالث المجهل في دار المحرب من مسلم لم يهاجر واله يكون عذراو يلحق مه جهل الشفه م وجهه ليالامة بالاعتباق وجهل البكر بنكاح الولى وجهدل الوكدل والمأذون بالاطلاق وضده اهرثم قال) ولوباع الوكيل قبدل العلم بالوكالة لم يجز البيع اله (ثم قال) وممنا فرقوابه بين العلم والجهل مافى وكالة الخاسة الوكيل بقضاء الدس أذا دفعه الى الطالب بعدما وهب الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل ما لهمة ضمن والالا ولودفع الى الطالب بعدد

ردته قالوا انء لم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد دردته لا يحوز ضمن مادفعه والالاولودفع بعدمادفع الموكل فعن أبى يوسف الفرق سن العيد والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمتفاوضين اذا أذنكل واحدمتهما أصاحه الزكاة فأدى أحسدهماعن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن حمه فانه يضمن مطلقااه وقد نقلناها في كاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور بقضاء الدن اذا أدى الامر بنفسه م قضى المأمور فأنه لا يضمن اذالم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قوله ما أما على قوله فيه من على كل حال ا \* (ثم قال) وفي وكالة المنية أمررج الابيسع غلامه عائة دينارفناعه بألف درهم ولم يعلم الموكل عاماعه فقال المأمور بعت الغلام فقال أخرت حازالمدع وكذافي النه كاحوان قال قد أجزت الفصولين وكله بغيض دينه فقيضه بعدابراء الطالب ولم بعدلم فهالث في يده لم نضمن ولاضمانعلى الموكل اه (وقال في أحكام الصديان مانصـ م) ويصم توكيله اذا كان يعقل العقدو يقصده ولومحمورا ولاتر جمع الحقوق اليه في تحويم عبل الى الموكل وكذا فى دفع الزكاة والاعتباران ـ قالموكل ا ه وقد نقلها ها في كتاب الزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكدل بالسع لوسكر فساع لم ينفذع في موكله اه (وقال في أجكام العميد مانصه) ولاترج ع الحقوق الله لووكيلا محمورا اه (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيه مومالا يتعين مانصه) ولايتعين فى النذروالوكالة قبل التسايم وأما بعده فالعامة كذلك اه وقد نقلناه في كتاب الاعمان والندور (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق ما نصه) وأماماليس بلازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) ويقدل توكيلها بلارضاء الخصمان كأنت مخدرة تفاقا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقودمانسـ م) وحائز من الجهانبين الشركة والوكالة اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ولوأ عطى الوكيل بالميع للأتمرا اغنمن ماله قضاءعن المسترى ولى أن يكون الغن له كان القضاء على هـ ذافاسداوبر جم البائع عـ لي الأثمر بما أعطاه وكان الثمن على المشترى على مالداه وقدنقاناه فيآلدابات (عمقال) وفرع الامام الاعظم على عدم صعة غليكه منغ يرمن هوعليه انه لو وكله بشراءعب دعياعليم ولم يعين المبيع والبائع

لم يصمح التوكيل وصمح أن عين أحدهما واجعواعلى الهانو وكل مدنونه بأن يتصدق عماء أمه فائه يصم مطلقا اه وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثم قال) ولووكل المستأجر بأن بعمرالعين من الاجرة يصبح وقدأ وضحناه فى وكالة البحر الم وقدنقاناه في المداينات وكتاب الاجارة (وفال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) \* فاند تان \* من ملك التنجيز ملك التعليق الاالوك له بالطلاق علك التنجيز ولاعلك التمامق الخ وقدنقلنا بقيته في كاب العتق وكتاب الطلاق فراجعيه (وقال في الفن الثيالث أنضافي معت ما افترق فيه الوكيل بالمديم والوكمل بقبض الدين) صح ابرا الاول من النمن وحطه وضمن ولا يصبح من الثاني اه وقد نقلنا ه في كتاب المداينات (ثم قال) صح من الاول قبول الحوالة لامن التاني وصحمن الاول أخذار هن لامن الثانى اه وقد نقلناه في كتاب ازهن (ثم قال) وصممنهما أخذالكفيل وصعضمان الوكيل بالقيض المديون فيه ولايصع ضمان الوكمل في المسع للشمري في المنها ه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لاالوكيل بالبيع بهاه وقد نقلناه فى كتاب هادات (مُقال) والمشترى مطالبة الوكيل عاد فعه له اذا سله الموكل بعد فسخ السيع بخيار بخلاف ألوكيل بالقبض للثمن ولا يصحنه على الموكل المشترى عن المدقع الى الوك ــ ل ما المسع يخلاف الوكيل بالقيض الله (وقال في بحث ما افترق فسه لوكيل والوصى) عَلَكُ الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة و شـ ترط في الوصامة ويتقد الوك ل عـ اقده الموكل ولا يتقد الوصى ولايستمق الوكيل أحرة على عله بخلاف الوصى وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم فال) ولا تصم الوكالة بعدا الوت والوصاية تصم وتصم الوصاية وان لم يعلم بها الوصى يخلاف ألوكالة وشترط في الوصى الأسلام والحربة والسلوغ والعقل ولاشترط في الوكمل الاالعقل واذامات الوصى قدل عمام المقصود نصب القاضي غبره لخلاف موت الوكمل لاينصب غبره الاعن مفقود للعفظ وفيان القاضي سرزلوص المت بحمانة أوتهمة يخلاف الوكمل وفى ان الوصى اذاماع شيئامن التركة فادعى المشترى انه معيب ولابينة فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فالديحلف على نفي العلم وهي في القنية اله وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ولوأوصى لفقراء أهل بلخ فالافضل للوصى أن لايجا وزأهل بلخ فان أعطى فى كورة

اخرى جازعملي الاصم ولوأوصى التصدق ملي فقراء الحماج يحيوزان يتصدق على غـ مرهم من الفقرآء ولوخص فقال لفقراء هـ فه السكة لم يحز كذا في وصايا خزانة المفتمن وفي الخيانية لوقال لله عدلي ان أتصدق عدلي حنس فتصدق على لوفعه لذلك منفسه حاز ولوأم غيره بالتصدق ففعل المأمورذلك ضعن المأمور وقدنقلناه في كتاب الامانات (ثمقال) وهذا ماخالف فيمالوصي الوكمل ولواستأح الموصى الوصي لتنفر ذالوصية كانت وصية له شرط العل وهي في الحانية ولواستأجرالموكل الوكمل فان كانعلى عمل معلوم محت والافلااه وقدنقلناه في كتاب الاحارة (تمقال) و مجتمعان في ان كالرمنهــماأمين مقبول القول مع بن ويصمالراؤهما عماوجب يعقدهما ويضمنان وكذا يصمرحطهما وتأجيلهما ولأيصح ذلك منهسما فعمالم محسيمقدهما اهم وقد نقلناه في كتاب لوصا باونقلنا بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحيل مانصه) السايع عشرقي الاحارات اشتراط المرمة على المستأجر يفسدها واكحلة أن ينظراني قدر ماعتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يؤمرا لمؤحر بصرفه المهافكون المستأجر وكسلا بالأنفاق واذاادعي المستأج الانفاق لم يقبل منه الابحعة ولوأشهداه المؤجران قوله مقدول الاجتمالية مل الاجها والحملة أن يعل المستأمر له قدرا الرمة و مدفعه الى المؤجرتم المؤجوند فعالى المستأجر ويأمره بالانفاق في المرمة فيقيل بلاسان أو يعمل مقدارهافي يدعدل الخوقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة فراجعه (ثم قال) التاسع عنمر في الوكالة انحسلة في جوازشراء الوك للعسن لنفسه أن يشتريه بخالاف جنس ماأمرىه أوبأ كرثرهماأمره أويصرح بالشراء انقسه بعضرة الموكل ويوكل في شرائه المحيلة في صحمة الراء الوكل عن الثمن الفياقا اله الماان مدفع له الوكيل قدرالمن ثم يدفع المشترى المن له اه وقد نقلنا ، في كتاب الداينات (م قال) الوكيلانه اذا أرسل المتساع للوكل لا يضمن فانحيلة ان يأذن له في بعثه وكذا لوأراد الايداع بستأذنه أوبرسله الوكمل مع أجمر لهلان أجبر الوحد من عماله وبرفع الوكمل الامرالي القبأضي فدأذنه في آرسالها اله وقيد نقلنياه في كتاب انأت (وقال في الغن السادس فن الغروق في بحث الزكاة مانسه) الوكيل بدفعهاله دفعهاالى قرابته ونفسه وبالبسع لايحوز والغرق ان مبني الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد دنقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضا

فى فن الفروق فى بحث الطلاق ما تصه ) للوكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها اطلاقها لالانه قلسات لها وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال أخوا الولف في تكلفه للفن السادس فن الفروق ما نصه) \* كتاب الوكالة \* الوكيل بشرا مشي بعد نه لواشتراه انفسه لا يصيح الااذاخالف في الثمن الى خدير أوالى جنس آخرغـ يرالذي سما. والوكمل بنكاح امرأة لعينهااذار وجهامن نفسه صح لانه فيه سفير ومعبر اه وقد نقلنا وفي كتاب النكاح (تمقال) قال له اشترعبد زيد بيني و بينك فقيال نعم ثمقال له آخر كذلك فقال نعم فاشتراه كان بين الاسم بن دون المشترى فلولم شتر حتى لقمه ثالث فقال كذلك فأحامه أيضافه وللأثمر من الاولين ولوكانا حاضرين علما رداك كان من المشتري والثالث لان وكالتهما ارتدت الماعلما كالوقال لاتح اشترلى عمد فلان تموكله آخر شرائه فان قمل الوكالة لا يحضرة الاول فهواللول وان معضرته فهوللثاني والفرق ماقلنا اله وقد نقلناه في كاب الشركة (تمقال) التوكيل بغير رضاء الخصم لاحوزعند الامام الاان يكون الموكل مسافرا أومر مضأ أوعدرة الكناغالا يصع أذالم يكن الموكل طاضرابه فسده فأنكان حاضرافأي الخصم التوكم للاسمع منه والفرق الداذا كان غائبا تحقق تهمته من التليس بخلاف مااذا كان حاضرا والله الموفق اله (وقال أخوا لمؤلف في التكلة المذكورة من كالقضام ما تصه ) وكذاوص المت ولك الايصاء بلاأم بخلاف الوكيل والفرق تعد ذرالاذن من المت يخلاف الوكل اله وقد زغلناه في كتاب القضاء والوصية (وقال الوَّاف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة اذا تصدق بدراه منفسه اجزأ اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمو رقائمة اله (وقال في كتاب الشركة مانصه) اختلف رب المان مع المضارب في التقبيد والاطلاق فالقول الضارب وفي الوكالة القول الوكل اله وقد دنقلناه في كتاب المضاربة (وقال في كتاب السوعمانصه) من باع أواشترى أوآجر ملك الاقالة الافي مسائل اكيان قال والوكدل مالشراء لاتصح افالته بخلافه بالسيع تصح ويضمن والوكيل بالسلمعـلى خلافه اه (وقال أيضافي كناب البيوع) ولو وكله بطلاق زوجته منجز أفعلقه على كاش لم تعلق الم وقد نقلناه في كتاب المدلاق (وقال أيضافي كتاب السوع مانصه) الشراء اذاوجد نفاذا على الساشر نفذ علمه فلا يتوقف شراء الفضولي ولاشراء الوكيل المخمالف ولااحارة المتولى أجيرا بدرهم ردانق بل

منفذعلمهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية؛ (وقال في كتاب القضاء والدعوى في بعث الابراء العام مانصه) وفي دعوى القنية أن الابراء العام لاعتمن دعوى الوكالة وفي الرابع عشرمن دعوى البزاز ة ابرأه عن الدعاوي ثم ادعىءايه بوكالة أووصارة صح اله وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضاً مانصه) لاتقب ل شهادة كافرهلى مدلم الاتبعا أوضر ورة فالاول أثمات توكيل كافركافرا كافرين بكل حق له بالمكوفة على خصم له كافروفيتعدى الى خصم مسلم آخر وكذاشه ادتهما على عبد كافر بدين ومولا مسلم وكذاشها دتهما على لكافرموكاله مسلم وهذا بحلاف العكس في المسئلتين الحكونها شهادة على المسلم قصداوفيماسيق ضمنااه (تم قال فيهمانمه) لايقضي القاضي لنفسه ولالمن لاتقب لشهادته له الافي الوصية لوكان القاضي غريم ميت فأثبت أن فلاناوصيه صهوبرئ بالدفع اليمه بخلاف مااذا دفع له قبيل القضاء المتنع القضاء وبخيلاف الوكالة عن عائب فانه لا محوز القضاء بهااذا كان القاضى مددون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده وتمامه في قضاء الجمام وقد نقلناه في كاب الوصاية (وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسم المنه على مقر الافي وارث مقر بدس على المت فتقام المينة التعدى الى ان قال وفي مدعى علمه أقر بالو كالة فمثمتها الوكيل دفعا للضرراه (وقال فيه أيضا) القضاء الضمني لا يشترط لد الدعوى والخصومة إلى انقال وعلى هـ ذالوشهدا أن فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانافي كذاعلى خصم منكر وفضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهمها وهي عادثة الفتوي ا م وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) انبات التوكيل عند القاضي ولاخصم حائران كان القاضي عرف الموكل ماسمه ونسمه اه (تم قال أيضا) ولا يجوز أتبات الوكالة والوصاية بلاخهم حاضراه وقد نقلناه في كتاب الوصاما (وقال في كتاب القضاء أيضامانصه) ودعوى الغمل من غير بيان الفياعل لا تسمع الافى أربعة الى ان قال الرابعة الشهادة بأن وكيله باعه من غير سانه اه (وقال فيه أيضا ) المجهالة في المنكروحة تمنع الصحة الى ان قال وفي الوكالة فان في الموكل فيه وتفاحشت منعت والافلاوفي الوكيلة نع كهدنا أوهذا وقيللاه (وقال في كتأب الاقراد مانصه) الاقرار لا علمع البينة لانها لا تقام الاعلى منه كرالا في أربيع فى الوكالة وفى الوصاية الح اه (وقال في كتاب الاقدرار أيضا) من ملك الانشاء

ملك الاخماركالوصى والمولى والمراجع والوكمل بالسم 🗚 (وقال في كتاب المية مانصه) عَلَيكُ الدين من غرمن عليه الدين اطل الآاذا سلطه على قيضه ومنه لو وهمت من النها ماعلى أبيه لها فالمعقد العدة النسامط ويتفرع على هذا الاصل لوتضى دين غييره على ان يكون الدالدين إعيز ولوكان وكيلا المسع كافي حامع الفصولين اله (وقال في كتاب المداينات) ويفرع على ان الديون تقضى بأمثالما مسائل الحان قال ومنها الوكمل بقيض الدين اذا ادعى بعد دموت الموكل انهكان قبضه في حياته ودفعه في فاله لا يقبل قوله الاستنة لانه مريد اصاب الضمان على المت بخـ لاف الوكيل بقيض العين كافي وكالقالولو الجيم اله (وقال فيه أيضا مانسه) الابراءعن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو وكل مديون مابراء نفسه قالواصم التوكيل نظراالي حانب الاسقاط ولونظرالي حانب التمليك الصح كالووكله بأن يسمع من نفسه واستشكل بأنه عامل لنفسه وهو براءة نفسه والوكمل من دحمل لغيره وأجساعنه في شرح الكنز في بالتفو مض الطلاق اه (وقال أيضافي كتاب المداينات) الوكيل بالابراء اذا أبرأولم يضف الى موكله لم اصفح كدناً في الخزانة اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله لايزول الضمان كالمستعبر والمستأجر الافي الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستئجار اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (تمقال فيه أيضــا) والوكيل مضالدين بعده مودع فلاعلك الثلاثة كافي عامع الفصولين اه أي الايداع والاجارة والاعارة (ثم قال فيه) ولا أجر الوكيل الابالشرط وفي جامع الغصولين كيل بقبض الوديعة اذاسمي لهماأجرالياتي بهاجاز بخلاف الوكيل بقيض الدين لا يصم استَحْداره الااذاوة تله وقتااه (وقال في كتاب الامانات أيضاً) كل أمين دعى ايصال الامانة الى مستحقه الميل قوله كالمودع اذا ادعى الردوالوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستعقها أو بعد دموته الافي الوكيل قيص الدس اذا ادعى معدموت الموكل انه قيضه ودفعه مله في حماته لمتقبل الاسينة بخلاف الوكيل غيض العين والغرق في الولوا كجية القول للامن مع العين الأادًا كذمه الظاهر فلا يقيل قول الوصى في نف قة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى ١٨ وقد دنقلنا . في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا (ثَمُقَالَ) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أوالامانة بماله فالدصامن

اليانقال والتعسيا راذاخاط أموال النياس وأثميان ماماعه ضمن الافي موضع جرت العادة بالاذن باتخاط الخفراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في شئ كاذبه امانةوضمانا ورجوعا ومدمرجوع وخرج منسهمستلتان المودعاذا أذن انسانافي دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحقت سينة بعد الهلاك فلاضمان عملي المودع وللسقعق تضمين الدافع كمافي جامع الفصولي اه وقد نقلناه في كتاب (تَمْ قَالَ فِيهُ) تَعْلَيْفُ الأمِن عندد عوى الردَّا والْهَلاك قِيلُ لَنْفِي الْمُمَّةِ لم يضمن الوصى كذاقي ودره ـ قم المسوط اله وقد نقلناه في كتاب الوصا بأوكتاب الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعه الهمأذون مالكها وكذباه فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع أذا ادّعاه وكذبا وفان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدن لاكما في فتاوى قارئًا لهذا يقاه وقد نقلناه في كتاب الدهوى وكتاب الغصب وكتاب المداينات (وقال أنضافي كتاب الامانات مانصه) وفي وكالة المزازية المستبضع لاعلان الابضياع ولاالامداع والالبضاع المطلقة كالوكانة القرونة بالمشيئة حتى اذادفع له ثوبارقال له اشتر لى دو واصع كاذاقال اشترلى مه أى ثوب شئت وكذلك الودفع اليه بضاعة وأمره أن نشترى له توباحم والبضاعة كالمضار بة الأان المضارب علاث المدع والمستمضع لاالااذا كان في قصده ما رعلم أنه قصد الاسترباح أونص على ذلك اهم وقد نقلناه في كتاب المضاربة (وقال فيه أيضا) القول للودع في دعوى الردواله لا الااذا قال أم تني مد فعها الى فلان فد فعتها اليه وكذبه ربهافى الامرة القول لربها والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لإس أى لملى كذًّا في آخرالود بعدة من الاصل نحد مد أه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في بالشفعة) يصم الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدارا في موكله فان للم يصحو بطلت وهوالمختسار والتسليم من الشفيسع له ضحيح مطلقا اه (وقال فيه أيضاً ) حط الوكيل بالمسم لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفعة اله وقد أقلناه فيكتَّابِ السُّوع (وقال في كتَّاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصي على الموصى في حماته وهومه تقل اللسان ضعن ولوا نقق الوكيل لا يضمن اه ( يقول عاممه ) وقوله يضمن أى يضمن الموصى ماأنفقه الوصى وقوله لايضمن أى لايضمن الموكل

ماأنفقه الوكيل كلاف أبرا من كاتبه عن بدل المكانة وكذا الوكيل والاب اله وقد نقلنا في كتاب العتق (ثمقال فيه أيضا) قال القاضى جعلتك وكيلافي تركة فلان كان وكيد للافي تركة فلان كان وكيد للافيم ولوزاد تشترى وتبيع كان وكيد لافيهما ولوقال جعلتك وصافى الكيل اله (وقال في كتاب الفرائض) جعلتك وصافى الكيل اله (وقال في كتاب الفرائض) الارت يحرى في الاعمان وأما الحقوق فنها ما لا يحرى فيه كحق الشفعة الى أن قال والوكالات والعوارى والودائع لاتورث اله (قال صاحب الاشباه)

## \* (كتاب الاقرار) \*

المقرله أذا كذب المقربطل اقراره الافي الاقراريا محرية والنسب وولا العتاقية كافي شرح المجمع معللا بأنها لاتحتمل النقض ويزادا لوقف فآن المقرله اذارده غمصدقه صم كافي الاسعاف والطلاق والنسب والرق كافي المزازية اه وقد نقلناه في السائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار لا يجامع البينة لانه الاتقام الاعلى منكرالافيأر سعف الوكالة وفي الوصأمة وفي انسات الدتن على المت وفي استحقاق العدمن من المشترى كما في وكالمة الخدانية اه وقد نقلنا هد دوالمسائل في أبواجها ونقلناه اكلهافى كتاب القضاء أرضا (ثمقال) الاقرار للحهول ماطل الافي مسئلة مااذاردا لمشترى المسم يعبب فهرهن الباثع على اقراره المهياعه من رجل ولم يعينه قسلوسقط حق الردكافي سوع الذخيرة أه وقد نقلناه في كتاب السوع (مُ قال) الاستشاراقرار بعده الملك له على أحد القوان الااذا استأجرالمولى عبده من نفسه لم يكن اقرار ايحريت مكافئ القندة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة وفى كتاب العتق (ثم قال) اذا أقربشئ تم ادّعى الخطألم يقبل كماني الخساسة | الااذا أقربالعلاق بناءعلى ماأفتي به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فاله لايقع كمافي حامع الفصولين والقندة اله وقدنقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال) اقرار المكروماطل الااذا أقرالسارق مكرهافقد أفني بعض المتأخرين بعجته كذافي سرقة الظهيرية اهم وقدنقلناه في كتاب المحدودوالسرقة (نمقال) الاقراراخيــار لاانشاء فلاعطم له لو كان كاذباالافي مسائل فانه انشاء ترتدبالرد ولا نظهر في حق الزوائد المستهلكة ولوأقرتم أنكر يحلف عدلى أنه ماأقربناه على أنه انشاء ملك

لكن الصمر تعلمفه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخمار كالوصى والولى والمراجع والوكيل المسعومن له الخيارو تفاريعه فأعان الجامع اه (يقول جامعة) وقوله كالوصى أى الومى للمت فانه لوأ قر بالاستيفاء من مديون المئت صح بخلاف وصي القياضي وقوله والولى أى في الذكاح فاله لو أقر الولى بالذكاح على الصغرر يجزالا بشهودا وتصديقه بعدالبلوغ عندالامام وقالا بصدق كذافي شرحها (ثمقال صاحب الاشسمام) قلت في الشرح الافي مستلة استدانة الوصى على المتم فانه علك انشاءها دون الاخمار جها اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبواجها (عُمقال) المقرام اذا ردالاقرار ثم عادالى التصد وفلاشئ له الافي الوقف كافي الاسعاف في ما بِ الاقرار بالوقف أه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف فى المقريه عنم الصمة وفي سيبه لا أقر بعين وديعة أومضارية أوأمانة فقال ايسلى ودبعية لحكن في عليك ألف من عُن مسيع أوقرض فيلاشئ له الاأن بعودالي تصديقه وهومصر ولوقال له أقرضتكها فله أخذها لاتفاقهماعلى ملكه الااذا مدقه خلافالاى بوسف رجه الله سعانه وتعالى ولوأقرانها غصب فله مثلها لارد في حق العين كذا في اتجامع الحكمر المقراد اصارمكذ باشرعا بطل اقراره فلوادّي المشترى انشراء بألف والماثع بألفين وأقام المينة فان الشفيع بأخذها بألفين لان القاضي كذب المشترى في اقراره وكذا إذا اقرالمشترى أن المدع للمائع ثم استحق من بدالمشتري بالمدنية بالقضاء لدالر جوع بالثمن على بائسه وان أقرابه للبائع كذا فى فضاء الخلاصة ومنه ما في المجمل مع ادَّعي عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن الدِّعي وقضي على البكم فمل كان له الرجوع على المديون إذا كان مأمره وخرج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة محمعهما أن القاضي اذا قضى ماستجعاب الحال لايكون تكذيباله الاولى ان المشترى لوأقران البائع أعتق العبدقيل البيع وكذبه البائع فقضى بالثن على المشترى لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق علمه الثانية اذاادعى المديون الايفاء أوالابراء على رب المال فحدو حلف وقضى له بالدين لم بصرالغريم مكذباحتي لووجديينة ثقيل وزدت مسائل الاولى أقرالمشترى بالملك للمائع صريحها ثم استحق ببينة ورجه بالثمن لم يبطل قراره فلوعاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غاثب وفطم بعدالمدة وفرض القاضي له النفقة ولهابينة ثم حضرالاب ونفاه لاعن وقطع النسب ولهما

أختان في تلخيص الجامع البكيير من الشهادة وعلى هذا لوأ قر بحرية عبدتم اشتراه عتقء لمه ولابرجع بالثمن أوبوقفية دارتم اشتراها كالاعنفي ومسيئلة الوقف كورة فيالأسعاف قال لوأقر بأرض في يدغره انهاوقف ثماشتراها أوورثها ارت وقفامؤا حدثة له برعمه الهروقدذ كرفي البزازية من الوكالة مارفامن مائل المقرادا صارمـكذبا شرعاوذكر في خوانة الاكل مس وصي له يعمد عقبال له سالم فأنه كرا لاس وأقر بأنه أوصى له يعهد يقه برهن المدعى قضي له يسمالم ولا يمطل اقرار الوارث بنز يدخ في لواشــ تراه لوارث سزيغ صعوغرم قيمتم للوصيله اهروق دنقلناه فأوالسائل فيأبواج ا سئلة نخسالفهما فلنراجه عبل قوله وكذا يوالاقرار لة قاصرة على المقرولا يتعددي الي غيره فلوأ فرا الوَّحرأ ن الدارلغ مره لا تنغسخ رة الافى مسائل لوأقرت الزوجة بدين فلادائن حسمهاوان تضررالزوج ولوأقه رالمؤحرمد بن لاوفاء له الامن غن العبين فهاله بمعهالقضه المهلاه دون أخيمه كافي انجمامع باع الممع ثم أقران الممع كان تلحشة وصدقه المشترى فله الردعلى بائعه بالعيب كمافي انجامع اه وقد نقلنا هذه المسائل أنواجها (ثمقال) الاقراريشئ محمال بالمل كالوأقرله بارش بده التي قطعها المةدرهم وبداه صحيحتان لميلزمه شئ كافي التتارخانية من كتاب الحمل وعلى فتدت ببطلان اقرارانسان هدرمن السماء لوارث وهوأزيد من الفريضة الشرعية ليكوم امحالا شرعاه ثلالوءات عن النويذت فأقر الاين البالتركة بينهما أصفين السوية فالاقرار باطل لماذكرنا والكن لايدمن كويه محمالا حرهم قرضأ قرضنت أوغن مسبع باعنيه صحالا قرار معان السببي ليس من أهل السبع والقرض ولايتصوران منه ليكن اغما يصم باعتباران هذا المقرمحل لثيوت

الدىن للصفرعليه في الجهاة اه وانظرالي قولهمان الاقرار للحمل صحيح ان بين سبيا صائحا كالمراث والوصية وانبين مالا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه عالا علك الاقرارمن لاعلك الأنساء فلوأراد احدالدا تنسن تأجيل حصته في الدين ألمشترك وأمى الاتنولم يحزولوا قرأنه حين وجب وجب مؤجلاصم اقرارهاه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثمقال) ولايلك المقذوف العفوعن القاذف ولو قال المقذوف كنت منطلا في دعواي سقط الحدد كافي حمل التتارخانية من حمل المداينــات 🗚 وقدنقلناه في ڪتاب انحدود (ثمقال) وفرعتءلمه لوأقر المشر وطله الربع أنه يستحقه فلان دونه صح ولوجه له اغيره أيصم وكذا الشروط له النظر على هذا أه وقد نقلناه في كتاب الوقف (غقال) وعلى هـ ذالوقال المر مض في مرض الموت لاحق لى على فلان الوارث لا تهم الدعوى علمه من وارث آنووهي الحيالة في ابرا المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما ادا قال أمرأنه فانه متوقف كافى حمل الحاوى القدسى وعلى هذالوأ قرالمر مض يذلك لاجنى لاتسمع الدعوى عليه بشئمن الوارث فكذا اذا أقرلمص ورثته كافي المزازية وعلى هذايقع كثراان البنت فيمرض موتها تقربان الامتعة الفلانية ملك ابهالاحق لهافها وقداجت فهامرارا بالصحة ولاتعم دعوى زوجها فهامستندالما في التمارطانية من مات اقرار المريض معز ما الى العيون ادعى على رجل مالاوأثبته وأبرأه لاتحور براءته انكان عليه دين وكذا الوأبر أالوارث لا محوز سواء كان عليه دين أولا ولوانه قال لم يكن في عدلي هذا المطلوب شئ ثم مات جازا قراره في القضاء اه وفي الميزازية معزيا الى حيـ ل الخصاف قالت فيم ليس لى على زوجى مهرأوقال فعملم يكن لى على فلان شئ سرأ عندنا خلافاللشافعي اه وفهاقدله والرا الوارث لا معوزفيه قال فيهلم مكن في عليه شئ ليس لوار ثه ان عى علمه مستافي القضا وفي الديانة لا يحوزهذا الاقرار وفي الجامع أقرالابن فيه اله لنسله على أبيه عشى من تركة أمه صع بخد الف مالو أبرأه أو وهبه وكذا لوأفر بقمض مالهمنه اه فهذاصر يح فيما قلناه ولابنافيه مافي البزاز يةمعزيا الى الذخيرة وقولمافيه لامهرلي علمه أولاشئ لي عليه مهرقيل لا يصم وقيدل يصم والصيم الدلايمم اه لان هد ذافي خصوص المهراظهورانه عليه غالباؤكلامنافي غيرالمهر ولاينافيه أيضاماذ كرفي البزازية بعد ايضاادي

عليه مالا ودنونا ووديعة فصائح معالطالب على شئ يسرسراوا قدرالطالب في العلانية الهلميكن لهء على المدعى عليه شئ وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته أن يدعواعلى المدهى عليه وان يرهنواعلى انه كان لمورثنا عليه أموالالكنه بهذاالا قرار قصد حماننالا تسمع وانكان المدعى علمه وارث المدعى وحي ماذكرنا فبرهن تقسة الورثة على ان أمانا قصد حرمانها بهذا الاقرار وكان علمه أموال تسمح اه لكونه متهما في هذا الاقرارات قدم الدعوى عليه والصلح معه على يسمر والكلام عندعدم قرسة تدل على التهمة ولابنا فمهأ بضاما في النزازية أقرفه بعمدلا مرأته ثم أعتقه فان صدقمه الورثة فمه فالعتق باطل وان كذبوه فالعتق من الثلثاه لان كالرمنا فما إذا نفاه من أصله بقوله لم يكن في أولاحق في وأما محرد الاقرار للوارث فوقوف على الاحازة سواعكان بعن أودين أوقيض دين منه أوابراء الافي ثلاث لوأقر ماتلاف وديعته المعروفية أوأقر يقيض ماكان عنده وديعة أو بقيض ما قيضه الوارث بالوكالة من مديونه كذافي تلخيص الجامع وينسخي ان يلحق بالثاذبة اقراره بالامانات كلها ولومال الشركة أوالعارية والمعني في ال-كل العليس فيه أيثارا لبعض فاغتنم هذا التحرير فانه من مغردات هذا الكتاب وقدظن كثير ممالاخبرة له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من قسل الاقرار للوارث وهو خطاء كما سمعته وقدظهرلى أنالا قرارمنهامان الثئ الفلانى ملك أي أوأمى والدعندي عارية عنزلة قوله الاحق لى فيه قيصم وليس من قسل الاقرار بالعدن الوارث لانه فأعالذاقال هدذالفلان فلمتأمل وتراجع المنقول وفي جنسايات البزازية ذكر مكراشهدا لمجروح ان فلانالم يكن جرحه ومات المجروح منه ان كانجرحه معروفاعندا كحماكم والناس لايصح اشهماده وان لميكن معروفاعندا كحماكم والنياس يصم اشهاده لاحتمال الصدق فان يزهن الوارث في هدفه الصورة ان فلانا كان جرمه ومات منه لم يقبل لان القصاص حق الميت الخ أه وقد نقلناه في كتاب الجنايات (ممقال) ونظيره ما اذاقال القدرف لم يقدفني فلان ان لم يكن قدف فلان معروفا يسمع اقراره والالا اه وقد نقلناه في كتاب اكحمدود (ثمقال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصمة الافي مستالة استمادا لناظرال نظر لغبره بلاشرط فانه في مرض الموت صحيح لا في الصحة كافي اليقيمة وغيرها اه وقدنقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافي آنحا كم من باب الاقرار

إقالضار والوأقرالمضاربير بم ألف درهم فالمال مقال غلطت انها خسمائة المصدق وهوضامن الحاقرية اه وقد نقلناه في كتاب المضاربة (تمقال) اختلفا في حيون الاقرار للوارث في الصحة أوفي المرض فالقول لن ادعى الدفي المرض أوفى كونه في الصغرأ والملوغ فالقول لمدعى الصغر كذا في اقرار المزازية وكمذا الوطاق أواعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال الجنون فان كان معهودا قدل والآلا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (تم قال) مات القرله فيرهن وارثه على الاقرار ولم شهدوا ان المقرله صدق المقرأو كذيه بقيل كإفي القنمة أقرفي مرض موته مشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان عنزلة ألاقرار فيالمرض من غيير اسناد الي زمن الصحة - قال في الحيلاصة ولوأ قر في المرض الذي مات فيه المهاع ٩ ـ ذا العبد من فلان في جعته وقبض الْغُن وادعي ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض المن الابقد درا ملت وفي العمادية لانصدق على استنفآء المن الاان يكون العبدقدمات قدل مرضه اه وعاميه فيشرح منظومة النوهمان مجهول النساذا أقربالرق لانسان فصدقه المقرلد صيروصارعدده أنكان قدل تأكدح بته بالقضاء أمادمد قضاء القاضي علمه يحد كآمل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صع اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنايات والحدود أحكام العبدوة الهفي شرح النطومة وفي المنتقي بصدق الافي خسة زوجته ومكاتبه ومديره وأم ولده ومولي عتقه أقر الرق تمادعي الحربة لاتقبل الاسرهان كذاف المزازية وظاهر كالرمهمان القاضى لوقضى مكونه مملوكاتم يرهن على انه حرفانه دقم للان القضاء الملك يقبل النقض لعدم تعديه كافي البزاز به مخلاف مالوحكم بالنسب فانه لا سعم دعوى أحدفه مه لغمرا له حكوم له ولا برهانه كافى النزاز به لما قدمنا ان القضآ بالنسب ممايتعدى اه وقدنقلنا. في كتاب العتَّق (ثم قال) فعلى هذا لوأقر عدالجهول انعابنه فصددقه ومثله بولد الله وحكم به بطر يقدم تصع دعوا ه بعدد ذالاانه ان لغير العبد المقر وهي تصلح حب له لدفع دعوى النسب وشرط في التهدديب تصدر فالمولى وفي المتعة من الدعوى سئل عدلي من أحد عن رجل مات وترك مالا فاقتسمه الوارثون تم هاء رجل وادعى اندهذا الميت كان أبي وأثبت النسب عندالقاضي بالشهودان أباءأ قرانه ابنيه وقضي القاضي لهيشوت

النسب و مقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكر أمك هل يكون هذا دفعا فقال انقضى القاضى بشوت النسب ثدت نسمه وبنوته ولا ماحة الى الزيادة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (نمقال) جهالة المقرقة ع صحة الاقرارالافي مسئلة مااذاقال الثعلى أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبده الافي مسئلتين فلا يصم ان يكون مدنونا أومكاتما كذافي المنتقط الاقرار بالمجهول صيع الااذافال على عبدأودارفانه غيرصير كافي البزازية (مُقال) على منشاة الى بقرة لايلزمه شي سوا كان نحمته أولا أهم اذا أقر يجمهول لزمه ساله الااذا قال لاأدرى لمعلى سندس أورديع فالعيازمه الاقل كإفي البزازية اذا تعددالا قراريموضعين بلزمه الشمشان الآفي الاقرار مالقتل لوقال فتات اس فلان ترقال قتلت ان فلان وكان لهابنان وكذافي المبدوكذافي التزويج وكذافي الاقرار بالمجراحة فهمي تلات كا في اقرار منسة المفتى اه وقد نقلنا ، في كتاب الجنامات وكتاب النكاح (ثم قال) اذا أقر بالدن بعد الابراء منه لم بازمه كافي التتارخانية الااذا أقر لزوجته عهر بعدة همتواله المهرعلي ماهوا لختارهند دالفقيه وعدمل زيادة ان قيلت والاشه خلافه العمدم قصدها كإفي مهرالبزازية واذا أقر بأن لهمافي ذمتسه كسوة ماضمة فني فتاوى المدارة انها تلزمه ولكن يذبعي للقاضي أن يستفسرها إذا ادعت فأن ادعتها بالاقضاء ولارضاه لم يسمعها المهوط والاسمعها ولايستفسر المقراه يعني فاذا أقر مأنها في ذمته جل على انها بقضاء أو رضاء فملزمه اللهم الااذاصدقت المراةانها يغبرقضا أورضاء يعداقراره المطلق فيتسغى الايلزمه اهوقد نقلناه في كان الذكاح وكان الطلاق والله سيمائه وتعالى أعلما ه (يقول عاممه) وهذه هي السائل الهموعة المحقة تكتاب الاقرار (قال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب الابالنية مانصه) واماالاقرار والوكالة فيصان بدونها أى النية وكذا الايداع والاعارة وكلذا القدنف والسرقية اله (ثمقال في أواخرا لقياعدة الثيانية الامور عقاصدها في الغروع مانصه) ولو كر رافظ الطلاق فان قصد الاستشاف وقع الكل أوالتوكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذااذا أطلق ولوقال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنين فثلاث دخل بها أولا والافان فوى وثنتين فثلاث ان كان دخل بهاو لا فواحدة كااذانوى الظرف أوأطاق ولونوى الضرب والحساب فكذلك وكذافي الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

مانصمه) ولوأقر يحق أوشئ قيدل تفسيره بماله قيمة والقول للقرمع يبنه ولايرد عليه مالوأقر بدراه مفانهم قالوا يلزمه ثلاثة دراه ملانها أقل الجمع معان فيه اختلافا فقيل أقلما تنان فمنمغي انجمل علمه لان الاصل الرآءة لانا نقول المشهور أنه ثلاثة وعليه يني الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه ولذاقال في الكنزوان قال أخدنت منك ألف ودسة وهلكت وقال أخيذتها غصافهوضامن ولوقال أعطيتنيها وديعة وقال غصبتنيها لااه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (ثمقال) ومنها لوقال غصبت منه ألف ورجعت فهاعشرة آلاف فقال المغصوب منه مل كنت أمرتك والتحارة مها فالقول للمالك كإفي أقرار المزازية بعني لقم كه بالاصل وهوع دم الغصب اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصــه) ومنهالوكان في يدرجل عندفقال رجل فعالت عينه وهوفي ملك الماتع وقال المشترى فقأتها وهوفى ملكي فالقول للشترى فيأخذ أرشه اه (وقال في قاعدة الاصلاصافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) وعما فرعته على الاصل مافى التقية وغيرها لوأقر لوارث غمات فقال المقرله أقرفي الصية وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيئة بينه فالمقرله وان لم تقم بينة وأراد استحلافهم فله ذلك اه (مُ قال) وخرج عنه أيضامالوقال العبد لغيره بعمد العتق قطعت يدك وأناعب دوقال المقرله بلقطعتها وأنتحر كان القول العد دوكذ الوقال المولى لعبدق داعتقه قدأخذت منك غاة كل شهرخسة دراهم وأنت عبدفقال المعتق أخذتها بعدالعتق كان القول قول المولى اه وقد نقلنا وفي كتاب الغصب (ثرقال) وكذا الوكمل بالمسع اذاقال بعت وسلمت قدل العزل وقال الموكل بعد ل كان القول الوكيل ان كان المسعمسة لملكا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذافي مسئله الغله لا مصدق الموتى في الغلة القائمة اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثرقال) ومماوا فق الاصلمافي النهاية لواعتق أمته ثرقال لها قطعت يدك وأنت أمتى فقالت هيءل قطعتها وأناحرة فالقول لماوكذافي كلشئ أخذه إ منهاعندابي حنيفة وأي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتعتاج هذه المسائل الى نظرد قيق للفرق بينها وفي المجمع من الافرارلوأ قرم بي أسلم بأخدد المال قبل الاسلام أو باللف خربعد وأومسلم عمال حربي في الحرب أو بقطع بدمه مقه قبل

العتق فكذبوه في الاسناد أفتي مجد بعدم الضمان في الكل وقالا يضمن اه وقد نقلنا هذه العيارات في الجنا مات أيضا (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنهالوقال هذه الدارلزيد كان اقرارا بالملك له حتى لوادّ عي انهامسكنه ليقدل وفي المزازية قوله فلانسا كن هذه الدارا قرارا بكونها له بخلاف زرع فُــلان أوغرس أوبني وادّعي انه فعل ذلك مالا حرفه وللقراه (وقال في خاتمة فها فوائد في تلك القاعدة أعنى المقن لامزول بالشك الى أن قال في الفائدة الشاسة مانمه) وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يدون به النردوين وجودالشئ وعدمه سواءاستويا أوترج أحدهما ولذاقالوافى كاب الاقرارلوقال له عدلي" ألف في طني لا يلزمه شي لاند الشك اه وم قال في الفائدة المالية في الاستعاب مانصه) وفي اقرار المزازية صدد هذا لانسان عند الشهود فأدعى مالكه الضمان وقال كانت نحمة لوقوع فأرة فالقول الصاملا كاره الضمان والشهود بشهدون على العسلاعلى عدم النحاسة وكذلك أتلف محمطواف فطول بالفعان فقال كانت متةفأ تلفتها لاسدق والشهودأن شهدواانه كم ذكي عد كالحال قال القاضى لايضمن فاعترض علمه عسمالة كاب الاستعسان وهولوانر حلاقتل رحلاوقال كان ارتدأ وقتل أى فقتلته قصاصا أوالردة لاسمع فأحاب وقال لانه لوقدل لادى الى فنح ماب العددوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمرالدم عظيم فلايم مل مخلاف المال فانه بالنسمة الى الدم أهون حتى حكم فى المال بالنكول وفي الدم يحدس حتى يقر أو يحلف واكتفى بيمن واحدة في المال و مخمسان عمنا في الدم اله وقد نقلنا معضه في كتاب الغصب و نقاناه في كتاب الجنايات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى وانحسالف وكذا الاقارير تدني علمه أى العرف الافتمسامذ كروسه أتي قىمسائل الاعان اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع من المحت الرادع العرف الذي تحدمل علمه الالعاظ اغهاه والمقيارن والسيابق دون المتأخر مانصة) وأماالاقرارفهواخمارعن وجوب سابق ورعايقدم الوجوب على العرف الغالب ولذالوأ قريدراهم مفسرها انهاز يوف أوبنهرجة يصدق ان وصلوان أقر بألف من عن متاع أوقرض لم بصدق عند دالامام اذاقال مي زيوف وصل أو فصل وصدقاء ان وصل وان أقر بألف غصاا ووديعة ثم قال مي زيوف صدق

مطلقا وكذا الدعوى لاتنزل على العادة لان الدعوى والاقرارا خمار عاتقدم فلاءةمده العرف المتأخر بحلاف العدقد فانهما شره للعسال فقيسده العرف فال في البزازية من الدعوى معربا إلى اللامثي اذا كانت النقود في البلد عنتلفة أحدها أروج لاتصم الدعوى مالميين وكذالوأ قر بعشرة دنا نسرحر وف الملدنقود مختلفة حرلايصم بلابيان بحلاف البيع فاله ينصرف الى الاروج اه وقد أوسعنا الكالم على ذلك في شرح الكنزمن أول السع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب البييع وكماب الدعوى وقال في القاعدة الذانية اذا اجتمع الحلال والحرام عال الحرام الحلال مانصه) ومنها الاقرار قال الزيامي فيمالوا قريد بينا ودبن لوارثه ولاحنبي لم يصمح في حق الاجنب أيضا اله وفي المجمع من الاقرار لوأقر لوارث مع أجنبي فتكاذبا الشركة فهوصحيم في الاجنبي اه (وقال في القياعدة الرابعية التسايع تامع مانصه ) ومنها يصح الاقرارله أى الحل ان بين المقرسد اصاكحا و ولدلاً قلمن ستة أشهراه (ممقال في القاعدة المذكورة) ومنها يصع الاقرار به وان لم يسن له سيبا اذا حامل ملاقل المدة في الادمى وفي مدة يتصور عندا هل الخبرة فى البهائم اه (وقال فى القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشيهات ما نصه ولا يصع اقرارالسكران الحدودالخالصة الاأنه يضمن المال أه وقد نقلناهذه في كاب الحدودأيضا (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال معادفي الجواب مانصه) وفي اقرار القنية قال لا ترلى علمات كذافا دفعه الى فقال استهزاء نعم أحسنت فهوا قرارعليه ويؤاخذيه اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال المامنة سكوت القراه قبول ويرتدبرد واه (تمقال) الثامنة عشرسكوت القن وانقداده عندبيعه أورهنمه أودفه مجناية اقرار برقه انكان يعقل بخلاف سكوته عندا جارته أوعرضه البيع أوتزوعهاه (ممقال) الرابعة والعشرون سكوته عندسع ـەأوقَر يەھەقــارا اقرار باندلىسلەعلىماأفــتى،دىشايخ-ھرقندخلافا اشايخ بخارى فينظرالمفتى الخامسة والمشرون رآه يبيع عرضا أودارا فتصرف فيه المسترى زمانا وهوسا كت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضافي مسائل شى كافعل فى الكنزوالتنوير (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى وإنجاهل ما نصه) وقالوالواسمام حارية مناقبة أوثو بالملفوفا فظهرانه ملكه بعدالكشف

قمل مقدراذا ادعاء للعهل في موضع الخفاء وقدل لاوالمعتمد الاول وقالوا يعذر الوارث والوصى والمتولى التناقض للمهل وقالوا اذاقالت الخلع ثمادعت الثلاث قدله تسمع فأذابر هنت استردّت المدل للعهل في معله ولوقيل السَّكاية وأدّى المدل ا تمادعي الاعتاق قبله تسمع وستردا ذابرهن وقالوا اذاباع الاب أوالوصي ثمادعي الهوقع بغبن فاحش وقال فمأعلم تقبل وقالوافي باب الاستعقاق ولا بضرالتنافض في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الدهوى (تمقال) وفي اقرار اليتعة سئل على سأجدعن رجل اقرأن لفلان عليه حنطة من سلم عقداه بينهما ثمانه قال بعد ذلك ألت الفقهاء عن المقد فقالوا هوفا سد فلا يحب على شئ والمقر معروف الجهل هــل بؤاخذ باقراره فقال لا سقط عنه الحق بدعوي الجهل اه (وقال قيله) اذا أقر العالاق الشلاف على ظن صدق المفتى بالوقوع ثم تبين خطاؤه بافتاء الاهدل لم يقعد مانة ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلنا هافى كتاب الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصمه ) وقدمنا في الفوائد الممن عمرم كالصاحى الافى الردة والاقرار بالحدود الخااسة والاشهادعلى شهادة تفسمه اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولاينه فذا قراره عمال مأذونا كان أومكاتسا الأماذن مولاه الاادا أقرالمأذون عافى يده ولو يعدد جره وكذا اقراره أبمجناية موجيمة للدفع أوالفذا غيرصحيح بخلافه بحذاوةوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (وقال في بعث السافط لأيعود مانصه) وقدوقعت حادثة الفتوى الراه عامائم أقر بعده بالمال المراعنه فهل بعود بعد سقوطه فأحبت بأنه لا يعود لماقى حامع الفصولين أي من العباشر برهن الدابراني من هذه الدعوي ثم ادّعي المدعى ثانماانه أقرلي بالمال بعدد امرائي فلوقال المدعى علمه امرأني وقملت الإبراء أوقال صدقت فيه لا يُصمح هـ ذا الدفع بعنى دعوى الاقرار ولوام قله يصمح الدفع الاحتمال الردوالا براء مرتد بالردفيه في المال علمه اه وفي التتارخانه من كات الاقرارلوقال لاحق لى عليك فأشهد لى عليك بألف درهم فقيال نعم لاحق ال على تم أشهد أن له علمه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كله فهذا بالمل ولا ينزمه شئ ولا يسع الشهود أن يشهدوا علمه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أنضا (وقال آخراً حكام المحارم مانصه) وفائدة ويترتب على النسب ا ثناعشر حكم الى أن والوعدم محة الوصية عند المزاحة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض موتد اه

(وقال في أحكام الكذابة مانصه) وأما الاقرار بها فهي اقرار البزازية كتبكا أقرار سنبدى الشهود فهذاعلى أقسام الاول أن يكتب ولايقول شأوانه لايكون ا قرا**را** فلا تحل الشهادة بأنها قرار قال القياضي النسيفي إن كتب مصدَّرام سوما وعلم الشياهد حل له الشهادة على إقراره كالوأقر كذلك وإن لم يقل الشهد على " مه فعلى هـ ذا اذا كتب الغائب على وحه الرسالة أما بعد فلك على "كذا تكون أقرارا لان الكتاب من الفياثب كالخطاب من المحساضر فيكرون متسكاما والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون التجرية وفي حق الاخرس يشترطأن يكون معنونامصدراوان لممكن الحالفائ الثاني كتب وقرأعندالشهود لهمأن يشهدوامه وان لم يقل اشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول السكانب اشهدوا على تمافيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول اشهدواعلي بمافيه ان علوامافه كان اقرارا والافلاا ه وقد القلنا بقسه في كاب الطلاق وكاب الدعوى والعتق (نمقال) وفي اجارة البزازية أمر الصكاك بكتابة الاحارة وأشهدا ولمحر العقد لأسعة د بخلاف صل الأقرار والمهر اه وقد دنة لناه في كاب الاجارة (م قال) واختلفوا فيمالوأمرالز وجبكتب الصك بطلاقها فقيل بقع وهوا قرارمه وقيل هوتو كملولا يقع حتى يكتب وبعيفتي وهوالصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها معده وقمل لا يقع وان كتب الااذانوي الطلاق اهم وقد دنقلنا ه في كاب الطلاق (مُ قَالَ) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتى كتب صكايخط بدوا قرارا عمال أورصية ثم قال لا تنواشهد على من غير أن يقرأه ومعمان يشهدا لخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصا ما فراجعه (وقال في صدالقول في الدين مانصه) وفي كافي أكمهن الاقرارلاحق لى قمله يعرأمن العين والكفالة والاحارة والحد والقصاص اه ويهعلمانه يسرأمن الاعبان في الابراء العاماه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلح فراجمه (تحقال) شمقال فها اى القنمة لوقالت المهرالذي على زوجى لوالدى لا يحوزا قرارها رداه أى ولا يعتبر قلم كالدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في الداينات (وقال في عداجة اع الفضيلة والنقيصة مانصه) ومنها تقديم الدين المقريه في الصحة وما كان معلوم السيب على الدين المقرية في المرضاه (وقال في آخرا لفن الثالث ما قصه) وقائدة واذا بطل الشي بعلل مافي ضعنه وهومعنى قولهماذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوالوأبرأه

أوأقراه ضعن عقد فاسدفسد الابراء اله وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن الالغازفي بحث المتق مانصه) أي رجل أقربعتق عدده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صماء أه وقد نقلناه في كتاب العنق (وعال في فن الالغازمانصه) بالاقرارة أى اقرار لابدمن تكراره فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غرظاهر الروامة ذكره اس الشعنة والثاني من أغرب ما يكون والظاهر اله لاوجو دلتلك الرواية اه (ممقال في فن الالغازفي بحث الوديمة مانصه) أي رحل ادعى وديعة فصدقه المدعى علمه ولم يأمره القاضي بالتسليم المه فقل أذا أقرالوارث بان المتروك وديعة وعسلى الميت دن لم يضي اقراره ولوصد قه الغرماء فيقضى القاضي دن المت ويرجع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذافي الاحارة والضاربة والعارية والرهن اه وقد تقلناه في كاب الامانات ونقلناه ذما لمسائل في أبوابها (وقال في فن الحمل ما نصه) \* الشامن عشر في منع الدعوى \* اذا ادعى شيئا باطلافا كما له لنع المهنان يقريه لأبنه الصغيرأ ولاجنبي وفي الثاني اختسلاف أو يعبره لغبره خفية فسترضه المستعير للبيع فيساومه المدعى فتبطل دعواه ولوادعى علم العلميه ولو صبغ الثوب فساومه بطلت ولوقال لمأعلم الخ وقد نقلنا بقسته في كاب الدعوى ﴿ وِقَالَ فِي الفِن السادس فِن الفروق في صِحتُ العِنْقِ ما نَصِهُ ﴿ أَعَنَى أَحِد عَمِدِيهِ ثُمَّ قال إعن هذا بعتق الاتنم وكذافي الطلاق محلافه في الاقرار فأنه لا تعين الاتنو لان السان واجب فهما فكان تعسنا اقامة له اه وقد نقلناه في كتاب العتنى (وقال أخوالمؤاف في تمكلته للفن السادس فن الفروق في بعث اللقيط ما نصه لوكان اللقيط امرأة أفرت بالرق لرحل وصدقها كانت أمة له عمر أنه لا يقدل قولها في حق الزوج حتى لا يبطل مكاحه ولوأقرب الهاابنة أب الزوج وصدقها الاب تبت النسب وبطل النكاح والغرق ان الابندة تنافى النكاح ابتداء ويقاء والرق لاينافيه ولوطلقها واحدة وأقرت بالرق صارمالاقها ثنتين ولوكان طلقها غنتمن تمأقرت به ملك رجعتها والفرق انها بالاقراريه بعدد الثنتين تريد ايطال حق ثابت له بخلاف مالوكان بعدرجعة لان حق الرجعة الايسطال بهذا الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت مالرق بعدمضي حمضتين كان لدان مراحعها في الثالثة ولو أقرت في المحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقرارها غيرمهال ههنا وقته وميطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه وقد

نقلناه في كتاب اللقيط (ثم قال أخوا اؤلف في الغن السادس فن الفروق) \* كتاب الاقرار "قال الغيره لي علمك ألف فقال ذلك الغيرا لحق أوالصدق أوقال حقاحقا أوصد فاصدقا كان اقرارا ولوقال امحق حق والمددق صدق لا والفرق اند صدقه فيالاول دون الثاني كتب مخطه حقاعلي نفسه أوأملاه وقال اشهدواعلي معمازا قراره وان لم يقسرأه علم مولم بالمرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرقان الكتاب محقل فاذأأم زال الاحقال فانكتب لنفسه لامكون اقرارا اه (وقال أخوالمؤلف في المكلف المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك ألفى درهم ألف اوديمة وألفا غصماوها كتالوديمة وهذه المغصوبة وقالرب المال الهالك المغصوبة فالقول له ولوقال أودعتني ألفاوغ صدتك الفافهلكت الودسة وهدفه المغصوبة فالقول القر والفرق انه في الاول أقر سد الفعان وهوالاخد فمادعي نروجه عنه وفي الشاني لم يقرما لضمان وانماأقر مفعل الغمر وهوالابداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أخوا لمؤلف في التسكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانمه) ولوأ كردليقر محد أونسب أوقطع لايلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الأكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب العالاق مانصه السكران كالصاحى الافى الاقرار بالحدود الخالصة والردة الحوقدد نقلنا بقيته في كناب الحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق مانصه) استثناء الكل من الكل ياطل و فرّع عليه في آلم إية من مسائل شــــــي من القضاء اله لوأ فر بقيض عشرة دراهم جياد وقال متصلاالا انهازيوف إيصح الاستثناء لانداستثناء الكل من الكل كالوفال له على مائة دوهم ودينا والامائة درهم ودينا و الا يصم اله (وقال في كتاب العنق مانصه) المعتق لا يصم اقراره بالرق قلت الافي مسئلة لوكان المعتق محهول النسب وأقرله بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يمطل اعتماقه كافي اقرار التلخيص ١٠ (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولايفرد يحكمهمادام متصلا فللاساع ولانوهب الافيمسائل احداي عشرة يفرد فيهافى الاعتاق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء مانسه)وفي اقرارالبزازية ادعى مالافقال المدعى عليه كلمايوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذالوقال ماكان في مريدتك فعلى الااذاكان فى الجريدة شئ معلوم أوذ كرالمدعى شيئام علوما فقال المدعى علمه ماذ كرناكان

تصديقالان النصديق لايلحق مالمجهول وكذااذا أشار لى الجريدة وقال مافها فهوعلى كمذلك يصم ولولم يكن مشارا السهلا المع للعهالة اه (وقال في كتاب القضاء أيضامانصه ) لا تسمع الدعوى بعد الابرا العام فعولا عنى في له الاضمان الدرك فأنه لامدخل فيهالى انفال ومااذا أبرأ الوارث الوصى ابرأ عامامان افرأنه قص تركة والده ولم يمقله حق فمها الااستقوفاه عمادعي في بدالوصي شيئامن ركة أبيه وبرهن تقيل وكدا إذا أقرالوارث انه قيض جميع ماعيلي الناس من نركة أبيه ثمادعيءلى رجل دينا تسمع كذافي الحانية وبحث فيه الطرسوسي يحثا رد ان وهدان الخفراجعه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال فيه بعد ذلك مانصه) وفي احادات البزازية ان الابراء العمام اغما عنع اذالم بقر بأن العين للدعى فان أقر بعده أن الدين الدعى سلها له ولا عنده الابراء اه (ثمقال) أقرأنه لدعى انه شراه بلاتار يخ يقمل بخلاف مالوقال لاحق في قمله عمادى لا تسمح حتى يرهن اله حادث بعد الابراء والفرق في حامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد الاسراء الممام الابعق حادث بعده بقد محواب حادثة أفرأن في ذمته افدان كذا وأبرأه علما غرادى بعددهما الدأقر بعدهما الاشئ لدفي ذمته فالدتهم دعواء وتقسل سنته ولاعنمها الابراءالعام لانداغا ادعى عايطل بعده لاقبله وقول قاضيخان في الصلح اله لو برهن بعده على اقراره قسله بأنه لاحق له لم يقبل ولو برهن بعده على اقرار و بعده انه لاحق له واله منظل فيما ادعى بقدل اه مدل على ماذكرناهمن انافراره بعددالابراءالعام ممطل ولكن في عامع الفصولين من التناقص كفل عنه بألف زجل مدعيه فسرهن الكفيل على افرار المكفول لهوهو مجددانها قارأوغن خرلاتف لونوأقر بهاالطالب عندالقاضي رئاواعا لاتقبل البينة على الاقوارلانها أمتع عند صحمة الدعوى وقد يطلت هنا التناقض لان كغالته اقرار بصمهااه (وقال فيه أيضاماتهه) من على اقراره قبات بينته ومن لافلا الااذا ادعى ارثا أونفقة أوحضانة فلوادعي انه أخوه أوجده أوابن ابنه لايقيل مخلاف الابوة والمنوة والزوجمة والولاء بنوعيه وكذامعتن أبده وهومن مواليه وتمامه في باب دعوى النسب من الجمامع اله (وقال في كتاب القضاء أيضامانهه) ولا تعم البينة على مقر الافي وارت مقر بدين على المت فتقام المينة التعدى وفي مدعى علمه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى علمه أقر بالوكالة

فمثبتها الوكيل دفعا للضرر فال في حامع الفصولين فهذا مدل على جوازا قامتها مع الافرار في كل موضع يتوقع الضرر من غـ مرا لمقراولاها فيكون هذا أصلا ه بزرأيت رابعها كتبته في الشرح من المدعوي وهو الاستحقاق تقدل المدنة مدمم اقرارالمستعق علمه ليتمكن من الرجوع على مائعه ولاتسمع على سأكت الافي مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح ترايت خامسافي القندة موز ما ألى حامع البرعزى لوحوص الاب بحق على الصيي فأقر لاعزرج عن الخصومة ولمكن تقيام المنتةعلمه معاقراره بخلاف الوصى وأمن القاضي أذا أقرخر جعن الخصومة اه يزرأ بتسادسا في القنمة لواقر الوارث للوصى له فانها قمع المدندة علمه مع اقراره بزرايت سابعها في احارة منيه المفيتي أحرداية بعينه المن رجه لرثم من آحر فاقام الاول المنتة فانكان الاحطاضرا تقبل علممه المنشة وانكان مقرا عامدعمه هذا المدعى وانكان غائبالا تقسل اه ( عقال أيضا في كتاب القضاءمانصه) اذاتعارضت بينة الطوعمع بينه الاكراه فبينة الاكراه أولى في السيع والاجارة والصلح والاقرار وعنده مدم السان فالقول لدعى العدة اله وقدنقلناه في كتآب البيوع (وقال فيه أيضاما نصه) وذكر فى القندة في باب ما يبطل دعوى المدعى قال معتشير الاسلام القاضى علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا أن الربحل بقرع لي نفسه عمال في صل و مشهد علمه م مدعى ان بعض هدا المال قرض و بعضه رباونحن نفتي ان أقام على ذلك بينة تقلوان كان متناقضا لانانعلم انه مضطرالي هذا الاقراراه (وقال فمه أيضا) لا تقدل شهادة المغفل و يقدل اقراره كافي الولوائجمة اه (وقال فيه أيضا) طلب الشراء عنع رعوى الملك وكذا الاستمداع الاللضرورة كااذاخاف من الغاصب تلف العبن فاشتراها أوأخذها ودبعة ذكره العمادي في الفصول وفي حامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي اله (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة الى أن قال وفي الافرار لا تمنعه الافي مسئلة ذكرنا هافي بالعاه (وقال فيه أيضا) التمديق اقرارالافي الحدود كافي الشرح من دعوى الرجابن اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) طاب الصلح والابراء عن الدعوى لا مصكون اقرارا ومالب الصلح والابراء عن المال يكون افرارا اه (وقال في كاب الهبة عليما الدين من غير من عليه الدين باطل الااذاسلة المعلى قبضه الى أن قال وليسمنه ا

مااذا أقرالدائن انالدين لفلان وان اسمه معارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا عليكاويكون للقرولاية قبضه كافي البزازية اه (وقال في حكتاب المداينات) اذا أقر بأن دينه لفلان صح وجل على أنه كان وكيلاعته ولهذا كان حق القيض للقرو برأ المدنون بالدفع الى ايهما كان كافي الخلاصة والبزازية الافي مثلة هي مااذا قالت الرأة المهرالذي في على زوجي لف لان أولوالدي فانه لا يصم كافي شرح المنظومة والقنية وهوظ اهراه مم اكن حله على انها وكيلة في سبب المهركالا يحنى والمحمد لة في ان المقدر لا يصم قيف ولا ابراؤه منه بعد اقدراره مدد كور في فن الحيل منه اهو وقد نقلناه في كاب الشهادات (وقال في كاب الحيل منه اهو وقد نقلناه في كاب الشهادات (وقال في كاب الوصايا) الاشارة من الناماق ما طلة في وصية وغيرها الافي الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفرك ذا في المتلقيم اهو قد نقلناه في كاب المجهاد وكاب القضاء والاسلام والكفرك ذا في المتلقيم اهو قد نقلناه في كاب المجهاد وكاب القضاء (قال صاحب الاشباه)

## \*(كتابالصلح)\*

الصلاعن قرار بيده الاف مسئلتين في المستصفى الاولى ما اذاصالح من الدين عمد وقد منه ليس له ان بيده مراجعة بلايدان الثانية لوتصاد قاعدلى ان لادين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه و يراد ما في الجمع لوصالحه عن شاة على صوفها مجزد محيرة أبو يوسف و منعه مجدو المنع رواية وعلى صوف غيره الا يحوزا تفاقا كما في الشرح مع ان بيده الصوف على ظهر الغنم لا يحوزاه وقد نقلناه في كتاب البيوع المؤالي المحق اذا أجله صاحبه فانه لا يأزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفهة الولوا تجمة أجل الشفيه عالمشترى بعد الطلبين للاخذ صحوله الرجوع أحلت امرأة العندين روحها بعد المحول صعوف الرجوع استمها له المحالمة في المناع وله الرجوع المحلمة المؤالية وقد نقلناه في كتاب الامانات (تمقال) و يصع بعد حاف المدعى عليه دفعاللة إعراقا مقال المنية ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقدل الافي صلح الومى عن مال المتبع على ان كاراذا صاح على بعضه ثم وجد البينات فانها تقبل ولو بلغ المبي

واقامها تقدل ولوطل عمنه لاحاف كافي القنمة اه وقد دنقلنا وفي كتاب الوصايا (ثم قال) الثمانية ادعى دينا فأقريه وادعى الايفاء أوالابراء فأنكر فصائحه ثمّ برهنء أيه تقبل لان الصلح هذاليس لافتداءاليمين كذافي العمادية من العاشر ولو برهن المدعى علمه على أقرار المدعى المه مسطل في المدعوى فأن يرهن على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان يعده يقبل ولو برهن على صلح قبله يطل الثاني اذا لصلح بعد اصلح بالمالكافي العمادية اه وقدنقلناه في كتأب الدعوى (ثمقال) آلصلم عن أنكار بعدد عوى فاسدة فاسدكافي القنية وليكن في الهداية في مسائل شي من القضاءان الصطرعن انكار جائز بعددعوى مجهول فليحفظ و محمل على فسادها اقضة المدعى لالترك شرط الدعوى كإذ كره في القنمة وهوتوفيق واجب فيقال الافى كذاوالله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة محيم لاسمه وكداصل الوارث مع المومي له بحنين الآمية صحيح وان كان لا معوز وسائه في حمدل التمارخانسة اه وقد نقلناه في كماب السوع (ثم قال) مااب الصلح والابراءعن الدعوى لايكرون اقرار اوطلب الصلح والابراء عن المال يكون ا قرآراً ه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثمقال) الصلح عن المكارع لي شئ الما مرفع النزاع في الدنيالا في العقى الااذا قال صائحة لئ على كذا والرأتك عن الماق الصطراذا كانعن مال عنفمة كان اجارة ولوكان على خدمة العيد المدى الااذا صائحه عدلى غلته أوغلة الدارفانه غبر حائز كثمرة النغل كإني الخلاصة اذا استحق المصالح علمه رجيم الى الدعوى الااذا كان ممالا يقدل النقض فأنه مرجيع بقيته كالقصاص والعتق والنكاح والخاع كافي الجامع الكبير الصلح جائزعن دعوى المنافع الافي دعوى اجارة كما في المستمين الاصح الصلم عن المدولا سقط به الاحدالة في مناب الاحدالة في المناب الاحدالة في المناب المادة ال ود (ثمقال) ما الح الحيوس ثم ادعى المكان مكرها لم يقيل الإاذا كان في حيس كافى النزارية الصطريقيل الاقالة والنقض الااذاسالجءن العشرة على خسة كافي القشة ادعى فانكر فصالحه مخظهر عسده نالاشي عليه بطل الصطركافي العمادية من العاشر والله سجمانه وتعالى أعلم اه (يقول عاميه) وهذه هي المسائل الجموعة المعقة بكتاب الميلخ (قال المؤلف في الفاعدة الرابعة المشقة تعباب المدسرمانصه) فسهل الامر بالمحة الانتفاع علك

الغبر بطريق الاحارة والإعارة الى انقال وياسقاط يعض المدن صلحا أوكاسه ابرا وكحاجة افتداء يمينه جوزنا الصلوعلي السكارا (وقال) في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوما بالمصلحة وقدصر حوابها في مواضع منها في كتاب الصطرفي مسئلة صطرالا مام عن الطلة المبنية في طريق العامة وصرح بعالامام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع اله (يقول عامعه) قال شارحها نقلاعن الخانية بعد قوله في طريق العبامة ما نسه فإن خاصمه الامام فصالح على ان يعطى صاحب الظله مالامعلوما على ان يترك الظلة في موضعها فانكانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمن في ان ما خسد ما لاو نضعه في بدت مال المسلمة عار ذلك اذا كانت الظائة لاتضر بالعامة لان الامام علافالاعتماض فيما يكون العامة اذاكان أخذالموض مصلمة لهم اه وذكرذاك في الخانية في باب العطم عن المقار وقد وفي البرازية له عطاء (ثم قال) وفي صدر البرازية له عطاء في الديوان مات عن ابدن فاصطلحاعلي ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاسترلاشي لهمن العطاء ويبذل من كان له العطاء له مالا معلوما فالصطح باطل ويردبدل الصلم والعطاء لاندى جعل الامام العطاء لهلان الاستعقاق للعطاها أسات الامام لادخل قسه لرضاه الغبر وجعله غبرأن السلطان ان منع حق المسقعق فقدظلم مرتبن في قضية حرمان المستعق واثبات غيرا لمستعق مقمامه اه وقدنقلناذلك في كتاب الجهادأيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النقدوما يتمين منه ومالايتمين مانصه ) والصيح تعينه في المرف الى ان قال وفي الدين المشترك فدؤمر بردنصف ماقبض على شريكه اله وقد نقلنه الدفي كتاب المداينات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاما من المحقوق مانسه) وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجدل بثلث ماله ومات الموصى فصائح الوارث الموصى له من الثلث على السدس عازالصطح اه (وقال في أحكام العقودمانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والصلح اه (ثم قال) \* تكميل \* الماطل والفاسد عندنا فى العيادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فقالوامن الفاسد الصلح عن انكار بعددعوى فاسدة والصلرالمامل المطرعن الكفالة والشفعة وخمارالمتق وقسم المرأة وخيارالشرط وخيارالماوغ تفيها يبطل الصطروبرجم الدافع عما دفع كـذافى عامع الفصوليناه (وقال في بعث القول في الملك مانصه) وآلدين

المستغرق عنع جوازا اصلم والقمعة أي في التركة فان لم يستنغرق ف الاينبغي ان مصائحوا مالم يقضوا دينه ولوفعلوا حاز اه وقد نقلنا يقيته في الفرائض (غمَّال) انبة عشرا للك أماللعن والمنفعة معاوهوالغالب أوللمن فقط أوللنفعة فقط كالعبدالمومي عنفعته أبداورقيته الوارث اليان قال ويصعرا أصطرمع الموصيله على شي وتبطل الخ وقد نقلنا وقدة في كتاب الوص الما فراجعة (وقال في عث القول في الدين ما تصمه) ومنها صحة الابراء عنه فلا يصح الابراء عن الاعبان والابراء عن دعواها صميح اه وقد نقلنا ، في كتاب المداينات (تم قال) فلوقال ابرأتك عن دعوى هـذه العين صح الابرا وفلا ترجع دعوا وج ابعد ولوقال برثت من هذه الدار أومن دءوي هذه لمتسمع دعواه ولاستته ولوقال الرأتك عنهاأ وعن خسومتي فلهافهو باطلوله ان مخاصم والهاأمرأه عن ضهائه كذافي النهامة من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرارلا حق لي قبله ميرأ من العين والدين والكفالة والإحارة والحدُّوا لقصاص ه وبه علمانه سرأمن الاعمان في الابراء العام اه وقد نقلنها د في كتاب الاقرار ( تُمَقَالَ ) لَـكُن في مدامنات القنمة افترق الزوحان وأمرأ كل واحدمنهما صاحمه عنجميع الدعاري وكان للزوج يذرفي أرضها وأعبان قائمة فالحصاد والاعسان القنفة لاتدخل في الابراء عن جميع الدعاوى اله وبدخل في الابراء المام الشفعة فهومسقط لهـاقضاءلاد بانقان لم يقسدها كافي الولوا تجدية وفي انخسانية الابراء عن العن المغصوبة الراء عن ضعائها وتصمر أمانة في بدالغاصب وقال زفرلا يصم الابرا وتبقى مضمونة ونوكانت العين مستها كمة صعوالابراء وبرئ من قيمتها اه فقولهم الابراء عن الاعيبان باطل معناه انهالا تكونَ ملكاله بالابراء والافالابراء عنهالسقوطالضمان صحيم أوجحملء ليالامانة الثالث قمول الاجل فلابصص ل الاعيان لان الاجل شرع رفق اللقه مل والعدن حاصلة اله وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي كتاب الدعوى بعضه (نمقال) النبيانية مافي الذمية لايتعين الاعالقيض ولدالو كان لممادس يسدب واحد فقيض أحدهما نصيبه فان لشريكه أن يشاركه ويصم تفريعه عدلي ان ماقي الذمه ة لا تصم قسمته اه وقد مُقلناه في كتاب المداينات (وقال في آخوالفن الثالث مانعه) مفائدة والدابطل الشئ بطل مافي ضمنه وهومعني قولهم ادابطل المتضمن ماليكسر أطل المتضمن مألفنم فالوالوأبرأ وأورله ضمنءة دفاسد فددالابرا كافى البزازية اه وقد نقلناه

في كتاب الدعوى وفي كتاب الاقرار (نمقال) وخرج عنها ماذكروه في السوع الى أن قال وماذ كروه في الشفعة لوصالح الشفيع عبال لم يصح الكن كان اسقاطا الشفعة معان المتضمن الاسقاط صلعه وقديط آولم يبطل مآفى ضمنه إه وقد نقلنا العقبية في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الالغازمانصه) \* الصلح \* أي صلح لووقع فاله يبطل حق المصائح ومرد انخصم البدل اليه فقل الصلحءن الشفعة آه وقد أهلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الحيل مانصه) به الحسادي والعشرون في المدلم به مات وترك ابناوز وجه ودارافات مي رجل الدارفصا كحماه على مال فان صائحا وعلى فسراقرا رفالمال علمه مااغمانا والدار ستهما اغمانا والافالمال علممانصه فان كالدار والحملة في جعل الاقرار كغيره أن يصالح أجني عنهما على اقرارعلى أن يسلم الغن ولدسيعة أغمان أو يقرابد عي بأن لما الغن والساق اللان اه (وقال أخوا لمؤلف في تركيلته الفن السادس فن الفروق مالصه) \* كَيَابُ الصطي صائحه عن ألف درهم على مائة وقيضها عُماستحقت المائة أووجدها ستوقة يرجع عليه عائة سواء كان الصلح عن اقرار اوانكار ولوصالحه من الدراهم على دنا نبر فاستعقت بعد الافتراق بطل الصلم والفرق انه في الاول حط وفى السانى صرف قضاء زبونا عن جياد قائلا أنفقها فان لمتر جردها فلمتر جله أنسردها ولووجدالسع عبدافقال له بعده فان لم ستررده فعرضه على السم المريكة والمرقان المقبوض في الاول ليس عن حقه الايرضاه فان لميرض كان متصرفا في ملك الدافع برضاء أما البدع فعد من حقه وقد تصرف فمه فيعطل حقمه في الردّاه وقد نقلناه في كتاب البدوع وفي كتاب المداينات (عمقال) صائحت المنكوحة زوجهامن النفقة على دراهم حاز ولوكانت مبالةلا والفرق ان السكني حق الله تعمالي وفي حال قسام النكاح حقها فكذا النفقية وكذا لونشرت المنكوحة سقطت نفقتها بخلاف المتوتة حال العدقاء وقدنقلناه في كاب الطلاق (وقال المؤلف في كتاب اليبوع في بعث الاعتبار للعني لا الالفاظ ما نصه) ولوصائحه عن الف على نصفه قالوا اله أسقاط للما في فقتضاء عدم اشتراط القمول كالابراء وكونه عقد صطيفتضى القبول لان الصغركنه الايحاب والقبول اه وقد نقلنا وفي كتاب المداينات (ممقال أيضافي كاب البيوع مانسمه) كل عقد أعيدو جددفان الثاني بالمال فالسلم يعد الصلح باطل كافي جامع الفصولين اهوقد

نَقَلْنَا رَفِيتُهُ فِي كُنَابِ النَّكَاحِ (ثَمَقَالُ فَيُهُ) الْحُقُوقُ الْمِجْرِدُةُ لَا يَجُوزُ الاعتباض عنها كحق الشفعة فلوصائح عنه بمال بطلت ورجع به ولوصائح المخيرة بمال المعتاره بطل ولاشئ لها ولوصالح احدى زوجتيه عبال لتترك نوبته الميلزم ولاشئ لماه وقدنقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخيرعن الاصيل تأخيرعن الكفيل الااذاصاع المكاتب عن قتل العديمال تم كفله انسان معجزالم كاتب تأخرت مطالمة المصابح الى عتق الاصيل ولدمطالمة الكفمل الآن كذافي انخيانه قاه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الجنبامات (وقال في كتاب القضاء في بحث الابراء العمام مانصه) ومااذا أبرأ الوارث الومى ابراعاما بأن اقرأنه قيضتر كة والده ولم سق له حق فه االااستوفاه تمادعى فى يدالومى شيئامن تركة أبيه وبرهن تقدل وكذا اذا أفرالوارث الدقيض اجسعماء آلاناسمن تركة أبيه تمادعي على رجل دينا اسمع كذافي انخانية وصففسه الطرسوسي بعثارة والنوهمان الرابعة صاع أحد الورثة وابرأعاما ثم ظهرشي من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جو ازدعواه في - صتع كذا في صلح المزازية الخامسة الابرا العام في ضمن عقد فاسد لا عنع الدعوى كافي دعوى البزازية الخ فراجعه وقدة كرنابعضه في كتاب الاقرار (ثم قال أيضافي كتاب القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الأكراء فبينة الأكراء أونى فى السعوالا عارة والصفح والاقرار وعندعدم السان فالقول ادعى الطوع اله وقد دنقلناه في كتاب السوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) قال الشيخ عبدالقادر في الطبقات في ما المميزة في أحدد قال الجرحاني في الخزانة قال أبوا المماس الناطفي وأدت بخط تعض مشابخنا في رحمل جعل لاحدا بنيه دا را بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت الاب مرات عاز وأفتى به أبوج عفر محد بن المان أحد أصاب مجدبن شياع البلغي وحكى ذلك أصماب أحدين أنحسارت وأبوعر والطبرى اه وقد فقلفاه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

#### \*(كتاب المنارية)

اذافسدت كان للضارب أجرمتله ان على الافي الومى بأخذ مال المديم مضاربة فاسدة فلاشي لداذا على كذافي احكام الصغار اله وقد نقلناه في كتاب الوصاما

(مُقَال) اذا ادعى المضارب فساده افالقول لرب المال أوعكسه فللمضارب فالقول لمدعى الععدة الااذاقال ربالمال شرطت الدائد وزيادة عشرة وقال المضارب الشائ فالقول المسارب ولوقال رب المال ثلث الربح الاعشرة وفال المضارب الثاث فالقول إسالمال كإفي الذخر ومن البيوع للضارب العمراء لاالاحد أما لشفعة فلاعلكه الامالنص كافي المزازية اه وقد نقلنا وفي كتاب الشفعة (مُقال) والمسارب السبع بالتسيشة الاالي أجل لا يسبع الم القيار وعلاث المدح الفاسدلا الماطل لايتحاوز المضارب ماعمته لهرب المال الااذاقد عليه بسوق بخلاف المقسدمالسلدوالااذاقسدا هلىلدكاهل الكوفة فلاستقد بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتيطل عضيه تصرف أولا كافي الهداية يصم برب المالمضاربه الااذاصارالمال عروضا اذاقال له اعمل برأيك ثم قال أمدلا تعل برأيك صحنهيه الااذا كان بعد العل أمالقها ثم نهاه عن السفرع لنهم الااذاكان بعد الشراء والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المعقة بكتاب المضاربة (قال المؤلف في قاعدة الاصل المدم فيهافروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لمير بح لان الاصل عدمه وكذالوقال لمأر بح الا كذالان الاصل عدم الزائد وفي المجمع من الاقرار وجعلنا القول المنارب آذا أنى بالفين وقال هما أصل وربح لالر بالمال اله لان الاصلوان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخروهو ان القول قول القايض في مقدار ما قبضه وكذا في مقدار رأس المال اه وقد نقلنابعضه في كتاب الشركة ( شمقال بددنك) وكذا أي القول المضارب فى قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنهما نهاه عن شراء كذالان الاصلء ممالنه ي ولوادِّعي المالك انها قرض والا تنوأنها مضاربة القول فهما قول الاتخذلانهما اتفقاعلى جوازالتصرف لهوالاصل عدم الضمان اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القن الثالث في أحكام النقدوما يتعمن فيه ومالايتعن مانصه ويتعن في الامانات والحية والصدقة والشركة والمنارعة اه (وقال في أحكام العقودمانصه) وجائزمن الجباندين الشركة والوكالة والمضاربة (وقال في بحث الكارم على أجرة المثل مانصة) ومنها إذا فسدت المضاربة فللعامل أجرمتل عمله الافي مسئلة ذكرناها في الفوائد اله (وقال في فن

الالغازمانصه) بالمنارية وأى مضارب يغرم ماأ نفقه من عنده فقل اذالم سق من مالماني يده شيّاه (وقال أيضافي فن الالغازمانصه) \* الوديعة \* أي رجل ادّعي وديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمر والقاضى بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعملى المتدن لمنصم اقراره وليصدقه الغرماء فيقضى القماضى دن المت ومرجع الدعىء لى الغرماء لتصديقهم وكذافي الاحارة والمسارية والعارية والرهن وقد القلناء في كتاب الاقرار (وقال أخوا الولف في تكلمة الفن السادس فن الفروق) ﴿ تَمَانِ المضارِيةِ \* لا تَعُورُ بغير الدواهم و الدنا المرمكلا أوموزونا اوعرضا ولوقال بعه واعل بقه ممنارية ماز والفرق انهاأه مفت الى الفن لا الى الدرمن حتى لوياءه والمكمل أيضا لاقعو والمضاربة وقي عق حواز والمسربالمكمل خلاف عند والامام حازلا عندهما والدراهم اذا كانت ودرمة أوغصها حازت المضارعة بهاولو كانت دينالا ولوأم الغيرأن يقيض الدين ويعل مضارية طز بالاجماع والغرقان الدن باق ملى ملك المسارب فلاتصم المضاربة لان المدبون تقضى بأمثاله افتشترط القبض لثموت الملك الدائن يخلاف الغمب والودعة لأنهماعلى ملائرب المال ذكرنصاب رب المال دون تصده حاز وعلى القلم لايحوزقما ساويحو زاستحسانا والفرق على القماس ان السكوت عن نسس وس المال لاعنم استعقاقه لانه غماء ملكه أماعن نصد المفارب فهنع المهالة والله سبحاله وتحالى الموفقاه (وقال في كتاب الشركة مانصه) تناف رب المال مع المضارب في التقدد والاطلاق فالقول الصارب وفي الوكالة القول الوكل اله وقد تقلنا وفي كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الغن الشاني من كتاب البيوع في يحث الاعتبار للعني لا الف اظ مانصه ) ولوشرط رب المال للضارب كل الربح كان المال قرضا ولوشرط لرب المال كان بضاعة اه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) وفي كاني انحساكم من مات الاقرارقي المضاربة لوأقسر المضارب برجم ألف درهم في السالم قال غاطت انها خسمائة لم يصدق وهو ضامن المأقربه اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين شمأزاله لاسرول الفعمان كالسمتعمر والمستأجرالافي الوكدل بالممع الى ان قال والمضارب والمستبضع اله (وقال في كتاب الامانات أيضا) وفي وكاله البرازية المستبضع لا علان الا بضاع ولا الا بداع والا بضاع المعالقة كالوكالة المقر ونقرا الشيئة حتى

اذادفعه قوبا وقال له اشترلى به قوباصع كااذاقال اشترلى به أى توب شئت وكذلك لودفع اليه بضاعة وأمره أن يشترى له قوباصع والبضاعة كالمضار به الاأن المضارب علك البينع والستمضع لا الااذا كان في قصده ما يعلم اله قصد الاسترباح أونص على ذلك اله وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحجور والمأذون) الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الااذا كان الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الااذا كان الاذن بالمضاربة فانه يحكون مأذونا في ذلك الذوع خاصة وقال السرخسي الاصم عندى التعليم كافي الظهيرية اله (قال صاحب الاشماه)

## \* (كابالهمه) \*

هبة المشغول لاتحوزالا في مسئلة ما اذا وهب الأم لولده الصغير كما في الذخيرة قمول الصى العاقل الهدة صيم الااداوهب له أعى لا نقع له وتلحقه مؤنده فان قبوله واطل ومردالي الواهب كإفي الدخيرة تمليك المدين من غييرمن عليه الدين ما طل الااذا سلطه على قبضه ومنه لووهمت من ابنهاما على أسه لهما فالمتقد الصحة التسليط ويتفرع على هـ ذا الامـ لـ لوتضي دين غـــبره على أن يكون له الدين لم يحز ولوكان وكيلابالسع كافى عامع الفصواين وليس منسه مااذا أقرالدائن أن الدين افلان واناسهه عارية فدمه فهوصيح لكونه اخسارالا غليكاو يكون للقر ولايه قمضه كافي المزازية اه وقد دنقلنآ في كاب المداينات ونقلنا بعضه في كاب الوكالة وفي كتاب الافرار وفي كتاب النكاح (ثمقال) والهبة قبل القبض تبكرون مجازا عن الاقالة في البيدع والاحارة كافي اجارة الولوانجية اله وقد نقلناً وفي كتاب الميوع وكماب الاجارة (مَمْ قال) لاجبرعلى الصلات الافي مسائل منها نفقة الزوجية والثانية العدين الموصى بها يحب على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى معانهاصلة الثالثة الشفعة يحبعلى المشترى تسليم العقاراني الشقيه عمعانها صلة شرعية وكذانومات الشفسع بطلت الشفعة كذافي شرح أدب القضاء للصدر الشهيد من النفقات قات الرابعة مال الوقف بحب على الناظر تسليمه اله الموقوف علمه مع انه صلة محصة الله يكن في مقابلة على والافقيه شائيتها اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبواجها (ثم قال) والله سيمانه وتعمالي أعلم أه (يقول حامعه) وهـ أنه هي المسائل المجموعة المُحقة بكتاب الهبة (قال المؤلف في القاعدة الأولى

لاثوات الابالنية مانصه ) وأماالهمة فلاتتوقف على النية قالوالو وهب مازحاصحت كافى المزازية ولكن لولقن المية ولم يعرفه الم تصح لالاجل ان النية شرط لهـــاواغـــا هولفقد شرطها وهوالرضاء وكذالوأ كره علمالم تصمح للف الطلاق والعتاق فانهما يقيعان بالتلقين عمن لايعرفه حمالان الرضاء ليس بشرطهما وكذالوأ كره علىهما يقعان اهـ (وقال في قاءدة الاصل العدم مانصه) وفي البزازية دفع لآخر عينائم اختلفا فقسال الدافع قرض وقال الاتخرهدية فالقول للدافع آه لان مذعى الهية يدعى الايراءعن القمة معان العبن متقومة بنفسها ه وقدنقلنا بقشه في كتاب الغصب (وقال في القياعــدة الثانسـة اذا اجتمع المحلال والحرام غلب اكرام الحلال مانصه) بتقة بدخل في هذه القاعدة ما اذاجع سنحلال وجام في عقد أونمة و مدخــل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهبــة وهي لا تمطل ما لشرط د فلايتعدى الى الجائز اه (وقال في القاعدة الثالثة الابتار في القرب مكروه مانصه) ثمراً بِث في الحبة من منية المفتى فقير محتاج معه دراهم فأرادأن يؤثر الفقراء على نفسه ان علم اله تصبر على الشدة فالايثار أفضل والامالا نفاق على نفسه أفضل اه وقد نقاناذلك في الحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومن فروعها المحل يدخل في بيع الام تمعا ولا يغرد بالسع والهمة كالسم اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لاينساليساكت قول مآنصه) وخرج عن هُذه القاعدة مسائل كثيرة بكون السكوت فهارضاء كالنطق الى أن قال الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لاالموهوب له السادسة سكوت المالك عند قبص الموهوب له أوالمتصدق علمه اذن اه (وقال في الفرالمال في أحكام المبيانمانصه واذاأهدى للميشئ وعلم الهاله فليس للوالدين الاكلمنه لغبرهاجة كمافى الملتقط اه (ثمقال) ويصمح قبضه للهيةاه وقد نقلناها في كتاب الاذن والحرأيضا (وقال في أحكام العبيد) ولاعلك وان ملكه سيده (ثمقال) واعتاقه ما مال الى أن فال وكذا وصيته وهمته وصد قته وتسرعه الااهداء البسيرمن المأذون والحاماة السبرة منداه وقد نقلناه افي كتاب الاذن والحجر (وقال في أحكام النقد ومايتعين فيه ومالايتعين مانصه) ويتعدين فالامانات والهيمة والصدفة اه (وقال في بعث ما يقيل الاسمة اطمن الحقوق مانصه) وقالواحق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لوفال الواهب أسقطت حتى

في الرحوع في الهمية لم يسقط كافي همية البرازية الهراروقال في أحكام المحارم مانصه ومنهاان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة اله (وقال في أحكام العقود مانصه) هيأقسام لازم من الجانبين المدع الحان قال والهمة وعد القبض ووجود مانع من الموانع السيعة اه (وقال في يحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى سمات التملك المعاوضات المالمة الى أن قال والهيات والمدقات اه (عمقال) لشانمة لامدخل في ملك الانسان شئ يغسر اختماره الاالارث الى أن قال وزدت ماوها للعدد وقدله بغدراذن السيد علكه السدد بلااختداره اه (عقال) كالوهوب اذارجه بالواهب فيه اه أى فالدلايصم الرجوع الابتراضهما أوبحكما كحساكماه شرح (تمقال) الثالثة عشرة للثنالهة والصدقة بالقبض ورسة قرالملك في الهدة بوجود مانع من الرجوع من سدمة معلومة في الفقه وفي الصدقة عماذ كرناه في أصل اللكاه (وقال في بعث القول في الدين مانصه) اكحكم الراسع لايصم غلمكه من غسر من هوعاسه الا اذاساماه عسلي قبضه فمكون ومسكملاقا بضاللوكل ثملنفسه ومقتضا ومحة عزله عن التسليط قدل القيض وفي وكالقالوا قعات الحسامية لوقال وهمت منث الدراهم التي ليءبي فلان فاقمضها منه فقيض مكانها دنا نعرجازت لانه صاراتحق للوهوب له فالث الاستدال اهروهو مقتض اسدع محمالرجوع عن التسليط الها وقد نقلنا وفي كناب المداسات إتحا فال) وفي هيسة المزازية وهسالة ديناعلي رجل وأمره بقمضه حاز استحسانا والنا يأمرهلا وبسعالدن لامحوز ولوباعه مؤالمدنون أورهبه ماز والمنشلووهيت مهرهامن أبيهآ أولابهه الصغيرمن هذا الزوجان أمرن بالقبض صح والالالانه همقالدىن من غيرمن علمه الدين اهر وفي مداينات القنية قبض دين غيره ليكون له ماعلى المطلوب فرضي حازتم رقم لاتخر بخلاف ولواعطي الوكيل بالميدع للاتمر الثمن من ماله قضاء عن الشنري على أن مكون الثمن له كان انقضاء على هذا فاسدا ورجع البائع على الاتمريا أعطاه وكان المنوى على المترى على طله اله (ممقال) فهالوقالت المهرالذي عنى زوجي لوالدي لايجوزا قرارها به اه ولا يعتبر قلمكا العدم الاضافة أم شرح وقد نقلنا على المدايات (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من فيرالديون مانصه) ولووهب لهم أي لنالا تقفي سفر حنب وطأنص وميت قد درما يكفى لاحددهم قالوا الرجل أولى به لان المت ليسمن أهل القبول

للهمة والمرأة لا تصلح لامامية الرحال قال مولانا وهيذا الجواب اغيا يستقيرعلي قول من يقول ان همة المشاع في المحتمل القسمة لا تفيد الملاك وان ا تصل مه القيض كذافى فتاوى قاضى خان آه وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال في يحث ماافترق فيه الهمة والابراء) يشترط لهاالقدول بخلافه لهالر جوع فهاعند عدم المانع بخلاف مطاقا اله وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن الالغاز مانعه إجالهمة بأى أب و هب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن عماو كالاجنى أى موهوب وجددفع ثمنه الحالواهب فقل السلم فيه اذاوهمه رب السلم من المسلم المه وحسماسه ردرأس المال اه وقد نقلناه في كتاب الميوع (ثمقال في فن المحمل مانصه) \* الشالث عثر في الهمة \* أرادت همه قاله رمن الزوج على انهاان خلصت من الولادة بعود المهرعليم فالحملة أن بسعها شمامستورا عقد ارالمهرفاذا ولدت تنظراليه فترده بخيارالر ؤية وانماتت فقد دبرئ الزوج وهكذا فين دين وأرادالسفرعلى انه أن مات يمرأ المدنون والافهوعلى حاله يفعل ذلك اهروقد فهلنام في كتاب المداينات (ثم قال) قال لهاان لم تهبيني صداقك اليوم فأنت ما الق فالحيلة أن تشترى منه تو بامافوفا عهره الم ترده بعداليوم فيبق الهرولا يعنث اه وقد نقاماه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في صد النكاح مانصه) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكرمالغة لاقبض ماوهبه الزوج لما ولوقيض لهاكان له الاسترداد والفرق انها تستعيمن قبض صداقها فكان اذنا دلالة بخلافهافي الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس في بعث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والأبراء والتدبير والنكاح وان لم يعمل المعمني بالتلقين بحدادف البدع والحبدة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك ملقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثمانية اه وقد نقلناه في كتاب العلاق (وقال أخوالمؤلف في تلكماته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاكراه مانسه) أكره على سع أوشرا الكنه سلم طائعا جازالسع وفي الهبة والصدقة لا يحوزاه والفرق الماعة والزم والرجوع بعدالنفود لايصم والمية غويرلازمة فلماأمكن الرجوع بعدالعقد فلاتن لاينفذعندعدم الرضاء أولى وقدنقلنا بقيته في كتاب الاكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن الثماني في كما ب النكاح مانصه عنعقد المسكاح بسأ فأدملك العين للعسال الافي لفظ المتعة فانع يفيد ملك العين حصكما

في همة الخانسة حتى لوقال متعتله هذا الثوب كان همة مع ان النكاح لاينعقد مه اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التكام عالا بعد لم معناه يلزمه حكمه فى الطلاق والعمّاق والنكاح والمدبير الافى مسأمّل البيع والخلع على الصير فلا مازمها المال والاحارة والهبة والابراء عن الدين اه (وقال المؤلف أول كتاب السوع في بحث الحمل مانصه ) وفي فتح القدير بعدما أعنق الحمل المحوز بيع الاموقعوزه بتهاولا تجوزه بتما بعد تدبيرا كحل على الاصم كذافي المسوط اه وقد نقلناه في كتاب العتق (تمقال) وكذالايتبه هافي حق الرجوع في الهمة اله (ثم قال) ولايغرد بحكم مادام متصلافلا بياع ولابوهب اه (وقال أيضافي كتاب السوع في بعث الاعتمار للعني لا الالفاظ مانسه ولووهب الدين ان عليه كان ابرا المتنى فلايتوقف على القبول على الصيح اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثمقال في المبعث المدُّ كورمانهــه) وينعقدأى السع بلفظ الهسة معذكر البدل اه (مُقال) ونوج عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهمة بالسع بلا غن اه (مُقال في المحد المذكور) وفي الهية بشرط العوض نظروا الى عانب اللفظ ابتمداءوالى عانب المعنى فمكانت بيعاانتهاء فتثبت أحكامه من الخمارات ووجوب الشفعة اه (وقال أيضا في البيوع مانصه) التخلية تسليم الافي مسائل الى ان قال النالثة في الهمة الفاسدة اتفاقا الراسة في المسة الجائزة في رواسة اله (وقال في كمّان الكفالة في محد الغرر ورلا توجب الرجوع الافي ثلاث مانصه) الشالفة ان الصحون في عقد دبر جمع نفيه الى الدافع كالود بعدة والإجارة حتى لوهاكت الوديعة أوالعين المستأجرة تماستحقت وضمن المودع والمستأجفاتهما مرجعان على الدافع عاضمناه وكذامن كان معناه وفي العارية والهبة لارجوع لان القبض كان لنَّفسه وعَامله في الخبانية في فصل الغرورمن السوعاه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قموله اولايد من التطابق لفظاوم عنى الافي مسائل الى ان قال السَّالَّمَةُ شَهِدَ أحدهُ ما يا لهمة وإلا تخر بالعطية تقبل اه (وقال فيه أيضامانهه) كلمن قيل قوله فعلسه المن الافي مسائل عشرة في القنمة الى ان قال وفيمااذا ادعى الموهوب له هدلاك الدين أواختلفاني اشتراط العوض اه (وقال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الأفي موضعين

الىان قال وهب حاربة واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب اله كان درها أواستولدها ويرهن تقمل ويستردها والعقركذا فيهيو عامخلاصة والبزازية اه وقدنقلناه في كتاب السوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) همة الدين كالابراء عنه الافي مسائل الى ان قال ومنها توقفها على القدول على قول بخلاف الاس اومنها لوشهدأ حدهما بالهبة والاسخر بالابراء فغهما قولان قسللا بقسل وسيانه في العشير س من مامع الفصولين اله وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فسه أيضا) وفي مداينات القنية احالت انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهرثم وهمت المهرمن الزويح لايعم قال اسبتاذنا وله ألات حيل احداها شراءشي ملغوف منزوجها بالمهرقب لرالهبة والشانيسة صلح انسان معهماعن المهر بشئ ملفوف قبل الهبية والشالثة همة المرأة المهرلان صغير لهما قبل الهسة اهوفي الاخبرة نظرنذ كرهفى أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب النكام وكتاب الحوالة (وقال في حكتاب الاحارة) دارى الثهمة اجارة أواحارة همة فهمي احارة اه قال شارحها أي كل شهر بكذااه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانصه) العبد المأذون المدنون اذا أوصى به سيد ولر حل ثم مات ولمعزالغمر يمكان مأكا للوصي لعاذا كان مخرج من النلث وعلكه كإعلمك الوارث والدين في رقمته ولو وهسه في محته فللغر بم الطالها و مسعه القياضي فيا فضل عن ثمنيه فللواهب كذا في خوانة المفتين من الوصامااه وقيد نقلنياه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانمه) هي يسع في بعض الاحكام الافي ضمان الغرو والعسرفاوا ستحق المسعراء دالنساء فلارجوع للشترى على الشفسع كالموهوب له والمالك القديم واستملاد الاب يخلاف السائع الخفراجمه (وقال في كتاب الشفعة) همة بعض المهن تظهر في حق الشفيه ع الااذا كانت بعد القبض اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره الغاصب فاحشالاعلكه ولوكسره ألموهوب لهلم ينقطع حق الرجوعاه (وقال في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثدت لالك من أصله وهو الاستبلاء على المباح وناقل بالمدم والهمة ونحوهما وخلافة كلك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرمه وجودالماك في المحمل الخ فراجعه (وقال في كتاب الجنامات) همة القصاص لغرالقاتل لانعوزلآنه لاعرى فه التلمك كدافي آمارة الولوائجمة اه

### (قالصاحب الاشداه)

# \* (كتابالمداينات)\*

وقيه مسائل الإبراء عن الدين الداقال الطالب اطلوبه لا تعلق في علمك كان ابراء عاماً كقوله لاحق لى قدله اله وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثمقال) الااذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق له عليه لم يبرأ الاصيل وهوالمختباركافي القنية الابراء يرتد بالردالافي مسائل الاولى اذابرأ المتال الحال عليه فرده لمرقد كافترناه في شرح المكنز الثانية اذا قال المديون الرثني فايرأه فرد والارتدكافي البزازية المالية إذا أر أالطال الكفيل فرد و لمرتدكاذ كرو في السكفالة وقسل مرتد الرابعة اذا قسله تمرده لميرتد كاذ كره الزياجي من مسائل شيءن مسائل القضاء اهم وقد نقلنساه في كتاب البكفالة والحوالة (ثم قال) الإبراء لا يتوقف هل القيول الافي الابراء عن بدل الصرف والسلم كافي البدائع اه وقد نقاناه في آماب البيوع (غمقال) الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالسة لاأصل الدين فيرجع المديون عاداه اذا أبراء براءة اسقاط واذا أبرأه برائة استمفاء فلرجوع واختلفوافه الذا أطاقها كذافي الذخيرة من البيوع وصرحه ابن وهمان في شرح المنظومة وعلى هذا ا لوءاق طـــالاقهابا برائهاعن المهـرش دفعه فمالا يبطل الممليق فاذا ابرأته براءة اسقاط وقع ورجَّع علمها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (تمقال) وحكى في المجمع خلافا في صحة ابرا المحمد المميل بعدا لحوالة فابطله أبو يوسف بناء على أنهانقل الدين وصحمه محدد بناءعلى انهانقل المطالمة فقط اه وقد نقلناه في كتاب المحوالة (تمقال) وفي مداينات القايدة تيرع يقضاء دنءن انسان تمام أالطالب الطلوب على وجه الاسقاط فلامتبرع ان مرجع عليه عاترع مه اه و يفرع على ان الديون تفضى بأمثالها مسائل منها أو ملك الرهن بود الاراءمن الدس فأنه بكون مضمونا مخلاف هلاكه يعدالا غاءذكو والزيلعياه وقد نقلناه في كتاب الرهن (يقول عامعه) وقوله بكون مفهونا صوابه لا يكون مفهونا كافي شرحها إثم قال ومغ الوكيل بقيض الدين اذا دعى بعد موت الموكل الم كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابيدنة لانه مر بداها ب الفهبان

على المت بخلاف الوكمل بقمض المن كما في وكالة الولوا لجية اه وقد نشأناه في كتاب الوكالة (نم قال) هسة الدين كالابرا منه الافي سائل منه الووهب المحتسال الدين من الحسال عليه رجه على المحمل ولوأ برا المرجع ومنه االسكف لة كذلك اله وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (مُقال) ومنها توقفها أى الهمية على القمول على قول مخلاف الامراء اه وقد نقلنا في كتاب الهمة اه (ممقال) ومنهالوشهد أحده ماماله في والاستوبالامراء فقمها قولان قدل لابقبل وبيانه في العشرين من جامع الفصولين اله وقد نقلنا ه في كتاب الهمة ب الدعوى (مُقال) الابراء عن الدين فيه معنى التمليك ومعنى الاسقاط فلا يصبع تعليقه بصريح الشرط للاول فعوان أديت الى غدا كدفا فأنت برى ومن الباقى واذاوم تيكان ويصم تعليقه عنى الشرط لشانى نحوقوله أنت رىءمن كذاعلى ان تؤدى الى غدا كذا وعام تفاريعه في كتاب الصلم من السالصلم عن الدين وللأول مرتد بالردوالشياني لا يتوقف على القبول و يضم الابرا معن المجهول للثاني ولوقال الداش الديونية ابرأت أحدد كالم اصم للشاني ذكره في فتح القديرمن خسارالعمب ولوأبرأالوارث مبدلون مورثه غيرعالم عوته ثمان مبتأ فبالنظراليانه اسقاما يصم وكداما لنظراني كونه تمليكا لأن الوارد لوماع عمنا قبل العليموت المورث ثم ظهره وتدصم كماصر حوابه فهناما لاولى اه وقد نقلنماه في كناب البيوع (تمقال) ولووكل المديون بالبراء نفسه قالواصم التوكيل نظرا الى مانب الاسقاط ولونظ ـرالى مانب القليك لم يصمح كالووكايه مان ينسع من نفسه واستشه كل مانه عامل لنفسه وهو مراءة نفسه والوكسل من معمل لغسره واجمناعنه في شرح الكنزمن باب تفويض الطلاق اه وقدد تقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض جرنفعها حوام فيكره للرتهــن سكنى الدارالمر هونة باذن الراهن كافى الظهيرية اله وقد نقلنا ه في كتاب الرهن (تمقال) وماروي عن الامام رضي الله تعالى عنده الله كان لا يقف في غلل جـدار مدنوبه فذلك فرشت كذافي كراهنتها الفول السالك في حهة التمليك أفلوكان عليمه دينمان منجنس واحدفده مششافا لتعمين للدافع الااذا كانامن جنسين لم يصح تعييده من حلاف جنسة ولو كان واحدا فأدى شأوقال هذا من نصفه فان كان التعمين مفيدا بأن كان أحدهما حالا أو مهرهن أويه كفيل

والا خرلاصم والالا اه وقد دنقانهاه في كتاب الره ن وكتاب البكفالة (ثم قال) ولوادَّعي الشـ ترى ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول المشترى اله وقد نقلناه في كاب البيع وكاب الاجارة وكاب الدعوى (ثمقال) ولوادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول لدالا في الممالا أكل كذا في حاسم الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل دس أحله صاحمه فانه ملزمه تأجمله الافي سمعة الاولى القرض الثانية المن عند الاقالة الثالثة الثن بعدالاقالة وهمافي القنبة الرابعة اذامات المدون المستقرض فأجل الداش الوارث الخمامسة الشفيع اذأ أخد ذالدار بالشفعة وكان الثمن حالا فأجله المشترى السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول علمه ألف قرض فماع من مقرضه شماماً لف مؤجلة تم حلت في مرضه ا وعلمه دمن تقع المقساصة والمقرض اسوة للغرماء كذافي انجسامع القرض لاملزم تأجمله الافى وصمة كماذكر روقيدل مات الرما وفيمااذا كان مجحود افانه يملزم تأجيله كافي صرف الظهيرية وفيما أذاحكم مالكي بلزومه بعد نبوت أصل الدبن عنده وفعما اذاأحال المقرص معلى انسان فأجله المستقرض كذافي مداينات القنية الوكيه لوالابراء اذا أبرأ ولم يضف الى موكله لم يصيح كذا في الخزانة اه وقد دنقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال) الابراء العام عنع الدعوى بحق قضاء لادبانة اذا كان بحيث لوعلم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوا تجية لكن في نوانة الفتاوي الفتوى على اله يعرأ قضاء وديانة وان لم يعلمها ه وقد القلناه فى كتاب الدعوى (ثمقال) وفى مداينات القنية أحالت انساناعلى الزوج على أن يؤدّى من المهر ثمُ وهبتُ المهرمن الزوج قب ل الدفع لا يصيم قال أستاذنا وله ثلاثح ل احداهاشراء شئملفوف من زوجها بالمهرق لآلمية والثانية صلح انسان معهاءن المهر بشئ مافوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهرلان صغيراتا قبلالهمة اه وفىالاخبرة نظرنذ كرمني أحكام الدين من انجمع والفرق اه وقد نَقَلْنَاهُ فِي كَالِهُ النَّكَاحِ وَكَالِهِ الْهُمْةُ وَكَالِهِ الْحُوالَةِ (ثَمَقَالُ) اللَّهُ الْوَجِلَاذَا قضاه قبل حلول الاجل عبر الطالب لأن الاجل حق المدين فله أن سه عماه هكذاذكره الزراعي في الجعك فالة وهي أيضافي الخيانية والنهامة وقد وقعت حادثة علمه برمشروط تسايمه في بولاق فلقيه الدائن في المديد فطاب تسليمه فيه مسقطاعنه

مؤنة امحمل المهولاق فقتضي مسئلة الدس أن محمرعلى تسليمه بالصعمد ولكن نقل فالقنية قواين في السلم وظاهرهما ترجيم الدلاجر الالاضرورة بأن يقيم المدون متلك الملدة أه وقد نقلناه في كاب السوع (ثمقال) وقد أفتيت به في الحادثة المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الجل اله بولاق فقد لايتدسر له برقى الصمد اذا أقر بأن دينه لفلان صم وحل على انه كان وكيلاعنه ولهذا كأن حق القيض للغرويبرأ المدنون بالدفع آلى أيهما كان كمافي اكخلاصة والبزازية الافي مسئلةهي مااذاقالت امرأة المهرالذي لى على زوجي لفلان أولوالدى فانه لا يصم كافي شرح وانحلة فيمان المقرلا يصعرقنضه ولاابراؤه منه يعدا قراره مذكورة في الحمل منه وقدنقلنا في كتاب النكاح وفي كتاب الاقرار (تمقال) وفي وكالة العزازية الزوج علهادن وطابت النفقة لاتقع المقاصة بدئ النفقة بالارضاء الزوج يخلاف سائرالديون لان دين النفقة أضعف قصار كاختلاف الجنس فشاره مااذا كان أحد الحقن جداوالاسنورديثالا يقع التقاص بلاتراض اهوقد نفلناه في كما ب الطلاق (مُهَال) عندر جل ودبعة والودع عليه دس من جنس الوديعة لم يصرقصاصا مالدين حدتي يجتمعاو بعدالاجتماع لأتصير قصاصامالم عددت فده قمضاوان في مده يكنى الاجقماع بلاتحمد مدقمض وتقع القماصة اهر وقد نقلنا هفي كاسالامانات (ثمقال) وحكم المفصوب عند دقيامه في يدرب الدس كالوديعة اه وقد نقلنا. في كتأب الغصب (تمقال) اذا تعارضت بينة الدين و بينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة الراءة واذا تعارضت بينة المعرو بينة البراءة قدمت بينة السعركذا في المحيط من ماب دعوى الرجالين اله وقد نقلنا . في كتاب الدعوى (يقول حاممه) وهذمهى المسائل المجموعة الملحقة بكتاب المداينات (قال المؤلف في قاعدة ماثنبت بيقين لايرتفع الابية - ين مثله والمراديه غالب الظن مانصه) وهنسافروع لمأرها الاوللوكان علىه دىن وشك في قدره يذيني لزوم اخراج القدر المتيقن اه وقدنقلنا في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل العدم مانسه) وفي البزازية دفع لأخوعينا شماخة افافقال الدافع قرص وقال الاخوهبة فالقول للدافع اه الان مدعى الهبة يدعى الابراء عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الهبة (وقال في القياعدة الرابعة من الخيامسة الحياجة

تنزل منزلة الضرورة الخمانصه) وفي القنية والبغية معوز للمتاج الاستقراض بالرجح وقداة اذا في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستقراض بالربح أي الاستقراض بشرا شي اسير بمن عال بالترامي من المقرض ليتوصل بداني آلر بح لاالر بحالحمض لانه حينتذ بكون ريامحضا كذافي شرحها وأفاد أبوالسعود نقلاءن المرى عدم جواز الاخذاذ الضرورة تندفع سمع العينة وذكرذلك أيضافي قاعدة ماحرم أخذه حرم اعطاؤه وقوله بيسع العينة أى الفية لا بأس بالسوع الى هاهاالناس للغرزمن الرماقالء من الاغمة البكرا مدسي هي مكر وهمة وذكرا لمقالي في تفسيرها نهامكروه فمعندهج دوعندالامام وأبي يوسف لايأس بهقال الزنحرلي خلاف مجدف المقديعد القرض أمااذاماع تمدفع الدراهم فلابأس بدبالا تفاف اهكذا في شرحها (وقال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) منهالوجوت عادة المقترض برداز يدعما فترص هل يعرم اقراضه تنزيلا لعادته منزلة الشرط اله وقد نقلنا وفي كتاب السيع (يقول عامعه) وقوله هل يحرم في عاشية أبي السعودة قلاعن البيرى نع يصرم اظاهرماني شرح الطحاوي للاستيجابي حيث قأل المعروف بالعرف كالمشروط باللفظ اهروفي شرحها نقلاعن المبرى عن العتابية ولوته الملواعلي سع الخرأوالر بالابفتي بالحل فهذاصر يجفي المسئلة بأنديحرم اله (وقال في المحد الرابع العسرف الذي تحسمل عليه الالفساط المساهوا لقسارن والسائق دون المتأخرمانصه ) \* تنديه \* هل المعتبر في يناء الأحكام العرف العام أومطاق المرف ولوكان خاصا المذهب الاول الميأن قال ويتفرع على ذلك تقرض ألفا واستأح المقرض كحفظم آة أوملعقة كل شهر معشرة وقعتها لاتزيد الاحرففع اثلاثه أقوال صعة الاحارة بلاكراهة اعتدار العرف خواص معارى والصحةمع المراهة الاختلاف والفسادلان معمة الامارة بالتمارف العام ولم بوجد وقددأ فتى الاكابر بفسادها اه وقدنقلناه في كتاب السمع وفي كتاب الاحارة (وقال في القاعدة الرابعة التابيع تابيع مانصه) وخرج عنها أيضا مالوقال المديون تركت الاجل أوأ بطلته أوجعات المال حالافانه يبطل الاجل كافي الخانية وغبرهامع أنه صفة للدين والصفة تابعة الوصوفها فلاتفردهكم ومماينرج عنها لوأسقط الدائن الجودة فاله يصم لانهاحته كافي الخائية اه وقدد كرنا بقية هذه العبارة في كتاب الرهن فراجعه (وقال في القاء ـ دة الخيام سقع شرمن استجمل

بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى أن قال الثالثة لوقتل صاحب الدن المدنون حل دمنه اله وقد الفلناذلك أيضافي كتاب الجنامات و وقال في القاعدة السابعة عشر لا مرة بالظن البين خطاؤه ما نصه ) ولوظن أن عُلمه دينافيان خلافه رجع عاأدى اه (وقال في الفن الشالْت في احكام الناسي مانصه) ومن مما آثل النسمان لونسي المديون الدين حتى ما ث فان كان يُن مبيع أوقرض لم يؤاخ فيه وانكان غصبا يؤاخذته كدافي الخانية اله وقد نقلناه ذوالعدارة في الغصب (وقال في أحكام النقدوما بتعين منه ومالا بتعين مانمه ) والصيم تعينه في الصرف الى ان قال وفي الدن المشترك فيؤمر بردنصف ماقيض على شريكه اه وقد القلناه في كان الصطروكاب البدوع (وقال في ا يقدل الاسقاط من الحقوق مانصه ) ومنها الدس سقط مالامراءا ه (وقال في أحكام العقودمانصم) وحائزمن الحاسن الشركة الحان قال والقرص اه (وقال في بحث القول في الماكمانصه) السادسة اختلفوا في القرض هـ ل علمكه المستقرض بالقاض أوبالتصرف وفائداته مافى المزازية باع المقرضون المستقرض الكرالمستقرض الذى في يدالمستقرض قبل الاستهلاك لا يحوز لافه صارمله كاللستقرض وعنسدالنه اني محوزلانه لاعليكه المستقرص قهل الأستهلاك وسع المستقرض محوزاج اعاوف دلماعلى الهعلاث بنفس القيضوان كان بما لايتعن كالنقدين يجوز بيم مافى الذمة وانكان قائما في بدالمستقرض وصور للقرض التصرف في الكر المستقرض بعد القيض قبل الكيل بخلاف البيع اه فليتأمل في مناسمة المعامل للعكم اله وقد نقلناه في كتاب المبدع (ثم قال) الماسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزَّ من اجزاء حياة المورث وقيل عوته وقدذ كرناهمع فاثدة الاختلاف في الفراثض من القوائد والدين المستغرق التركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصوارين من الفصل الشامن والعشرين متغرقه الدين لاعلكها مارث آلااذا أبرأ الميث غريمه أوأداه وارثه اشرط مرع وقت الاداء أمالواداه من مال نفسه معالقا بلاشرط التمرع عاوالرجوع لحى الميت دين فتصهر مشغولة مدينه فلاءا كمها فلوترك استاو قناو دينا متغرقا أداه وارثه ثمأذن القن في العيارة الوكاتب لم يصم ادلم على كدولا ينفذ بسعالوارث التركة المستغرقة يالدين واغليبيته القاضي والدين المستغرق عنع

جوازالصلح والقسمة فانلم يستغرق فلاينبغي ان يصالحواما لم يقدوا دينه ولوفعلوا حازولوا فتسموها ثم ظهردن محمط أولاردت القسمة والوارث استخلاص التركة وقضاء الدين ولومستغرقا وهنامستلة لوكان المدين للوارث والمال منعصرفه فهدل سقط الدس وماياخ فيممرات أولاوما أخدنه دامه قال في آخرال بزازرة استغراق التركة بدين الوارث اذاكان هوالوارث لاغير لا عنع الميراث اه وقد نقلنا بقيته في كالدائض (ثمقال فيه أيضا) الحادية عشر في استقرار الملك إلى ان قال ولا فرق بين الدين والعين وجدح المديون بعدارٌ ومهامستقرة الادين السلم لقروله الفريخ بالانقطاع الخ وقد نقلنا بقيته في كاب السوع (وقال في بعث القول في الدين ) وعرفه في المحاوي القدسي ما نه عسارة عن مال حصك مي معدث فى الذمة بديع أو استهلاك أوغرهما وايفاؤه واستمفاؤه لأيكون الابطريق المقاصة عنددأى حنيفة مثالهاذا اشترى توبا يعشرة دراهم صارالنوب ملكا الشترى وحدث بهذا الشراءفي ذمته عشرة دراهم ماكالاسائع فاذا دفع المشترى عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمه قالبائم دينيا وقدوجب للبائع على المشترى عشرة يدلاعن الثوب ووجب للشترىء لى الماثع مثله بدلاءن المدفوعة السه فالتقاقصاصا وتفرع على إن مئر اق إيفائه الماه والمقاصة الهلوأ رأه عنه بعدقضائه صيرور جع المدنون على الداش بمادفعه وقدذ كرناه في المداينات من قسم الغوائد واختص الدن بأحكام منهاجواز الكفالة مهاذا كان ديشاصحيحا وهومالا يسقط الابالاداء أوالابراءولايحور بهدلاالكتابة لانه سقط بدونهما بالتجيز ومنهاجوازالرهن يدالخ وقد دنقلنا بقيته في كاب الكفالة وفي كتاب الرهن فراجعه (ثم فأل) ومنها صحة الابراء عنه فلا يصح الابراء عن الاعتمان والابراءعن دعواها صحيحاه وقدنقلنا بقية ذلك في كتاب الصلح فراجعه (ثم قال) الشالث قبول الاحل فلا يصع تأجيل الاعمان لان الاحل شرع رفقياً صدل والمن حاصلة إه وقد نقلناه في كتاب الصلح أيضا (ممقال) و فوائد الاولى ليس في الشرعدين لا يكون الاحالاالارأس مال السلم وبدل الصرف والقرض والثن يعدالاقالة ودس المتوما أخذيه الشفيع العقاركا كتيناه في شرحالكنزعند دقوله وصعرتا جمل كلدس الاالغرض ولدس فسهدن لايمون الامؤجلاالاالدية والمسلفيه وامايدل الكتابة فيصع عندنا حالاومؤجلااه وقد

ثقلناه في كتاب المموع وكتاب العت**ق وكتاب الشفعة وكتاب المجنامات (ثم قال) الثا**نمة مافى الذمة لايتعين الآمالقيض ولذالو كان فهمادين بسبب واحد فقيض احدهما نصديمه فان اشريكه ان بشاركه ويصير تفريعه على أن مافي الذمة لا تصع قسمته « وقد نقلناه في كتاب الصلح تبعاللتون (نمقال) الثالثة الاجل لايعل قمل وقتمه الاان عوت المدنون ولوحكما باللعاق مرتدا بدارا محرب ولايحل عوت الدائي وأما الحربي اذا استرق ولهدن مؤجل فنقول سقوط الدن مطلقا لابسقوط الاجل فقط كاقال الشافعي وأماا تجنون فظاهر كالرمهم الهلابوجب اتحلول لامكان التحصيل بولسه الرابعة اتحال بقسل التأجيل الاماقسد منساه واتحالة فيلزوم تأجمل القرص شدئان حكم المالكي بلزومه بعد ماثدت عنده أصل المدين أوان مسل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أوسنتين يصحو يحكون المال على المحتال علمه الى ذلك الوقت وعندالشافعمة الحال لايقيله بعداللزوم الااذانذران لايطالسه مهالابعدشهرأ وأوصى يذلك وشرط التأجيل القبول والافلايصح والمالحال وشرطمه أيضاان لايكون مجهولا جهالة فاحشة فسلامع التأجيل الى مهب الريح وعبى المطرو يصع الى الحصاد والدياس وانكان البيع لايعوز بفن مؤجل البهافي الاصم كدافي الفندة \*تنبيله، قالالدائن للديون اذهب واعطني كل شهركذا فليس بتأجمل لانه أمر بالاسطاء الحكم الرابع لايصع عليكه من غيرمن هوعليه الااذاسلطه على قيضه فمكون وكملا قابضاللوكل ثملنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قمل القبض وفى وكالة الواقعات انحسامية لوقال وهيت منك الدراهم الني لم على فلان فاقيضها نه فقيض مكانها دنا نبر حارت لانه صارا تحق للوهوب له فلك الاستبدال اه وهو مقتض لعدم صحة الرجوع عن التسليط اله وقد نقلناه في كتاب الهية (ثمقال) وفي منية المغنى من الزكاة لوتصدق بالدين الذي على في لان على زيد بنية الزكاة وأمره بقيضه فقيضه الزأء اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (نمقال) وفي هية البزازية وهباله ديناء لرجل وأمره بقيضه مجازا ستحسانا وان لم يأمره لاوبيع الدين لا محوز ولوماعه من المديون أو وهمه حازاه وقد نقلناه في البيوع (مُقال) والبنشائو وهيت مهرها من أبيها أولاينها السغيرمن هذا الزوج ان أمرت بالقيض مع والالالا نه هيدة الدين من غيرمن عليه الدين اه وفي مداينات القنية قبض

دين غديره ليكون لهماء لى المطلوب فرمني جازتم رقه ملآخر بخلافه ولوأعطى لوكمل المسع الإتمرالمثن من ماله قضاء عن المشترى على ان مكون الثمن له كان لقضاءعه للمدذ افاسداوير حبع البيائع على الاتمر بمياأعطاه وكان الثمن على المشترى على حاله ا ه وقد نقلًنا ، في كتاب الوكالة (مُ قال) تم قال في الوقالت المهر الذي لى على زوجي لوالدي لا يحوزا قرارها به اه (يقول جامعه) أى ولا يعتبر تمليكا لعدم الاضافة اله من شرحها وقد تفلناه في كتاب الممة وكتاب الاقرار (ثم قَالَ) وخرج عن تملك الدين لغيرمن هوعلمه انجوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشاراايمه الزيلعي منهما اهم وقد نقلناه في كناب الحوالة (ثم قال) وخرج أيضا الوصية به لغـ مرمن هوعليــه فانهاحائزة كافى وصاباالـــــزازية . اه وقــد نقلناه فى كتاب الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الاعظم على عدم صحة علمكه منغ رمن هوعلمه انهلو وكاله بشراء عبديما علمه ولرده بن المسع والسأتع لم يصيح التوكمل وصيحان عن احدهما وأجعوا على الهلو وكل مدنوية بان يتصدق عاعليه فاله يصم مطلقا اله وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) ولووكل المستأجر بأن يعمر العين من الاجرة يصبح وقدأ وضعناه في وكالة البحراه وقدنقلنا في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفرمانسه) وتحريمه (وقال في محدما افترق فيه الهدة والارام) يشترط لما القدول بخلافه لد الرجوع اعندعدم المانع يخلافه مطلقااه وقدنقلناه في كتاب المية (وقال في يعث مأافترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقيض الدين مانعيه على صبح ابراء الاول من الثمن وحمله وضمن ولا يصيم من الثاني اله وقد نقلنا . في كتاب الوكالة (وقال في بعث ما افترق فيه الوكيل والوصى ما نصم ) و بصم ايراؤهم اعماو جب بعقد هما أويضمنان وكذا يصبح حطهما وتأجيلهما ولايصح ذلك منهما فيمالم يحب بعقدهما ه وقد دنقلناه في كتأب الوكافة (وقال في فن انحم ل من بعث المهدة مانصه) أرادت همة المهرمن الزوج على انهاان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فاتحله أن مسمها شدثا مستورا بوقدار المهرفاذا ولدت تنظراليه فترده بخمارالر ويةوان ماتت فقد دبرئ الزوج وهكذا فين لددين وأرادا لسفر عملي اندان مات مرأ المدنون والافهوعلى ماله بفعل ذلك اه وقد دنقلناه في كتاب الهمة (وقال في فن امحيل

في الرابع عشر في البيع والشراء ما تصمه ) لم يرغب في القرض الابر مع فا كيله أن شنرى منه شأ فله لآبقد رمراده من الرجح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب ابدوع (وقال في فن الحيل ما نصه) \* السادس عشر في المداينات \* الحيلة في الراء المدنون الراماطلاأ وتأحمه كذلك أوصلمه كذلك أن قرالدائن الدن لرحل يثقيه وسهدأن اسمه كان عارية ووكل بقيضه غميذهماالى القاضى ويقول المقراه انه كان في واسم هـ ذا الرجـ لعـ في فلان كذا وكذا فيقرله مذلك فيقول المقرله للقياضي امنع هدذا المقرمن قبض المبال وإن يحدث فمه حدثا واحجرعلمه في ذلك فيحمر القياضي علمه وعنده من قبضه فاذا فعمل ذلك ثم أمرأ أوأحل أوصالح كان باطلا واغيا حتيج الوحرالق اضي لان القرهو الذي علك القبض فلاتفد آتحهاة فتنمه فانه يغفل عنه تمقال الخماف يعده وقال أبوحسنة محوز قبض الذي كان باسمه المسال بعداقراره وتأجسله وامراؤه وهستد لانه لامرى انجر حائزا انحسلة في تحو بل الدين لغمر الطالب اما الا قرار كماسمق أوالحوالة أوأن يديم رجل من الماأف شأيماله على فلان أو مصالح عماعلى المطلوب بعمده فيحكون الدن لصاحب العمد اذاأرا دالمديون التأحمل وخاف ان الدائن ان أجله مكون وكملا فى المديم فلا يصم تأجيله بعدد العقد فاعملة ان قرأن المال حديث وحسكان وْحدالا الى وقت كذًا أَذَا أَرَاداً حدالمُر مَكَمْنَ فَدَ مِنَانَ وَوَجِهِ مُعْمِمُهُ وأَفِي خرلم عزالابرصاه فالحملة ان يقرأن حصته من الدس حسن وجسكان مؤجلا لى كذا ولوأراد المدون التأجيل وخاف ان و ون الطالب أقر مالدس الغيره وأخرج نفسه من قبضه فانحله أن يضمن الطاأب للطلوب مامدركه من درك من له من إقرار تلحيثة أوهدية أوتو كمل وغلمك وحدث احدثه مطل مدالتا حيال ستحقه فهوضامن حتى مخلصه من ذلك أو مردعامه ما ملزمه واذا احتال بهذا تمظهرانه أقريالمال قمل التأجيل وأخذالما أرمنمه كان لعحق الرجوعيلي لطالب فدكون علمه الميأحله وحدلة أخرى أن بقرالطالب يقمض الدس بتار يخمعهن ثم يقر المطلوب بعسده سوم يمشل المدس للطالب مؤجلا فأذاخافكل واحدمن صاحسه أحضرالهم ودوقالوالا تذمهد وإعلمنا الابعدة راءة الكتاءين فاذا حمدنا وامتنع الاستخرفلا تشهدوا على المقر واظرفيم مان للشاهدان يشهمه وانقال له المقرلا تشهد وجواله انعدله فيسااذ الميقدل له المقرئه لا تشهده لى

المقرأمااذاقال الهلايده الشهادة اه وقدنقلناه في كاب الشهادات والدعوى ( عن قال) الحيلة في تأجيل الدين بعد موت من عليه فأنه لا يصح الفياقاء لي الاصح أن مقرالوارث بأنه ضمن ماعلى الميت في حياته مؤجلا الى كذاو يصدقه الطالب انه كان مؤ حلاعلم ما ويقر العالب ان المت لم يترك شيئا والا فقد حل الدن عوته فيؤم الوارث بالبدع لفضاء الدس وهذاعلي ظاهرال والدمن أن الدين اذاحل عوت المديون لاعلى على كفيله اهم (وقال في فن الحيل في بحث الوكالة ما نصه) الحملة في صحيمة الراء الوكدل عن الثمن اتف إقاأن مد فعراء الوكيل قدرا لثمن بطريق الهبة ثم يدفع المشترى الممن له اه وقد نقلنا قي كتاب الوكالة (وقال في الفن السيادس فن الفروق في بعث الطلاق مالسيه) يقع الطلاق والعتباق والايراء والتدبير والنكاح وانالم يعلم المعنى بالتافين بخلاف البيدع والحية والاحارة والافالة متعلقة بالالفاظ بلارضا يخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال أخوا لمؤلف في تكالمته للفن السادس فن الفروق في كمَّات الصَّحْرِ مانصه) قضاءر بوفاعن جياد قائلاأ تفقها فان لمرّر جرده ما فلمرّر جله أن مردّه ما اه وقد تقلنا بقيته في كتاب العلم قراجمه (وقال الوَّاف في الفن الثافي من كتاب الزكاة مانصه الفقه لا يكون غنا بكتبه المقاج المساالا في دين العباد فتماع القضاء الدس كذا في منظومة الناوه سبان اله وقد دنة الناه في كتاب القضاء وفي كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكام يسالا يعلم مناه يازمه حكمه في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير الافي مسائل السبع والخلم على الصييم فلايلزمها المسال والاجارة والهبية والابراء عن الدين كافى لمكاح آلخسا أية اها (وقالَ في كتاب البيوع من بحث الاعتبار للعني لا الالف اظ مانهــه) ولو وهب الدين ان عليه كان ابراء للعدني فلايتوقف على القبول على الصحيح الهروق وتدنقلناه في كنابالهسة (تمقال في البحث المذكور مانسه) ولوصَّا محه عن ألف على نصفه فالوا انداسقاما للساقي فقتضاه عدم اشتراط القبول كالامراء وكونه عقد مدلح يقتضي القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اله وقد نقلنا مف كتاب المركم (وقال في كتاب الكفالة مانصه) ولوكان الدين مؤجلاف كمفل بدفات الكفيل حلءوتدعامه فقط فالطالب أخذمهن وارث الكفيل ولارجوع ألوارث أن كانت الكفالة بالامرحق يحل الاجلء ندنا كذافي المجمع اه (وقال في كتاب

القضاء) الاصماله لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اه (وقال فيه أنضامانصم القول قول الاب اله أنفق على ولده الصغيرمع اليهن ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاءأو بفرض الابولو كذبته الام كافي نفقات الخيانية مخلاف مالوادعى الأنفاق على الزوجة وأنكرت وعلى هذاعكن أن يقال المدبون اذا ادعى الايفا الايقيل قوله الافي مسئلة اه وقد نقلناه في كتاب العلاق (وقال فى كتاب الوكالة مانصه ) بعث المدنون المال عملي يدرسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك علمه وان كانرسول المديون هلك علمه وقول الدائن العشمها مع فلان لدس رسالة له منه فأذا هلك هلك على المد يون يخلاف قوله ادفعها الى فلان فأنه ارسال فاذاهلك ملكء لى الدائن وبيانه في شرح المنظومة الايصم توكيل تعهول الالسقاط عدم الرضامالتوكيل كإبيناه في مسائل شي من كتاب القضاه من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن الديول من حاءك بعلامة كذا ومن اخذاصيعك فاد فعمالي علمك ليه لم يصم لانه تو كدل محهول فلاسرأ بالدفع المه كافي القنية الوكسل بقيل فوله بعينه فعما مدعمه الاالوكدل بقيض الدن اذا ادعى مدموت الموكل اله كان قمضه في حساته ودفعه المه فاله لا رغمل قوله الابينة كافى فتاوى الولوائجي من الوكالة وقدد كرناه في الامانات اه (تمقال) وفي حامع الفصولين كاذكرنا في الاولى قال فلوقال كنت قيضت في حياة الوكل ودفعته المهم بصدق اذ أخسرع الاعلان انشاءه مكان متهما وقدعت أنه منعنى أن يحكون الوكمل بقمض الود بعمة كذلك ولم يتنمه لما فرق به الولوا مجي سنهما بأنالوكل بقبض الدن بريدا عاس الفعان على المت اذالدون تغضى بأمثالها بخلاف الوكيل بقيض المعن لانه يريدنني الفعيان عن نفسه اله وكتبنا فى شرح الكنزف ماب التوكيل ما مخصومة والقيض مسئلة لا يقيل فيها قول الوكيل بالقيضانه قيض وفي الواقعات الحسامية الوكيل بغيض القرض اذاقال فيضته قه المقرض وكذبه الموكل فالقول الموكل اه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) علك الاقرار من لاعلك الانشاء فلوأراد أحدد الدائندين تأجيل حصته في الدين ألمشة برك وأبي الا تنزلجيز ولوأ قرأنه حدين وجب وجب مؤجلامع اقراره اه (رقال في كتاب الهبة مانصه) عليك الدين من غير من عليه الدين باطل الااذاسلطه لى قبصه ومنه لو وهبت من ابنها ماعلى أسما فالعقد السعة للتسليط ويتقرع

على هذا الاصل لوقضي دين غيره على أن يكون له الدين لمصز ولو كان وكملاما لمسع كافي حامع الفصولين وليسمنه مااذا أقرالدائن ان الدين لفلان وأن اسمه عارية فيه فهوصحيح لمكونه احبارالاغالمكاو بكون للفرولاية فمضم كافي البزازية اه (وقال في كمّاب الامانات) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا وفان كانت أمانة فالقول أدوان كان مفعونا كالغصب والدس لا كافي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضا) ولودفعها المودع الى الوارث بلاأمر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة بالدس ولمتكن مؤتمنا والافلا آلا اذاد فع لمعضهم ولوقضي المودع مادين المودع ضمن على الصيم ولا يترأمد بون المت بدفع الدين الى الوارث وعلى المت دين اه وقد نقلناه في كات الوصايا (وقال فيه أيضا) ماترجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عبنها فحميم ماترك بين الغرما وصاحب الوديعة بالحصص كذافي الاصل أيضااه وقدنقلناء في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القسمة) تنتقض القسمة بظهوردين أووصة الااذاقضي الورثة الدبن ونفهذوا الوصية ولايدمن رضاء الموصى لهيالئلث وههذا اذا كانت بالتراض أمااذا كانت مقضاء القاضى لاتنتقض تنتقض نظهور وارث واختلفوافي ظهورا اومبيله اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الحظر) الغش وام فلا محو زاعطا الزيوف لدائن ولا العروض المغشوشة بلاسان الافي شراء الاسمرمن داراتحرب الشانية في اعطاء الجعل محوزله اعطاء الزيوف والستوقة اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنايات) القصاص يحب الميت ابتداء تم ينتقل الى الوارث الى أن قال وتقضى ديونه منه لوانقل مالا اه (قالصاحب الاشياه)

## \* (كابالاجارات) \*

وفي الضاح المكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تنوقف على الاجازة فان اجازه المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجراء وان كان بعده فلاوان كان بعد الماضي للغماصب استيفاء المعض فالمكل للمالك عند أبي يوسف وقال محدد المماضي للغماصب والمستقبل للمالك اهم الغصب سقط الاجرة عن المستأجر الااذا أمكن اخراج الغاصب سفاعة أوجماية كافي القنيمة والنتار خانية اهم وقد نقلناه في كاب

الغمب (ثمقال) التمكن من الانتفاع يوجب الإجرالافي مسائل الأولى اله وذاكانت الاحارة فاسدة فيلاعب الامحقيقة الانتفاع كماني فصول العيمادي وظاهرما في الاسعاف اخراج الوقف فقيب احرته في الفاسدة ما المركب الثانية اذا استأجردا بقالركوب خارج المصرفسها عنده فلاأحركافي الخاسة يخللف مااذا استأح ماللركون في المصر فيسها عنده ولم ركها الشاللة اذا استأجر ثوبا كل يوم يدانق فامسكه سنن من غراءس لمحا إحرمانهد المدة التي لوانسم التخرق كافي الخلاصة ويتفرع على الثانية انها لوهدكت في زمان امساكها عنده يضمنها لانه كافى فروق الكرابيسي الزيادة في الاحرة من المستأخر من غديراً نبز بدعله احدفان معدد مضى المدة الم اصم وانحط والزيادة في المدة حائز وان زيد على المستأحرفان في الملك لم تقبل مطلقا كالورخصت أوغلت وهوشامل لمال البتيم بعمومه وانكانت العسن وقفافان كانت الاحارة فاسدة أجرها الناظر بلاعرض على الاول اذلاحق له لكن الاصل وقومها صحيحة بأجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغن فاحش رجع القاضي الى أعل المصرة والأمانة فان أخسروا انها كذلك فسعها والواحد يكفي عندهما خلافالهمد كافي وصابا اتخانيسة وانفع الوسائل وتقسل الزيادة ولوشيد واوقت العقدانها بأجرة المثل كمافي أنفع الوسائل والافان كانت اضرارا وتعنقا لم تقسل وان كانت لر مادة أح المشل فالحتارف وغسا فيقسحها المتولى وعضه القاضي وان امتنع المترلي فسحتها الفاضي ها آخرهـــا المتولى وان كانت أرضــانهان فارغـــة عن الزرع فــكالدار وان. ولة لم تصبح احارتها الغمرصاحب الرع الكن تضم الزيادة من وقتهاءلى المستأجر وأماالزيادة على المستأجر بعدماني أوغرس فانكان استأجر مشاهرة فانها توجراغيره اذافرغ التهران لم يقبلها والبناء يتملكه النساطر بقيمته مستعق القام الوقف أو يصيرتي يخلص بناؤه وانكانت المدة باقدة لمو واغيره واغا تضم عليه الزيادة كالزيادة وبهازرع وأمااذا ذاداح المأل في نفسه من غيران مزيد عليه

أحد والمتولى فمنعها وعلمه الفتوى ومالم بفسع كانء لي المستأمر المسمى كافي المغرى مداما حررته في هداره المسئلة منكلام مشايخنا اله وقد نقلنا المصمة في كتاب الوقف (غمقال) اذاف من المقديد معمل المدل معمدا كان المقدأ وفاسدا فللمعل حس المدل حتى يستوفى المدلذ كرمالز بلعى في السع الفاسد مصرحا بأنالمستأجر حدس العين حتى يستوفى ماعجله ولايخ الفرمافي آخر احارة الولوا تحمية لانه فهما اذا كانت العدين في بدا لمؤجر وماذكره الزيلعي اغماهو فيمااذا كانت في يدالمستأج وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع القصولين الاحارة عقدلازم لا ينفسخ بغيره ذرالا أذا وقعت على استهلاك عن كالاستكاب فاصاحب الورق فسخهآ الاعد فروأصله في المزارعة لرب المذر الفسع دون العامل ومناعذارها المحوزة للغسم الدمن على المؤجرولا وفاءله الامن تمنها فله فسعهاضمن إسعهاالااذا كانت الاحرة المعلة تستغرق قهتها لايصم الاستتعار لن تعن علمه الفعل كغسل المتوحيله ودفنه والاحازت صحاستمح ارقل بدان الاح والمدة أآجرالغاصب ثمملك نفذت اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثمقال) استأجر أرضالوضع شيكة الصيدحار وكدذا استنجارمار أق الروران بن المدة استأجر مشغولا وفارغاصم في الفيارغ فقط آجره اللستأجر من المؤجر أيصع استأجر أصراني مسلما للغدم فلمعز ولغرها عاز كالاستغرار لكثارة الغناء أولساء معة أوكنسة استأح والمصدله أوليعتط أوليستسقى طازان وقت استأحرت زوجها الغمزر حلها لم يحز استأج شاة لارضاع ولده أوحديه لم يحز استأج الى ما أتى سنة المعنز اضافة الاحارة الى منافع الدارجائزة دفع داره الى آخولسمها ولاأجوعليه فهي عارية المستأجر فاسدا إذا آج صعيعا حازت وقسل لا استأجر دراهم ليعمل فيها كلشهر بكذافهمي فاسدة ولاأحرو يضمنها ولوليزين بهاحارت ان وقتولا يحو زاحارة الثعر والكرم أحرعلي الكون الفراه وكذا ألمان الغنم وصوفها ولواستاجرا أشهر مطاقا قال خواهر زاده لقائل ان يقول ما مجواز وينصرف الى شدالتما بعلماأ والدابة وبعدمه لان المنفعة القصودة منها الفرة دفع غزلالى حاثك لينسعه له مالنصف فسدت كاستعارالكتاب للقراءة مطلقا يفسدها الشرط كاشتراط طعام العدد وعلف الدامة وتطمئ الداروم متها وتغلق الماب وادخال جذع في سقفها على المستأح الاعوز الاستنجار لاستيفاء الحدو القصاص استعان

رحسل في السوق لسع متاعه فطلب منه إحرافا لعبرة لعادتهم وكذالو أدخل رجلا في حانوته المعمل له الستأجرشية المائمة منه خارج المصرفا تتفع به في المصرفان كان ثويا وجب الاجروان كان دابة لا ساقها ولم ركبها فعلمه الاجرالا لعذربها الاجبر الكاتب اذا إحطأفي المعض فانكان الخطاء في كل ورقمة حسر ان شاء أحدثه وأعطما وأجرمته وانشاه تركه علمه وأخذمنه والقيمة وانكان في المعض فقط أعطاه يعسانه منالسي استخدمه بعد جدها وجد الاحر وقمته لوهاك عل أحدالاحبر س فقط فانكانا شربكين وجسفما كله والافللمامل النصف قصر الثوب المجمودفان قبله فله الاحر والافلاوكذا الصماغ والنساج لاستعق الخداط أوالتفصيل للاعساطة الصرفى بأواذاظه رتالز بافقفي الكرامترد الاجرة وفي المعض بحسبامه دفع المؤجوله المفتاح فسلم يقدرعلي الفقع اضماعه ان أمكنه الفتح بلاكلفة وجسالاجر والافلا آجرت دارها من زوجها تمسكنا فها فلاأجر مزدانيءلي كذافله كدافهوباطل فلاأجلندله اندللتنيعلي كذا فلك كذاف دله فله أجرالمل فلشى لاجله وفي السيرالكمير قال أمير السرية من دلناعلي مومنع كمذافاء كمذابصم ويتعين الابويالدلالة فيحسالا وكمذافي البزازية وظاهره وحوب المسمى والظاهر وحوب أجرالمنا ادلاعقد احارة هنا وهدذامخصص اسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادى والسعساروا كحمام وتحوها حائزة للعماجمة السكوت في الاحارة رضاء وقمول قال الراعى لاأرضى المسجى واغسأ أرضى مكذا فسكت المسالك فرعى لزمته وكذا لوقال الساكن اسكن بكذا والافانتقل فسكن لزمه ماسمي الاحقالارض كالخراج على المعقد فاذا استأجرها الزراعة فاصطلم الزرعآ فتوجب منه لما قبل الاصطلام وسقط مابعده لايازم المكاري الذهاب معها ولاارسال غدالم معها واغماعيب الاح بتخلتها استأجء لحفر حوض عثيرة في عثيرة و من العبه في ففر تحسبة في حسمة كان لهر دع الاحرلان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خسة برون فسكان ربيع آلعمل استأبيره تحفر قبر ففره فدفن فيه غيرحيت المستآجر فلأجراه بع كذاولك كذافهاعله أجرالمنل متى وجب أجرالمه لوجب الوسطمنه اكتراهاعثلمايت كارى الناس ان متفاوتالم تصح والاحمت دارى اك هية العارة أوا عارة هية فهي العارة اله وقد نقلنا وفي كتاب الحية (مُ قَال)

آجرتك بغيرشي فاسدة لاعارية اه وقد نقلناه في كاب الأمانات (مُقال) أجر القصارأ من لايضمن الامالنعدي والقصارعيلي الاختلاف في المسترك ومحله عند عددم اشتراط الضعان علمه أمامعه فيضمن اتفاقا المستأجراذابني فهابلااذن أفأن المن قله رفعه وان تراجافلا لاخمان على الحمامي والترابي الاعماريفين به الودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (مُ فال) تفسد اجارة الحمال اطعام معين بدأن المدة وكدذا بشرط الورق على الكاتب شرط الجامي أن أحرزمن التعطيل محطوط عنيه صحيح الاان معط كذا وتفسد بشرط كون مؤنة الردعل المستأج أوباشتراط تواجها أوعشرها على المستأجر وبردها مكروبة أحرة جال حنطة القرض على من استأجره الااذا استأجره المقرض ماذن المستقرض امتنع عن العمل في اليوم الشاني أجسره نزح بيت الخلاء لا يحب على المؤجر والمكن بخبر المستأجرالعيب وكذا اصلاح الميزاب وتطيين السطيح ونعوها لان المالك لايحدير على أصلاح ملكه واخراج تراب المستأج علمه وكناسته ورماده لا تفريغ المالوعة ردالمستأجرعلي المؤجرواجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انفسخت انفسخت المانية الاحارة من المستأجرا ومن مستأجره للوحولا تصع ولاتنقض الاولى النقصان عن أحوالمثل في الوقف اذا كان يسيرا جائز اه وقيد نقلناه في كتاب الوقف (مُقال) آجره الم آجره امن غسره فالثانية موقوفة على احازة الاول فان ردها مطلت وان أحازها فالاحقله استأحر المعل سنة فضي نصفها بلاعمل فله الفسخ تنفسخ الاحارة عوت المؤحوالعماقد لنفسه الالضرورة كوته في طريق مكة ولاقاضي في الطريق ولاسلطان فته في الى مكة فيرفع الامرالي القاضي لمفعل الاصطرالت والورثة فسؤح هالهان كان أمسنا أوسمه آبالقعة فانسون المستأحرعلي قبض الاحرة للاياب ردعليه حصته من الثمن وتقبل المنتفه هنا بلاخصم لانهبر بدالاخذمن غنماف بده واذا أعتق الاجبر في اثنا الدَّة عَرفان فمعنها فللمولى أجرمامضي وان أجازها فالاجركله للولى ولوباغ المتيم في اتنسائها لم يكن له ا فسيزاحار الوصى الااذا آح المتم فاله فسخها آج العدد افسه الداذن ثم أعتق نف ذت وماعل في رقه فلولا ، وفي عتقه له ولومات في خدمته قدل عتقه ضينه اه وقدنقلنا في كتاب الغصب (تمقال) مرض العبدوسرقته واباقه عذر الستاجر في فعها وكذا اذا كانعله فاسد الاعدم حذقه ادعى نازل انخان وداخل

انجهام وساكن المعدُّ الرُّستغلال الغصب لم يصدق والأجرواجب أه وقد تقلنا. في كتاب الغصب وكتاب الوقف (نمقال) أختاف صاحب الطعام والملاح فى مقداره فالقول اصاحبه و يأخذ الأخر بحسامه الاأن يكون الأجر مسالله أختلفا فى كونهامشغولة أرفارغة يحكم الحسال اذا اختلفافي صحتها وفسادها فالقول لدعى الصحة فالالفضلي الااذاادعي المؤجرأنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر أنها كانت فارغمة فالقول للؤجر كمافي آخراجارة البزازية اه وقد تقلناه في كتاب الدعوى (مُقال) آجره اللستأجر بأكثر ممااستأجر لا تطمع الزمادة ويتصدق بها الافي مسئلتين أن يؤحرها مخلاف جنس مااستأجروان يعلى بهاعملا كمناء كذانى البزازية اختلفهافي الخشب والاحروالغلق والمزاب فالقول لصاحب الدارالافي الابن الموضوع والماب والاتجروائجص وانجذع الموضوع فانه للسه تأجر اه وقد دنقلناه في كتاب الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلماه (يقون حامعه) وهذه هي المسائل المحموعة المحقة بكتاب الاحارة (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الابالنية مانصه ) وأما المماملات فأنواع فالسع لايتوقف علها وكذا الاقالة والاحار ةالخزقد نقلنا يقيته في كتاب السوع فراجعه أ ﴿ وَقَالَ فِي الْقَاعِدِ مَا لِنَانَهُ وَ الْأُمُورِ مَقَاصَدُهَا فِي الْخَامِسِ فِي بِيانِ الْاحْلاصِ مانمه ﴾ ورأيت فرعافي بعض كتب الشافعية حكاه النووي فعن قال له انسان صل الظهر والنادينا رفصلي بهدفه النية اله تجزئه صلاته ولايستعق الديناراه ولمأره اله لاصهابنا وبنمغي على قواعدناأن يكون كذلك أماالا حزاء فلما قدمناان الرباء لامدخمل الغرائض فيحق سقوط الواجب وأماعدم استحقاق الدين ارفلا أن أداء الفرائض لامدخل تحت عقد الاحارة الاترى الى قولهم نواستأجر الاسابنه للخدمة الأجراه ذكره في المزارية لان الخدمة عله واجمة بل أفتى المتقدمون بأن العمادات لاتصح الاحارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه واكن المعقد ماأفتيه المتأخرون من الجوازاه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال ا في قاءدة الاصل العدم ما أصه ) ومنها لواختلفا في قبض المسعو العب المؤجرة ا فالقول لمنكره وهي في احارة التهذيب اله وقد نقلناه في كتاب السوع (وقال ا في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصه ) ولفقد ماشرعت الإجارة له لوجعل

النافع أجرة عندا تحادالجنس قلنالا صور وقلنا الاحارة على منفعة غيرمقصودة من العسناك وزاار ستغناه عنها مالعارية كإعلم في احارة المزازمة اها عرقال القاعدة الرادمة من الخيامسة الحياحة تنزل منزلة الضرورة عامية كانت أو خاصية ولهذا حوز واالاحارة على خلاف القماس للعاجة ولذاقلنالا تحوزا حارة بدت عنافع مت لاتحساد جنس المنفعة فلاحاجة بخلاف مااذا اختلف اه (ثم قال) ومنها جواز الاستصناع للماجة ودخول الجامهم جهالة مكثه فها ومايستعله من مائها وشرية السقا اله وقد نقاء اذلك في السوع أيضا (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه ) ومنه احارة الفائراه (ثمقال) ومنها في استمعار الكاتب قالوا الحبرعليه وانخماما قالوا الخمعا والامرة علمه عملابالعرف ومنمغي أن وصحون التكمل عدبي المتكمسال للعرف ومن هدا القسل ملعام العبد فانه على المستأح بخلاف علف الدامة فالدعلي المؤحر حدثي لوشرط على المستأحر فسدت كإفي الهزازية المناست استفحارا لظ قر اطعامها وكسوتها فانعماثر وان كان عهولا للمرف ويفرع على ان علف الدامة على مالكها دون المستأخران المستأخر لوتركها ، لاعلف حتى ماتت جوعالم يضمن كافي المزارمة اه (ثمقال) المجعث الثالث العادة المطردة هل تنر ل منزلة الشرط قال في احارة الطهير بة والمعروف عرفا كالشروط شرطا اه وقالوافي الاحارات لودفع تو باالى خماط ليخمطه أوالى صماغ المصنغه ولم بمن له أجرا تم اختلفاني الاجروعة مهوقد جرت عادته مالعه ل مالا جرة فهدل منزل منزلة شرط الاجرة فيهاختلاف قال الامام الاعظم لاأجراء وقال أبو بوسف ان كان المام حريفاله أى معاملاله فله الاحروالافلا وقال مجدان كان الصانع معروفا بهده الصنعة بالاجروقيام حاله بهاكان القول قوله والافلااء تمارا الظاهر المعتاد قال الزيامي والفتوى على قول مجداه ولاخصوصمة لمانع بل كل صانع نصب نفسه العمل بأجرفان السكوت كالاشتراط ومن هذا القسل تزول الخسان ودخول الحام والدلال كافى المزازمة ومن هذا القسل المعد للاستغلال كافي الملتقط ولذاقالوا المعروف كالمشروط فعلى المغتي به صارت العادة كالمشروط صر محااه (ثم قال) وحبن تأليف هذاالحل وردءلي سؤال فهن آجره طيخالط بخالسكر وفيه فخيار اذن للستأجرفي استعماله فتلفت وقد حرى العرف في المطالبخ بضمانها على المستأجر جبت بأن المعروف كالمشروط فصاركا أنه صرح بضماتها علمه والعمارية اذا

أشترط فها الضمان على المستعبر تصبره ضعونة عندنا في رواية ذكره الزيامي في العسارية و حزم به في الجوهرة ولم يقيل في رواية لـلان نقيل بعده فيرع البزازية عن البينا بيريع (ثمقال) أما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان يحال اله ولـكن في العزازية قال أعرني هـ. ذاعـ بي انه ان صَّاع فأناضـامن له فأعاره فضاع لم إهمن وقد نقلناذلك في كاب الامانات أيضاً (ثمقال في الناء تجهيزالاب بنته مانصه) كن دفع ثوبا الى قصارلية صره ولم يذكر الأجرفانه يحمل على الاحارة بشهادة الظاهر أهم (ثم قال) وفيه أيضا ان حمل الاجبر الاحمال الى داخل لمات منى على التعارف ذكره في الاحارات وفي احارة منَّمة المفتى دفع غلامه الى حائك مدة معلومة لمتعلم النسيم ولم يشترط الاحرعلي أحد فلماعلم العمل طآب الاستاذ الأحرمن المولى والمولي من الآسيتاذ بينظر اليعرف أهل تلك ألملدة في ذلك العمل فان كان العرف بشهد للاستاذ محركم بأجرمثل تعلم ذلك العلى على المولى وان كان مشهد للولي فسأجرمثل ذلك الغلام على الاستاذو كذالود فعرابنه اهروهما بنوه على العرفان أكثراهل السوق اذا استأجر واحارسا وكره الساقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذافى منافع القرية وغمامه في منية المفتى وفه الودفع غزلاالي ماثك لينسمه بالنصف جوز ومشايخ بخارى وأبوا للبث وغسره للمرف اه (وقال فى المعت الرابع العرف الذى تعمل علمه الالفاظ الفياهوا اقارن والسابق دون المتأخرمانصه) \* تنسه \* هل المعترفي ساء الاحكام العرف العام أومطلق العرف ولوكان خاصأ المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك لواستقرض ألفا واستأجر المقرض تحفظ مرآةأ وملعقة كلشهر يعشرة وقيمتها لاقزيدع في الاجر ففها اللائة أقوال صهة الاحارة بلاكراهة اعتدارا لعرف خواص مخارى والصحة مع الكراهة للاختلاف والفسادلان صحة الاجارة بالتمارف العام ولهوج مدوقدأ فتي الاكابر بفسادها اله وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثمقال) وفي اجارة المزازمة وفي اجارة الاصل استأجره لعمل طعامه يقفيزمنيه فالاجارة فاسدة ومحسأجرا المثل لايتحاوز مهالمسمي وكذااذا دفعالي حاثك غزلامهمي على أن ينسحه مالثلث ومشايخ بلخ وحوارزم أفتوامحوا راجارة الحائك العرف ومه أفتي أبوعلى النسفي أيضاوالفتوى على حواب الكتاب لانه منصوص علمه فبلزم ايطال النصامه اه (ثَمُ قَالَ) وَفَيِّهَا أَى البرَّارُيَّةِ مِن البيع الفاسد في الـكلام على بيع الوفاء في القول

السادس من أنه صحيح قالوا تحساجة الناس اليمه فرارامن الرما فبلخ اعتادوا الدس والاجارة وهيلا تصحفي الكرم وبخارى اعتادوا الاجارة العلو ملة وهي لاتمكن في الاستنجار فاضطروا الى سعها وفاء وماضاق على الناس أمر الاا تسع حكمه اه وقد منقلناه في كتاب البيوع (وقال في القياعدة النيانية اذا اجتمع الحدلال والحرامغاب الحرام الحلال مانصه) يتقة بدخل في هذه القاعدة مااذاجع بن حلال وحرام في عقد أونية و بدخه لذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجارة وهي كالمسع لاشتراكهما فيأنهسما سطلان بالنعرط الفاسداه وقد نقلناه في كتاب البيوع (تمقال) وصرحوا بأنه لواستأجرد اراكل شهر بكذا فانه يصهر في الشهر الاول فقط ولمأر الان حكم مااذاا ستأجرنه اجالينسج له توما علوله كذا وعرضه كذا فحالف مز مادة أرنقص هل يستحق بقدره أولا يستحق أصلااه (ثم فال) ومتها لوشرط الواقف أن لا قرجر وقفه أكثر منستة فزادا لناظرعامها وظاهركلامهم الفسادق حسع المدة لافع ازادعلى المشروط لانها كالسع لايقبل تفر مق الصفقة وصرح مه في فتاوى قارئ الهداية م قال والعقداد افسد في بعضه فسد في جيعه اه وقدنقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا ونقلنا يعضه في كتاب السوع (وقال فى قاعدة إذا تعارض المسانع والمقتضى قدم المسانع مانصه ) وكذا تصرف الراهن والمؤحرفي المرهون والعين المؤحرة منع كحق المرتهن والمستأحر واغاقدم الحق هناعلى الملك لاندلا مفوت بدالامنفعته بالتأخير وفي تقديم الملك تغويت عين على الاخراه وقد نقلنا هـ قده العبارة في كاب الرهن أيضا (وقال في الفن السالث في أحكام الصبيان مانصه) وتصم الاجارة له اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأماحق الاجارة فسنجى أن لا سقط الاما لاقاله (وقال في أحكام العقودمانيه) هي أقسام لازم من الجسانيين البيع الى أن قال والأجارة الافيمسملةذكرناهافي الفوائدمن ااه (عُمقال) بتسكميل بالما مل والفاسد عندنا في العمادات مترادفان الى أن قال وأمافي الأجارة فتداسلان قالوالا محب الاحر في اطله كااذا استأ وأحدالهم يكن شريكه محمل طعام مشترك ويحب أجر المثل في فاسده (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا العيقد السعلم يتطرق المه الفسيخ الاباحد أشباء خدارالشرط الحرأن قال وظهورا الميدع مستأجرا أومره وناانخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في أحكام

الكتابةمانصه) وفي اجارة البزازية أمرا لصكاك بكابة الاجارة وأشهدا ولمصر العقدلالمنعقد يخلاف صك الاقرار والمراه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي يتآب النكاح (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) الخامسة لا عملك المؤجر الاجرة بنفس العيقد وانميا عليكها بالاستمفاه أوبالتمكن منه أو بالتعجيل أو بشرطه فلوكانت عمدا فأعتقه ألمؤ حرفيل وجودواحدماذ كرناه لمينفذ عتقه لعدم الملك وعلى هذالاعلك المستاحر المنافع بالمقدلانها تعدث شأفشيأو بهذافار قت البيع فان المسع عين موجودة في الم تحدث فهوع الى ماك المؤجر ولذا قلنا ان المستأجر الاتصم اجارته من المؤجراه وقد دنقالنا بعضه في كتاب السوع وقوله فهوعلى ملك المؤجر لعله فهي أى المنافع (ثم قال) الثانمة عشر الملك اما للعن والمنفعة معاوهوا لغالب أوللعن فقطأ وللنفعة فقط كالعبدالموصي عنفعته أبدا ورقبته لاوارث ولدس له شئمن مناقعه ومنفعة الوصيلة الهائن قال ولدس الوصيلة الاجارة الخ وقد نقامًا بقيته في كتاب الوصيا بافراجه (نمقال) \* تنسه قدعات ان الموصى له وان ملك النفعة لايؤجر ويندغي ان له الاعارة وأما المستأجوفيؤجرو يعرمالا يختلف باختلاف المستعمل اهو قدنقلنا بقسة ذلك في كتاب الامانات فراجعــه (ثم قال) وأما احارة المقطع ما أقطعـــه الامام فافتي العلامة قاسم بنقطلو بغما بصتهاقال ولاأتر لجوازا خراج الامام له في الماءالدة كالاأثرنجوازموت الؤجرفي اثنسائها ولالكونه ملك المنقمة لافي مقاءلة مال فهو أظبر المستأجرانه ملك منفعة الاقطاع عقايلة استعداده الماعدله لانظير المستعير لماقلنها وادامات المؤجرأ وأخرج الامام الارض عن المقطع تنفييخ الاحارة لانتقال الملك الى غـ مرالم و حركالوانتق ل الملك في النظائرااتي خرج علم الجارة الاقطاع وهى اجارة المستأجر واجارة العبدالذي صوع على خدمته مدةمه لومة واجارة الموقوف عليه الغلة واحارة العبدالمأذون مايحو زعليه عقد الاحارة من مال القجارة واحارة أمالولد اه وقد الفترسالة في الاقطاعات وأخرى وسميتها التحفية المرضية في الاراضي الصرية وفيما أفتى بعالعلامة فاسم التصريح بان للامامان بخرج الاقطاع عن القطع متى شاءو هومجول على مااذا أقطعه أرضاعام ةمن بيت المال أمااذا أقطعه مواتا فأحياه ليس له انواجه عنه لا فه صارمال كالارقبة كَاذَكُوهُ أَبُو يُوسِفُ فَي كُمَّابِ الْخَرَاجِ ۚ آهِ وَقَدَمْ عَلَمْنِهَ الْحَجْهَادِ ﴿ وَقَالَ

في جهث القول في الدين مانصه) ولووكل المستأجر بأن يعمر العين من الاجرة يصم وقد أوضعنا. في وكالة البحر اله وقد نقلنا في كتاب الوكالة (وقال في بعث الكارم في أجرة المثل مانصه عجب في مواضع أحدد ها الاحارة في صورمنها الفاسدة ومنها لوقال له المؤجر بعدانقضا المدةان فرغتها السوم والافعليات كلشهركذا وقبل بحب المسمى ومنهالوقال مشترى العبن للاجبراعملكما كنت ولم يعمله بالاجرة بخلاف مااذاعلم فانه يجب ومنها لوعمل فه شيئا ولم يستأجره وكان الصانع معروفا بتلك المسناعة وحسأجرالمثل على قول محدومه رفتي ومنهافي غصب المنافع أذاكان المغصوب مال يتيم أووقفا أومعدا للاستغلال على المفتى به وقد منقلنا ذلك في كتاب الغصب (ثم قال) وليس منها مااذاخالف المستأجراني شريأن حمل أكثرمن المشروط فانه لامحب أجرمازا دلان الضمان والاجرلاعتمعان اه (ثمقال) ومنهااذا انقضت مدة الاحارة وفي الارض زرع فاله بترك المجرالمسل الى ان يستحصد اله (تمقال) \* فروع \* الاول قولمم فى الزرع بعد انقضاء مدة الاحارة بترك بأجرا الثل معناه بالغضاء أوالرضاء والافلا أجركافي القنمة التاني اذا وجب أجرالمل وكان هناك مسمى في عقد فاسدفان كان معلومالا مزادعليه وينقص منه وانكان مجهولا وجب بالفاما بلغ الثالث صب أجراا المن جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجرالال وكان متغاوتامنهمن يستقصي ومنهم من بتساهل في الاجر محس الوسط حتى لو كان أحر المثل انتيء شرعند بعضهم وعندالمعض عشرة وعندالمعض أحدعشر وجب أحد عشر مخلاف التقويم لواختلف لمقومون في مستهلك فشهد اثمنان أن قيمته عشرة وشهدا ثنان أن قعته أقل وحسالا حذالا كثرد كره الاقطع في ماب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحدودوالسرقة وفي كتاب الشهادات والدعوى (ممقال) الخامس أجرالمر في الاجارة الغاسدة يطبب وان كان السدب حراما والكل من القلمة وقدمنا حكم زيادة أحرالمل في الفوائد اه (وقال في بحث ماافترق فيه الاجارة والبيع) المّاقيت يفسد، و يسجمها وعلك العوض فيه بالعقد وفيم الاالابوا حدمن أربعة وتفسخ بالاعذار بخلاف وتفسخ حادث بحلافه وتنفسم عوت أحدهما ذاعقده النفسه بحلافه واذاهاك لثمن قبل قبضه لا يبطل البيع وإذا هلكت الاجرة العين قبله الفه هناه وقد

نقلنهاه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افترق فبه ه الوكيل والوصي ما نصه) ولايستعق الوكدل أجرة على عله بخلاف الوصياء وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال) ولواسما جرالمومي الوصى لمنفيذ الوصية كانت وصبة له شرط العمل وهي في ألخانية ولواستاجرالموكل الوكيل فإن كان على عمل معلوم صحت والافلا اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخرفن الفرق وانجمع مانصه) وفائدة \* اذا يعال الثبئ بطلل ما في ضعنه وهومعني قوله ما ذا يطل المتضعن بالكرسر بطل المتضمن بالفتح الحان قال وقالواكمافي المخزانه لوآجر الموقوف علمه ولممكن ناظرا حتى لم يصم وأذن السماجرفي العمارة فانفق لمبرجع عملي أحد فكان متطوعا فقلت لان الاجارة لمالم تصميم يصممافى فهنها اهم وقد نقلناه في كتاب الوقف (شمقال)وخرج عنها ماذكرو. في الميوع لوماعه المحسار وآجره الاشعيار طاب استركهامع بطلان الاجارة فقتضى القياعدة ان لانطم الشوت الاذن ضمن الإجارة اه وقد نقلناه في السوع (وقال في فن الالغاز في بحث الوقف مانصه) أي وقف آجره انسان عممات وانفسخت فقل الواقف اذا آجره عم ارتد ثم مات فانه يصير ملكالور ثته وتنفسخ بموته اه وقد تقلناه في كاب الوقف (مُ قال في فن الألفازمن بحث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسيخ الاجارة ماقرارالمؤجر مدس مااكسات فقل ان معل السنة الاولى قلملامن الاجرة و معل للإخبرة الا كثراه (وقال أيضافي فن الالغازمانصه) \*الوديعة \*أي رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل اذا أقرالوارث بأن المتروك وديعة وعلى المت دين لم يصم اقراره ولوصدقه الغرماء فيقضى القاضى دين المت ويرجع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذا في الأحارة والمضاربة والمارية والرهناه وقد نقلناه في كتاب الاقراب (ثمقال في فن الحيل مانصه) والسابع عشرفي الاجارات واشتراط المرمة على المتأجر يفسدها والحيلة أن ينظرالي قدرما يحتاج اليه فيضم الها الاجرة ثم يأمر عالمؤجر يصرفه المها فمكون المستأجر وكملا مالانفاق واذا ادعى المستأجرا لانفاق لم تقمل منه الاجعة ولوأشهد لدانمؤ جران قولد مقبول بلاحجة لم يقبل الابها وانحيلة ان يجمل المستأجر له قدر المرمة ويدفعه الى المؤجر عما المؤجر يدفع الى المستمأجر ويأمره بالانفاق فى المرمة فيقبل ولابيان أو يحمل مقدارها في يدعدل اه وقد نقلناه في كتاب

الوكالة (ثمقال) ولواستاجرهرصة بأجرة معنسة وأذناهوب العرضة في المنباء من الاجر جازواذا الفق في المناء استوحب عليه قدرما أنفق فيلتقمان قصاصاو مترادان الفضل انكان والمنساء للؤحر ولوأمره بالمنسا فقط فسني ختلفوا قيل للأحر وقيل للستأجر الحيلة فيجوازا جارة الارض المشغولة بالزرع انسبع الزرعمن المستأجرا ولاتم يؤجره وقدده بعضهم عااذاكان مة أمااذا كان بسع هزل أوتلجنة فلالمقائه على ملك السائع وعلامة غمة أن يكون بقمته أو بأكثراو بنقصان سير اشتراط نواج الارض على جرغير جائز كاشترامه المرمة والحسلة ان سريدقي الاجرة بقدره هميأذن فِه وفيه ما تقدم في المرمة اشتراط العلف أوطعام الغلام عــلى المستأجر غير جائزوا كملة ماتقدم في المرمة الاجارة تنفسخ عوت أحده ماراذا أرادا استأجران لأتنفسخ وتالمؤحر يقرالمؤجر بأنه لاستأحر عشرسنس مزرع فسهاماشا ومأحرج فهوله ويقر بأنه آجرهالرجل من المسلمن ويقر المستأجر بأنه استأجرها لرحل من المسلمن فلاتبطل بوتأ حدهما واذاكان في الارض عن نفطأ وقهر وأرادان تكون للستأجر يقربها انها المستأجر عشرسنين وله حق الانتفاع عشرسنين فيحوزاذا آجرأرضه وفيها أنخل فأراد ان معمل الثمر للستأجريد فع الفغيل الى المستأجر معاملة على أن رب المال عِزامن الفحز من الفرة والماقى للستأجر اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بعث الطلاق مانسه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتديير والنكاح وانلم سلم المعنى بالملقين بخلاف السيع والهية والاحارة والاقالة والفرق انتلك بألالف اظ الارضاء بخللف الثمانية اله وقد نقلنماه في كتاب العالاق (وقال أخوا الولف في تبكيلته للفن السادس فن الفروق مانصه) \* كتاب الإجارة \* استأجرداية لبركيماالى وقت موته لاعوز ولوسكحهاالى هذاالوقت محوز والفرق ان التأسد سطل الاحارة مخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) انهدم عانط الدارا لمؤجرة لاعلك الفسير بغيبة المالك مخلاف مالوانهدمت كالهبا والفرق ان انهدام الحسائط لايفوّت المنفعة منكل وجه بخلاف الدكل قال الامهران قتلت هذا الفارس فلك كذا فقتله فلاشئ له ولوقال كل من قطع رأسه فله كذافقطع فله ماسمي والغرق ان القتلجهاد والاستعارعله لاحوز مخلاف القطع اه وقد نقلنا. في كتاب المجهاد (ثم قال) مات أحد المتعاقد بن وفي الارض

زرعيبق بالمسمى ولوانقضت المدّة يبقى بأجرالله لمحتى يجز والغرق المه فى الاول لاعتاج الى العدد ولقاء الدة وفي النابي اذا جدد تعدد بأحراش استأحرامة ليركيهاخار بهالمصرفيسها في بيتمه فهلمكت ضمن ولوليركها في المصر لا يضمن والفرقان هدذا الحس في الاول لابوحب الاحف لم بكن مأدونا وفي الثاني بوحمه فكان مأذونا [ ه (وقال أخوالمؤلف في التكلمة المذكورة في كتاب العارية ما أصه ) استعارداية الى موضع لامركب في الرجوع ولواستأجرهما الى موضع له أن والفرق ان ردالمستعاره لى المستعمر ورد المستأج على صاحمة أهرقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن السابع فن الحكامات مانصه) لماجاس أبو بوسف التدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل المه أبوحنمفة رجلافسأله عنمسائل خسمة الاولى قصار جحد الثوب وجاءيه مقموراهل يستحق الاجرأم لا فأجاب أبوبوسف يستحق الاجرفقال أه الرجل أخطأت فقال الايستعق فقال أخطأت تمقال له الرحدل ان كانت القصارة قسل المحود استحق والالاه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الج مانصه) يصم استقار الحاج أعن الغبر وله أجرم الهاه وقوله يصم استتجار الحاج الخصواله لا يصم كماني شرحها (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق مالشرط لاين قدسدا للعال والمضاف منع قدالي أن قال الافي مسئلتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبواللث والاسكاف لوقال آجرتك غدا أوادا جاءغد فقد آجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصيح تعلمقها وتصع اصافتهااه (ثمقال فدء أيضا) وفي الخيانية تصم اصافة فسخ الاجارة المضافة ولا يصم تعليقه إهم (وقال في كتاب العتق مانصه) التأذيب اليمدة لابعيش الانسآن الهاغالما تأبيدمعني في التدبير عدلي المختار فيكون مديرا مطلقا وفي الإحارة مفسداني نعو مائتي سنة الافي النكاح فتأفدت فمفسدا ه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضافي كتاب العتق مانصه) المشكام عمالا يعملم معناه يلزمه حصكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والقدبير الافي مسائل المبيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاحارة اه (وقال في كتاب الوقف) الناظر اذا آجر شمات فأن الاحارة لانفسخ الااذا كان هوالموقوف علمه وكان جميع الريع له فانها تنفسخ بموته كاحرره أبن وهبان معز ماالى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفهاه (تمقال) اقالمة الناظرعقد الاحارة حائزة الافي مسئلتين الاولى

أذا كان العاقد فاظرا قبله كافهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تعلى الاجرة كافى الفنية وهشى علمه ابن وهمان اه (ثم قال فيه أيضامانصه) احارة الوقف ما قسل من أجرة المنسل لا تحوز الااذا كان أحد لا مرغب في احارتها الامالا قل وفيما اذا كان النقصان يسمرا اله (نم قال فيه أيضا) شرط الواقف يحب اتباعه الى أنقال الافيمسائل الىأنقال الثانمة شرطأن لا ويحروقفه أكثرمن سنة والناس لامرغمون في استشعاره سنة أوكان في الزيادة نفع للفقراء فللقاض الضالفة دون الناظراه (تم قال في كتاب الوقف أيضاما نصه) آعلم أند قد كثر في زماننا اجارة الارض مقيلا ومراحا قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لمتر وعاء النيل ولاشك فى محمة الاحارة لانها تستأحر للزراعة وغيرها وهمامنف تان مقصودتان كافي احارة الهدامة الارض تستأحراز راعة وغيرهاقال في المنامة أي لغيرالز راعة نعوالمناء وغرس الاشعبار ونصب الفسطاط ونحوهها وفي الموراج وفقوا لقيديرمن المدع الفاسدولاتحوزا مارة المراعى أى المكالروا كحسلة في ذلك أن ستأجرالارض المضرب فيها فسطا مأه أواجعها هاحظيرة الغفه ثم يستبيع الرعى وذكرالزيامي انحيلة أن يستأخره الايقاف الدواب أوم: فعمة أخرى اله فراجعه (ثمقال في كتاب الوقف أيضامانهم وتخلية المعيد باطلة الواستأجرورية وهو بالمعرلم يصم تخلتهاء لى الاصع كافي الخانية والظهيرية في السمع والأحارة بسم وهي كثيرة الوقوع في احارة الأوقاف فمندفي للتولى أن مذهب الى القرية مع المستأخ فعذل بينه ويبنهاأوس سلوكمله أورسوله احماء لمال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب المسوع (تم قال أيضا) الدوروا كوانيت المسلة في يدالمستأجر عسكه الغين فاحش نصف اجرة المنال أونحوه لادم فرأهل المحلة بالسكوت عنداذا أمكنهم رفعه وبحب على الحاكم أن يأمره بالاستخبار بأحرائل وصبعليه تسليم زودالسنين الماضية ولوكان القيم ساكامع قدرته على الرفع الى القاضي لاغرامة علمه واغماهي على المستأح واذانا فرالناظر عال الساكن فله أخذا لنفصان منه فمصرفه في مصرفه فضا وديانة كذا في القنية اه (وقال فيه أيضا) الجامكية في الاوقاف لهاشيه الاجرة وشبيه الصلة وشمه الصدقة فمعطى كل شبه ماينماسيه فاعتبرنا شيه الاجرة فى اعتبار زمن المباشرة ومايقا مله من المعلوم واكمل للاغتماء الخوراجمه (ثم قال فيه أيضامانصه) لاتنفسخ الاجارة بوت المؤجر للوقف الافي مسئلتين ما اذا آجرها

او قف ثم ارتد ثم مات المطلان الوقف مردته فاستفلت الى ورثته و فعاذا آ وأرضه ثم وقفهاء لى معين تتممات تنفسخ ذكرمان وهبان في آخرشرحه الذاظراذا آحر انسانام هرب ومأل الوقف علم يضمن كمافي التدارخانية الخ فراجعه (وقال فيأول كاب البيوع في بعث الحلمانصه) و بتمه هافي الرهن فاذا ولدت المرهونة كُارْرِهْمُ المُحْمَالِحُ الدُّمُ المُمَّالِمُ وَهُمُ عَالَى ﴿ وَلَا يَتَّمِهُ الْحَالَةُ وَالْآجَارَة اه (ثمقال) ولمأرالات حكم الاحارة له وينبغي فيه ه الصحة لانها تحوز للعدوم فانحل أولى اه (وقال فيه من بحث الاعتبار العني لا الا افاظ ما نصه ) وتنعقد الاحارة يلقظ الهية والتمليك كما في الخيانية و يلفظ الصلح عن المناقع و يلفظ العيارية اله (وقال فيه أيضا مانصه) الشراء اذاو حِد نَفَّاذَاه في الماشر نَفْذَ عليه فلا مَّو قف شراءالفضولي ولاشراء الوكسل الخسالف ولااحارة المتولى أجبرا للوقف بدرهم ودانق مل منف أعلمهم والوصى كالتولى وقيل تقع الاجارة للمتم وتبطل الزيادة كأفي القنمة الافي مسئلة الامر والقياضي اذا استأجرا بأكثرهن أجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاحارة له كافي سيرا كخيانية اه وقد دنة لمناه في كتاب الوقف وكتاب الوصدية (ثمقال أيضافي البيوع مانصه) العقود تعقد صعتها الايف دلايضع فلا بصح سعدرهم بدرهم استو باوز ناوص فقاكافي الذخررة ولا تصم احارة مآلام تساج آلمه كسكني دار اه (ممقال في كان السوع في بحث كل عقد أعدوجد دفان الثاني ماطل الافي مسائل مانصه وأماالاحارة بعدالاحارة من الستأحرالاول فالثانية فسنجللا ولي كافي المزازية اله (مُمَقَالُ فِيهُ أَيضًا) من باع أواشترى أوآجرملك الاقالة الافي مسائل الى أن قال والمتونى على الوقف لو آجرالوقف شمأقال ولامصلحة لمقوز على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال أيضافي كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسداذ العلق مه حقء مدلزم وارتفه الفسادالافي مسائل آحرفاسد اعات جرالسة أحصيها فللاول نقضها والمشدتري من المكرونو بالمجصححا فللمكره نقضه والمشذتري فاسدا إذاآح ا فللبائع نقضمه وكذا اذازوجاه وقد نقلناه في كاب النكاح ونقلنا بعضه في كتاب الأكرام (رقال في كتاب الكفالة في بحث الغير ورلابو حب الرجوع الافي ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد سرجه منفعه إلى الدافع كانوديعة إ والاجارة حتى لود الكت الوديعة أوالمين المستأجرة غماستعقت وضمن المودع

والمستأجرفانهما سرجعان على الدافع بماضمناه وكذامن كان ععناه وفي العارية والمبة لارجوع لان القبض كان لنفسه وتمامه في الخيانية في فصل الغرورمن السوع اه وقد نقلنا في كتاب الهدة وفي كال الامانات (وقال في كتاب القضاعمانصه) كلمن قبل قوله فعليه الهين الافيم ما تل عشرة في القنية الى أن قال واذا ادَّعَى عـلى القـاضي الهارة مال الوقف أو المتيم اله (ثم قال فيه أيضا مانصه) ولاته عماليينة على مقرالافي وارث مقريد سعلي المهت فتقام المينة للتعدى الىأن قال ثمرأ بتسايعا في احارة منية المفتى آحردانة بعنها من رجل تممن آخرفأقام الاول المنقفان كان الاخرحاضرا تقمل علمه المبنة وان كان مقراء الدهيم هذا المدعى وإن كان غائب الا تقبل اه (مم قال في كاب القضاء أيضا مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مربينة الاكراه فسنفالا كراه أولى في المسع والاجارة والصلم والاقرار وعندعدم السان فالقول لمدعى الطوع اهوقد نقلنآه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا) الجهالة في المذكوحة تمنع الصحة الى أن قال وفي الأحارة تمنع الصعة في العين أوفي الاحرة كهذا أوهذاا ع (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاستعجارا فرار بعدم الملك له على أحدالقولين الاأرا استأحرا لمولى عدده من نفسه لم يكن اقرار ابحريته كافي القنية اله وقد نقلنا . في كتاب العتق (وقال في كتاب ألا قراراً مضامانه م) الاقرار هجة قاصرة على المقرولا يتعدى الى غرم فلوأقرا لمؤسران الدارلف برو لاتمفسخ الاجارة الافى مدائل لوأقرت الزوجة بدن فللدائن حسهاوان تضررالزوج وآوأقرالمؤجر بدن لاوفاءله الامن تمن العين فأله سعهالفضائه وان تضر رالمستأجراه (وقال في كتاب الهية مانصه) والهيمة قبل القيض تكون عازاعن الاقالة في السيم والاحارة كافي احارة الولوالجية اه وقد نقاناً وفي كتاب المموع (وقال في كتاب المراينات مانصه) ولوادعي المسترى ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجوة فالقول للشـترى اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامن ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعبر والمستأجرالا في الوكه أن ما المسع أوما تحفظ أوما لاحارة أوما لاستقبارا ه وقد نقلفاه في كتاب الوكالة (مُمقال فيه أيضا) الوديعة لاتودع ولاتمار ولا تؤجر ولاترهن والمستأجر بؤجر و نعار ولاير هن والعارية تعمار ولا تؤجرة المودع المستأجر والعارية ادتصم اعارتهماوهي أقوى من الايداع وقيل لالان الامين لا يسلهما الى غيرعياله وانما

حازت الاعارة لاذن المعر والمؤجر الرط لاق في الانتفاع وهومعدوم في الامداع فان قبل اذا أعارفقد أودع قلنا ضمني لاقسدي والرهن كالود بعة لابودع ولايعار ولايؤجر وأماالوصي فعلك الايداع والاجارة دون الاعارة كافى وصايا اكخلاصة وكذا المتولى عملى الوقف والوكسل قمض الدن مده مودع فلاعلك الثلاثة كافي حامع الفصولين العامل لغبره امانة لأأجرة له الاالومي والناظر فيستحقان بقدر أحرة المثل اذاعج لاالااذا شرط الواقف لاناظر شدشاولا يستحقان الامالعمل فلوكان الوقف طاحونة والموقوف علمه ويستغلها فلاأح لاناظركما في الخسأنية ومن هنسا ودلماله لاأجرالنا فالرقى المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولاأجرالو كيل الاماأشرط وفي عامع الفصولين الوكيل بقمض الوديعة اذاسمي لهماأ جوالماتي بها عاز بخسلاف الوكمل بقمض الدن لا يصح استتماره الااذا وقت له وقتما وفي البزازية لوجعل للكفيل أجرالم يصبح وذكرالز ياجي ان الوديمة بأحرم فعونة وفى الصرفية من أحكام الوديعة اذآ استأجرا لمودع المودع صح مخلاف الراهن اذا استأجرا أرتهن اه (وقال في كتاب الامانات أيضامانهه) المأذون له في شي كا دنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونوج عنهم سئلتان الى ان قال الشانية حام مشترك بن النمن آبركل واحدمهما حصة لرحل عم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمر فسلارجوع للستأجوعلي الشريك الساكت ولوعم أحد الشر يكين الحام بلااذن شريكه فانديرجم على شريكه بعصته كذافي المارة الولوانجيسة اه وقسد نقلناه في كتاب الشركة (وقال أيضافي كتاب الامانات) للعبر ان يسترد العارية متى شاء الافى مسائل لواستعاراً مـ قلارضاع ولده وصاير لا مأخ ـ ذالا وديها له الرجوع لا الردف له أجرالله ل الى الفطام ولور جع في فرس الغبازي قبل المدة في مكان لا يقدرع لى الشراء أوالكراء فله أجرا لمسل وهما في الخانسة وفيمااذا استعارأرضا للزراعة وزرعهالم تؤخذهنه حتى تحصدولولم يؤقت وتترك بأحراه (وقال فيه أيضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاء وكذباه فان كانت امانة فالقولل وانكان مضمونا كالغمب والدس لاكافي فتساوى قارئ الهداية ومن الثابي مااذاأذن المؤجر للستأجر بالتعميرمن الاجرة فلايدمن البيان وهى في أحكام العمارة من العمادي استأجر بعير اللي مكة فهوعلى الذهاب دون الجبئ ولواستمار بعيرافه وعليهما كافي احارة الولوانجية اه (وقال فيه أيضا العارية

كالاحارة تنفسخ عوت أحدهما كافي المنية اه (وقال في كناب الحروا اأذون مانصه) المأذون اذا كحقه دين يتعلق بكسمه ورقبته الااذا كان أجبرا في السم والشرافكافي احارة منية المفتى أه (وقال في كتاب الشفعة مانسمه) ماعمافي احارة الغير وهوشفيعها فان أحاز البيع أحددها بالشفعة والابطلت الاحارة انردها كَـذافي الولواكجيـة اله وقد نقلناه في كتأب اليموع (وقال في كاب الغسب مانصه) منافع الغصب لا تضعن الافي ثلاث في مال البديم ومال الوقف والمعدد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضعونة الااذا سكن يتأو بلملك أوعفد كمدت سكنه أحد الشر مكن في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما فراذن الا تخوسواه كان موقوفا للسكني أوللا ستغلال فانه محسالا جرو مستثني من مال المتع مسئلة سكنت أمه معزوجها في داره بلاأ جرليس لهماذلك ولاأجرعامهما كفافى وصاما القنية لاتصرالدارمعدة لمعاطارتهااغا تصرمعدة اذابناها لذلك أواشتراهاله وباعداد السائم لاتصبر معدة فيحق المشترى الغاصباذا آجرمامنا فعمه مضمونة من مال وقف أويتيم أومعه دلار ستغلال فعلى المستأبر المسمى لاأجراللسل ولايمازم الغماصب أجراللسل اعماره ماقمضه من السكني بتأو يل عقد مسكني المرتهن لواستأجرها سنة بأجرم علوم فسكنها منتن ودفع أحرتهما لدس له الاسترداد والتخر يجعلي الاصول يقتضي أن لدذلك اذالم تمكن معددة له الكونه دفع ماليس بواجب فيسترده الااذاد فع على وجه المية فاستهلكه المؤجر آحرا لفضولي دارا موقوفة وقمض الاحوغرج المستأحرعن المهدة انكان ذلك أحرا لمثسل ومرده الي الوقف آحرها الغاصب وردأ حرتها للالك يعلم العدلان أخذ الاحرة الحازة اه وقد تقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفرقبرا فدفن فيه آخرميتا فهوعلى ثلاثة أوجه فان كان في أرض بملوكة للمافر فللمالك الندش علمه واخراجمه ولعالة ويهوالزرع فوقها وان كان في أرض مساحة ضعن الحافر فعة حفره من دفن فعه وان كان في أرض موقوفة لا الصحره ان كان في الارض سعة لان الحافرلا مدرى مأى أرض عوت ذكرهذوالغروع الثلاثة في الواقعات الحسامة من الوقف ويندغي ان يحكون الوقف من قبيل الماح فيضعن قعة الحفرو عمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف علمه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخياروفي مساحة فاله

ا تضمين قيمة الحفر اه وقد نفلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب المحظرا ستخدام المتيم بلاأجرة حوام ولولاحيه ومعلم الالامه وفيماذا أرسله معلم الاحضارشر مكه كافي القنسة اله (وقال في كتاب الرهن) فإذا آجره المرتهن لانطلب له الاجر أذن الراهين للرئمين في الاحارة فالتجرير عن الرهين ولا معود الا تراذارهن المين عند المستأجر على دين له صع وانف عنت اله (عمقال فيه أبضا) واذا أذناله في السكني فلارجوع له باجرة اله (وقال في كماب الجنابات) قطع الحام محمامن عيده وكان غير حاذق فعميت فعليه تصف الدية اه (وقال في كتاب الوصاما) ومي القاضي كومي المت الافي مسائل الى أن قال الرابعة لومى الميت ان يؤجر الصي تخياماة الذهب وسائر الاعمال بخلاف ومي القياضي كافي القنية أه (وقال فيه أيضا) تبرع المربض في مرض وته انمياين فيذ من الثلث عند عدم الاجاز والافي تبرعه بالذيافع ناف ذمن جميع المال كذافي الفتياوي الصغرى وظهاه ومافي تلخيص انجهامع الكبيرمن الوصاما يخهالفه وصورها الزياعي في كتاب الغصب بأن المريض اعارمن أجنى والمنصوص علىما فهاذا آمر بأقل من أحوالمه ل فانه ينفذ من المجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وامس كأقال فان الاحارة والاعارة بمطلان عوته فدلااضرارعلي الورثة بعد موته للانفساخ وفي حياته لاملك لهـمفافهم اله وقد نقلنا ه في كتاب الامانات (وقال في كتاب الوصايا أيضا) الغلام اذالم بكن أبوه حاله كافلدس لن هو في حره تعلمه الحما كه لانه يعير بهاوللا مولاية اجارة النهاولوفي حرعتمه اه (وقال في كتاب الفرائض) ومي الميت كالاب الافي مسائل الى ان قال الرامعة للاب الأكل من مال ولده عند دا كاجة والوصى بقدرع لهاه (عمقال) العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كناب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

### \* (كاب الامانات) \*

من الودىعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الافى اللات الناظرا ذامات مجهد للاغلات الوقف والقاضى اذامات مجهلا أموال البتامى عند من أودعها عند من أودعها والسلطان اذا أودع بعض الغنيمة شممات ولم يمن عند من أودعها كذافى فتاوى قاضيخان من الوقف وفى المخلاصة من الوديعة وذكرها الولوا مجى

وذكر من الثلاثة أحدالمة فاوضن اذامات محه للولم سن حال المال الذي في مده ولميذ كرالقاضي فصارالمستثني بالتلفيق أربعية وزدت علمها مسائل الاولى الوصى اذا مات عهلافلاضمان علمه كافي جامع الفصولين الثائمة الاساذامات محهلامال ابنه ذكره فهاأيضا الثالثة اذامات الوارث عهلاماأ ودع عندمو رثه الرابعة اذامات مجهلالماالقته الريح فى بيته الخامسة اذامات محهلالماوضعه مالحكه فيبته بغيرعله السادسة اذامأت الصي مجه للماأودع عنده محيوراوه فده الثلاثة في تلغيص الجامع الكبير الغدلاملي فصار المستثنى عشرة وقد دوابتعهد لالغله لان الناظراذامات محه لاالال الدل فانه يضعنه كافي الخانية اه وقد نقلناهذه المسائل في مواضعها (عُمقال) ومعني موته مجهلا ان لا بيين حال الامانة وكان وملم ان وارئه لا يعلم افان بينها وقال في حياته رددتها فلاتحهمل انرهن الوارث على مقالته والالم بقسل قوله فان كان يعلمان وارثه يعلهما فلاتحهمل ولمذاقال في الرازية والمودع اغما يضمن بالتحهمل أذا للمحرف الوارث الوديعية أمااذاعرف الوارث الوديعة والمودع يعلمانه يعلم ومات ولم من لم يضمن ولوفال الوارث أناعلتها فانسكرالطالب إن فسرها وقال هي كذاو كذا وهلكت صدق اله ومعنى ضمانها صبرورتها دينافي تركته وكذالوادعي الطالب القيهدل وادعى الوارث انهدا كانت قائمة نوم مات وكانت معروف قثم هاكمت فالقول للطالب في الصحيح كما في العزازية تلزم العبارية فيميا ذا استعمار جدارغير ولوضع جددوءه ووضعها عماعالميرا مجددارفان المشترى لايقدكن من رفعها وقيل لابد من شرط ذلك وقت السيع كذا في القنيلة اذا تعمدي الامدىن عُ أزاله لامز ول الفعدان كالمستعير والمستأجر الافي الوكيدل المسع أوماكحفظ أومالا جارة أومالاستنجار والضارب والمستبضع والثريك عنانا أومفاوضة والمودعومستعسر الرهسنوهس فيالفصول الاالاخسرة فهسي في المساوط الم وقد نقلنا هذه السائل في أبوابها (ثمقال) الوديعة لاتودع ولاتعارولا تؤجر ولاترهن والمتأجر يؤجر ويعار ولابرهن والعارية تمار ولا تؤجر قدل بودع المستأجر والعمارية اذتصح اعارتهم أوهي أقوى من الايداع وقدل لان الامس لايسلها الى غسر عماله واغاجارت الاعارة لاذن المعسر والمؤجر لاطلاق الانتفاع وهومعمدوم في الأبداع فان فيدل أذا أعار

فقداودع فلناضمني لاقصدى والرهنكالودىعية لابودع ولايعار ولايؤ ولابرهن وأماالوصي فعلك الايداع والاجارة دون الاعارة كمافي وصاما الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكمل مقيض الدين بعده مودع فلاعلك الشيلانة كأفي جامع الفصولين العامل لغسره أمانة لاأجرة له الاالومي والنطط فيستعقان بقدر أحو ألثل اذاع لاالا واشرط الواقف للناظرها من غله الوقف ولابسقةان الامالعل نلوكان الوقف طاحونة والموقوف عليه يسمتغلها فملاأحر للناظر كإفى النمانية ومن دنايعلم أندلاأ جرالناظر في المسقف اذا أحب ل علمه المستحقون ولاأحر الوكم للامالشرط وفي جامع الفصوابن الوكمل يقمض الوديعة اداسي له أجراله أي ماجاز علاف الوكيل بقيص الدين لا بصم استتحاره الاازاو فت له وفتا و في الهزاز بة لوجهل الكهمل أحوالم يصم وذكر الزيامي أن الوديعة بأحمضونة وفي الصرفية من أحكام الوديعة اذا استأحرا لمودع المودع صعيمة لاف الراهن اذا استأحر المرتهن اه وقد نقلناه فد المسائل في أبوابها كل آمَنَ ادَّعِي الصَّالَ الأمانة إلى مستحقها قبل قول كالمودع أذا ادَّعي الرَّدُوانُو كَيْلُ والناظراذا ادعى الصرف الى الموقوف علمم رسواء كان في حياة مستعقه اأو رعد موتمالافي الوصيك لل يقيض الدن اذا ادعى العدد موت الموكل انه فدضه ودفعه له إفي حساته لم يقول الاستنة بخلاف الوكمل يقمض العدين والفرق في الولوانجمة القول الأمن مع المين الااذا كذبه الظاهر فلايقدل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى أه وقد نفلناه فده المدائل في أبواجها كاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصا بالوكتاب الدعوى (تجفال) الامين اذاخلط بعض اموال الناس يبعض أوالامانة عباله فانه ضياءن فالمودع اذاخلطها بمباله يحيث لاتتميزه متها وكذالوانفق يعضها فرده وخاطه بهاضمتها والعامل اذاسأل للفقراء شأوخاط الاموال ثمدفعها ضمنم الارماج اولا تحزتهم عن الزكاد الاأن بأمره الفقراء أؤلامالاخمذ والمتولى اذاخاها أموال أوقاف مختلفه يضمن الاإذا كان ماذن القاضى والمساراذ اخاط أموال الناس وأثمان ماماعه ضمن الافي موضع رت العادة بالاذن الخلط والوصى اذاخاط مال المتم عالم ضعنه الافهم اللايضعن الامن الخاط كالقاضي إذاخاط ماله عمال غمره أومال رحل عمال آخروا اتولى انداحاط مال الوقف عمال نفسه وقدل يضهن ونوأ قاف المولى مال الوقف ثم وضيع

مثله لم بهرأ وحملة تراءته انفاقه في التعمير أوان ترفع الامرالي القياضي فمنصب القاضي من يأخذه منه فيراغم رده علمه اه وقد نقلناهذه في أوابها كاب الوقف والوكالة والوصايا وكارالدعوى وكارالغصر وكارال كاة (غقال) الامن اذاها كت الامانة عنده م يضمن الااذاسة قطمن بدوشي علم افها كت كذاني الولواكحية وفي المزاز بة الرقيق إذا اكتسب فاشترى شعثامن كسمه وأودعه وهلكت عندالمودعفانه يضمنه لكونه مال المولى معان العمد ديدا معتمرة حتى لوأودع شيأوغات فالنس للولى أحدّه المأذون له في شئ كآذنه امائة وضمانا ورجوعاوء دمرجوع وخرج عنه مستثلتان المودع اذا أذن افسانا فىدفع الوديعة الى المودع فدفعها الدثم استعقت ببدنة بعدالهلاك فلاضمان على المودع وللمستحق نضمين الدافع كافي عامع الفصوا ـ بن اه وقـ د نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الغصب (مُقال) الثانمـةجـام مشترك بن اثنين آحركل واحدمنهما حصته لرجه لهمأذن أحدهما مستأح وبالعمارة فعمر فالارجوع للستأج على الشر الثالساكت ولوعرأ حدالشر تكان الحمام للااذن شريكه فانه برجع على شر مكه محمنه كذاف احارة الولوانجمة اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وكتاب الاحارة (عُمقال) لا يحوز للودع المنع بعد الطلب الافي مسائل لوكا نت سفا فطلمه لمضرب مه ظلما ولو كانت كما المه اقرار عمال العره أوقيض كافي اكانية المودع إذا أزال التعدى زال الضمان الااذا كان الامداع مؤقتا فتعدى بعده ثم أرافه المزل الضمان كذافي عامم الفصولين المودع اذاجدها ضمنها الااذاهلكت قيل النقل كافي الاجناس الوديعة امانة الآاذا كانت بأحرة فمضعونة ذكره الزيلعي وتقدمت للعمرأن ستردالعمارية متي شاءالافي مسائل لواستعارأمة لارضاع ولده وصارلا بأخد الاثديه الهالرجو علاالرد فله أجرالمثل الحالفطام ولورجع فى فرس الغارى قبل المدة في مكان لا يقدره لى الشراء أو الكراء فله أحالم وهمافى الخانية وفهااذا استعارأ رضالاز راعة وزرعها لم تؤخذمنه حتى تحصد ولولم يؤقت وتترك بأجراه وقد نقلنا ذلك في كتاب الاحارة (ثم قال) مؤنة ردالعسارية على المستعبرالا في عارية الرهن كافي المسوط اه وقد نقلناه إفي كتاب الرهن (مُقال) تعليف الامن عند دعوى الردأ والحداك قبل لنفي المهمة وقبل لانكاره الفعان ولايثت الردبينية حتى لوادعى الردع لي الوصى

وعلف لم يضمن الوصى كذافي وديعة المسوط اه وقد نقلناه في كأب الوصايا وكتاب الوكالة (ثمقال) نوردالوديعة الى عبدر بها لميبرأسواء كان يقوم عليها أولاوهوا لعيم واختلف الافتاء فيمااذاردها الى بيت مالكهاأوالى من في عداله ولودة عها المودع الى الوارث بالأمر القلطي ضعن إذا كانت مستغرقة بالدين ولم وصيحن مؤتمنا والافسلا الااذادفع العضم م ولوقضي الودع بهادين المودع ضمن على العميم ولاسرأم ديون المت بدف عالدين الى الوارث وعلى المت دين اه وقد نقلتاه في كتاب الوصاماوفي كتاب المداينات (مرقال) ادعى المودع دفعهااني مأذون مالكها وكذما فالقول لهفي براءته لافى وحوب الفهان علمه المأذون لدما لدفع اذا ادعاه وكمذماه فانكانت امانة فالقول لهوان كان مضمونا كالغصب والدن لأكافى فتاوى قارئ الهداية اه وقدنقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب المداينات (م قال) ومن الشاني مااذا أذن المؤجر للستأجر بالتعمير من الاجرة فلابد من السكان وهي في أحكام العمارة من العمادي استأحر يعبرا الي مكة فهوعلى الذهاب دون المجيَّ ولواستعار | بعبرا فهوعلمهما كافي احارة الولوا مجمة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة (تم قال) وفي وكالفا النزازية المستمضع لاعلك الايضاع ولاالايداع والايضاع المطلق كالوكالة المقرونة بالمسيئة حتى أذادفع المه ألف وقال له اشترلى به توياصح كااذاقال اشترلى به أى توب شئت وكذاك لودفع اليه بضاء ـ قوامره ان مسترى له توباصم والبضاعة كالمضاربة الاان المضارب علك بيدم مااشتراه والمستمضع لاالااذاكان فى قصده ما يعلم أنه قصد الاسترماح أونص على ذلك أه وقد نقاناه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثمقال) الاعارة كالاحارة تنفسخ بموت أحدهما كافي المنية ا ه وقد نقامًا ه في كتاب الاحارة (ثم قال) القول الودع في دعوى الردوا لهلاك الا اذاقال أمرتني بدفعها الى فلان فدد فعتها البه وكذبه ربها في الامر فالقول لربها والمودع ضامن معندأ صحابنا خدالا فالاس أعى ليل كذافي آخرالود بعة من الاصل لمحمداه وقدنقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثمقال) المودعاذا قال لا أدرى ايكم استودعني وادعاه ارجلان وأبي ان يحلف لهما ولابينة يعطيها لهمانصفين ويضمن مثلها ينهمالانه أتلف مااستودع بجهله اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) مات رجل وعليه دين وعنده و ديمة بغيرعينها

فيمدم ماترك بان الغرماء وصاحب الوديعة بالحصص كذا في الاصل أيضا اه وقد دنقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول عاممه) وهدنه هي المسائل المجموع ما المحقة بكتاب الامانات (قال في ا القاعدة الاولى لاتواب الايالنية مانصه ) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها وكـذا الايداع والاعارة أه (عمقال) وأما الضمان فهـل يترتب في شي مجعرد النيةمن غيرفعل فقالوا في المحرم اذاليس ثويا الى ان قال وقالوا في المودع اذاليس يوب الوديمة منزعه ومن نيته أن يعود الى لدسه لا يمرأعن الضمان اهر مم قال في القاعدة الثانية الامور عقاصدها من العاشر في شروط النسة في الراسعان لا يأتى عناف بين النية والمنوى مأنصه) وامانية الخيانة في الوديعة فلم أرهاصر يحة لكن في الفتاوي الظهرية من جنايات الاحرام ان المودع اذا تعدي مُ أزّال التعدى ومن يتهان معود المهلاس ولى التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ولذا قال في الكنز وأن قال أخذت منه كُ ألفا وديعة وها كت وقال اخذتها غصما فهوضامن ولوقال أعطمتنها ودبعة وقال غصمتنهاالا اه وقدد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه ) وحدين تأليف هذا المحلورد عملي سؤال فيمن آجر طعالطيخ السكروفسه فحار أذن المستأجر في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في الممّاجخ بضمانها على المستأجر فأجمت بان المعروف كالمشروما فصاركانه صرح بضمائها علمه والعارية اذا اشترما قها الضدان على المستعبر تصر مضمونة عند تأفي رواية ذكر والزيلعي في العارية وخميه في الجوهرة ولم يقل في رواية إلكن نقل بعده فرع البزازية عن البنابيع مُوقَالُ أَمَا الوديعية والعين الوجرة في الإيضمنان بعيال أه ولكن في المزازية قال أعربي هـ تداعلي اله ان ضاع فأناضا من له فأعاره فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا ذاك في كاب الإجارات أيضا روقال في القاعدة الثانية عشر لا بنسب الى ساكت قول مانصه) وفي عارية الخانية الاعارة لا تنبن المحوت اه (وقال في القاعد : التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسدب أضمف الحكم الى الماشرمانصه ونوج عنهامسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة فاله يضعن لترك الحفظ اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقدوما يتعنن فيمه وما لا يتعنن مانصمه)

ويتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما يقبل الاستقاط من الحقوق ما نصه وأماماليس بلازم من العقود فلايتصف بالاستقاط كالوكالة والعارية وقيول الوديعة اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائزمن الجانبين الشركة الى أنقال والمارية والايداعاه (وقال في عدا القول في الماك مأنصه) وفي المداية من النفقة لوأ نفق المودع على أوى المودع بلااذنه واذن الفاضي ضعنها ثم اذاضعن لمرحم وعلمهما لانه لما ضعن ملكه بالضمان فظهرأنه كان متسرعا وذكرال ملعي إنه ما اضمان استندما كه الى وقت التعدى فتمن المترع علكه فصاركا ذا قضى دن المودع بهاا ه وقد دنقله القيمة في كاب الغصب وفي كاب الطلاق (ثم قال) منهاالغاصب اذا أودع الحين عمه آكت عندالمودع عمض المالك الغاصب فلارجو علمعلى المودع لانه ملكها مالخمان فصارم ودعامال نفسه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (ثمقال) ب تنبيه به قدعات ان الموصى له وان ملك المنفعة لايؤخر وينسغي ان إه الاعارة وأما المستأخر فيؤجر ويعسر مالا يختلف ماختلاف المستعل والموقوف علمه السكني لايؤجر ويعمر والشافعية جعلوا لذلك أصلا وهوان من ملك المنفعة ملك الاحارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لاالاحارة ومحملون المستعبر والموصى له بالمنفعة مالكاللا نتفساع فقط وهذا يتخرج على قول المرخى من إن العمارية الماحة المنافع لاعلمكها والمذهب عندنا انها غليك المنافع بغبرعوض فهي كالأحارة غلمك المنافع واغمالا علك المستعمر الاحارة لانهماك المنفعة الغسرعوض فلاعلك أن عاكمها سوض ولاله وملك الاحارة الكأ كثر مامك فانه ملك المنفعة بغيرعوض فيملكها نظيرماملك ولانه لوملكها لازم أحدالامرس الغبرا لحائزس لزوم العارية أوعدم لزوم الاحارة وهنذان التعليلان يشملان الموقوف علمه والمستعر ومما سواءعلى الراجح فيملك الموقوف عليه السكني المنفعة كالمستعبر وقدل اغسأ أبيم له الانتفاع وهوضعيف بأن له الاعارة وقامه في فيم القدر من الوقف اله وقد دنقلناه في كاب الوقف ونقلنا بعضه في كتاب الإجارات وفي كتاب الوصية (وقال في أحكام السفرمانصه) ويختص دكوب البحر بأحكام الحاأن قال وضمان المودع لوسافر بهما فحالبحر وكذا الوصى اله وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال في فن الالغاز ما نصمه) \* الوديعة \* أي رجل ادعى و ديمة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم ا

اليه فقل اذا أقرالوارث بأن المتروك وديعة وعلى المت دين لم يصع اقراره ولوصدقه الغرماء فيقضى القياضي دن الميت ومرجيع للدعى على الغرماء لتصديقهم وكذا في الاحارة والمضاربة والعاربة والرهن اله وقد نقلناه في كاب الدعوى وكاب الاقرار (مُقال في فن الالغازم انصه) \* العارية ، أي مستعدر ملك المنع بعد الطلب فقل اذاطلب السفينة في تجمة البحر أوالسيف ليقتل به ظلماً أوالظير بعدماصار الصي لا مأخذ الا تدمها أو فرس الغازى في دارا كحرب أوعار بة الهن قبل قضاء الدن أي مودع ضمن الهلاك فقل اذاظهر مستعقه أى مودع لمخالف وضمن فق ل إذا أم ورد فعها الى بعض ذر شه فدفعها المه بعدموته اهر وقال في الفن المذكور في بعث الفصب مانصه )أى مودع يضمن بلاتعد فقل ودع الغاصب اه وقد نقلناه في كاب النصب (وقال في فن الحيل في بحث الوكالة مانصه) أراد الوكيل انهاذا أرسل المناع للوكل لايضمن فانحملة أن يأذن له في بعثه وكذا لوأراد الايداع يستأذنه أو برسله الوكيل مع أجبر له لان الاجبر الوحد من عباله أو يرفع الوكيل الامرالي آلقياضي فيأذنه في ارسالها اه وقد نقلناه في كاب الوكالة (وقال أخوا لمؤلف في تسكيلته للفن السادس فن الفروق ما نصه) \* كتاب الوديعة \* أنفق بعض الحنطة المودعمة ثمرده الهالساقي فهلك ضمن الساقى ولولم بردضهن المأخوذفقط والفرق انالمردود لمخرج عن ما كه فخلطه بوجب الاستملاك فى الماقى مخلاف مااذا لمرد أخذت منك ألفي درهم ألف وديعة وألفاغ صما وهلكت الوديعة وهذما الغصوية وقال ربالمال بالمالك المعصوية فالقولله ولوقال أودعتني ألفسا وغصيتك ألغافها كمت الوديعة وهدفه المغصوبة فالقول للقر والفرق آنه في الاول أقر سد الضمان وهو الاخدد ثمادٌ عي خروجه عنه وفي الثاني لم يقربالضمان وانما أقر دفعل الغيروه والايداع أهروقد نقلناه في كتاب المدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثمقال أخوا لمؤلف في التكلمة المذكورة مانصه) \* كتاب العارية \* استعاردا به الهموضع لايركب فى الرجوع ولواستأحها الى موضع له أن ركب والفرق ان ردا لمستعارعلى المستعبر وردالمستأج على صاحبه آه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (تمقال) للمتعبرأن بعبرالااذاعين نفسم والفرق ان الاعارة مطلقة والمطاق محرىءلي اطلاقه وفيالثاني مقيدة فتبقى على التقييد ثم في المطلقة لواركم اغيره تعين حتى

أورك هو بمدفهن عند فحرالا سلام وقال خوا هرزاده والسرخسي لا يضمن علا بالاطلاق قال عبدالط الداعارة الثوراس فأخدا في غييته من يبتسه فعطب الايضمن ولومن زوجته ضن والفرق ان اعارة الدواب لاتكون النساء وقد وجدالقاماع للزجارة وهوفعلها استعاردانة الىمكان فحاوزه نمردها الحامكانها فهلكت ضمن ولورك الوديمة غمردها الى مكانها فهلكت لايضمن والفرق ان من الودع كدد ولا كذاك المستعبر والله الموفق اه (وقال المؤلف في كناب الوقف) كلّ من بني في أرض غدره بأمره فالمناهد الكها ولو بني لنقسمه بالأأمره فهوله ولدوله رفعه الاأن بضربالارض وأماالبناءفي أرض الوقف الخ اه فراجعه وق دنقلناه في كتاب الفصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) وإذا قلنا متضمين النباظر أذاصرف لمبهم الحباجة الى التعمره للمرجع عامهم عبادقعه أمكونهم قيضوامالا يستحقونه أولالمأره صريحالكن نقاوا في آب النفقات ان مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوى المودع بغيراذته وادن الفاضي فانه يضمن واذاضمن لايرجع على مالانه لماضمن تبين ان المذفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت المعدى كمافي المدارة وغيرها اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب الوقف مانصه) وكذا لامردمااذا أذن القاضي بالدفع الي زوجة | الغائب فلماحضر هدالنكاح وحلف فانهذكر في العتاسة ان شاء صمن المرأة وان شامضى الدافع وسرجم هوعملي المرأة اها لانه غيرمته تروقت الدفع وانماطهر الخطأفي الاذن واغماد فعرساء على صحة اذن القاضي فكان ادالرجوع عام الاند وان مالث المدفوع بالضمان فليس عدر عاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعني لا الالفاظ مانصه) وخرج عن هذا الاصل مسائل منها لاتنعقد الهدة بالسبع بلاغن ولا العاربة بالاحارة بلاأحرة اه (وقال في كماب الكفالة في بحت العرور لانوجب الرجوع الافي اللاث مانصه) النالثه أن يحكون في عقد مرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والإجارة حتى لوهلكت الوديعة أوالعمين المستأجرة ثم استحقت وضمن المودع والمستأجرفانهما برجمان على الدافع باضمناه وكذاما كان عدما وفي العارية والهدة لارجوع لأن المقيض كأن لنفسه وغمامه في الخمالية من فصل الغرور من البيوع اه وقد انقلما من كتاب الاسارة وفي كتاب الهمة (وقال في كتاب القضاء مانصم) لا يعلف

القاضى على حق محهول الى أن قال الافي مائل الى أن قال المالة اذا ادّعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كافي القنية اه (وقال فيه أيضاً) اذا ادعى رحلان كل منهماعلى ذى المداسقة اق ما في در فأ قرلا حدهما وأنكر الاتعراب مخلف النكرمنهماالافي اللائة دعوى الغصب والامداع والاعارة فانه يستحلف للنكر بعدا قراره لاحدهما كإفي اكخباذ بقمفصلااه وقدنقلناه في كاب الغصب (وقال فيمه أيضا) الجهالة في المنكومة عنع المحمد الى أن قال وفى الاستعلاف عنعه الافيست هذه الثلاثة ودعوى خمانة مهمة على المودع اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) معث المدنون المال على مدرسول فهلك فأنكان رسول الداش هلك عليه وانكان رسول المدنون هلك عليم وقول الداش ا ابعث بهامع فلان لدس رسالة منه فأذا هلك هلك على المدون يخلاف قوله ادفعها الى فلان قانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وسانه في شرح المنظومة اهروقال في كتاب الوكالةِ أيضامانهم ) للشي الفوض إلى اثنين لاعالمه أحدهما كالوكيلين ا والمضاريين والوصين والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين الخاه (ثم قَالَ فَيهُ أَيْضَامَانُكُمُ ۚ الْوَكُمُلُ لَا يَكُنُونَ وَكُمَلًا فَدُلُ الْعَلَمُ الْوَكَالَةُ الْآفي مستُّلة مااذاعلم المشترى بالوكالة ولم يعلم الوكدل المائع بالوكالة كأفي المزازية وفي مسئلة مااذا أمرالودعالمودعدفههاالى فلان فدفعهاله ولم بعمل مكونه وكمدلاوهي فيالخانية بخلاف مااذاوكل رجلا بقيضها ولميعلم المودع أوالمودع والوكيل معا بالوكالة فدفعهاله فان المبالك مخبيرني تضمين أيهما شباءاذاهاكت وهي في الخيانية أيضًا اله (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصم مع المودع بعد دعوى الهلاك اذلا بزاع اله (وقال في كمّاب المداينات) عندرجل وديعة والودع عليه دن من جنس الوديعة لم تصرقص اصامالدين حتى يجقعاأى الداش والمودع وبعددالاجفاع لايصه يرذلك قصاصاما لمجدث فسه قصا وان في رده بحسك في الاجتماع الاتحديد قيمن وتقع القياصة اله (وقال فدمه أيضا) آجرتك بغير شي فاسدة لاعارية اه (وقال في كتاب الاحارة لاضميان عبني انحمامي والشابي الابميايضمن معالمودعاه وقال في كتاب انجحر مانصه) الصي المحورعليه مؤاخذ بافعاله فيضمن ماأتلفه من المال وإذاقتل فالدية على عاقلته الافي مسائل لوأتلف مااقترضه وماأودع عنده يلااذن ولمه

ا وما أعير له ومابيع منه و بلااذن ، و يستثني من ايداء ممااذا أودع صي مجهور مشله وهي ملك غيرهما فللمالك تضمين الدافع أوالا تخذ قال في حامع الفصولين وهيمن مشكلات الداع الصي قلت لااشكال لانداعا لمرضمنه أالمي للتسليط من مالكها وهنالم بوسد كالاغنى اله وقد نقلنا مضه في كتاب الغصب وفي كتاب انجنايات (وقال في كتاب الغصب) لا يحوز التصرف في مال غـيره بغير اذنه ولاولاية الافي مسائل الحان قال الشائسة أخاذا أنفق المودع على أبوى المودع الغدمواذنه وكان فيمكان لاعكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعقارلا يضمن الافي مسائل اذا حده المودع الخ (وقال فسمأ يضا) لا موزد حول بدت انسان الاياذنه الاف الغزوكافي منية المفتى وفيمااذاسقط تويه في بدت غيره وخاف لوأعله أخدد كافي الوديعة اله (يقول عامعه) وقوله كافي الوديعة أي كامحوزله دخول ست المودع وبغيراذنه اذا أنكرها اهمن الشرح وقدد نقلنا وفي كتاب الحظر (وقال في كتاب الوصاما) تبرع المريض في مرض موته اغلينفذ من الثلث عندعدم الاجازة الافي تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في الفتاوي الصغرى وظماه رمافي تلخيص المجمآمم الحكمرمن الوصابا يخمالفه وصورها الزيلي في كتاب الغصب بان المريض اعارمن أحنى والمنصوص عليه أنه اذا آحر بأقل من أحرالله لفائه ينفذ من الجميع وقال العارسوسي انها عالفت القواعدوليس كمافال فان الاعارة والاحارة سطلان عوقه فلااضرارع لى الورثة بعدموته للانفساخ وفي حياته لاملك لهمفافهم اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في كتاب الفرائض) الارث يحرى في الاعمان وأماا تحقوق فنهاما لأبحرى فيه كحق الشفعة الى ان قال والوكالات والعوارى والودائم لاتورث اه (قالصاحب الاشماه)

# \* (كتاب الحجر والمأذون)\*

المجعور عليه مالسفه على قوله ما المفتى به كالصغير في جبع أحكامه الافي النكاح والطلاق والمتاق والاستملاد والتدبير و وجوب الزكاة والجج والعمادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقويات وفي الانفاق وفي

صحة وصاياه بالقرب من الملث فهوكالمالغ في دنده وحكمه كالعدد في الكفارة فلا بكفرالابالصوم حتى لوأعتق عن كفارة ظهاره صع أي صح العتق ونف ذولا يجزئه عنهاو يصوم لهاوتمامه في شرح منظومة النوهدان وأماا قراره ففي التتارخانية انهضيم عندأبي حنيفة لاعندهما اهيعني بناءعلى الحجر بالسفه الصي المحجور عليه مؤاخذ بافعاله فيضمن مااتلفه من المال واذا فتدل فالديه على عاقلته الافي مسائل لوأ تلف ماا فترضه وماأودع عنده ولااذن ولمه وما أعبر له ومابيع منه بلااذن ويستثني من الداعه مااذا أودع صدى مجهور مثله وهي ملك غريهما فللمالك تضمين الدافع أوالا تحدد قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ابداع الصي قلت لااشكال لانداغ الم يضمنها الصي للتسليط من مالكهاوهذا لم يوجد كالا يخفي اه وقد نقلنا ه في كاب الامانات وكاب الغصب وكاب الجنا مات (ثمقال) الاذن في الإجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية الابصيح الاذن الاتبق والمغصوب المجهود ولابينة ولا يصير محهورا بهما على الصيم أذن لعبده ولم بعلم لأبكون اذناالا اذاقال با يعواعسدى فانى قدأذ نتاله في العيارة فبايعوه وهولايعلم بخلاف مااذ قال بايعوا ابني اذاقال له آحرنفسك ولميقل من فلانأوقال ببعثو فىولم يقل من فلانكان اذناما لتحيارة كذافى انخيانية والامر مااشراء كذاف كذافى الونوا بجية فلوقال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولاللدسكان اذناوهم عادثة الفتوى فلحفظ الاذن بالغيارة لايقيل التخصيص الااذاكان الاتن مضاريا في نوع واحد فأذن لعبد المضارية فانه يكون مأذ ونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي الاصمعندي التعيم كافي الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ممقال) اذارأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا الااذا كان المولى قاضما كافي الظهرية السفهة اذازوجت نفسهامن كفؤصم فان قصرت عن مهرمثلها كان للاولما الاعتماض ولواختلعت من زوجها على مال وقع ولا بلزمها ولايصم اقرار السفيه ولاالاشهاد عليه اه وقد نقلنا هـ ذ. السائل في أبواج امن كاب النكاح وكاب الطلاق وكاب الافرار وكاب الشهادات وقوله وقع أى ويكون رجعيا كافي شرحها (ثم قال) ولودفع الوصى المال الى

المتم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولولم محجرعليه اه وقد نقاذاه في كتاب الوصايا عَالَ) ولو هجرالق أضي على سفيه فأطلقه آخر حازا طلاقيه لان الحجر ليس بقضاء ولاهوزائساك تنغيذا كحرالاول خلافاللغصاف ووقف المحعور عليه بالسيفه طل واختلفوا فعمااذاوقف باذن القياضي فصحعه البلخي وأبطله أبوالقياسم ه وقد نقلناه في كتاب الوقف (تمقال) ولا يصير السفيه مجعورا عليه بالسفه عندالناني فلابدمن حجرالقاضي ولابرتفع عنمه الحجر بالرشد ولابد من اطلاق ساضى خلافالمجدفهما ولاستترط حضرته لععة الحجر علممه كافي خوانة المغتمين و وقعت حادثة هِرالقاضيعلي سفيه ثمادّي الرشدوادّي خصمه بقاءم على السفه وبرهنافلمأرفيه نقلاصريحا وينبعي تقديم بينة البقاءعلى السفه لمسافي المحيطمن انجرالظاهر زوال السفه لان عقله منعه منهذكره في دلسل أبي نوسف على ان السفمه لاينجعراللا بجحرا لقاضي وقال الزبلعي وغبره في بالسالتحالف اذا اختلف الزوجان فيالمهرقضي لمنبرهن فانبرهنا هنشهدله مهرالمثل لمتقبل بيثته لانهسا ات فكل بينة شهدله الظاهر لمتقمل وهنا بينة زوال السفه شهدله الظاهر فلمتقبل اه وقد نقلناه في كاب الشهادات والدعوى وفي كاب النكاح (عمقال) المأذون اذا محقه دن يتعلق كسمه ورقية الااذا كان أجسرافي البيع والشراء كافي العرة منية المنتي اه وقد نقلناه في كاب الاحارة (عمقال) العمد المأدون المدبون اذا أوصى مهسيده لرجل ثممات ولمحز الغرح كان ما كاللوصي لهاذا كان مخرج من الشلت و علمكه كاعلمه الوارث والدين في رقبته ولو وهده في معتده فللغريم ابطالها وبديعه القاضي فافضل عن غنه فللواهب كذا في خزانة المفتسن من الوصاياا ه وقد نقلناه في كتاب الهية وكتاب الوصايا (ثمقال) المأذون لا يكون مأذونا قبل العلميه الافي مسثلة ما ذاقال المولى لاهل السوق با يعواعدي ولم يعملم والله سبعانه وتعمالى أعلماه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل الجموعة المعقة الخاسان والاذن (قال المؤلف في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسير مانصه) السدس السامع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف فن ذلك عدم تكايف الصي والجنون فغوض أمر أموالهما الى الولى اه (وقال في تنبيه يتعمل الضررالخاص لدفع ضررعام وهذامقيد لقولهما الضرر لايزال عثله وعليه فروع مانصه) ومنهاجوازا كجرعلى البالغالماقل انحرعندأ بي حنيفة رجه الله

سيمانه وتعالى في ثلاث المفتى الماجن والعبيب انجاهل والمكارى المفلس دفعا للضررالعام ومنها جوازه على السفيه عنده ماوعليه الفتوى لدفع الضررالعام ومنهابيه مال المديون المحيوس عند دهمالقضاء دينه دفعالاضر رعن الغرما وهو المعتداة وقدنقاناه فده العمارة في كتاب القضاء أبضا (وقال في آخرالقاعدة ا(ابعة التابيع تابيع مانصه) \*فائدة \* طغرت بمسئلتين يغتغر في الابتداء مالا يغتفر في الانتهاء عكس القاعدة الشهورة الى أن فال الثانية لوأوني المأذون المحمر ولوأذن للا بق صم كافي القضاء من المعراج وقسده قاضي خان عافي يده اله (وقال في القياعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصمه راو رأى القياضي الصيأوالعتوه أوعبدهما يبيع ويشترى فكتك لايكون اذنافي التجارة اه (ممقال) وإذارأى عبده يديع عينامن أعيان المالك فسكت لمكن اذناذكره الزيلعي في المأذون اله (تمقال) ونرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة بكون السكوت فهارضاء كالنطق الىأن قال البادسة عشرسكوت المولى حنرأى عمده يسع ويشترى اذن في التحارة السابعة عشر لوحلف المولى لا بأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية اه (يقول جامعه) وقوله فسكت أي حن رآه يبدع و شترى كافي شرحها وقد نقلناها في كتاب الاعان (م قال) الثامنة والعشرون سكوت ولى الصبي العباقل اذارآه بيسع ويشترى اذن اهم (وقال في القباعدة ادسة عشر الولاية الخياصة أولى من الولاية العامة مانصه ) - ضابط الولى قد | يكون وليافى المنال والنكاح وهوالاب وانجدوقد يكون ولمافي النكاح فقط وهو سائرالعصبات والام وذوواالارحام وقد بكون في المال فقط وهوالوصى الاجنى فظاهركلام المشايخ أنهامرات الاولى ولايقالات وانجد وهي وصف ذاتي لمما ونقلان السكى الأجماع على أنهمالوعز لاأنفسهم المينعز لااه وقد نقلناذلك في كتاب النكاح أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانسه) والثالث الجهدل في دارا تحرب من مسلم لم يها حروانه يكون عدرا ويلحق مه جهل الشفيم وجهل الامة مالاعتماق وجهل المربد كاح الولى وجهل الوصي بل والمأذون بالاطلاق وضده اه (ثم قال في أحكام المبيان) ويقبل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقاناها في الحظراً إضا (ثمقال) وأشجرعليه في الاقوال كله اللافي الافعال فبضمن ماأتلفه الافي مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الحجر

اه وقال وفي المنتقط ولا تصبح خصوم قالصمي الا أن يكمون مأذونا بالخصومة اه وقد نقلنا هافى كتاب القضاء (ثمقال) وأوكان مأذونا فياع اوجد المشترى به عبدالانعلقه حتى مدرك كافي العُدّة الله وقد فغلناها في كناب الميوع أيضا وفي كتاب القضاء (ممقال) ولوادعي على صدى محيدور ولابينة له لا يعضروالي بابالقياضي لانه لوحلف فنكل لايقضىءليمه كذافي العدة اهروقد نقلناهما فى كتاب القضاء أيضًا (ثم قال) وتتوقف عقوده المتردّدة بدين النفع والضرر حازةوليه ويصح قبضه للهية ولايتوقف منأقواله ماتمحضضررا ومنه (وقال في أحكام العسدمانصـه) - ولامنة ـ ذا قراره عمال مأذونا كان أومكاتسا الاباذن مولاءالا اذا أقرا للأذون بجافى يدءولو بعدجره وكذا اقراره بجنابة موجبة للدفع أوالفداء غيرصه يج الافه محدد أوقود اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كمماب المجنبابات وفي كتاب المحدود (م قال) ولا تصمح كفالتعمالة الاماذن سيده اله ونقلناها في كتاب الكفالة (ثمقال) ويباع في دينه اله (ثم قال) ولاتسم الدعوى والشهادة عليه الابحضور سيده ولا يحدس في دن اه وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) واعتاقه باطل الى ان قال وكذا وصلته وصدقته وتبرعه الااهداء السرمن المأذون والمحاياة اليسرةمنه أه وقد نقلناها في كتاب الهبية أيضا (وفال في أحكام الانثي مانصم) وتزيد في أسباب البلوغيا كحيض والحمل اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) واختص الاب مدبأحكام منها ولاية المال فللولاية للزم في مال الصغير الاالحفظ وشراء مالابدللصغيرمنه اه (عمقال) وفائدة ويترتب على النسب اثنيا عشر حكمالى ان قال وولاية المبال أه (وقال في بحث القول في الملك ما نصم) قال في فتح القدس المنقدرة يشته الشارع ابتداء عمل التصرف فخرج نحوالو كملاه وينبغي ان يقال الالمانع كالمحمور عليه فانه مالك ولاقدرة له عدلي التصرف اه (وقال) فى بعث ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه ) ويكون به الماوغ والاستراءدون النفاس اه (يقول عاممه) أي فان الملوغ في صورة النفاس مضاف إلى الحبل الالى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في آخرفن الفرق والجمع مالصه)

يفاثدة بدالفسق لاعنع أهاسة الشهادة والقضاء والامرة والسلطنية والامامية والولامة في مال الولدوالة ولمة على الاوقاف ولاتحل تولمته كا كندناه في الشرح واذافسف لاستعزل واغما يستحقمه عمدني الدبحب عرزله أوحسن عرزله الاالات السغمه فانه لاولاية لهعلى مال ولدمكافي وصابا الخانمة وقست علمه النظر فلا نظرله في الوقف وان كان اس الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لاسفذ فكدف يتصرف في ملك غديره ولا يؤتمن عدلي ماله ولهذا لابد فع الزكاة بنفسه ولا سفقي على أنفسه كإذ كروه في محله فكسف يؤتمن على مال الوقف اه وقد نقلنها بقسته في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (م قال بعد ذلك مانصه) ماعلمان السفه لا سيتلزم الفسق المافي الذخيرة من المحرالسفيه المبذر المضيح الماله سواء كان فى الشربان جمع أهل الشرب والفسقة في داره و يطعمهم و يستقهم و يسرف فى النفقة ويفتح ما ما كحمائزة والعطاء علمهم أوفى الخير مأن يصرف ماله في ساء المساحد واشها وذكر الزيلع القاضي صيانة الله اه وذكر الزيلع ان المنفسه من عادته التستر والاسراف في النفقية مأن متصرف تصرفا لالغرض أواغرض لا بعده المقلاء من أهل الديا المفرضا فثل دفع المال الى المغني واللماب وشراا الجام للطمارة بقن غال والغين في التحارات من غير مجدة وأصل السامحات في التصرفات من البروا لاحسان مثير وع والاسراف حوام كالاسراف في الطعام والشراب اهم والغفلة من أسباب الحجرعند هيمه الأبضا والغافيل من لدس عفسد ولامقصد ولكن لامهة دي الى التصرفات الرامحية فيغين في الساعات لسلامة قلمه إذكره الزيلعي رجه الله تعالى أيضا ولمأرحكم شهادة السفيه ولاشك انهانكان عضعالماله في الشرفهوفاسق لاتقسل شهادته وانكان في الخسر تقسل وانكان مغفلالاتقمل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في المحرقال في الخانسة ومراشتدت غفلته لاتقبل شهادتهاه وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفسل وهوالذي لافطنه له اه وفي المصاح الغفلة غييسة الثيءن بالانسان وعدم تذكره له اه والطاهران الغفل في الحجرة روفي الشهادة وهوأنه في الحجرمن لايهتدى الى التصرف الرابح وفي الشهادة من لا يتذكر إماراه أوسمعه ولاقدرة له على ضمط المثمودية اه وقد نقلناه في كاب الشهادات (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس فن الغروق في كتاب الدعوى

مانصه) ادعىعبدا في يدعبدأ ودينا أوشراء فالعسد خصم الاان يقرّ المدعى اله مجهور والفرق الداذا كان محهورا فلابدله وانكان أذونا لهيداه وقدنقلناه في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الغن الشاني أول كتاب الزكاة مانصه) الفقمه لامكون غنمامكتسه المحتاج المهاالافي دن العساد فتماع لفضاء الدين كمذافي منظومة النارهمان اه وقدينة للساه في كتاب المداسات (وقال في كتاب العتق مانصه) المدراذاخرج من الثلث فاله لاسماية علمه الااذا كان لسيد سفها وقت التدبير فانه يسعى في قعمته مديرا كافي الخافية من الحجر وفعمااذا قتر سيده كيافي شرحنا اله وقد نقلناه في كتاب المجنا مات (وقال في كتاب الشركة) ولواختلف الولى مع غرماءالعبد فالقول لهدم اه (وقال أول كتاب السوع في بحث أحكام الحمل مانصم) هوتابع لامه في أحكام المتق الى ان قال وفي الدين فيماع مع أمه للدين اه ( يقول حامعة ) أي اذا كانت مأذونه مديونة (وقال في كتاب المدوع في محث العبرة للعني لا الالفياط مانصه) ولوقال لعيده ان أديت الى ألف فأنت حركان اذناله في القيارة وتعلق عتقه مالاداء نظر اللعني لا كتابة فاسرة اه وقد نقادًاه في كمّاب العنق (حُقَالُ أَنضَافي كمّاب السوعمانصة) من ماع أواشتري أوآحر ملك الاقالة الانجيم ائل اشترى الوصى من مونويز المت دارا بعشرين وقيمتها خسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقعته ثلاثة آلاف لمصم ولاعلكان الرديالسب وعلكانه بخيار شرط أورؤية اه وقد نقامًا في كماب الوصمة (مُمقال أيضافي كماب المدوع مانصه ) لا تصم الاحازة معده لاك العن الافي اللقطة وفي احازة الغرماء يدع المأذون المدنون بعد هلاك المَمْن (ثمقال أيضافي كتاب البيو عمانصه) الرياح ام الافي مسائل الهوان قال و سنالولي وعيده اه (وقال في كتاب المعالمة في محث الغرو رمانصه) واذا قال لاهل السوق ماد والدي فاني أذنت له في التحسارة فظهر اله اس غسره رجعوا علمه للغروروكذا اذاقال بالعوا عسدي فقدأذنت له فسالعوه ومحقه دن فظهر انه عبيد الغير رجعوا عليه اذاكان الاسحراوالافه مدالعتني وكذا اذاظهر حا أومدبراأومكاتبا ولابدف الرجوع من اضافته البه والامر عما يعته كذافي مأذون السراج الوهاجاه (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبسل قوله فعليه المين الافيما الدعامرة في القنية الى انقال وفي قول العد المائع أنا مأذون

 أم قال فيه أيضامانصه) المقاءأسهل من الابتداء الافي مسئلتن الى ان قال الثانية الاذن للا أق صحيح واذا أبق المأذون صار مجحورا عليه ذكره الزيلعي فى القضاء اله (وقال فيه أيضامانمه) أمين القاضى كالفاضى لاعهدة علمه بخلاف لوصي فانه تلعقه العهيدة ولوكان وصي القياضي فيدين وصي القياضي وأمينه فرق من هدد مومن أخرى هي ان القداضي محمورهن النصرف في مال البتيم مع وجود وصيله ولوكان منصوب القاضي بخدلافه مع أمينه وهومن يقول لهالقاضي جعلتك أمينافي بسع هدذا العبدد واختلفوا فيمااذاقال بعهدذا الممد ولمبرد والاصح الدأمينه فلاتلحقه عهدة وقدأ وضعناه في شرح المكنز وصحيح البزازي من الوكالة العقد العهدة فلسراجه اه وقد القالماني كتاب ألوصاً ما (مُمْ قَالَ أَيضَامَانُهُ هُ) القَاصَى اذاقَضَى في مُحَمِّد فِيهُ افْذُ قَصَاقُوهُ الأَفِّي مسائل الحانقال أواكم مجعرسفيه اه (تمقال) أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن روجها لم منفذ اله (مُ قال في كتاب القضاء أيضامانه م) لا عن على الصي فى الدعاوي ولو كان محمد و والاعضره القاضي لسماعها و معاف العمد ولومحمورا ويقضى بنُكُولُه و يؤاخذيه بعدالعنق اله (وقال في كتاب الوكالة مانصه) وكيل الاب في مال ابنيه كالاب الافي مسئلتين من بيوع الولوا بجرة إذاما عوكميل لاب لابنيه لم يجز مخلاف الاب اذاماع من امنه وفعيا اذاماع مال أحد الابتين من لا تحريحوز بحد لاف وكمله اله رقد نقلناه في كان الوصاما (وقال في كتاب الإمانات مانصه) الإمانات تنقلب مضمونة عوث عن تعهيل الإفي ثلاث إلى انقال وزدت علما مسائل الى ان قال السادسة أذامات الصدى عهد للما أودع عند، معيورااه (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضي كومى المت الافي مسائل الى انقال الثامنة وصى القاضي اذاجعل وصماعندموته لاسمرا اثاني وصما مخلاف وصى المت كافي المدَّمة وفي الخزانة وصى ومي القاضي كوصه اذا كانت الوصمة عامة اه وبه يعصل التوفيق اه (يقول جامعه) وقوله كوصد أي كومي المت كا في شرحها (ثم غال فيه أيضا) الوصي علك الايساء سواء كان ومي الميت أو الغاضي منها كافي الخانية اله (وقال) في كتاب الفرائض الجدك الاب الافي احدى عشرة مستلهالي انفأل الخسامية لومات وترك أولا داصغارا ومالافالولاية للاب وهوكوصي الميت بخلاف الجداه وقدنقلناه في كتاب الوصاما (وفال فده أيضا)

الجدالفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب ف الانكاح مع العصبات ولاعلك التصرف في مال الصغير اله وقد دنقانياه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباء)

#### \* (كتاب الشفعة) \*

هي بسع في جمع الاحكام الافي ضمان الغرو وللعبر فلواستحق المسع معدالمناء فلارحوع للشترى على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستبلاد الاستخلاف السائم أه وقدنقلناه في كتاب السكفالة وكتاب الهدة (يقول عامعه) وقوله فلا رجوع الشترى الخصواله العكس كافي شرحها (ممقال) فرؤية المشترى ورضاه بالعبب لايظهرفي حق الشفه ع كالاجل وبردها على البائع لاتسلم الشترى ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسبيحابي والنحوس أصم والالمطلت مه اه وقد نقلناه في كتاب السوع (ثمقال) المعلوم لا يؤخرللو هوم فلوقطع عمني رجلين فخضر أحدهماا قتص له وللا تزنصف الدية ولوحضرا حد الشفيعين قضي له يكلها كذا في جنا مات شرح المجمع اه وقد نقلناه في كتاب الجنامات (مُقال) ماع مافى احارة الغيروهوش فيعهافان أحازالب ع أخدها بالشفعة والابطات الاحارة ان ردّها كذاً في الولوا بجيمة اه وقد نقاناه في كتاب البيوع وكتاب الإجارة (ثم قال) الاباذا اشترى دارالا بنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذبها والوصى كالاب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) اذا كانت دارالشغير ع ملازقة لمعض المسم كانله الشفعة فعالازقه فقط وان كان فيمتفريق الصفقة الفتوى على جواز بسعدو رمكة و وجوب الشفعة فهما اله وقد نقلناه في كتاب السوع (تُم قال) يصح الطلب من الوكيل بالشرآء ان لم يسلم أى الدارا لي موكله فان سلّم لمرتصح وبطلت وهوالمختبار والتسليم من الشغيب علم صحيح مطلقا اه وقد دنقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) معمع بالبميع في طريق مكة بطلب طلب المواتسة تم شهدان قدروالا وكل أوكتب كتابا وأرسله والابطلت تسليم انجارمع الشريك صحيم حتى لوأسلما اشريك لم يأخذ انجهار سلام الشغيه على المشترى لآيه طلها هو المختار الابراءالعام من الشفيع ببطاها قضاء مطاقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذاصنع المشترى المنافياء الشفيع فهومخران شاءاعطاه مازاد الصنع وانشاء أترك كذافي الولوانجية وفيسه نظر أخرالتفيع انجسارا اطاب لكون القساضي

لابراها فهومعنذور وكذالوطاب من القاضي احضاره فامتنع فاخر الهودي اذامهم بالبيدم نوم السبت فدلم بطلب لم يكن عدرا تعليق ابطاله امالشرط حائز أنكر الشترى ملكب الشفعة حين علم فالقول لهمع عينه على نفي العلم ادعى الشفيدع على المشترى الداحة اللابطاله المعلف فأن فكل فله الشفعة وفي منظومة ان وهمان خلافه اشترى الاسلابنه الصغرتم اختلف مع الشفسع في مقدار المن فالقول الاب لاعناه وقد نقلنا هذه المسائل في كاب الدعوى (عمقال) همة بعض المُن تظهر في حق الشفيع الااذا كانت بعد القبض اه وقد زُقلنا ه في لكان الهدة وكتاب البيوع (ثمقال) حط الوكمل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفعة اله وقد نقلنا في كتاب الوكالة وفي كتاب السوع (نمقال) له دعوى فى رقمة الداروشفعة فها يقول هذه الدارداري وأناأدعم افأن وصلت الى والافأنا عنى شفعتى فهاا ه وقد تقلناذلك في كتاب الدعوى (تمقال) استولى الشفيع علما الاقضاء ان اعتمد قول عالم لا الكون ظالما والأكان ظالما وفي حنايات الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعناني أشياء عني عددالرؤس العيقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوافه والله سيحانه وتعمالي أعملها وقد نقلناه في كتاب الجنايات وكتاب القيمة (يقول علمه) وهذه هي المسائل المحموعة المحقة كتاب الشفعة (قال المؤاف في خاتمة فها فوائد في تلك القاعدة أعنى المقملاس ولاماشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستعمال مانصه) وعمافر ع عليه الشقص اذا يسع من الداروطلب الشريك الشفعة فأنكر المسترى ملك الطالب فعافى مده فالقول له ولاشفعة له الاستنة اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول) وخرج عن هـ ذه القاعدة مسائل يكون السكون فهارضاء كالنعلق الىأن قال الخامسة عشرسكوت الشفير ع حين علم ماليرم اله (قال في الفرن الثالث في أحصك ام الناسي مانصه) والثالث أنجهل في دارا محرب من مسلم لم يهاجر والعيكون عدراو يلحق به جهل الشفيع اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب العتق (يقول عامعه) وقوله ويلحق به أى مامجهد والذى يكون عدراجهل الشفيدع بالسيع فانه يكون عدرافي عدم سقوط الشفعة اذالسم قديفني كذافي شرحها (وقال في بحث مايقيل لاسقاط من الحقوق مانصه) وصرحوا بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط

اه (وقال في بعث القول في الملك ما نصه) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيَّ مغمر اختماره الاالات اتفاقا الي أن قال والشفيع اذا قلك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منه جيرا اه (مُقال) الرابعة عشر علك العقار الشفيع بالأخذ بالتراضي أورقضاء القاضي فقماهم الاملائله فلاتورث عنه لومات وتمطل اذاباع مَا يَشْدُهُ عَلِيهُ أَهُ وَقَدْ مُقَانَاهُ فِي كَتَابِ الْفُرَائُضُ ﴿ وَقَالَ فِي بِحَثَّ الْقُولُ فَى الدُّينّ مانصه) \* فوائد \* الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الاحالا الارأس مال السلم الى أن فأل وما أخذيه الشفيم العقاراء وقد نقلنا بقيته في كتاب المدوع وكتاب الداينات (وقال في بحث ماا فترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانصه) ولاشفعة فيه بخلاف الصيم اله وقد نقلناه في كتاب السوع (مُ قال آخر فن الغرق وانجمع مانصه) وفائدة والايطل الشئ بطل مافي ضعنه وهوم في قولهم الداعل المتضمن مالكسر بطل المتضعن بالفضراني أن قال وخوج عنها ماذكروه في المدوع الى أن قال وماذكروه في الشفعة لوصائح الشفيع بمال لم يصم لكن كان اسقاماً الشفعة مع والمتضمن الاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل مافى ضعنه وقالوالوباع شغمته بعال يصم وسقطت فقديمال المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلح وفي كتاب البدوع (مُ قال) وقالوا الكفالة بالنفس عنزلة الشفعة على الصيم فلا بعب المال وتسقط اله وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن الالعَارَقِ بعث الصَّلَحُ مانصه) أي صَلَّحُ لُو وقع فانه يَبْ عَلَى حَقَّ الصَّائحُ وَمُرْدَا كُنْصَم المدل اليه فقل الصلم عن الشفعة أه وقد نقلناه في كتاب الصلح (مُ قال أيضافي فن الالغازمانصه) والشفعة وأي مشترسلم له الشفيع ولم تبطل فقل هو الوكيل بالشراء اه (مُ قال في فن الحيل مانصه) \* العشرون في الشفعة \* الحيلة أن يهب الدارللشة ترى ثرهويهمه قدرالفن وكذا الصدقة أويقر نمن أراد شراءها بها ا ثم بقرالا تخرله بقدرتمنها أو يتصدق علمه بجزء مما يلي دارا كجمار يطريقه ثم يديعه ا الْماقي اه (وقال للوَّلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعني لا الا لفاظ ما أمه) وفي الهية بشرط العوض نظروا الى حانب اللفظ ابتداء والى حانب المعني ف كانت بيعاانتها فثبتت أحكامه من الخيارات ووجوب الشغعة اله (تمقال فيله أيضًا) الحقوق المجردة لا يجوزالاء تماض عنها كحق الشفيمة فلوصا لحءنــه بالبطلت ورجعبه اه (مقال أيضافي كتاب البيوع مانصه) لا يجوز إ

تفريق السفقة على البائع الافي الشفعة ولماصورتان في شفعة الولوا تجمة اه (مُمَقَالَ أَيضًا في البيوع مانصه) المشترى اذا قبض المسع في الفاسد ماذن ما تُعم ملكه ويشت له أحكام الملك كلها الافي مسائل الى أن قال ولاشفعة بجاره لوكان عقارا اله وقد دنقلنا بقيته في كناب النكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه الهدين الافي مسائل عشرة في القنية الى أن قال والاب في مقدارا لثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيم وفيما ذا أنكر الاب شراءه لنفسه وأدعاه لا بنه اه (م قال فيه أيضا) لا تسمع الدعوى بعد الابراء المأم نحولاحق لى قبله الاضمان الدرك فانه لايدخل مخلاف الشاءة فانها تسقطيه اله وقد نقلناه في رتباب الكفالة (وقال في كتاب الاقرارمانصه) المقرادا صارمكذ باشرعا بطل اقراره فلوادعي المشترى الشراء بألف والمائع بألفين وأقام البينية فأن الشيفيع يأخذها بألفين لان القاضي كذب المشترى في اقراره اه (وقال في كتاب الصلح مانصمه) الحق اذا أجله صاحبه فاله لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة الولوائجية أجل الشغيم المشترى بعد الطابين الإخد صبح وله الرجوع اه (وقال في كتاب المعاربة مانصه) للصارب الشراء لاالاخذ بالشفعية فلاعلكه الابالنص كافي البرازية اه (وقال في كتاب المبية مااصه) الاجبرعلى الصلات الافي مسائل الى أن قال الثالثة الشفعة يحب على المشترى تسليم العقارالي الشفيع معأنها صلة شرعية ولذالومات الشفيع بطات الشفعة اه (وقال في مسكمة أب الفرائض) الارث يجرى في الاعسان وأمّا المحقوق فنهما مالا يجرى فيه كن الشفعة اله (قال صاحب الاشباه)

\* (كتاب القسمة)

الغرامات انكانت محفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وانكانت محفظ الانفس فهسى على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم عدلى هذا وهي في كفالة التتارخانية وفي فتساوى قارئ المداية اذا خيف الغرق فا تفقوا على القاء بعض الامتحة منها فالقوافا لغرم بعدد الرؤس لانها تحفظ الانفس اه القسمة الفاسدة لاتفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق المامان كان واسعا لا يضر وكذا لاهل الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق المعام ان كان واسعا لا يضر وكذا لاهل

المحلة أن مدخلوا شيئامن الطريق في معلمهم وفي دورهم ان لم يضر وله بناءظلة فيهوا الطريق الليضرك كن اذا خوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد نقلناه في كتاب المجنامات ونقلنا رمضه في كتاب الوقف ( عمقال) المشترك إذا انهدم فأبي أحدهما العارة فاناحتل القيمة لاجبر وقسم والابني ثم آجره لبرجمع بني أحددهما بغمراذن الاخرفطلب أحدهما رفع بساله قدم فان وقع في نصدب الماني فها والاهدم اه وقد نقلنا ، في كتاب الشركة و بعضه في كتاب الغصب ( يُرقال) له التصرف في ملكه وان تأذى حاره في ظاهر الرواية وله أن محمل فهاتنوراوجهاما ولايضمن ماتلف به اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب نامات (مُقال) تنتقض القسمة بظهوردن أووصيمة الااذاقضي الورثة الدن ونفذ واالوصمة ولايدمن رضاء الموصى له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي أما يقضاه القاضي لاتنقض تنقض نظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصيله اه وقدنقاناه في حستاب المداسات وكماب الوصية والله سبعاله وتعالى أعلم اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب القسمة (فأل المؤلف في تنسبه يقدم لالضروا كاصلد فعضروعام) وعليه فروع الى انقال ومنها طلب ماحم الاكثرالقعمة وشريكه يتضررفأن صاحب المشر عاب على أحدالاقواللانضرره فيعدم القسمة أعظممن ضررشر يكهبها اه (وقال في القاعدة الاولى الاجتمادلاية قض الاجتماد مانصه عما علم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهادلا ينقض بالاجتهاد مسئلتين احداهما نقص القسمة ادافاهر فمهاغين فاحش فانها وقعت باجتهاد فكمف سنقض عمله والجوابان نقضها لفوات شرطها في الابتداء وهوالمعادلة فظهرانها لم تمكن صحيحة من الاستداء فهوكالوظهر خطاء القاضي فوات شرط فانه منقض قضاؤه اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصيبان مانصه) ولا يدخل في الغرامات السلطانية كافي قسمة الولوالجية اه (وقال في أحكام العبيدمانصه) ولا يجوز كوندشا هدا الى ان قال ولاقاسما ولامقوما ه (وقال في أحكام الانثي مانصه) ولاتدخل النساء في الغرامات السلطانية كافي الولوا تجهية من القعمة اه (وقالَ في بعث القول في الملكمانمه) ولواقتهموا أي التركة ثم ظهردن معمط أولاردت القسمة اله وقد دنقلنا بقيته في الفرائض (وقال في بحث الكلام في أجر ما الدل

مانصه) ومنها القسام لولم يستأجر بمعين فانه يستحق أجرم الهاه (وقال في فن الالغاز المنصه) به القسمة به أي شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم تقسم فقل السكة الفسر الناف فدة ليس لهم ان يقتسموها وان أجعوا على ذلك اه (وقال في الفن الماني في كتاب الديوع مانصه) الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الافي القسمة كافي قسمة الولوا نجية الهوارث فالفيمة أحاز الفرجوع الافي مسئلة في قسمة الولوا نجية أذا أجاز الغريم على المانسة الموقوف على المانسة وقسمة الولوا نجية أذا أجاز الغريم المانسة المانسة الموقوف على المانسة وقسمة الولوا نجية الأبراء العام مانسه وفي قسمة القائمة وأركل واحد منهما الفرع مانسة المانسة المانسة وقسمة المانسة وقسمة المانسة وقسمة المانسة وقسمة المانسة وقسمة المانسة وقسمة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا في كتاب المستركا بينه و بين المستمركا بينه و بين

# \* (كتاب الزارعة والساقاة) \*

(قال المؤلف في بعث المحالم على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان المعامل أجره ثله اه (وقال أخوا لمؤلف في تحكماته الفن السادس مانصه) \* كتاب المزارعة به شرائط جوازها على قول من جوزها ستة بيان الوقت خلافا لمشايخ بلخ ومن بكون المزرمنه وجنس المزر ونصيب من لا بذراء والتحلية بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركا دفع أرضه مزارعة لمزرعها بهذره قرطما فاخرج منها من عصفر فهوالزارع والقرطم لرب الارض فهوقا سدوكذلك أو دفعها ليزرعها حنطة وشعيراعلى ان الجنطة لاحدهما والشعير اللا خروكذلك كل شئ له نوعان من الربع كد ذراله كان والمكتان والمكتان والمسادة وبذرها بحسلاف المعلي و بذره والقثاء وبذره و بحد الاشياء تهم عليمة صود أما بذراله كتان فقصود والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تهم غيرة صود أما بذراله كتان فقصود

## كالكمّاناه (بقول عامعه)

## \*(مكتاب احباق الموات والشرب)\*

قال المؤلف في قاء مدة هل الاصدل في الاشدا • الاماحية حتى عدل الدليدل وهو مدندهب الشائعي أوالقعر بمحتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الي ألودخل مرجه حسام وشك هسل هوماح أوملوك ومنهامسة لدائز رافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحل في الكل اهر وقال في الفن الثالث في أحكام الصدران مانصه) ولوملا كوزاهن حوض غصمه فيه لريحل لاحدان شرب منه اه (يقول حامعه) وفي أحكام الصغارالاستروشني من مسائل المكراهمة الاب أوالام اذاأ مرولده المغير لينقل المساءمن امحوض الي متزل أبيه ودفع المه المكو ز فنقلقال بعضهم الماءالذي في الحكور بصيره الحالات شريه الاعتدد الحاجدة لان الاستخدام في الاعمان الماحة عاطل وقال بعضهم ان كأن السكوز ماسكاللاب بصدراً عالما ملسكاللاب و بصدرالان معر زاللا لاسه كالاجسر اذاحل المساء في كورزالمستأمر الكون محر زاللمستأم كذاهذا اه (وقال في يحت ما يقسل الاسقاط من الحقوق مانصمه) لوقال الوارث تركت حجق لم يبطل حقمه اذا لملك لا يبطل ما لترك والحق يبطل مه حتى ان أحمد الغماغين لوقال قدل القسمة تركت حقى بطل حقه وكذا لوقال المرتهن بركت حق في حدسر الرهن بطل كمذافي عامع الفصولين وظهاهم وانكل حق سقط بالاسقاط وهو أنضاظاه رمافي الخانسة من الشرب ولفظها رجل الممسل ماء في دارغبره فماع صاحب الدارداره مع المسيل ورضى مه صاحب المسيل كان لصاحب المسللان يضرب مذاك في المن وان كان له حق اجراء الماء دون القية لا ثي له من المن ولا سيبيل له على الميل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل بسكني داره فسات الموصى و ماع الوارث الدارورضينه الموصيله حازا استعويطل سكناه ولولم يسع صاحب الدآر داره ولكن قال صاحب المسمدل الطات حقى في المسمل فان كأن له حق اجراء الماء دون الرقمة بطلحقه قماساعلى حق السكني وانكان لهرقمة المسيل لايمطل ذلك الابطال وذكرفي الحكتاب اذاأومى لرجدل بثلث ماله ومات الوصى

فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده انحق المومىله وحق الوارث قبل القسمة غرمة كد معتمل السقوط بالاسقاط اه فقدعان حق الغام قبل القسمة وحق الحدس للرهن وحق السل المجردوحق الموصى المالسكني وحق الموصى المعالثات قدل القسمة وحق الوارث قدل القدمة على قول خواهر زاده سقط بألاسقاط اه وقد دنقلنا بعض ذلك في كتاب الرهن و في كتاب الوصمة و في كتاب الجهادو في كتاب الفرائض أيضا فراجعه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفسه مسائل الاولى أسساب التملك المعاوضات المالسة الى ان قال والاحماء اله (ثم قال) الثانمة لا يدخل في ملك الانسان شي نغرا حتماره الاالارث الفاق في ان قال وكذاغاه ملكه من الولدوا لفاروالماء النابع في ملكه وما كان من الزال الارض الاالكلاوا تحشدش والصمدالذي ماض في أرضها ه وقد نقلناه في كتاب الصيداه (يقول عاممه) وقوله الاالكال الخصواله حتى الكلا والحشيس الخ كذا في شرحها (وقال في عد القول في غن الثل مانصه ) أماغن الثل فذ كروه في مواضع منهاماب التيم قال في الكنزواذا لم يعطه الا بمن الثل وله عُذه لا يتعموالا تيم الى ان قال و يتعين ان لا يعتبر غن المثل عند الحاجة لسد الرمق وخوف الهلاك و رعاتصل الشر مقالى دنا نرقعت شراؤها على القادر باضعاف فيتها احياء لنفسه اه وقد نقلنا ، قمته في الطهارة وفي الحظر (وقال في فن الالغازفي بحث المكراهمة مانصه) أي ماء مسلا يحوز الشرب منه فقل ماء وضم الصي فمه كوزامنماء اه وقد نقلنها ه في الحظر (وقال أخوا لمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق مانصه) \* كتاب الشرب \* رجل له نهر من نهر عظيم من قوم ولكل نهدركوة وأرادان يفتح كوة أعلى منكوته و سددهدفه الكوة لدساله ذلك ولوكان له طريق في سكة غدرنا فدنة وياب داره أسفل فأرادان يفتح بابا أعلى من ذلك كان له والفرق ان الكوة العلياة أخذا كثر مماة أخذه السفل يخلاف المار بق والماب لان الدخول في الماب لا يتفاوت وحلسق أرضمه أوزرعه سقيا معتبادا فتعدى الىأرض حارملا يضمن وان سقياغير معتبادهمن والفرقان الزائدء لي العادة تعيدٌ رجل القيشياة مبتية في نهرطا حونة فسال الماء من الى الطاحونة فخر بتهاأن كان النهرغير محماج الى المكراء ف الاضمان

عليه والانعليه الضمان والفرق انهاذا كان لايحتاج الى الـكراء لا بضاف الى الملقى بل الى سيلان المساء بخلاف المحتاج اله وقد نقلناه في كتاب الغضب (وقال المؤلف في كتاب البيوع من الفن الشاني مانسه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتماض عنها الى ان قال وفي بيرح حق المسرور في الطريق روابتان وكذا بيرع الشرب و المحتمد لا الانتماء (قال صاحب الاشداه)

#### \* (كتاب الاكراه) \*

به عالم محالف السع الغاسد في أربع محوز بالاحازة إبخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشترى منه وتعتبرا لقيمة وقت الاعتاق دون القبض والثمن والمفن أمانة في بدالم كره مضمون في غبره كذا في المجتى اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (مُقال) أمر السلطان أكراه وان لم يتوعد وأمرغره لاالآآن بغيلم بدلالة الحيال انه لولم يتشال أمره يقتسله أويقطع بده أو بضربه ضربا مخاف على نفسه أوتلف عضومنه كمافي منية المفتى أبرى الكفرعلي اسانه بوعيد حسأوقمد كفروبا نتام أتداه وقدنقلنا في كتاب المجهاد وكتاب الطلاق (نَمْقَالَ) أَكْرُوبِالْقَتْلُ عَلَى القَطْعُ لِمُ يُسْعِمُ اللهِ وَقَدَّنَقَلْنَاهُ فَي كَمَّابِ الْجَنَايَات (مُقال) أكره المحرم على قتل صدفاني حتى قتل كان مأجورا اه وقد نقلناه فَيَكَمَا لِهِ أَجُحُ ( ثَمِقَالَ ﴾ أكره على العفوعن دم العمد لم يضمن المكره اله وقد نقلناه في الجنايات (بم قال) أكره على الاعتاق فله تضمين المكره الااذاأكره على شراءمن يعتق عليه ما ليمين أو ما لقرابة اه وقد نقلنا وفي كتاب العتق (غ قال) اذا تصرف المشترى من المحروفانه يفسيخ تصرفه من كتابة واجارة الاالتدبير والأستملاد والاعتاق اه وقدنقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (غ قال) أكره على الطلاق وقع الااذا أكره على التوكيل به فوكل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (عُقال) أكره على النسكاح بأكثر من مهرالمثل وجب قدره و بطلت الزيادة ولأرجوع عملي المكره شئ اه وقد نقاناه في كتاب النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول مامعه) وهذه هي السائل المحموعة المحقة بكتاب الأكراه (قال المؤاف في القاعدة الاولى لاثواب الامالنية مانصه) وأما فى العدادات كلها فهدى شرط صحتها الاالاسلام فانه يصيع بدونها بدليل قولم مان

الملام المكروصيع ولايكون مسلما بمعرد نيلة الاسلام بحلاف الكفر كإسامينه في حدث التروك وأما الكفرفيشترط له النبة لقولهمان كفر المكره غيرصحيح اه وقد نقاناه في كاب الجهاد (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصد ما مانصه) ولوأ كروعلي السحود لللث القتل فإن أمر ووبه على وجه العمادة فالافضل المسمر كنأ كرء على الكفروان كان التحدة فالأفضل السحود اه وقد أغلنا يشته في كتاب الحظر فراجعه (وقال في القاعدة الخمامسة الضرر مزال مانصه) الاولى الضرورات تبيج المحظورات ومن غمجازا كل المتة عند المخصة واساغة اللقمة ما كمر والتلفظ بكامة الكفرللا كراه وكذا اتلاف المال اه (ثم قال) فأنهـم قالوا لوأ كره على قتل غيره بقتل لامرخص له فان فعل أتم لان مفسدة قتل نفسه أخف من مفسدة قتل غرواه (وقال في يحث اذا تعارض مفسد تان روعي أعظمها ضررا بارتكاب أخفهم امانصه) وذكرالزياجي من آخركاب الاكراه لوقيل له لتلقين نفسك في النارأومن الجمل أولا قتلنك وكان الالقاء بحيث لا ينجومنه وأكمن فمه نوع خفة فالداكنما رانشاء فعل وانشاء لم يفعل وصبرحتي يقتل عندأبي حنيفة مماشرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فمصر تحما مماعنه وأصله ان الحرق اذا وقع في سفينة وعلم الدلوص برفيه يحترق ولو وقع في الما عفرق فعند و مختار أيه مه اشآء وعنده ما يصدير اه وقد نقاناهذه في كتاب الحظر أيضا (ثمقال) مماذا ألقى نفسه في النارفا حترق فعه لي المكره القصاص بخه الاف مالوقال الماقين نفسك من رأس انجدل أولا قتلنك بالسمف فألتي نفسمه فسات فعند أبي حنيفة تحب الدية وهي مسئلة الفتل بالمثقل اه وقد نقلناه في كتاب الجنايات (وقال أخوالمؤلف في تـكملته للغن السادس فن الفر وق مانصه) \* كتاب الاكراه \* أكره عـ لى بيـ ع أوشراء لكنه سلمطائما حازالبيع وفيالهبة والصدقة لايحوز والغرق أنهعقد لازم والرحوع بعد العقود لايصح والمهة غير لازمة فلماأمكن الرحوع بعد العقد فلان لاينفذعند عدم الرضاء أولى اه وقد نقلناه في كتاب السوع وكتاب المبــة (ثمقال) ولوأ كره عــ لى العالاق والعتاق فطلق وقع ولوأ كره عــ لى الاقرار إبهمالايقع اله وقد دنقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العَتَق (ثم قال) ولوأ كرم ايقر بحداً ونسب أوقطع لايلزمه اه وقد نقاناه في كتاب انحدود والاقرار (ثم

قال) ولوا كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع أه وقد نقلناه في كاب الجهاد (وقال النكاح (ثم قال) ولوا كره على الاسلام صمى اهوقد نقلناه في كاب الجهاد (وقال المؤلف في كاب السير والردة من الفن الثاني مانصه ) كل مسلم ارتدفانه يقتل ان لم يتب الاالمرأة ومن كان اسلامه تمعا والصبى اذا أسلم والمكره على الاسلام اه (وقال في كاب المبوع مانصه) المعقد الفاسد اذا تعلق مه حق عبد لزم وارتفع القساد الافي مسائل آمر فاسدا فا حماسة أج صحيحا فللا و لنقضها والمسترى من المكره لوماع صحيحا فللمكره نقضه اه وقد نقلناه في كاب الاحارة (وقال في كاب المحب المعام المولى الاثمر لا يضمن بالامرالا في خسمة الاول اذا كان الاثمر لا يضمن بالامر الافي خسمة الاول اذا كان الاثمر والحديدة المحكره القتل اذا فتله الاثناء وقل في كتاب المحبا على المكره دية المحكره على القتل اذا فتله الاثناء وقد نقسه اه (قال صاحب الاشياه)

## \* (كتاب الغصب) \*

المغصوب منه مخرر بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الافي الوقف المغصوب الذاعصب وقيمة أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولى الحايضين الثاني كذا في وقف الخياسة اله وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثمقال) اذا تصرف في مال الرأته في ملك غسيره ثم ادّعى انه كان باذنه فالقول للحالات الااذا تصرف في مال الرأته فعالت والمناه في المناه في كتاب الدعوى (ثمقال) من هدم ما تطخيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر العمارة الافي حافظ المسجد كلف كراهدة الخياسة اله وقد نقاناه في كتاب الوقف (ثمقال) الاحازة الانكي كراهدة الخياسة اله وقد نقاناه في كتاب الوقف (ثمقال) الاحازة الانكي الاتلاف الوأتاف مال غيره متعديا في كتاب الوقف (ثمقال) الاحازة الانكي الثالثة اذا كان المأمور عبد الغره الاضمن بالامرالا في خسمة الاولى اذا كان الاحراب الثالثة اذا كان المأمور عبد الغره كامره عبد الخير بالاباق أو بقتل نفسه فان الاحراب الاذا أمره مناه الولى المستهاذا أمره مناه المناه من المناه المناه أخير المناه المناه المناه أمره عبد المناه المناه على الاحراب المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه الذا أمره معال المناه الغرب عدم عده على الاحراب و من حده الخال المناه المناه المناه الذا أمره معام بالاف مال الغير وأنافه ضمن الدائم و من المناه المناه الآمر المناه المناه المناه الذا أمره معام بالاف مال الغير و أنافه ضمن الدارة عرب عده على الآمر المناه الم

في حائط الغــــر ففعل فالضمــانءلي انحــافر ومرجــع بدعلي الاسمر وتمــامه في حامع االفصوابن وزدتاذا أمرالا ابنه كإفي القنمة اه وقد نقلناه في كتاب المجنايات اثم قال) لا محوز التصرف في مال غير و بغراد نه ولا ولا بقالا في مدائل في السراجية تحوزللولدوالوالدالشراءمن مال المريض مايحتاج اليه بغيراذنه الثانية اذا أنفق المودع على أبوى المودع بغيراذله وكان في مكان لا عكن استطلاع رأى القاضي زوه بثنه وردوا المقية الى الورثة أوأغمى علمه فانفقوا علمه من ماله لم يضمنوا انارهي واقعة أصحاب مجدد كروالزبلعي في آخوالنفقات اه وقد نقلناهذه ألف أبوابها كتاب الميدع وكتاب الامانات وكتاب الومايا وكتاب العلاق (مُهْ قَال) ومن هذا النوع المسائل الاستعسانية ذبح شاء قصاب شدها فيضمن ذبح أضحمة غسره وبلاأمره فى أمامها لم يضمن أطلقه في الاصل وقدده بعضهم عاادا أضمعها للذبح ه وقد نقلنا دلك في كتاب الذمائح والاضمية (ثمقال) وكذا لووضع قدرا فيمه تحمعلي كانون وصع انحطب فأوفد غسره وطبخه وكذالوطين برّاجها في زورق وربط الجارف أقه وكذالوج لها الساقط في الطريق فتلف وكذالوأعانه فىرفع انجرة فانكسرت وكذالوفتم فوهة الارض فسقاها (ثمقال) وسقى أرضه بعد بذرا لمزارع وليس منها سلخ الشاة بعد تعليقها للتفاوت والككل من أحكام المرضى من جامع الفصولين آآب اشرضا من وان لم يتعمد والمتسدب لاالااذا كان متعمد افلو رمي سهمامن ملكه فأصاب إنسانا ضعنه ولوحفر بئرافي ملكه فوقع فيهاانسان لم يضمنه وفي غيرملكه بضمنه اه وقد نقلناه في كتاب المجنايات (ثم قال) ولوأرضعت الكمرة الصغيرة لم تضمن تصف مهرا اصغيرة الابتعدالافساديان تعلى الذكاح وبكون الارضاع مفسداله وأن يكون اغير حاجة والجهل عددنا معتبرلد فع الفساد كمافى رضاع الهداية اله وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثمقال) والعقار لا يضمن الافي مدائل اذا جحده المودع واذاباعه الغاصب وسله واذارجه الشاهديه بمدالقضاء كافي حامع الفصولين اه وقد نقلنا هـ ذه المسائل في الواج اكتاب الامانات وكتاب لبيع وكتاب الشهادات (نم قال) منافع الغصب لا تضمن الافي ثلاث مال

البتيم ومال الوقف والمعد الإستغلال منافع للعد الاستغلال مضمونة الااذا سكن بتأويل الكأوعقد كمنت سكنه أحدالشر يحكين في الملك أما الوقف اذاسكنه أحده ماما اغلمة مغتراذن الاخرسواء كان موة وفالأسكني أوللاستغلال غانه نحب الاجروستثني من مال المتيم مسئلة سكنت أمّه مع زوجها في داره بلاأجرا لمسهما ذلك ولاأحوعلهما كذافي وصابا القنمة لاتصر الدارمعد اللاستغلال بأعارتهااغا تصرمعدة أذابناهالذلك أواشتراهاله وباعداد الدائع لاتصيرمعدة في-ق المشترى الغاصب إذا آحرماه: افعه مضمونة من مال وقف أويتم أومعد للاستغلال فعلى السيتأج السمى لاأجوالمسل ولايلزم الغياصب أجوالمثل أغامرة ما قدضه من السكني بتأويل عقد سكني المرتهن لواستأجرها سنة ،أجرمعلوم فسكنها سنتمز ودفع أحتهما لدس لدالا سترداد والتخريج على الاصول يقتضي ان له ذلك اذالم تبكن معدة له ليكونه دفع مالدس واجب فدسترد والااذاد فع على وجه الهيمة فاستملكه المؤحر آحرالفضولي دارا موقوفة وقبض الاجرخرج المستأجرعن العهدة ان كان ذلك أحرا لمثل ومردّه الى الوفف آجرها الغاصب وردأ حرتم الليالك تعامب له لان أخذ الاحرة احازة اه وقد نقاناه في كتاب الوقف و آتاب الاحارة (ثم قال) اللحم قيمي قال للغاصد ضم بهاأنت فان هلكت قبل المنضمة ضمنها وان بعده لأ اه وقد نقلنا في كناب الاضحية (نم قال) الآجر قيمي وكذا الفحم أمره أن ينظراني خابيته فنظر فسأل الدم فهامن أنفه ضمن نقصان الخل الخشب اذا كسره الغاصب فاحشالاعلكه ولوكسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع اه وقد نقلناه في كتاب المية (مُمقال) عثر في زق انسان وضعه في الماريق ضمنه الااداوضعــه العمرضرورة اله وقد ثقلنا في كتاب انجنامات (ثمقال) لامحوز دخول بيت انسان الاماذله الافي الغزو كافي منهة المفتى وفيم أاذا عظ نومه فى بيت غمره وخاف لوأعلمه أخذه كافى الوديعة اله وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب الحظر (مُقال) حفرقرافدون فده آخرمتا نهوعلى ثلاثة أوجه فان كان في أرض علوكة للحافر فللمالك النيس علمه واخراجه وله التسوية والزرع فوقها وانكان في أرض مساحة ضمن الحسافر قعية حفره من دفن فسمه وان كأن في أرض موقوفة لا يكرهان كان في الارض سعة لان الحافر لايدري باى أرض عوت ذكره مذ الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف

وينبغي ان يحكون الوقف من قبرال الماح فيضمن قيمة الحفر و يحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف علمه فهدي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الحمار وفي ساحمة فله تضمن قعة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصللة وكتباب الوقف وكتاب الاجارة والله سجباله وتعباليأعالم اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الغصب (قال الوَّلف في قاعدة الاصل براءة الذمة مانصه ) فلواختلف الله قيمة المتلف والمغصوب فالقول ا قول الغارم لان الاصل الراءة عمازاداه وقد نقلنا بقسه في كتاب القضاد (قال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وأوادعي المالك انها قرص والا تنو انها مضاربة القول فهاقول الاتخذلانهمااتفقاعلى حوازالتصرف لهوالاصل عدم الفعان ولذاقال في المكنزوان قال أخدنت منك إلغاود معة وهلكت وقال أخذتها غصما فهوضامن ولوقال أعطمتنهما وديعة وقال غمستنها لااه وفي المزازية دفع لاتحر عيناهم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الا تنوهية فالقول للدافع اه الانمدعي المبة يدعى الابراء عن القيمة مع ان العن متقومة بنفسها اه وقد نقلناه فد الماثل فيأبوا بهامن كآب المضاربة وكأب الاقدرار وكاب الهمة وكاب الامانات (ثمقال) في القاءدة المذكورة ومنه الوقال غصنت منك ألفا وربعت فها عُشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك ما تحيارة بها فالقول للالا كافي اقرارال مزازية معني لتمسكه بالاصل وهوعدم الغصب اه وقد نقلناه في ا كاب الاقرار (وقال في قاءدة اصافة الحوادث الي أقرب أوقاتها في بحثما نرج عنه مانصه ) وكذالوقال الموني لعمد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خسة دراهم وانت عسد فقال المعتق أخذتها بعد العنق كان القول قول المولى اهراثم قال) وكذافي مسئلة الغلة لا يصدق الولى في الغلة القبائمة ومما وافق الاصل ما في النهائة لوا عتق أمته م قال لما قطعت بدك وأنت أميتي فقيالت هيي بل قطعتها وأناحرة فالقول لهاوك ذافي كل شئ أخد ذهمنها الخ وقد تقلنا رقسته في كتاب الاقرار (وقال في الفيائدة لشالية في الاستصباب مانصه) وفي اقرار البزاز يقصب دهنالانسان عند الشهودفادعي مالكه الضمان وقال كانت نحسة الوقوع فارة فالقول للماب لانكاره الغمان والشهود شهدون على الصب لاعلى عدم النعياسة وكذا لوأتلف محيم طواف فطول بالضمان فقال كانت ميتة

فاتلفتهالا يصدق والشهودان شهدوا المدنحمذكى بحكمانحمال قال القاضي لايضهن فاعترض علمه عسشلة كاب الاستعسان الخ وقدد ففلنا يقيتمه في كتاب الاقراد (وقال في تنسه يقعمل الضررا لخاص لدفع ضررعام وعده فروع مانصه) ومنه الوغصب ساجة أي خشمة وأدخلها في بنائه فان كانت قعة المناء أكثر غلكها صاحبه بالقمة وانكانت فعتها كثرمن قيمته لم ينقطع حق المالك عنها ومنالوغم أرضافني فماأوغرس فانكاث قعية الارض كمرقلع وردت والاطمن له قيمها ومنها وأيتلعت دعاجة لؤلؤة يتظراني أكثرهما قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وعملي هذا لودخل فصل غيره في داره فيكس فها ولمعكن انزاجه الابهدم الجدار وكذالوادخل المقر رأسه في قدرمن النحاس فتعذر الراحمه هكذاذ كرأحه ابسا كإذكره الزيلعي في كاب الغصب وفصل الشافعمة فقمالوا انكانصاحب البهمة معها فهومفرط مترك الحفظ فانكانت غمرمأ كولة كسرالقدر وعلمه ارش النقص أومأ كولة ففي ذبحها وجهان وان لميكن معهافان فرط صاحب القدر كسرت ولاارش والافله الارش و السغى أن يلحق عسئلة المقرة مالوسقط دينسار و في محمرة غيره ولم يخرج الابكسرها ومنها حوازدخول بدت غبره اذاسقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لوطليه منه لأحفاه اه وقد نقلناذلك في الحظراً بضا (ثم قال) ومنهاجوازشق بطن الميتة لاخراج الولداذا كانسرح حياته وقدامر بهأبوحنيقة فعاش الولد كأفي الملتقط قالوا بخسلاف مالوا بتلغ اؤلؤة فاتفانه لايشق بطنه لان حرمة الادم أعظم من حرمة المال وسوى الشافعية منهما في جوازالشق وفي التهذيب القيلانسي من الحظر والاماحة وقيمة الدرة في تركته وان لم يترك شيئالا يحب شئاه (ثم قال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر في التابع مالاً بغتفر في غيره مأنصه ) ومنهالوغصب قنيافايق مزيده وضمنيه المبالك مليكه الغاصب ولوشراه قصيدا لمجزاه وقد نقلنهاهافي كتاب السوع أيضا (وقال في القهاعدة العاشرة الخراج بالضمان هوحديث صيم رواه أحدوأبوداودوا لنرمذى والنساءي وان مأجه وان حسان من حديث عائشة مانصه) وهنا سؤالان لم أرهما لا سحابنا الى ان قال الشاني لوكانت الغدلة مالضهان لزمان تكون الزوائد للغاصب لان ضعافه أشدمن ضمان غيره وبهذا احتج لابى حنيفة في قوله إن الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأحبب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في صمان الملك وجعل خراجهان هو مالكه اذا تلف تلفء لى ملكه وهوالمدتري والغاص العلك المفصوب ويأن اكخراج هوالمنافع جعلها لمن عليه الفعان ولاخلاف ان الغاصب لاعلك المغصوب بلاذا أتلفها فاكح للف في ضمانها عليه ف لا يتناول مواضع المخلاف ذكره الاسموطي اه وقدد نقلنها ذلك في كتاب السوع أيضا فراجعه يتضم لك (ثمقال) وقال أبو يوسف ومجد فيما ذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنمه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين أنّ الربح يعامب له واستدل لمهما في فتم القد مربا كحديث وقال الامام برد وعلى الاصيل في رواية ويتصدق به في رواية وقالوا في المسم الفساسد اذا فسم فانه يعايب للمسائع مار بح لاللشتري فانحاصل ان المخنث ان كان لعدم الملك فأن الربح لانطمب كمآذار بحقى المغموب والامانة ولافرق من المتعن وغيره وان كان لفساد الملك طاب فعيالا يتعين لافعيا بتعين ذكره الزيلعي فى السع الفاسداه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب السوع وفي كتاب البكفالة أبضاً (وقال في القياعدة الثانمة عشر لاينسب النساكت قول مانصه) ولوراى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا با تلافه اله (وقال فيها أبضا ) ولوسكت عن وط أمته لم سقط المهروكذاعن قطع عضوه أخذامن سكوته داتلاف ماله اه وقد دنقانا مني كان النكاح وكتاب الجنايات (ممقال) وخوج عن هذه القاعدة مسائل كثير مرتكون السكوت فهارضا كالنطق ألى أن قال التاسعة والعشرون سكوته عنذر في ية غيره يشق زقه حتى سال مافيه رضاء اه (وقال في القياعدة التاسعة عشراذا اجتمع المياشر والمتسب أضيف الحكم الى الماشرمانسه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقه اه وقد نقائها في مسائل شـ تي أيضا كافي التنوس (ممقال) وخرج عنها مسائل الى ان قال الخامسة الافتساء بتضمن الساعي وهو قول المأخر من لغامة الفساد اه (مُقَال) \* تمكيل \* يضاف الحمكم الى حفر البئر وشق الزق وقطع حمل القنديل بل وفتم بالاففص على قول محدوعندهما لاضمانكل قسدآلعد وتمامه في شرحناعلى المناراه وقد نقلنا ذلك في الجنامات أيضا (وقال في الفن السالث فى أحكام الناسى مانصه) ومن مسائل النسمان لونسى المدنون الدن حتى مات فان كان عن مبدع أوقرض لم يؤاخد فيه وان كان عمدا يؤاخذ يه كذافي الخالية اه

وقد نقلنا هـ ذه في المـ داينات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان المجهـ ل كونه مال الغير مرفع الانم لا الضمان اه (وقال في أحكام الصديان مانمه) ولا يدارى الاماذن والمله اله وقد نقلت الهافي الجنامات أيف (وقال في أحكام السكران مانصه) الرابعة غصب من صاحورده عليه وهوسكران اه (يقول جامعه) اى فاندلايبر أمن الضمان كذافي الشرح (وقال في أحكام العسد مانصه وأمره صدوباتلاف شئ موجب للضمان عليه وأمرعبد الغير باتلاف مال غيرمولاه موجب الضمان على الاتمره طلقا بخلف الحر الااذا كان سلطانا ويضمن بالغصب بخدلاف المحرونوصغيرا اله وقدنقلناه في المجنايات (وقال في عن الاحكام الاربعة مانصه) والاستنادوه و ان بثبت في الحال ثم يستند وهودائر بين التدين والاقتصار وذلك كالمضمونات غلادعند أداءالضمان مستندا الى وقت و حود السب اه (وقال في أحكام النقدوم التعن فمه ومالا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات الى ان قال والغصب اله (وقال في عث ما يقيل الاسقامامن الحقوق ما نصه) وأماحق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة عملى طأئطه تعدما فلايسقط بالابراء ولابالصلح ولابالعفو ولاباليسع ولابالاحارة كاذكر والبزازى من فعدل الاستحلاف أه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى أيضا (وقال في معت النائم كالمستية ظ في بعض المسائل مانصه) التامنة اذا انقل النائج على متماع وكسره وجب الضمان اه (مُقَالَ) العاشرة من رفع النام ووضعه تحت جدارف قط علمه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه وقد نقلناها في الجنامات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحد بشرب الخمر ولاتراق علمه بلتردعلمه أذاغصنت منه ويضمن متلفها لهالاان يظهر سعها من المسلمن فلاضمان في اراقتها أو يكون المقلف الماماري ذلك بخدلاف اللاف خرالسه فاله لا وجب الضمان ولوكان المتلف ذميا و ينمغي ان يكون اظهاره شربها كاظهاره بيعهاولمأره الآناه وقدنقانا بعضه في كتاب المحدود (م قَالَ) \* تَشْبِه \* الاسلام يحب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمين كالقصاص وضمان الاموال اه (وقال في بعث القول في الملك مانسه) وفيه مسائل الاونى أسساب القلائ المعاوضات المالة الهانقال والغماصب اذافعل بالمغصوب شيئها أزال يداسمه وأعظهمنا فعهملكه واذاخاط الثلي بالمثلي بحيث

لا يقتزمل كمه اه ( عُقال ) الحادية عشر في استقرار الملك الى ان قال وأما الملك في المغصوب والمستهلك فستندء ندنا الي وقت الغصب والاستهلاك فاذاغب المغصوب وضعن قعتمه ملكه عند دنامسة نداالي وقت الغصب وفائدته علك الاكساب ووجوب الكفن ونفوذ السم ولابكون الولدله والمحقيق عندناان االك شدت الغامب شرما الاقضاء بالقسمة لاحكاثا بتابا لغصب مقصودا ولذلك لاعلك الولد مخلاف الزيادة المتصلة كذافي الكشف من بأب الناسي وفي الهداية من النفقية لوأنفق المودع على أنوى المودع بلااذنه واذن القياضي ضعنها ثماذا ضمن لمرجع علمه مالانه لماضمن ملكه بأاضمان فظهرانه كان متسرعا وذكر الزيلعي انديآلضمان استندملكه الىوقت التعدي فتمين اندتيرع علكه فصار كانه قضى دس المودع بهااه وقد نفلنا في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (مُ قال) و في شرح الزياد القاضي خان من أوّل كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المغصوب من ملك المالك عند أداء الضهان عندنا ستندالي وقت الغصب في حق المالك والغماص وفي حق غمره ما يقتصر عملي التضمين الااذا تعلق بالاستناد حكمشرى عنعناهنان فعدل الزوال مقصورا على الحال فدنئذ مستند في حق المكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استندلا الكون الغصب سيهاللاك وضعاحتي يستندفي حق البكل مل ضرورة وجوب الضيهان من وقت الغصب فيلا بظهر ذاك في حق غره ما الااذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان حكم الشرع نظهر في حق الحكل فنظهر الاستناد في حق الحكل شمذ كرفووعا كشرة على هـ ذاالاصل منها الغاصب اذا أودع العن تم هلكت عند المودع تم ضمن المالك الغاصب فلدجوع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصار مودعامال نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ممقال) وفعه اذاغصت طربة وأودعها فارقت فضمنه المالك قعتها ملكها الغاصب فلواعتقها الغاصب صع ولوضمتها المودع فأعتقها لميحز ولوكانت محرمامن الغاصب عتقت علىه لاعلى الودع اذاضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان حازتضمنه فله الرجوع عاضمن على الغاصب وهوالمودع لكونه عام للله فهو كوكسل الشراء ولواختار المودع بعددتضمينه أخذها بعددعودهامن الاياق ولابرجع على الغياص لم يكن له ذلك وان هلكت في يده بعد العود من الاماق كانت امانة

وله الرحوع على الغاصب، عاضمن وكدا اذاذه بتعنها والودع حسماعن الغاصب حتى بعطيه ماضعنه المالك فان هدكت مالحدس هدكت مانقهة وان ذهبت عينها بعد الحيس لم يضمنها كالوكيل مالشرا ولان الفائت وصف وهولا بقاءله شئ ولكن يتخبر الغاصب انشاء أخذها وأدى جميع القيمة وانشاء ترك كافي الوكيل مااشراءوان كان الغاصب آجرها أورهم افهو والوديعة سواءوان أعارها أووهما فأن ضمن الغماص كان الملك له وان ضمن المستعبر أو الموهو وله كان الملك لحما لانهما لايستو حمان الرجوع على الغاصب في كان قرار الفهان علمها في كان الملك أسا ولوكان مكانهم مشتري فضمن سلت المحارية له وكذا غاصب الغاصب اذاغهن ملكهالافه لامرج عمله الاول فتعتق عليه وكانت محرما منه وانضمنها الاول ملكها فتعتق عآسه لوكانت عرمه ولوكانت أجنسة فاللول الرجوع عاضمن على الثاني لانه ملكها فمصرا اثاني غاصما ملك الاول وكذالوأبرأه المالك بعدالتضمن أووهم اله كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الأول الشانى حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول وانقال اناأسلها للثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدرعلي ردالعن فلامحور تصمسه وان رجع الاول على الثاني تم ظهرت كانت للثاني وتمام التفريعات فيه أه (وقال في محث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها المغصوب القيمي إذا هلك فالمعتبرة عته يوم غصمه اتفاقا ومنوا المغصوب الثلي أذا انقطع قال أبوحنه فة تعتر قيمته بوم الخصومة وقال أبو بوسف بوم الغصب وقال مجدنوم الانقطاع ومنهاأ لتلف للاغصب تعتبر قمته نوم التلف ولاخد لاف فده اله (عُقَال) ومنها فيمة الصدالمتكف في الحرم أو الاحرام ففي الكنز في الثاني يتقويم عداين في مقتله أو أقرب موضع المه ولميذ كرالز مان واظاهر فمهما يوم قتله كافي المناف اله وقد نقائدا مفكار الحج (وقال في بحث الكارم في أحرة المثل مانصم) ومنها في غصب المنافع إذا كان المغصوب مال يتيم أو وقفا أومعدا للاستغلال صلى المفتى به اله وقد نقلناء في كار الاحارة (مُقال) الرابع اذا وجب أجرالثل وكان متفاوتامنهم من يستقصى ومنهممن بتساهل فى الاجر يجب الوسط حتى لوكان أجرالمثل اثنى عشرع ندبعهم وعند المعض عشرة وعندالبعض أحرعشر وحسأحدعشر بحلاف التقوم لواحتلف القومون في مستهاك فشهد

اثنان ال فعتم عشرة وشود اثنان ان قعته أقل وحب الاحذبالا كثرذكره الاقطع في ماب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة وفي كتاب الحدود والسرقة وفي كتاب الدعوى وفي النهادات (وقال في عيث ماا فترق فهه المدر وأم الولد) اللائة عشركافي فروق الكراييسي لاتضمن بالغصب وبالاعتاق والمبع الفاسد ولا يحوزا القضاء بسعها بخلافه الخوقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز مانصه ) \* الغصب \* أي رجل اسم إلى شيئا فلزمه شيئان فقل ادااسم إلى أحد مصراعي الماب أوزوجي خف أي عاص الاسرأ بالردعلي المالك فقل اذاكان المالك لا يعقل أى مودع يضمن بلاتعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلنا. في كتاب الامانات (وقال أيضافي فن الالغازمن بعث الكراهية مانصه) أي يرجل هدم دارغره بغرادنه ولم يضمنها فقل اذاوقع انحر بق في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان إنه وقد مقلنا. في الحظر (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كاب الحوالة مانصه احاله بغصب فاستعق مطلت وان هلكلا والفرق ن الاستعقاق صعدله كان لم يكن و اله لاك ينتقل الى الضمان اله وقد نقلنا ، في كتاب الحوالة (وقال أخوا الوَّلف في تكملته الفن السادس فن الفروق ما نصه ) \* كتاب الغصب \* غصب خرا وخلاها ثم أتلفها ضمن ولوجلد مستة ودبغه مثم أتلفه لايضمن والفرق أن انخمرمال في انجملة حتى لوأتلف خرذى ضهنه وجلد الميته أسسعان واغاصارما لا مفعله والانسان الايضمن فعله عض ذراع غبره فحذب يده فسقطت اسنان الماص ودهب كمم ذراعه فدية الاسنان هدرو اضمن ارش الذراع ولوجلس على توب رجل وهو الايعلم فقام فانشق تؤمد ضمن الشاق النصف والفرق ان اتجاني في الاول كلاهما وفى الشاني الجالس حان لاغيرا - كن انضم مع فعدله فعل غير و فتلف جهما فيضمن المتلف نصفه اه وقد نقلناه في كتاب أنجنايات (ثرقال) تخلل الخمر في يد الغاصب فانخلله ولوتخلل بصيره انخل فيدل هوكذلك وقال أبوالليث هو بينهما على قدرخلهما وهوالصوكان ماخلطاه بعدالتخلل ولوصاعلي خرغره خلاكان اكل بنهدما اتفاقا وآلفرق الهادا تخلل بنفسه نشأمال في مده فكان عملو كاله مخلاف مالوصب علمه الخللان التخلل مضاف الى السب فصاركانه كان خلا فَى لَلْتُ الْحَالَةُ اخْتَاطُ مَعْ خُلَّ آخُرُهُ كَانَ بِينَهِ مَالَهُ ﴿ وَقَالَ أَخُوا لِمُؤْلِفٌ فِي المُمَكَّمُ لَهُ ۚ

المذكورة في كتاب لوديعة مانصه ) أخذت منك ألني در هم ألف وديعة وألف غصاوه اكت الوديعة وهذه المغصوبة وقال وب المال بالمالك المغصوبة فالقولله ولوقال أودعتني ألفها وغصستك ألفهافها كتالود معقوه فدأه المغصوبة فالقول للغمراه وقيد التلنا بقشمة كتاب الامانات فراجعه (وقال أحوالمؤلف في التكلة المذكورة من كاب الشرب مانصه) رجل ألقي شاة منتة في نهرطا - ونة فسال الما منها الها الطاحونة فخر بهاأن كأن النهرغ- مر محتاج الى الكراء فلاضمان علمه والافعلم الضمان والغرق المهاذا كان لاعتاج الى الكراء لايضاف الى الماقي بل الى سيلان الماء بخلاف الحتاج اه وقد المُعَلِّمُ اللَّهُ وَمُوالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ أُولَ كُمَّابِ الْجُهِمَا وَسِهُ اللَّهُ عَلَّ الفعل ولوحلالان في قتل صمد المحرم لا كضمهان حقوق العداد ١٥ (وقال في كتاب النكاجمانصه) المولى لا يستوجب على عنده دينا فلامهران زوج عنده من أمته ولاضان عليه ما تلاف مال سيده اه (وقال أيضا في كتاب النكاح مانصه) ولوزوج ينته وسلهاالاب الى الزوج فهيريت ولاتدرى لايلزم الزوج طلبها كذا في الملتفط اله (ثم قال فيه أيضا) يحسس من خدع بنت رجل أوامرا ته وأخرجها من بنته الى أن يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اله وقد الفقلنا. في كتاب أ المجنامات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذا وجنت قيمة على انسان واختاف القومون فانه يقضى بألوسط الااذا كاتبه على قعة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدّى الأعلى كافي الفاهرية أهم (وقال في كاب الحدودمانصه) رجل خدع ان وأخرجها وزوّجها مرغمره أوصغرة محدس الى أن محدث توية أوعوت لانهساع في الارض بالفساد كذافي قضاء الولوا نجهة ه وقد نقلناه في الجنامات (وقال أول كاب الوقف انصه) كل من بني في أرض غره بأمره فالمناء لمباليكها ولويني لنفسه بلاأمره فهوله وأه رفعه الأأن يفير بالارض وأما ء في أرض الوقف الخ اله فراجعه وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعمادية (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقالوافي كتاب الغصب ان المضمونات علكها بامن مستندا الىوقت التمدى حمتي لوغب الغاصب العن المغصوبة وضعنه لمالك ملكها مستندا الى وقت الغصب فينف ذبيعه السابق ولوأعتق العيد

المغصوب بعدالتضمين نفذولو كان محرمه عتق عليه كابيناه في الذوع الثالث من عد اللك اه (وقال في كاب السوع مانصمه) بسع الفضولي موقوف الافي ثلاث فساطل الى أن قال وفعما إذاماع عرضامن غامب عرض آخرالما لافريد وهي في في القدراه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القياضي على حق مجهول الى أن قال الأفي مسائل الى أن قال الخسامية في دعوى الغصب الم ( وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الافى ثلاث الى أن قال أو بغصب شَيَّ مِجهول كَمَا فَي قَصَاءً الخالدة اه (وقال في كتاب الفضاء أيضا) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا كافي منظومة ان وهيان في تقويم المتلف اله ﴿ وَقَالَ فِيهِ مَا يَضًا ﴾ إذا ادِّعي رجلان كل منه ما على ذي البداستحقاق ما في يده فأقرلا حدهما وأنكرالا تنزلم يستحاف للنكرمنهم االافى ثلاثة دعوى الغصب والامداع والاعارة فانه يستحاف للنكرد وداقراره لاحدهما كافي الخانه قمفصلا اه وقد نقلنا في كتاب الامانات (وقال فيه أيضامانصه) يحادثة بدادعي انه عرس أثلافي أرض محدودة الى أن قال ثمرا بت في غصب القنية لوغرس السلم في أرض مسلة كانتسسلا اه فقتضاه أن تكون الاثل وقفا اذا كانت الارض وقفاعلى السدمل وظاهر مافي الاسعاف أنه لوغرس في الوقف ولم بغرس لع كانت ملكاله لاوقفاوذ كرفي خزانة المغتمين من الوقف حكم مااذاغصب أرضاو بني فعهما أوغرساه وقدنقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة غنم السحة الى أن قال وفي الدعوى غنم الصحة الافي العصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الافهما وفيالرهن وفي الاستعلاف تنعه الافيست هدنه الثلاثة الخاه وقد نقلناه في كان الحدود (وقال في كاب المداينات) عندر جلود يعة والودع علسه دبن من جنس الود بعسة لم بصرقصاصا بالدين حتى بعيمًا ويعسدالاجتماع لايسيرقصاصامالم عدث فسه قبضا وانفى يدهيكفي الاجتماع والتعديد قيض وتقع المقاصة وحكم المفصوب عند قيامه في يدرب الدن كالوديعة اه ( وقال في كتاب الاحادة) وفي أيضاح الكرماني من باب الاستصناع والاحارة عند دنا تتوقف على الاحازة فان أحازها المالك قبل استفاءا لمعقود عليه فالاحراء وان كان اعدوفلا وان كأن احداستمفا المعض فالكل المالك عندأى وسف وقال محدد الماضي الغاصب والمستقبل للالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجرالا اذا

أمكن اخراج الغاصب بشفاعة أوجماية كافي القندة والتدارخانية اه (وقال فده أيضا) آجرالغاصب عمملك نفذت اه (وقال فيه أيضا) آجرالعبد نفسه ولااذن مُ أعنى نف ذت وماعل في رقمه فاولا ، وفي عنقه له ولومات في خدمته قسل عتقه ضيهاه (مُقال فه أسا) ادّعى نازل الخان وداخل الحام وساكن المد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجرواجب اله وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شئ كا تنه أمانة وضمانا ورجوعا وعام رحوع وخرج عنمه مسئلتان المودع اذاأذن انسالا فيدفع الوديعة الى المودع فدفعهاله غماستحقت بسنة بعدالهلاك فلاضمان عدلى المودع والستحق تضمن الدافع كإفي عامع القصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أيضافي كتاب الإمانات) الامن للذاخاط بعض أموال الناس بمعض أو الامانة عماله فانه ضامن والمودع اذاخاطها بماله بحيث لا تغيزضه نهاوكذالوأ نفق بعضها فرده وخلطه بها ضمنها والعامل اذاسأل للفقراء شمأ وخلط الاموال غردفعها ضمنهالارباب ولاتحزئهم عن الزكاة الاأن مأمره الفقراء أوّلا مالاخه في والمتولى اذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الااذا كان ماذن القاضي والسمسار إذا خلط أموال الناس وأغمان ماناعه ضمن الافي موضع حرت العادة بالاذن بالخلط والوصي اذاخلطمال المتم عالد ضمنه الافي مسائل لا يضمن الامن ما كالفاض اذا خلط ماله عال غمره أومال رجل عال آخر والمتولى اذاخلط مال الوقف عال نفسه وقدل نضمن الإفراجعة (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادعاه وكذباه فان كانت أمانة فالقول لهوان كان هضمونا كالغصب والدن لا كافي فتلوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالمة وكتاب الدعوى وكتاب المداينات (وقال في كتاب الحرمانصه) الصدى المحدورعلمه مؤاخد درأفعاله فمضمن ماأتلف من المال وإذاقتل فالدمة على عأقلته الافي مسائل لوائلف ما اقترضه وماأودع عنده والاذن وليه وماأعيرله ومابيع منه بلااذن الخاه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الجنايات (وقال في كتاب القيمة) بني أحدهما أي الشريكين بغيرادن الاتنر فطلب أحدهمار فع بنائه قسم فان وقع في نصيب الماني فيها والاهدم له التصرف فى ملكه وان تأذى حاره في ظاهر الرواية وله أن محمل فيها تنور او حاما ولا يضمن ماتلف به اله وقد نقلنا يعضه في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنايات) لـكل

أحدالتعرض على من شرع جناحاني الطريق ولا يأغون السكوت عنه يضمن الماشروان لم يكن متعد ما فيضمن المحداد اداطرق المحديد ففقاً عينا والقصاراذا دق في حافوته فالهدم حافوت حاره الاعتبار برضاء أهل المحلة في السكة الناقذة حفر بترائي برية في غير عرالناس لم يضمن ما وقع فيها اه (وقال في كاب الوصاما) الوصى اذا خطمال الصغير عاله لم يضمن منهاأى القنمة أيضالا وصى اطلاق غريم المستمن المحسسان حكان معسرالا ان كان موسرا الاعلال القامي التصرف المستمن عوجود وصمه ولو كان منصوبه كافي بيوع القنمة الايضمن الوصى ما أنعقه على واعة ختان المتبم اذا كان متعارفالا سرف فيمه ومنهم من شرط الوصى ما أنعقه على واعة ختان المتبم اذا كان متعارفالا سرف فيمه ومنهم من شرط المناقا في وقبل بضمن مطالقا كافي غصب المتبعة اله (قال صاحب الانساه)

## \* (كتاب الصيد والذبائع والاضعية) \*

الصدماح الاللتاهي أوحرفه كذافى البرازية وعلى هذا فاتخاذه حرفة كصادى السمك حرام أسما بالملك الملائة مئدت لللك من أصله وهوا لاستملاعلى الماخ وناقل كالسم والهمة ونعوهما وخلافة كالثالوارث فالاول شرطه خلوالحلعن الملك اله وقد نقلنا وفي كاب البيوع وكاب الهمة وكاب الغرائض (عقال) فلواستولى على حعل جعه غيره من الفارة لمعاكه ولاعدل للفتش ماعده الاتعراف ولوأرسل انسان ملكه وقال من أخده فهول لاعلك بالاستدلاء فلصاحمه أخدفه معدم حتى قشو والرمان الملقاة الكن الختار أنه علك قشو والرمان ولوألق بهيته المتقفار جلسلخها وأخذ جادها فطالكها أخذه فلور بغهردله مازادالدما غان كان عله قيمة اله وقد نقلناه في كاب اللقطة (مُقال) والاستبلاء فسمان حقيقي وحكمى فالاؤل يوضع البد والثاني بالتهيئة فاذا نصب الشبكة الصمدماكما تعقل بخلاف مااذانصم اللحفاف واذانص الفسطاط فتعقل الصيديه ملكه لونصباله ولولم ينصمافة عقل الصيد بها فأخذه عره فان الأول لوكان بحدث لومديده أخذه ملكه فدأخذه من الثاني والافلا ولوحفر برالصد الذئاب وغاب فقدمآ خرمتة لصدها فوقع الذئب في السرفه وكحافره وما تعسل فى أرضه فهوله وان لم من المالاند من انزالم العلاف العدل والظمي اذا تكذير أو ماض الصيد فانه لا يكون اصاحم االامالتي منه مالم يكن قريما منه بحيث لومديده لاخذه ولو وتع في هره من النارشي فأخذه عدره فهوللا خذالاأن يهي هجره له وأماالثاني فشرماه وجود الملك في الحدل فلاعدوز بسع ضرمة القانص والغائص العدم الملك اه وقد ، تقلناه في كتاب السع وكتاب الهية (غم قال) لا محل ذبيعة الحبرى اذا كان أبوه سنداوانكان جر ماحلت سمكة في سمكة فأن كانت صححة عتاها وكد قداان كان غنماعندنا اه (يقول حامعه) وقوله و كذاان كان غنماالخ صوامه لاانكان غنيا كذافي شرحها (نمقال) أرسلت المحكمة في الماء النعس فكبرز فبعلائاس أكلها للعبال ومحلأ كلهاانكانت محروحة طافئة اشترى سمكة مشدودة بالسكة في الماء وقيضها كذلك فاعتسمكة فا متاءم أفلم المهة للسائم والشدودة للشمرى فاركانت المتلعة هي المشدودة فهما المشترى قمضها أُولًا أَم وقد نقلنا في كتاب السيع (تمقال) ذبح لقدوم الامير أوواحد من العظماء بحرم ولوذ كرالله سبحانه وتعالى والضيف لا النثر على الامراايحوز وكذا التقاطه وفي العرس حائز اهم وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال)العضو المنفصل من الحي كيتته الامن مذبوح قدل موته فعدل أكله من أنأ كول كافي منية الفتى اله (يقول مامعه) وهذه هي السائل المحموعة المعقة بكار الصد والدما تح والاضعمة (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاتواب الامالنية مانصه) وأماا انفهاما فلامدفها من النية لكن عند الشرا الاعند الذبح وتفرع عامه اله لواشتراها سية الاضعية فذجها غيره بلااذن فان أخذها مذبوحة ولم بضمنه احزأته وانضمنه لاتحزئه كافى أضعمة الدخمرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه أمااذا ذيحهاءن مالكها فلاضمان علمه وهل تنعمن الاضعمة مالنية فالوا انكان فقيرا وقد اشتراها بنيتها تعينت فليس لهبيعها وان كان غنيالم تتعين والصيرانها تتعمن مطلقا فيتصدق بهاالغنى بعدأ بامهاحية ولكن لهان يقيم غيرها مقامها كافي المدائع من الاضحمة فالواواله دا ما كالضحاما اه وقد نقلنه العضه في كتاب الحج (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصدها) والذبح قد يكون للاكل فيكون ماحا أومندو باأوللا ضعية فيكون عسادة أولقدوم أمير فيكون حراما أوكفراعلى قول اه (م قال) في القاعدة الثانية الامور عقاصده افي الخامس

فيبيانالاخلاصمانصه) واكمنذكروافي كتابالاضعمةانالمدينةفحزئ عن سعة ان كان الكل مر مدس الفرية وإن اختلفت جهاتها عن أضعب قوقران ومتعة قالوا فلوكان أحددهم مريدالجمالاهله أوكان نصرانها لمتحزعن واحدمتهم وعلاوا بأن المعضاد الم بقدم قرمة خرج البكل عن أن يبكون قرمة لان الاراقية لاتتحزأ فعلى هدنالوذ محها أضعمة لله نعالى ولغيره لاتحزئه بالاولى وينبغي أن تحرم وصرح في المزازية من ألفاظ التكفير أن الذبح للقادم من ج أوغز وأمسر أوغبره مععل المذبوح مبتة واختلفوافي كفرالذابح فالشبيخ السفكر دري وعمد الواحد الدرنى الحديدي والنسفي والحاكم على أنه بكفر والفضلي واسماعه ل الزاهد على أنه لا مكفراه (وقال عدد لك في آخوالفاعدة المذكورة في الغروع مانصه) عطس الخطيب فقيال انجيد للهان قصيد الخطية صحت وان قصد انجد للعطاس لم تصمولوذ بح فعطس فقسال المحددلله فـكذلك اه (وقال في قاعدة هل الاصل في الاشياء الأماحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أوالتحريم مانصه) ومنها اذالم سرف عال النهرهل هومساح أوملوك ومنه الودخل برجه عسام وشكهل هومماح أومملوك ومنهامس علقالزرافة ومذهب الشافعي القائل مالاماحة الحل فىالبكا وأمامسئلة الزرافة فالمختار عندهم حل اكلها وقال الانسوملي ولم يذكرها الحدمن المالكمة والحنفية وقواعمدهم تفتضي حلها اه (وقال في خاتمة فيهما فوائد في تلك القاعدة أعنى المقن لابرول بالشك مانصه السادسة رمي صمدا فرحه ثم تغساءن عينه ثم وجده متأولا يدرى سد موتد يحرم مع وجودالشك الكن شرطفي الكنزنجرمته أن يقعدعن طلمه وشرط قاضي خان أن يتوارىعن مصره والمه مشرما في المدارة والمعتمد الاول اه (قال في القاعدة السادسة العادة عد كلمة مانصه ) الثاني تعليم الكلب الصيد بقرك أكله للصيديان بصيرالترك عادة له وذلك متركه للا كل ثلاث مرات اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المرام وامحلال غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها من أحد أبويه مأ كول والآحر غيرمأ كول لايعل أكامه على الاصع فاذا نزى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد واذانزي حارعلى فرس فولدت بغلالم يؤكل والاهلى اذانزيء لي الوحشي فنتبع لاقعوزالاضعمة مه كذافى القوائدالتاحمة ومنهالوشارك الكاب المعلم غيرالمعلم أوكلب مجوسي أوكاب لميذ كراسم الله تعمالي عليه عمدا حرم كمافي الهداية ومنها

ما في صدد الخسانية مجوسي أخذ بيد مسلم فذبح والسكدن في بدالمسلم لا يحل أكله لاجتماع المحرم والمبيع فيحرم كالوعجز مسلم عن مدّ قوسه بنفسه فأعانه على مدّه مجوسي لأميلأ كله آه (ثمقال) ومنه الوكان بعض الشجرة في اتحـل و بعضها فياكرم ومنهالوكان معض الصدفي اكحل ومعضه في الحرم والمنقول في الثماسة كإنة له الاسبيدا في أن الاعتمار لقوامُّه لالرأسة حتى لوكان قامُّ الفي الحـل ورأسه في الحرم فلاشي يقتله ولا يشترها أن يكون جسع قوائمه في اتحرم حتى لوكان يعضها تقاناهذه في كاب الجج (ثمقال) ومنه الورمي صدافوقع في ماء أوعلى سطع أوجمل الارض ابتداما فالمعللانه لاعكن الاحترازعنه فسقطاعتماره وخرج عنهذه القياعدة مسائل الاولى من احبدأ بويه كابي والاتنز محوسي فأنه محبل نكاحه وذبيحته وبعمل كابداه وقد زقلنا بقية هذه العمارة في كتاب النكام (ثم قال) الرابعة لوسقي شباة خرائم ذبعها من ساعته فانها تحدل للاكراهمة ذكر وفي البزازية ومغتضى القباعدة التحريم ومقتضي الفرع انه لوعلفها علفا برامالم بحرم لينها ومجها وان كان الورع الترك ثم قال في البزازية بعده ولو بعدد سباعة الي يوم تحدل مع الكراهةاه وقد مقلناه فده العمارة في الحظرا بضا روقال في الغن الناك في أحكام الناسي مانصه) وقد جعل له أى النسمان أصلا في التحر برفقال الله ان كان مع مذكر ولاداعى له كاكل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه فى القعدة أولامه مع داع كاكل الصائم سقطأ ولا فأولى كترك الذا مح التسعمة وقدد نقلناذلك في كتاب الصـلاة أيضا ﴿وقال في أحكام الصيمان مانصه﴾ واختلفوافي وحوب صددقة الفطر في ماله والاضعية والمعقم دالوحوب فيؤديم لولي و مذبحها ولا يتصدّق شيء من مجها فيطعه منه و ستاع إدمالما في ماته في عمنه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (ثمقال) وتحل ذبيحته بشرطأن يمقل التسمية و نضمه المان معرف ان الحل لا محصل الابها كذا في السكافي و مؤكل الصيد برميه اذا سمى اه (وقال في أحكام العبيد مانسه) ولا أضعية ولاهدى عليه اه ونذلناها في كتاب الجج أيضا (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولم أرحكم ذبحه وصيده وحضانته ورؤيته اسااشترا مالوصف ويندعي أن يكره ذبحه اهروقد

نقلنا بعضمه في البيوع وفي العلاق (وقال في محث النائم كالسدّية فعا في بعض المسائل مانصه) السابعة الصيدالمرمى اليه بالسهم اذا وقع عندناتم فسأت من تلك الرهدة يكون عراما كااذا وقع عندالمقطان وهوقادرعلى ذكاته اه (وقال في أحكام الانتي مانصه) والتضية بالذكر أفضل منهاا ه (وقال في أحكام الذمي ما نصه) \* تنبيه آخر \*اشترك اليهود والنصاري في وضع المجزية وحل المناكحة والذمائع وفي المديد وشاركهم الجوس في الجزية والديد دون الا تخرين واستوى أهل الذمة فماذكراه وقد نقلناها في أبواجها من انجنا ماتوغيرها (وقال في أحكام الجان مانصه) ومنها ان ذبيعته لا تحل قال في الملتة طعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الله نهمي عن ذبا في الجن اله (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب القالث العاوضات المالية الى أن قال والاستيلاء على المهاج اه (ممقال) الشانية لايدخل في ملك إنسان شئ بغيرا ختياروالا الارث ا تفياقا الى أن قال وكـ ذا نمياه ما يكه من الولدو القياروالميام الناسع في ماكه وما كان من الزال الارص الاالكلاوالمسيس والصيد الذي ياص في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله الاالكلا الخصوايه عني الكلاالخ كذافي شرحها (وقال في بعث ماءنع الدين وجوبه ومالا عنع مانصه) العاشر الاضعية عنعها كاعنم صدقة الفطراه وقدنفلناه في كتاب الزكاة (وقال في أحكام السنفرمانصه) ومنها سقوط الجعة والعددين والاضعية وتحكيم التشريق اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في آخر الفن التالث في قاعدة اذا أفى بالواجب وزادعليه هل يقع الكل واجبا أم لاما نصه) ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كهاذ كره الن وهمان معزيا الى الخلاصة الغني اذا ضعى بشاتبن وقعت واحددة فرضا والاخرى تعاوعا وقيل الاخرى لحماه (وقال في فن الالغاز مانصه ) \* الاضحية \* أي والذيائم \* أي مسلم عاقل ذبح و معى ولم تحل فقل أذا سمى ولمبرديه التسمية على الذبعة أى رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة الاضمية في أيامها أوقصاب شده اللذ بجاء (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الجج مانصه ولوغلطوافي وقت الوقوف فلااعادة وفي الصوم والاضحيدة أعادوا والفرق أن تداركه في المحبم متعذروفي غيره متدسراه وقد نقلناه في كتاب الحج (وقال أخوا الولف في تكاتبه للفن السادس في كتاب الاقطة ما نصم اسب

داسه فأصلحهار حل كان للبالك أن بأحدها الااذاقال حعاتها لمن بأحدهما والغرق أنهاذاقال ذلك فقدما كهاله وقدأنفق علها فكانت هذه النفقة عوضا فنع الاسترداد نثر السكر فوقع في عجر رجيل وأخذه غره لا يكره اذالم يكن أعد حَرِّه لذلك كالووضع السَّكة لا الصدفة مقل بهاصد كان لمن أخذ ولونصم الاجل الصد كان اصاحبها اله وقدنقاناه فى كتاب اللقطة (ثمقال) أتانان ربطتا فى وضع واحداللا فولد تاذكرا وأنثى أوأحدهما بغلا والاخرى جشافادعى كل واحده نهمها المغمل أوالذ كرفهو بينهمها والثماني لمدت الممال لانه لقطة والاضحمة على هذا اله وقدنقلنا. في كتاب اللقطمة (وقال أخوا اؤلف إ في تسكيلته للفن السبادس فن الفروق مانصه ) ﴿ كَتَابَ الصَّمَدُ وَالدَّمَا فِعُ ﴿ الحامة اذاطارت الكانت ترتدى الى متهافر ماها لاتحل وأن كانت لاتهتبدي فرماهاتحل والغرق أنه قادرعلى ذكاة الاختمارتم لاهنا كافر رمى دجاجه بسهمه وذبحهامه انكان الاول وهقالانؤكل ولولم مكن مرهقا تؤكل والغرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني قال الحداله لعطاسه وذبح لابحل والخطيب اذاعطس فقال الحدالله مقتصر اعلمه الحاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبوح ولم توجد وفي الجمعة مجردالذكروقدوجداه (يقول طقعه) وماذكرروا يقعرأى حذفة رجهالله فلامنافاة بين ماهنا وماتقدم في فروع القاعدة الثانية الامور بمقاصدها اه وقد نقلناه في كتَّاب الصلاة (ثمقال) سمي على سكين ثم أخذ غيرها وذبح بها حلت ولو سميعلى سهم وأخد ذغره ورمى به لاعل والفرق ان التسمية في الاول وقعت على المذبوح وفي الثاني على السهسم لاعلى المرمى المه لعدم القدرة علمه (كتات الاضعية) هي واجبة على الاغنياء القين دون المافرين والفرق ان السفر حال المشقة وفقد الاموال والاضحمة مؤقتة فتغوت بخلاف حال الاقامة لازدزمان سعة في الاحوال والاموال ضحوائم تبين بالبرمان ان هذا الموم بوم التاسع قبل أعادوا ضعمة ولووقفوا فشهده واانه الماشر لاتفدل والغرق ان التدارك بمكن في الاضعية دون الججاه وقد نقلناه في كتاب الجج (تم قال) تعب الاضعية وصدقة الفطرفي مال الصغير مخلاف الزكاة والفرق أن الزكاة عمادة منكل وجه كالصلاة إرهىءن السي مرفوءة بخلاف الاضعمة وصدقة الفطر لانهما مؤنة من وجه ونفقة

من وجه ولذا حازالا كل منها ووجبت صدقة الفطرعن عمده اه وقد نقلنا. في كتاب الزكاة (ثمقال) موسراشتري أضعيته في أيام المحرفلم بضير حتى افتقر في أخرها سقطت عنه ولو كان معسر الانسقط والفرق ان وجو جهاعلي الموسرحقا للشرع فاذا افتقرذهب الموجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالشراء بصبير كالنباذرفلذا بقبت واجمة يعدأنام النحرو يتصدق يعمنهاأو بقعتها اشترى شاة غياتت أوضلت فان كان فقيرالاقعب علمه أحرى وان كان غنما وجب علمه أخرى اه ( وقال المؤلف في الفن الثاني في كاب الزكاة مانصه ) دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجهام مسرا حازوان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فمكذلك وان كان المعمل قدره لم تحزو مه مفتى وكذا في لزوم الاضمام اه (وقال في كمات الججمانصه) وعنان المسدكان اذادخل العشر لايقلم اظف أره ولايأ خذمن شعر رأسه قال ان المسارك السنة لا تؤخر ويه أخذ الفقيه اله (وقال أول كتاب السوع في بحث انجل مانصه) هوتابع لامه في أحكام العتق الى أن قال وحق الاضعيد اله (ثمقال) ولايتذكى الجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضي في عتهد فهه نف فد قضاؤه الافي مسائل الى ان قال أو يسعم تروك القسمة عامدا ه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الغصب) لا يحوز التصرف في مال غبره بغيراذند ولاولاية الافي مسائل الى انقال ذبح شاة تصاب شدها لم يضمن ذبح أضحه غيره بلاأمره في أمامها لم يضمنه أطلقه في الآصل وقيد ده بعضهم بمااذا أضيمه اللذبح إه (وقال فيه أيضامانصه) قال الغاصب ضع بها أنت فان هلكت قبل التنصية ضمنها وان بعد ولااه (وقال في كتاب الفرائض) المت لاعلك بعد الموت الااذانصب شبيركة لاسيد غمات فتعقل الصيد فيها بعد الموت فأنه علكه ويورث عنه ذكره الزيلعي من المكاتب اه (قال ما حب الأشباه)

## \* (كتاب الحظر والاباحة) \*

الدس زمانه المنازمان اجتنباب الشبهات كافيه أى في كتاب الحظر والاباحة من الخافية والتجنيس الغشرام فلا يجوزا عطاء الزيوف لدائن ولا بيدم المروض المغشوشة بلابيان الافي شراء الاسترمن دارا محرب والثانية في اعطاء المجمل يجوزله اعطاء الزيوف والمتوقدة وهدما في واقعات المحدامي من شراء الاسير الم

وفدنقلناه في كتاب البيم وكتاب المداينات (ثمقال) الفتوى في حق الحاهل عنزلة الاحتماد في حق المجتمد كذا في قضاء الحاءة اله وقد نقاناه في كتاب القضاء (مُرقال) اتحرمة تتعدد في الاموال مع العلم بها الافي حق الوارث فان مال مور تعجيد الله وان علم بحرمته منه من الخانية وقيده في الظهيرية بأن لابعد لم أرباب الاموال من قبل يدغيره فسق الااذا كان ذاعلر وشرف محكذافي مكفرات الظهير يقويدخه السلطان العادل والامبر تحت ذي الشرف يكره معاشرة من لا يصلى ولو كانت زوجته الااذا كان الزوج لا يصلى لم يكره الرأة معاشريه كـــذافي نفقات الغايم يقراه وقد نقلناه في كتاب النــكاح وكتاب الطلاق (ثمقال) الخاف في الوعد مرام كذا في اضعمة الذخيرة وفي القنية وعده ان يأتيه فسلم أته لا يأثم ولا يلزم الوعد الااذا كان معلقا كافى كفالة المزاز مةوفى سعالوها كاذكره الزلعي اله وقدد نقلناه في كتاب الاعبان وكتاب المسع (﴿ قَالَ ) استخدام البتيم بلاأ برة حرام ولولا خيه ومعلم الالامه وفيما إذا أرسله مُعلَمُ لأحضارشر بِكُمَّ كَافَى القنبة اله وقد نقلناه في كتَّابِ الاحارة (تُمَفَالُ) لنس الحر مراكنا اصرامعلى الرجل الالدفعة فرأوحكة كافي الحدادمن غاية السان ولاحوزا لخالص في الحرب عنده ما حرم على المالغ فعله حرم عليه فعله بولده الصغير فللحوزان سقمه خراولاان يلسهم براولاان يخضب بده بحناءأورجله ولا اجلاس المغسر لغسائطأ ويول مستقدلا أومسة دبرا الخلوة بالاجندسة وامالا اللازمة مدنوأة هربت ودخات خربة وفعما اذاكانت بمحوزا شوها وفعما اذاكان بننهما حائل فى بدت الخلوة المحرم ماحة الاالاخت من الرضاع والصهرة الشامة من مات على الكفرابيع امنه الأوالدى رسول الله صدلى الله عليه وسلم لشوت أن الله سجعانه وثعالى احتاه حاله حتى آمذ اله كذا في مناقب الكردري استماع القرآن أفضل من قراءته كذا في منظومة ابن وهدان اه (يقول مامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الحظر والاماحمة (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا بُواب الامالنية مانصه ) وعلى هذا سائرا اقرب لابد فيهامن النية ععني توقف حصول الثواب على قعدا لتقرب بهاالي الله سيعانه وتعللي من نشرالعلم اوافتاء وتصنيفااه (تمقال بعدد ذلك فيها) وأمالدا حات فانها تحتلف صفائها باعتبارما قصد دتالا جله فاذا قصديها المقوى عدبي الطاعات أوالتوصل

لها كانت عمادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوط اه (ثمقال في أخرها) وأماالة ولا كترك المنهى عنه فدد كروه في الاصول في عدث ما تغرك مه الحقيقة عند الكارم على حديث الخيال الناسات وذكروه في نبة الوضوء وحاصله انترك المنهى عنه الايعتاج الى نبة الخروج عن عهد المنهى وامالحصول الثواب فانكان كفاوهوان تدعوه النفس اليه قادراعلي فعله وكف نفسه عنسه خوفامن رمه فهومثاب والافسلا ثواب على تركه فلايثاب على ترك الزنا وهو يصلى ولايثاب العنبنء لي ترك الزنا ولاالاعيء لي ترك النظر الهجرم اله (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصدها مانسه) وذكر قاضيخان ان بيع الهصرين يتخذه خرآ ان قصديه التجارة فسلايمرم وان قصديه لاجل الثخمر حرم وحكذا غرس الكرم على هذا اه وعلى هذا عصر العنب تقصد الخلمة والخمرية والهجرفوق اللائدائرمع القصدفان قصدهجرا اسلم حرم والافلا اه (مُ قَالِ بعد ذلك ما نصم) وقال قاضيخان الفقاعي اذا قال عند فتم الفقاع للشترى مُلْي الله على محدقالوا بكون آغما وكفاالحارس اذافال في الحراسة لااله الاالله معنى جعلها للزعلام بأنه مستبقظ الى آخرماذ كره وقد تقدمت بقية عمارته هذه في الجهاد فراجعه (ثمقال) بعددتك وفيها أى اكنانية اذاقال المسلم للذمى أطال الله رقبه ك قالوان توى بقلبه ان يطيل بقباء ألعله ان يسلم أو يؤدى الجزية عن إ ذل وصغار لا بأس مد لان هـ فدا دعاء له الى الاسلام أولمنفعة المسلم مقال أى في الخانهة رحل أمسك المحف في منته ولا مقرأ قالوا ان نوى مه الخرو الركة لا بأثم ومرجىله الثواب نتمقال أى في الخانية رجل بذكر الله تعالى في محملس الفسق قالوا ان نوى ان الفعقة يشتغلون بالفعن وانااشتغل بالتسبيح فهوأ فضل وأحسن وان جي في السوق نا و يا ان الناس بشـ تغد لون بأمور الدنيا وأنا أسبح الله تعالى في هـ ذا آلوضع فهوأ فضـل من ان يسبح و حده في غـيرالسوق وان سبح على و جـ ٩ الاعتبار يؤجر على ذاك فان سبع على أن الفاسق يعمل الفسق كان آغا (م قال) أى فى الخيانية ان مجد السلطّان فان كان قصده التعظيم والتحيية دون السلاة لابكفرامله أمرالملائكة بالمحودلا دمو معودا خوة يوسف عليهم الصلاة والسلام ولوأكره على السجود لللك مالفتل فانأمر وهمه على وجه العمادة فالافضل الصهر كنأ كره على الكفروان كان التحية فالافضل المعبود اله وقد نقلنا يعضه

في كتاب الأكراء (مُقال) وقالواالاكل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على الصوم أولا جل الضيف قمستحب (مُرقال معددلك) وفي ارخانسة من الحفار والاماحة اذا توسدال كتاب فان قصدا كحفظ لا كره والاكره وانغرس في المحدفان قصد الطل لا تكره وان قصد منغمة أخرى كرهاه وقد نقلماه في كتاب الوقف (م قال) وكتابة اسم الله تعالى على الدرهم ان كان قصد العلامة لايكره وللتهاون بكره والجلوس على جوالق فيه مصحفان قصيدا كحفظ لامكره والامكره اهمقول عامعه قوله وللتهاون يكره صوامه يكفر (وقال في القاعدة الثانية الامورعقاصدهامن الاصل الساني من التاسع وهوانه لا يشترط معنية القلب التلفظ في حميع العمادات) الى ان قال وخرج عن هيذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها - ديث النفس لا يؤاخذ به مالم يتكام أو يعمل به كذا في حديث مسطروحاصل ماقالومان الذي يقع فيالنفس من قصدالعصية على خس مراتب المباجس وهومايلق فيها تمحربانه فهاوهوا كخاطر تمحدث النغس وهوما يقع فهامن الترددهل يفعل أولا شمالهم وهوترجيج قصدالفعل ثمالعزم وهوقوة ذلك التصدوا تجزمه فالهاجس لايؤا خديه اجماعالانه ادس من فعله وانماه وشئ وردعلمه لاقدرة لهفمه ولاصنع والخناطرالذي يعده كانقادراعلي دفعه مصرف الهاجس أول وروده ولكنه هووماله دهمن حديث النفس مرفوعان بالمحديث الصحيح فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ماقب له بالاولى وهدده الشلاث لوكانت فى الحسنات لم يكتب له بها أجراء دم القصد وأماالهم وقد بين في الحديث ان الهم بالحسنة يكتب حسنة والهمالسلة لايكتب سننة وينتظر فانتركها لله تعالى كتدت حسنة وان فعلها كندت سيئة واحدة والاصح في معناه أنه يكتب عليه الفعل وحده وهومعني قوله واحدة وان المم مرفوع فأما العزم فالمحققون على أند يؤاخذته ومنهممن جعله من الهم المرفوع وفي البزازية من كتاب الكراهية هم صية لا يأثمان لم يصمم عزمه علم اوان عزم يأثم اثم العزم لااثم الفعل ما مجوارح الأأن يكون أمرا بتم بمعترد العزم كالكفراه (ثمقال في العماشر في شروط النية الاول الاسلام مانمه) \* قائدة \* قال في الماتقط قال أبوحني فه أعلم النصر الى الفقه والقرآن لمله يهدى ولاعس المعف وان اغتسل عمس فلا بأس مداه (عمقال إنى آخر القاعدة الناسة الامورعقاصدها في خاتمة مانمه) وتحرى هذه القاعدة

فى خاتمة فى الحروص فإن الشعر عند أهله كالرم موزون مقصوديه ذلك اماما يقع موزونا اتفاقالاعن قصدمن المتكلم فاندلا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج مايقع في كلام الله تعمالي كقوله تعالى لن تنالوا البرحتي تنفقوا مما تحبون أو رسوله كقوله صلى الله تعمالي عليه وسلم هل أنت الاأصبيع دميت وفي سبيل الله مالفيت اله (وقال في قاعدة الاصل في الا يضاع التعريم مانصه ) مم اعلم ان البضع وان كان الاصل فه ه الحظرية مل في حله خرالوا حد قالواله شراء أمية زيدقال مكر وكلني زيد مدهها وتعلله ومأؤها وكذالو عافت أمة فالتارجل ان مولاى بعثني الماهدية وظان صدقها حلوطؤها ولمارحكم مااذا وكل شخصافي شراء حارية ووصفها فلشترى الوكمل حارية بالصفة ومات قبرل أن يسلها الى الموكل فقتضى القاعدة حرمتهاعلى الموكل لاحمال انداشتراها لنفسه لان لوكه ل بشراء غيرالممن له أن ستريه لنفسه وان كان شراء الوكدل الحسار مة مالعسفة المعمنة خلاهرا في الحسل السكن الاصل التحريم وينسغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفته وله نظائر في الفقه اله وقد نقلناه ـ ذه العدارة في كتاب الوكالمة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشغة تحلب التيسيرمانمه ) واعلمان أسماب التحفيف في المبادات وغيرها سبعة الى أن قال الثاني الرض ورخصه كثرة التهم عندا يخوف على نفسه الى أن قال والتداوى بالمحاسات وبالخرعلى أحدالقولين واختارقاضي خان عدمه واساغة اللقية بهااذا غصاتفا قاواً ملحة النظر الطمد - قلعورة والسوء تناه (ثم قال) وأكل الميتة ومال الغيرمع ضمان البدل اذا اضطراه أي يباح ذلك أرتمقال) ولبس اكحرىرالمعكة والقتال اه أى يباحذلك (تمقال) ومنه اباحة النظر للطبيب وللشاهدوء نبدا كخطبة وللسمداء وقد نقلناه في كاب النكاح (وقال في آنو القاعدة المذكورة) السادس تخفيف ترخيص كمصلاة المستحمره م بقية المنجو وشرب الخرالغصة (وقال في عدالسب السابع النقص مانصه) وعدم تكامف النساء بكثيرهما وجبء لى الرحال كالجماعة والجعمة والجهاد والجزية وقعمل العقل على قول والصييم خلافه واباحة البس انحرير وحلى الذهب اه [ (وقال في أول القياء دة اتخيامسة الضرر مزال مانصه ) وفي المزارية من كاب إ الكراهمة ماع أغصمان فرصاد والشكرى اذاارتني لفطعها مطلع عملي عورات الجيران يؤمر بأن يحبرهم وقت الارتفاء ليستتر وامرة أومرتين فأن فعل والارفع

للعباكم أهنعه من الارتقاءاه (ثمقال) الاولى الضرورات تبييح المحظورات ومن تمحازأ كل المتة عندالخصة واساغة اللقمة ماتخر والتلفظ كأمة الكفرللاكاء وكذا اتلاف المبال وأخذا لمال من المتنع من أداء الدين بغيرا ذنه ودفع الصائل إولوأدّى الى قدله وزادالشافعية على دندالقاعدة شرطع دم نقصانها أى الضرورة قالواليخرج مالوكان المت تداهانه لاعل أكله للضعارلان حرمته أعظم في نظر الشارع من مهيمة الضطراه (ثمقال) في الثانية ما أبيح للضرورة يتقد بقدرها ولذاقال فياعان الظهيرية ان الميمن المكاذبة لاتسآح للضرورة واغا ساح التعريض اها بعني لاندفاعها بالتحريض ومن فروعه الضطر لابأ كلءن المتة الاقدرسدال مق اهم (تمقال) والطيب الماسطرمن المورة مقدرا كحاجة اه (تَمْ قَالَ فِي النَّبُ لَهُ أَلْفُرُولًا مِزَالُ بِالْصَرِومَا نُصِهُ) وَلَا مَا كُلِّيا الْمُصَطّر طعمام مضطرآ خرولاشيئا من مدنداه (وقال في تنيمه يقعمل الضررا كخياص لدفع ضرر عام وعليه فروع مانصه ) ومنها التسعير عندتعدى أرباب الطعام في يبعه بغين فاحش ومنها بيعطعام المحتكر جسراعليه عندالحاجة وامتناعه عن السع دفعالامنرواه ومنهامنع اتخاذ حانوت العاجز بن البزازين وكذا كل ضررعام كذا في الكافي وغيره اله وقد نقلنا، في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها حواز دخول ست غبره اذاسقط متاعه فمه وخاف صاحمه أنه لوطلمه منه لاخفاه اه وقد دنقلنا ذلك في الغصب أيمنا (مُمَال) ومنها مسئلة الطفر يحنس دينه اه (وقال معددلك في محد اذا تعارض مفسدتان روى أعظمه ماضر رايارتكال أخفهما مانصه) ومن هدندا النوع لواضطر وعند دمعيتة ومال الغيرفانديا كل المتبة وعن يعض أصحابهامن وجدد طعام الغدمر لاتماح لهااسة وعن اسمهاعة الغصم أوليمن المستة ومدأخذ الطيعاوي وخبره المكرخي كذافي البزازية اه (ثمقال) وأصله ان الحراق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لوصير فيه يحترق ولو و قع في الماء غرق فعنده مختاراً بماشاء وعندهما يصعراه وقد نقانا يقته في كاب الاكراء أضا (وقال في بحث در و المف المدأولي من حلب المصالح ما نصه ) وقد تراعى الصلحة الغابة اعلى المفسدة الىأن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربوعليه جاز كالكذب للإصلاح بن الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع برجع الى ارتكاب أخف المفسدة من في الحقيقة اله (وقال في القاعدة السادسة المادة

محكمة مانصه) ولاخصوصة للربا واغاالعرف غيرمعتبر في المنصوص عليه قال فى الظهرية من الملاة وكان مجدين الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعرمن العانة أسس بعورة لتعامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاضعار ار وفي التزعءن العادة الظاهرة نوعرج وهذا صعيف وبعيد لآن التعامل بخلاف النص لا يُعتبر اله بلفظه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلاصر يح الاذن اله أى يحوز ذلك (ممقال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المجعد الثالث مأنصه ) وفي الملنقط من البيوع وعن أبي القاسم المفار الاشماءعلى ظاهرماح تده العادة فان كان الغمالم الحلال في الاسواق لاحب الدؤال وإن كان العالب الحرام في وقت أوكان الرحل مأخذ المال من حدث وجده ولايتأمّل في الحرام والحلال فالسؤال عنه حسن اه (وقال في الفصل المذكورمن المجت الرابع مانصه وقد اختافوا فيماذا كان العقارلاف ولايدالقامي وتشارعافيه عندقاض آنو فنهم من لم يصحرقضاه ومنهم من نظر الى التداعى والترافع واختاف التصيير في هذه المسئلة اله وقد نقاما هذه المسئلة في كاب القضاء أيضًا (ثم قال تنبيه هل المعتبر في بنا الاحكام العرف العمام أومطاق العرف ولوكان خاصاللذهب الاولمانمه ) وذكر فهامن كتاب الكراهمة قسل التحرى لوتواضع أهمل بالدة عملي زيادة في صفحاتهم التي بوزن بها الدرا مموالابر يسم على مخالفة سائر الملدان لدس لممذلك اه (وقال في القياعدة الثانية اذراجة م الحلال والحرام غلب الحرام الملال مانصمه ) ومنها لواختاطت مساليزالمذ كأة عساليخ المته ولاعلامة غمز وكانت الغلبة لليتة أواستو بالمجزتناول شئ منها ولاما لقعرى الاعند الخصة وأمااذا كانت الغلمة للذكاة فانه حوز التحرى ومنهالوا عتلط ودك المته بالزيت ونعوه لم وكل الاعتدالضرورة والمستلتان في صلاة الخلاصة من فصل اشتداه القملة ومقتضى الثانية الهلوا ختلط لمن يقر المن أتان أوماء ويولى - دم جواز التناول ولايا لتحرى اه (نم قال) وخرج عن هذه أ القاءدة مسائل الى أن قال المانية الاحتماد في الاراني اذا كان بعضها طاهرا ويمضها نجساوالافدل فعس طائروس يق ماغلب على ظنه الدفحس مع ان الاحتماط أنريق الكلويتيم كااذا كان الاقل مااهراعد لابالاغلب فمهما المالثة الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضما نجس وبعضها طاهر ما ترسواء كان الا كثر نحسا

أولا والفرق سنالشات والاواني أنه لاخلف لما في ستراله ورة والوضوء حاف في التطهير وْهُوالتَّهُمُ وَهُذَا كُلُّهُ حَالَةُ الْاحْتَبَارُواْ مَا طَالُةَ الْصِّرُورَةُ فَيَتَّحُرِي لَاشرب الفاقا كذافي شرح المجمع قبيل التيماه وقدنقلناه في كاب الطهارة (مُقالُ) وينبغي أن يلحق بمثلة الاواني الثوب المنسوج كجته من حور وغيره فيحل ان كان المحرس اقل وزناأ واستو بالمخلاف مالذازادوزنا ولمأره الآن وفي الخلاصة من التحري في كتاب الصدلاة ولواخة لطأوانيه وأواني أنحما مهافي السدفر وهم غمب أواختلط رغيفه بأرغفة غيره قال بعضهم يقرى وقال بمضهم لايتحرى وبتربص حتى يحئ أصحامه وهذافي عالمة الاختمار وفي عالة الاضطرار عازالتحرى مطلقا اه (تَهَ قَالَ) الرابعة لوسقي شاة خرائر ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراه، ذكره فى السرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الغرع الدلوعلفها علفا حراما لم يحرم لمنها ومجهاوان كان الورع الترك تمقال في المزازية بعدده ولو بعدساعة الى يوم تعل مع الكراهة اه وقد نقلناهذه العمارة في كاب الذبائع أيضا (م فال) الثامنة اذا كان غالب مأل المهدى حلالا فلا بأس يقبول هديته وأكل ماله مالم يتسن الهمن حرام وان كان غالب ماله الحرام لا يقدلها ولاماً كالااذا قال انه حلال و رثه أواستقرضه قال الالحلواني وكان الامام أبوالقاسم الحماكم باخذجوائزا لسلطان والحيلة فيه أن بشترى شدماء المطلق ثم منقده من أى مال شاء كذار واء الشاني عن الامام وعن الامام الالمتلى بطعام السلطان والطلة يتحرى فان وقع في قلمه حله قدل وأكل والالالقوله علمه الصلاة والسلام استفت قليك انحديث وجواب الامام فيمن فمه ورع وصفا فقلب منظر بنورائله تمالى ويدرك بالفراسة كداني البزازية من الكراهة اه (غ قال) العاشرة قال في القنية من الكراهية علب على ظنه أن أكثر ساعات أحل السوق لاتخلوعن الفساد فان كان الغمال هو الحرام تنزه عن شرائها والكن مع هذا لواشترا ها مطلب له اها وقدمناه عن الملتقط في المجت الثالث من قاعدة اعتبار العرف اه (ثم قال) ولا باس بشراء جوزالدلال الذي يمدا بجوز فيأخذ من كل ألف عشرة وشراء كحم السلاحين اذاكان المالك راضا بذلك عادة ولا يحوزشراء بيض المقامر ين المكسرة وجوزاتهم اذا عرفانه أخذها قارااه وأمامسناه الخلط أى خلط مال الغرعاله فذكورة باقسامها في البزازية من الوديعة وأمام ملة مااذا اختلط المحلال ما لحرام في الملد

فاله صورًا لشراء والاخـذ الاان تقوم دلالة عـلى اله من الحرام اه (وقال في القاعدة الثالثة الإيثار في القرب) قال الشافعيدة الإيثار في القرب مكروه وفي عُرها محموب قال الله تعالى و يؤثر ون على أنفسهم ولوكان بهم خصاصة اه (ثم قال) وقال الشيخ أبومجد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ماء يكفيه أطهارته وهناك منعتاجه للطهارة لمعزله الايثار ولوأرا دالمضطر اشارغيره بالطعام لاستمقاء مهيعته كانله ذلك وانخاف فوتمهيعته والفرق اناتحق فى الطهارة اله تعالى ف الايسوغ فيه الإيثار والحق في حال المخمصة لنفسه اله وقد نقلنا بقسة داك في كاب العله آرة وكاب المسلاة أيضا رغم قال وكروايشار الطالب غير مبنوبته غبره في القراءة لان قراءة العلم والمسارعة اليه قرية والايثار بالقرب مكر وءاه (ثمقال) شمرأيت في الهيمة من منية المفتى فقير معتاج معه دراهم فأرادان يؤثر الفقراء على نفسه ان علمانه يصرعه الشدة فالايثارا فضل إ والافالانفاقء لي نفسه أفضل اه وقد نقلنا ذلك في كأب الهــــة أيضا (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرأ بالشبهات مانصه ) ومنهاأى الشبهة شرب الخمر للتداوي وان كان المعتمد عمر عمه اله وقد نقلنا هذه في كناب انحدود أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لاينس الى احكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الحان قال الرابعة والعشرون سكوته عندسم زوجته أوقريه عقارا اقرار بأندليس لدعلي ماأفتي يدمشا يخسم قند خلافا لمشايخ بخارى فينظر المفتى الخامسة والعشرون رآه ببيع عرضا أودا رافتصرف فيه المشترى زمانا وهوساكت تسقط دعواه اهم وقد نقلنا ذلك أيضافي كتاب الاقراروفي كتاب الدعوى أيضا للناسبة (مُقال) مُردت أنوى القراءة على الشيخ وهوساكت ينزل منزلة نطقه في الاصعاد (عمقال) في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل من النفل الافي مسائل الاولى ابرا المعسر مندوب أفضله من انظماره الواجب النانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قيدل الوقت مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهوا لفرض اه وقد دنقلنا ذلك في كاب الطهارة أيضا (وقال في القياعدة الرابعة عشرما حوم أخذه عرم اعطاؤه) كالريا ومهرالهى وحلوان الكاهن والرشوة وأحرة النائعة والزام الافي مسائل الرشوة كخوف على ماله أونفسه أوليسوى أمره عندد المان أوأمر الاللقاض فانه يعرم

الاخد ذوالاعطاء كإبيناه في شرح الكنزمن القضاءاه وقدنقلنا ذلك في كاب [القضاء (ثم قال) وفك الاسر وأعطاء ني لمن يخاف هجوه ولوخاف ومي صبي ان ستولى غاصب على المال فله أداء شي لمخاصه كافي الخلاصة اله وقد نقلما ذلك في كاب الوصية أيضا (مم قال) وهل بعدل دفع المدقة لمن يسأل وعدد قوت بومه ترددالا كل في شرح المشارق فيه فقتضي أصل القاعدة الحرمة الاان يقال ان الصدقة هناهمة كالتصدق على الغنى اله وقدد نقلناذلك في كاب الزكاة أيضا وقال في القاعدة المسمة عشراذ المجتم المساشر والتسب أصيف المسكم الى المناشرمانمه) ولا يضمن من دلسارقاعلى مال انسان فسرقه اه وقدذ كرناها في الغصب أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصديبان مانصه) وتصم عداداته وان لمقب عليه واختلفوافي تواجها والمعقدانه له وللعلم تواب التعليم وكذا الجسع حسناته أه وقدنقلها في كتاب الصلاة أيضا (تمقال) وتقبل روايته وتصم الاحازة له أى في الحديث و بقيل قوله في الهدية والأذن اله وقد نقلناها في كتاب الأذن والحجراً يضا (مُرقَال) وثنب أذن البنت الطفل مكسروه قباسا ولا إلى مه استحسانا كافي المانقط اله (ممقال) و يعلى قول الميزفي المعاملات كهدية ونعوها ١٨ (غمقال) وعبردسلامه اله (غمقال) وليس كالسالغ في النظر إلى الاجنبية والخلوة بها فيجوزله الدخول عملي النساء الي خمسة عشر سنة كدا في الملتقط اه (تمقال) والصدية التي لا تشته ي يجوز السفر به أبقير عرماه وقدتقلناهاتي كتاب النكاح (نمقال) ولايحوزللولى الماسه الحرير والذهب ولاان سقيه خراولاان محاسه للبول والغائط مستقبلا أومستدرا ولا ان يخضب يده أورج له بالحناه (وقال في أحكام العبيدمانصه) وعورتها كالرجل وتزادا لمطن والظهر ومعرم نظرغبر عرم الى عورتها فقط وماعداهاان الشتهى اله وقد منقلنا ذلك في كتاب العلامة أيضا (ثم قال) و يحل سفرها بغير عرم اه وقد نقلناها في الطلاق (وقال في أحكام الخنثي مانصه) ولايابس حريرا وحلياه (بُرقال) ولايخلومه رجل ولاامرأة ولايخلو برجل ولاامرأة ولا يسافرا الانا الابجورم اله (يُرقال) وحاصله اله كالانثى في جميع الاحكام الافي مسائل لايابس مريراولاذه باولافضة اه (مقال) ولا يخلو بامرأة اه (مقال ف أحكام الانفى مانصه ) تخالف الرحل في ان السنة في عانتها النتف ولايسن ختانها

واغما هومكرمة ويسن حلق محيتها لونيت وغنع من حلق رأسها اه (غقال) ويدنها كلهعورة الاوجهها وكفيها وقدمهاء لي المعقدوذ راعيهاء لي المرجوح وصوتها عورة في قول اه وقد نقلنا في كتاب الصلاة (غرقال) و يكرو لما الجام فى قول وقيل الاان تكون مريضة أو نفسا والمعتمد لا كراهة مطلقااه (عُقال) ولاتسافرالابزوج أومحرم اه (مُقال)و يباح لماخضب يديها ورجليا بخلاف الرجل الالاضرورة اه (مُقال) ولاتبتدأ الشابة بسلام وتعزية ولا تعاب لوسلت ولاتشمت وتعرم الخلوة بالاجندية وبكر والكلام معها واحتلفوافي جوازكونهاندة واختارفي المسامرة جوازكونها ندمة لارسولة لان الرسالة ممنمة على الاشتهاروميني عالما على الستر بخلاف النبوة اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولاينع من لدس المحرسر والذهب اه (ثمقال) وفي الكنز و يقبل قول الكافر في الحمل والحرمة وتعقبه الزرامي وأنه سهو ولا يقدل قوله فهمه ا وجواله انه يقسل فهما خعن العمام للت لامقصودا وهومراده كاأفصح مه في الكافياه (ثمقال) ولاسدأ الذمي سلام الاكماجة ولايزاد في الجواب على وعامك وتكر ومصافحته ويحرم تعظيه وبكره للسلمان يؤجر نفسه من كافراهصر العنبوفي الملتقط كلشي أمنع منه المسلم أمنع منه الذمي الاانخر واتخنز مرولا يكره عمادة عاره الذمي ولاضمافته اه (وقال في أحكام الجان مانصه) ولاخلاف في انهـم مكافون مؤمنهم في الجنة وحيكافرهم في النار واغا اختلفوا في تواب الطائعن ففي البزاز مقمعز ماالى الاجناس عن الامام ليس للحن ثواب وفي التفاسير توقف الامام في قواب الجن لانه حاء في القرآن في مريغ فراحكم من ذنو بكم والمغفرة لاتستازم الاثابة لانهسترومنه المغفر السضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة أوعدظالهم فيستحق العقاب ويستحق النوار صامحهم قال تعالى وأماالقاسطون فكانوا كجهنم حطما قلناالثواب فضل من الله تعالى لاما لاستحقاق فان قمل قوله تعالى فيأى آلاءر بكاتكذبان بعدعد نع الجنة خطأ باللثقلين بردماذ كرت قلنا ذكر واان المرادما لتوقف التوقف في المأكل والمشرب والملاذ لا الدخول فمه كالملائكة للسلام والزيارة والخدمة والملاثكمة بدخلون علمهم كرياب اه (نمقال) ومنها قبول رواية الجنى ذكر مصاحب آكام المرحان واذا أحار ا الشيخ من حضرد خل المجن كما في نظيره من الانس وأمار واية الانس عنهم فالظاهر

منعها العددم حصول النقة اعدالتهم وذكرالاسبوطى الدلاشك فيجواز روايتهم عن الانسمامعود سواعه إلانسي بهمأولا (مُقال فوالد) الاولى الجهورعلى النه لميكن من الجن أي وأما قوله سبعانه وتعالى مامعنس الجن والانس ألم يأتكم وسلمنكم فتأولوه على انهم وسدل عن الرسل معموا كالرمهم فالذروا قومهمعن الله تعمالي وذهب الضماك والنجزم اليانه كان منهم بني تمسكا بحديث وكان النسى يبعث الى قوممه خاصمة وليس الجين من قومه ولاشدك انهم انذروا فصم انهم حاءهم أنداء منهم الثانية قال المغوى في تفسير الاحتماف وفيه دلل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس وانجن جمعا قال مقاتل لم يبعث قبله ني الى الانس والجن واختاف العلما في حكم مؤمني الجن فقال قوم لاثوار لهم الاالنج اذمن الناروا لمهذهب أبوحنه فمقر وعن اللمث ثوابهم أن محاروا من النباريم يقال لهم كونواتراما كالمهائم وعن أبي الزناد كذلك وقالل آخرون يشابون كإيعيا قبون ومه قال مالك دائن أبي أسلى وعن الصحالة الهم بالهمون التسديم والذكر فيصدمون من الذرة ما بصيبه بنوآدم من نعيم الجنة وقال عمر مناء العزيزان مؤمني الجن حول كينه في بضها وليسوافيها الثالية أذهب انحيارث الحاسي ان انجن الذين يدخلون انجنة يكونون يوم القيامة نراهم ولاتر وناعكس ما كانواعليه في الدنيا الرابعة مرح ابن عبد السلام بأن الملائكة في المجنة لامرون الله سيحسانه وتعساني قال لان الله تعساني قال لا تدركه الانصسار وهو مدرك الامصار وقد داستشي منه مؤمنوا المشرفيق على عومه في الملافكة قال في آكام المرحان ومقتضى هذا ان انجن لامر ونه لان الآية باقيمة على المعوم فيهمأ إضااه ولم يتعقب الاسبوطي وفي الاستدلال على عدم رؤ يقالملائكة وانجن مالا ية نظر لا مالا قدل على عدم رؤ بة أصلافلا استناء قال السضاوي لا تدركه الابصارلا تحمط مدواستدل المعتزلة بهذه الاتبة على امتناع الرؤية وهوضعف اذليس الادراك مطاق الرؤية ولاالنه في في الا يقطم في الاوقات كلها فاحمله مخصوص سعض الحالات ولافي الانهاص فانه في قوة قولنا لا كل بصر مدركه مع ان النقي لا وجب الامتناع اله (وقال في أحكام المحارم مانصه) وأحكامه أى الحرم تحرُّ بم النكاح وجواز النظر والخلوة والمسافرة الاالمحرم من الرضاع فان الخلوة بهامكروهة وكذا والصهرة الشابة اه وقد تقانا بعضه في كتاب السكاح

تتمقال) وكدندالامشاركة للعدرم فيجواز النظروا لخلوة والسفر وأماعيدهما فكالاجنبي عدلي المعقد دلكن الزوج اشارك المحرم في هدذه الثلاث والنساء الثقات لأيقمن مقام الزوج والهرم في السفر اه (ثم قال) وتعتص الاصول باحكام الىانقال ومنها لاتجوزمسافرة الفرع الاباذن أصله دون عكسه اه (ثم قال) ٍ ومنهالا تجوز المسافرة الاباذنهـمان كان الطريق مخوفاوالافان لم يكن ملتحياف كمذلك والالا اه (ثمقال) ومنها كراهة هجه بدون اذن من كرهه من أنويه ان احتاج الى خدمته اله وقد نقلناها في كتاب الحج (ثمقال) ومنها إجوازتاديب الاصدل فرعه والظاهرعدم الاختصاص بالآب فالام والاجداد والجدات كذلك ولمأره الآن اه وقد نقلناه في الحددوالتعاز بروقي كتاب المجنايات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شي من بيسع واحارة وهمة ورهن ومكاح وطلاق وعتاق وابرا وقصاص الافي الحدود ولوحد قذف وهذا بماخة لف فعه القصاص الحدود وفى روامة ان القصاص كالحدود هنا فلا ثبت بالاشارة وتحامه في الهداية وقد اقتصر في الهدامة وغيرها على استثناء المحدود أه وقد نقلنا وفي كاب الحدود (نَمْ قَالَ) و مزادعهما الشهادة فلاتقيل شهادته كما في التهذيب أه وقد نقلناه في كتاب الشهارات (ثم قال) فظاهرا فتصارا الشايخ عملي استثناء الحدود فقط صحقا سلامه بالاشارة ولمأر الاشن فهانقلاصر محسا آه وقدنقلناه في كتاب المجهاد (ثمُقال) وكتابة الاخرسكاشارته واختلفوافيأنعدمالهـدرةعـلى الكمامة شرط للعمل بالاشارة أولا والمعقد لا ولذا في السكنزذ كره باو ولابدّ فهاشارة الاخرس منأن تكون معهودة والالانعتسر وفي فتج القدير من الطلاق ولا مخفى ان المراد الاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة بتصويت منه لان العادة منه ذاك ف كانت بسانا آ الجله الابوس اله وقد نقلناه في كان العالاق (مقال) وأمااشارة غبرالانوس فان كان معتقل اللسان ففه اختلاف والفتوى على انه اذادامت العقلة الى الموت معوز اقراره بالاشارة والاشهاد علسه ومنهممن قدّرالامتداديسنة وهوضعيف وأن لم يكن معتقل الاسان لم تعتبراشارته مطلقا الافيأربع فيالكفروالاسلام والنسب والغنوى كافي تنقيم المحبوبي ومزاد أخذامن مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية كحدديث وأمان المكافر

أخذامن النسب لائه محتاط فسه محقن الدم ولذائنت مكاب الامام كافدهناه اه وقد نقلناذلك أيضافي كتاب المجهاد (ثم قال) أوأخذا من المكتاب والطلاق اذا كان تفسرالمه مه كالوقال أنت طالق هكذا وأشار شلاث وقعت مخلاف مالوقال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الاواحدة كاعلم في الطلاق ولم أرالا ت حكم أنت هكذامشهرا أصامعه ولم يقل طالق اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (تم قال) و برادا بضاالاشارة من محرم الى مسمد فقتله بحب الجزاء على المشسر أها وقد نقلناه في كان الحج (وقال في بحث القول في غن المثل مانصه) منها ما التهم قال في الكنزوان لم معطه الابقن المثل ولمقنه لا يتمسم والايتهم الي ان قال ويتعمن أن لا يعتبر غن الشال عند المحماجة اسدّ الرمق وخوف الهلاك ورعما تصل الشرية الى دنا نبر فيحب شراؤها على القادر ،أضعاف قعتبا احماء لنفيه اله وقد نقلناه فى الطهارة وفى كتاب الشرب (رقال فى أحكام الســفرمانهـــه) ومن أحكام السفر متمه على الرأة بغسر زوج أومعرم ولوكان واجما ومرغ كان وجود د هماشرطالو جو بالججعلها الىأنقال ويستثنى من حرمة خروجهاالا ايأحدهما هجرتهامن دارانحر بالى دارالانسلام ومنأحكامه منع الولدمنيه الابرضاء أبويه الافياعج اذااستغنياعنه وتحرعه على المدنون الاماذن الداش الااذا كان مؤجلا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب انج ونقلنا بعضه في كتاب المداينات (مُقَال) ويختصركوب البحرية حكام منه اسقوط الجج اذا علب الهلاك وتحريم السفرفيه اله وقد نقلنا بعضه في كتاب الجج (وقال في تحدما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستراء دون النفاس اه وقد نقلناه في كتاب العلمارة وفي كتاب النكاح (وقال في آخر الفن الثالث في قاء دة اذا أتي اللواحب وزادهامه هل بقع الكل واحماأم لامانصه ولمأرحكم مااداوقف بعرفات أزيدمن القدرالواجب أوزادعلي طالمها في نفقة الزوحة أوكشف عورته في الخلازالداء لي القدر المحتاج السه هل يأثم على الجسع أولا اه وقد اه في كاب الج وفي كاب الطلاق وفي كاب الطهارة (غ قال) وفائدة \* تعلمالعلم يكون فرضعين وهو يقدرها يحتاج اليمه لدينمه وفرض كغايةوهو مأزاد عليه لنفع غيره ومندوباوهوا لتبحرفي الفقه وعلم القلب وحراماو هوعلم الغاسة فأوالشعبذة والتنجيم والرمان وعالوم الطيائغيين والمحرودخل

فى الفلسفة المنطق ومن هــذاالقدم عــلماكحرف والموسىقى ومكر وهاوهو أشعارا الموادين من الغزل والمطالة وماحا كاشعارهم التي لاستخف فيهما اه (مُ قال) بوفائدة بدذكرا ليزازى في المناقب عن الامام المحاري الرجل لا بصر معديًا كاملا الاان يكتب أربعام أربع مشل أربعمع أربع في أربع عندأربع بأربع على أربع عن أربع لاربع وهذه الرياعيات لاتتمالا بأربع معأربع فاذاغت المكلها هانت علمه أربع والتلى بأربع فاذاصر أكرمه الله تعالى بأر سع في الدنسا وأثامه في الا تحرة بأرسع أما الاول فأخمار الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وشرائعه واخبار العماية ومقاديرهم والتابعين وأحواهم وساثر العلاءوتوار بخهم معأر دع أسماء رحالهم وكاهم وأمكنتهم وأرمنتهم كاربع التحميدمع الخطية والدعاءمم التوسل والتسمية مع السورة والتكبيرمع الصلاة معأر بمعالسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات فىأر سعفى صغره في ادراكه فيشاعه في كهولته عندأر سع عندشغله عندفراغه عندفقره عندغناه بأبر بع بالجبال بالجار بالبلدان بالبرارى على أربع على الجارة على الاخراف على الجَلُودِء لل الا كتاف الى الوقت الذي عكن نقلها الى الاوراق عن أربع عن من هو قوقه و دونه و مثله وعن كتاب أبيه اذاعلم اله خطه لاربع لوجه الله ورضاه وللعمل مهمان وافق كال الله والشرها بين طالمها ولاحماء ذكره بعد موته غرلا مترله هذه الاشساء الامأو سعمن كسب العمد دوهي معرفة الكتاب واللغة والصرف والنحو معار يعة منعطاء الله تعالى الصحة والقدرة والحرص والحفظ واذاغت لههذه الاشاءهان علمة أردع الاهل والولد والمال والوطن واتلى بأربع بشماتة الاعداء وملامة الاصدقا ومامن الجهال وحسد العلاء واذا صبرأ كرمه الله تعالى في الدنيا بأربع بعز القناعة وهيبة النفس ولذة العلم وحياة الايد والايد في الا تمرة ،أو بعما الشفاعة لمن أرادمن اخواله و بطل العرش وم لاظـ ل الاظـ له والشرب من الكوثر وجواد النسس في أعلى علم من فان لم معلق احتمال هذه الشاق فعلمه ما لفيقه الذي عكن تعلمه وهوفي سنه فارسا كن لاعتاج الى بعد اسفار ووطء ديار وركوب بجار وهومع ذلك غمرة انحديث وليس ثواب الغقمه وعزه أقل من ثواب المحدث وعزه اهر (قائدة) قال في آخر المستصفى اذا إ سئلناءن مذهسنا ومذهب مخالفينا في القروع يحب علينان نجيب ان

ندهمنا صواد متمل اكنطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصوال لانكلو قطعت القول الماصح قولنا ان الجتهد عظائ ويصيب واذاستلناعن معتقدنا ومعتقد خصومنافي ألعقائد معب علينا ان نقول انحق مانعن علمه والساطل ماعلمه خصومنا هكذا نقل عن مشايخنا اه (غقال) \*فائدة \*قال بعض المشايخ الهاؤم ثلاثة علم نضج ومااحترق وهوعلم النحو وعلم الاصول وعلم لانضج ولاا - نرق وهوعه السان والتفسروع لنضع واحترق وهوعلم الفقه والحديث آه (فائدة من الحوهرة) قال مجد ثلاث من الدناءة استقراص المخيز والجلوس على ما الحام والنظرق مرآ ة أنجيام (فائدة من المتظرف) لبس في الحيوان من يدخل الجنة لى الله تمالى عليه وسلم (فائدةمنه) المؤمن يقطعه خسة ظلمة الغفلة وغيم لمأروصر معاول كنصر مفالغاية وعدراه الشمني المرابانه اذانزل السلن نازلة قنت الامام فيصلاة الفعروه وقول الشوري وأحمد وقال جهو رأهل الحديث القنوتء ندالنوازل مشروع في الصلوات كلها اله وفي فتحوا لقديران شرعية القنوت للنازلة مسقرلم ينسمزو يهقال جاعة من أهل اتحديث وجلواعليه حديث أبي جعفر عن أنس مازال يقنت حتى فارق الدنما أي عند النوازل وما ذكرنامن أخيارا كخلفا فيفيد تقرره لفعلهم ذلك يعده صلى اللدنعانى عليه وسلم وقد الصداق رضى الله تعالى عنه في هار القالمة مسيلة وعندهار أة أهل الكاب وكذاك قنت عررضي الله تمالى عنه وكذلك قنت على رضي الله تعالى عنه في محارية معاوية وقنت معاوية رضي الله تعالى عنه في محاريته اله فالقنوت عندنا في النازلة نابت وهوالمدعاء أي مرفعها ولاشك إن الطاعون من أشد النوازل فال في المصياح النازلة المصيمة الشديدة تنزل بالناساء وفي القياموس النازلة مديدة الهوفي الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالنماس اله وذكرف السراج الوهاج قال الطعارى ولايقنت في الفعرعد دنافي غير المه فان وقعت بلية فلا بأس يه كافعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاله قنت شهرا فيهامد عوعلى رعل وذكوان و بني لحمان ثم تركه كذافي المتقط اله فان قلت

هلله صلاة قلت هوكا كخسوف لمافي منية المفتى قبدل الزكاة وفي المخسوف والغلمة فى النهار واشتداد الربح والمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض بصلون وحدامًا اه ولاشك أن الطاعون من قبيل عوم الامراض فيسن له ركعتان فرادي وذكر الزيلى فى خسوف القدمرانه بتضرع كل واحدد لنفسه وكذا في الفاحة الهادلة بالتهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضو الهائل بالليل والشلج والامطار الدائمة وعوم الامراض والخوف الغيالب من العدو وفحوا ذلك من الأفراع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كإيفه له الناس بالقاهرة ما تجدل \* قلت هو كينسوف القمر وقدقال في خواله المغتمن والصلاة في خسوف القمر تؤدي فرادى وكذلك في الظلة والريح والفزع ولادأس أن بصلى فرادى و مدعون و متضرعون الى أن الرول ذلك اه فظاهره انهم يحتمه ون الدّعاء والتضرع لانه أقرب الى الاحامة وانكانت الصلاة فرادى وفي الجتمي في خسوف القدمر وقسل الحاءة عائزة عندنالكنها لست يسنة اه وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه فى خسوف القمر وكذا في غديرا تخسوف من الافرزاع كالربح الشدديدة والظلة الهائلة ومن العدة والامطار الدائمة والافزاع العالية وحكمها حكم خسوف لقركذافي الوجيز وحاصله ان العيدينيني له ان يغزع الى الصلاة عندكل حادثة فقدكان علمه الصلاة والسلام اذاحزته أمرصلي اه وذكر شيخ الاسلام العني في شرح المداية الريح الشديدة والفلاة الهائلة بالنوار والثلج والامطار الدامَّـة والمواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضو المائلل باللمل وعوم الامراض وغمرذلك من النوازل والاهوال والافسراع اذا وقعت مسلوا وحمدانا وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا بالاجتماع والدعاءلمموم الامراض أه وقد الهامني كأب الصلة (ثم قال) وقد صرح شارحوا المخارى ومسلم والمتكامون على الطاعون كان حر أن الوالعاسم لكل مرض عام وان كل طاعون وباءوليس كل وباء طاعونا اله فتصريح أصحاب المالرض العام عنزلة تصريحهم بالوباء وقدعلت الهيشمل العااعون ومه علم جوازالا جمماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادي ركعتمن وينوى ركعتي رفع الطاعون وصرحان عجر بأن الاجتماع للدّعاء برفعه مدعة وأطال الكالم

وذكرشيخ الاسدلام االعيثي في شرح البخساري سيمه وحكم من مات مه ومن أقام الدوصابرا محتسا ومنخرج من بلده وفيها ومن دخلها وبذلك علم أن أصحابنا ليهم الواال كالرم على الصاعون وقد أوسع الكالرم فيعالا مام الشبل قاضي القضاة من الحنفية كاذ كر شيخ الاسلام الن جرفي كاله المسمى سذل الماءون في فوالد فضل الطاعون وقد طااعته في تلك السنة من أوله الى آخره وقدد كرفيه ان المرج فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمريض وعندالما ليكمة روايتمان والمرجح منهم عندهمان حكمه حكم العجيع وأماا كنفية فلم ينصواعلى خصوص المسئلة والكن فواعدهم تقتفى أن يكون أنحكم كاهوالصح عندالمالكية هكذاقاللي جاعة قات اغما كانت قواء ديآآند في حكم الصحيح لانهم هالوافي ماب طلاق المريض لوطاق الزوج وهومعصور أوفى صف الفتال لأركرون في حكم ليقتمل فوداورجم فاله في حكم المريض لان الغمالب الهملاك الهم وعاية الامر في الطاعون أن يكون من نزل سلدهم كالواقفين في صف القمّال فلذا قال حاعدة منعدانهالاس حران قواعدنا تقتضي أن يكون كالصيع بعني قبل نزوله بواحد طعن واحمد فهوهر يضحقه قمة فليس الكلام فسمه انماالكلام فعن لم يطعن من أهدل الملد الذي ترل بهم الطاعون اله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (غقال) وقدد كرشيخ الاسلام النجرفي ذلك الكتاب السئلة الثالثة يستنمط حلدالاوجه في النهاي عن الدخول الى بلد الطاعون وهومنه التعرض الى ومن الادلة الدالة عيلى مثير وعبية الدواما لقير زقي أمام الوماءمن أمونه مبذاق الإطهاء مثل اخراج الرطوبات الفضلسة وتقلسل الغبذا وترك والمكث في الحام وملازمة السكوت والدعة وان لا مكثر من استنشاق الهوا الذي هوعفن وصرح الرئيس أنوعلى النسينا بأن أولشي سدأيه في علاجا لطاعون الشرط ان أمكن فسمل مافعه ولا يترك حتى بحمد فترداد مميته فاناحيج الىمصه بالمحممة فليفعل الطف وقال أيضا بعامج الطاعون بمما يقبص وببردو بأمقصمة مغموسة فيخل وماءأودهن وردأودهن تفاح أودهن آس ويعالج بالاستفراغ أوبالفصد عمايحتمله الوقت أويو جرما يخرج الخلط تم يقبل

عه لي القاب ما تحفظ والتقوية بالمسردات والمعطيرات ومحمل على القلب من أدوية أصحاب الخفقان الجسائر \* قات وقداغف الاطساء في عصريا وما قمله هدذا التد يرفوقه التغريط الشديدمن تواطئه معلى عدم التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدمحتى شاعذلك فيهم وذاع بحبث صارعامتهم يعتقد متحريم ذلك وهدذا النفسل عن رئيسهم بخالف مااعتدوه والعقدل ا وافقه كاتقد ما ن الطعن يشرالهم الكاش فيه بج في الميدن فيصل الى مكان منهم المسل الرضرره إلى القلب فدقتل ولذلك قال ان سيناعل اذ كرالعلاج بالشرط والفصدانه واجباه كلامشيخ الاسلام وفىالمنزازية واذاتزلزلت الارص وهوفى ستمه يستحب له الفرار آلى الصرا القوله تسالى ولا تاقوا بأبد مكم الى التهالكة وفيه قدل الفرارهما لانطاق من سنن المرسلان اله وهو يفيد جواز الفرارمن الطاعون اذانزل سلاة والحددث في الصحف بعدلافه وروى العلائي في فتا واه الله صلى الله تعالى عليه وسلم مر بهدف ما تل فأسرع الشي فقيل له ا تفر من قضا الله فقال عليه السلام فرارى الى قضاء الله تعالى أيضا اه نقل الامام (عُقَال) \* فَانَّدة \* كل انسان غير الانساء عليهم السلام لم يعلم ما أراد الله تعالى لهويه لان ارادته تعالى غب عنا الاالفقها وفاندم علوا ارادته تعالى بهم كغير المادق الصدوق صلى الله تعالى عليه وسلمن بردالله به خيرا يفقهه في الدين كذا في أول شرح البعجة للعراقي اله (تمقال) وفائدة والانقلاب تحاب دعاؤهم رجل لهامرأة سيشة الخلق فلايطاقها ورجل أعطى ماله سفها ورجل دائن ولمشهد كذافي حرالهمط (فائدة) كل شي يستل عنه العمد يوم القمة الاالعلم فأن الله سيحانه وتعالى لاسأل عنه لانه طالب من ندمه ان رطالب الزيادة منه فقال تعالى وقلرب زدنى على افكمف يسأل عنه كذافي الفصوص اله (مُ قال في فن الالغاز مانصه) \*الكراهمة \* أى الماء من غيرالنقد ن عرم استعماله فقل المتحدد من اخراء الأكدمى أي انا مماح الاستعمال مكره الوضوعمته فقل ماعسه لوضوته دون غيره اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (غقال) أي مكان في المعبدة كره الصلاة فيه فقلماعينه لصلاته دون غيره اه وقد نفلناه في كتاب الصلاة (غ قال) أي مام إ مسللا يحوز الشرب منه فقل ماءوضع الصي فمه كوزامن ماءاه وقد نقلناه في كَابِ الشرب (ثَمْقَال) أي رجل هـ هـ مدارغره بغيرا ذنه ولم بشمئها فقل اذا

وقيماكم بق في محلة فهدمها لاطفأئه باذن السلطان اله وقــدنقلناه في كتاب الغصب (مُقال في فن الحيل مانصه) والخامس عشر في الاستبراء الحملة في عدم لزومه أن مُزُوحِها المائع أولا من لدس تحتسه حرة ثم يسعها ويقيضها ثم يطلقها قبل الدخول ولومالة هاقدل آلقمض وحمياعلي الاصحأو مزوجها المشتري قبل القبض كذلك تم يقيضها فيطلقها ولوخاف ان لايطلقها جعل أمرها بيده كالماء وأنما قلنها كلمأشهاء لثلايقتصره يلي المجاسأو يتزوجها المشترى قيها مثريهما و يقمضها واختلفوا في كراهة الحيل لاسقاطه اه (وقال اخوالمؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الاداب مانصه ) يكرو دخول المجنب المسجد ولاءحكره دخول المشرك والفرق انءنع اتجنب منه داع الى التعلهمروفي منع الشرك تمعمدله من الاعبان فلاعنجاء وقدنقلناه في كتاب العلهارة (تمقال) التوسدىالكتاب مكروه الااذاقصـدا محفظ والفرق الضرورة اه (وقال في الفن السابع في الحكامات مانصه وستل الامام عن قال لاارجو الجنة ولاأخاف النسار ولاأخاف الله تعالى وآكل المبتة وأصلى بدلاقراءة وبلاركوع وسحود وأشهده عالمأره وأبغض الحق وأحب الفتنة فقال أصحامه أمرهذا الرجل مشكل فقال الامام هذا رجل مرجوالله تعالى لاانجنة ومخاف آلله تعالى لاالنار ولايخاف الظلمن الله تعالى في عذامه ويأكل السمك والجرادو مصلى على الجنازة وشهدبالتوحمدو سغض الموت وهوحق ومحب المال والولدوهما فتنة فقام الرجــلـوقيـلـرأسه وقال أشهداً نك للعــلم وعاءاه وفي آخرالفتا وي الظهـــرية ستقل الامام أبو مكرمج دس الفضل عن مقول أنا لا أخاف النارولا أرحو الحنة وانماأخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لاأخاف النارولا أرجوا لحنة غلط فان الله تعالى خوف عماد مالنار قوله تعالى وا تقوا النارالتي أعدت للكافر س ومن قملله خف عما خوفك الله سحمانه وتعالى فقمال لا أخاف ردالذلك فقد كَفَرُ اهُ وَقَدَدُ كُونَاهُ فِي كَابِ الْجُهَـادِ ﴿ وَقَالَ أَيْضًا فِي الْفُنِ السَّابِ عِمَانُصُـهُ ﴾ وحكى الخطم المخوارزمي ان كال الروم أرسل الى الخلفة مالاح ملاء لى مد رسوله وأمروان سأل العلماءعن ثلاث مسائل فانهم أحابوك الذل المال لهموان لم يحموك اطلب من المسلمن الخراج فسأل العلماء فلم يأت أحديا فيه مقنع وكان الأمام اذذاك صبيا حاضرام أبي- فاسما ذنه في حواب الرومي فلم يأذن له فقام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنعرفة ال له أسائل أنت قال نعم قال انزل مكانك الارص ومكاني المنسر فنزل الرومي وصعدا بوحنه فقال سل فقال أي "شي كان قدل الله تعالى فقال هل تعرف العدد قال نعم قال ماقدل الواحدة قال هوالاول لدس قهله شئ قال اذالم يكن قدل الواحد المحازي اللفظي شئ فيكمف مكون قسيل الواحد الحقيق شئ فقيال الرومي في أي حهة وجه الله تعملى فقال اذا أوقدت سراط فالى أى جهمة نوره قال ذاك نور ستوى فسمه الجهات الاربع فقال اذاكان النورالجازي المستعارالزاثل لاوج اله الى جهمة فنورخالق السموات والارض الماقي الدائم الفيض كمف يكون لهجهمة فال الرومى عادا شتغل الله تعالى فال ادا كان على المنعرمشه مثلث أنزله واداكان على الارض موحد دمثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك المال وعادا لي الروم اله احتماج الامام رضي الله تعمالي عنمه الى المماه في طريق الج فساوم اعراب اقرية ما وفل يبعد الاجتمالة دراهم فاشترا وبهائم قال له كيف أنت بالسو وق فال أريده فوضعه سن مديد فأكل ماأراد فعطش فطلب الما فلم يعطه حتى اشترى منه شرية عنصة دراهم اه وقد نقلنا في كأب السوع (ثمقال وصدة الامام الاعظم أي حديقة لاى بوسف) بعد أن ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقسال عدني الناس فقالله مايعقوب وقرالسلطان وعظم منزلته واماك والكذب بين يدمه والدخول علمه في كل وقت ما لم يدعك لحاجة علمة فالكان أكثرت المه الاختلاف تهاون ال وصغرت منزلتك عنده فسكن منه كاأنت من النارتنتفع بها وتتماءد ولاتدنومنها فان السلطان لارى لاحدمارى لنفسه واماك وكثرة الكلام سنديه فانه بأخذعلبك ماقلته لبرى من نفسه سنيديه حاشيته اندأعلم منك وانه محاملتك فتصغر فيأعين قومك ولتكن إذاد خلت علمه تعرف قدرك وقدرغبرك ولاتدخل علمه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان أدون حالامنه لعلك ترتفع علمه فمضرك وان كنت أعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط مذلك من عبن السلطان واذا عرض علمك شستامن أعساله فلاتقمل منه الابعد ان تعلم أنه برضاك و برمني مذهب ك في العلم والقضايا كملاتحتاج الى ار تسكاب مذهب غيرك في الحكومات ولاتواصل أولماء السلطان وحاشيته ال تفرب سه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون محدك وحاهك باقدا ولاتتكام سنبدى

العامة الاعمانسة لعنه واماك والكالم في العامّة والتحمار الاعمار خيا الحالم المحي لا وقف على حبك و رغبتك في المال فانهم يسديم ون الظن بك ومتقدون ملك اتى أخذ الرشوة منهم ولاتنجك ولاتندم بين يدى العامة إ ولاتكثرا لخروج الى الاسواق ولاتكام الراهقين فانهم فتنة ولا بأسان تكام الاطفال وعسم رؤسهم ولاغش في قارعه الطربق مع المشايخ والعامة فانكان قدمتهم ازدرى ذلك بعلك وان أخرتهم ازدرى بكمن حيث أنهم أسن مندك فان الني ملى الله تعالى عليه وسلم قال من لم برجم صغيرنا وله يوقر كبيرنا فليس منا ولأتقمد غملي قوارع الطريق واذادعاك ذلك فاقمد في المعجد ولاتأكل في الاسواق والمساجد ولاتشرب من السقايات ومن أيدى السقائين ولاتقعدعلي الحواندت ولاتلدس الديباج والحلى وأنواع الابريسم فان ذلك يفضي الى الرعونة ولاتكثرال كلام في بيتك معامرأتك في الفراش الاوقت حاجتك الها مقدر ذلك ولاتكثراسها ومسها ولاتقربها الابذكرالله تعالى ولاتتكام بأمرنساء الغيربين يديهاولا بأمرائجواري فانها تنبسط البك في كلامك ولعلك اذا تكاحت عن غيرها تكامت عن الرحال الاحانب ولانتزوج امرأة كان لهايدل أواب وأم أوبنتان قدرت الاشرط أن لايدخل علمها أحدمن أقاربها فان المرأة اذا كانت ذامال يدعى أوهاان جمع مالهاله وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبها ما قدرت وا ماكان ترضى ان تزف فى بيت أبويها فانهم باخذ ون أموالك و مطمعون فهاغاية العامع والاكان تتروج بذات المنين والمنات فانها تدخر جمع المال لهم وتسرق من مألك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولاتحمع بين امرأتين في دار واحدة ولانتزوج الابعدان أعلم افك تقدرعلى القيام بحميه حوائجها واطلب العلم أولاهم اجمع المال من الحلال ثم تزوّج فانك ان طام ت المال في وقت التعلم هجزت عن طاب العملم ودعاك المال الى شراء الجواري والغلمان وتشتغل بالدنيما والنساء قبل قصيل العلم فيضمع وقتك وتعمع عليك الولدو مكترعمالك فتعتاج الى القيام عصائحهم وتبرك العلم واشتغل بالعلم في عنفوان شسابك و وقت فراغ قابك وخاطرنه فراشه تغل بالمال اليجتمع عندلة فان كثرة الولدوالعيال بشوش المال فان جعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله واداء الامالة والنصحة تجمع الخاصة والعامة ولاتستخف بالناس وقرنف كووقرهم ولاتكثره اشرتهم

الايعدان بعاشر وك وقا بل معاشر تهميذ كرالمائل فانهان كان من أهله اشتغل بالعلم والالميكن من أهله أحياك والماك أن تكلم العامة بأمر الدين في الكلام غانهم قوم مقلد ونك فعشمتغلون مذلك ومن طعك سيتفتيك في المسائل فلاتحب الاعن سؤاله ولا تضم اليه غمره فانه بشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر سنين بلاكتب ولاقوت فلاتعرض عن العلم فانكاذا اعرضت عنه كانت معيشتك ضنكا وأقيل على متفقه ، أن كانك اتخذت كل واحدم نهما بنا و ولد التزيدهم رغبة فى الملم ومن نافسك من المامة والسوقة فلاتنافسه فانه يذهب ماء وجهل ولأتخشمن أحد عندذ كرالحق وان كان سلطانا ولاترض لنفسك من ادات الابأ كثرهما يفعله غبرك ويتعاطاه افان العامة اذالم برواهنك الاقبال عليها بأكثرتم المفعلون اعتقدوا فسائة فهالرغسة واعتقدوا أنعلك لاسفعك الأمانفعهم الجهل الذى همفه وأذادخلت بلدة فم اأهل العلم فلاتخذه النفسك ال كن كواحد من أهلهم أيعلوا الله لا تقصد عاههم والا يخرجون عليك بأجمهم و يطعنون في مذهب كوالعامة يخرجون علمك وينظر ون السك بأعشه مفتصر مطمونا عنسدهم مبلافائدة وان استفترك في المسائل فلاتنا قشمهم في المناظرة والمطارحات ولاتذ كرلهمشمثاالاعن دليل واضح ولاتطعن فيأساتذته مفانهم الطعنون فيك وكن من الناس على حدر وكن تله تعالى في سرك كاأنت له فى علانيتك ولا يصلح أمر المالم الا بعد أن معدل سره كعلانيته واذاولاك السلطان علافلاته للذلكم عالا بعد أن تعلم الماغ الوليك ذلك لعلك والاك ان تدكام في مجاس النظر على خوف فإن ذلك بورث الخلل في الالفاط والله كن في اللسان وأباك أن تكثر الضمك فالدعمت الغلب ولاغش الاعلى طمأنينة ولات كن عولاقي الامور ومن دعالة من خلفك فلاقعمه فأن المائم تنادى من خلفها واذاتكامت فلاتكثر صماحك ولاترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كى يقعقى عند دالناس ثمامك وأكثرذ كرالله تعمالى فيما سنالناس المتعلواذلك منك واتحذلنفسك ورداخلف الصلوات تقرأ فمه القرآن وتذكرالله تعالى وتشكره على ماأودعك من الصدرأولاك من النع واتخذ لنفسك أيامامعدودة من كل شهر تصوم فهالمقتلدى غيرك بك وراقب نفسك وحافظ على الملم لتنتفع من دنياك وآخرتك بعلك ولاتشتر بنفسك ولاتبع بل

اتخدذاك غدلامامصلحارقوم اأشغالك وأعتمد علمه فيأمورك ولا تطمئناني دنساك أوالى ماأنت فسه فإن الله تعالى سائلك عن جسع ذلك ولا تشتر الخليان المردان ولا تفاهير من نفساك التقر ب الى السياهان وان قرّبكُ فانه ترفيع المكائحوائج فان قت أهانك وان لم تقيم عامل ولا تتميع النياس في خطاباهم بلاتمع في صوابهم واذاعر فت انسانا بالشر فلاتذكره به بل اطاب منه خسر آماذ كرومه الافي ماب الدس فانك ان عرفت في دسه ذلك فاذكره للناس كيلايته موه ويحذروه قال عليه المدلاة والسلام اذكرواالفاح مه حتى معدد و النساس وان كان ذاحاه ومنزلة والذي ترى منه الخدلل فىالدىن فاذكر ذلك ولاتسال من حاهه فان الله تعالى معسلت وناصرك ونامير الدس فاذافعات ذلك مرة هابوك ولم يتعاسرا حدعلى اظهار المدعة في الدس واذا رأيت من سلطانك مالا بوافق العلم فاذكر ذاك مع ماعتك المافان بده أقوى من مدك تقول له أنامط مع الكف الذي أنت فده لانك سلطان سلط على عمراني أذكر من سيرتك مالا بوافق العملم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاك لانك اذا واظلت علمه ودمت الملهم يقهر ونك فيكون في ذلك قع المدين فاذا فعلت مرة أومرتين يعرف منك الجهد في الدن والحرص في الامرياً اعروف فأذا فعل ذلك مرة أنوى فادخل علمه وحدك في دار وانصحه في الدين وناظره ان كان متدعاه ان كان سلطانافاذ كرله ماعضرك في كاب الله تعالى وسنة رسول الله علمه الصلاة والسلام فان قدل ذلك منك والافاسأل الله تعالى ان صفظك منه واذكرا لموت واستغفر لاستاذك ومن أخمذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القموروالمسايخ والمواضع المباركة واقبل من العمامة ما يعرضون عليكمن رؤ ياهم فى الذي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل والمقاير ولأتحالس أحدامن أهل الاهواء الاعدلي سديل الدعوة الى الدين ولا تمكر اللعب والشتم واذا أذن الؤدن فتأهب لدخول المسجد كملايتقدم علمك امة ولاتتخذدارك فيجوارالسلطان ومارأيت على حارك فاستره عليه فانه امانة ولاتظهراسرارالناس ومناستشارك فيشئ فأشر عليه عاتعلمانه يقربك الى الله تعالى واقدل رصيتي هذه فانك تنتفع بهافي آولاك واخراك أن شاءالله تعالى واياك والبخل فانه يبغض به الرء ولآنك ماماعا ولاكذا باولاصاحب

تخاله طال احفظ مرؤتك في الاهو ركاءا والدس من الثياب المدض في الاحوال كلها وأظهرغني القلب مظهرامن نفسك قلة المحرص والرغبة في الدنبا وأظهر من زفدك الغنى ولاتفاهر الغتروان كنت فقبرا وكن ذاهمة فأن من ضعفت همته ضعفت منزلته واذامشدت في الطريق فلا تلتفت عمناوشما لايل داوم النظرالي الارض واذادخلت الحام فلانساوى الناسفى أجرة الحام والمجاس لاارج على ما يعطى العامة لنظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الا متعة الى الحاثك وسائرالصناع بل افخذ لنف ك أقه فعل ذلك ولاتما كس بالحمان والدوانق ولاتزن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا الحقرة عندأهل الم فان ماعند الله تعمالى خيرمنها وول أمورك غيرك لمحكنك الاقسال على العلم فذلك احفظ كحاجتك والالاان تكام المحانين ومن لايدرف المناظرة والحجة من أهل العلم والذين يطلمون انجاه و يستغرقون بذكر المسائل فها بن الناس فانهم مطلون تغييلك ولايسالون مناثوان عرفوك عدلي الحق واذاد حات على قوم كارفلاترتفع عليهما لمونعوك لثلايلحق بكمتهمأذية واداكنت في قوم فالأ تتقدم عليهم فى الصلاة مالم يقدم ولا على وجه التعظيم ولاتدخل الحمام وقت الظهيرة أوالغداة ولاتخرج الى النظارات ولاتحضر مظالم السلاطين الااذا عرفت إذك اذا قلت شديمًا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وأنت عندهم رعمالا غلك منعهم ويظن الناس ان دلك حق اسكوتك فيما يدنهم وقت الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولاتقص على العامة فان القاص الابدلهان يكذب واذا أردت انخاد مجلس العلم لاحدمن أهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك وإذكرفسه ماتعله كبلانغنر الناس بعضورك فيظنون اله على صفة من العلم وليسه وعلى ثلك الصفة فان كان يصطر للفتوى فاذكر منه ذلك والاف الاولاتة مداررس سندبك بلاترك عندمن أصحابك العرك مكمفه كلامه وكمةعله ولانعقر محالس الذكر أومن يتحد دعاس عظمة محاهك وتزكمتك له بلوجه أهل معلتك وعاءتك الذين تعقدعام ممعواحدمن أصمايك وفهوض أمرالمنا كمع الى خطيب ناحيتك وكذاصلاة أمجنا تزوالعيدين ولاتنسى من مالحد عامل واقبل هذه الموعظة منى وانما أوصل لصلحتك مِ مصلحة المسلمن أه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة مانصه) المرقة اذا

التنت لا تنفيس الكن في القنبة والطعام اذا تغير واشتذ تغيره تغيس وحرم واللبن والزبت والسمن اذا أنتن لا بحرم أكلماه (وقال في كاب الصلاة) وضع المقلمة على الكتاب مكر ووالا لا حلال الكتاب مكر ووالا لا حلال الكتاب مكر ووالا لا حلاله وقال في كاب النكاح مانصه) لا يحو زلاراً ة قطع شعرها ولوباذن الزوج ولا يحل لها وصل شعر في الفياسة برما اه (وقال في كاب البيوع مانصه) المشترى اذا قبض المسع في الفياسة براذن بائمه ملكه و مثبت أحمام الملك كلها المشترى اذا قبض المسع في الفياسة براد وما ووائم المائل كلها المنافق المائل المائل المائل المنافق الم

## \* (كاب الرهن) \*

ماقيل السعقيل نرهن الافي أراحة بسع المشاع مائرلارهنه بسع الشغول مائر لارهنه بسع المتصل بغيره ما أزلارهنه بسع الملق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدر مائرلارهنه كذا في شرح الاقطع اله وقد تقلناه في كاب السوع (غ قال) لا يحوز رهن المناه بدون الارض فاذا آجره المرتهن لا يطب له الاجران العدين عند للرئم ن في الا جارة في خرج عن الرهن ولا يعود والا جران ارهن العدين عند للمستأجر على دين المصم وانقسمت اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة (غم قال) أباح المستأجر على دين المارة كل المارة على المارة المارة كله المراهن في كتاب الاجارة (غم قال) أباح المسمع الاول الهول الهول المارة أذن له في السكني في المرحوع على الاجرة الهوقد نقلناه في كتاب الاجارة (غم قال) وهنه على دين موعود فد فع له المعض وامتنع لاجبر المدين القالة المن بغيرة الهوقد في المراهن في كتاب الدين المراهن بغيرة الهوق المناه في كتاب الدين المراهن بغيرة المراهن الهوقد فقل المناه في كتاب الدين المراهن بغيرة المراهن الهول المناه في كتاب الدين المن بغيرة المراهن الهول المن بغيرة المراهن الهول المناه في كتاب الدين المراهن المناه في كتاب الدين بغيرة المراهن الهول المناه في كتاب الدين المناه في كتاب الدين بغيرة المناه في كتاب الدين بغيرة المناه في كتاب المناه في كتاب الدين بغيرة المراهن الهول الهول الهول الهول المناه في كتاب المناه في كتاب الدين بغيرة المناه في كتاب المناه ف

القدوض على سوم الرهن اذالم سن القدارلس عضه ون في الاحم الاحل في الرهن مفسده الوارث اذاعرف الرهن لاالراهن لادكون لقطة وتعفظه الي ظهور المالك اه وتدنقلناه في كاب المنطة (تمقال) القول لنكره مع المين وفي تعسنالهن وفي مقدارمارهن ماختلف الراهن والمرتهن فعماما عمهالعدل الرهن فالقول للرتين وان صدق العدل الراهن كالذا اختلف في عقاله هن بعد هـ الكه ولومات في يدالهـ دل فالقول الراهن ولو كان رهنا مشل الدين فياعه العدل وادعى الرتهن انهناعه بأقل من قيمته وكدنه الراهن فالغول للدراهن بالنسمة الى الرتهن لا العدل اه وقد نقلنهاه في كاب الدعوى (تم قال) ما حازت الكفالة به حازالهن به الافي درك المسع محوز الكف القبه دون الرهن وتحوز الكفالة عاء لى الكفيل والرهن وفي الكفالة العلقة عوز أخذا الكفيل قيل وحودالشرط دون الرهن ذكرهم هافي ايضاح المكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والله سيحانه وتعالى أعلماه (بقول طمعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملقة بكاب الرهن (قال المؤلف في القاءدة الثانية اذا اجتمرا كلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنها لواستعار شيئالبرهنه على قدر معين فرهنه مزائد قال في الكنز ولوعن قدرا أوحنا أو ملدا فالفضين المعرالستعرا والرئين اه واستثنى الشارج مااذا عسر له أكثر من قعته فرهنه بأقل من ذلك عثل قعته أوأك ترفانه لا مغمن لكونه خد الفا الى حمر اه (تم قال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه وكذا تصرف الراهن والمؤحرف الرهون والعسن المؤجرة منع لحق الرتهن والمستأجر واغاقدم الحق هناعلى الملائلانه لارفوت به الامنفعته بالتأخير وفي تقدم الملك تفويت عدين على الأسنو اه وقد نقلنا هذه العمارة في كال الاطرة (وقال في القياعدة الرابعة التيابع تابعمانصه) وخرج عنهاأ سامالوقال المدون تركت الاجل أوأسالته أوجعلت المال حالافانه معلل الاجل كافي الخانسة وغيرهامع أنه صفة للدين والصفة تارمة الوصوفها فلاتفرد بحكم ومماعفرج منهالوأسقط الدائن الجودة فانه يصم لانهاحقه كافى الاصل ومماخرج لوأسقط مقه فى حدس الرهن قالوا يصعوذ كره العمادي فى الفصول ومنها الكفيل لوأبرأ والطالب صحمع ان الرهن والكفيل تابعان الدين وهوماق وواففنا الشافعية فى الرهن والكفيل على الاصع وخالفونا فى الاجل

والحودة فارقان بأنشرما القاعدة انلا بكون الوصف عما يفرد بالعقد فان أفرد كالرهن والكفيل أفردنا محكماه وقد نقلنا بعض هذوالعمارة في كتاب المداينات وف كاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قولمانصه )ولورأى المرتهن الراهن بيسع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا مكون رضاء فير وأية اه (تمقال) وخرج عن هذه القاعدة مما ألل الى ان قال السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قدض المرتهن العين الرهونة اذن كافي الفنية أه (وقال في الفن الثالث في أحكام العسدمانصه) و مكون رهنا اه (وقال في عث ما قبل الاسقاط مانصه) وكذا لوقال المرتمن تركت حقى في حسس الرهن بطل كذا في حامع الغصولين وفصول المادى الى أن قال فقد علم ان حق الغام قبل القسمة وحق أتحس للرهن وحق المسمل المجرد وحق الموصى أه مالسكني وحق الموصى له بالثاث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهم زاد وسقط بالاسقاط وقدنقلنا عمام ذلك في ماب الشرب فراجعه (وقال في أحكام المقودمانصه) وحائر من أحدا كحيانه بن فقط الرهن من جانب الرتمن ولازم من حانب الراهن بعدالقمضاه (مُعَال) متكميل مالياطل والفاسد عندنافي العمادات مترادفان الى أن قال وأما في الرهن فقال في حامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وباطله لاستعلق مه الضمان بالاجماع وعلك الحيس للدين في فاسده دون باطله ومن الساطل لورهن شداً المرة ناقعة أومغنسة اه (غال) ولم يتضم الفرق بين الفاسدوالماطل في الرهن والكفالة عاذ كرفلمراجع في البكتب المطولة أه (وقال في بحث القول في الملك مانصه ولوجني الرهون على وارث السدمد لا لمأره الآن ومقدضى ببوته اللعنى علمه ابتداء أن يكون الحريم عنالفا الوجني على الراهن اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنامات (وقال في بحث القول في الدين مانصه) واختص الدين احكام منها حوازا المفالة به اذا كان دسما صححاوهو مالا يسقط الابالاداء أوالابراء ولا يحوز بدل الكابة لانه يسقط مدوم مامالتحين ومنها حوازالره بن مه فلاتحوزاا كالمالة والرهن مالاعمان الامالة والمضمونة بغسيره اكالمبع وأماالمضونة بنفسها كالمغصوب وبدل الخيلع والرهن ويدل الصطحن دم العمد والبيع فاسدا والمتبوض على سوم الشراء فتصم الكفالة والرهن بهالانها ملحة مقالديون اه وقد نقلناه في كاب الكفالة وفي كاب

المداينات (بثرقال) قال الاسيوطى معز ما الى السبكي في تـكملة شرح المهذر (فرع) حدث في الأعصار القريمة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الامرهن أولا تخرج من مكان تحسيم االابرهن أولا تخرج أصلا والذي أقول في هذا ان الرهن لايصح بهالانها غيرمضه ونه في مدالموقوف هامه ولايقال انها عارية أيضابل الا تخذفاان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده علم ايدامانية فشرما أخذ الرهن علم افاسدوان أعطاه كان رهنافاسداو يلاون في مدخازن الكتب امانة لان فاسد المقود في الضمان كصحيحها والرون اما نقهذا اذا أربد الرهن الشرعي وان أريده مدلوله لغمة وان يكون تذكرة فيصح الشرما لانه غرض صحيح واذالم يعلم ادالواقف فيحتملان يقال البطلان في الشرط المذكور حلاعلى المعنى الشرعي ومحتد بهلان بقال بالصحبة جلاعلي اللغوى وهوالاقرب تصعيصالا كالرم ماأه كن وحمنتذ لا يحوزا نواجها مدونه وان قلنا بيط الانه لمحزا نواجهامه ره ولا يدونه امالانه خللاف شرط الواقف وامالفسا دالاستثناء فكاله قال لايخرج مطلق اولوقال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنه صياعها بل محبء لى ناظر الوقف ان عكن كل من يقصد والانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لايخر جالا متذكرة وهذا لا أس مه فلاوجه المطلانه وهوكا جلناعلمه قوله الارهن فالمدلول اللغوى فيصم ويكون القصود ان تحو مزالوا قف الانتفاع لمن مخرج له مثمروط بأن نضع في خزانة الكتب مايتذكرهو مه اعارة الموقوف ويتدكر أتخازن به مطالبته فمنغى ان بصم هذا ومتى أخذه عملي غيرهذا الوجه الذي شرطه الواقف عتنع ولانقول بأنهمذه التذكرة تبقى رهنا بالهان بأخددها فاذا أخذها طالسه الخازن مردالكاب ويحب عليه انبرده أيضا غيرطلب ولاسعد ان محمدل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى بصحوا ذاذ كره ملفظ الرهن نتز يلاللفظ على الصحة ماأمكن وحينثذ بحوزاخراجه بالشرط المذكور وعتنع بغسره لكن لايثدت له أحكام الرهن ولا يستحق سمه ولابدل الكتاب الموقوف أذا تأف بغير تفريط ولوتلف بتفريط ضهنه ولكن ليتعين ذلك الرهون لوفائه ولاعتنع على صاحمه التصرف فيه اه وقول أعصابنالا يصم الرهن بالامانات شامل المكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذاهاك لمعب شئ بخلاف الرهن الفاسد فأنه مضمون كالصحيح وأماو حوب اتماع

شرماه وحدله على المعنى اللغوى فغير بعمداه وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف أمضا ( وقال في بحث القول في غن المثل) ومنها الرهن اذا هلك مالا قل من قيمته ومن الدين فالمتبر قعتمه يوم الهلاك لقولهمان يدميدامانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن فى حَمَّاتِهُ وَكُفَنَهُ عَلَمُهُ اذَامَاتَ كَإِذْ كُرُوالْزَيْلِعِي آهِ ﴿ وَقَالَ فِي بِحِثُ مَا افترق فسه حيس الرهن والمسع ما تصه) لو كان المسع غا تبالا يلزم المشترى تسليم الثمن مطلقها هناذا كان غاثماءن الصرويلحق الرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره قل أخذ الدين والمرشن اذا أعار الرهن من الراهن لم يعطل حقه في الحيس فله رده بخلاف السائع اذا أعارالمسع أوأودعه من المشترى سقطحقه فلاعلك ردموهما في سوع السراج الوهاج والبائع اذاقيض النمن وسلم المسع للشنرى غوجد فيه ز يوغا أو بنهر جــة وردها لدس له استرداد المسع وفي الرهن يسترده ولوقيضه ترى بإذن السائع بعدد نقدالش وتصرف فيده بيسع أوهبة شمو جدالسائع نقدالنمن وفالمسله العال تصرف الشترى بخلاف الرهن ذكوه الاستحابي فى السوع وقاضى خان فى الرهن اه وقد دنقلناه فى كتاب السوع (وقال فى بحث ما فترق فيه الوكيل بالبيدع والوكيل بقبض الدين مانصه ) وصفح من الاول أخذ الرهن لامن الشاني اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الالف ازمانصه) «الوديعة» أي رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم المه فقل اذا أقرالوارث بأن المتروك وديعة وعلى المتدين لم يصم اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القياضي دبن للمثاوير جيع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذافىالاحارة والمضاربة والعاريةوالرهناه وقدنقلناه فيكتابالاقرار ( وقال أخوا لمؤلف في تسكيلنه لفن الحيل في محث السكفالة مانصه ) الرهن في كفالة النفس لامحوز والحيلة ان يضمن المال على إنه ان وفي يوم كذافه و يريء من المال و مرتم زيالمال اه وقد نقلناه في كاب الكفالة (ثم قال الرابع والعشرون في الرهن) انحيلة في جوازرهن المشاع ان يبيه ع منه النصف بانخيارة يرهنه النصف سخالبيع المحيلة فى جوازانتفاع المرتهن بالرهن ان يستعبره يعدالرهن فلا طل بالعمارية ويبطل بالاحارة لكن مخرج عن الضمان مادام مستعم لاله فاذا فرغ عادالفهان الحملة في المات الرهن عند القياضي في عسة الراهن السعيد انسان فيدفعه بانة رهن عنده ويشبته فيقضي القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اه

﴿ وَقَالَ المَوْلَفُ فِي الْفُنِ الثَّانِي أُولَ كَابِ السَّوعِ فِي بِحِثُ الْحِلْ مَا نَصِهِ ) • وتا دع لامه فَى أحكام المتق الى ان قال والرهن اه (تم قال) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها (وقال أيضافي كاب السوع مانصه) الجودة في الاموال الربوية هدر الافي أربع مسائل في مال المريض تعتسير من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب الرهس اذا الكسرو نقصت قمته فللراهن تضمن المرتهن ذهما وتكون ومناكاذكره الزملعي في الرهن اه وقد نقلناه في كاب الوقف و في كتاب الوصمة ﴿ وقال في كتاب الـكمالة في بحث الغرورلا يوجب الرجوع) الافي ثلاث الاولى اذا كان الشرط الناسة أن تكون في ضمن عقد معاوضة الى آخره مانصه وتفرع على الشرط الثاني مستملتان في متفرقات بيوع الحكرا شترني قاناعدارتهني قاناعدد اله وقوله في متفرقات سوع المكنز أغاد كردلك في الكنز في ناب الاستحقاق لا في متنفر قات المدوع (وقال في كتاب القضاء مانصه) لاتعلف القاضي عملي حتى محهول الىأز قال الافي مسائل الى أن قال الراءمة الرهن المجهول اه (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الافي ثلاث الى أن قال واذاشهدوا برهن لا يعرفوند أو يغصب شئ مجهول كما في فضاء الخاسة الشهادة رهن مجهول صححة اذالم مرفواقدرمار منعلمه من الدس كافي القنية اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة الى أن قال وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه اه (وقال في كاب المدانسات مانصه) ويفرع على ان الدبون تقضي بأمثالها مسائل منهالوهلك الرهن بعددالا براءمن الدين فاله يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعياه (يقول جامعه) قوله فانه بكون مضموناصواره لا يكون مضمونا كافي شرحها (وقال فيه أيضا) كل قرض جرنفعا حرام فكره الرتهن سكني الدارا لمرهو نة باذن الراهن كافي الظهر بهاه (وقال فمه أرض القول للملك في حهة التمليك فلوكان عليه دينان من جنس واحد فد فعر شدمًا فالتعمين للدافع الااذا كان من جنسمن ليصيح تعمدنه من خلاف جنسمه ولوكان واحدافادي شداوقال هذامن نصفه فان كآن التعمين مفيدا بأنكان أحدهما حالاأوبهرهن أوبه كفيل والآخرلاصم والالااه وقدنقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الإمانات) اذا تعدى آلامين تمأز اله لايز ول الضمان كالمستعير والمستأجرالافي الوكيل بالبيع الى أن قال ومستعير الرهن اه (وقال فيه أيضا)

الودسة لاتودع ولاتمار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر بؤجر و بعار ولا يرهن الله أن قال والرهن كالود بعة لا يودع ولا بعار ولا بؤجر اه (وقال في ها يوف المساحرة في المسرفية من احكام الود بعق اذا استأجرا الودع صع بحلاف الراهن اذا استأجرا الرتهن اله (وقال في ها بطأ مؤنة ردّ العارية على السية بمرالا في عارية الرهن كافي المد تعمر الا في عام الايت بحرى في الاعسان وأما الحقوق فنها ما الا يحرى في مده كمق الشفعة الى أن قال وحس المسع والرهن يورث اه (ثم قال في مأن قال الحامة المان يورث اه (ثم قال في مأن قال الحامة المان يورث اه وقد نقانا و في كاب الوصابا الا المان يورث المان من مال ولا وعلى دينه بخلاف الوصى اه وقد نقانا و في كاب الوصابا

## ه(كتابالجنايات) ₩

لعاقلة لا تعقل العدد الافى مسئلة ما إذاء فابعض الاولماء أوصا عوان تصديب الماقس ينقلب مالاوتحمله العاقلة كافي شرح الجمع صطح الاولياء وعفوهم عن القياتل سقطحقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في النسبة الواجب لابتقسد وصف السدلامة والمساح يتقدديه فلاضمان لوسرى قطع القاضي الى النفس وكذالومان المعزر وكذا إذاسري الفصيد الي النفس ولمصيا وزالمعتباد الوجوره بالعقد ولوقطع المقطوع يده يدقاطعه فسرى ضمن الدبة لافه ماح فيتقيد أوضئ لوعز رزوجته فسأت ومنه الرور في الطراق مقيديها ومنيه ضرب الابابنه أوالام أوالومي تأدسا ومن الاول ضرب الاسابنه أوالام أوالوصي أوالمعلها ذن الاب تعليمة فسان لاغمسان فضر ب التأديب مقسد بكونه عساحاً وغرب أأنعلم لالكونه واجداومه في الضرب المتاد أماغيره فوحب الشهدان في الدكل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير (ثمقال) وخوج عن هدذا الاصل الثاني مازذا وملئ زوجته فأفضاها أوماتت فلاضمان عليه مع كونه مماحا الحسكون الوط وقد أحذه وجمه وهوالهرفلم بحسامه آخروتم أمه في النعرير من الزيامي انجنا ينان على شخص واحدفي النفس وفعا دونها لامتداخلان الااذا كاناخطأ ولريتخللهما مرمفتحب دية واحدةذ كردالزياجي القصاص يحبالمت ايتداءهم ينتقل الى الوارث فلوقت للامر مرولاه وله اسان ومفاأ حددهما سقط

القصاص ولاشئ لغسرالعافي عنسدالامام وصمء عفوالمجر وحرتنف ودونه منسه لوانقل مالاوه وموروث على فسرائض الله سبحانه وتعالى فسرته الزوحان كالاموال اله وقد نقلناه في كتاب الغرائض وفي كتاب المداسات (مقال) الاعتمار في ضمان النفس لعدد الجناة لالعدد الجنامات وعلمه فرع الولوانجي فى الاحارة لوأم وأن بضرب عسده عشرة أسواط فضريه حدد عشرف الدفع عنه مانقصته العشرة وضعن مانقصه الانحسر فيضينه مضرو بالعشرة أسواط ونصف قهمته دبةالقتل خطأأ وشمه عمدعلى العاقلة الااذا ثدت باقراره أوكان القتال فيدارا كحرب الاسلام فيداد الحرب لانوجب عصمة الدم فلاقصاص ولادية على قاتله همة القصاص الغرالقاتل لا تحوزلانه لا عرى قدم التملك كذا في الحارة الولوا يحمة أه وقد نقلناه في كتاب الهمة (يرقال) لا يحب على المكره دية المكره على القتل اذا قتله الآخرد فعاعن نفسه اه وقد نقلناه في كاب الاكراه (ثمقال) لكل أحد التعرض على من شرع جناحا في الطريق ولا يأهمون بألسكوت عنه يضمن الماشروان لم يكن متعدماً فيضعن المحداد اذاطرق المحديد ففقأعنا والقصاراذادق فى حانوته فانهدم حانوت حاره الااعتمار يرضي أهل المحلة في السكة النافذة حفر شرافي يرمة في غير مرالنا سلم يضمن ماوقع فها اه وقد إنقاناهده المسائل في كأب الغصب (ثمقال) قطع الحجام كمامن عمنه وكان غرطذق فعمت فعلمه نصف الدية اه وقد نقلناه في كال الاحارة (مُقال) مذهب الاصولين أن الامام شرما لاستهفاء القصاص كالحدود ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحدودا لافى خس ذكرناها في قاعدة الحدود تدرأ ما أشمهات ا ه وقدنقلنا هذه المسئلة والتي قملها في كتاب المحدود (شمقال) عفوالولى عن القاتل أفضل من القصاص وكذا عفوالمجر وح وعفوالولي بوجب براءة القاتل في الدنساولا سرأعن فتله كالوارث اذا أمرأالم دنون مرئ ولا سرأعن ظلم المورث ومطله اذاقال المجروح قتلني فلانغ مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث ان فلانا آخر قتله بخد لاف ما ادافال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابده ان فلاما آخر حرحه يقبل كافى شرح المنظومة اه وقد نقاناه في كاب الدعوى (ثم قال) بصم عفوالمجروح والوارث قمل موته لانعقاد السد لمماكا في المزازية الحدود تديراً الشهات فلاتشد تمعها الافي الترجة فانها تدخل في الحدود مع ان فهاشمته كافي

شرح أدب القاضياه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب المحدود والله سمسانه وتعلى أعلم (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجوعة الملحقة بكتاب انحنايات والقصاص (قال المؤلف في القاعد ذالاولى) وأما الفصاص فتوقف على قصد القادل القتل لكن قالوالما كان القصد أمراما مانما أقعت الالمهمقامه فان قتله يما يفرق الاجزاء عادة كان عمد اووجب القصاص فيه والافان قتله عمالا بفرق الاحزاء عادة لكنه يقتل غالبافهوشيه عدلاقصاص فيه عندالامام الاعظم وأما الخطأفأن قصدمما حافيصيب آدمما كاعلم في ماب الجنامات اله من القاعدة الاولى لاتواب الامالنية (مُحقال في القاحدة الثابية الامورعة اصدها في العاشر في شروط الندة الاول الاسلام الى أن قال الثاني القسرمانسه ومن فروعه عد الصي والجنون خطأول كنه أعممن كون الصي ممرزا أولا اله (وقال في قاعدة الاصل اضافة انحادث الى أقرب أوقائه مانصه) كالمجروح اذا لمهزل صاحب فراش عنى مات يحال به على المجرح ومنه الوكان في بدر جل عمد دفقال رجل فقأت عمنه وهوفي ملك البائع وقال المشترى فقأتها وهوفي مايكي فالقول للشغرى فأخذارشه اه (عمقال) وخرج عنه أيضا مالوقال العدد لغرو بعدالعتق قطعت مدك وأناعب دوقال المقرله القطعتم اوأنت حركان القول العدد وكذا لوقال المونى لعمد قددأ عتقه قدأ خذت منك غله كل شهر خسة دراهم وأنت عسد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكسل بالمسع اذاقال بعت وسلت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول الوكيل أنكان المسع مستهلكاوان كان قاعمافالقول قول الموكل وكذافي مسئلة الغلة لارصدق المولى فى الغلف القائمة ومماوا فق الاصل ما في النهاية لوأعتق أمنه ثم قال لها قطعت مدلة وأنتأمتي فقالت هي مل قطعتها وأناحرة فالقول لهاوكذافي كل شئ أخذه منها عندأبى حندفة وأبى بوسف ذكره قبيل الشهادات وتعتاج ه ذه المسائل الى نظر دقيق الفرق بينها وفي المحمع من الاقرار واوأ قرحرى أسلم بأخد المال قدل الاسلام أوباتلاف خربعده أومسلم عمال حربي في المحرب أو بقطع يدمه تقه قدل العتق فكذبوه في الاسناد أفتي مجديه دم الضمان في الكل اهر وقد نقلناهذه العدارات في كاب الاقرار أيضا (وقال في الفائدة الثالثة في الاستعماب مانصه) وفى اقرار البزازية صب ده الانسان عندالشهود فادعى مالكه الصمان وقال

كانت نحسة لوقوع فأرة فالقول نلصاب لانكاره الضمان والشهود شهدون على الصبلاء لي عدم العباسة وكذلك لوأ تلف كم ماواف فطولب بالضمان فقال كان منته فاتلفتها لا يصدق والشهودأن شهدواأنه محمدكي صحكم الحال قال القاضي لا بضمن فاعترض علمه عسئلة كأب الاستحسان وهولوأن رجلافتل رجلافلاا منه القصاص قال كان ارتدأ وقتل أى فقتلته قصاصا أوالردة لايسمع فأحاب رقال لانهلوقسل لادي الى فقرماب العدوان فالمه يقتل ويقول كان القتل لذاك وأمر الدم عظم فلام مل محلاف المال فاله بالنسمة الى الدم أهون حتى حد كم في المال بالنكول وفي الدم يحبس حتى يقرأ و يعلف واكتفي بيمين واحدةفيالمال وبخمسن منافيالدماه وقدنةاناه في كتاب الاقرار (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تدكليف النساء بكثير عما وجب على الرجال كامجماعة والجومة والجهاد والجزية وتحمل العقل عملي قول والصحيح خلافه أه (وقال في بحث اذا أمارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهماانخ مانصه) ثماذا ألني نفسه في النارفاحترق فعملي المكره القصاص عذلاف مالوقال لتلقين نفسدائمن رأس الجسل أولا فتلذك بالسمف فالقي نفسه فات فعندأى حندقة تحسالدية وهو مسئلة القتل بالمنقل اه وقد نقلنا بقيته في كاب الاكراه (وقال في تنده يتعمل الضررا كخما السلاف م ضررعام مانصه) ومنها وجوب نقض حائط مملوك مال الي طريق العامة عدلي مالسكه دفعها للضرر العام اه (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) ولوحرحه حرحى عداوخطأ أومضم وناوهد راومات بهما فلاقصاص اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابيع مانسه) ومنها لا كفارة في قندل الحل اله (ثم عَالَ فِي القَاعِدة الذِّ كُورَة) وَمَنْهَا أَنَّهُ يُورِثُ فَتَقْسَمُ الْغُرَةُ بِنُ وَرَبَّةَ أَلِحِدُ مِنْ اذَا ضرب طنها فألقته اله وقد نقاناه في كاب الفرائض (وقال أول القاعدة الخامسة) تصرف الامام على الرعبة منوط بالصلعة وقد صرحوامه في مواضع منهافى كأب الصلح في مسئلة صلم الامام عن الطلة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام أبويوسف في كاب الخراج في مواضع وصرحوا في كاب الجنايات أن السلطان لا يصم عذوه عن قاتل من لاولى له وآنه اله القصاص والصلح وعلله في الانضاح نأنه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفور اهر وقد نقلنا صدر

هذه العمارة في كتاب الصلم أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضي فيماله فعله في أموال المتامي والمركات والاوقاف مقدد مالمصلحة فان لم يكن مدنيا علمها لم يصم مانصه) ولهذاصر - وا بأن الحائط اذامال الى الطريق فاشهد واحد على مالكه عُمَّامِراً ﴿ القَاضِي لِم يصم كَافِي المَهْ نِي وكذالا يصم تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذافي عامع الغصولين اه (قال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهات وهوحديث رواء الاسيوطى مانصه) وتنديه و القصاص كالحدود في الدفيم مه فلاشت الاعاشت ما كدود وعافر عمله انه لوذ م فالمافقال هومت فلاقصاص ووحت الدرة كافي المدرة ومنها لوحن القائل ومدائح كالمسالقصاص فانه سقاب درة والاقصاص وقتل من قال اقتلى فقتله واختلف في وحوب الدية والاصمء دمه ولاقصاص اذاقال اقتل عبدي أوأخي أواني أوأبي الكن لاشئ في العبد وتحب الدية في غيره واستشفى في خوانة المفتيدين أقال أقتل الني وهوصغير فانه محسالقصياص وتميامه في البزارية ويندغي أن لاقماص بقتل من لا يعلم أنه معقون الدم على التأسد أولا وفي الخاسة تلائة فتلوار جلاعدا تمشهد والعدالتوية أنالولي عفاعنا قال انحسن لاتقبل شهادتهم الاأن يقول اثنان منهم عفاعنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقمل في حق الواحد وقال الحسن تقمل في حق الكل اه وكتنامستُلة العفو فيشرح المكنزمن الدعوى مندقوله وقدل مخصمه اعطه كفيلافا براجع وكتنسا فى الفوائد أن القصاص كالحدود الافى سمع مسائل الاولى عدوز القضاء بعلم فى القصاص دون الحدود كافى الخلاصة الشائمة الحدود لأتورث والقصاص اه وقد نقلناهد في المسئلة في كتأب الفرائض (ثم قال) الشالشة لايصم العفوفي الحدود ولوكان حدالقذف بخلاف القصاص الرامعة ادم لاعنم من الشهادة بالفتل يخلاف الحدودسوى حدالقذف الخامسة بالاشبارة والكاية من الاخرس يخللف الحدود كهافي المدارة من اللشني السادسة لاتحوز الثفاعة في الحدود وتحوز في التصاص اسقا كحدودسوى حدالقذف لاتتوقف على الدعوى عضلاف القصاص فانه لابدفه من الدعوى والله سعمانه وتعالى أعلم اه وقد نقلنا ذلك في كاب الحدود أيضا (تمقال) ومن العمائب ان الشافعية شرطوا في الشهة ان تكون

قورة قالوا فالوقتل مسلم دمما فقتله ولى الذمى فانه يقتل به وان كان موافقالرأى أى حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضافي كاب الحدود (يقول عامعه ) وقوله فالديقتل به حواره فانه لا يقتل به (وقال في القاعدة السابعة) الحرلايد خل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولوصدا فلوغمب صدافات في مده فأماو بحمى ليضمن ولامرد مالومات بصاعقة أونهشة حمدة أوبنقله الىأرص مسمعة أوالى مكان الصواعق أوالي مكان تغلب فيه انجى والامراض فان دبته على عاقلة الغاصب لانه ضمان اتلاف لاضمان غصب والمحسر يضمن بالاتلاف والعسد يضمن بهسما والمكاتب كالحرلا يضمن بالغصب ولوصغ مراوتمامه في شرح الزيلعي قسل باب القسامة اه (يُرقال) وأم الولد كانحرة ولمُأرالا تَ حَكُم ما أَدَاوِطَيْ حَرَةً بِشَـهِمْ فَأَحَالُهَا وماتت الولادة وينسغى عدم وجوب ديتها بخللاف مااذا كانتأمة ومن فروع بامدة لوطاوعته حرةعلى الزنافلامهر لمساكماني انخسأنسة ولوكان الواطئ صليا فلاحد ولامهر وهدامها بقال لناوط خدلاعن العقر والعقر بخلاف مااذا طاوعته أمة لكون المهرحق السداه وقدنقانا هدنده في كتاب المحدود أيضا (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الا تنزغاله امانعه ومنزني بأمة فقتلها لزمه المحدوا أقيمة لاختلافه ماولوزني معرة فقتلها وحساكح دمع الدية اه وفيد نقلنا بقية هذه العدارة في كتاب الحدود فراجعه (تم قال) وأما الجناية اذا تعددت بقطع عضوه مُ قدّ له فانها لا تداخل فم الااذا كاناخطأس على واحد ولم يتخاله مارء وصورهاستة عشرلانه اذاقطع ثم قتل فامان كوناع دس أوخطاس أوأحدهما عداوالا تخرخطأ وكلمن الاربعة اماعلى واحدأوا تذبن وكلمن المانية اماان يكون الثانى قبل البرءأو بعده وقد أوضحناء في شرح المنارفي بحث الادا والقضاء اه (وقال في القاعدة العاشرة الخراج الفعمان مانصه) قال السموطي ترج عن هذا الاصل مسئلة وهي مالوأعتقت المرأة عبدافان ولاءه يكون لانها ولوجني جناية خطأ فالعقل على عصبتها دونه وقد محي مثله في بعض العصبات بعقل والأمرث اه وأمامنة ولمشامحنا فهاف كمذلك فال في الهدارة وكذا الولاء لان المعتقة حتى رئها هودون أخيها لأن جناية المعتق على أخها الانه قوم أيها وجنايته كجنبًا يتماأه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب

الى ساكت قول مانصه ) ولوسكت عن وط. أمته لم يسقط المهر وكذاعن قطع عضوه أخدذا من سكوته عند داتلاف ماله اه وقد دنقانا هافي كتاب النكاح وكالسالغصب (وقال في القاعدة الخيامسة عثير من استعمل بالثبيُّ قدل أواله عوقِ بحرمانه) ومن فروعها حرمان الفاتل مورثه عن الارث أه وقد نقلنا ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثم قال) وخرج عنها مسائل الاولى لوقتات أم الولد سدهاعة أتولم عرم الشانية لوقتل المدبرسيده عنق ولمكنه بسعى فيجيع قَيْمَته لانه لاوصية لقاتل اه وقد نقانه اذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة لوقتل صاحب الدس المديون حلدمه اه وقد نقلنا أيضادلك في كاب المدامات (وقال في القاعدة قالسادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) وللوني اتخاص استمفساه القصاص والصفروا لعفوعه اناوا لاعام لاعلك العفوولا معارضه ماقال في الكنز ولا سالمه توه القودوا اصطولا العفو يقتل ولمه لانه فيما أداقتل ولى العتوه كابنه قال في الكنز والفاضي كالآب والوصي صالح فقط أي فلا يقتل ولا بعفو اه (وقال في القاعدة الثامنة عشرذ كر بعض مالا يتحزأ كذكر كاله مانصه ) ومنها العذوعن القصاص إذا عفاعن بعض القياتل كان عفواعن كله وكذا اذاعفا يعض الاواسا سقط كله وأن إنقاب نصيب الساقين مالا اه (وقال في القياعدة التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسدب أضيف أنح كم إلى الماشر) فلاضمان على حافر المرتعد ما عاتماقيا والقاعمرواه (م قال) ولاضمان على من دفع ألى صى سكسنا أوسلاحا لعسكه له فقتل مدنفيه اه (غرفال) وخرج عنها وسائل الى ان قال الدادس لود فع الى صى سكمنا المسكه له فوقعت عالمه في حته كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفر البئرة ال الولى سقط وقال الحافر أسقط منه فالقول للعافر كذافي التوضيح (تمكميل) يضاف الحكم الى حفر المتروشق الزق وتطع حمل القنديل وفاقاء فنح ماب القفص على قول مجدوعندهم الاضمان كحل قد آالعبد وتمامه في شرحنا على المنار اله وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب أيضًا (وقال في الفن الشالث في أحكام الناسي والجماه لرمانصه) وفي وكالة الولوا تجسه اذاعفا بعض الورثة عن القيائل عدد الم قتله الساقى ان علم ان عنو البعض يسقط القصاص اقتص منده والالالان هذا بمأسكل على الناس اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلاته كايف عليه في شي من العبادات

حثى الزكاة عندنا ولابشئ من المنهمات فلاحد على ملوفعه ل أسمام اولا قصاص علمه وعمده خطأاه (ثمقال) ولايداوي الاباذن وليماه وقد نقلناها في الغصب أيضا (ثمقال) ولايدخل الصي في القسامة والعاقلة وان وحدقت في داره فالدية عَـلى عاقلته كافي المغرى اه (ثمقال) ولايضمن الصيي بالعصب فلو غصب صيافات عنده لم بضه الاأذا نقيله الى مسعة أومكان الوماه أوالحي وقد سئلت عنمن أخذان انسان صغيرا وأخرجه من الملد هل يلزم واحشاره الىأسه فأحدت عافى الخانمة رجل غصب صداح افغاب الصبي عن مدافان الغاصب يحبس حتى يحق بالصي أو يعلم الهمات اه ولوخد عه حتى أخذ ورضاه لم يفهم مما في اكنا منه لا يه ماغصه لا يه الاخذ قهرا وفي الملتقط من النكاح وعن مجدفهن خدع بنت رجل أوامرأته وأخرجها من منزله قال أحدسه أمداحتي بأتي بهاأو يعلمونها اه ولوقطع طرف صيلم تعلم صحته ففيه حكومة عدل لادية بولود فع سكينا الى صبى فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة المىوسر جعون بهاعلى الدافع وكذالوأ مرصيب بقتل انسان فقتله ولوأمرصيبا بالوقوع منشجرة فوقع ضعن ديته ولوأرساه في حاجة فعطب ضمنه وكذا لوأمره بصعود شعيرة لينقض تمرتواله فوقع وكذالوأمر ومكسرا محملب كذافي انحانية وفهاأيضاصي ان تسع سنمن سقط من سطح أوغرق في ماء قال بعضهم لاشيء على الوالدن لانه عن عفظ ففسه وان كان لا وقل أوكان أصغر سنا قالوا يكون على الوالدن أوعدلي من كان الصدى في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعض ملس على الوالدين شئ الاالاستغفار وهوالصيم الاان يسقط من يديه فعليه الكفارة ولوجهل صساعلي دابة وقال امسكهالي وهي واقفة فسيقط ومات كانعلي عاقلة الذى حله الدية مطلقا وانسر الصي الداية فوطئت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصى الاان مكون الصي لا يستمسك علم افهدر ولوكان الرجل راكا فحمل صدامع مفقلت الدابة انسانافان كان الصيلا يستماث علما فالدبة على عاقلة الرجل فقط والافعلى عاقلتهمااه (م قال) وفي الملتقطز وج المتهمن رجل وذهبت ولايدرى لا يحبرزوجها على الطلب اه (غرقال في أحكام العبيدمانه) ولا يجو زكونه شاهدا الى أن قال ولاوليافي نكح أوقوداه (وقال في أحكام العبيد أبضا) وكذاا قراره بجناية موجبة للدفع أوالفداء غييرضي يجلافه بحد أوقودا

اه وقد زقاناه في كاب الاذن والحجر (عمقال) ولادية في قتله وقيمته قامة مقامها كاروبعضا ولاتباغها ولاعافلة لهولا هومتهماه (شمقال) وجنابته متعلقة برقبته كديهاه (عمقال) ويدفع في جنايته ان لم يفده سده اه (عمقال) ولأقساص منه و من الحرفي الاطراف مخلاف النفس وتحب الحكومة بحلق محمته 📭 (ثمقال) ولايدخسل في القساعة اله (ثمقال) ويضمن بالغصب بخلاف المحر ولوصغيرا اله وقدنقلناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولادية في عنه واله الواجب الحكومة اله (وقال فهما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) ومنهاحق القصاص سقط بالعفو اه (وقال في بحث النائم كالمستمقط في بعض المدائل مانصه) التاسعة الاجداد النامقت جدار فوقع الاس عليه من سطيح وهونالم فاتالاب عرمءن المراثءلي قول البعض وهوالصيح العاشرة من رفع النائج ووضعه تحت جدار فسقط علمه المحدار ومات لا بلزمه الضمان اه وقد نقله الدافي الغصب أيضا (وقال في أحكام الخنثي مانصه ) ولا قصاص على قامام يده ولوعدا ولوكان القياطع امرأة ولاتقطع يدهاذا قطع يدغيره عدا وعلى عاقلته ارشهاا ه (عمقال) واذاقتل خطأوجيت دية المرأة ويوقف الساقي الى التديين وكذافي أدون النفس اله (وقال في أحكام الانثي مانصه) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسا وبعضا اله (ثم قال) وتحب الدية بقمام تديهاأ وحلته يخلافه مزالر حال فالحبكومة ولاقصاص بقطع طرفها يحلآف ولاقسامة علمهاولا تدخل معالعا قلة فلاشي علمهامن الدية لوقتآت خطأ بخلاف الرحال فان القاتل كاحدهم أه (وقال في أحكام ألذمي) \* تذبيه \* الاسلام عسماة اله من حقوق الله تعالى دون حقوق الا دمين كالقصاص اه (تمقال) والكفار يتعاقلون فيما يينهم وان اختلفت مالهماه (مُقال) وتنسيم آخر اشترك الهودوالنصاري فيوضع الجز بقوحسل النا كحقوا لذنائع وفي الدية وشاركهم المجوسة بالجزية والدية دون الاتخرين واستوى أهل الذمة فما ذكرويفتل المسلمالذمي ودية المسلم والكافرسواء ولايقتل المسلم والذمي بمستأمن اه وقد نقلنا هافي أبواجه امن كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام الجني) ومنها لايعوزقتل انجئي بغسرحق كالانسى قال الزيلعي قالوا ينسغي ان لاتقتل انجمة السضاء التي تمشى مستبوية لانهامن الجمان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلواذا الطفيتين

والابتروايا كم والحية البيضاء فإنها من الجن وقال الطعاوي لا أس مقتل السكل لانه علمه الصلاة والسلام عاهدا تجنأن لايد حلوا سوت أمته ولانظهر واأنفسهم فاذا غالغوا فقد نقضواعهدهم فلاحرمة لهم والاولى هوالانذار والاعذار فيقال لهبأ ارجى ماذن الله وخلى طريق المسلم بن فأن أن قداه او الانذار اغما يكون خارج الصلاة اه وقدر وى استأى الدنها أن عائشة رأن في يتها حدة فأمرت هنلها فقتات فأثدت في تلك الدلة فقسل لها النهامن النفر الذين استعوا الوجي من الذي صلى الله تعلى عليه وسلم فارسات الى المن فابتيع لها أربعون رأسا فاعتقتهم ورواه استأى شديدة في مصدنفه وفيه فلا الصحت أمرت بانني عشر ألف درهم ففرقت على المساكين اه (وقال في أحكام المحسارم مانصه) وتختص الاصول الله علام الحائن قال ومنها الايقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اله (ثمقال) ومنها أوورث على أبيه قصاصاسقط اله (برقال) وتحتص الاصول بأحكام الى أنفال ومنهاجوا زتاديب الاصل فرعه والظاهرعدم الاختصاص بالانفالام والاجدادوا مجدات كذلك ولمأره الاك اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير وفي كتاب المحظراً يضا (تمقال) واختص الابوا لجد بأحكم الى أن قال وفي الملتقط من النكاح لوضرب المعمل الولدماذن الاب فهماك لم يغرم الأأن يضرب ضربا لايضرب مثله ولوضر سماذن الامغرم الدية اذا ولك واعجد كالاسعد دفقده الافي ا ثنتيء شرة مسئلة ذكرناه افي الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فها المجد الصيرالفاسداد (مُقال) وفائدة ويترتب على النسب أنى عشر حكما الى أن قال وعَمَّل الديداه (مُم قال) وسقوط (القصاص اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتربرة وقاعَّة مقام العبارة في كل شئ من سمع واحارة وهسة ورمن ونكاح وطلاق وعناق وابراءوا قراروقصاص الافي الحدود ولوحد قذف وهذ عماخانف قسه المحدود القصاص وفي روايقان القصاص كالمحدوده نسافلا يثدت بالاشارة وغمامه في الهداية وقدا فتصرفي الهداية وغيرها على استثناء الحدود اله وقد اقلنا بقيته في مسائل شي و نقله اله في كتاب المحدود (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفعه مدائل الاولى أسماب التملك المعارضات المالية الى أن قال ودرة القتل علكها أولاغ تلتقل الحالورثة ومنها الغرة علكها الجنس فتورث عنداه وقد افلنا وفي كتاب الفرائض (مُمَال) الثانية لايدخل في ملك الانسان

شئ بغيراً عبد الالارت الفاقا الى أن قال وأروش الجنايات اله (ثم قال) إلسا مقدية القتبل تندت للقتول استداءتم تنتقيل الي الورثة فهي كسائر أمواله فتقضى منه ديونه وتنفذوصا با ولوأومي شاث ماله دخات وعندنا القصاص بدل عنها فدورث كسائرا مواله ولهدالوا نقلب مالاتقضى به ديونه وتنفذوه ما يا مذكره الزيلعي في مار القصاص فما دون النفس وفرعت على ذلك ولم أرمن فرعه لوقال اقتلني فغتله وقلنالا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلادية أيضا لانها تثميت اللقتول وقدأذن في قتله وهواحدى الروايتين وينبغي ترجيحها لماذكرنا ثمرأيت فى البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر مآرجة معتام جمائق الافلله الحدد ولوجني المرهون على وارث السدمة لالمأره الآن ومقتضى تدوثم اللحني علمه استداء أن يكون الحكم مخالفالم الوحنى على الراهن اله وقد نقلناه في كاب الرهن وفي كتاب الفراء أض وفي كتاب الوصدية (مُ قال) الثانية عشر الملك المالاء بن والمنفعة معاوه والغالب أوللعن فقط أوللنفعة فقط كالعمد الموصى عنفعته لمدا ورقبته الوارث وليس له شئ من منا فعه ومنفعته الوصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة للسالك الى أن قال ولوحني العدد فالفداء على الحدوم فانمات رجع ورثته بالفداءعلى صاحب الرقسة فان أي سع العسدوان أبي المخدوم الفداء فداء المالك أودفعه ويطلت الوصمة وارش الحناية علمها الككالموهوب الموكسيه ان لم تنقصمه الخدمة فان نقصته اشترى بالارش خادم ان بالغ والابيدع الاول وضراني الابرش واشترى مه خادم ولاقصاص على قاتله عداما لم يحتمعاء لى قتله فان اختلفاضي القاتل قهمته فدشتري بها آخر الي أن قال مخلاف مااذا قتل خطأ وأخذت قمته اشترى بهاعد دو بانقل حقه فيهمن غبر تحدد بدكالوقف اذا استبدل انتقل الونف الى مدله ذكره قاضعنان من الوقف وكالمديرا ذافتل خطأ اشترى بقيمته عدو يكون مديرامن غبرتد سرائح وقد نفلنا بقمته في كتاب الوصايا فراحعه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) يوفوائد، الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الاحالا الارأس مال السلم الى أن قال وليس فيدهدين لا يحكون الامؤجلاا لاالدية والمسلم فيواه وقد نقلنا بقيته في كتاب البدوع وكتاب المداينات (وقال في بحث ما يمنع الدين و جويه وما لا يمنع مانصه) التاسع الدية لا يمنع و جوبها اله (وقال في بحث ما يشدت في ذمة العسر و مالا يشدت ما نصه) وما يكون الصوم

مشروطاباعساره ككفارة الغطرفي رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتـل ودم التمتع والقران فمغرق فيمه بينهماأى سنالغني والفقم والاعتبار لاعساره وقت التك فيريالصوم الم وقد نقلناً في كتاب الصوم والج والطلاق (وقال في عث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدنون مانصه ولم أرالا تن مااذا اجقع قتل القصياص والردة والزناويند في تقديم القصياص قطءا لحق العبد اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحدود فراجعه (وقال في بحث القول في تمن المدل مانصه) ومنها العدد المجنى علمه تعتبر قعمته نوم الجناية ومنها العدد اذاجني فاعتقه السيدغيرعا لمبها وقلنا بضمن الأقلمن فيمتيه ومنارشه هالمامتير وم الجناية أوقيته وم اعتباقه اهم قال ومنها ضمان جنين الامة قالوالوكان ذكرا وجبعلى الضارب نصف عشرقهمته لوكان حماوع شرقهمته لوكان انثى كذا فى الكنزوق اكنانية وهمها في القدرسواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم وضع اه [ (وقال في أحكام انحرم مانصه )ولايقتل ولا يقطع من فعل موجيه ما خارجه والتجأ المهاه وفد نقلنا رقبته في كتاب الجحوفي كتاب المحدودوا لسرقة (نرقال) وهومساو لغمره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فمه خطأ اه وقد نقلنا هنه في كاب الحج (وقال في آخرفن الفرق والج-ع في فائدة تعلم العلم يكون فرض عين مانصه) وكذا الذكاح يدخله الاحكام الخسة وكذا الطلاق وكذا الفتل اه وقد نقلناه في كال النكام (تم قال بعد ذلك) وفائدة و اذا بعل الشي يطل مافي ضعنه الى ان قال وقالوالوقال بعتدك دمي بألف فقتله وحب القصاص كإفي خزانة المفتدين ولايعتبر مافي ضمنه من الاذن بقتمله فاندلوقال اقتلى فقتمله لاقصاص علمه لمطلانه فمطل ما في ضمنه ا ه (ثم قال في فن الالغازمانصه) \* انجنا بات \* أي مان اذامات الجني علمه فعليه نصف الدية واذاعاش فالدية فقل الختان اذا قطع حشفة الصي خطأ باذنابيه أى رجل لوقطع أذن انسان وجب عليه خسمائة ديناروان قطع رأسه فعلمه خسون دينارا فقل أذاخرج رأس الولد فقطع انسان أذنه ولمعت فعلمه ديثها وانقطع رأسه فعلمه الغرة أى شئ في الانسان محب باللافه دية وثلائة أخاسها فق ل الاستنان اله (وقال أخوالمؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروف مانصه) الخدود حد الزناوالشرب والمرقة سطل بالتقادم وحد القذف إوالقصاصلا والفرقان حدالفذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل

التأخير في الشهادة على عدم الدعوى كالف التأخير فعاعدا السرقة فانه عمل عبلى ضغينة حلته على الشهادة لعدم توقفهما عليها وحداله مرقة وأن توقف عليها اكن ضمنيالالله متأخيره الدعوى معدت برمتارك للعسمة فقدكنت التهمة في الدعوى اله وقد نقلنا ه في كتاب الحدود (غم قال) أقرعند القاضي أربع مرات بالزنافامر مرجمه ففرأوأ نكر يقمل اقراره وينفعه فراره يخملاف مالوأ فسر ويبرقة أوقدن أوقصاص والفرق ان الاول محضحق الله تعمالي فحرى فسيه الفضل ولاكذاك غبره اله وقدنقلنا بقبته في كتاب المحدود (وقال أخوا لمؤلف في المسكلة المذكورة مانصه ) \* كتاب السير \* مسلمة طعت يده عداتم اوتدتم مات على رديد أو كحق مدارا كرب ترحاء مسلما هات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية لور المه فان لم يلحق ثم أسلم ثم مأت فعليه دية كاملة وقال محدور فراصف الدية فيجيعهالان اعتراض الردةأوجب اهمدارا تجناية فاذا أسملم لايعود المضمان والفرق لهمان انجناية وقعت في محمل معصوم ولا كذلك اذا لم بعد اله وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال أخوا اؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الغصب مانصه عض زراع غرم فذب يده فد قطت اسنان العاض وذهب محمدراعمه فدية الاسنان مدر ويضمن ارش الذراع ولوجاس على توب رجل وهو لايعلم فقام فانشق تومه ضمن الشاق النصف اه وقد دنقلنا بقسه في كاب الغصب فراجعه (مُقال ) \* كتاب الجنايات ، لا تقطع يد العبد بيد العبد وتقطع يد الرأة بيد المرأة والغرق انبدل يدها لايختلف وبدل يدالع ديختلف لان الواجب نصف قمته وهم عنتلفة أقتسل الى فقته له تحسالدية ولوقال اقطع يده فقطعها محس القصاص والفرق اناتحق للابن في استهفا القصاص والدية فيصر ذلك شهة في اسةاط القصاص فأماالامر بالقطع فالمستوفى الاب وفيوجد منه اباحية فيجب القصاص قطع يدمسه فارتدومات من القطع أوكي بدارا كحرب تم عادواسه ومات من ذلك فعلى القساطع نصف الدية ولولم يلحق حتى أسلم ومات تحب دية كاملة والفرق الديالقضاء باللعاق انقطعت السرابة الى المدفوج ونصف الدية بالاسلام واذالم يلحق لم ينقطع فصاركانه لم يزل مسلما عني مات اه وقد القاناه في كال الجهاد (مقال) رمى عدافاعتقه المولى مراصاله السهم فعلم قعته للولى عنددهما وأولم يعتقه أحليه القصاص والفرق ان الاعتاق قاطع البراءة بحلاف

مااذالم يعتقه قطع الحشفة خطأ وجبكل الدية والقصاص في العمد ولوقطع الذكر كله عمداقحب الكدية فقط والفرق اندعند قطع الحشفة عكن استسفاء القصاص وعنسد قطع البكل لاءكن لارالذكر يتشنج قطع تمني رجلين عسدافاقتص لاحده وأكان للأخردية البدولوقتلهما فقتل أحدهما فلاشئ للأخر والفرق ان الاطراف يسلك بهامسلك الامنوال واستهفاء أحد المالسن لاعنع استمفاء الاسخر فأماالنفس فواحدة وفي استمفاء الحقمن تضايق فنع استمفاؤه الاستخر خريه بالرة فات لايقتص ولوضريه عسالة يقتص والفرق ينثني عالى الطساه رلان الموت من غروالا برة نادر مخلاف المسلة اصطدما فيأتا فلاشئ علمهما ان وقعاعلي وجههما وانعلى قفاهما فعلى عاقلة كل واحدد بقصاحه ولو وقع أحدهماعلىقفا. والاخرعلى وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق ان الذي سقط على وجهه سقط مفعل نفسه مخلاف مأآذا سقط على قفاه لانه سقط بفعل صاحمه اهم (وقال المؤلف في الغن الثاني أول كتاب الجح مانصه) ضمان الفعل شعدد سعد دالفاعل وضمان المحلا فلواشترك محرمان في قتل صد تعدد الجزا ولوح للان في قدل صمد الحرم لا كضمان حقوق العماد اله (وقال في كاب الدكام مانصه) ما ثدت محاعة فهو يدنهم على سديل الاشتراك الاف مسائل الى أن قال الناسمة القصاص الموروث شت له كل من الورثة على اله كال حتى قال الامام للوارث المكسراستمفاؤه قمل ملوغ الصمغر مخلاف مااذا كانوا بالغمن فان ضرلاعلكه فيغسة الاخرا تفاقالا حقال العفو الثالثة ولاية المطالسة إزالة الضررالعام عن طريق المسلمن شدت لكل من له حق المرور على الكال اه (ثمقال في كتاب النكاح مانصه) المولى لايستوجب، لي عبد مدينها فلامهر انزوج عدممن أمته ولافهان علمه مائلاف مال سده ولوقتل العددسده وله أينان فعفاأ حدهما سقط القماص ولمعدشئ لغرالعافى عندالامام اه (ثم قال في كتاب المسكاح مانصه ) ولوزوج بنته وسلهما الاب الي الزوج فهر بت ولاتدرى لا الزم الزوج مالم اكذافى الملتقط اه (ثم قال أسنافي كتاب الذكاح) محبس من خدع منت رجل أوامر أته وأحرجها من بيته الى أن ماتي بها أو يعملم عوثها كذافي الملتقط اله وقد دنقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحكفالة (وقال في كاب العلاق مانصه) ولدالملاعنة لا ينتفي نسمه في جيع الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اله (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الافي ثلاث الى أن قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لمحب القصاص مغلاف المكاتب اذا قتمل عن غمر وفاء فان القصاص واحد فكره الزملعي في انجنامات اه (ثم قال في كتاب العتق أيضامانهه) والتوأمان كالولدالواحد فالثانى تبرع للزول فيأحكامه الىأن قال الافي مستئاتين الاولى من حنايات المبسوط لوضرب بطن امرأة فالقت جندنين فحرج أحده ماقدل موتها والاتخر العبد موتها وهبيها منتان فهي الاول غرة فقط اله (وقال في كتاب العتق مانصه) المدمراذا خرج من الثلث فانه لاسعاية عليه الااذ اكان السيدسفيرا وقت التبديير فالدسعي فيقمته مدمرا كإفي الخباسة من المحمر وفعما اذا قتل سأده كإفي شرحنا اه وقد القلناه في كتاب الحجر (ثمقال) المدير في زمن سعابته كالمكاتب عنده فلاتقل شمادته اولامكافي المرازية من العتق في المرض وجدايته جناية المكاتب كإفى الكافى وفرعت علمه لا يحوزنكاحه مادام سعى وعند هم احرمد يون في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الذكاح وكتاب الشبها دات (وقال في كتاب الحدودمانصه )مسلمدخلدارا محرب وارتكب مانوجب الحدّوا لعقومة ثم رجم السالم وأخذيه الافي الفتيل فتحب الدية في ماله عدا أو خطأ اه (وقال أنضا في كاب الحدودمانصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أوصغيرة محبس انى أن محمد ثقوية أويموت لانه ساع في الارض بالفساد في قضاء الولوا كجمة اه وقد نقلناه في الغصب (وقال أول كتاب السوع في بحث المجل مانصه) ولا يتميع أمّه في الجنايات فلايد فع معها الى ولها اه (ثم قال) ولا في حق وجوب القصاص على الام ولافي وجوب الحدعلها فلاتقتل ولاتحدا لابعد وضعها A (شمقال) وترث و و رث فان ما محت فيه من الغرة يكون موروثا بين و رثته اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ترقال في كتاب البيوع أيضا مانصه) الحقوق المجردة لايحو زالا عتماض عنها الى أن قال وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحقالرق فانه بحوزالاء تساضءنها كإذكره الزبلعي في الشفعة أه وقد نقلناً، في كَابِ الطَّلَاقِ وَفِي كَابِ الْمُتَّقِ (وَقَالَ فِي كَابِ الْـَكَافِ مَانْصِهُ) التَّأْخيرُ عَن الاصدال تأخير عن الكفيل الااذاصالح المكاتب عن قتل العدعال تم كفله انسان تم عجزال كاتب تأخرت مطالبة الصالح الى عنق الاصدل وله مطالبة الكفيل

الا أن كذافي الخياسة اله وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الصلح (وقال أيضافي كتاب الكفالة مانصه الغرورلابوجب الرجوع فيلوقال اسلاهدا الطريق فالهآمن فسلمك فأخف اللصوص أوكل هذا الطمام فاله ليسعموم فأ كله فات لا في اه (وقال في كاب القضاء مانصه) يقدل قول العدل في أحدعشرموضعا الى ان قال وفي تقديرارش المتلف اله (تم قال فيسه أيضا) الناسأ الرار للاسان الافي الشهادة والقصاص والمحدود والدبة اه وقدنقلناه في كتاب الحدود (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضي في مجتم د فيه نفذ قضا و الافي مسائل الى ان قال أوفى قسامة بقتل اه (مُقال) أو بطلان عفوالمرأة عن القوداه (مُقال) أوقسامة عن أهل الحلة يتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء مانصه الاتقلل شهادة الانسان لنفسه الافي مسترنة القاتل اذا شهد معفوولي المقتول وصورته فيشهادات اتخانمة ثلاثة قتلوا رجلاعدا ثمشهدوا معدالتومة ان الولى عفاء خاقال المحسن لا تقدل شهادته مالاان يقول اثنان منهم عفاءنا وعنهذا الواحد ففيهذا الوجه قالأبو بوسف تقبيل فيحق الواحد وقال الحسن تَقْبِلُ فِي حَيِّ الْمُكُلِّ أَهِ (ثُمَّ قَالُ فَيْمُهُ أَيْضَامَانُهُ ) وَفِي جِنَا بَاتِ الْمُزَارِيةُ شَهْدُوا عملى رجل المهجرحه ولمرزل صاحب فراش حتى مات يحكمه والذلم شهددوا المه مات منجرا حتملانهم لاعلم لهميه وكذالا يشترما في الحائط المائل أن يقولوا مات من سقوطه لان اصافة الأحكام الى السدب الفلاه ولازم الى سبب بتوهم الاترعير اندلاقت القسامة في مت بجدلة عدلي رقبته حمة ملتوبة اه (وقال في كان الاقرارمانصه) وفي حنا مات المزازية ذكر يكرأشه ـ دا لمجروح أن فلانا لم يكن جرحه ومات المحروم منه انكان وحه معروفا عند الحاكم والناس لايصم الشهاده وان لم يكن معروفا عندا كحاكم والناس يصمح اشهاده لأحتمال الصدق فانسرهن الوارث في هدذ والصورة ان فلانا كان جرحمه ومات منه لم يقدللان القصاصحق المت الى آخره اه (وقال فيه أيضا) اذا تعدد الاقرار عوضعين يلزمه الشمشان الافي الاقرار مالقتل لوقال قتلت اس فسلان ترقال قتلت ابن فلان وكان لدابنان وكذافي العبدوكذافي التزويج وكذا في الاقرار ما تجراحة فهسي ثلاثة كإفياقر ارمنه قالمفتي اه وقددنقلنهاه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) إذا استحق المدائح عليه رجع الى الدعوى الالذاكان عمالا يقبل

النفض فانه رجم بقيمته كالقصاص والعتق والنكاح والخام اه (وقال في كاب الحرمانصه) الصي المجدو رعليه مؤاخذ بأفع الدفية عن ماأتلفه من المال واذاقتل فالدية على عاقلتُه الخاه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الغصب (وقال في كتاب الشفعة) المعلوم لا يؤخر الوهوم فملوقطع عيني رجالن فحضر حااقتص لدوللا تخرنصف الدية ولوحضرا حددالشفيعين قضيله بكلها كذا في جنا بان شرح المجمع [هـ (وقال فيه أيضًا )وفي جنا بات الملتقط وعن أبي حنىفة أشماء على عمدد الرؤس العقل والشفعة وأحرة القسام والطمر بقاذا اختلفوافيه اه وقد نقلناه في كتاب القعمة (وقال في كتاب القعمة محور بنياء المهدفي العامريق العمام ان كان واسعالا بضرو كذالاهل المحلة ان مدخلوا شيئا من الطريق في محلتهم و في دو يرهم ان لم يضر وله بنا مظلة في هواً والطريق ان لم يضر لكن اداخوهم قبل المناءمنع منه ويعدمهدم اه وقد تقلنا يعضه في كتاب الوقف (وقال في كتاب القيمة) له التصرف في ملكه وان تأذي حاره في ظاهر الرواية وله ان محمل فمها تنور او حماما ولا يضمن ما تاف مه اه (وقال في كتاب الاكراه) اكره بالقتل على القطع لم يسعه اه (عُقال فيه) أكره على العفوعن دم العمد لم يضمن المكره أه (وقال في كاب الغصب مانصه ) الأثمر لا يضمن بالامر الافي خسة الاولى اذا كان الا مرساطانا الشاشة اذا كان مولى للأمور الشالثة اذا كان المأمو رعدا الغسره كامره عددا اغبر بالاباق أويقتل نفسه فأن الآمر يضمن الااذا أمره ما تلاف مال سدو اللاضعان على الاسمر عنلاف مال غيرسد وفان الضعان الذي يغرمه المولى ترجيع به على الاتمر الرابعية اذا كان المأمو رصيبا كماذا أمرصيبا باتلاف مال الغير وأتلفه ضمن الصي ومرجبع يدعلي الاسمر الخامسة اذا أمره بحقر العقاط الغير ففعل فالضمان على الحافر ومرجم مه على الاتمر وتمامه في حامع الفصولين وزدت اذا أمرالات ابنده كافي القنية أه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغصب أيضا) المباشرضا من وان لم يتعمد والمتسبب لاالااذا كأن متحمدا فلورمي سهمامن ملكه فأصاب اساناضمن ولوحفر ببئرا فى ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ا (وقال فيه أيضا) عَرْفَ رَفَ اسْمَان وضعه في الطريق ضعنه الاادارضعه العرضرورة اله (وقال في كمّاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعايته فلواعتق عبد.

فمه فقتل مولاه خطأ فعلمه قهتان سعي فعهما واحدة للاعتاق فمه لكونه وصمة ولاوصة للقاتل والإخرى ومي الاقل من قيمته ومن دية المقتول تجنا مته كالمكاتب اذاجني خطأونوشهد فيزمن السعاية لمتغيل كافي شهادات الصغرى والمديز بعد موت مولاه كالمتق في زمن المرض فلوقتل في زمان سعابته خطأ كان عليه الاقل وعنده حاالدية على عاقلته وهي من جنا يات المجمع وصرح أيضا في الكافي قسل القسامة بأن المدير في زمن سعايته كالمسكاتب عند دو ومديون عند هسما وكذالومات وترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدبر رجلا خطأ فعلمه ان يسعى في قمته نولي القنيل عند ، كان كانب وعنده ماعليه الديم اله وعلى هذاليس الدرة تزويجنف هازمن سعايتها لان المكاتبة لاتزوج نفسها وعندهما فاذلك لانهاجرة وقد أفتيت به اه وقد نقلنا بعضه في كاب النكام وكاب الشهادات وقد دنقلناه أيضافي كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان برث ويورث الاثلاثة الى أن قال والجنين مرث ولايورث كذا في آخرا ليتعة وفي الثالث نظر بعدام عاقدمناه في البيوع اله أى فان الغرة برثها الجندين وتورث عدمه (وقال في كتاب الفرائض) الارت يحرى في الاعمان وأماا محقوق فنها مالا يحرى افسه كن الشغعة الى أن قال والدية تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر فى الاصل الديورت ومنهم من حمله الورثة المداء و موزأن قال الاورث عنده خلافالهما أخذامن مسالة لويرهن أحد الورثة على القصاص والما في غب فلايد من اعاديه اذا حضر واعند وخلافا لمما كذافي المقمة اه (وقال فيما وضا) الجدالفاسدمن ذوى الارحام وليسكاب الاب الىأن قال الاف مسئلة مالوقتل ان منته فانه لا يقتل مه كاب الا مكاذ كره الزيلي والحدد ادى في الجنامات اه (وقال فيه أيضا) المت لابرت الافي مسئلة ما إذا ضرب بطن امرأة فالقته مستافان الغرة مرئها الجنبن لتورث عنه كافى جنايات المدوط اه (م قال فيه) ولايضمن الافي مستلة ماادا حفر بترا تعديا ثممات فوقع فيها انسان مدد موته كانت الدية على عاقلته ولوحفر عد شرا تعديا فاعتقه مولاهم مات العدد فوقع انسان فيها فالدية على عاقله المولى كافي الجامع اله (قال صاحب الاشباء)

﴿ (كتاب الوصايا) ﴿

الايجوزللوصي بدع عقاراليتيم عند بدالمتقدمين ومنعمه المتأخرون أيضا الافي ثلاث كاذكره الزياعي اذابيع بضعف قعته وفيما اذااحتاج المتيم الى الذفقة ولامال له سوا وفيما اذا كان على المستدين لاوفاء له الامنه وزدت أرجمة فصار المستشى عة ثلاثة في الطهرية فيما إذا كان في التركة وصبة مرسطة لا نفاذ لما الامنه وفيمااذا كانت غلاته لاتزيد على مؤنته وفيمااذا كان عانوتا أودار الخشي علمه الاقصان اه والرابعة من بيوع الخانسة فيااذا كان العقار في مدمتغاب وخاف الومي عليه فله سعه اله وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وفي الجمع ويضم القاضي الحالج من يعينه فان شكى اليه ذلك لا معسم حتى يتحققه فأن ظهر عجزه أصلااستبدل به وانشكي منه الورثة لا يعزله حتى نظهر له خدانته اه وفيه بيع الوصيمن المتيم أوشراؤه لنفسه وفيه نفع للصيحائز اه واختلفوافي تفسير النفع فقيل نقمان النصف في البيع وفي الشرآ ميز بأدة نصف القيمة وقبل درهمان فى العشرة نفصاناوز مادة وتمامه في وصاما الخياسة اهوفد نقلناه في كاب السوع ( ثم قال) وقسمة الوصى مالامشتركابينه و بين الصغير تحوزان كان فيها نفع ظاهر عندالامام خلافالهمد كذافي قسمة الفنية أه وقدنة الماه في كتاب القسمة (نم إقال) وفي حامع الفصو ابن قضى وصبه ديشا بغيراً مرالقاضي فطما كبرا ليتم أنكر دسناعلى أسهضن وصدمهما دفعه لولم عدد بينة اذاقر بسبب الضمان وهوالدفع الى الاجنى فلوظهر غريم آخر بغرم له حصته لدفعه ماختماره معض حقه الى غره فلولم وكالغرج الاول بينةعلى الدبن يضن الوصى كل مادفعه لوقوعه بغير يخة وصى ادى دينا فانكر الورتة تقبل بينته ولولم يكن بينة فله تحلف الورثة أه فقد اعزان الوصى لايقيل قوله في قضا الدين على المتسواء كان المنازع له المتم أمد الوغه أولاالافي مهرالمرأة فالدلاط مان عليه اذا دفعه ملاسنة كافي خزانة المفسن وقيده في مامع الفسواين على قول بالرجل عرفا وفي الملتفط أنفق الوصى على الموصى في حماته وهومعتقل الاسان يضمن ولوأ نفق الوكدل لا يضمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (يقول عامعه) وقوله يضمن أي يضمن الموصى ما أفقه الوصى وقوله لايضمن أى لايضمن الوكل ماأ نفقه الوكمل كذافي شرحها ولوادعي الوصي بعد بلوغ اليتم اله كان ماع عد موأ نفق تمنه صدق الكان هال كاوالالا كذا فى خانه الاكل وفي بيوع القنية ولوباع القامى من وصى الميت شيئا من التركة

لاسف ذلانه محمور والوصى لاعلك الشراء لنفسه ونواشترا والفاضي لنفسه من الوصى الذي نصبه عن المتحار اله وقد نقلناه في كتاب السوع (ثمقال) ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الانفاق بلابينة الافي ثلاثه في واحدة أتفاقا وهي مااذا فرض لقاضى نفقه ذى الرحم المحرم عملى البتم فادعى الوصى الدفع كذافي شرح المجمع معللا بأنهد فاليسمن حوائح المتيم واغما يقبل قولد فيمااذا كانمن حوائجه اله فمنبغى أن لاتكون تفقة روحنه كذلك لانهامن حواقعه ولاسكل عليه قبول قول الناظرفها يذعبه من الصرف على المستحقين بلايينة لان هذامن جلة عمله في الوقف اله وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي ثنتين اختلاف لوقال أدّيت خراج أرضه أوجعل عده الآبق قال أبو يوسف لا يسان عليمه وقال مجديا لممان كافي المحمع والحماصل ان الوصي بقمل قوله فعايد عمه الافي مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثمانية ادعى إن الميتيم استملك مال آخر فعرفع أح صمانه الثالثة ادعى أنه دفع حعل عد ، الا تق من غيرا حارة الرابعة ادعى أنه ادى خراج أرضه في وقت لا يصلح للزراعة الخيامسة ادَّعي الانغاق على عرم البتم السادسة ادعى أنه أذن للمتم في التعارة والدركمه ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق علمه من مال نفسه حال غيمة ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذن ماتوا التاسعة أتحرور بحتم ادعى المكان مضاريا العباشرة ادعى أنه فدى عدوا لجباني الحبادية مشرادهي قضاءه ن المت من عاله مدرسع التركة قيدل قيض غنها الثانية عشرادعي انهزؤج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي مسه الكل في فتا وي العتابي من الوصايا وذكر ضا ما وهوأن كل في كان مساطاء لمه فانه مصدق فمه ومالا فلا وصى القساضى كوصى المشالافي مسائل الاولى لوصى المشأن يديع من نفسه ويشتري النفسه اذاكان فيه نغعظا هرعنه الامام خلافالهما وأماوص القياضي فلدس له أذلك اتفاقالانه كالوكمل وهولا يعقد لنفسه كذافي شرح المحمر من الوصياما الشانية اذاخصصه الفاضي تخصص بخلاف وصى المت الشالمة اذاماع من الاتقمل شهادته أملم بصم بخلاف وصيالمت وهما في الخلاصة وذكر في الخيص المجامع استوامهما في رواية في الاولى اله وقد نقلنا مني كتاب المبيوع (ثم قال) الرابعة لوصى المتأن يؤجرالصي تخياطة الذهب وسائرا لاعبال بخيلاف وضي

القاذي كافي القنية اله وقد نقلناه في كاب الاحارة (ثم قال) الخيامسة أيس اللقاضي أن يعزل وصي المت العدل الكافي وله عزل وصي الفاضي كما في القندة خ النفالم الحالية السادسة لاءاك وصي القاضي العسض الاماذن متدامن القاضي بعدالا بصاء يخلاف وصي ألمت كذافي الخلاصة من الحساخر والسعدلات السابعة يحملنه عالقاضى عن بعض التصرفات ولا يحملنه عي المت كافي المزازية وهيراجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذاجعل وصما عندموته لايصرالتاني وصبايخلاف ومي المت كافي اليقمية وفي الخزالة وصي ومى القاضي كوصمه اي كومي المت كافي شرحها إذا كانت الوصية عامة اه وبه عمل التوفيق أه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثمقال) تبرع الريض إفى مرض موته اغلينفذ من النك عندعدم الاحازة الافي تبرعه بالمنافع فانه نافية منجيع المال كذافي وصاما الغتاري المغرى وظاهرمافي تلخم الحامع الكممرمن الوصاما مخالفه وصورها الرماجي في كأب الغصب أن المريض أعار من أجنى والمنصوص علىه المه اذا آجر مأقل من أجرالله فاله ينفذ من المجسع وقال الطرسوسي انهاخالفت القواعدولس كإقال فان الاحارة والاعارة تبطلان عوقه فلااضرار على الورثة بعدموته للانفساخ وفى حماته لاملك لهمفافهم اه وقد نقلناه في كاب الامانات وفي كاب الاحارة (تم قال) اذا أبرأ الوصى من مال البتيم ولم يجب المقدد المراصم والاصم وضعن الافى مسئلة لوكاتب الوصى عسد المتم م أمرأه من المدل لم يصفروكذا الوكدل والاسكافي الخساسة والمتولى عبلي الوقف كالوصي كماني حامع الفصولين اه وقد نقلنا على كاب الوقف وفي كاب العتق (ثم قال) الاشارة من الناطق بأطلة في وصدمة وغيرها الافي الافتهاء والاقرار بالنسب والاسلام والكمفركذاني التلقيم اه وقدنقلناه في كتاب القضاء وكتاب انجهاد وكتاب الاقرار (م قال) واختافواف وصية معتقل الدان كافي الجمع والفتوى على معتها ان دامت العقلة الى الوت والإبطات ليس للقاضي عزل الوصى العدل الكافي فان عزله كان حائرا آثمــا كمافي المحمط واختلفوا في معمة عزله والا كثر عملي الععمة كمأ ذكروابن الشعنة الكن يعب الافتياه ومدم صعته كإحامه عزالفصولين وأماعزل الخائن فواجب وأماالها حزفينضم المه آخر كاقدّمناه والعدل الكافيلاءنك عزل نفسه والحيلة فيهشيئان أحدهماأن معله المت وصاعل ان وزل نفسه مَ يُ شَاءُ آلثاني أن مدعى دينا على المت فستهمه القاضي فيخرجه كذا في الولوا لجمة وفي اثخا نسة القيامي إذا اتهم الوصى لايخرجه عسلي قول أبي حنيفة وانميايهم المه آنو وقال أنو بوسف مخرجه وعلمه الفتوى المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعا بته فلو أعتق عسده فسه فقتل مولاه خطأ فعلسه قمتمان بسعي فمهما واحدة للاعتاق أبكونه وصية ولاوصية للقاتل والانوي وهيرالا قبل من قعتيه ومن دية المقتول محنيا بتيه كالمبيكاتب إذاحتي خطأ ولوشه بدفي زمن السيعاية لمتقمل كافي شهادات الصغرى والمدير يعدموت مولاه كالمعتق في زمان المرض فلوقتل فيزمان سعانته خطأ كان علمه الاقل وعندهما الدية على عاقلته وهورمن جنايات المجمع وصرح أيضامن الكافى قبيل القسامة بأن المدير في زمن ساعايته كالمكاتب عنده وحرمد ونعندهما وكذالومات وترك مديرا لامال لهغيره فقتل هذا المدر رجلاخطأ فعلمه انسعى في قسمته لولى القتيل عنده كالمكاتب وعنده بماعله الدبة اه وعلى هذالدس للدبرة تزويج نفسها زمن سعايتهالان المكاتمة لاتزو جزنفهما وعندهما لهاذلك لانهاحرة وقدافتدت بداه وقد نفلناه في كتاب انجنا مات وتقلنا بعضه في كتاب الشهادات وكتاب النه كاح وقد نقلناه أمضاف كتاب العتق (تُمقال) القاضي لا معزل وصي المت الافي تملاث فمَّا اذا فلهرت خيانته أوتصرف فيأمالا بحوزعا لمسامختارا أوادعي دمناعلي المتوعجزعن اثماته والمكن في هـ ذه رقول له أماان ترئ المت أوعزلتك ولا ينصب وصامع وجوده الااذا غاب غسية منقطعة أوأقرادي الدن كافي الخزانة الاعلك الوصى بدع شئ بأقل من غن المثل الافي مسئلة ما إذا أوصى بسيع عبده من فلان فلم يرض الموصى له بغن المُدَلِ فَلِهَ الْحُطُ اهُ وَقَدَ نَقَلْنَاهُ فِي كُنَّابِ ٱلْمِدِعِ (ثُمَّ قَالُ) ٱلوَارِثُ اذَا تُصدق بالنسلت الموصى به للفقسرا وهناك وصى لم يحزو يأخد ذا لومى الثلث مرة أخرى ويتصدق مدكما في القنمة الوصى علائ الانصاء سواء كان وصي المت أوالقاضي وفي الثانية خلاف كإفي انخياسة اه وقد نقانيا، في كتاب الحجر (ثم قال) الومي اذاخلط مال الصغر عاله لم يضمن وفها أيضا للومي اطلاق غدر بم الميت من المحنسان كان معسر الاان كان موسراً لاعلك القاضي التصرف في مال المتيم مع وجودوصيه ولوكان منصوبه كافي بروع القندة اه وقد نقلنا هذه المسألة والتي قبلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (ثم قال) لا يضمن الوصى ما أنفقه على

وأهة ختيان المتهم إذا كان متعارفالا سرف فيه ومنهم من شرط إذن القياضي وقدل يضمن مطلقا كإفي غصب البقعة اه وقد نقلناه ذوالما تل في كاب الغصر (ُتُمَقَالَ) ٱلقَمَاضي اذا أقام فيمَ التَّجَرَالُومي لا ينعزل الأول وإن أقام همةً أ. الاول أعزل كافى قسمة الولوائجية اذامات أحدالوصيين أقام القياضي انحي وصيا أوضم السهآخو ولاتمطل الااذا أوصي لهسما بالتصدق بالثلث يضعانه حبث شاآ كذافي الخزانة وفي الشاني خلاف الوصى إذا أمرأع أوجب سقده صهو يضمن الااذا أبرأمن كاتسه عن مدل الكتابة وكذا الوكيل والأب اه وقد نقلناه في كتاب العَنْق وكتاب الوكالة (ثم قال) الغلام اذالم يكن أبوه حاثه كافليس لمن هو في حره أعلىه الحماكة لانديعير بها وللام ولاية احارة ابنها ولوكان في عرعه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (نم قال) قال القياضي جملتك وكيـ لافي تركة فلان كان وكملاما تحفظ لاغسر ولو زاد تشترى وتسعكان وصحملافهما ولوقال حملتك وصمافى تركة فلان كان وصمافى الكاراه وقد دنقاناه في كاب الوكالة (ثمقال) اذامات الموصى خرج الموصى به عن ملكه ولم يدخه ل في ملك أحد حتى يقدل المومى له فدخل في ملكه أو مرد فدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب أوصى الى رجل ثم الى آخرفه ماشريكان في كله كذا في المذيب قضى الومى الدين غظهرآ خرضمن له حصرته الااذاقضي بأمرالقاضي أنفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم أراد الرجوع لم يقسل الاستنسة اله (يقول ما معه) وهذه هي المائل المجموعة المحقة كاب الوصاما (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا تواب الابالنية ما نصمه وأماالوصية فكالعتق ان قصد التقرب فله الثواب والافهى صحيحة فقط اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة عانصه) ومنها أوصى الواليه وله عنقاء ولهم عنقاء اختصت بالاواين لانم مواليه حقيقة والاخرون مجازا بالسبب ومنهاأ وصى لابنا ويدوله صليون وحفدة فالوصية الصلبين اه (وقال في القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصه ) ومنه الوودف على ولد مأو أومى لولد زيد لايدخل ولدولده انكانله ولداصلمه والااستعقه ولدالان واختلف في ولد ابنث فظاهرالر واية عدم الدخول وصحع واذاواد للواقف ولدرجع من ولدالابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب آني آخر عسارته وقد نقانا ها في الوقف فراجهها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسيرمانصه) وأكل الولى

والوصى من مال المتم بقدر أجرة علها ه أى ساح له ذلك (تمقال) ومنه مشر وعية الوصية عندالموت لمتدارك الانسان مافرط منه في حال حماته وفسح له في الثلث دون مازاد عليه دفعالضر والورثة حتى أجزنا هاما كحمع عندعدم الوارث وأوقفناها على احازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقه ناالتركة على ملك المت حكماحتي تفضى حوائحه منهارجة علمه ووسعنا الامرقي الوصية فحوزناها لعددوم ولمنبطلها بالشروط الفاسدة ١٥ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ النباذر والموصى واتحالف وكذا الاقارس تبني عليه أي العرف الافعيامذكر وسيأتى في مسائل الاعمان اهم (م قال) في فصل تعارض المرف مع الشرع فاذا تعارضا قدم عرف الاستعال مانصه فلوكان الشرع يقتضى الخصوص واللفظ يفتضى المدموم اعتسرنا خصوص اشرع قالوالوأ وصى لاقاربه لايدخل الوارث اعتمارا لخصوص الشرع ولامدخل الوالدان والولدلا رف الشرعي اه (م قال في المجت الرابيع من الفصل المذكورمانصه) لوكان المتيم في بلدوماله في بلد آخر غهل النظر عليه لقاضي بالداليتيم أولقاشي بالدمالد صرحوا بالاول اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القماعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنها الوصية فلوأ وصى لاجنبى و وارته فللاجنى نصفها وبطلت للوارث كافي المكنز وكذالوأ وصي للقاتل ولأجنياه (وقال في القاعدة الرابعة التابع نابع مانصه) وخرج عنها مسائل منها يصح اعتاق الحل دون أمه بشرط ان تلده لاقل من سنة أشهر ومنها يصم افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصم الا يصاءيه ولوحل داية اله (وقال في تنسه) تصرف القاضي فيماله فعله في أموال التامي والتركان والاوقاف مقدد بالمصلحة فان لم يكن منداء المسالم بصح ولهذا قال في شرح تلخيص الجامع من كاب الوصا ما أوصى مأن يشترى ما الثلث عبدو بعتق فبان بعد الانتماردين معمط بالثاثين فشرا والقاضى عن الموصى كملا مكون خصما بالعهدة واعتاقه لغولتعدى الوصية وهي الثلث بعدالدين قال شارحه الفارسي وأمااعتاقه فهوافواتع ذرتنف ذهاعتما رالولاية العامة لان ولاية القاضي مقيدة بالنظر ولمبوجدا النظر فتلغواه وفي قضاء الولوا تجمة رجل أوصى الى رجل وأمره أن بتصيد ق من ماله على فقراء بلدة كذاعائة دينار وكان الوصى بعسدا من تلك الملدة ولد بتلك الملدة غريم له على مدراهم ولم يجد الوصى الى تلك الملدة سديلا

فأمرالقاضي الغريمان بصرف ماعليه من الدراهم الى الغقراء فالدس عليه ماق ومومتطوع فى ذلك ووصية الميت قاءً في اله ويهذا علم ان أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اه وفد نقلنا هذه العمارة في القضاء (وقال في القماعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهم الهمانصه) وان تعمذ رت الحقيقة والجاز أوكان اللفظ مشتركا بلامرجحأ همل لعدم الامكان الحان قالى والثانى لوأوصى لموالمه ولهممتق بالكسروة متق بالفتح اطلت ولولم وصكن ادممتق بالكسرواه موالى أعتقهم ولهم موانى أعتقوهم العرفت الى مواليه لانهم الحقيقة ولاشي لموالي مواليه لانهم الجازولا مجمع بينهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشرما وم أخذه حرم اعطاؤه مانصه) ولوخاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أدام شَيُّ لَيْخَلَصُهُ كَافِي الْحُلَاصَةُ أَهُ وَقَدْ نَقَلْنَا ذَلِكُ فِي الْحُمَارِ أَيْضًا ﴿ وَقَالَ فِي الْقَاعِدُةُ الخامسة عشرمن استعلى الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه ومن فروع القماعدة إذا أوصى لرجل فقتله حرم ماأوصى له اه (وقال في القاعد ة السادسة عشرالولاية الخاصة أولى من الولاية العامة ما نصه الثالثة الوصية وهي بينهما فلم محزله أى الوصى ال يعزل انسه اه (وقال في القياعدة الذكورة ايضيا مانصه) وضايط، الولى قد محكون ولياني المال والنكاح وهوالا عوا تجد وقدد يحكون وليافى النكاح فقط وهوسا ثرالعصمات والام وذو واالارحام وقدد يمكون في المال فقط وهو الوصى الاجدي الخ وقد نقلنا بقيته في كاب النكاح فراجعه (مُ قال) وفي القنية لاعلان القياضي التصرف في مال المتم مع وجودوصيه ولوكان منصوره وعلى هذا لاعلك القسآني التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولومن قبله اهم وقدد نقالناذ لَكُ في كتاب الوقف أيضا وفي كتاب المُقضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصمه) ومنه الوعلم الوصي مان الموصى أرصى يوصبا باالااندنسي مقدارهما وحكمه في وصاباخوانة المفتسن اه (نَهَالَ) وَلُوبِاعِ الْوَمِي قَبِلِ العَلَمِ الْأَيْصِيا مَعَازُ أَهُ (ثُمَّقَالَ) وَلُوأَعَازِ الْوَرثَة الوصية ولم يعلواما أوصى مدلم تصم احازتهم كذافى وصاياً الخياشة اه (تمقال) وقالوايعه ذرالوارث والوصى والمتوني بالتناقض لليمهل اله وقد نقلنه المقته فى كتاب الدعوى (مُقال أيضًا) وقالوا اداباع الاب أوالوصى ثم ادعى الله وقع إنعبن فاحش وقال لمأعلم تقبل أه وقد نقلنا بقيته في كتاب الفضاء (وقال

في أحكام أاصديان مانصه) و بصفروسيا وناظراو يقيم القاضي مكانه بالغاالي باوعه كأفي منظومة ابن وهمأن من الوصايا اله وقد نقلناها في الوقف (وقال في أحكام العسد مانصه / ولا يحوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وصما الااذا كان عدالموصى والورثة صغار عند الامام الاعظم اه (ثمقال) واعتاقه باطل الى أن قال وكذا وصيته اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلح ناظرا و وصل والثانسة في منظومة ان وهمان والاولى في وقف ملال كأفي الاسعاف اله وقد نقلذا هافى كتاب الوقف (وقال في بحث ما يقدل الاستقاط من المحقوق ما نصمه) كرجل أوصى لرجل سحكنى داره فسات الموصى و ما ع الوارث الدارورضى مه المومى له حازاليسع و بطل سكناه الى أن قال وذكر في الْكَتَابِ إِذَا أُومِي لُرِجِــ لَ بثاث ماله ومات الموصى فصائح الوارث الموصى له من الثلث على السدس حاز الصلح وذكرالسيم الامام العروف بخواهم راده انحق المومى له وحق الوارث قيل القسمة غيرمتأ كديحمل السقوط بالاسقاط اه فقد علمان حق الغانم قبل القسمة وحق المحسس للرهن وحق المديل المجردوحق الموصى له مالكني وحق الموصى له طالثات قدل القسمة وحق الوارث قدل القسمة عدلي قول خوا هرزاده يسقط بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجعه (وقال في أحكام إِلْحُنْ فِي مانصه ) وإذا أومي رجل لما في بطن امرأة بألف ان كان عَلاماو مخمسمائيةً انكان أنى فولدت حنى مشكلا فالوصمة موقوفة في الخمسما أتقالزا أدة الى أن يتبن أمره اه (وقال في أحكام الحمارم مانصه) وتعتص الاصول والفروع من من سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب أه (مُ قَالَ) \* فَأَمَّدَهُ \* يَتَرَدِّبِ عَلَى النَّسِبِ اثْنَاعَشُرِ حَكَمَا الْيَأْنَ قَالَ وَعَدَم صعة الْوصية عندالمزاجة اه (وقال في أحكام غيبوية الحسفة مانصه) ويترتب عليها وحوب الغسل الى أن قال واستعقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية ورد الشهادة لوكانزنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائزمن الجِ انبين الشركة الى أن قال والوصية اله (تمقال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كانومى المت فهدى لازمة بعددموت الموسى فلاعلك القاضي عزله الاعتسانة أوعجزظاهر ومنحا نب الوصي فلاعملك الوصي عزل نفسه الافي مسئلة بنذكرناهما في رصا ما الفوائد وأن كان رصى القاضي في اللائن القاضي عزام كما في القنية والم

عزل نغسه محضرة القاضي وقددذ كزنا التولية على الاوقاف في وفف الفوائد الم وقد نقانا هذه العمارة في كتاب الوقف أيضا (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) \*خاتمة عجودماعدا النكاح فعله اذاساعده صاحمه علمه واختلفوا في جود الموصى للوصمة اله وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الوصية بالكابة فقال في شهادات المحتى كتب صكايخها بدوا قرارا عمال أووصية عُمال لا تعراشهدعمل من غيران يقرأ فوسعه أن يشهد اله وفي الخانمة من الشهادات رجل كتب صك وصعة وقال الشهوداشه دوا عافيه ولم قراوصدته علمهم فقال على ونالا محوز الشهودأن سهدواء افسه وقال بعضهم وسعهمأن يشهدوا والصحيح اندلا يسعهم واغماعل فمرأن يشهدوا باحدى معان الانة اما أن رةر أالكار علم أو كتب الركمان غيره وقرئ علمه سن مدى الشهودوهم يعلون بافعه ويقول لهماشهدواعلى عافيه أويكتب هو سنبدى الشاهدوالشاهد يعلم عافيه ويقول اشهدواعلى وسافيه وتسامه قمها اه وقد تقلناه في كتاب الشهادات ونقلنا بعضمه في كتاب الاقرار (وقال في بحث القول في الملك ما نصه م وقده مسائل الاولى أسمات المقلك المعاوضات المالمة الى أن قال والوصايا أه (تمقال) الشانية لايدخل في ملك الانسان شيئ بغيرا ختماره الاالارث اتفافا وكذاالوم مقفي مسئلة وهيأن عوت الموصي فعدموت الموصي قمل قموله قال الزيلى وكذا اذا أوصى العندين يدخل في ملكه من غيرقبول استحسانالمدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه (مُقال) الرابعة قالوصي له علك الموصى به بالقمول الافي مسئلة قدّمناها فلاعتاج اليه فلهشم ان شبه بالممة فلابدّ من القمول وشعمه بالمراث فلايتوقف المكعمل القيض واذاوقه والاياسمن القبول اعتبرت مبرا فافلا تتوقف على القبول واذاقبلها غردها على الورثة ان قىلوھاانغە مزملكه والافلامرونكافي الولوائحمة والملك بقموله ستندالي وقت موت الوصى مداسل مافي الولوا بجمة رجل أوصى معسد لإنسان والوصى له غائب فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قدل مرجم عليه مالنفقة ان فعل ذلك بأمرالقاضى وأن لم يقيل فهوماك الورثة اله وقد نقلنا بعضه في كاب الطلاق والنفقة (مُقال) السابعة دية القليل تثبت القنول ابتداء مُ تنتقل الى الورثة فهى كسائراً موالد فتقضى منها ديونه وتنف فرصا با ولوا وصى شات ماله دخات

وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر أمواله ولهذالوانقلب مالا تقضى به ديونه وتنفذوصا ماهذكر والزيلعي فيماب القصاص فمادون النفس اله وقد نقلنا رقيته في كتاب الجنايات (م قال) شماء لم ان ملك الوارث بطريق الخسلافة عن الت فهوقائم معامه كانه عي فيرد المبيع بعيب ويردعليه ويصير مغرو رايا تجارية التي اشتراه المت ويصم البات دين المت عليه اله وقد نقلنا مفي الدعوى (غ قال) ويتصرف وصي المت بالسيع في النركة منع وجود. أه قال الشارح أي الوارث لان الوصى خلفة المت أيضًا كالوارث الم (عُقَال) وأما ملك الموصى له فليس خلافة عنه مل مقد قلك التداء فانعكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكر والمدرال فيدفى شرح أدب القضاء الغصاف وذكر فى التلخيص ماذكرناه وزادعامه انه يصع شراؤه ماياع المت بأقل ماماع قبل نقد الفن مخلاف الوارث اه وقد نقلناه في الغرائض وفي كتاب السوع (تمقال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معاوهوالغالب أوللعين فقط أوللنفعة فقط كالعبد الموصى عنفعته أمدا ورقبته للوارث ولدس لعشئ من منافعه ومنفعته للوصي لمفاذا مات الموصى له عادت المنفعة للالك والولدوالغلة والكسسالالك ولس المومى لمالاحارة ولااخراجه من بلد الموصى الاأن يكون أهله في غيرها وعذرج العبد من الثلث ولاء الناسخدامه الافى وطنه وعند دأهله ويصح الصطرمع الموصى له على شئ وتبطل وحازبيه الوارث الرقية من الموصى له ولوجني العبد فالفداء على المخدوم فانمات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقمة فان أى سع العمد وان أبي المخدوم الفيداء فداء المالك أودفعه ويطلت الوصدة وأرش المجنسانة على اللا الك كالمودوب له وكسمه ان لم القص الخدمة فان نقصته الشرى الارش خادم ان الم والابيد الاولوضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عداماً لم مجتمعاعلى قتله فان اختلفاضمن القاتل قعته فدشترى مها آخر ولوأعتقه المالك نفد وضمن قمته شترى بهاخادم مكذاني وصاما المحط وأما افقته فان كان صغرا المهيلغ الخدمة فنفقته على المالك وان للغهافع لي الموسى له الأن عرض مرضا عنعه من الخددمة فهد عنى المالك فان تطاول المرض باعده القداضي ان رأى واشترى بتمنه عبدايقوم مقامه كذافي نفقات المحبط وأماصدقة فطره فعلى المالك كإفي الظهرية وأماما في الزياجي من الدلاقعي صددقة فطروف سدق قلم كإ

في أنَّمَ القدر وعَمَن عَلَم عَلَى اللَّه الدُّلا يَحِم عَلَى المومى له بخلاف أغفته وأما بيعيده من غيرا الوصى لد فلا يعوز الابرضيا، فإن بيدم برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الابالتراضي ذكروفي السراج الوهساج من انجنامات بحدلاف مااذا فتدل خطأ وأخذت قمته يشترى بهاعدو انتقل مقه فيه من غريفد بدكالوقف اذا استدل التقل الوقف الى يدنه ذكره قاضيف أن من الوقف وكالمدمر اذا قتل خطأ ستنرى بقي معيد و يكون عدر امن غير تدير ذكر والزيلى من الجنايات والمارحك كابنه من المالات وينبغي أن تسكون كمناقه لا تصبح الابالتراضي وحكم اعتماقه عن الحكفارة وينبغي أن لا يحوز لا نه عادم المتفعة للمالك وحكم وماء الممالك وينبغى أن عدل الدلامة تابيع اللائلة وقيده الشافعية بأن تكون عن القمل والافلا اله (ثمقال) جتنبيه به قدعات ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر ويذفى ان له الأعارة اله وقد نقلنا شه ذلك في كاب الامانات فراجعه (وقال في بحث القول في الدين مانصه ) وخرج عن غلبات الدين لغير من هوعليه المحوالة الى أن قال وخرج أيضا الوصية به لغيرمن وعليه فانهما جائزة كافي وصيايا المزازية اله وقد نفاناه في المداينات ﴿ وَقَالَ آخر بِعِثْ مَاعِنْهِ الدِّينُ وَجُولُهُ ومالاعتم مانصه) وعنع نف اذالوصية والتبرع من الريض اه (وقال في حث ماية دم على الدين وما يؤخر عنه ما أمه ) اما حقوق الله تعمالي كالزكاة وصدقة الفطرفيسة طان الموت وانما الكلام فيحقوق العداد فأن وفت النركة بالكارفلا كلام والاقدم المتعلق بالعدين عدلي ماينتعلق بالذمية واذا أوصى بحقوق الله بجانه وتعمالي قدمت الفرائض وان أخرها كالجج والزحكاة والكفارات وان تساوت في القدوة يدئ عايد أنه وان اجمعت الوصا بالا يقدم المعض عسلى البعض الاالعتق والحساماة ولابعته برالقف الميم والتأخه مرماله ينصعاسه وتسامه في وصا بالزيامي اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الزكاة وفي كتاب الغرائض (وقال في بحث ما يقدم عند الاحتماع من غير الديون ما نصه) الانة في سفر حنب وحائض وميت وغمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكالاحدهم فهوأولى به وال كان لهم جيعالا بصرف لاحدد هم و يجوز التيم المكل وال كان الماء مماحا كان الجنب أولى به الحان قال وينبغي ان المحق عا أذا كان مما حاما اذا أوصى مه لأحوج الناس ولايكفي الالاحدهماه وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال

في بعث الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الوصى اذا نصبه الامام وعين له أجرا مقدر أحرة مثله حاز وأماومي المت فالأجراه على الصيح كافي القنية اه (وقال في أحكام السفرمانصه) ويختص ركوب البحر ،أحسكام الى انقال وضمان المودعلوسافربهافي البحر وكذا الوصى اله وقدنقلنا في الامانات (وقال في بحثما افترق فمه الوكيل والوصى) علك الوكيل عزل نفيه لا الوصى بعد القمول لايشترط القدول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقدد الوكمل بما قدده الموكل ولابتقدالوصي ولايسقق الوكمل أحرة على عله صغلاف الوصى ولاتصم الوكالة بعدا اوت والوصاية تصع وأصم الوصاية وأن لم بعد لم بها الوصي بخد الف الوكالة ويشترط في الوصى الاسملام وأكرية والمعلوغ والعقل ولايشنرط في الوكيل الاالعقل واذامات الوصى قبل تمام المقصود اصب القاطي غدره بخلاف موت الوكسل لاسماع عروالاعن مفقود للعفظ وقران القياضي معزل وصيالت يخدانة أوتهمة بخلاف الوكرل وفي إن الوصى اذاماع شدتم امن التركة فادّعي ترى اله معمد ولاستة فالمصلف على المتات خلاف الوكدل فالمعلف على نفى العلم وهي في القنية ولوأوسى لفقرا الهن بلخ فالافضل للوصى ان لايحا و زأهل فانأعمل في كورة أنوى جازعلى الاصع ولواومي بالتصدق على فقراء الحاج محوزان يتصدقء ليغرهم من الفقراء ولوخص فقبال لفقراء هذه السكة لمعز افى وصالما خزانة المفتسن وفي الخانسة لوقال لله على "ان أتصدق على جنس ـ د ق على غيره لوفعل ذلك بنفسه حاز ولوأمر غيره بالتصدق ففعل للأمور ذلك ضمن المأمور اله وهذام اخالف فيه الوصى الوكيل ولواستأجرا اومى الومي لتنفيذالوصمة كانت وصيةله شرطالعمل وهيرفيا كخيانية ولواستأج الموكل الوكسلفانكان علىعمل معلوم صحت والافلا ومعتمعان فيمان كلامنهما أمن مقبول القول مع المعسن ويصم ابراؤهما عاوجب بعقدهما ويضمنان وكذا يصم حملهما وتأجيلهما ولايصم ذلك منهما فمالم يحب بعقدهما اه وقد نقلناه في كاب الوكالة (مُ قال) اعلم أن الوصى والوارث بشركان في الخلافة عن الميت فى التصرف والوارث أقوى المكه المن فلو أوصى بعتق عدمعين فلكل واحدد منهمااعتاقه ليكن علك الوارث اعتاقه تنجيزا وتعلية اوتد سراوكاية ولاعلك الوصي الاالتنجيزوهي في التلخيص ولا علث الوارث بيريع التركة لقضاء الدين وتنفيذ

نوصية ولوفي غيبة الوصى الايأم القاضي وهي في الخيانية اهم وقد تقلنهاه في كتار القضَّاء (ثَمَقَال) وصى القياضي كوصي المنت ويفترقان في أحكام ذكرناهيا في وصايا الفوائد وأمين القاضي كوصه ويقترقان في ان الامن لا تلحقه عهدة كالفاضي ووصمه تلحقه كوصى المت والمحدلله رسالعالمين أه (وقال في فن الفرق والجمع مأنصه) \*قاعدة \* المضاف الى معرفة بفيد دالعمروم صوحواره في لانءلى ان الامرئلوجوب في قوله ابتحاله وتعماني فحلته فرالدن بخالفون عن أمره أى كل أمرا لله تعمالي ومن قروعه الفقهمة لوأوصى لولدز بدأ ووقف عدلى ولده وكان فه أولا دذ كور وانات كان لا يجل ذكره في فقوالقد مرمن الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخر فن الفرق والجمع في بحث الطاعون مانصه ) وقد در كرأى ان هرفيده ان الرج عند متأخري الشافعية ان الطاعون اذا ظهرفي بالمداند مخوف الى ان يزول عنها فتعتبر فاته من الثلث كالمريض وعندالمالكية روايتمان والمرجح منهما عندهما ان حكمه حكم الصيم وأما الحنقية في لم ينصواعلى خصوص المستلة واكن قواعدهم تقتضى ان يكون الحكم كاهوا لعجم عندالا الكماع وقد نقانا ,قمته في كان الطلاق فراجعه (وقال أيضافي آخرفن الفرق والجمع مانصه) وفائدة \* الفسق لاعنع أهلمة الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولدوالتواتية على الاوقاف ولاعمل توليته كاكتبنياه في الشرح وإذا فسق لاسعزل واغما يستحقمه عدني المصب عزله أو محسن عمزله الاالاب السفسه فاله لاولاية له على مال ولده كمافي وصايا الخياسة اله وقد نقلنا بقيته في كمار الوقف فراجعه ( رقال في فن الالغماز في بحث البيرع) أي بيرم اذاء قده الممالك لا يجوز واذاعقده منقام مقامه جاز فغل بيعالمر بضعاباة يسيرة لاعور ومن وصيه حائزًاه وقد نقائبًا ، في آتاب السوع (يقول مامعه) وقوله بدع الريض ى المدبون والمشترى ما تخياران شاءزاد في الثمن الي يمام القيمة وان شياء فوسمغ فى شرحها وقوله المديون أى بجعمط ولولاد بن علمه حازت يقدر الثلث كذا في يحث البيسع في الفصل الرابع والثلاثين من نور المين (وقال أخوا لمؤلف في تكملته (فن الحيل مانصه) والحامس والعشرون في الوصية ، الوصاية لا تقيل التخصيص بيوع ومكان وزمان واذاخصص زيدا بصروهم ابالشام وأرادان ينفر ككل فانحيله

ان يشترط لكل ان توكل و تعمل برأ به أو يشترط له الانفراد. واتحملة في ان علك الوصى عزل نفسه وتي شاءان يشترطه الموصى وقت الايصاء الحالة في أن القياضي يعزل وصي المبت أن يدعى ديناع لي المبت فيخرجه القياضي ان لم يبرئ منه اله (وقال أخوا الوَّلف في تسكم لمنه الله ن السادس فن الفروق في كتاب القضا مانمه) وكذاوص المتعلك الابصاء بلاأمر بخلاف الوكسل والفرق تعذرالاذن من المت مخلاف الموكل اهم وقد نقلنا في كاب القضاء والوكالة (وقال أخوا اؤلف أيضافي التسكيلة الذكورة ون كتاب المكاتب مانصه) كاتبها واستثنى جلها فسدت يخلاف الوصمة لانها تبرع فلاتفضى الى المنسازعة اهر وقد نقلنها في كتاب العتق (وقال أخوا لمؤلف في تكلمة الفن السادس فن الفروق مانصه) \* كتاب الوصايا \* اذاقرئ صائوصة على رجل فقمل إله هو هكذا فأشار سرأسه بنعر لامعوز وكذا اذا امتنع من الكلام أواعتقل اسانيه فأشار مرأسه لا يحوز بخلاف الاخرس والفرق ان الأنوس لامرحي منه الكلام وأما الذي اعتقل اسانه فيرجي منه الكلام فلاععل اشارته عنزلة العمايرة قال اعطوا لتناس ألف درهم فالوصمة باطلة ولوقال تصدقوا بهافهي حاثزة والفرق ان العطاء تكون الغنى والفقير والناس لاعصون والتصمدق مختص بالفقراء فصحت ولوقال الثمالي لله قال أبوحنفة هم باطله وغالى مجدهي حائزة وتصرف الى وجوء المرعن اس القاسم حل الطعام الى أهل الصيبة في اليوم الاول والتباني غير مكر وه وفي الثالث لا يستحب والغرق الهوفي ثالث عتمع النائعات فكون اعانة لهم على العصمة بخلاف ماقبله اله وقد نقلساه في كتاب الصلاة (ثم قال) أوصى لا خوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت الوصمة والثلث يبنهم ولوله بنت لمتحز للشقيق والغرق ان الشقيق لابرث مع الابن ومرث مع البنت دون الاسم بن ترك زوجة وأوصى لاجندي بحمد عماله أخد الاجنى تلث المال الامتمازعة والرأة ربعمايق وهوالسدس محكم أأسراث بيقي النصف بكون الاحسى والله تعمالي الموفق اله (وقال المؤلف في كاب الجمن الغن الثاني مانصه ) أوصى المد بالج فتربرع الوارث أو الوصى لم يجز ولو أج الوصى أوالوارث عاله ليرجع صعوله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة عالف الاجنى (وقال في كتاب العثق ما تصمه) التبديس وصمة فمعتق الدمر من الثلث الأفي ثلاث لايصحالرجوع عنه ويصبح عنها وتدبيرا المره صحيح لاوصيته ولايبطله

يجذون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية اه (وقال في كتاب الايمـــــان ما نصه) لاعوزتهم المشترك الافي المعمن حلف لا يكلم مولا وله اعلون وأسفلون فأيهم كام حنث كإفى المسوط ويطلت الوصية للوالى وانحالة هذه اه (وقال في كأب الوقف) ليس للقاضى عزل الناظر بمعرد شكاية المستعقين عند متى يثلتواعله نة وكيكذا الوصياء (وقال أيضافي كتاب الوقف في بحث أوقاف الامراء والسلامان أراضي بيت المال مانصه ) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فأحاب بان للذمام المعاذا كان بالمسلمين حاجمة والعسا ذبالله تعالى وسنت في الرسالة انداذا كان فيه مصلحة صموان لم يكن تحاجه كسع عقدار المتم على قول التأخر بن الفتي به اه (وقال أيضافي كاب الوقف مانصه) وصي الوقف ناطرعلى أوقافه كاهومتصرف فيأمواله ولوجعل رجلاوصما مدجعل الاول ومساكان الشاني وصالاناظرا كافي العتابية من الوقف ولم يظهر لى وجهه فان مقتضى ماقالوه في الوصا ما ان يكونا وصدين حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فلتأمل ولراج ع عرواه (وقال في كاب السوع في بعث الحل مانصه) ويتدعها فى الرهن فاذا ولدت الرهونة كان رهناه مها يخلاف المستأحة والكف الموالموصى ا يخدمتها فاندلاية مها كافي الرهن من الزيلعي (نم قال) ولايتمها في الكفالة والاحارة والاسا بغدمتها اه (غمقال) ولا فرديحكم مادام متصلافلاساع ولاتوهب الافي مماثل احمدي عشرة يفردفهما في الاعتاق والتعدير والوصية (مُقَال) وينبغيان بصم الوقف عليه كالوصية الأولى ( ه وقد نقلنا في الوقف (وقال أيضافي كتاب السوع مانصه) الشراءاداوجد نفيادا على المباشر نفذعله فملا يتوقف شراءا لغضولي ولاشراءالوكسل المخسالف ولااحارة المتولي يرا الوقف بدرهم ودانق بل منفذ علمم والوصى كالتولى وقسل تقع الاحارة لليتم وتمطل الزبادة كإفي القنمة الافي مستثلة الامبر والقياضي اذا استآجر أحمرا كثرمن أحرة المثل فأن الزيادة ماطلة ولاتقع الاحارة له كما في سيرا كخانه في اهر وقد اه في كان الوقف والاحارة والوكالة (ثمقال أيضافي كان السوع مانصه) الجودة في الاموال الربوية هـــدرالافي أربع مسائل في مال المـريض تعتــبرمن الثاث وفي مال البتيم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (ثم قال في البيوع أيضا مانصه ما مازار العقد عليه ما نفراده صع استثناؤه الاالوصية ما كدمة يصم

افرادهادون استثنائها اله (تمقال أيضافي كاب السوعمانصم) من ماع أواشنري أوآح ماك الافالة الافي مسائل اشترى الوصيءن مدون المت دارا يعشرين وقيمتها خسون لمتصح الافالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصم ولاعلكان الرديعيب و علكانه يحييار شرط أور وية اه وقد نقلناه في كتاب الاذن (ثم قال أيضا) تصم اقالة الوارث والوصى دون الموصى له ا والوارث الرديالمسدون الموصى لداه (وقال في كاب القضاء ما اصه) لا يعلف القاضى على حق مجهول الى أن قال الافي مسائل الاولى اذا التهم القاضى وصى المتيم الثانية اذالتهم متولى الوقف فانه يحلفهما نظرا لليتم والوقف كافي دعوى الخيانية اله وقدنقاناه في كتاب الوقف (وقال أيضافي كتاب القضاء مانصـه) كل من قسل قوله فعلسه العسن الافي مسائل عشرة في الغنسة الوصى في دعوى الانفاق على اليتم أورقيقه اله (تم قال فيه أيضامانه) التناقض غير مقبول الاقعا كان معل أكففاء ومنه تنسأ قص الوصى والناظر والوارث كإفي الخانية اه (مُقَالَ فيه أيضامانه) وفي دعوى القنسة ان الابراء العام لاعتم من دعوى الوكالة وفي الرابع عشرمن دعوى البزازية أمرأه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أبورصا يه صمراه وقدنة لمناه في كتاب الوكالة ﴿ وَقَالَ فِي كَابِ الْقَصَاءَ أَيْضَامَا نُصِّهِ ﴾ لاتقيل شيهادة كافرعلى مسلم الاتمعا أرضرورة الى أن قال والثانية في مسئاتين في الا يصاء شهد كافران على كافرانه أوصى الى كافر فاحضر مسلاء المحق للمت الخ (مُ قال فد مأ يضامانهم) لا يقضى القاضى لنفد عرلا لن لا تقدل شهادته لهالا فى الوصيه الوكان القاضى غريميت فا ثدت أن فلانا وصيه صح و برأ بالدفع اليه بخلاف مااذا دفع له قدل القضاء امتنع القضاء ومخلاف الوكالة عن غائب فاله لاعوز القضاء بهااذا كان القاضي مدون الغائب سواء كان قبل الدفع أوبعده وتمامه في قضا الجمامع اله وقد نقلنا ه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضامانصه) أمن القاضي كالقاضي لاعهدة علمه بخلاف الوصي فاند تلحقه العهدة ولوكان وصي القاضي فبسين وصي القاضي وأمينيه فرق من هدني ومن أخرى هي ان القياضي مجعورعن التصرف في مال اليتيم مع وجود رصى له ولوكان منصوب القياضي بخلافه مع أمنه وهومن يقول له القاضى جعاتك أعينافي سع هدا العمد واختافوافع اادامال معهذا العددولم ردوالاصماله أمينه فلاتلحقه عهدة وقد

أوضيناه في شرح الكنزوصح البزازي من الوكالة الدتلجة والعهدة فلمراجع أه وقد نقلناه في كتاب الحجر والادن (وقال في كتاب القضاء أيضامانصـه) ينصب القامى وصيافي مواضع اذاكان على المت دين أوله أولته فدوصاته وفهمااذا كاناللت ولدصغير وفهمالذا اشترى من مورته شيئا وأرادرة ممويه وقيمااذا كانأب الصغير مرفام قرافينصمه للعظودكر في قدى قالولوا محسة موضعه آخر ينصمه فيه فليراجع وطريق نصبه أن يشهدوا عندالقاضي ان فلانامات ولم ينصب وصيافلو اصمه ثم ظهر للت وصي فالوصي رصى المت ولا بلي النصب الاقاضى القضاة والمأمو ريذلك اه (وقال فسه أنضامانهم ولاتهم المنهة على مقرالافي وارت مقر بدن على المت فنق ام المنة التعدى وفي مدّعي علمه أقر بالوصاية فيرهن الوسى اه (م قال) غرات خامسافي الفنية معيز مالى عاميع البرعوى لوخوص الاب محق على الصي فأقرلا عنرج عن الخصومة واحكن تقام المنتق عليه مع افراره مخلاف الومني وأسن القامى اذا أقرخر جون الخصوصة اهم تمر أيت سادسافي القنمة لوا قرالوارت الوصى له فانها تسمع المدنة علمه وم اقرايه اه (ثم قال في كاب القضاء أنضامانصه الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما أذاما عالا سأوالوصي عقارال غير فالرأى الى القاضى في نقضه كافي سوع اتخانسة اه وقد نقلناه في كاب السوع (مُقَالُ في كَابِ القِمَاءُ أَيضًا) من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردودعامه الافي موضعين الحانقال وزدت علممامسائل الحانقال الخامسة ماع الاب مال ولده مرادعي أفه وقع بغد من فاحش الدادسة الوصى اذاماع تم ادعى كذلك السامعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنمة اه وقد نتلناء في كتاب البيوع وكتاب الوقف (ثم قال فيه أيضامانصه) فعد ل القياضي حكم منه أاتى ان قال وأما اذا اشترى القاضي مال المتبح لنفسه من نفسه أو مومى اقاعه فذكور في مامع الفمولين من نصل تصرف الوصى والقاضي في مال المتم فقال لمصز بسعالة حاضي ماله من يتم وكذاعكسه وأمااذا اشتراءمن وصيه أوباعه منبتيم وقبله وصيه فالدمح وزولو وصيامن جهمة القاضي اهروقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضاً) ولا يعوزا ثمات الوكالة والوصاية بلا خصم عاضراه وقد نقاناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل

لا تسمع الافي أربعة الى ان قال والذالثة الشهادة بأنه اشتراه من وصمه في صغره صحيحة وان لم يسموه (ثم قال) الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غبر سان من نصمه على التعمين السادسة نسمة فعل الى وصى يتم كذلك اله (وقال فمه أرضا) الجهالة في المنكوحة تمنع العجة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنعه الافي ست هد والثلاثة ودعوى خيانة ممهدة على المودع وتعليف الوصى عنداتها مالقاضي له وكدنا التولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (تمقال) و في الوصية لاقدمها والبيان الى الموصى أو وارثه وفي النتف لوقال أعطرا فلانا شيئا أوجرأمن مالى أعطوه ماشاؤا اه (نم قال في كتاب الفضاء أيضامانصه) لا يحوز للدعى عليه الانكار اذا كان علما بأمحق الافيد عوى العبب فان المائح المكاره ليقيم المشترى المبنة عليه ليتمكن من الردعلي ما أحمه وفي الوصى اذاع ليمالدين ذكرهما في بيوع النوازل اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة مانصه) وكيل الاب في مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من بيوع الواوالجية اذاماع وكيل ألاب لابنه لم يجز مخه لاف الابداداماع من ابنه و وعساً إذاماع مال أحد دالا بنين من الأسنو معود يخلاف وكسله اله وقد نقلناه في كاب الحجر والاذن (تمقال فيه أيضا) ومماخرج عن قولهم محور التوكيل يكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصى فان له ان يشتري مال المتهم لنفسه والنفع فلساهر ولابعوز ان يكون وكيدلافي شرائه للغسر كافي بيوع لمزازية أه (تُمَوَّأُلُ فِيهُ أَنْضَامَانُصُهُ) الشَّيَّالِمُوضِ الْيَاثَنِينَ لَاعَلَمْكُهُ احْدُهُمَا كالوكيلين والوصمين الخ اه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) الأقرار لاصامع الدرنة لانهالا تفهام الأعلى منكرالافي أردم في الوكالة وفي الوصاية الحاه (وقال في كتاب الاقرار أيضا مانصه ) من ملك الانشاء ملك الاخيار كالوصى الى أن قال قات في الشرح الافي مسئلة استدانة الوصى على البتيم فاند علك الشاء هادون الاخدار بهاا ، (يقول عامعه) وقوله كالوصى أى وصى المتفانه لواقر بالاستمفاء من مديون المت صم بخلاف وصى القاضى كذافي شرحها (ثم قال في كاب الاقرارأيضا) المقراداصارمكذباشرعابطل اقراره الى أنقال وترجءن هذا ل مستقلتان الى أن قال وكذا في خزانة الا كل مستلة في الوصية من كاب الدءوى وهي رجل ماتءن ثلاثة أعبدوله ان فقط فادعى رجل ان المت أوصى له يعدد يقدال له سالم فأنكر الاس وأقر بأنه أوصى له بعدد بقال له مزدم فمرهن

المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث سز دخ فلواشترا والوارث بيز دخ صم وغرم قمته للوصى له ممذكر بعده فالمسئلة مخالفها فلتراجع قدل قوله ذا الاقرار حجة قاصرة على المقرالخ اله وقد نقلناه في كاب الدعوى (وقال فى كاب الصلح مانصه) الصلح عقد مرفع النزاع الى ان قال و يصم بعد حلف ألدى مدفعاللنزاع ماقامة البينة ولو مرهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقل الا فى صلح الوصى عن مال المتم على انكاراذا صائح على بعضه مُم و حداله ينة فانها ل ولو بلغ الصي واقامها تقدل ولوطلب عنه لاعلف كافي القندة اه (وقال المضارية مانصه) اذافسدت كان الضارب أحرم شلها ذاعل الافي الوصى خذمال المتيم مضارية فاسدة فلاشئ له اذاع لكذافي أحكام الصغاراه (وقال ب الهدة مانصه) لاجرعلى الصلات الافي مسائل منها نفقة الزوجة والثانمة العدىنا الوصى بهامحب على الوارث دفعها الى الموصى له يعدموت الموصى مع انها صلة اله (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة عوت عن فيهيل الافي ثلاث الحان قال والقاضي اذامات عهلاأموال المتامي عندمن أودعها اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت علمها مسائل الاولى الوصى اذامات مجهلافلاضمان عليه كافى مامع الفصوابن الثانية الاب اذامات محهلامال ابنه ذكره فمهااه (ثم قال فيه أيضا) وأماالوصى فيملك الايداع والاحارة دون الاعارة كافى وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف اله وقد نقانا ، في كتاب الوقف (ثم قَالَ فِيهِ أَيضًا ) العامل لغيره اما نة لا أجرة له الا الوصى و الناظر فيستعقان ، قدر أحرة المثل اذاع لأالااذاشرط الواقف للناظر شيئا ولايستحقان الابالعمل الخ اه وقد نقلنا في كتاب الوقف بقيته وفي كتاب الاجارة (وقال في كتاب الامانات أيضا) كلأمن ادعى الصال الامانة الى مستعقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكمل والناظراذا ادعى الصرفء لي الموقوف عليهم وسوام كان في حمياة مستحقها أو بعدموته الافي الوكمل بقيض الدس اذا ادعى بعدموت الوكل اله ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقيض العين والفرق فى الولوا عجمة القول المدمن مع اليمن الااذا كذمه الطاهر فلايقيل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الطاهر وكذا المتولى اه وقد نقاناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الوقف (ثمقال) الامين اذاخاط بعض أموال النياس ببعض

والامانة عاله فانهضامن الحادقال والوصى اذاخاط مال اليتيم عالمه ضمنه الخفراجعه (وقال فيه أيضا) تحليف الاءن عنددعوى الرد أوالهلاك قبل لذفي التبهة وقيل لانكاره الضمان ولاشت الرديون محقى لوادعى الردعل الوصى وحلف لم يضمن الوصى كذا في وديعة المسومااه وقد نقلنا ، في كاب الوكالة وكاب الدعوى (مُقَالَ فيه أيضا) ولودفه المودع الى الوارث بلا مرالق التي ضعن اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يهكن وتقنا وآلا فلاالاا دادفع المعضم-م ولوقضي أاودع بهادين المودع ضمنء لي الصحيح ولا يترامديون المت بدفع الدين الى الوارث وعلى المشدين اله وقد تقلناه في كنّاب الداينات (وقال فيه أيضاً) مات رجل وعليه دين وعنسده وديعة بغبرعينها فحميع ماترك بين الغرما وصاحب الوديعة ما لحصص كذا في الاصل أيضا اله وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب الحجر والمأذون) وأودفع الوصى المال الى المتيم بعد بلوغه سفيم اضعنه وولم يعجر عليها ه (رقال فيه أيضا) العبد المأذون المدون اذا أوصى مهسيد الرجل عمات والصرالغ ريكان ما كاللوصي له اذا كان عزج من الثاث وعلمه كإعلمك الوارث والدين في رقبته ولو وهمه في حياته فللغريم الطالم الويدعه القاضي في فضلءن تمنه فللواهب كذافي خزائة المنتسن من الوصايااه وقد نقلناء في كتاب المهة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا اشترى دار الآبنه الصغير وكان شفيعها كان له ألا خدند ما والوصى كالآب اه ﴿ وَقَالَ فِي كَتَابِ الْقَسَّمَةُ مَا نَصَّهُ ﴾ تَنْفَقَضُ القسمة نظهوردس أووصمة الااذاقفي الورثة الدسوتف ذوا الرسمة ولابدمن والموصى لهما تثلث وهدندا اذا كانتما لتراضي أمااذا كانت يقضا والقياضي لاتنقض بظهو روارث واختلفوا في ظهو را لموصى له اه وقد دنقلنا و في كتاب المداينات (وقال في كتاب الغصب) لا يحوز التصرف في مال غيره بغسراذنه ولاولاية الافيمسائل في السراجية محوزلاولدوالوالدالشراء من مال الربض ماعتساج المه بغسراذنه الحان قال الشالثة مات بعض الرفقة في السفر فما عوا الشه وعدته وجهزوه بثنه وردواالسافي الى الورثة أوأغي عله فانفقواعله من ماله لم به عنوا استحسانا اله وقد نقلناه في كتاب البياح (وقال في كتاب الفرائض) الجدكالاب الافي احدى عشرة مسئلة الى ان قال نواومي لاقرعا فلان لايدخل الاب ويدخل المجدفي ظاهر الرواية اله (ثم قال) الخامسة لومات وترك

أولاداصغارا ومالافالولاءة للاب وهوكوصي الميت يخلاف انجد اه وقد نقلناه فى كتاب الحجر (نم قال) نم زدت أخرى وهي انه اذامات أبوه وصاريتيم الايقوم الجدمقام الابلازالة البترعنه اه (خ قال فيه أيضا) الجدالفاسد من ذوى الارحام ولدس كاب الاب فسلايلي الانتكاح مع العصبات ولاعلك التصرف في مال الصغيراه وقدنقلناه في كتاب الحجر (ثرقال فيه أيضا) وصي الميت كالاب الافي مهائل الاولى لامحوزا قراضه انفاقا ومحوزا قراض الاتفي دواية الثانية يشتري ويدع لنفسه بشرط كنرية للمتم ولداب ذلك بشرطان لاضرر اه وقد نقلناه في كتاب السوع (مُرقال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الرابعة للزبالا كل من مال ولد.عند انجاجة ولاوصى بقيدر علم اله وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الخيامسة لللرب ان سرهن مال ولده على دينه بخلاف [الوصى اله وقدنقلناهذه المسئلة في كتاب الرهن (تُمْقَال) السادسة لاتقوم عمارته [ مقام عمارتين فاذاباع أواشترى لنفسه بالشرط فلابدمن قوله قملت بعدالاعساب بخلاف الآساه وقدنقلناهذه في كاب الميوع (ممقال) الساسقلايل الانكاح علاف الاسام وقد نقاناه قده في كاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا عود تغلاف ألاساء وقد اعتناهذه في كال الطلاق (مُقال) التاسعة لا يؤدّى من ماله أي مال الوصى صدقة فطره بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (مُ قال) العاشرة لا يستخدمه مخلاف الاب اه وقدنقلناه في كاب الاحارة (مُ قال) الحادية مشرلاحضانة له يخلاف الاب اه وقد نقلناه ذه في كتاب الطلاق ﴿ وَقَالَ فِي كَتَابِ الفرائض أيضامانصه) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في ماب الهمزة في أحد قال الجرحاني في الخزانة قال أبوالعماس الناطفي رأيت بخط معض مشامحنا في رحل اجعل لا تحمد شهدا را بنصسه على أن لا تكون له بعده و ت الا عمرات ماز وأفتى المه أبوجعفر مجدن اليمان أحدأ صحاب مجدن شعيماع البلغي وحكى ذلك أصعاب أحدين امحارت وأبوعم والطبرى اله وقدنقاناه في كاب الصلم (قالصاحب الاشياه)

## ₩(كتابالفرائس)

المت لا يملك بعد الموت الا اذا فصب شبكة الصيد عمات فتعقل الصيد فيها بعد

الوت فاله علكه ويورث عنيه كذاذ كره الزباهي من المكاتب اه وقيد نقلناه في كان الصد (مُمقال) العطاء لابورث كذافي صفر النزازية اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكرالز يامي في آخر كتاب الولاء أن مئت المعتق ترث المعثق فى زمانها وكذاما فضل عد فرض أحدال وحس ردعليه وكذا المال تكون للابن والمنت رضاعا وعزاه الى النهاية بنساء على انه لتس في زماننا يدت مال لانهم لا مضعوره موضعه اه وقد نفلناه في كاب العتق والولاء (ثم قال) كل انسان رثو يورث الاثلاثة الانساء علهم الصلاة والسلام لايرثون ولايورثون وهاقيل انهصلي الله تعالى علمه وسلم ورث خد محمة رضى الله تعالى عنها لم يصم واغاوهمت مالهاله في صحتها والمرتد لامرت ومرته ورثته المسلون اله وقد نقلناه في كتاب المجهاد (نمقال) وانجنه من سرت ولايورث كذافي آخراليتمية وفي الثالث نظر علم مماقدٌ مناه في السوع اله وقد نقلناه في كاب الحنايات إنم قال) واختلفوافي وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر حزءمن أجرا حياة المورث وقال مشابخ لمزعندالموت وفائدة الاختلاف فعالوقال الوارث نجمارية مورثه ان مات مولاك فأنت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتعة اله وقد نقلناه في كتاب المتق (تمقال) الارت يحرى في الاعبان وأما الحقوق فنها إ مالابجري فسمكق الشفعة وخمارالشرط وحدا القذف والنكاح لابورث وحدس المستع والرهمن يورث واثولا مات والعواري والودائع لاتورث واختلفوا في خميار الهيب فنهم من قال يورث وعنهم من أثبته للوارث ابتداه والدبة تورث الفياقا واختلفوا في القصاص فذكرفي الاصل اله نورث ومنهم من جعله الورثة استداء ومحوزأن بقال لابورت عنده خلافالهما أخذا من مسئلة لومرهن أحدالورثة على القساص والماقي غبب فلامده من اعادته اذا حضر واعند وخلافا لهما كذافي آخر البقعة وأماخما رالتعمن فاتفقوا الله يثدت للوارث ابتبداء اه وقد نقلنها هذه المسائل في أبوابها كتاب الشفعة والبيع والحدود والنكاح والرهن والامانات والوكالة والجنامات والدعوى (خقال) الجدكالاب الافي احدى عشرة مسئلة خس في الفرائض وست في عبرها الما الجس فالاولى الحدة أم الاسلاارت الماحم الات ولا تعجب ما كجد الثانية الاخوة لابوين أولاب سقطون بالاب ولا يسقطون بالجدعلى قوله مماويسقطون به كالابعلى قول الامام وعامه الفتوي فالخسالفة

على قوله ما خاصة الثالثة الأم ثلث ما يبقى مع أحد الزوجين والاب ولوكان مكان الاسجدفلام ثلث جمع المال عندالامام ومجدخلافالابي نوسف الوادعة لومات الممتق عن أب معتقه وأن معتقه فللاب السدس والماقى الأن في روا مد فلو كأن مكان الاسعد فالكاللان في الروايات كلهاعلى قول الامام الخامسة لوترك حبد معتقه وأخاه قال أبوحنه فقرحه الله سبحيانه وتعيالي مغتص انحد مالولا وقالا الولاء مديهما ولوكان مكأن الجدأب فالمراث كله له اتفاقا وأماالمائل الست فأرحة في الكتب المشهورة لوأومى لاقرياء فلان لايدخل الاب ويدخل اكجد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفعار معس صدقة فعار الولدعل أسه الغني دون جده ولوأعتق الاسع ولاولده الى موالمه دون الجد و مصدر الصغر مسلما باسلام أسعدون حدء الخامسة لومات وترك أولاداص غارا ومالا فالولا بة للاب فهوكوص المشجلاف انجد السادسة في ولاية الانكام لو كان للصغير أخوجد فعلى قول أبي بوسف بشتركان وعلى قول الامام مختص أيجد ولوكان مكانه أب اختص اتفاقا مجزدت أخرى وهي انه اذامات أوهصار يتماولا يقوم الجدمقام الان في ازالة المترعنه فهي اثنتاء شرة مسئلة عرامت أخرى في زفقات الخانمة الومات وترك أولاداص غارا ولامال له ولهم أم وحد أب الاب فالنفقة علم حاا اللاثا الثلث على الام والثلثان على الجداه ولوكان كالاكانت النفقة كلها علمه ولانشاركه الام في افقتهم فهمي ثلاثة عشر اله وقد تقلنا هـ دوالسائل في أنوابها كَابِ الوصيالا وكتاب الحجر وكتاب الزكاة والعتق والجهاد والنكاح والطلاق (ثم قال) الجـدالفماسدمن ذوى الارحام وليس كاب الاب فلايلي الانهكا - مع العصمات ولاعلك التصرف في مال الصغر ولوادّي نسب ولدحارية ابن بنته لم شنت الاتصديق و في المراث من دوى الارحام الافي مسئلة مالوقيّل ولدينته فانه لأبقتل مهكاب الاسكاذ كرء الزماعي وانحدادي في انحنسامات اله وقد القلنسا هـذه المسائل في أنوابها كتاب النه كاح والوصا ما والمحر والدعوى والمجنا مات (ثم قال) ومى الميت كالاب الافى مستقل الاولى لا يحوزا قراضه النف اقاو يحوز اقراض الابقى رواية الثانية يشترى ويبيع لنفسه بشرما الخيرية للمتيم وللاب ذاك بشرط ان لاضرر الثالثة للاسان بقضى دسه من مال ولده مخلاف الوصى الراجة الأبالاكل من مال ولد عند الحاجة وللوصى بقدرعله الخامسة للأب

ان رهن مال ولده على دينه بخللف الوصى السادسة لا تقوم عد ارته مقام عمارتين فاذاباع أواشترى لنفسه بالشرط فلابدمن قوله قبلت بعدالا بحاب يخلاف ب السابعة لأمل الانكاح يخلاف الامامنة لاعونه مخلاف الاب التاسعة لا تؤدّى من ماله صدقة الفطر علاف الاب العاشرة لا يستغدمه علاف الاب ادية عشرلا حضانة له مخلاف الاب اه وقدنقلناه ذهالمسائل في أبوابها كاب السم والاحارة والرهن والنكاح والوصا باوالطلاق والزكاة (ثمقال) بث الافي مسئلة ما إذا ضرب بطن امرأة فالقته مبتافان الغرة برثها الحنين لتورث عنه كافي جنا مات المسوط أه وقد نقلناه في كتاب الجنامات (مُقال) ولاءلك المت الافي مسئلة ذكرناها في الصد ولا يضمن الافي مسئلة ما أذا حفر شرا تعديا غمات فوقع فماانسان يعدمونه كانت الدية على عاقاته ولوحة رعدد برا تعديا فاعتقمه مولاه غمات العمد فوقع انسان فها فالدية على عاقلة المولى كافي الجِـامعاه وقـد نقلناً في كتاب الجِنايات (ثم قال) لومات المســ تأمن في دارنا عن مال وورثته في دارا كحرب وقف ماله حتى بقيد موافاذا قدموا فلابد من بينية ولوأهل ذمة ولابدان يقولوا ولانعلمله وارثاغيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولايقسل كَابِ وَالْكُهُمْ وَلُونَدِتَ اللَّهُ كَالِهُ كَذَا فِي مُستَّأُ مِن فَتَحَ الْقَدِيرِ آهِ وَقَدَّدُ فَلْنَاهُ فِي كُتَاب الدعوى وكتاب الجهاد (نم قال) قال الشيخ عمد القادر في العامة النفي ما سالهمزة حدقال الحرحاني في الخزانة قال أبوالعماس الناملق رأيت مخطعه ص مشامخنا في رحل حمل لا تحد رأيه دارا بنصمه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث حاز وأفتى يدأبو حمفر مجدن المان أحداصال مجدن شحياع الملخي وحكى ذلك أصياب أحدد فالحارث وأوعروالطبرى اه وقد دنقانا وفي كاب الصلح وكار الوصا باوالله سيمانه وتعلى أعلم بالصواب اه (يقول عاممه) وهدهمي المسأنل المجوعة الملعقة بكتاب الفرائض (قال المؤلف في القاعدة الرابعة التابيع تابيعمانصه) ومن فروعها الحل الى أن قال ومنها اله عرث شرط ولادته حسا ومنهاانه بورث فتقسم الغرة بين ورثة المجنبن اذاضر بت بطنها فالقتمه اه وقد نقاناه في الجنايات (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهات مانصه) وكتدنا في الغوائد أنّ القصاص كالحدود الافي مسائل الى أن قال الثانمة المحدود لاتورث والقصاص موروث (ه وقد نقاناه في كاب انحدود وكاب انجنا مات (وفال

في القاعدة الخيامية عشر من استعمل بالشيئ قمدل أواله عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارت وقد نقلنا ذلك في كتاب الحنامات أيضا (مقال) ونوج عنهامسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مسئاء شرتم الاحل رتهاورتهااه وقد تفلناها فى كاب الطلاق أيضا (وقال فى الفن الثالث في أحكام الناسيمانصه) وقالوا يعذر الوارث والوصى والتولى الناقض العهل اله وقد نَعْلَنَا شَيْمَهُ فِي كُنَّابِ الدَّعُومُ ﴿ وَقَالَ فِي الْقَنَّ النَّا الَّهِ فِي أَحْكَامُ السِّيدِ مَا تَصلهُ ) ولارت ولا يورث اه (وقال في بحث ما يقدل الاسقاط من الحقوق ومالا بقدل ما نصمه) لوقال الوارث تركت حقى لم سعالى حقمه اذا الملك لا سطل بالترك والحمق يطل محتى الاحدالغاغين اوقال قبل القسمة تركت حق مطل حقه الحاأنقال وذكرالشيخ الامام العدروف بخوا هرزاده ان حق المومى له وحق الوارث قول القسمة غبرمتأ كديحتمل السقوط والاسقاط اه فقدعلمان حق الغائم قبل القسمة وحن الحدس لارهن وحق المسل المجرد وحق الوصى له ما السكني وحق الموصى له . إماليّان قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خوا هر زاده مسقط ما لاسقاط أه وقدنة لناتمام ذلك في ماب الشرب فراجعه (وقال في أحكام الخنبي مانصه) ا وأماميرا ته والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنتى منه اله (وقال في أحكام الانفي مانصه ) وهي على النصف من الرجل في الارث اه (وقال في أحكام الذى مانعه) وتنبيه آخوه لاقوارت بين المسلم والكافر وصرى الأرث من المود والنصاري والمجوس والكفركاء عندناملة واحدة بشرط أتحباداندار وألحكفار يتعاقلون فيمابينهموان اختافت مالهم وخرج المرتدفانه برث كسب اسلامه ورثته المسلون مع عدم الاتحاد اله وقد فقلناه في الجهاد (تم قال آخرا حكام الحارم مانصه) وفائدة ويترتب على النسب اثنا عشر حكاتوريث المال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) و فيه مسائل الأولى أسياب القلك المعاوضاً ث المالية الي أنقال والمراث اه (ثمقال) ودية القتيل علكها أولائم تنتقل الى الورثة ومنها الغرة على كما الجنين فتورث عنه اه وقدنقلناه في كتاب الجنايات (مقال) الثانية لا مدخل في ملك الانسان شي مغراختماره الا الارث اتفاقا اله (ثرقال) السابعة دية القنيل تشبت المفتول م تنتقل الى الورنة فهي كسائر أمواله فمقضى منهادونه وتنف خرصاياه ولوأوصى بثلث ماله دخلت وعند دناالقصاص بدل عنها فيورث

كسائرأمواله وله فالوانقلب مالاتقفى دونه وتنفذوصا باهذكره الزيالي في ماب القصاص فمادون النفس اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحنايات (تم قال) التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر حرَّء من احزاء حماة المورث وقمل عوته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدن المستغرق. التركة عنع ملك الوارث قال في حامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لواستغرقها الدن لاعلمكه امارت الااذا أمرأ المتغرعه أوأداه وارثه شرط التمرع ت الإداء أمالوا داه من مال نفسه مطلقا بلاشرط التبرع أو الرحوع صب لهء بيل ت دىن فتصميره شغولة بدينه فلا علكها فلوترك ابنا وقنا ودينا مستغرفا فأدّاه وارثه مأذن الغن في المتجارة أوكاتبه لم يصع اذا لمها كه ولا ينف ذبيه ع الوارث التركة المستغرفة بالدين وأغما يسعه القاضي أه وقد نقلنا . في كاب القضاء (ثم قال) والدن المستغرق عنع جواز الصلح والقعمة فان لم يستفرق في لاينيني أن يصالحوامالم يقضوادينه ولوفعلوا حازاه وقدنقلناه في كتاب الصلح (تمقال) ولواقتسموا غم ظهردن محمط أولاردت القسمة اه وقد نقلناه في كماب القسمة (مُقال) وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولومستغرقا إه وقد نقلهاه في كتاب القضا (ثم قال) وهنام مثلة لوكان الدين للوارث والمال منعصر فمه فهل سقط الدين وما بأخ في معرامًا أولا وما بأخذه دينه قال في آخر البزاز بقاستغراق التركة بدين الوارث اذا كان هوالوارث لاغير لاعتبرالأرث اه وقد نقلنا ، في كتاب الداينات (ثمقال) مراء لم ان ملك لوارث بطريق الحلافة عن المت فهوقام مقامه كائمه حي فيردالمسع بعيب ويردعليه ويصيرمغر ورايا تجمارية التي اشتراها المتأى بغين فاحساه شارح وقد نقاماه في البيوع (غقال) و يصمح اندات دس المتعلمه اله وقد نقلناه في كار الدعوى (ممقال) ويتصرف وصى المت بالسع في التركة مع وجوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصمة وفي كتاب السوع (ثم قال) وأماملك الموصى له فلدس خلافة عنه مل مقدة لك التداء فانعكست الاحكام المذكورة فيحقه كمذاذكره الصدرالشهد فيشرح أدب القضاء للخصاف وذكرفي التلخيص ماذكرناه وزادعليه المه يصح شراؤه ماماع المت بأقل مماماع قدل نقد الثمن مخلاف الوارث اله وقد نقلناه في كتاب الوصمة وفي كتاب السوع (ش قال) الرابعة عشرة لك العقار للشفية عمالا خديا لتراضي أو يقضاء القاضي فقيلهما

لام لك له فلا يورث عشه لومات وتبطل ا ذاماع ما يشفع به اه وقد د نقلناه في كتاب الشفعة (وقال آخر محتَّ ما عنع الدين وجو يه وما لا يمنح ما نصه) \* تتمة \* قدم: النه الاعنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقاً وعنعه ان كان مستغرقا اه (وقال في يحث ما يقدم عملي الدين وما يؤخر عنه مانصه ) أما حقوق الله تعالى كالركاة وصدقة الفطر فدسقطان ما اوت واغما المكلام في حقوق العماد فان وفت التركة بالكل فلاكلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعمالي قدمت الفرائض وان أخرها كالجج والزكاة والكفارات وان تساوت فى القوة مدئ عامد أمه اه وقد نقلنا بقسمة في كتاب الوصاما و نقلنا بعضه في كتاب الزكاة (مُقال في فن الالغازمانصه) \*الفرائض \* ماأول مراث قسم في الاسلام فقل ميرات سعد سنالر سع كافي المعيط أي رجل قبل له أوص فقال عاأوصى الهاراني عتاك وخالتاك وجدتاك وأختاك وزوجتاك فقل صحيح تزوج بجدتي رجيل مريض أمأمه وأمأبيه والمربض متزوج بجيد في الصحيح كذلك فولدت كل من حدد في الصبيح من الريض بنتين فالمنتان من حدد في الصبيح أمأمه خانتاه والمنتان من أم أبيه عتماه وقد كأن أبوالمريض متزوجا أم الصيح فولدت بنتين فهما أختها الصيمولامه والمريض لابيه فإذا مات المريض فلامرأتيه النمن وهماجد دتاالعيم ولمنتسه الثلثان وهسماعتاالعيم وخالتاه وتجدتيه السدس وهماا مرأتا الصحير ولاختيه لابيه ماييق وهما أختأ الصحيح لامه والمسئلة تصم من عمانية وأربعين والله سبحانه و تعالى أعلم أه (وقال في الفن الماني أول كأب السوع في بعد الحل مانصه) و برث و بورث فان مأحب فيه من الغرة يكون مورونا بين ورثته اه وقد نقلناه في كتاب الجنايات (وقال الولف في الفن الثالث في كتاب العالاق مانصه) ولد الملاءنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة الى ان قال الافى حكمه سن الارث والنفقة كذافي المدائع اله (وقال في كتاب الوقف مانصه) وفى فوالد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم ستوفيا حتى ما تاسقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقبل لا بسقط لانه كالأحرة اه ذكره في الدرر والغدرر وحزم فيالمغسة تلغمص القنسة بأنه بورث فال بخدلاف رزق القساخي (وقال في كتاب الصد) أسماب الملك المائة منبت الملك من أصله وهو الاستيلاء عملي المساح وناقل ما اسمع والهسة وتحوهما وخلافة كلك الوارث الخ فراجعه (وقال في كاب الجنايات) القصاص يحب المت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلوقتل العدد مولاه وله ابنان فعفا احده ما سقط القصاص ولاشئ لغيرالعافي عند الامام وصع عفو المحروح وتقضى دونه منه لوانقلب مالاوهوم وروث على فرائض الله تعالى فيرته الزوجان كالاموال ه (يقول عامعه) وقد تفضل المولى الصكر بم محسن الختام فله المجدد والشكر على مزيد الانعام والصلاة والسلام على من هوالاندياء ختام وعلى آله وأصحابه البررة الكرام وكان الفراغ من تدميضه سنة خس وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له مزيد المتروالشرف صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجعين والنابعين له مناحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والمحد لله رب العالمين وسلام على المرسلين والمحد لله رب العالمين

بقول المتوسل بصاحب التلاوة الفقهر رمضان حلاوة نحمدك بامن وهمتنا اتحاف آلائك التي حلت عن الاشماه والنظائر وألستنا حلايب نعمائك محلاة وتنو برالارصار والمصائر وفقهتنافي دمنك الذي لدس لاستقامته غاية وقلدت أجمادنا بدررعنايتك التي لس لحاسنهانهاية ونسلى ونسلم على معراج الدراية ومفتا - المداية سدنام دسدا الرسلين القائل من بردالله به خدرا مفقهه فى الدن وعلى آله وأصمامه نجوم الاهتداء ومصابيح الاقتداء أماره دفالعلامة المفرد والفهامة الاوحد معدن القعقيق وجوهرة التدقيق مولانا الاستاذ الشيخ معد أبوالفتح مفتى سكندرية أحدالله في أجله السعد لنفع البرية قدصرف همة العلمة وأفرغ قريعة مالذكمة في ضم أبواب كالساء والنظائر للعلامة اس نحيم البحرالزاخر جمع ما تفرق منها فأوعى فكان للتلقي بالقدول ادعى سهدل المأخذفي ترتده وتراكمه عدد التذاول في أسالمه وجوه محاسنه الفرائد تزرى بالدرارى والفراقد طاب جناه وراق معناه تتماهي أصولها العصور وتفتخر نفر وعدالدهور ولماكل طبعه لسمع نقان منشهر ربيع الاولسنة ١٢٨٩ على ذمة حضرة الومى اليه وتضوع مسك ختامه لديه أبتصحيح الاخ الفاضل ذي الماتر والفضائل العلامة الشيخ مجود العلاف انحنني لازال محفوفا المعلف الله الخني بالطمعة الوطنمة يثغر سكندرية تعلق المتوكلء للى ريد المدعي المعمد حنيات معوض أفندى فريد أرخته وأنامعترف التقصير ولاينسك مثل خسر

اشموس ضاء تباقق الكال به أم بدور جاء ت بوفق انجمال أم زعور تزهو بروض نضير به بعد برالصما وعرف الشمال أم لا آل الصغا بأذن الله الى به أم كاب الانحاف عذب المذال باله مجمع الفوائد معرا به ج الغنى والمناوكس المعالى ذاك فتح القدير الناس هذه به منح قد أنت بفيض أنج لل كلاكرت تروق وتحملو به غرات فيه بلطف المثال نظمت ذره ترصحة مفتى البخ غرطلا مجمد ذى الا مالى شخذ اللهر والمفدى أبوالفت بح مناراله مدى فزير النوال شخا المهر والمفدى أبوالفت به وحزاه خسيرابيوم الماكل شمف السمع من حلادو شرف به واتدل آبارة محسن المقال شمف السمع من حلادو شرف به واتدل آبارة محسن المقال شمف السمع من حلادو شرف به واتدل آبارة محسن المقال شمف السمع من حلادو شرف به ما عدم الانحاف في حسن حال مقدر القالم عدم المدى أنه المدى المناس مال المناس المنا

(احلان)

لايجوزلا ودمابع هذا الكابالاباذن مؤلفه والحذرمن الخمالفة